

را
ذا
شنا
برنا
الله
ر

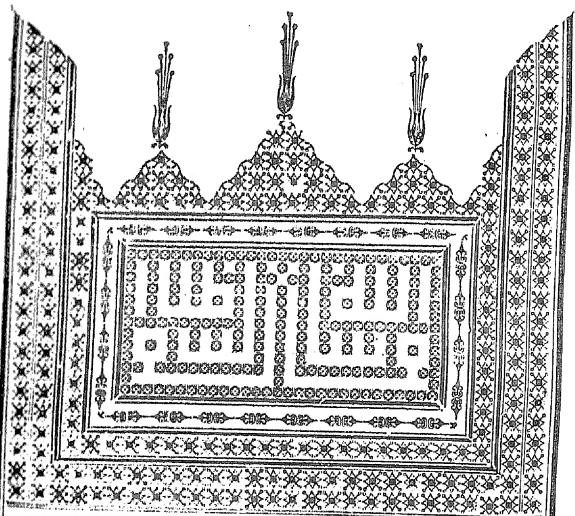
(الجزء الرابع)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري شيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن بختيار المستقلاني
الشافعي تزييل القاهرة المحروسة
تقــمنا الله

بصاوبه

آمين

(وهو مائة من الجامع الصحيح للامام البخاري)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (أبواب المحصر وجزء الصيد) *

ثبت البسملة للجميع وذ كراً وذراً أبواب بلفظ الجمع والباقي باب بالافراد (قوله) وقول الله تعالى
فإن أحصرتم أي وتفسير المراد من قوله فإن أحصرتم وأما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فبأن في
الباب الذي يليه وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الأحصار وهي
مشكلة اختلاف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الأحصار من كل ما ليس بحبس الحاج من
عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلاً غلبه عليه أنه يحصر أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح
عنه وقال النخعي وأكوفيون المحصر الكسر والمرض والخوف واحتجوا بحدِيث صحيح بن عمرو
الذي سنده كره في آخر الباب وأثر عطاء المشار إليه وصلة عبد بن حديد عن أبي نعيم عن الثوري
عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى قال الأحصار من كل
شيء يحبس وكذا روي عنه في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه وروى ابن المنذر من طريق علي
ابن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ولتنظروا فإن أحصرتم قال من أحرم جميعاً أو عمرة ثم حبس عن
البيت بمرض يجهده أو بعد وجبته فعليه ذبح ما استيسر من الهدى فإن كانت حجة الإسلام
فعليه قضاءها وإن كانت حجة بعد القرية فلا قضاء عليه وقال آخر من لا حصر إلا بالعدو وضع
ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن
ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال لا حصر إلا من حبسته عدو فيقبل بعمرة وليس عليه حج ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
* (أبواب المحصر وجزء
الصيد) * وقول الله تعالى
فإن أحصرتم فما استيسر من
الهدى ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدى محله وقال
عطاء الأحصار من كل شيء

بحسبه

١٢٢/٢

٦٤٥٥

قال أبو عبد الله حصارا
لا ياتي النساء* (باب اذا
أخصر العقر)* حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن نافع ان عبد الله
بن عمر رضي الله عنهم اخرج
الى مكة

وسلم هديه وحلق رأسه (قوله من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل بعمره عام الحديبية)
قال النووي ومعناه أنه أراد أن صددت عن البيت وأحصرت تحلت من العمرة كما تجل الثاني صلى
الله عليه وسلم من العمرة وقال عياض يحتمل أن المراد أهل بعمره كأهل النبي صلى الله عليه
وسلم بعمره ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الأهل والاحلال وهو الاظهر وتعقبه النووي
وليس هو بمرود (قوله بعمره) زاد في رواية جويرية من ذي الحليفة وفي رواية أيوب المأخضة
فأهل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل أن يحمل على الدار
التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذي
الحليفة (قوله عام الحديبية) ساقى بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وأورده
المصنف بعد ما بين عن اسمعيل وهو أن أي أويس عن مالك فزاد فيه ثم إن عبد الله بن عمر عطف في
أمره فقال ما أمرهما إلا أخذ أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال فانتبت إلى
أخباها فذكر القصص وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة وهو يؤيد الاحتمال
الأول الماضي في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ووقع في رواية الليث أشهدكم أني قد
أوجبت عوة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال ما شأن الحج والعمرة إلا واحدا ولو كان
يجب عليه العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينهما وبين ظاهر البيداء كمن سار ساعة (قوله في
رواية جويرية فلم يحمل منهما حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث ففصر وحلق ورأى أن قد
فضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وهذا ظاهر أنه أكتفى بطواف القدم عن طواف
الفاضة وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل المذكورة ثم طاف لهما طوافا واحدا ورأى أن ذلك
مجرى عنه وقد تقدم البحث في ذلك في آخر باب طواف القارن (قوله في رواية جويرية أشهدكم
أني قد أوجبت) أي أئتمت نفسي ذلك وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به والألف تلفظ ليس
بشرط (قوله وإن حبل بيني وبينه) أي البيت أي منفذ من الوصول إليه لا طواف تحلت بعمل
العمرة وهذا بين أن المراد به ما أمر بهما إلا واحد يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما
بالاحصار أو في إمكان الاحصار عن كل منهما ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة
بعد قوله ما أمر بهما إلا واحد أن حبل بيني وبين العمرة حبل بيني وبين الحج فكأنه رأى أولا
أن الاحصار عن الحج أشد من الاحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله واختار الإحلال
بالعمرة ثم رأى أن الاحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال ما أمر بهما إلا واحد وفيه
أن العجابه كانوا يستعملون القنيس ويصحبون به في هذا الحديث من القوائد أن احصر
بالعدو وإن منعه عن المضي في نسكه كما كان أو عزة جازلة التحلل بأن سوى ذلك ويصبر هديه ويحلق
رأسه أو يقصر منه وفيه جواز إدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر
أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل أن كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول
الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا هريرة قد فسخ إدخال
الحج على العمرة فسا على منع إدخال العمرة على الحج وفيه أن القارن يقتصر على طواف
واحد وفيه تقدم البحث فيه في باب وفيه أن القارن يهدى وشذابن حرم فقال لا هدى على القارن
وفي فيه جواز الخروج إلى السك في الطريق المظنون خوفه إذا ربح السلامة قاله ابن عبد البر

من أجل أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان أهل
بعمره عام الحديبية حدثنا
عبد الله بن محمد بن أسماء
حدثنا جويرية عن يافع أن
عبد الله بن عبد الله وسام
ابن عبد الله أخبراه أنهما
كنا عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما ليل نزل الجبل
باب الزبير فقال لا يضرك
أن لا تحج والعام أنا نحاف أن
يحال بيدك وبين البيت فقال
خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فحال كفار
قريش دون البيت ففصر
النبي صلى الله عليه وسلم
هديه وحلق رأسه وأشهدكم
أني قد أوجبت عمرة إن
شاء الله أطلق فان خلى
يبني وبين البيت طقت
وإن حبل بيني وبينه ففعلت
كافعل النبي صلى الله عليه
وسلم وأما معناه فأهل بالعمرة
من ذي الحليفة ثم سار
ساعة ثم قال إنما شأنهما
واحد أشهدكم أني قد أوجبت
مجمع عمرتي فلم يحمل منهما
حتى دخل يوم النحر وأهدى
وكان يقول لا يحل حتى
يطوف طوافا واحدا يوم
يدخل مكة

١٨٠٨
 حقه
 ٧٦٤٠

(قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني عبد الله) قد تم اسماء في الرواية التي قبلها والله
 سالم بن عبد الله وأخوه عبد الله أو عبد الله ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم (تبيينه)
 وقع في رواية القتيبي عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي وأهدى
 شاة قال ابن عبد البر هي زيادة غير محفوظة لأن ابن عمر كان يسمر ما استمر من الهدى بانه بدنة
 دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة (قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب حدثنا
 محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوبة فمن الحماكة بانه محمد بن يحيى الذهلي وأبو مسعود بن محمد
 ابن مسلم بن زارة وذكر الكلاني عن ابن أبي سعيد انه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وذكر انه
 رافق أصل عتيق وأبو يده ان الحديث وجد من حديثه عن محمد بن صالح المذکور كذا في
 أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مسنده جميعا من طريق أبي حاتم ورواية البخاري عنه في باب
 الذي فيه قاله روى عنه البخاري (قلت) ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصنعاني فقد حدث
 الحديث بن روايته عن يحيى بن صالح كما ساذكره (قوله عن بكرمة قال قتال بن عباس) هكذا
 رأيته في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام بهقبة قوله فقال ابن عباس ولم يسم عليه أحد من
 شراح هذا الكتاب ولا يثبت الاسماعيلي ولا أبو نعيم لانهما اقتصرتا من الحديث على ما عرج به
 البخاري وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه فقرا في كتاب العناية لابن السكن قال
 حدثني هرون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحدث وخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح
 حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال سألت عكرمة فقال قال عبد الله بن رافع مولى
 أم سلمة انها سألت الخياط بن عروة الانصاري عن جيس وهو جرحم فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عرج أو كسر أو حبس فليجزئ منها وهو قتل قال لحدثته بأمر مرة فقال
 صدق وحدثته ابن عباس فقال قد أحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم خلقا وشعره هديه وجامع
 نسائه حتى اعتمر عاما قابلا يعرف بهذا السباق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث
 والسبب في حذفه ان الزائد ليس على شرطه لانه قد اختلف في حديث الخياط بن عمر وعلى يحيى
 ابن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فان رجلا مصحبا
 السنين وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الخياط الصوافي عن يحيى عن عكرمة عن
 الخياط به وقال في آخره قال عكرمة فسألت أباه مرة عن ابن عباس فقال لا صدق ووقع في رواية يحيى
 القطان وغيره في سباقه سمعت الخياط وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى
 عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الخياط قال الترمذي ونايع معمر على زيادة عبد الله بن
 رافع معاوية بن سلام وسمعت محمد بن يحيى البخاري يقول رواية معمر ومعاوية أصح انتهى
 فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابهم أن الذي حذفه ليس بعبد الله بن رافع فانه كان
 عكرمة سمع من الخياط بن عمر وهذا لا قالوا واسطة بينهما وهو عبد الله بن رافع ثقة وان كان
 البخاري لم يخرجه له وبهذا الحديث احتج من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبينه كما تقدمت
 الإشارة إليه وأستدل به على أن من محلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما محلل منه وهو ظاهر
 الحديث وقال الجمهور لا يجب عليه قال الحنفية وعن أحمد روايتان وسياق الحديث فيه بعد
 ما بين ان شاء الله تعالى (قوله) باب الإحصار في الحج قال ابن المنير في الحاشية أشار

حدثني موسى بن اسمعيل
 محمد بن جابر بن يعقوب نافع
 أن بعض بني عبد الله قال
 له لو أتيت بهذا حديثنا
 محمد بن يحيى بن صالح
 حدثنا معاوية بن سلام
 حدثنا يحيى بن أبي كثير
 عن بكرمة قال قتال
 ابن عباس رضي الله عنهما
 قد أحضر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خلقا رأسه
 وجامع نسائه ونحو هديه
 حتى اعتمر عاما قابلا
 (ابن) الإحصار في الحج
 أحدث محمد

١٨٠٩
 لطفه
 ٧٦٤٢

البخاري الذي أن الاحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم انما وقع في العمرة تقاس العلماء الحجة
 على ذلك وهو من الخلق بنى الفارق وهو من أقوى الاقيسة (قلت) وهذا ينبغي على أن مراد
 ابن عمر بقوله سنة نبكم قياس من يحصل له الاحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار لان
 الذي وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الاحصار عن العمرة ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله
 سنة نبكم وبما يشبه بعد ذلك شأنا معهم من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك
 وهو حاج والله أعلم (قوله) أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد وقد عقب
 المصنف هذا الحديث بأن قال وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه وهو معطوف على
 الاسناد الاول فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر وليس هو يعلق
 كما ادعاه بعضهم وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولقظه انه كان
 يكثر الاشتراط ويقول أليس حسبكم سنة نبكم وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق
 الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك
 وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد بن معمر مقتصر على هذا القدر وأخرجه الاسماعيلي
 من وجه آخر عن عبد الرزاق بقامه وكذا أخرجه النسائي وأما انكار ابن عمر الاشتراط فثبت
 في رواية يونس أيضا أنه حذف في رواية البخاري هذه فاخرجه البيهقي من طريق السراج عن
 أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس وأخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب
 عن يونس وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط الى ما كان يقضي به ابن عباس قال البيهقي ولعل ابن
 عمر حديث ضاع في الاشتراط لقال به وقد أخرجه الشافعي عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن
 أنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني
 شاكسة فقال لها هي واشترطي ان تحلي حيث حبستني قال الشافعي لو ثبت حديث عروة لم
 أعده الى غيره لانه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيهقي
 قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن
 العلاء عن ابن عينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة قال وقد
 وصله أبو أسامة ومخمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال أخرجه الشبان
 من طريق أبي أسامة (قلت) وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها
 في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا إنا كما في حديث عائشة وثقيا كما في حديث ابن عمر
 وأما رواية معمر التي أشار اليها البيهقي فاخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومسلم من طريق
 عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهري فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة ولقصة ضائعة
 شوهدت من حديث ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتمت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقيلة أي في الضعف واخرجه في الحديث فأتاها في قال أهل الحج
 واشترطي ان تحلي حيث تحبسن قال فادركت أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من
 طرق عن ابن عباس قال الترمذي في الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر (قلت) وعن
 ضبيعة نفسها وعن سعد بن عدي بنت خوف وأساندها كلها قوية وصرح القول بالاشتراط عن عمر
 وعثمان وعلي وعمر بن الخطاب وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولا يحرم انكاره عن

قوله في حق من لم يحصل الحج
 كذا النسخ التي بأيدينا ولعل
 الاولى حذف لم تأمل اه

معصية

١١٠

س

٦٩٩٧

أخبرنا عبد الله أخبرنا
 يونس عن الزهري قال
 أخبرني سالم قال كان ابن
 عمر رضي الله عنهما يقول

أحذرن الحجابة الاعن ابن عمر و وافقه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية
 وحكي عياض عن الاصيلي قال لا يثبت في الاشتراط استناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي
 لا أعلم اسنده عن الزهري غير معمر وتعقبه النووي بان الذي قاله غلط فاحش لان الحديث
 مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يازمن منه تصديق طريق الزهري التي
 تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لان معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد كيف وقد وجدنا
 رواه شواهد كثيرة (قوله) ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حسب أحدكم عن
 الحج طاف قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على اختياره فعل أي تمسكوا
 وشبهه وخبر حسبكم في قوله طاف باليت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسبكم أو النفع على معنى
 الفعل فيه ويكون ما بعدهما تفسيرا للسنة وقال السهيلي من نصب سنة فانه باضمير الامر كانه قال
 الزموا سنة نبيكم وقد قدمت البحث فيه (قوله طاف باليت) أي اذا أمكنه ذلك وقد وقع في
 رواية عبد الرزاق ان حسب أحدكم حابس عن الليث فاذا وصل اليه طاف به الحديث
 والذي تحصل من الاشتراط في الحج والصوم أقوال أحدهما مشروعيته ثم اختلف من قال به
 فقبل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقبل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه
 انكاره وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق ان الشافعي نص
 عليه في القدم وعلق القول ببعثته في الجسد فصار الجمع عنه القول به وذلك حرم الترمذي
 عنه وهو أخذ المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جعلنا في كتاب منبر دمع الكلام
 على تلك الاحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة باجوبة منها
 انه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الرواية من الشافعية قال النووي وهو تأويل باطل وقبل
 معناه محلي حيث حبس في الموت اذا أدركت في الوفاة تقطع احرامى حكاه امام الحرمين وأنكره
 النووي وقال انه ظاهر الفساد وقيل ان الشرط خاص بالتعمل من العمرة لا من الحج حكاه المحب
 الطبري وقصة ضباعة تردده كما تقدم من سابق مسلم وقد أظن ابن خزيمة التعقب على من أنكر
 الاشتراط بما لا مز يدعله وسابق الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث
 ذكره المصنف في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** التعريق لالحاق في
 (الحصر) ذكر فيه حديث المسور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر قبل أن يخلق وأمر
 أصحابه بذلك وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه
 المذكور وهنا لفظه في آخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يحبها قوموا فافترروا ثم أحلقوا فاذ بقية الحديث وفيه قول أم سلمة لئن صلى الله عليه
 وسلم أخرج ثم لا تكلم أحدنا منهم كلمة حتى فخر بذلك فخر يذنه ودعا حاله خلقه وعرف
 بهذا ان المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى وأشار بقوله في الترجمة في الحصر إلى أن
 هذا الترتيب يخص بحال من أخصر وقد تقدم انه لا يجب في حال الاختيار في باب ادراكي بعد
 ما منى أو خلق قبل ان يذبح ولم يتعرض المصنف لما يجب على من خلق قبل أن يفخر قدروى
 ابن أبي شيبة من طريق الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال عليه السلام قال ابراهيم وحديث سعيد بن
 جبير عن ابن عباس مثله ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل ما يتحضر وفيه فخر

المن حسبكم سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 حسب أحدكم عن الحج طاف
 باليت وبالضفا والمروة ثم
 حل من كل شيء حتى يبعث
 حيا ما قاما بلا يهيدى أو يصوم
 ان لم يجده حيا * وعن
 عبد الله قال أخبرنا معمر
 عن الزهري قال حدثني سالم
 عن ابن عمر نحوه * (باب
 التعريق لالحاق في الحصر) *
 * حدثنا محمد بن حذافا
 عبد الرزاق أخبرنا معمر
 عن الزهري عن ابن عمر وعن
 المسور رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فخر قبل أن يخلق وأمر
 أصحابه بذلك * حدثني محمد
 ابن عبد الرحمن أخبرنا أبو
 بدو شجاع بن الوليد عن عمر
 ابن محمد العمري قال حدثت
 نافع أن عبد الله وسالما
 أكل عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهما فقالا خرجنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 معمر بن خالد كفا رقى
 دون البيت فخر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بنبيه
 وحلق رأسه

* (باب من قال ليس على

المحصر بدل) * وقال روح عن
شبل عن ابن أبي نعيم عن
مجاهد عن ابن عباس رضي
الله عنهما أنهما البذل على
من نقص وجهه بالتلذذ فاما
من حبسه عذراً ولا يرجع واذ
فانه يحل ولا يرجع واذ
كان معه هدى وهو محصر
نحرة ان كان يستطيع أن
يبحث وان استطاع أن يبعث
به لم يحل حتى يبلغ الهدى بحله
وقال مالك وغيره بخبر هدي
ويحلق في أى موضع كان
ولا قضاء عليه لان النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه
بالحدسية تحمروا وحلقوا
وحلوا من كل شئ قبل
الطواف وقبل أن يصل
الهدى الى البيت ثم لم يذكر
أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أحداً أن يقضوا شيئاً
ولا يعودوا له والحدسية
خارج من الحرم * حدثنا
اسمعتل حدثني مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال حين خرج
الى مكة معترفاً في القصة ان
صددت عن البيت صنعنا
كما صنعنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاهل بعمره
من أجل أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان أهل بعمره
عام الحدسية ثم ان عبد الله

بنه وحلق رأسه وقد أورد البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي أخرجه البخاري
من طريقه ما سنده المذكور ولقطه ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلبا عبد الله بن عمر
لما نزل الحجاج بن ابى بريد وقال لا بضرك أن لا تخرج العام ان الخفاف أن يحال بينك وبين البيت
فقال خرفنا فذكر مثل سابق البخاري وزاد في آخره ثم رجع وكذا ساقه الاسماعلى من طريق
أبي بدر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضاً فقال فها نحن ابن
عمر أنه قال ان حبل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه فاهل
بالعمره الحديث قال ابن التيمي ذهب مالك الى أنه لا هدى على المحصر والوجه عليه هذا الحديث
لانه قل فيه حكم وسبب فالسبب المحصر والحكم الخرافة فعلق الحكم بذلك
السبب والله أعلم * (قوله ما) من قال ليس على المحصر بدل) ففتح الموحدة والمهمله
أى قضاء لما أحصر فيه من شئ أو عجزه وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريباً * (قوله وقال روح)
يعني ابن عبادة وهذا التعليق وصله اسحق بن زاهره في تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو
موقوف على ابن عباس ومزاده بالتلذذ وهو بمجتنبين الجماع وقوله حبسه عذراً كذا لاكثر
يضم المهمله وسكون المجتمعة بعد هاء واو ولا يدرج حبه عذراً ففتح واو وفي آخره واو وقوله لا يرجع
ذلك أى من مرض أو نفاذ نفقة وقد ورد عن ابن عباس نحوه هذا باسناد آخر أخرجه ابن جرير
من طريق علي بن أبي طلحة عنه وقوله فان كانت الحجية الاسلام فمحلها وان كانت غير القرصة
فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى بحله هذه مسئلة اختلاف
بين الصحابة ومن بعدهم فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في
الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وقصّل آخره كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتقد
وسبب اختلافهم في ذلك هل يخرى النبي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحدسية في الحل أو في الحرم
وكان عطاه يقول لم يخر يوم الحدسية الا في الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي
انما يخر في الحل وروى يعقوب بن سفيان عن طريق جمع بن يعقوب عن أبيه قال لما حبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخر وأبالحدسية وحلقوا وبعث الله بها فحلت شعورهم فالتفتها
في الحرم قال ابن عبد البر في الاستبصار كره هذا بديل على أنهم حلقوا في الحل (قلت) ولا يثبت ما فيه
فانه لا يلزم من صكونهم ما حلقوا في الحرم لمعهم من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع
من يخر في الحرم وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن حذاف الأسلمي قلت يا رسول الله ابعث معي
بالهدى حتى أخرجه في الحرم فقصّل أخرجه التمسائي من طريق اسرائيل عن عجزه أن زاهر عن
ناجية وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن اسرائيل سكن قال عن ناجية عن أبيه لكن
لا يلزم من وقوع هذا وجوبه بل ظاهر القصة أن أكثرهم يخر في مكانه وكانوا في الحل وذلك دال
على الجواز والله أعلم * (قوله وقال مالك وغيره) هو مذكور في الموطأ ولقطه أنه بلغه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحدسية فحرموا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل
شئ قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل اليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أحداً من أصحابه لا ينع من الله أن يقضوا شيئاً ولأن يهودوا الشئ وسئل مالك عن
أحصر بعد وقتال يحل من كل شئ يخر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء أو ما

قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي لأن قوله في آخره والحديبية خارج الحرم
هو من كلام الشافعي في الأمور عنه أن بعضها في الحرم وبعضها في الحرم لكن أنا نفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الحل استدلالاً بشيئته تعالى وصدهم عن المسجد الحرام والهدى منكروفاً
أن يبلغ محله قال وسجل الهدى عند أهل الحرم وقد أخبر الله تعالى أنهم صدقهم عن ذلك قال
خفت ما أحصر فرج وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى أبى كرفساء الذي اعتقله في أخبار
أهل المغازي شبه بما ذكرنا لا ناعلمنا من متواتر ما كان منهم أنه كان معه عام الحديبية رجال
معروفون ثم اعترضوا القضية بخلاف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولولا أنهم
القضاء لا مريضهم بأن لا يخلطوا عنه وقال في موضع آخر أنا حجت بحجة القضاء والقضية لا لغيره
التي وقت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة
أنتهى وقد روي الواقدي في المغازي من طريق الزهري عن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يعثروا فلم يفتل منهم إلا من قتل بغيره أو عاتى وخرج
معه جماعة معتمرين عن لم يشهد بالحديبية وكانت سعد بن أبي وقاص في ذلك من هذا الجمع
وبين النبي قبله بأن الأمر كان على طريق الأخصاب لأن الشافعي جازم بأن جماعة مختلفة وغيره
عذر وقد روي الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال لم تمكن هذه المرة قضاء ولكن كانت شرطاً
على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدقهم المستركون فيه (قوله طاف
لهم) أي للجم والعمرة وهذا يخالف قول الكوفي فيجب لهم طوافان (قوله رأى أن ذلك
يجزئ عنه) كذا في ذرو وغيره بالرفع على أنه خبران ووقع في رواية كبريت بغير ما قبل هو على لغة
من أصحابنا المبتدأ والخبر أي خبر كان المصدوفة والذي عندي أنه من خطأ الكاتب فإن
أصحابنا الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب (قوله) ما سمع قول الله تعالى فمن
كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وهو خبر فاما اليوم
فتلاثة أيام) أي باب تفسير قوله تعالى كذا وقوله بخبر من كمال المصنف استناده من أو المكررة
وقد أشار إلى ذلك في أول باب كقاربات الأيمان فقال وقد خبر النبي صلى الله عليه وسلم كميافي
التدبير وبكر عن ابن عباس وعطاهم عكرمة ما كان في القرآن وأما حجة البخاري وساق ذكر
من وصل هذه الآثار هناك وأقرب ما وقت عليه من طرق حديث الباب إلى التخصيص
ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال له إن شئت فأنسك وإن شئت فقصم ثلاثة أيام وإن شئت فاطعم الحديث وفي رواية
مالك في الموطأ عن عبد الكريم بن عاصم في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزأ وأساني المصنف
ذلك أن شاء الله تعالى وقوله فاما الصوم في رواية الكشي في الصيام والمطعم في الآية
مقتبعا بنيت في الحديث الثلاث قال ابن القيم وغيره جعل الشارع هذا صوم يوم معاد لا صاع
وفي التطهر من رمضان عدل من وكذا في الفهارج والجماع في رمضان وفي كفارة اليمين ثلاثة أيام
وثلث وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحسد والتقدير بات وقسم قوله فاما
الصوم محذوف تقديره وأما الصدقة فهي أطعام ستة مساكين وقد أورد ذلك بقرعة (قوله
عن جابر بن قيس) فرواية أشبهت عن مالك أن جابر بن قيس سمعته أخرجهما الدارقطني في

ابن عمر نظري أمره فقال
ما أمرهما إلا واحداً فالتفت
إلى أصحابه فقال ما أمرهما
إلا واحداً أشهدكم أني قد
أوجبت الحج مع العمرة ثم
طاف لهما طوافاً واحداً
ورأى أن ذلك يجزئ عنه
وأهدى (باب قول الله
تعالى فمن كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه ففدية
من صيام أو صدقة أو نسك)
وهو بخبر فاما الصوم فتلاثة
أيام حد ثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن جابر بن
قيس

الموطأ (قوله مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سفيان عن مجاهد سمعنا عن عبد الرحمن وابن
 كعب حدث عبد الرحمن كافي الباب الذي يليه قال ابن عبد البر رواية جدين قيس هذه كذا
 رواه الأكثر عن مالك ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفر عن مالك أساطع عبد الرحمن بن
 مجاهد وكعب بن عجرة (قلت) ومالك فيه اسنادان آخران في الموطأ أحدهما عن عبد الكريم
 الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق جدين قيس وقد اختلف فيه على مالك أيضا على
 العكس مما اختلف فيه على طريق جدين قيس قال الدارقطني رواه أصحاب الموطأ عن مالك
 عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكره وأما مجاهد حتى قال الشافعي إن مالك لا يرويه وأجاب
 ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في الموطأ وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم
 بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وابن أبي عمير وطهمان والوليد بن مسلم أتوا مجاهدا
 بينهما وهذا الجواب لا يرد على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن
 وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أجدوسا رعا عند الدارقطني في القرائب
 والاسناد الثالث لمالك فيه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة
 قال ابن عبد البر يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ونقل ابن عبد البر عن
 أجدون صالح المصري قال حديث كعب بن عجرة في القديسة سنة معمول بها لم يروها من الصحابة
 غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل
 الكوفة قال الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيدين المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين
 (قلت) فيما أطلقه ابن صالح نظر فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب
 منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني وأبو هريرة عن سعيدين منصور وابن عمر
 عند الطبري وفضالة الأنصاري عن ابن أبي عمير عن قومهم عند الطبري أيضا ورواه عن كعب بن عجرة
 غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ويحيى بن جعدة عند
 أجدوعطاء عند الطبري وجامع أبي قتادة والشعبي أيضا عن كعب ورواهما عند أجدون لكن
 الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح وقد ورد البخاري حديث كعب هذا في
 أربعة أبواب متوالية وأوردها أيضا في المغازي والطلب وكفارات الإيمان من طرق أخرى مدار
 الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل فيسبب اطلاق أجدون صالح بالجمعة فإن بقيت الطرق التي
 ذكرتها لا تخلو عن مقال الأثر في أبي وائل وساذكر ما في هذه الطرق من فائدة أن شاء الله
 تعالى (قوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي) فإروا به أشبه المتقدم ذكره أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وروا به عبد الكريم أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو يحرم قلعه القمل وفي رواية سيف الباب الذي يليه وقف على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالجدية ورأى يتهافت قلعا قال يؤذيك هو أم لك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث
 وفيه قال في ترات هذه الآية فمن كان منكم جريضا أو به أذى من رأسه زاد في رواية أبي الزبير عن
 مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذنبي القملة وفي رواية أخرى عن مجاهد عند الطبري أنه لقبه وهو
 عند الشجرة وهو يحرم وفي رواية أبي عبيد عن مجاهد في المغازي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسلم
 وأبا بكر رضي الله عنهما والقمل يتنازع علي بن أبي طالب في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات

قوله الزهراني في بعض
 النسخ الزهري اه

عن مجاهد عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة
 رضي الله عنه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال له لك

قوله عن الطبري في بعض
 النسخ عند الطبراني اه

فقال ادن فدفوت فقال أيؤذيك وفي رواية ابن بشر عن مجاهد أنه قال كاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبة ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تساقط علي وجهي فقال أيؤذيك هوام رأست قلت نعم فانزلت هذه الآية وفي رواية أبي وائل عن كعب أحرمت فكثير قل رأسي فلعل ذلك الذي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطيع فقدر الاحصاء وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد ما بين رآه وأنه ليسقط القمل على وجهه فقال أيؤذيك هوامك قال نعم فأمره أن يخلق وهما بالحديبة ولم يبين لهم أنهم يحلون وهم على طبعه أن يدخلوا مكة فانزل الله القديس وأخرج الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الرواية ولا جدو ومعيد ابن منصور وفي رواية أبي قتادة قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها زاد سعيد كنت حسن الشعر وأقول رواية عبد الله بن معقل بعد ما بين جلست إلى كعب بن عجرة فسألت عن القديس فقال نزلت في خاصة وهي لكم عامة جعلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل تشار على وجهي فقال ما كنت أرى الوجع بلغ ما أرى زاد مسلم من هذا الوجه فسألت عن هذه الآية فقديس من صام الآية ولا جدو من وجه آخر في هذه الطريق وقع القمل في رأسي ويطحن حتى حاجبي وشاربي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل إلى قد علمي فلما أتني قال لقد أصابك بلا عوفن لا تشعرا دح إلى الخمام طلق ولا بد من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري حكى رأسي بأصبعه فاستقر منه القمل زاد الطبري من طريق الحكم أن هذا لا يذوق قلت شديد يا رسول الله والجميع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فقرأه في قول عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فقرأه أن يقال مر به أو لا فقرأه على تلك الصورة فاستدعي به إليه فغالبه وحلق رأسه بحضرة فنقل كل واحد منهم ما لم ينقله الآخر ووجه قوله في رواية ابن هون السابغة حيث قال فيها فقال ادن فدفوت فالظاهر أن هذا الاستدناء كان عقب رؤيته إياه أذمر به وهو لو قد تحققت القمل (قوله لعلك أذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم فلأخبره بالمشقة التي ناله خفف عنه والهوام تشديد المجمع هامة وهي ما يلزم من الاختشاش والمراد به ما يلزم جسد الانسان غالبا إذا طال عهده بالتنظيف وقديس في كثير من الروايات أن القمل واستدل به على أن القديس مر به على قنصل القمل وانعقب بذكر الخلق فالظاهر أن القديس ضربته عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الاختلاف فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قوله احلق رأستك وصم) قال ابن قدامة لا تصلح خلافا في الحلق إلا إذا لم يخلق سواء كان عوسى أو قصص أو فورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم فخرج التبع عن ذلك فقال يطق جميع الإزالات بالخلق لا التلق (قوله أو أطمم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الاطعام وسبب البحث فيه بعد ما بين وهو ظاهر في التحسين الصوم والاطعام وكذا قوله أو أنسك بشاة ووقع في رواية الكشمي في شاة بغير وحدة والأول تقديره تقرب بشاة وذلك عند ما لا يوافق تقديره أذبح شاة أو أنسك بطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق رواية الباب موافق الآية وقد تقدم أن كعبا قال إنها نزلت بهذا السبب وقد تقدم في أول الباب أن رواية

أذاك هوامك قال نعم
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم احلق
رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطمم
شاة مساكين أو أنسك بشاة

١٨١٤

١٨١٤

١٨١٤

عبد الكريم صرح في التصريح قال أي ذلك فعلت أجزأ وكذا رواية أبي داود التي فيها
 ان شئت وان شئت ووافقه رواية عبد الوارث عن ابن أبي شحيم أخرجهما سند في مسنده من
 طريقه الطبراني لكن رواية عبد الله بن معقل الآتية بعذاب تقتضي أن التصريح انما هو بين
 الاطعام والصيام لمن لم يجد التسك ولفظه قال أتجد شاة قال لا قال فصم أو أطمع ولا يداود
 في رواية أخرى معك دم قال لا قال فان شئت فصم ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب
 ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما جدهنا قال فاطم قال ما أحد قال
 صم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد تسكا لا يصوم يعني ولا يطعم لكن
 لا يعرف من قال بذلك من العلماء الا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال التسك شاة فان
 لم يجد قومت الشاة دراهم والدرهم طعاما تصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما أخرجه من
 طريق الأعمش عنه قال فذكره لا يراهي فقال سمعت علقمة مثله فحدثني يحتاج الى الجمع بين
 الروايتين وقد جمع بينهما ما وجسه منها ما قال ابن عبد البر ان فيه الإشارة الى ترجيح الترتيب
 لا لا يجاهيه ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام أو الاطعام لا يجزئ الا انقاد الهدى بل المراد
 أنه استخيره هل معه هدى أو لا فان كان ولا وجد أهله أنه يخبره وبين الصيام والاطعام وان لم
 يجده أهله أنه يخبر بينهما ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبيح تعيينه لاحتمال أنه لو
 أهله أنه يجده لا يخبر بالتصريح بينهما وبين الاطعام والصوم ومنها ما قال غيره بما يحتل ان يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم لما أدن له في خلق رأسه بسبب الذي أقامه ان يكفر بالذبح على سبيل
 الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو يوحى غيره متولفا أهله أنه لا يجزئ الاية بالتصريح بين
 الذبيح والاطعام والصيام غيره حيث بين الصيام والاطعام لعلمه أنه لا يذبح معه فصام لكونه لم
 يكن معه ما يطعمه ووضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال
 أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية فقدية من صيام أو صدقه أو تسك فقال صم ثلاثة أيام أو
 أطمع وفي رواية عطاء انما راسي قال صم ثلاثة أيام أو أطمع ستة مساكين قال وكان قد علم أنه ليس
 عندي ما أتسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب وساق الآية يشعر بتقديم
 الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل السرفه أن الصحابة الذين
 خوطبوا اشأوا بذلك كأن أكثرهم بقدر على الصيام أكثر مما بقدر على الذبيح والاطعام وعرف
 من رواية أبي الزبير ان كعبا اقتدى بالصيام ووقف في رواية ابن اسحق ما يشعر بان اقتدى بالذبيح لان
 لفظه صم أو أطمع أو أتسك شاة قال خلفت رأيي ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعفة عن
 عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خولني قال أطمع ستة مساكين وسأق
 الحديث في الباب الاخر وفيه شبهة مباحث هذا الحديث ان شاء الله تعالى **قوله**
يا رسول الله عز وجل أو صدقه وهي اطعام ستة مساكين يشعر بهذا ان الصدقة في
 الآية منهية فسرتم السنة وهذا قال جمهور العلماء وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن
 الحسن قال الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن عكرمة ونافع
 نحوه قال ابن عبد البر لم يقل بذلك أحد من فقهاء الامصار **قوله** حدثنا سيف **قوله** هو ابن سليمان أو
 ابن أبي سليمان **قوله** يتهافت **قوله** أي يساقط شيئا فشيئا **قوله** فاحلق رأسك أو احلق **قوله** يتحدث

* **باب قول الله تعالى أو صدقة** وهي اطعام ستة مساكين * **حدثنا أبو نعيم** حدثنا سيف قال حدثني مجاهد قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أن كعب بن عجرة حدثه قال وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديثة ورأى يتهافت قلا فقال يؤذيك هوامك قلت نعم قال فاحلق رأسك أو احلق قال في نزات * هذه الآية فمن كان منكمره بضاؤبه أدى من رأسه الى آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم صم ثلاثة أيام

١٨١٥

م د هـ

تحفة

١١١١٤

المفعول وهو شك من الراوى (قوله بفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال
الزهري كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه وأخره فاف بمكالمه وف بالمدنة وهو ستة
عشر رطلا ووقع في رواية ابن عينة عن ابن أبي شبيب عند جد وغيره والفرق ثلاثة أصع وسلم
من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلي أو أطم ثلاثة أصع من طريق ستة مساكين وإذا ثبت أن
الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أطلال وثلاث خلا فالن قال إن الصاع غلابة أطلال
(قوله أو نسلك عما تيسر) كذا لا يذروا ولا أكثر وفي رواية كريمة أو نسلك بما تيسر بصيغة الأمر
وبالموعدة وهي المناسبة لما قبلها وتقدير الأول أو نسلك نسلك والمراد به الذبح (قوله
باب الطعام في القدبة نصف صاع) أي لكل مسكين من كل شيء يشرب ذلك إلى الرقة
على من فرق ذلك بين القمح وغيره قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون نصف صاع من
قمح وصاع من تمر وغيره من أحد روايه تصاهي قولهم قال عباس وهذا الحديث يرد عليهم (قوله
عن عبد الرحمن بن الأصمباني) هو ابن عبد الله حرى الحجاز وأنه كوفي فقهه ونسبه في هذا
الحديث اسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن
أبي ليلى عن كعب (قوله عن عبد الله بن مهقل) في رواية أحمد سمعت عبد الله بن مهقل أخرجه
عن عفان وعن هيزم فرقهما عن شعبة حد ثنا عبد الرحمن وهو بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر
القاف هو ابن مقرن بالتقاء وزن محمد لكن كسر الراء لا يسهو محبة وهو من ثقات التابعين
بالكوفة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن عدي بن حاتم مات سنة ثمان وعشرين
من الهجرة بلبس يعبد الله ابن مهقل بالفسين المجبة وزن محمد وبجهمان في أن كلامهما من في
لكن يفتقران بان الراوى عن كعب تابعي والآخر صحابي وفي التابعين من انفق مع الراوى
عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة أحدهم يروى عن عائشة وهو بخاري والآخر يروى عن
أنس في المسح على السحامة وحديثه عند أبي داود والثالث أخرجه عنه منسجدا ابن ماجه
(قوله جلست إلى كعب بن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد
ولاحد عن هيزم قد ثبت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد ورواية سليمان بن قهر عن ابن
الأصمباني يعني مسجد الكوفة وفيه الجالوس في السجود بهذا كذا العالم والاعتناء بسبب النزول
لما تزيب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن (قوله ما كنت أرى للوجه بلغ بك ما أرى) في
رواية السخلى والحوي بلغ بك وأرى الأولى بضم الهمزة أي أظن وأرى الثانية بفتح الهمزة من
الرؤى وقد كذا في قوله أو ما كنت أرى الجسد بلغ بك وهو شك من الراوى هل قال الوجه أو
الجهد والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لفظة في المشقة وأيضا كذا حكمه عياض عن ابن
دريد وقال صاحب العين بالضم الطائفة بالفتح المشقة فثبتين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد
الماضي في حديث بدء الوحي حيث قال حتى بلغ مني الجهد فانه يحتمل المعنيين (قوله فقلت لا)
زاد مسلم وأحد ثقات هذه الآية فتدبره من صيام أو صدقة أو نسل قال يوصم ثلاثة أيام الحديث
(قوله لكل مسكين نصف صاع) كذا رواه تين والطبراني عن أحمد بن محمد الخزازي عن أبي الوليد
شيخ البخاري فيه لكل مسكين نصف صاع غير ولا جد عن هيزم عن شعبة نصف صاع طعام ولبشر بن
عمر عن شعبة نصف صاع خبيطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضي أنه نصف صاع من زبيب

أو تصدق بفارق بين ستة أو
نسلك عما تيسر * (باب
الطعام في القدبة نصف
صاع) * حدثنا أبو الوليد
حد ثنا شعبة عن عبد
الرحمن بن الأصمباني عن
عبد الله بن مهقل قال
جلست إلى كعب بن عجرة
رضي الله عنه فسأله عن
القدبة فقال زلت في
خاصة وهي لكم عامة جلت
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم والقمل يثائر
على وجهي فقال ما كنت
أرى الوجه بلغ بك ما أرى
أو ما كنت أرى الجهد بلغ
بك ما أرى تجد شاة فقلت
لأ قال فصم ثلاثة أيام أو
أطعم ستة مساكين لكل
مسكين نصف صاع

١١١١

م ت ق ن

قوله كرههم تين كذا في
نسخ الشرح التي بأيدينا
وليس في نسخ البخاري التي
وقضا عليها فكرار في
القسطافي مانعه زاد مسلم
نصف صاع كرههم تين

هـ م

١١١١٢

فانه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات
لأنها أقصه وأحد في مقام واحد في حق رجل واحد (قلت) المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
أصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه غرا أو حنطة لعلم من تصرف الرواة وأما الزبيب
فلأنه لا يفي رواية الحكم وقد أخرجهما أبو داود وفي أسنادهما ابن إسحاق وهو جوف في المغازي لأبي
الأحكام إذا خالف والمحفوظ رواية الترمذي وقد وقع الخزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابه كما تقدم
ولم يختلف فيه على أبي قلابه وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق
سليمان بن قرق عن ابن الأصهب عن ابن أبي عمير وأبو داود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث
عبد الله بن عمرو عند الطبري وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة
وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ومسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان بن عيينة عن
ابن أبي شيبة وغيره عن مجاهد في هذا الحديث وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع
وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع
فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخر في رواية سليمان بن قرق عن ابن
الأصهب عند أحمد لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن عجلون عند أحمد أيضاً وأطعم ستة
مساكين مدين مدين وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرنا عن ابن الأصهب
أوطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو محرف عن دون مسلم والصواب في النسخ
الصحيحة لكل مسكين بالتثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصهب
على الصواب (قوله) **باب التسك شاة** أي التسك المذكور في الآية حيث قال أو
نسك وروى الطبري من طريق خزيمة عن مجاهد في آخر هذا الحديث فأنزل الله فقديته من صام
أو صدقة أو نسك والتسك شاة ومن طريق محمد بن كعب الترمذي عن كعب أمري أن أخلق
وأقدي شاة قال عاص ومن تبعه تبعه إلى عركل من ذكر التسك في هذا الحديث ففسر
فأنما ذكر شاة وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يعك عليه ما أخرجه أبو داود ومن طريق
نافع عن رجل من الانصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى خلق فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
أن يهدي بقرة للطبري من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن
عجرة رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرة فأتى بقرة ولهدى خديمن
طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال أتى كعب من أذى كان برأسه فطلقه بقرة فهدى
وأشعرها ولعبد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن
عجرة ما صنع أبولحن أصابه الأذى في رأسه قال ذبح بقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد
اختلف عليه في الوسطة الذي ينسبها وكعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به
كعب وفعله في التسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حماد عن طريق المقرئ عن
أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لا ذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله واعتد ابن نطال
على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال أخذ كعب يرفع الكفارات ولم يخالف النبي صلى الله
عليه وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد فيه أن من ألقى بالسر الأشياء فله أن يأتى
بأربعها كما فعل كعب (قلت) هو فرع شاة الحديث ولم يثبت لما قدمته والله أعلم (قوله) **حديثنا**

*(باب التسك شاة) حديثنا

اسحق) هو ابن ابراهيم المعروف بابن راهويه كاجرم به أو نعيم وروح هو ابن عبادة وشبل هو
 ابن عبادة المسكي (قوله) راه واه يسقط) كذا لاكثر ولا بن السكن وأنى ذرا يسقط بزيادة لام والناعل
 محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات ورواه ابن خزيمة عن محمد بن ميمون عن روح
 بنلفظ راه وموقله يسقط على وجهه وللاسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل رأى قلة شباقة
 على وجهه (قوله) فاهمه أن يخلق وهو بالحذيفة ولم يبين لهم أنهم يحلون الخ) هذه الزائدة كرها
 الراوي لبيان أن الخلق كان استباحة محظورة بسبب الأذى لا لتقصيد التحلل بالحدس وهو واضح
 قال ابن المنذر يؤخذ منه أن من كان على وجهه من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يئاس
 من الوصول فيعمل واتفقوا على أن من شس من الوصول وجازله أن يحصل قلة يئاس على أحراره
 ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يضي إلى البيت ليمسك وقال المذهب وغيره عامه فإنه يستفاد من
 قوله ولم يبين لهم أنهم يحلون أن المرأة التي تعرفه أو أن حضنها أو امرأته الذي يعرفه أو أن جاهد
 بالعبادة فيهما إذا أظفر في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحضض والحي في ذلك
 النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحذيفة لم يسقط عن كعب
 الكفارة التي وجبت عليه بالخلق قل أن ينكشف الأمر لهم وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه
 بالعبادة فيجب القضاء عليها لذلك (قوله) فأنزل الله النذية) قال عباس بن ظاهر أن النزول بعد
 الحكم في رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم قال فيضمحل أن يكون حكم عليه
 بالكفارة يوشى لا يئس ثم نزل القرآن ببيان ذلك (قلت) وهو يؤيد الجمع المتقدم (قوله) وعن محمد بن
 يوسف) الظاهر أنه عطف على حدثنا روح فتكون أحق قدرناه عن روح باسناده وعن محمد بن
 يوسف وهو الثرياي باسناده وكذا هو في تفسيره أحق ويحتمل أن تكون إلهة لغيره فيكون
 أو رده عن شيخه الثرياي بالنعنة كما يرى تارة بالتحديث وبقلة قال وغير ذلك وعلى هذا فيكون
 شيئاً بالتحليل وقد أوزده الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف
 الثرياي ولفظه مثل سياق روح في كثره وكذا هو في تفسير الثرياي بهذا الاسناد وفي حديث
 كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم أن السنة مبنية لجمال الكتاب لإطلاق النذية في القرآن
 وتقييدها بالسنة وتحرير حلق الرأس على الحرم والرخصة له في حلقه إذا أذاه القمل أو غيره من
 الأوجاع وفيه تلافيف الكبرياء بحجابه وعنايته باحوالهم وتنفذه لهم وإذا رأى بعض أتباعه
 ضرراً سال عنه وأرشده إلى الخرج منه واستنبط منه بعض المالكية إيجاب النذية على من
 تعمد حلق رأسه فنعذر فإن إيجابها على المهدومين التنبيه الذي على الأهل لكن لا يلزم من
 ذلك التسوية بين المهدوم وغيره ومن ثم قال الشافعي والجمهور لا يتغير العاقل بلبس بزمه الدم
 وخالف ذلك أكثر المالكية وأخرج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب أذبح نكاحاً فهذا
 يدل على أنه ليس يهدى قال فعلى هذا يجوز أن يبيحها حيث شاء (قلت) لا دلالة فيه إذا يلزم من
 تسميتها نكاحاً أو نسكاً أن لا تسمى هدياً ولا تعطى حكم الهدى وقد وقع تسميتها هدياً في الباب
 الأخير حيث قال وأهدى شاة وفي رواية مسلم وأهدى وفي رواية للطبري هل لك هدى قلت
 لا أجد فظهر أن ذلك من تصرف الرواة يؤيده قوله في رواية مسلم أذبح شاة واستدل به على أن
 النذية لا يمين لها مكان وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن تعين مكة وقال مجاهد النسك بمكة

اسحق حدثنا روح حدثنا
 شبل عن ابن أبي شحيم عن
 مجاهد قال حدثني عبد
 الرحمن بن أبي ليلى عن كعب
 ابن عجرة رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راه وأه يسقط على وجهه
 فقال أيؤذيك هوامك
 قال نعم فاهمه أن يخلق وهو
 بالحذيفة ولم يبين لهم
 أنهم يحلون بها وهم على
 طمع أن يدخلوا مكة فأنزل
 الله النذية فاهمه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يعظم
 فراقين سنة أو يهدى شاة
 أو يصوم ثلاثة أيام وعن
 محمد بن يوسف حدثنا وراه
 عن ابن أبي شحيم عن مجاهد
 قال حدثني عبد الرحمن بن
 أبي ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم راه وموقله
 يسقط على وجهه مثله

١٨١٧

١٨١٨

و د ه

عقبة

١١٩٩٤

ومنى والاطعام بحكمة والصيام حيث شاء وقرب منه قول التافهى وأنى حنيفة الدم والاطعام
 لاهل الحرم والصيام حيث شاء لا منقعة فيه لاهل الحرم وألحق بعض أصحاب أى حنيفة وأوى
 بكر ابن الجهم من المالكية الاطعام بالصيام واستدل به على أن الحج على التراخي لان حدث
 كعب دل على أن نزول قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله كان الحدية وهى فى سنة ست وفيه
 بحث والله أعلم **(قوله باب قول الله عز وجل فلا رقت)** ذكر فيه حديث أبى هريرة عن
 حج البيت فلم يرفث وأورد من طريق شعبة عن منصور عن أبى حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل
 ولا تفسقوا ولا جسدال فى الحج وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن
 منصور هذا السنن وليس بين السائقين اختلاف الا فى قوله فى رواية شعبة كما ولدته أمه وفى رواية
 سفيان كيوم ولدته أمه وأبو حازم المذکور فى الموضعين هو سلمان مولى عزة الانجبة وصرح
 منصور بسماعه له من أبى حازم فى رواية شعبة فأتى بذلك تعميل من أعلاه بالاختلاف على منصور
 لان البهي أو رده من طريق ابراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى حازم زاد
 فيه رجلا فان كان ابراهيم حفظه فلهذا جله منصور عن هلال ثم لى أبى حازم فسبغه منه فحدث
 به على الوجهين وصرح أبو حازم بسماعه له من أبى هريرة كأتقدم فى أوائل الحج من طريق شعبة
 أيضا عن يسار عن أبى حازم وقوله كما ولدته أمه أى عاريا من الذنوب ولترمى من طريق ابن
 عيينة عن منصور غفلة لما تقدم من ذنبه وسلم من رواية جويرج عن منصور من أبى هذا البيت
 وهو أعمر من قوله فى بقية الروايات من حج ويجوز رجل أقطح على ما هو أعمر من الحج والعمرة
 فتساوى رواية من أتى من حيث ان الغالب ان اتاه انما هو للحج أو للعمرة وقد تقدمت بقية
 مباحثه فى باب فضل الحج المبرور وفى أوائل كتاب الحج وتقدم تفسير الرقت وما ذكره فى آخر
 حديث ابن عباس المذکور فى باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
(قوله باب جزاء الصيد ويحرمه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد) كذا فى رواية أبى ذر
 وأثبت قبل ذلك النسبلة ولغيره باب قول الله تعالى الى آخره مجذوف ما قبله قيل السبب فى نزول هذه
 الآية أن أبا اليسر بفتح الحائية والمهحلة قتل جارا وحش وهو محرم فى عمرة الحدية فنزلت
 حكمه ما قتال فى تفسيره ولم يذكر المصنف فى رواية أبى ذر فى هذه الترجمة حديثنا ولهذا أشار الى انه لم
 يثبت على شرطه فى جزاء الصيد حديث خر فروع قال ابن بطال اتفق أمه القشوى من أهل
 الحجاز والعراق وغيرهم على أن الحرم اذا قتل الصيد عداء أو خطأ فعليه الجزاء وخالف أهل الظاهر
 وأبو زوابع المنذرين الشافعية فى الخطا وسكوا بهوله تعالى متعمدا فان مفهومه ان الخطأ
 بخلافه وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء فى الخطا دون
 التعمد فيقتضى الجزاء بالخطا والنقمة بالعمد ومعها يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد
 كان أعظم لأمته وعليه النقمة لا الجزاء قال الموفق فى المغنى لا تعلم أحدنا خلاف فى وجوب الجزاء
 على العامد غيرهما واختلفوا فى الكفارة فقال الأكثر هو مخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري
 يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما الصيام فيما لا يبلغ عن
 الصيد واتفق الاكثر على تحريم أكل مصادمه الحرم وقال الحسن والثوري وأبو زوابع وطائفة
 يجوزون أكله وهو كذبحة السارق وهو وجهه للشافعية وقال الأكثر أيضا ان الحكم فى ذلك

ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستوفيه الحكم وما اختلفوا فيه يجتهد فيه
وقال الثوري الاختيار في ذلك الحكمين في كل زمن وقال مالك يستوفى الحكم والخيار في
الحكم عليه وان يقول الحكمين لا يتحكم علي الا بالاظهار وقال الاكثر ان يجب في الجزاء
نظر الصديقين التمس وقال أبو حنيفة الواجب القبة ويجوز زرعها في المنزل وقال الاكثر في
الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي العجم عجم وفي الكسر كسر وخالف مالك فقال في الكبير
والصغير كبير وفي العجم والمعب عجم وانفقوا على ان المراد بالعجم ما يجوز اكله للعلل من
الحيوان والوحش وان لا شيء فيهما يجوز زرقه واستلقه في المتولة فالحقه الاكثر بالاكول ومسائل
هذا الباب وفروعه كثيرة جدا فلتقتصر على هذا القدر هنا **(قوله باب اذا صاد**
الحلال فأهدى العجم الصيد أكله) كذا ثبت لا يذرو وسط الباقي فعمدوا من جملة الباب الذي
قبله **(قوله)** ولم ير ابن عباس وأبو النضر بائنا وهو في غير الصيد فهو الاكل والغنم والبقر والدجاج
واغليل المراد بالذبح ما يذبحه المحرم والامر ظاهر العموم لكن المصنف خصه بما ذكره فتقها
فان العجم ان حكم ما ذبحه المحرم من الصيد حكم البسته قبل بيعه مع الحرمة حتى يجوز لغير
المحرم اكله وفيه قال الحسن البصري وأبو ابن عباس وصحده عبد الرزاق من طريق عمه عن ابن
عباس أمر ما يذبح جزوا وهو محرم وأما أن يذبح فوصفها ان يذبح من طريق الصباح
الجبل سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح قال نعم وقوله وهو أي المذبح الخ من كلام المصنف
قوله قتله هو متفق عليه فبعد الخليل فانه مخصوص عن أبي أكلها **(قوله)** يقال عدل مثل
فاذا كسرت عدل فهو زينة ذلك أمانته برأه بدل لتبج المثل وأكسرت الزينة فهو قول أبي عبيدة
في الجواز وغيره وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه والعدل
بالكسر قدره من جنسه قال وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب الى أن العدل مصدر من قول
القاتل عدلت هذا بهذا وقال بعضهم العدل هو التسليم في الحق والعدل بالكسر المثل انتهى وقد
تقدم عن أبي هذا في الزكاة **(قوله)** قواما قواما هو قول أبي عبيدة أيضا وقال الطبري أصله الواو
خولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صاموا وأصله صاما قال الشاعر
« قسام ذار قوام دين » فرتد الى أصله قال الطبري فالحق جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي
يقوم به أمر أشاعه يقال فلان قسام البيت ونواصيه الذي يشبه شأنهم **(قوله)** وعدلون يجعلون له
عدلا هو متفق عليه بين أهل التفسير ومناسبة إيراد هذا كلفظ العدل في قوله أو يعدل ذلك
صاموا في قوله يعدلون فأشار الى أنهم ما من مادة واحدة وقوله يجعلون له عدلا أي مثلنا تعالى الله
عن قولهم **(قوله)** حدثنا هشام هو الدستواني ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** عن عبد الله بن أبي
قتادة في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة **(قوله)** انطلق أبي
عام الحديبية هكذا أساقه من سلاوكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه وأخرجه
أحمد عن ابن عيسى عن هشام لكن أخرجه أبو داود والطحاوي عن هشام عن يحيى فقال عن
عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه انه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم في رواية علي بن المبارك عن
يحيى المذكرة في الباب الذي يليه ان أبا حنيفة وقوله بالحدية أصح من رواية الواقدي من
وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة ان ذلك كان في عمرة التضيعة **(قوله)** أساقه ولم يحرم

قوله كذا ثبت لا يذبح الخ
الذي في القسط لا يستند
عبارة ابن حجر هذه ان لفظ
باب فقط هو الذي سقط من
رواية أبي ذر حيث قال فيها
واذا صاد الحلال الخ بواو
العطف وانظروا اه معجمه

ما قبل من التمس الى قوله
واقفوا الله الذي اليه
تخسرون **(باب)** اذا صاد
الحلال فأهدى للعجم
الصيد أكله ولم ير ابن
عباس وأبو النضر بائنا
وهو في غير الصيد فهو الاكل
والغنم والبقر والدجاج
والخيل يقال عدل مثل
فاذا كسرت عدل فهو زينة
ذلك قواما قواما يعدلون
يجعلون له عدلا **« حدثنا معاذ**
ابن فضالة حدثنا هشام عن
يحيى عن عبد الله بن أبي
قتادة قال انطلق الى عام
الحديبية فأمر أصحابه ولم
يحرم

الضمير لآي قيادة منه مسلم أحرم أصحابي ولم أحرم وفي رواية على بن المبارك وأما بعد وبقية
 فتوجهنا نحوهم وفي هذا السياق حذف ينسهر واية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قيادة
 وهي بعد ما بين بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرق طائفة منهم
 فيهم أبو قيادة فقال خذوا ساحل البحر حتى تلتقي فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا
 كلهم إلا أبا قيادة وسأقي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية خرج حاجا وبين قوله في حديث
 الباب عام الحديث ان شاء الله تعالى وبين المطلب عن أبي قيادة عن سعيد بن منصور ومكان
 صر فهم ولفظه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا بلغنا الروحاء **(قوله وحديث)**
 بضم أوله على البناء للجهول وقوله ببقية أي في عقيقة وهو بفتح القين المجهمة بعد هاء ساكنة ثم
 فاف مقصورة ثم هاء قال السكوني هو ما لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قلب لبني
 نعلية يصب فيه ماء فوضي ويصب هو في الضر وحاصل القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما
 خرج في عمرة الحديبية فبلغ الزوطا وهي من ذي الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا أخبره رومان
 عبد وامن المشركين بوادي عقة يحضونهم ان يقصدوا غزته فحين طائفة من أصحابه فيها أبو
 قيادة الى جهتهم لم آمن شرهم فلما آمنوا ذلك لحق أبو قيادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم
 فأحرموا الا هو فاستمر هو حلالا لانه امال بجاو والمقات يقصد العمرة وبهذا ترتفع
 الاشكال الذي ذكره أبو بكر الاثرم قال كنت اسمع أصحابنا ينجبون من هذا الحديث ويقولون
 كيف جازي لقيادة ان يجاوز المقات وهو غير محرر ولا يدرون ما وجهه قال حتى وحده في رواية
 من حديث أبي سعيد فيها اخر جناح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا فلما كنا مكان كذا اذا
 نحن بأبي قيادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجنه الحديث قال فاذا أبا قيادة انما جازله
 ذلك لانه لم يخرج بردي مكة **(قلت)** وهذه الرواية التي أشار اليها تقتضي ان أبا قيادة لم يخرج مع
 النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وليس كذلك لما ينه ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبرار
 من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قيادة
 على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعسفان فهذا
 سبب آخر ويحتمل جهة ما الذي يظهر ان أبا قيادة انما أضر الاحرام لانه لم يتحقق انه يدخل مكة
 فساغ له التأخير وقد استدلل بقصة أبي قيادة على جواز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حيا ولا
 عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل ان يؤقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت وأما قول عياض
 ومن تبعه ان أبا قيادة لم يكن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وانما بعثه أهل
 المدينة الى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه ان بعض العرب قصدوا الغارة على المدينة
 فهو ضعيف بخلاف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الا انه بعد
 ما بين كما أشرت اليها قبل **(قوله فينا أي مع أصحابه)** يخلف بعضهم الى بعض في رواية على بن
 المبارك فصر أصحابي بجماد وحش فحصل بعضهم يخلف الى بعض زاد في رواية أي حازم
 وأخبروا في بصرته هكذا في جميع الطرق والروايات ووقع في رواية العذري في مسلم فحصل
 بعضهم يخلف الى تشددت الباس من الى قال عياض وهو خطأ وتعصف وانما سقط عليه لفظه
 بعض ثم احتج لضعفها بانهم لو خشعوا اليه لكاتب أكبر إشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه

وحدث النبي صلى الله عليه
 وسلم ان عدوا يغزوه ببقية
 فانطلق النبي صلى الله عليه
 وسلم فينا أي مع أصحابه يخلف
 بعضهم الى بعض

١٨٢١

م من

نطة

٩٧٩٠٩

وسلم هل منكم أحد أمره وأشار إليه قالوا لا والاداد الحرام الحلال على الصديق ما كل منة اتفاقا
 وانما اختلافوا في جواب الجزاء انتهى وتعقبه النووي بأنه لا يمكن رده هذه الرواية لصحتها وصحة
 الرواية الأخرى وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة فان مجرد الفعل ليس فيه إشارة قال
 بعض العلماء وانما ضحكوا فيه بما من عروض الصديق لهم ولا قدر تلهم عليه (قلت) قوله فان مجرد
 الفعل ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضى فان قوله بفعلك بهضمهم الى
 بعض هو مجرد فعلك وقوله بفعلك بعضهم الى فيه مزيد امر على مجرد الفعل والفرق بين
 الموضوعين انهم اشتركا في رؤيته فاستسوا وفي ضحك بعضهم الى بعض وأبو قتادة لم يكن رآه
 فكان ضحك بعضهم اليه بغرض باعثاله على التفتن الى رؤيته ويؤيد ما قال القاضى ما وقع
 في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كاسيأتى في الصديق بالفظ اذا رأيت الناس متوقفين لشي
 فذهبت أنظر فاذا هو جار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا تدري فقلت هو جار وحش فقالوا هو
 ما رأيت ووقع في حديث أبي سعيد عند الزوار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاء أبو
 قتادة وهو وحل فكسوا رؤسهم كراهية أن يتحدثوا بأصابعهم له فيفتن فيه اه فكيف يظن بهم
 مع ذلك انهم ضحكوا اليه فتبين ان الصواب ما قال القاضى وفي قول الشيخ قد عرفت الى رواية نظر
 لان الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وانما وقع في ساق اسناد
 واحد عند مسلم فكان مع من أثبت فقط بعض زيادة علم السامع من الاستكمال هي مقدمة بين
 محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كاسيأتى في الهبة ان قصة مسلمة
 للعمران كانت بعد ان اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم واتهموا به ونزلوا في بعض المنازل ولفظه
 كتبوا ما جالسهم رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم يحرمون وانما غير محرم وبن في هذه الرواية السبب الموجب
 لرؤيتهم اياه دون أبي قتادة بقوله قابصر واجاروا وحشياً وأما شقوله أخصفت نعلي فلم يؤذوني به
 وأحسوا لوالتي أبصرته والتفت قابصرته ووقع في حديث أبي سعيد المذكور ان ذلك وقع وهم
 بعسفان وفيه نظير الصحيح ما سياتى بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة
 عنه قال كلمت النبي صلى الله عليه وسلم بالناحية ومنا الحرم وغير الحرم فرأيت أصحابي يراون
 شيئا فنظرت فاذا جار وحش الحديث والناحية بفتح فوهة حقة خفيفة بعد الالف موضع
 قريب من السقا كاسيأتى (قوله فنظرت) هذا فيه التفتان فان الساق الماضي يقتضي ان
 يقول فنظرت لقوله فينا إلى مع أصحابه فالقدير قال أبي قتادة وهذا يؤيد الرواية الموصولة
 (قوله فاذا أنا بجمار وحش) قد تقدم أن رؤيته كانت متأخرة عن رؤيته أصحابه وصرح بذلك
 فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كاسيأتى في الجهاد ولفظه قرأوا حجارا وحشاً قبل ان يراه
 أبو قتادة فلما رآه تركوه حتى رآه فركب (قوله فحملت عليه) في رواية محمد بن جعفر فقلت الى
 القرس فأمر حسنه ثم ركبته ونسيت السوط والرح فقلت لهم ناولوني السوط والرح فقالوا لا
 والله لا نعينك عليه بشئ فغضب فتركنا فخذتها ثم ركبته وفي رواية فضيل بن سليمان فركب
 فرسالة يقال له الجراد فقسأ لهم ان يناولوه سوطه فقالوا اقشأوه وفي رواية أبي النضر وكنتم نسيب
 سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعينك عليه فتركنا فخذته ووقع عند النسيب من

فنظرت فاذا أنا بجمار وحش
 فحملت عليه

طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعبدان أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن رافع وأخرج
 مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة فاخترنا من بعضهما سوطا والرواية الاولى أقوى ويمكن
 أن يجمع بينهما بانه رأى في سوط نفسه تقصيرا فاخذ سوط غيره واحتاج الى اختلاسه لانه لو طلبه
 منه اختيار الاستيع (قوله قطعته فأبنته) بالثلثة ثم الموحدة ثم المنثاة أى جعلته ثانيا مكانه
 لآخر المثبة وفي رواية أبي حاتم فسدت على الجار فعقرته ثم جثت به وقدمت وفي رواية أبي
 النضر حتى عقرته فأبنت اليهم فقلت لهم قوموا فاحتموا فقالوا انتم سه فحملته حتى جثتم به
 (قوله فاكلنا من لحمه) في رواية فضيل عن أبي حاتم فاكلوا فندموا وفي رواية محمد بن جعفر
 عن أبي حاتم فوقعوا باكلون منه ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخجأت العنيد
 معي وفي رواية مالك عن أبي النضر فاكل منه بعضهم وأبى بعضهم وفي حديث أبي سعيد فجاءوا
 يشوون منه وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور فلنا باكل منه ما شئنا طعنا
 وشواء ثم تردنا منه (قوله وخشينا أن نقطع) أى نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا أن يقطعوا دونك وبين ذلك رواية علي
 ابن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلطف وخشينا أن نقطعنا العلوق فمعا عند المصنف وانهم
 خشوا أن يقطع عنهم العود دونك وهذا يشعرون سبب اسراع أبي قتادة لادراك النبي صلى الله
 عليه وسلم خشية على أصحابه ان يبالغ بعضهم أعدائهم وفي رواية أبي النضر الاتية في الصيد
 فأبى بعضهم ان ياكل فقلت أنا أسوق لكم النبي صلى الله عليه وسلم فادركته فخذته الحديث
 ففي هذا سبب ادراكه ان يستقسه عن قصة اكل الجار ويمكن الجمع ان يكون ذلك بسبب
 الاخرين (قوله أرفع) بالتعريف والتشديد أى أكله السير وشاوا بالثين المجبة بعدها هزة
 ساكنة أى تارة والمراد انه تركه تارة وسير بسهولة أخرى (قوله فلقبت رجلا من بني غفار)
 لم أقبل اسمه (قوله تركته تعهن وهو قاتل البقية) السبقيا يضم المهملة واسكان القاف
 بغدها تحية مقصورة قرية جامعة بين مكة والمدينة وتعهن بكسر المنةاؤه بفحها بعد هاء عين
 مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الاكثر بالكسرة وبه قيدها الكبرى في مجي
 البلاد ووقع عند الكشميين بكسر أوله ونالته ولغيره بفحها وسكني أو ذرا الهروي انه سمعها
 من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ومنهم من يضم التام فيفتح العين ويكسر الهاء قبل وهو من
 تغييراتهم والصواب الاول وأعرب أبو موسى المديني فضبطه بضم أوله وثانيه وقشد الهاء قال
 ومنهم من يكسر التاء وأصحاب الحديث يسكنون السين ووقع في رواية الاسماعيل بدعهن
 بالبدال المهملة بدل المنثاة وقوله قاتل قال التنويرى روى وجهين أحدهما وأشهرهما حمزة بن
 الاقف واللام من التثنية أى تركته في الليل تعهن وعزمه ان يقبل بالسبقيا فعني قوله وهو قاتل
 أى سيقبل والوجه الثاني انه قابل بالبناء الموحدة وهو غريب وكأبه تحميم فان صح فعناء ان
 تعهن موضع مقابل للسبقيا فعلى الاول الضم في قوله وهو للبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني
 الضم للموضع وهو تعهن ولاشك ان الاول أصوب وأكثر فائدة وأعرب القرطبي فقال قوله
 وهو قاتل اسم فاعل من القول أو من القاتلة والاول هو المراد هنا والسبقيا مفعول بفعل مضمر
 وكله كان تعهن وهو يقول لأصحابه اقتصدوا السبقيا ووقع عند الاسماعيل من طريق ابن

فطمعته فأبنته واستعنت
 بهم فأولاً أين يمشون فأكلنا
 من لحمه وخشينا أن نقطع
 فطلبت النبي صلى الله عليه
 وسلم أرفع فرسى شأوا وأسير
 شأوا فلقبت رجلا من بني
 غفار في جوف الليل قلت
 أين تركت النبي صلى الله
 عليه وسلم قال تركته
 تعهن وهو قاتل السبقيا

فقلت يا رسول الله ان اهلك يقرؤن عليك السلام (٢٢) ورجة الله انهم قد خسروا ان يقطعوا دونك فأتطهرهم قلت يا رسول

الله أصبت جبار وحش
وعندي منه فاضله فقال
للقوم كلوا وهم يحرمون
*(باب) اذا رأى الحرمون
صدأ فتحكموا فظن الحلال
حدثنا سعد بن الربيع حدثنا
علي بن المبارك عن يحيى عن
عبد القبر بن أبي قتادة أن أباه
حدثه قال انطلقنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم عام
الحديبية فحرم أصحابه ولم
أحرم قاتلنا بعدو ببيعة
فتوجهنا نحوهم فصر
أصحابي بجمار وحش فجعل
بعضهم يفضل إلى بعض
فستظرت فرأيتهم فحات
عليه القوس فطعنته فأنته
فاستعتم فأولوا أن يعيوني
فاكلنا منه ثم قلت يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وخشنا أن نقتطع أرفع
فريسي شأوا وأسبر عليه شأوا
فأقيت رجلا من بني غنار
في جوف الليل فقلت أين
ترك رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال تركه
سبعين وهو قاتل السقا
فقلت يا رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى أتته فقلت
يا رسول الله ان أصحابك
أرسلوا يقرؤن عليك السلام

عليه عن هشام وهو قائم بالسقا فبذل اللام في قاتل ميا وزاد الباء في السقا قول الامام علي
الصحيح قاتل باللام (قلت) وزيادة الباء وهي الاحتمال الاخر المذكور (قوله فقلت) في السياق
حذف تقديره فسرت فأذكرته فقلت وبوجهه رواية علي بن المبارك في الباب الذي ياسبه بلفظ
فلحقت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتته فقلت يا رسول الله (قوله ان اهلك يقرؤن عليك
السلام) المراد بالاهل هنا الاحباب بدل رواية مسلم واحد وغيرهما من هذا الوجه فانظروا ان
أصحابك (قوله فأتطهرهم) بصفة فعل الامر من الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فأتطهرهم
بصفة الفعل الماضي منه ومثله لأحدث عن ابن عليه وفي رواية علي بن المبارك فأتطهرهم ففعل
(قوله أصبت جبار وحش) وعندى منه فاضله (قوله فأتطهرهم) كذا لاكثر بضم الميم أي فضله قال الخطابي
قطعة فضلت منه فهي فاضله أي باقية (قوله فقال للقوم كلوا) سأني الكلام عليه وعلى ما في
الحديث من القولين بعليين (قوله) اذا رأى الحرمون صدأ فتحكموا فظن
الحلال) أي لا يكون ذلك منهم إشارة إلى الصدأ فجعل لهم كل الصدأ ويجوز كسر الظاء من
ظن وفعلها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله وأبنتنا) بضم أوله أي أخبرنا (قوله فبصر)
يفتح الموحدة وتضم المهمله وفي رواية الكشي هي فظن برون وظلمة على هذا فقد دخل
الباء في قوله بجمار وحش مشكل الا ان يقال نحن نطهره في بصر أو الباء بمعنى على أي مذهب
من يقول انها تناوب (قوله انا صدنا) بتشديد المهمله والفتح لا كثيرا لا دعام وأصله صدنا
فأبالت الطاء منتهى ثم ادغمت ولبعنهم بخنفت الصاد وسكون الدال أي أترامن الا صاد وهو
الابرة ولبعنهم صدنا بغیر الف (قوله تأب) لا بعن الحرم الحلال في قتل الصيد
أي يفعل ولا قول قبل أراد به التريجة الرذعي من فريق من أهل الرأي بين الاعانة التي لا يتم
الصيد الا بها فحرم من الاعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم (قوله حدثنا عبد الله) هو ابن
محمد الحنفى المسند وسفيان هو ابن عيينة (قوله عن صالح) في رواية كريمة وغيره حدثنا
صالح (قوله بالقاحه) بالقاف والمهمله وادعى تحويل من السقا إلى جهة المدينة ويقال لو ادبها
وادی التباديد وقد بين المصنف في الطريق الاولى انها من المدينة على ثلاث مراحل
قال عباس بن رواء الناس بالشافى الا القاسى فضبطوه عنه بالقاسى وهو تعصيف (قلت) ووقع
عند الجوز في طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بالصفايح بدل القاحه والصفايح بكسر
المهمله وبضم هاءها وآخر مهمله وهو تعصيف فان الصفايح موضع بالرواسي بين الرواسي وبين
السقيماثة بطويلة وقد تقدم ان الرواسي هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة
البحر ثم التقوا بالقاحه ووقع له الصيد المذكور والله فأخبره وروفته إلى احدة وغيرها
وتقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى السقا حتى لحقوه (قوله وحدثنا علي بن عبد الله)
هو ابن المدي فكذلك المصنف الاسناد إلى رواية علي للتصريح فنه عن سفيان بنوه حدثنا
صالح بن كيسان وقد اعتبره فوجدته سابقا المتن على لفظه على خاصة وهذه عادة المصنف غالباً

ورجة الله وانهم قد خسروا ان يقطعوا دونك فأتطهرهم فقلت يا رسول الله انا صدنا بجبار وحش اذا
وان عندنا منه فاضله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم كلوا وهم يحرمون *(باب) لا بعن الحرم الحلال في قتل الصيد
حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان عن أبي محمد سمع أبا قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقاحه من المدينة على ثلاث ح وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان

اذا تحول الى اسناد سابق المتن على لفظ الثاني (قوله عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر وسياق في كتاب الصيدين طريق مالك وغيره ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة وكذا وقع في رواية كريمة ولا جد من طريق سعد بن إبراهيم سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أبي قتادة وفي رواية ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي سلمة أن نافع مولى بني غفار فحصل من ذلك أنه لم يكن مولى أبي قتادة حقيقة وقد مرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولاه (قلت) فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاه أو لزوجته أباها أو نحو ذلك كما وقع بقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم (قوله) يترأون يتعاضون من الرؤية (قوله) فاذا جاز وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا فيمنك) كذا وقع هنا الشك فيه من البخاري فقد روى أبو عوانة عن أبي داود الجرائني عن علي بن المديني بلفظ فاذا جاز وحش فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط فسقط مني السوط فقلت ناوولي فقالوا لا فيمنك فنعنك عليه بشئ أنا محرمون وفي قولهم أنا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإغارة على قتل الصيد (قوله) فقتلناه (٣) زاد أبو عوانة بشئ وهذا يدفع اشكال من قال ذكر تناول بعد الأخذ تكراراً ومعناه تكلفت الأخذ فأخذته (قوله) من وراء أكمة) بفجأت هي التل من بحرو واحد وقد تقدم ذكره في الاستسقاء (قوله) فقال بعضهم كانوا قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا أكل ما تأه به ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه قال كمن لم يجهز فقلنا أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ ثم بحث فهو قوا فيه بأكل من ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم وفي حديث أبي سعيد خدوا يشؤون منه ثم قالوا رسول الله بين أظهرنا وكان تقدمهم فلقوه فسلأوه (قوله) وهو أماننا) بفتح أوله (قوله) فقال كوه حلال) كذا وقع بحذف المبتدأ وين ذلك أبو عوانة فقال كوه فهو حلال وفي رواية مسلم فقال هو حلال فسلأوه (قوله) قال لنا عمرو) أي ابن دينار وصرح به أبو عوانة في روايته والقاتل سفيان والغرض بذلك تأكد ضبطه له وسماعه له من صالح وهو ابن كيسان وقوله ههنا يعني مكة وهو الحاصل أن صالح بن كيسان كان مذبذباً فقدم مكة فدل عمرو بن دينار بحاجته عليه لسمعوا منه وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه في قول سفيان قال لنا عمرو إلى آخره اشكال فان سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو بن مسموع اذهبوا إلى صالح فيحتمل أنه قال ذلك تأكد في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ويؤخذ منته أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته لا ثم وهو احتمال بعيد جداً وزعم ابن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال كوه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال وقوله اذهبوا إليه أي إلى صالح بالديرة اه وهذا أبعد من الأول وما سمع سفيان من صالح إلا بمكة ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة وما حدث به سفيان ليعلي إلا بعد موت صالح وعمرو بعد طوله وأراد بقوله قال لنا عمرو اذهبوا إلى آخره كصحة قوله من صالح وأنه بدلالة عمرو والله أعلم (قوله) لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصفاه الحلال) أشار المصنف إلى شيء من ذلك ولم

(٣) قوله زاد أبو عوانة في

نسخة زاد أبو داود اه

معجمه

١٨٢٣

هـ هـ هـ

١٨٢٣ ١٨٢٣

عن أبي محمد عن أبي قتادة

رضي الله عنه قال كلع

التي صلى الله عليه وسلم

بالقاحة ومنها الحرم ومنها

غير الحرم فربأيت أصحابي

يترأون شيئاً فأنطرت فإذا جاز

وحش يعني وقع سوطه

فقالوا لا فيمنك عليه بشئ أنا

محرمون فتناولته فأخذته

ثم أتيت الحارث من وراء أكمة

فيعقرته فأيت به أصحابي

فقال بعضهم ككوا

وقال بعضهم لا تأكلوا

فأيت التي صلى الله عليه

وسلم وهو أماننا فأتته

فقال كوه حلال قال لنا

عمرو اذهبوا إلى صالح فسلأوه

عن هذا وغيره وقدم علينا

ههنا (باب) لا يشير المحرم

إلى الصيد لكي يصفاه

الحلال حديثنا موهى بن

إسماعيل حدثنا أبو عوانة

يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك وهي مسئلة خلاف فاتفقوا كما تقدم على تحريم الاشارة الى
 الصيد لصطاد وعلى سائر وجوه اللالات على الحرم لكن قيده أبو حنيفة بما اذا لم يكن الاصطاد
 بدونها واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم اذا دل الحلال على الصيد باشارة وغيرها وأما أن
 عليه فقال الكوفيون واجدوا صحق بعضهم الحرم ذلك وقال مالك والشافعي لاضمان عليه كمالو
 دل الحلال خلا لا على قتل صيد في الحرم قالوا ولا تخفى حديث الباب لان السؤال عن الاعانة
 والاشارة وانما وقع لبين لهم هل يحل لهم اكله أولا ولم يتعرض لذلك الجزاء واجمع الموق في بانه قول
 على وابن عباس ولا نعلم لهما مخالفا من الصحابة واجيب بانه اختلف فيه على ابن عباس وفي
 شوبه من على نظروا ان القتال ائتمروا بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصارت كل محروما
 او صاعدا على امر آفة وطها فانه باغم بالدلالة ولا يلزم كفارة ولا يفتقر بذلك (قوله) حدثنا عثمان
 هو ابن موهب) بنع الهام موهب حده وهو عثمان بن عبد الله السبي مدني تابعي ثقة روى هنا
 عن تابعي أكبر منه قليلا (قوله) خرج حاجا قال الاسماعيلي هذا غلط فان القصة كانت في عمرة
 وأما الخروج الى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الحاجة لا على ساحل البحر ولعل الراوي
 أراد خرج محرما فقصير عن الاحرام بالحج فلما (قلت) لا غلط في ذلك بل هو من الجواز السائغ
 وأيضاف الحج في الاصل قصد البيت فكله قال خرج فاصد البيت ولهذا يقال للعمرة الحج الاصغر
 ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن أبي عوانة يلفظ خرج حاجا أو معتقرا
 أخرجه السبي في اثنين ان التسلسل فيه من أبي عوانة وقد جزم يحيى بن أبي كثير بان ذلك كان في عمرة
 المدينة وهذا هو المعتقد (قوله) الا بقتادة كذا الشافعي في تفسيره الا بقتادة قال رفع ورفع
 بالنصب عنده سلم وغيره من هذا الوجه قال ابن مالك في التوضيح حق المشتكى بالامن كلام تام
 موجب ان نصب مفرد كان أو كملا معناه بجانبه فالتفردة وقوله تعالى الا خلاصه وبهذا
 بعضهم لبعض عدوا لا المتقين والمكمل نحو ان المتخوهم أجمعين الا امر أنه قدرنا انهم لئن
 القابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا ورود
 من فوعا لا استداء مع شوب الخبر ومع حذفه غن أمثله السائب الخبر قول أبي قتادة أحرما
 كلهم الا بقتادة لم يحرم فالاجمعي لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ونظيره من كتاب الله
 تعالى ولا يلتفت حكم أحد الامر أنك انه مصيبا ما أصابهم فانه لا يسمع ان يصيب امر أنك
 بدلا من أحد لانهم لم ينسبهم فيضنها ضمير المخاطبين وتكلف بعضهم بانه وان لم يسرها
 لكنها اشهرت بالانذار فثبتهم ثم التفت فليكت قال وهذا على تقدير محتملة لا واجب دخولها
 في المخاطبين ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم كل أمتي مع في الاخطارون
 أي لكن الجماهيرون بالمعاصي لا يوافقون ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى فشر بواضعه الا
 قليل منهم أي لكن قليل منهم لم يشر بوا قالوا للكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن
 يصحوا الا على عطف وما بعده ما عطف على ما قبلها اه وفي نسبة الكلام المذكور لابن
 أبي قتادة ومن أبي قتادة نظير فان سياق الحديث ظاهر في أن قوله صلى الله عليه وسلم في أبي قتادة حيث قال ان أباد
 أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة
 الى أن قال أحرما كلهم الا بقتادة وقول أبي قتادة فيهم أبو قتادة من باب التجريد وكذا قوله

حدثنا عثمان هو ابن موهب
 قال أخبرني عبد الله بن أبي
 قتادة أن أبا قتادة أخبره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خرج
 حاجا فخرجوا معه فصرف
 طائفة منهم فيهم أبو قتادة
 فقال خذوا ساحل البحر
 حتى تلقى فخذوا ساحل
 البحر فلما انصرفوا أحرما
 كلهم الا بقتادة لم يحرم
 فيمنعهم بغيرون أذروا
 خروج

الأوقادة ولا حاجة إلى جعله من قول الله لا يستأنم أن يكون الحديث مرسلًا ومن توجيه
 الرواية المذكورة وهي قوله الأوقادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أوطالب (قوله
 خمل أوقادة على الخرف مقر منها أنا) في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على
 أفراد الجارية وبها وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الجروا المقتول كان أنا أنأى أنى فعلى
 هذا في إطلاق الجارية تجوز (قوله خملنا ما بقي من لحم الأنان) في رواية أبي حازم الآتية
 للمصنف في الهبة فرخنا وخبأت العضمي وفيه معكم منه شيء فنأولته العضم فأكلها حتى
 تعزقها وله في الجهاد قال معنار جله فأخذها فأكلها وفي رواية المطلب قدر فغنالك الذراع فأكل
 منها (قوله) قال أنسكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا وفي رواية مسلم هل منكم
 أحد أمره أو أشار إليه شيء وله من طريق شعبة عن عثمان بن عفان أنه أعتق وأصطد ثم ولاني
 عوانته من هذا الوجه أشرت وأصطد ثم أوقفتم (قوله) قال فكلوا ما بقي من لحمها صيغة الأخر
 هنا لإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقعت
 الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكره
 في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة بكراهه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن
 أبي قتادة غيره ووافقه صالح بن حسان عند أحد وأبو داود الطيالسي وأبو عوف بن غنظة فقال
 كلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سبعين
 منصور ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كاسيا في الصدوم من رواية أبي
 سنان بن عبد الرحمن عند أحمد بن حنبل ومن رواية عباد بن عليم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وقدر معمر
 عن يحيى بن أبي كثير بن زائدة مضاد لروايتي أبي حازم فأخرجني أحمد بن حنبل والدارقطني من
 طريقه وقال في آخره فذكرت شأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت إنما اصطدته لك فأمر
 أصحابه فأكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري
 والدارقطني والجوزقي تفرد بهم هذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة
 احتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الجار قبل أن يعلم أوقادته أنه اصطاده من
 أجله فلما أعلم امتنع اه وفيه نظر لأنه لو كان حراما ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل
 منه إلى أن أعلم أوقادته بأنه صاد له ولا يجوز أن يكون ذلك لبان الجواز فإن الذي يحرم على
 الحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري لحم صيد ولا لغيره على
 أصل الإباحة فكل منه لم يكن ذلك حراما على الأسكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة فإن الروايات
 المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضم وأنه صلى الله عليه وسلم أكلها حتى تعزق أي لم يبق
 منها إلا العظم ووقع عند البخاري في الهبة حتى نفذها أي فزعتها فأي شيء بقي منها جئت حتى
 يأمر أصحابه بأكله لكن رواية أبي محمد الآتية في الصيد أتت معكم شيء منه قلت قال كلوا
 فهو طعمة أطلعكموها الله فأمر به بانه منها غير العضم والله أعلم وسيأتي البحث في حكم
 ما يصيده الحلال بالنسبة إلى الحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى وفي حديث أبي قتادة من
 الفوائد أن غنى الحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل كل الحرم منه لا يصدق في إحراره وإن
 الحلال إذا صاد لنفسه جاز للحرم الأكل من صيده وهذا أقوى من حل الصيد في قوله تعالى

خمل أوقادة على الحرم
 فعقر منها أنا فزنا فوفا كلوا
 من لحمها وقالوا أنا كل لحم
 صيد ونحن محرمون فحملنا
 ما بقي من لحم الأنان فلما
 أوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قالوا يا رسول الله
 أنا كلأ حرما وقد كان أبو
 قتادة لم يحرم فقرأنا جسر
 وحش خمل عليها أوقادة
 فعقر منها أنا فزنا فلما
 حملنا فلما أنا كل لحم
 صيد ونحن محرمون فحملنا
 ما بقي من لحمها قال أنسكم
 أحد أمره أن يحمل عليها
 أو أشار إليها قالوا لا قال
 فكلوا ما بقي من لحمها

١٨٢٤

٢

١٧١٠٢

وحرم عليكم صيد البر على الاصططاد وفيه الاستنهاب من الاصطفا وقبول الهدية من الصديق
وقال عياض عندي أن النبي صلى الله عليه وسلم طاب من أتى قتاده ذلك تطيبا لقاب من أكل
منه يان الجوز بالقول والفعل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الثمر وألقى المصنف
به الجار فترجم له في الجهاد وقال ابن العربي قالوا يجوز التسمية لما لا يهمل وإن كان لا يتنظن له ولا
يجب إذا نودي مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يزاره إذا دعى به وفيه
امسالك نصيب الرقيق الغائب عن تعيين احترامه أو ترجي بركته أو توقع منه ظهور حكم تلك
المسألة بخصوصها وفيه تفرق الامام أحبابه المصلحة واستعمال الطبيعة في الغزو وسابغ
السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز زلزاله والسلام عن بلنه لأنه يحتمل أن يكون
وقع وليس في الخبر ما يتقنه وفيه أن عقرا الصمد كانه وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد القرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرة وفيه العمل
بما أدى اليه الاجتهاد ولو تضاد المجهدين ولا يعاب واحد منهما في ذلك لقوله فلم يصب ذلك علمنا
وكان الاستسكان كتمسك باصل الاباحة والمعتنع نظرا الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند
تعارض الادلة ورخص القرس في الاصططاد والتصدق في الاماكن الوعرة والاستعانة بالقارس
وجمل الزاد في السفر والرفق بالاحباب والرفقاء في السير واستعمال الكتابة في الفعل كانت تعمل
في القول لانهم استعملوا الضمك في وضع الاشارة لما اعتقدوه من أن الاشارة لا تملح وفيه جواز
سوق القرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأوا وزول المسافر وقت القنالة وفيه ذكر
الحكم مع الحكمة في قوله اغماهي طعمة أطعمكموها الله تكملة لا يجوز للعمر قتل الصمد الا
إذا صال عليه وقتله دفعا فيجوز ولا ضمان عليه والله أعلم **باب** إذا أهدي أي
الحلال (للعمر جارا وحشيا حيا يقبل) كذا قد في الترجمة بكونه حيا وفيه اشارة الى أن
الرواية التي تدل على انه كان مذبوحا وهمة وسأين ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله عن ابن شهاب
الح) لم يختلف على مالك في ساقه معننا وأنه من مسند الشعب الاما وقع في موطن ابن وهب
فانه قال في روايته عن ابن عباس ان الصعيب بن جثامة أهدي فقبله من مسند ابن عباس فيه
على ذلك الدارقطني في الموطأ وكذلك أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال أهدي الصعيب والحفوظ في حديث مالك الاول وسبقنا في المسند في الهمة من طريق
شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله ان ابن عباس أخبره الله مع الصعيب وكان من أحباب
النبي صلى الله عليه وسلم فبصره أهدي والصعيب بفح الصاد وسكون العين المهملة بسددا
موحدة وأبو جثامة بفح الجيم وتشكيل المائنة وهو من عيشة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة وكان
ابن أخت ابن سفيان بن حرب أمه زيب بنت حرب بن أمة وكان النبي صلى الله عليه وسلم آخي
بينه وبين عوف بن مالك (قوله جارا وحشيا) لم يختلف الزواة عن مالك في ذلك وتايده عامة
الرواة عن الزهري وخالفه ابن عيينة عن الزهري فقال لم جارا وحشا أخرجه مسلم لكن بين
الحديث صاحب سفيان انه كان يقول في هذا الحديث جارا وحشا ثم صار يقول لم جارا
وحشا فدل على اضطرابه فيه وقد تبع على قوله لم جارا وحشا من أوجه فيه بما نقل منها
مأخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن اسناده ضعيف وقال ابن جني في

* (باب إذا أهدي للعمر
جارا وحشيا حيا يقبل)
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
ابن مسعود عن عبد الله بن
عباس عن الصعيب بن جثامة
الذي أهدي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم جارا
وحشيا

مسندة أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال لحم جار وقد خالقه خاله الواسطي عن محمد بن عمرو فقال جار وحش كالاكثر وأخرج به الطبراني من طريق ابن اسحق عن الزهري فقال رجل جار وحش وابن اسحق حسن الحديث الا انه لا يحتج به اذا خولف وبطل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال قلت للزهري الجار عقرب قال لأدري أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر ان الذي أهدها الصعب لحم جار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدي الصعب إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل جار وفي رواية عنده عجز جار وحش يقطر دما وأخرجه أيضاً من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة جار وحش وتارة شق جار ويقوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستدركه كيف أخرتني عن لحم صيد أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خرم قال أهدي له عضون لحم صيد فده وقال انانا كلة انخرم وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاة عن ابن عباس انه قال يا زيد بن أرقم هل علت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وانفتحت الروايات كلها على انه رده عليه الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم عجز جار وحش وهو بالحنفة فاكل منه واكل القوم قال النيسابوري ان كان هذا محققا فله رد إلى الحي وقبل اللحم قلت وفي هذا الجمع نظري ما يستفان كانت الطرق كلها محفوفة فله رد حال الكون فله رد لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الآم ان كان الصعب أهدي له جارا حيا فليس للمعمر ان يذبح جارا وحش حتى وان كان أهدي له الجار فقد يحتمل ان يكون علم انه صيده ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من أجله فترك على وجه التره ويحتمل ان يحتمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك بالحنفة وفي غيرها من الروايات بالابواء وروايات وقال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب أحضر الجار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بحضور النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فن قال أهدي جارا أراد بقبوله مذبحاً لاجل ما ومن قال لحم جارا أراد مقدمه للنبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل ان يكون من قال جارا أطلق وأراد بعضه مجازاً قال ويحتمل انه أهدها له حيا فله رده عليه ذكاه أو لم يعضو منه فظان انه انما رده عليه لمعنى يخص بهجته فأعلمه ما تمناعه ان يحكم الجزم من الصديق حكم الكل قال والجمع مهمما أمكن أولى من توهم بعض الروايات وقال النووي ترجم البخاري بكون الجار حيا وليس في سياق الحديث تصريح بذلك وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل لان الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح انتهى واذا تأملت ما تقدم لم يحسن اطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عدة هذا الباب وقد قال الشافعي في الام حادثة مالك ان الصعب أهدي جارا أثبت من حديث من روى انه أهدي لحم جار وقال الترمذي روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب لحم جار وحش وهو غير محفوظ (قوله بالابواء) بفتح الهزة وسكون الواو حذو بالمجدل من عمل القرع بضم القاء والراء بعدها

وهو بالابواء

ماله قيل سبي الابواب يائه على القلب وقيل لان السيول تنبؤوه أي تحله (قوله أو يودان)
 شك من الراوي وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخر هاتون موضع بقرب الجنة وقد سبق في
 حديث عمر بن أمة أنه كان بالجنة وقد ان قرب الى الجنة من الابواب فان من الابواب الى الجنة
 الاثنى من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان الى الجنة ثمانية أميال والشك جزم أكثر
 الرواة في عمر بن أمية وصالح بن كيسان عن الزهري يودان وعمر وعبد الرحمن بن اسحق
 ومحمد بن عمرو بالابواب والذي يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه المسند
 من طريق عطاء عنه على الشك أيضا (قوله فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب فلما عرف في
 وجهه ردة هديتي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما رأى ما في وجهه من
 الكراهية وكذا ابن خزيمة عن طريق ابن جريح المذكورة (قوله انما لم ترده) عليك في رواية
 شعيب وابن جريح ليس ببارد عليك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني
 انما لم ترده عليك كراهته ولكنك حرم قال عباس ضبطناه في الروايات لم ترده بفتح الدال وأي ذلك
 المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب انه بفتح الدال لان المضاعف من الخبز وم رأى فيه
 الواو التي توجهها ضمة الهاء بعد ما قال وليس التثنية بفتح الدال بل بفتح الدال في التثنية نعم تعقبوه
 عليه بانه ضيف وأوهم صنعه انه فصيح وأجازوا أيضا الكسر وهو اضعف الوجه (قلت) ووقع
 في رواية الكشمي بفتح الالف لم ترده بضم الاولى وسكون الثانية ولا شك فيه (قوله
 الانحر) زاد صالح بن كيسان عند النسائي لانا كل الصدوق رواية سعيد عن ابن عباس ولا
 أنحرهمون لقبه له منك واستدل بهذا الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على الحرم
 مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول على
 وابن عباس وابن عمر والليث والثوري اسحق حديث شعيب هذا ولما أخرجه أبو داود وغيره
 من حديث علي أنه قال لناس من أشجع أتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدي له رجل
 حمار وحش وهو محرم فأتى ابا كاهه قالوا نعم لكن يعارض هذا الفأخر ما أخرجه مسلم أيضا من
 حديث طلحة انه أهدي له لحم طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمر بن سلمة ان الهزلي أهدي
 للنبي صلى الله عليه وسلم فلبسوا وهو محرم فأمر أبا بكر ان يفسمه بين الرفاق أخرجه مالك وأحمد
 السنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجملة ما قال الكوفون وطائفة من السلف وجميع
 الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان أحاديث القبول محمولة على ما يصده الحلال لنفسه ثم يهدي
 منه للحرم وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصاد
 على الاحرام عند الاعتذار للصعب ان الصيد لا يحرم على المرء اذا صيده الا اذا كان محرما فبين
 الشرط الاصل وسكت عما عده فلم يدل على نفيه وقد شبه في الاحاديث الاخرى يؤيد هذا الجمع
 حديث جابر عن فرعاصيد البراكم حلال ما لم تصيدها ويصاد لكم أخرجه الترمذي والنسائي
 وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم ان عند النسائي من رواية صالح بن كيسان انما لم ترده الاكل الصيد
 فيين العليين جميعا وجاف عن ما لا تفصيل آخر بين ما صاده للحرم قبل احرامه يجوز له الاكل منه
 أو بعد احرامه فلا وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجله من الحرم فيمنع عليه ولا يمنع على

أو يودان فرده عليه فلما
 رأى ما في وجهه قال انما
 ترده الانحر

١٨٢٥

٢٩٤٠

٢٩٤٠

محرم آخر وقال ابن المنري في الحاشية حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل
 الحرم يحرم على الحرم وعلى غير الحرم فيمكن أن يقال قوله فرده عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل
 يجوز أن يكون أمره بإرساله أن كان حيًا وطرحه أن كان مذبوحًا فإن السكوت عن الحكم لا يدل
 على الحكم بضده وتعبق بانه وقت البيان فلم يجز له الاتقاء به لم يرد عليه أصلاً إذ لا اختصاص
 له به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله فلما رأى ما في وجهي وفيه جواز رد الهدية لعله
 وترجمه المصنف رد الهدية لعله وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييباً للقلب المهدي وأن
 الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول وإن قدرته على غلظها لا تصير مالاً كالها وإن على الحرم أن
 يرسل ما في يده من الصيد الممنوع عليه اصطفاً به **(قوله)** ما يقتل الحرم من الدواب
 أي مما لا يجب عليه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث الأول منها اختلف فيه على ابن عمر
 فساقه المصنف على الاختلاف كما سيأتي **(قوله)** خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلها
 جناح **(كذا)** أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم وهو في الموطأ وعامة الغراب والحدأة
 والعقرب والفأرة والكلب العقور **(قوله)** وعن عبد الله بن دينار هو معطوف على الطريق
 الأول وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد أورده
 المصنف في بدء الخلق عن القعني عن مالك وساق لفظة مثله سواء **(كذا)** أخرجه مسلم من طريق
 اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار
 فقال الحية بدل العقرب **(قوله)** عن زيد بن جبير هو الطائي الكوفي ليس له في الجحش روايته عن
 غير ابن عمر ولا فيه إلا هذا الحديث وأخر تقدم في المواقف وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار
 في إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافق سالم إلا أن
 زيداً أهمها وسالم أهمها **(قوله)** حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يقتل الحرم **(كذا)** ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده وفيه
 إشارة منه إلى تفسير المهمة فيه بأنها المهمة في الرواية الأخرى فتقد وصلها أو نعيم
 في المستخرج من طريق أي خليفة عن مسدد بن سنان عن أي عوانة فزاد فيه اسماً ولفظه
 تقديمها وتأخرها في بعض الاسماء وأخرجه مسلم عن شيبان عن أي عوانة فزاد فيه اسماً ولفظه
 سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية قال وفي
 الصلاة أيضاً فلم يقتل في أوله ونحوه زاد الحية وزاد آخره ذكر الصلاة لئيبه بذلك على جواز قتل
 المذكورات في جميع الأحوال وسأذكر البحث في ذلك ولم أرهذه إلا يادة في غيره الطريق فقد
 أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والاسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن
 جبير دونها **(قوله)** عن نونس هو ابن زيد **(قوله)** عن سالم في رواية مسلم أخرجه عن
 حرمله عن ابن وهب **(قوله)** قال عبد الله في رواية مسلم قال في عبد الله وفي رواية الاسماعيلي
 عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب **(قوله)** قالت حفصة في رواية
 الاسماعيلي عن حفصة وهذا الذي قبله قد يوهن أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من
 النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله) ما يقتل الحرم من
 الدواب **(قوله)** حدثنا عبد الله
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 خمس من الدواب ليس على
 الحرم في قتلها جناح
(قوله) وعن عبد الله بن دينار عن
 عبد الله بن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **(٣)** قال
 حدثنا مسدد حدثنا أبو
 عوانة عن زيد بن جبير قال
 سمعت ابن عمر رضي الله
 عنهما يقول حدثني إحدى
 نسوة النبي صلى الله عليه
 وسلم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يقتل الحرم **(كذا)**
 أصبح بن الفرج قال أخبرني
 عبد الله بن وهب عن نونس
 عن ابن شهاب عن سالم قال
 قال عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قالت حفصة قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خمس من الدواب
 لا حرج على من قتلها
 الغراب والحدأة والفأرة
 والعقرب والكلب العقور
(٣) قوله إلهام من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 مقوله مخدوف وهو في مسلم
 وانظر التسطلا في ٨١

أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال أخبرني نافع وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن
عمر سمعت الأبا بن جريج وتابعه محمد بن إسحق ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك
فالظاهر أن ابن عمر سمع من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه أيضاً من النبي صلى
الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه فقد وقع عندنا حديث من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال
نادى رجل ولاني عوانة في المستخرج من هذا الوجه أن أعرا يا نادى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما تقتل من الدواب إذا أحرمتها والظاهر أن المبهمة في رواية يزيد بن جبير هي حفصة ومقتل
أن تكون عائشة وقد رواه ابن عينة عن ابن شواب فاسقط حفصة من الإسناد والمواب أنبأنا
في رواية سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في الهن (قوله أخبرني يونس) هو ابن يزيد
أيضا وظهر هذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسناد من سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن
عائشة وقد كان ابن عينة يكره طريق الزهري عن عروة قال الجيعي عن سفيان حدثنا والله
الزهري عن سالم عن أبيه فقيل له أن معمر بن وهب عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا
والله الزهري لم يذكر عروة (قلت) وطريق معمر المشار إليها أوردها المصنف في بداية الحديث من طريق
يزيد بن زريع عنه ورواهما التلاني من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض أصحابنا أن
معمر كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن عائشة وطريق الزهري عن عروة
رواهما أيضا سعيد بن أبي جرة عندنا جدوا بأن بن صالح عند التلاني ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا (قوله آخر) التقييد بالنسب وإن
كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عند الأكثر وعلى
تقدير اعتباره فحصل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولا ثم بعده ذلك أن غير الجنس يشترك
معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلغة أربع وفي بعض طرقها بلغة ست فأما
طريق أربع فأخرجهاسلم من طريق التلاني عن عائشة فاسقط التعريب وأما طريق ست فأخرجهما
أبو عوانة في المستخرج من طريق المحارب عن هشام عن أبيه عنها فأنتمأوزاد الحجة ويشهد لها
طريق شيكان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد وأغرب عياض فقال وفي غير
كتاب مسلم ذكر الأفي فصارت سبعة وتفسير بان الأفي داخله في معنى الحجة والحديث الذي
ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عمر عن نافع في آخر حديث الباب
قال قلت لنافع قال في قال ومن يشك في الأفي اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عندنا
داود وهو رواية شيكان وزاد السبع الهادي فصارت سبعاً وفي حديث أبي هريرة عندنا بن خزيمة
وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والقرعى الجنس المشهورة تصغير هذا الاعتبار تسعاً لكن إذا دأب
خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والقرعى نفسهم الراوي للكتاب الهن ووقع ذكر الذئب في
حديث من سئل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحمة والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الذئب المحرم
وحجاج ضيف والله مستخرج عن وبرة فرواهموقوفا أخرجه ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقع
عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الجنس المشهورة ولا يحتاج في ذلك من مقال والله أعلم

حدثنا يحيى بن سلمان قال
حدثني ابن وهب قال أخبرني
يونس عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال خمس

١٨٢٩

٩٦٦٩٩

قوله رواها أيضا سعيد بن
أبي جرة في نسخة شعيب بن
أبي جرة اه مصححه

(قوله من الدواب) بتشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه إلا آية وهذا الحديث يرتد عليه فانه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحداثة ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها وقوله تعالى وكان من دابة لا تحمل رزقها الآية وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصف بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرط الطير بذلك وقد تصرف أهل العرف في الدابة فتنهم من يخصها بالجماد ومنهم من يخصها بالفرس وقائدة ذلك تظهر في الحلق (قوله كلهم فاسق يقتلن) قيل فاسق صفة لكل وفي يقتلن ضمير راجع إلى المعنى كل ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه كلها فاسق وفي رواية معمر التي في بدء الخلق خمس فواسق قال النووي هو باضافة خمس لا يتوهم وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني فانه قال رواية الاضافة تشبه بالتخصيص فيقال فها غيرهما في الحكم من طريق القهوجي ورواية التوهم تقتضي وصف الخمس بالفاسق من جهة المعنى فيشعر بان الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معلل بما جعل وصفها وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فان أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة اذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمره أي خرج وبني الزجل فاسق الخروجه عن طاعته فهو خروج مخصوص وزعم ابن الاعراب انه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق بمعنى بالمعنى الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقبل لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريره وقبل في حل كله لقوله تعالى أو فسقا أهل لغيا الله به وقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانتهى فسق وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالآداب والافساد وعدم الاتعاف ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالاول ألحق بالخمسة كل ما جاز قتله للجلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل الا مانهى عن قتله وهذا قيد يجمع الاول ومن قال بالثالث يخص الاطلاق بما يحصل منه الافساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قبل له لم يقتل للفأرة فوبسقة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استقطظ لها وقد أخذت الفئيلة لتخرجها اليه فهذا يؤيد ان ادب تسمية الخمس بذلك ليكون فعلها يشبه فعل الفاسق وهو يروج القول الآخر والله أعلم (قوله يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلطف ليس على الحرم في قتلهم جناح وعرف بذلك ان لانهم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤيد منه جواز ذلك للجلال وفي الحل من باب الاول وقد وقع ذكر الحل صريحا عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلطف يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى ثم انه ليس في نفي الجناح وكذا الخروج في طريق سالم دلالة على أرجحية القول على الترتيل لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلطف أمر وكذا في طريق معمر ولا في عوانه من طريق ابن عمر عن هشام عن أبيه بلطف لقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل التنبه والاباحة وروى الزايد من طريق أبي رافع قال ينارسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته اذا ضرب بشيا ما اذا مضى عقرب فقتلها أو امره بقتل العقرب والحية والفأرة والحداثة للحرم لكن هذا الامر ورد بعد

من الدواب كلهم فاسق
يقتلن في الحرم

فيها حدوة نواو بدل الهزمة وسينأتي في بدء الخلق من جديد بها بلقظا الحدباء ضم قوله وتشد يد
 التبتانية مقصور. ومثله لسل في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال قال قاسم بن ثابت الوجه فيه
 الهمة وكأنة سهل ثم أدغم وقيل هي لغة حجازية وغيرهم يقول حدية وقد تقدم ذكرها
 في الكلام على الغراب ومن خواص الحدأة أنها تعقف في الطيران ويقال أنها لا تحتطف إلا من
 جهة العين وقد مضى لهذا ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح * (تنبيه) * يلبس بالحدأة الحدأة
 بفتح أوله قاس لقراسن (قوله والعقرب) هذا اللفظ المذكور والاشي وقد يقال عقربة وعقرباء
 وليس منها العقربان بل هي دوسية طويلة كثيرة القوائم قاله صاحب المحكم ويقال إن عنينا
 في ظهرها وإنما لا تضر ميتا ولا نائمًا حتى يتحرك ويقال لدغته العقرب بالعين المجبة ولسمته
 بالمهملتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعها ما والذى
 يظهر أن الله صلى الله عليه وسلم نبه بأحداهما على الأخرى عند الاقتضار وبين حكمهما
 معا حيث جمع قال ابن المنذر لا تعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له
 فالحية قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعقبه ابن عبد البر عما أخرجه ابن أبي شبة
 من طريق شعبة أنه سأل الحكم وجاد فقال لا يقتل الحرم الحية ولا العقرب قال ومن حجتنا
 أنها من هوام الأرض فيلزم من أبياح قتلها ما مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتلال لا معنى
 له نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تتكلم من الأذى (قوله والقار)
 بهمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ولا يختلف العلماء في جواز قتلها للعجم إلا ما حكى عن إبراهيم
 الضبي قاله قال فيها جزاء إذا قتلها الحرم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف
 قول جسيم أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكره هذا القول
 ما كان بالكوفة أخفش رد الأثر من إبراهيم الضبي أقله ما سمع منها ولا أحسن أتباعها من
 الشعبي لكثرة ما سمع ونقل ابن شماس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يمكن
 من الأذى والقار أنواع منها الجرذ الجليم وزن عمر والنلد بضم المجبة وسكون اللام وفأرة الأبل
 وفأرة المسك وفأرة القبط وحكمها في بحر المأكول وجواز القتل سواء وسأني في الأدب اطلاق
 القور بسبعة عليها من حديث جابر وقد قدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد وقيل إنما
 سميت بذلك لأنها تقطعت جبال سفينة نوح والله أعلم (قوله والكلب العقور) الكلب معروف
 والأشكاله والجمع أكلب وكلاب وكلب بالفتح كالعبد وعبيد وفي الكلب همة وسبعة
 كأنة مركب وقسه منافع الحراسة والصد كما سيأتي في بابيه وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة
 والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم بالنس لغيره. وقيل إن أول من اتخذ الحراسة
 نوح عليه السلام وقد سبق البص في نجاسته في كآب الطهارة ويأتي في بدء الخلق حله من خصاله
 واختلف العلماء في المراهبة هنا وهل لو صفه بكونه عقورا مفهوما أو لا فروى سعد بن منصور
 بإسناد حسن عن أبي هريرة قال قال الكلب العقور الأسود وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه
 عن الكلب العقور فقال وأي كلب أعقر من الحية وقال زفر المراء بالكلب العقور هنا الذئب
 خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسود والنمر والقهد
 والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد

والعقرب والقارة والكلب
 العقور * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا
 أبي حدثنا الأعمش

١٨٣٠

١١٦٢ نقطة

بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واحتج أبو عبيد الجهمور
 بقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبه من كلابك فقتله الأسد وهو حديث حسن أخرجه
 الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه واحتج بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين
 فاشتقها من اسم الكلب فلهذا قيل لكل جراح عقور واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء
 اتفقوا على تحريم قتل البازي والتمقر وهما من سباع الدبر فدل ذلك على اختصاص التحريم
 بالغراب والحدأة وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب وتذهب ببرد
 الاتفاق فإن تخالفهم أجازوا قتل كل ماعد أو اقترس فيدخل فيه البسر وغيره بل معظمهم قال
 يلحق بالغراب كل ما نهي عن أكله إلا ما نهي عن قتله واختلاف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر
 باقتلناه فصرح بتحريم قتله القاصيان حسين والمواردي وغيرهما ووقع في الأم للشافعي الجواز
 واختلاف كلام النووي فقال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين الأصحاب في أنه يحرم
 لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب أنه غير محرم وقال في الحج بكره قتله كراهة تنزيه وهذا
 اختلاف شديد وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وشعبه في الروضة وزاد أنها كراهة تنزيه والله
 أعلم وذهب الجهمور كما تقدم إلى الحاق غير الجنس بها في هذا الحكم إلا أنهم استثنوا في المسمى
 فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ وهذا قضية مذهب مالك وقيل لكونها عمالا يؤكل
 ففي هذا كل ما يجوز قتله لأفدية على المحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وقد قسمه هو وأصحابه
 الحيوان بالنسبة للبحر إلى ثلاثة أقسام قسم يستحب الخمس وما في معناها يؤذى وقسم
 يجوز كسرها لا يؤكل لحمه وهو قسمان ما يدخل منه نفع وشر فيباح لما يقبض منه من منفعة
 الاصطياد ولا يكره لمسايقه من العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيقتل ولا يحرم
 والقسم الثالث ما أبيع كله وأنهى عن قتله فلا يتجزأ منه الجزاء إذا قتله المحرم وبأنف الحنفية
 فاقصروا على الخمس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر والذئب لما شاركته للكلب في النكابة
 وألحقوا بذلك من استأدى بالعدوان والأذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في الجنس وهو الأذى
 الطبيعي والعدوان المركب والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه فعند الحكم إلى كل ما وجد فيه
 ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الربا قال ابن دقيق العيد التعدية بمعنى الأذى إلى كل
 مؤذقوى بالإضافة إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة التسمية بالتعليل بالنسق وهو
 الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمة ألا كل فنهى ابننا للمادل عليه أيما التحصن من التعامل
 بالنسق انتهى وقال غيره هو راجع إلى تفسير النسق فمن قسمه بأنه الخروج عن بقية الحيوان
 بالأذى على به ومن قال يجوز القتل وتحريم الأكل على به وقال من علل بالأذى أنواع الأذى
 مختلصة وكان به بالقرب على ما شاركه في الأذى بالبيع ونحوه من ذوات السهم كالحية
 والزبور والناثرة على ما شاركه في الأذى بالنقب والقرض كإعرس والغراب والحدأة على
 ما شاركه بالاختطاف كالصقر والكلب الثور على ما شاركه في الأذى بالعدوان والعتر
 كالأسد والفهد وقال من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الجنس لكثرة
 ملاسيتها للناس بحيث يدم أذاها والتخصيص بالغلبة لا بمنعوله (تكملة) نقل الرافعي عن
 الإمام أن هذه القواسم لا ملأ فيها الحد ولا اختصاص ولا يجب ردّها على صاحبها ولم يذكر

مثل ذلك في غير الخس مما يلتحق به في المعنى فليست مل واستدل به على جواز قتل من لم يأكل من الحرم
 ممن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معلل بالفسق والقاتل فاسق فيقتل بل هو أولى
 لان فسق المذكورات طبيعي والمكلف اذا ارتكب الفسق هاتك الحرمه نفسه فهو أولى باقامة
 مقتضى الفسق عليه وأشار ابن دقيق العيد الى أنه بحث قائل للزاع وسأني بسط القول فيه في
 الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (الحديث الثالث) حدث ابن مسعود (قوله حديث ابراهيم)
 هو ابن يزيد الخنزي والاسود هو الخنزي خاله وعبد الله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعمش في
 اسناد هذا الحديث كما سأتى بيانه في بدء الخلق (قوله في غار جني) وقع عند الاسماعيلي من طريق
 ابن خزيمة عن حفص بن غياث ان ذلك كان ليلة عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من
 جواز قتل الحية المعرمة كادل قوله يعني على أن ذلك كان في الحرم وعرف بذلك الردعي من قال
 ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر يقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال أن يكون ذلك بعد
 طواف الافاضة وقدر واه مسلم وابن خزيمة واللفظة عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصراً
 ولفظة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر محرماً بقتل حية في الحرم يعني ووقع في رواية أبي الوقت
 عقب حديث الباب قال أبو عبد الله وهو المصنف انما أردنا بهذا أن معنى من الحرم وأنهم لم يروا
 بقتل الحية يعني فيه بأساً ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ومجمله عقب حديث ابن
 مسعود (قوله رطبة) أي لم يحفر رقبتهما (قوله كما وقبتهما) بالنصب لانه مفعول ثان وكذلك
 قوله وقبته شركم أي أن الله سبحانه منكم كما سلمكم منها وهو من مجاز المقابلة قال ابن المنذر أجمع من
 يحفظ عنه من أهل العلم على أن للحرمة قتل الحية وتعقب بما تقدم عن الحكم وحادو وما عند
 المالكية من استثناء ما ضمنه من حيث لا يتمكن من الأذى (الحديث الرابع) (قوله حدثنا
 اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله قال للوزع فوسق) اللام بمعنى عن والمعنى انفساه فوسقا
 وهو فوسق تحقيراً للغلة في الدم (قوله ولم أسمعها أمر بقتله) هو مفعول عائشة والضمة للنبي صلى
 الله عليه وسلم وقضية تسبته اياه فوسقاً أن يكون قتله مناجاة أو كونه لم تسمعها لا يدل على خلع
 ذلك فقد سمعه غيرها كما سأتى في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره (وقتل ابن عبد البر
 الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم لكن قتل ابن عبد الحكم وغيره من مالك لا يقتل الحرم
 الوزع زاد ابن القاسم وان قتله يصدق لانه ليس من الخس المأمور بقتله وروى ابن أبي شبة ان
 عطاء سئل عن قتل الوزع في الحرم فقال اذا أدرك فلا بأس بقتله وهذا يفهم توقف قتله على أدائه
 (قوله يا) لا يعرض شجر الحرم بضمة أوله وفتح الضاد المعجمة أي لا يقطع (قوله وفان
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرض شجرة) سأتى موصلاً ليعتد بان يأتى الحديث فيه
 هشاً (قوله عن سعيد) في رواية عند الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كذا في العلم (قوله
 عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا وقبته نظر لانه خراحي من بني كعب بن ربيعة من بني
 بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي أيضاً وليس هو من بني عدي لأعدي قرينش ولا عدي
 مخضر فاعلمه كان خليفاً لبني عدي بن كعب عن قرينش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم نخوعدي
 وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح أخرجه أجدوا اختلف في اسمه فالشهور
 المنحول بن عمرو وقيل ابن خضر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن

حديث ابراهيم عن الاسود
 عن عبد الله رضى الله عنه
 قال يفتلخن مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في غار جني اذ
 نزل عليه والمرسلات وأنه
 ليتلوها واتى لا تلقاها من
 قبته وان قاه لطيبها اذ
 وثبت علينا حية فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اقلوها
 فاستدرناها فذهبت فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وقبته شركم كما وقبته شرها
 * حدثنا اسمعيل قال
 حدثني مالك عن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير عن
 عائشة رضى الله عنها روى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال للوزع
 فوسق ولم أسمعها أمر بقتله
 قال أبو عبد الله انما أردنا
 بهذا أن معنى من الحرم
 وأنهم لم يروا بقتل الحية
 بأساً * (باب) * لا يعرض
 شجر الحرم وقال ابن عباس
 رضى الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يعرض
 شوكه * حدثنا سفيان
 الثوري عن سعد بن أبي
 سعيد القسيري عن أبي
 شريح العدوي أنه قال

خو لدوقبل مطراسلم قبل الفتح وجل بعض أولوية قومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان
وسنتين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين آخرين (قوله) له عمرو بن سعيد أي
ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق وقد تقدم ذلك مع شرح بعض
الحديث في باب تبليغ العلم من كتاب العلم ووقع عند أحمد بن حنبل في طريق ابن إسحاق عن سعيد المقبري
زياد في أوله توخى المقصود وهي المأبعت عمرو بن سعيد إلى مكة بعثة لغزو بن الزبير أمه أبو شريح
فكلمه وأخبره بما مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه
فقامت إليه فجلس معه فحدث قومه قال قلت له يا هذا أنا كأمير رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين افتتح مكة فلما كان الغد من يوم الفتح عذب بخرامة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك
فقام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فذكر الحديث وأخرج أحمد أيضاً من طريق
الزهري عن مسلم بن يزيد اللبني عن أبي شريح الخزازي أنه سمعه يقول أدن لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصابنا منهم ثارنا وهو بيعة ثم أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بوضع السيف فلقي الغدر هط منار جلام من هذيل في الحرم يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلونه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب
غضباً شديداً ما رأته غضب غضباً أشد منه فلما صلى قام فأبى على الله بما هو أهل ثم قال أما بعد
فإن الله هو حرم مكة انتهى وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وقد تقدم الكلام
عليها في باب كتابة العلم من كتاب العلم وذكر أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن
معاوية وأنه أجهز إلى مكة جيشاً لغزو عبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه
فقالوا كان قدوم عمرو بن سعيد إلى المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين
وقبل قدمها في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة فاستمع ابن الزبير من بيعة
وأقام بمكة فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاوية لا أخيه عبد الله
وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه فقام عمرو بن سعيد فنهاه
فاستمع وجاء أبو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة
فهمزهمهم وأسر عمرو بن الزبير فبعضه أخوه بسجن عارم وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة
من أهل المدينة بمن اتهم بالليل إلى أخيه فأقامه عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب
* (تيسية) * وقع في السيرة لابن إسحاق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي
شرح وبن عمرو بن الزبير فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون أبو شريح راجع إلى بيعته والمعوث
والله أعلم (قوله) وهو بيعت المعوث هي جمع بيعت بمعنى معوث وهو من تسمية المعوث بالمصدر
والمراية الجيش المجزأ لقائل (قوله) أدن أصله أدن بمعنى تين فقلت الشائبة لكونها
وانكسار ما قبلها (قوله) أي الأمير الأصل فيه ما بها الأمير فدف عرق التداوم يستفاد
منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبولهم النصيحة وإن السلطان لا يتخاطب
الأبعد استئذاناً ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه فترك ذلك والغلبة له فكيف يكون
سبباً لثارة نفسه ومعاذته من مخاطبة وسياق في الحد ودقوله والد العصف وأذن لي (قوله) قام
به صفة القول والمقول هو جحد الله تعالى إلى آخره وقوله القدي بالصب أي ثاني يوم الفتح وقد

لعمر بن سعيد وهو بيعت
البعوث إلى مكة أذن لي
أيها الأمير أحدثك قولاً قام
به رسول الله صلى الله عليه
وسلم الغد من يوم الفتح

تقدم بانه (قوله سمعته أذناي الخ) فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته أى جلسته عنه بغير واسطة وذكر الأذنين للتأكد وقوله ووعاه قلبى بتحقيق لفهمه ونبته وقوله وأبصرته عيناى زيادته فى تحقيق ذلك وإن سمعته منه ليس اعتمادا على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين تكلم به أى بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى أن العقل محله القلب (قوله أنه جده الله) هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبين الأحكام والخطبة فى الأمور المهمة وقد تقدم من رواية ابن اسحق أنه قال فيها أما بعد (قوله أن الله حرم مكة) أى حكم ببحرهما وقضاهما وظاهره أن حكم الله تعالى فى مكة أن لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجارها ولا يتعرض له وهو أحد أقوال المفسرين فى قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وقوله أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا وسماقى بعد باب فى حديث ابن عباس بلفظ هذا بلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض ولا معارضة بين هذا وبين قوله لا فى الجبهة وغيره من حديث أنس أن ابراهيم حرم مكة لأن المعنى أن ابراهيم حرم مكة باسم الله تعالى لا باجتهاده أو أن الله قضى يوم خلق السموات والأرض أن ابراهيم سيحرم مكة والمعنى أن ابراهيم أول من أظهر بحرهما بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حرما أو أول من أظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا حد فمدخل قال ولاجل هذا كذا المعنى بقوله لم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالنسرة لا مدخل للعقل فيه أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعنى فى الجاهلية كاحرام أواسمهم عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد فى تركه وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتنال لأن من آمن بالله زنته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لم يمتثل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه وقد تعلق به من قال أن الكفار غير مخاطبين بشروع الشريعة والصحيح عندنا لا كترخلافه وجوابهم بأن المؤمن هو الذى يتقاد للأحكام وينزع عن المحرمات ففعل الكلام معه وليس فيه نفي ذلك عن غيره وقال ابن دقيق العيد الذى أراه أنه من خطاب التهيب فهو قوله تعالى وعلى الله فتروكلوا أن كنتم مؤمنين فالغنى أن استعمال هذا المنهى عنه لا يليق بين يؤمن بالله واليوم الآخر بل يناقضه فهذا هو المقضى لذكر هذا الوصف ولقول لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم (قوله أن يسفك بها دما) تقدم ضبطه فى العلم واستدل به على تحريم القتل والقتال مكة وسماقى الحب فيه بسبب باب الكلام على حديث ابن عباس (قوله ولا يعضد بها شجرة) أى لا يقطع قال ابن الجوزى أصحاب الحديث يقولون يعضد يعضم الصادق قال الثابن الخشاب هو بكسر هاء والمعضد بكسر أوله الالة التى يقطع بها قال الخليل المعضد الممتن من السيف فى قطع الشجر وقال الطبرى أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء فى عضده ووقع فى رواية لعمر بن شبة بلفظ لا يعضد بها بناء المجبة بدل العين المهمة وهو راجع الى معناه فإن أصل الخشاب الكسر ويستعمل فى القطع قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعها بنه الله تعالى من غير صنغ أدى فاما ما ثبت بها لحد أدنى فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعى

فسمعته أذناى ووعاه قلبى
وأبصرته عيناى حين تكلم
به أنه جده الله وأثنى عليه
ثم قال أن مكة حرمتها الله
ولم يحرمها الناس فلا يحل
لاحرى يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يسفك بها دما
ولا يعضد بها شجرة

في جميع الجزاء ورجمه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل بائع وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقتله هدى وقال الشافعي في العنقة بقرعة وفي حدونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصدقة وقته ابن القصار كان ابن بلزمه ان يجعل الجزاء على الحرم اذا قطع شئ من شجر الحبل ولا قائل به وقال ابن العربي ان تقصوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السواكن من فروع الشجرة كذا نقلها أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يملكها وهذا قال عطاء وشيخه هدد وغيرهما وأجاز واقطع الشوك لكونه يؤذي بدله فاشبهه الفواسق ونهه الجهمي وكما سألني في حديث ابن عباس بعد باب بلقظ ولا يعضد شوكه وصححه المتيقن من الشافعية وأجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم ير النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولشبان القاري أيضا فان الفواسق المذكورة تشعبد بالذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالانقضاء عما انكسر من الأصصان وانقطع من الشجر بغير صنعي دمي ولا يعضد من الورق من علبه أشج ولا نعلم فيه خلافا (قوله فان أحد) هو فاعل بفعل مضمر يفسر بما بعده وقوله ترخص مستق من الرخصة وفي رواية أن أبي ذؤيب عن أحد أجدادهم قال أن الحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله أحله لي ولم يحلها للناس وفي هرسل عطاء من يزيد عمره مدين منه ورفلا يستثنى أحد فبقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وانما أذن لي) يفتح أوله والفاعل الله ويروي بضمته على البناء للفعول (قوله ساعة من شهر) تقدم في العلم من مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر وانفذ الحديث عند أحد من طرق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لما فتح مكة قال كفوا السلاح الانزعوا عن بني بكر فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجلا من خزاعة رجلا من بني بكر من غداة لمزدة فقتله فبسط ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيبا فقال ورأيتكم منذ اظهروا الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من أذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم كان خطيئا وقع في الوقت الذي أبغى النبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافا لرجل قوله ساعة من النهار على ظاهره واحتجاج الى الجواب عن قصة ابن خطي (قوله وقد عادت حرمتها) أي الحكم الذي في مقابلته المباحة القتال المستفاد من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمان الحاضر وقد بين غايته في رواية ابن أبي ذؤيب المذكورة بقوله ثم هي حرام لي يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الا أني بعد باب بقوله فهي حرام بجمرة الله الى يوم القيامة (قوله فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير فيه دليل على جواز قول خبر الواحد لا ينعلم من كل من شهد الخطبة قد زعمه الا بلاغ والله لم يضره بما يلاخ الغائب عنهم الا وهو لازم لقوله فرض العتق عتقا بلفظه كالذي لازم الا مع سواء والام يكن للأصغر بالتبليغ فائدة (قوله لا يقتل لابن شريح) لم أعرف اسم القتال وظاهر رواية ابن اسحق انه بغض قوم من خزاعة (قوله لا يعضد) بالذال المجهمة أي لا يغير ولا ينضم (قوله ولا قائل) بالقاف متصل الرأى هاربا والمراد من وجب عليه حصة القتل فهو ربه الى مكة مستجيرا بالحرم وهي مسئلة خلاف بين العلماء وأخرج عمرو بن شعيب في سياقه الحكم مساقا للدليل

فان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا له ان الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لكم وانما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب فقول لا يشرع مما قال لك عمرو قال أنا أعلم ذلك منك يا أبا شريح ان الحرم لا يعضد عاصيا ولا قاتلا ولا قاترا

وفي تخصصه العموم بلا مستند (قوله بخبره) تقدم تفسيره في العلم وأشار ابن العربي إلى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والفتحانية بدل الموحدة جعله من الخزي والمعنى صحيح لكن لا تساعده عليه الرواية وأعرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فابدل الخفاء المجع حميلا جعل من الجزية وذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصبان من الخصاص بعد العام (قوله خربة بلية) هو تفسير من الراوي والظاهر أنه المصنف فقد وقع في المغازي في آخره قال أبو عبد الله الخربة البلية وسوق في العلم في آخره يعني السرقة وهي أحد ما قيل في تأويلها وأصلها سرقة الأبل ثم استعملت في كل سرقة وعن الخليل الخربة الفساد في الأبل وقيل العيب وقيل يضم أوله العورة وقيل الفساد وفتح الفعل الواحدة من الخربة وهي السرقة وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه قال ابن حزم لا كرامة للطيم الشيطان إن يكون لعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرب ابن بطلان فزعم أن سكوت ابن شريح عن جواب عمرو بن سعيد دل على أنه رجع إليه في التفصيل المذكور ويعبر عليه ما وقع في روايته بأحداه قال في آخره قال أبو شريح فقلت لعمر وقد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغت فهدأ أشعر بأنه لم يوافقوه وأما ترك مشاققته ليجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكه وقال ابن بطلان أيضا ليس قول عمرو جوابا لأبي شريح لأنه لم يختلف معه في أن من أصاب حدا في غير الحرم ثم بطل الله أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فإن أباشريح أنكروا بعمرو والجيش إلى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث واحد عمرو وعن جوابه وأجابه عن غير سؤاله وتعبه الطيبي بأنه لم يتحدث في جوابه وإنما أجاب بما يقتضي القول بالموجب كانه قال له صم ماعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي أتى فيه من القبول الثاني (قلت) لكنهم ادعوى من عمرو بغير دليل لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فزار أمته حتى يصح جواب عمرو نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة من يد الذي استنابه وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يسأله بالخلافة ويحضر إليه في جامعة يعني معا ولا فامنع ابن الزبير عاذا بالحرم فكان يقال له بذلك عاذا لله وكان عمرو يعتقد أنه غاص بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا أصاب كلامه بقوله إن الحرم لا يعبد عاصيا ثم ذكر كيفية ما ذكر استطرادافه شبهة عمرو وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتي بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس وفي حديث أبي شريح من القوائد غير ما تقدم جوارا أخبار المرء عن نفسه بما يقتضي ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك وانكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين والموعظة بلطف وتدرج والاقتصار في الإنكار على اللسان إذا لم يستطع بالبدن ووقع التأكيد في الكلام البليغ وجوارا المحادة في الأمور الدينية وجوارا للنسخ وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد جعة على مجتهد وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصريح على المكارة لمن لا يستطيع بداهن ذلك وتمسك به من قال إن مكة فتحت عنوة قال النووي تأول من قال فتحت صلحان القتال كان جائزا له لو فعله لكن لم يحتج إليه وتعب بأنه خلاف الواقع وسيأتي

بحرية خربة بلية

البحث فيه في المقازي وقد تقدمت تسمية القتال والمقتول في قصة أبي شريح في الكلام على
 حديث أبي هريرة **(قوله يا)** لا يفرصه المرم **(بضم أوله)** وقد قيل إن الله المقتوحة
 قيل هو كناية عن الاصطيد وقيل هو على ظاهره كما سأل في قال النووي يجرم التفرير وهو الزعاج
 عن موضعه فإن نشره عصى سواء تلف أو لا فإن تلف في غارقه قبل سكوه فمن وال فلا قال العلماء
 يستفاد من النهي عن التفرير تحريم الاتلاف بالاولى **(قوله حد شاعدا الوهاب)** هو الذي
 وخاله هو الحداء **(قوله ان الله حرم مكة فلم يحل لاحد بعدى)** في رواية الكشممى فلا يحل
 وهو أليق بقصد الامر الاتي وقد ذكره في الباب الذي بعده بلغة وأنه لم يحل القتال فيه لاحد
 قبل وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريق **(لدا)** اللطمان عن **(لدا)** الحداء بلغة فلم يحل لاحد
 قبل ولا يحل لاحد بعدى ومثله لاجد من طريق وهب عن **(لدا)** قال ابن بطال المراد بشو له ولا
 يحل لاحد بعدى الاخبار عن الحكم في ذلك لا لاخبار عاصيق لوقع خلاف ذلك في الشاهد
 كواقع من الجاح وغيره انتهى ومحصله انه خبر بمعنى النهي بخلاف قوله فلم يحل لاحد قبل فانه
 خبر محض أو بمعنى قوله ولا يحل لاحد بعدى أى لا يحلها الله بعدى لان النسخ يتبع بعده
 لكونه خاتم النبيين **(قوله وعن خالد)** هو الاسناد المذکور رؤسائي في أوائل السبع عاودع مما
 هنا **(قوله هل تدري ما لا يفرصه المرم)** قيل شبهه بعكرمة بذلك على المدعي من الاتلاف وسائر
 أنواع الأذى تنبها بالادنى على الاعلى وقد سأل عكرمة عن عاصم بن **(لدا)** فقال لا بأس بمرده ما لم
 يقض الي قتله أخرجه ابن أبي شيبة وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيبان من أهل
 مكة ان جاما كان على البيت فذرق على يدعرق فاشاد عكرمة فطار فوقع على بعض بيوت مكة
 فقامت حية فكلته فحكم عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن عثمان بن **(قوله)**
باب لا يحل القتال بمكة هكذا ترجم بلغة القتال وهو الواضع في حديث الباب ووقع
 عند مسلم في رواية كذلك وفي أخرى بلغة القتال بل القتال والله في كل منتهى اختلاف
 سند كره **(قوله وقال أبو شريح)** إلى آخره تقدم موصولا قبل باب ووجه الاستدلال به انه روى
 القتال من جهة أن القتال يقضى الى القتل فتقدم رد تحريم سبقت الدم بها بالغة المتكررة في سماع
 التي فيم **(قوله عن مجاهد عن طاوس)** كذا رواه منصور وروى عنه الله الأعشى ورواه عن
 مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من سائر أوجه سبعة من منصور عن أبي معاوية عنه
 وأخرجه أيضا عن سفيان عن داود بن شاور عن مجاهد من سائر أوجه منصور وثقة حافظه فالحكم
 لوصله **(قوله يوم افتتح مكة)** هو ظرف للقول المذکور **(قوله لاهجرة)** أى بعد الفتح وأقصم بذلك
 في رواية على بن المدني عن جريفي كتاب الجهاد **(قوله ولكن جهاد ونة)** المعنى أن وجوب
 الهجرة من مكة انقطع فتحها اذا صارت دار اسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على الله عند
 الاحتياج اليه وفسره بقوله فاذا استقرتم فانتمروا أى اذا عتم الى الغزو فاجيبوا وقال الطيبي
 قوله ولكن جهاد عطف على مدخول لاهجرة أى الهجرة اما قرار من الكفار واما الى الجهاد
 واما الى تحوّل العلم وقد انقطعت الاولى فاعتنوا الاخيرتين وتضمن الحديث بشارته من النبي
 صلى الله عليه وسلم بان مكة تسترد دار اسلام وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد ان شاء
 الله تعالى **(قوله فان هذا بالدرهم)** الفاضل ابرشرط بمحذوف تقديره اذا علم ذلك فاعلموا ان

(باب) لا يفرصه المرم
 * حدثنا محمد بن الثني حدثنا
 عبد الوهاب حدثنا خالد
 عكرمة عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله حرم
 مكة فلم يحل لاحد قبل
 ولا يحل لاحد بعدى وانما
 أحلت لي ساعة من نهار
 لا يجتلي خلالها ولا بعد
 شجرها ولا يفرصه المرم
 ولا تلتقط لقطتها الا لعرف
 وقال العباس يا رسول الله
 الا لا تفرصه المرم
 قال لا الا الذي روى
 عن عكرمة قال هل تدري
 ما لا يفرصه المرم
 يخبره من الظل ينزل مكانه
(باب) لا يحل القتال بمكة
 وقال أبو شريح رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يفرصه المرم
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا
 جري عن منصور عن مجاهد
 عن طاوس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم افتتح
 مكة لاهجرة ولكن جهاد
 ونة واذا استقرتم فانتمروا
 فان هذا بالدرهم

هذا بل حرام وكان وجه المناسبة انه لما كان نصب القتال عليه حراما كان التفسير يقع منه لاليه
ولما روى مسلم هذا الحديث عن اسحق عن جابر فصل الكلام الاول من الثاني بقوله وقال يوم
الفتح ان الله حرم الى آخره فجعله حديثا آخر مستقلا وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام
الاول كعلي بن المديني عن جابر كاسيا في الجهاد (قوله حرمه الله) سبق مشروفا حديث أبي
شرع وهو وقع في رواية غير الكشي عن جابر حرم الله يحذف الهاء (قوله وهو حرام بجمرة الله) أي
بشرعه وقيل الحرمه الخلق أي حرام بالخلق المانع من تحمله واستدل به على تحريم القتل
والقتال بالحرم فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز قامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها
وخص الخلاف بين قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج
بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه
وسلم كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها
مطلقا ونقل التفسير عن مجاهد وعطاء وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل
باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ولا يعط ويذخر حتى يخرج وقال أبو يوسف يخرج فخطر إلى
الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة عن طريق طائفة عن ابن عباس من أصاب حدا
دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقا لان العاصي
هنا حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن وأما القتال فقال الماوردي من خصائص
مكة أن لا يحارب أهلها فابوا بغوا على أهل العدل فان أمكن ردهم بغير قتال لم يجوز أن لم يكن
بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز راضا عنها قال
آخر ولا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة قال النووي والاول نص
عليه الشافعي وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما لم يؤد كالتحقيق
بجلاء ما لو تحصن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم
اختاره القفال ويحزم به في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال
الطبري من أتى حديفا الحل واستجار بالحرم فلا أمام الجاهل إلى الخروج منه وليس للإمام أن
ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يدع الطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وإنما
أحلت لي أسامة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس فعلم أنها لا تحل لاحد بعد ما ألقى
الذي حلت به به وهو محاربة أهلها والقتل فيها وما ل ابن العربي إلى هذا وقال ابن المنير قد أكد
النبي التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام بجمرة الله ثم قال ولم تحل لي الساعة من نهار
وكان إذا أراد التأكد ذكر الشيء ثلاثا قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر
الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا عذارة عما يقع له من ذلك مع أهل
مكة كإذنا المستحقين للقتال والقتل لأصدهم عن المسجد الحرام وأخراجهم وأهلها منه
وكفرهم وهذا الذي فهمه أبو شرع كما تقدم وقال به غير واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد
يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث يدل على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لا يؤذن لغيره
فيه والذي وقوله إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما لم كالتحقيق فكيف يدع التأويل
الذكور وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفل الدماء

لله يوم خلق السموات
والارض وهو حرام بجمرة
الله الى يوم القيامة

فهي أو ذلك لا يختص بما يستأصل . واستبدل به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال
 القرطبي معنى قوله رحمه الله أي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا مجرى قوله
 تعالى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ أَى ووطؤهن وحرمت عليكم الميتة أَى كلها فعرف الاستعمال
 يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم
 مقاتلا بقوله لم تحل لي الاساعة من نهار الحديث قال وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد
 قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة الا محرما الا اذا كان ممن يكثر
 التكرار (قلت) وسأني بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب (قوله) وانه لا يحل القتال
 الهام في ضمير الشأن ووقع في رواية الكشي في لم يحل بلطف لم يدل لا وهي أشبه بقوله قبل
 (قوله) لا يعضدوه تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح (قوله) ولا يلتقط لقطته الا من
 عرفها) سأني البحث فيه في كتاب اللقطه ان شاء الله تعالى (قوله) ولا يتحلى خلاها) بالخاء المعجمة
 والخلا مقصور وروى كراين التين أنه وقع في رواية القابسي بالمذوهو الرب من النبات واختلاؤه
 قطيعه واحتشاشه واستبدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك
 والشافعيون واختاره للطبري وقال الشافعي لأبأس بالري لمصلحة الهائم وهو عمل الناس
 بخلاف الاحتشاش فانه المنهى عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره وفي تخصيص التحريم بالربط
 إشارة الى جواز رعي الباس واختلافه وهو أصح الوجهين للشافعية لان الثبوت للباسب
 كالصيد ملتبس قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر إشارة الى تحريم الباسب من الحشيش
 ويدل عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يجتث حشيشه قال وأجمعوا على اباحة
 أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقر وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلافه (قوله) فقال
 العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع معناني المغازي من وجه آخر (قوله) الا الاذخر) يجوز رعيه
 الرقع والنصب أما الرقع فعلى السدل مما قبله وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد ان في
 وقال ابن مالك المختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخعا عن المستثنى منه فعلمت المشاكلة
 بالبدلية ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام لم يكن مقصودا والاذخر ثبت معروف
 عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندقن وقضبان دقاق ثبت في السهل والحزن وبالمغرب
 صنف منه فيما قاله ابن البطار قال والذي بمكة أجوده وأهل مكة يستقنون به البسوت بين
 الحشب ويستقنون به الخليل بن النسات في القبور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقوف ولهذا
 قال العباس فانه لقمته وهو يفتح القاف وسكون التثنية بعده فان أي الحداد وقال الطبري
 القرن عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه ووقع في رواية المغازي فانه لا بد منه لائقين
 والبسوت وفي الرواية التي في الباب قبله فانه لصاغتوا قبورنا ووقع في مرسل حماد عن عمر بن
 شبة الجمع بين الثلاثة ووقع عنده أيضا فقال العباس يا رسول الله ان أهل مكة لا صبر لهم عن
 الاذخر لقمتهم ويوتهم وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما
 أراد به أن يلحق النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء وقوله صلى الله عليه وسلم في جواز الا الاذخر
 هو استثناء بعض من كل دخول الاذخر في عموم ما يحل في استدلاله على جواز النسخ قبل الفعل
 وليس واجه على جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال

وانه لا يحل القتال فيه لاحد
 قبل ولم يحل لي الاساعة من
 نهار فهو حرام بجمرة الله الى
 يوم القيامة لا يعضدوه ولا
 يقرصده ولا يلتقط لقطته
 الا من عرفها ولا يتحلى
 خلاها قال العباس يا رسول
 الله الا الاذخر فانه لقمته
 وليوتهم قال الا الاذخر

اما لفظا واما حكما لجواز الفصل بالنفس مثلا وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقا ويمكن أن
يحتاج له بظاهر هذه الفقرة وأجابوا عن ذلك بان هذا الاستثناء في حكم التصل لا احتمال أن يكون
صلى الله عليه وسلم أراد أن يقول الا الاذخر فشد عليه العباس بكلامه فوصل بكلامه بكلام
نفسه فقال الا الاذخر وقد قال ابن مالك يجوز الفصل مع اجتماع الاستثناء متصلا بالمستثنى منه
واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم الا الاذخر باجتهادا ووحى وقيل كان الله فوض له
الحكم في هذه المسئلة مطلقا وقيل أوحى اليه قبل ذلك أنه ان طلب أحد استثناء شي من ذلك
فأجب سؤاله وقال الطبري ساغ للعباس أن يستثنى الاذخر لانه احتل عنده أن يكون المراد
بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاف فانه من تحريم الرسول باجتهاد فساد
له أن يسأله الاستثناء الاذخر وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام وليس ما قاله
بلازم بل في تقريره صلى الله عليه وسلم للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام وحكي ابن
بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة وقد بين العباس
ذلك بأن الاذخر لا غنى لاهل مكة عنه وتعقبه ابن المنبر بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها
فيه فلو كان الاذخر مثل الميتة لانتفع استعماله الا فحين تحققت ضرورته السه والاجماع على أنه
مباح مطلقا غير قيد الضرورة انتهى ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل اباحته كانت
الضرورة وسببها إلا أنه يريد أنه مقيد بها قال ابن المنبر والحق أن سؤال العباس كان على معنى
الضراعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغا عن الله اما بطريق الإلهام أو بطريق
الوحى ومن ادعى أن نزول الوحى يحتاج إلى أحد متنع فقد وههم وفي الحديث بيان خصوصية
النبي صلى الله عليه وسلم عاذا كر في الحديث وجواز جمع أوجه العالم في المصالح الشرعية
والمادة إلى ذلك في الجامع والمشهد وعظم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته
بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه فيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة وبقاء
حكمهم بها بلاذ الكفر إلى يوم القيامة وأن الجهاد يشترط أن يقصده الإخلاص ووجوب
التفريع إلى التمتع **قوله** باب الجامعة المحرم أى هل يمنع منها أو يتباح له مطلقا أو
للضرورة والمراد في ذلك كله المنجوع لا الجامع **قوله** وكوى ابن عرابيه وهو محرم هذا الابن
اسمه واقدر وصل ذلك سعيد منصور من طريق مجاهد قال أصابنا قاذبن عبد الله بن عمر بن عامر
في الطريق وهو متوجه إلى مكة فكواه ابن عمر فبان أن ذلك كان للضرورة **قوله** ويتهاوى مالم
يكن فيه طيب هذا من تفة الترجمة وليس في أثر ابن عمر كثرى وأما قول الكرماني فاعل يتهاوى
أما الحرم وأما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر وقد سبق في أوائل المحق في باب الطيب عند
الاحرام قول ابن عباس ويتهاوى بما يأكل وهو موافق لهذه والجامع بين هذا وبين الجامعة
عموم التذاري وروى الطبري عن طريق الحسن قال ان أصاب الحرم شجرة فلا بأس بأن يأخذ
ما حولها من الشجر ثم يداوي بها عا ليس فيه طيب **قوله** قال لنا عمرو وأول شيء أى أول مرة في
رواية الحمدي عن سفيان حدثنا عمرو وهو ابن دينار أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه **قوله**
ثم سمعته هو مقول سفيان والضمير لعمرو وكذا قوله فقلت لعله سمعه وقد بين ذلك الحمدي عن
سفيان فقال حدثنا هذا الحديث عمرو ثم ينفذ كره لكن قال فلا أدري أسمعه منها أم كانت

* باب الجامعة المحرم

وكوى ابن عرابيه وهو

محرم ويتهاوى مالم يكن

فيه طيب * حدثنا علي بن عبد

الله حدثنا سفيان قال قال

لنا عمرو وأول شيء سمعت عطاء

يقول سمعت ابن عباس

رضي الله عنه بما يقول

احتجبت رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو محرم ثم

سمعته يقول حدثني

طاوس عن ابن عباس

فقلت لعله سمعه منها

١٨٢٥

٢٥ ت ص

تحفة

٥٧٢٧

٥٩٢٩

أحدى الروايتين وهما زاد أبو عوانة قال سفيان ذكر لي أنه سمعه منهم جميعاً وآخرجه ابن خزيمة
عن عبد الجبار بن الأعلاء عن ابن عينة فهو رواية علي بن عبد الله وقال في آخره فقلت أنهرواه
عنه جميعاً وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء
فذكره قال ثم حدثنا عمرو عن طاوس به فقلت لعمر وأخا كنت حدثتنا عن عطاء قال أسكت يا صبي
لم أغلط كلاهما حدثني (قلت) فإن كان هذا محفوظاً فعل سفيان ترددي كون عمرو وسمعه منهما
لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب على أنه قد حدث به فجمعهما قال أجد في مسنده
حدثنا سفيان قال قال عمرو وأولاً فحفظناه قال طاوس عن ابن عباس فذكره فقال أجد وقد حدثنا
به سفيان فقال قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس (قلت) وكذا جمعهم ما عن سفيان
مسند عبد المصنف في الطب وأبو بكر بن أبي شيبه وأبو خزيمة وأبو إسحق بن راهويهم عند مسلم وبقية
عند الترمذي والقاسمي وتابع سفيان على روايته له عن عمرو ولكن عن طاوس وحده كذا ابن
إسحق أخرجه أجدوا أبو عوانة وابن خزيمة والحاكم وأصل عن عطاء أيضاً أخرجه أجدوا للنسائي
من طريق الليث عن أبي الزبير ومن طريق ابن جرير كلاهما عنه (تنبيه) زعم الكرماني أن
مراد البخاري بالسياق المذكور أن عطاء حدث به سفيان وأولاً عن عطاء عن ابن عباس وبغير واسطة
ثم حدث به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس (قلت) وهو كلام من لم يقف على طريق مسند التي في
الكتاب الذي شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها ولا تعرف مع ذلك لفظاً عن طاوس
رواية أصلاً والله المستعان (قوله وهو محرم) زاد ابن جرير عن عطاء مصابم (بلجي جل) وزاد زكريا
على رأسه وسأني رواية عكرمة في الصوم وهذه الزيادة موافقة لحدث ابن بينة ثاني حديثي
الباب دون ذكر الصيام (قوله عن عكرمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد
عن سليمان أخبرني علقمة واسم أبي علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع أبا سفيان وهو علقمة بن أم
علقمة واسمها امرأته جارية وليس له في البخاري سوى هذا الحديث (قوله عن عبد الرحمن الأعرج
عن ابن بينة) في رواية المصنف في الطب عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن سليمان عن
علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بينة (قوله بلجي جل) بفتح اللام وحكى
كسر ها وسكون المهملة وفتح الحيم والميم موضع بطريق مكة وقد وقع مبني في رواية اسمعيل
المذكورة بلجي جل من طريق مكة ذكر البكري في محبته في رسم العتيق قال هي بئر جل التي ورد
ذكرها في حديث أبي جهم يعني الماضي في التيمم وقال غيره هي عقبة الخففة على سبعة أميال من
السقياء وقع في رواية أبي ذر بلجي جل بصيغة التثنية ولغيره بالافراد ووجه من ظنه فكني الجمل
الحياوان المعروف وأنه كان آلة الحجم وحزم الحارجي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع وسأني
البحث في أنه هل كان صائماً في كتاب الصيام (قوله في وسط) بفتح المهملة أي متوسطة وهو ما فوق
اليافوخ فيما بين أعلى القرنين قال القرنين قال الليث كانت هذه الحماة في فاس الرأس وأما التي في أعلاه
فلا تهازي بها وسأني بتحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى قال النووي إذا أراد
الحرم الحماة لغير حاجة فإن تضافت قطع شعره في حرام لقطع الشعر وإن لم تنضمه جازت عند
الجمهور تركه ما لا يحسن فيه القدية وإن لم يقطع شعرا وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر
وتجيب القدية وتخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودي إذا أمكن مسك الحياجم

حدثنا خالد بن مخلد حدثنا
سليمان بن بلال عن علقمة
ابن أبي علقمة عن عبد
الرحمن الأعرج عن ابن
بينة رضي الله عنه قال
أحجم النبي صلى الله عليه
وسلم وهو محرم بلجي جل
في وسط رأسه

١٨٢٦

م

٩١٥٦

بغير خلق لم يحز الحلق واستبدل بهذا الحديث على جواز التصديق بالجرح والدل وقطع العرق
 وقطع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوي اذ لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من
 تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك والله أعلم **(قوله باب**
ترويع المحرم) وأورد فيه حديث ابن عباس في ترويع ميمونة وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهي
 عن ذلك ولأن ذلك من الخصائص وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يرد على إيراد هذا
 الحديث ومراعاة النكاح الترويع للاجتماع على إفساد الحج والعمرة والاجتماع وقد اختلف في
 ترويع ميمونة فالشهور عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وصح نحوه
 عن عائشة وأبي هريرة وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول
 إليها وسأني الكلام على ذلك مستوفى في باب عمرة القضاء من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى
 واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على المنع لحديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح أخرجه
 مسلم وأما ما عمن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كلف كانت ولا تقوم بها الحجة ولأنها
 تحتل الخصوصية فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة
 وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الحارية للوطء وتعقب بأنه قياس في
 معارضة السنة فلا يعتبر به وأما ما رواه بهم حديث عثمان بأن المارديا الوطء فتعقب بالتصريح
 فيه بقوله ولا ينكح يضم أوله ويقول فيه ولا ينكح **(قوله باب ما نهى)** أي عنه
 (من الطب للجور والمحرمه) أي أنهم في ذلك سواء ولم يختلف العلماء في ذلك وإنما اختلفوا
 في أسبابه هل تعد طهراً أولاً والحكمة في منع المحرم من الطب أنهم من دواي الجاع ومقدماته
 التي تفسد الاحرام وبأنه ساقط حال المحرم فان المحرم أسعث أغير **(قوله وقال عائشة لائليس**
الحرمة ثابورس أو زعفران) وصله النهي عن طريق معاذة عن عائشة قالت الحرمة تلبس من
 الثياب ما شاءت الاثوب باسمه ورس أو زعفران ولا تبرقع ولا تلثم وتسدل الثوب على وجهها
 شامت وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطبيب اجاعاً وروى أحمد وأبو داود
 والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حديث نافع عن ابن عمر بلفظه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى النساء من الثياب في أحرارهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران
 من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال رجل
 فقال يا رسول الله ماذا تأمر نائليس الحديث وقد تقدم في أوائل الحج مع ما تضمنه حديثه في
 باب ما يلبس المحرم من الثياب وزاد فيه هنا ولا تنقب المرأة المحرمه ولا تلبس القفازين وذكر
 الاختلاف في رفع هذه الزيادة وقتها وسأني ما في ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله تابعه موسى بن**
عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل
(قوله وسمعت ابن ابراهيم) أي ابن عقبة وهو ابن أخي موسى المذكور قبله وقدره شأنه من
 طريقه موصلاً في فوائد على بن محمد المصري من رواية السلي عن الثقي عن ابن بشران عنه
 عن يوسف بن زيد عن يعقوب بن أبي عبد الله عن سمعيل بن نافع **(قوله وجوزية)** أي ابن أسماء
 وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة **(قوله وابن إسحق)** وصله
 أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب **(قوله في الثياب والقفازين)** أي في ذكرهما في الحديث

* (باب ترويع المحرم) * حدثنا

أبو المغيرة عبيد القدوس

ابن الحجاج حدثنا الأوزاعي

حدثني عطاء بن أبي رباح

عن ابن عباس رضي الله

عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج ميمونة

وهو محرم * (باب ما نهى من

الطب للجور والمحرمه)

وقالت عائشة رضي الله

عنها لائليس المحرمه ثوبا

بورس وزعفران * حدثنا

عبد الله بن يزيد حدثنا الليث

حدثنا نافع عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما قال

قام رجل فقال يا رسول الله

ماذا تأمر نائليس من

الثياب في الاحرام فقال

التي صلى الله عليه وسلم

لا تلبسوا القمص ولا

السراويلات ولا العمام

ولا السرايس الا ان يكون

أحد لستة ثيابان فليلبس

الخفين ولقطع أسفل من

الكعبين ولا تلبسوا شيئا

مسه زعفران ولا الورس

ولا تنقب المحرمه ولا تلبس

القفازين * تابعه موسى بن

عقبة وسمعت ابن ابراهيم

ابن عقبة وجوزية وابن

إسحق في الثياب والقفازين

نسخة

٢٤٥

٢٤٥

٢٤٥

المرفوع والقفا يرضم القاف وتشديد القاف بعد الالف زاي ما تلبسه المرأة في يدها فيقطي
أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كقرنل ونحوه وهو ولد كانخف الرجل والنقاب الحمار الذي
يشد على الأنف وتحت الحمار وظاهر اختصاص ذلك المرأة ولكن الرجل في القفا زملها
لكونه في معنى الخف فان كلامهم ما يحيط بجزء من البدن وأما النقاب فلا يحرم على الرجل من
وجهه الاحرام لانه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الراجح كما سبق في الكلام عليه في حديث ابن
عباس في هذا الباب **(قوله)** وقال عبيد الله يعني ابن عمر العري (ولا ورس) وكان يقول لا تنقب
المحرم ولا تنقب القفا زبن يعني ان عبيد الله المذكور خالف المذكورين قيل في رواية هذا
الحديث عن نافع فروا فيهم على رفعه الى قوله زعفران ولا ورس وفصل بقية الحديث فعمله من
قول ابن عمر وهذا التعليق عن عبيد الله وصله اسحق بن راويه في مسنده عن محمد بن بشر
وجادين مسعدة وابن خزيمة عن طريق بشر بن المنضل ثلاثهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع
فساق الحديث الى قوله ولا ورس قال وكان عبيد الله يعني ابن عمر يقول ولا تنقب المحرمة ولا
تلبس القفا زبن ورواه يحيى القطان عند النسائي وحسن بن غان عند الدارقطني كلاهما
عن عبيد الله فاقتصر على المتفق على رفعه **(قوله)** وقال مالك (الح) هو في الموطأ كما قال
والفرض ان مالك اقتصصر على الموقوف فقط وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظاهر الادراج في
رواية غيره وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالادراج في هذا الحديث لورود النهي عن
النقاب والقفا مفردا مر فوعا ولا يشد ما انتهى عنهما في رواية ابن اسحق المرفوعة المقدم
ذكرها وقال في الاقتراح دعوى الادراج في أول المتن ضعيفة وأجاب بان الثقات اذا اختلفوا
وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظا ولا سيما ان كان أسقط والا هنا كذلك
فان عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف وأما
الذي اقتصصر على الموقوف فرفعه فقد شد بذلك وهو ضعيف وأما الذي ابتدأ المرفوع
بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى وكأنه رأى اشياء متعاطفة فقدم وآخر موطأ ذلك
عنده ومع الذي فصل زياد تعلم فهو أولى اشارة الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي وقال الكرماني
فان قلت فلم قال بلفظ قال وثانيا بلفظ كان يقول قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما
مكررا والفرق بين المروي من امان بن جهة حذف المرأة واما من جهة ان الاول بلفظ لا تنقب من
التفعل والثاني من الافعال واما من جهة ان الثاني يضم الباء على سبيل النفي لا ضمير الاول
بالضم والكسر فضاوية انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه **(قوله)** وتابعه ليث بن أبي سليم أي
تابع مالك الكافي ووقفه وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق فضل بن غزوان عن نافع موقوف على
ابن عمر ومعنى قوله ولا تنقب أي لا تستر وجهها كما تقدم واختلاف العلماء في ذلك فغلب الجمهور
واجازوه الخفيفة وهو رواية عند الشافعية والمالكية ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها
وكفها عما سوى النقاب والقفا زبن **(قوله)** (مسح ورس الح) مفهومه جواز ما ليس فيه
درس ولا زعفران لكن ألحق العلماء ذلك أنواع الطيب للاستعمال في الحكم واختلافوا في
المصوغ غير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك والورس نبات يالين قاله جماعة وخرج بذلك ابن
العري وغيره وقال ابن البيطار في مفرداته الورس يؤتى به من اليمن والهند والصين وليس

وقال عبيد الله ولا ورس
وكان يقول لا تنقب المحرمة
ولا تلبس القفا زبن وقال
مالك عن نافع عن ابن عمر
لا تنقب المحرمة * وتابعه
ليث بن أبي سليم * حدثنا
تيمية حدثنا جبر

قوله وثانيا بلفظ يقول تأمل
ما ارادنا الاول والناسي وما
الذي بصيغة التفعل والذي
بصيغة الافعال والذي في
نسخ المتن الذي يابى تناو عليها
شرح القسطلاني بصيغة
التفعل في الموضعين فقرر
الرواية اع تصحيحه

بنبات بل يشبه زهر العصفرو ينبت شئ يشبه البنفسج و يقال ان الكرم عروقه (قوله عن منصور) هو ان المعتمر والحكم هو ان عتبة (قوله وقصت) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في باب كفن الحرم و يأتي في باب الحرم ثبوت بعرفة بيان اختلاف في هذه اللفظة والمراد هنا قوله ولا تقربوه طيبا وهي تشديد الرأى وسأيت قريبا لفظ ولا تقتطوه وهو من الخنوط بالمهمله والنون وهو الطيب الذي يصنع للمبت وقوله يعث ملسا أى على هنته التي مات عليها واستدل بذلك على بقاء احرامه خلافا للمالكية والخنفية وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلاف في ثبوتها وهي قوله ولا تقتصر ووجهه فقالوا لا يجوز للعمرم تغطية وجهه مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فبين مات محرما وأما الوجه ورفأخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان ثبوت ذكر الوجه محققا وتردد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواه وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرا ئيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قد ذكر الحديث قال منصور ولا تغطوا ووجهه وقال أبو الزبير ولا تكشفوا ووجهه وأخرجه الترمذي عن طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ ولا تقتصر ووجهه ولا رأسه * وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ ولا يس طيبا خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه انتهى وهذه الرواية متعلقة بالطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فعمل بعض رواه أنه اتقل ذهنه من التطب الى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للعمرم الحلي تغطية وجهه ولا يجوز للعمرم الذي يموت عملا بالظاهر في الموضعين وقال آخرون هي واقعة عين لا عموم فيها لانه علل ذلك بقوله لانه يعث يوم القيامة ملسا وهذا الامر لا يتحقق وجوده في غير مكيكون خاصا بذلك الرجل ولو اسقر بقاؤه على احرامه لا أثر بقضائه مناسكه وسأيت ترجمة المصنف ينفى ذلك وقال أبو الحسن بن القصار لو أراد تعمم هذا الحكم في كل محرم لقال فان الحرم كما جاء ان الشهيد يعث وجرحه ثم بعد ما وأجيب بان الحديث ظاهره في ان العلة في الامر المذكور كونه كان في النفس وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما يمتثل لواحظ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى تضع التخصيص واختلاف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أولا يبطل وقال النووي يأول هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكون الحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا ووجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه اه وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال يغطي الحرم من وجهه مادون الحاجبين أى من أعلى وفي رواية مادون عينيه وكأنه أراد ضربا الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم * (تكمله) * كان وقوع الحرم المذكور عند الفخرا من عرفة وفي الحديث اطلاق الواقعة على الراكب واستصحاب دوام التلبس في الاحرام وانما الانقطاع بالتوجه لعرفة وجوز اغسل الحرم بالسدر ونحوه عملا لا يعدي طيبا ويحكي المزي عن الشافعي انه استدلل على جواز قطع سدر الحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوا بجماعه وسدر والله أعلم * (تنبيه) * لم أقف في شئ من طرق هذا الحديث على تسمية الحرم المذكور وقودهم بعض التأخر بن فزعهم ان اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر بن كلاب الغزالي

قوله وقوله يعث ملسا
في نسخ البخاري التي يابدين
لفظة ملسا كما ترى ولم يبه
عليها هار واية لاحد فخر
اه مصححه

عن منصور عن الحكم عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس
رضي الله عنهم قال وقصت
برجل محرم ناقته فقتله
فأق به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اغتسلوه
وكفوه ولا تغطوا رأسه
ولا تقربوه طيبا فانه يعث

بيل

١٨٢٩

د

٥٤٩٧

(٣) قوله وليشدد هكذا في
النسخ التي يابينا بالنسب
المجتمعة والرواية والمعنى
اه معجمه

* (باب الاعتسال المحرم) *
وقال ابن عباس رضي الله
عنهما يدخل المحرم الحمام
ولم يراين عمر وعائشة بالحل
باسا * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن ابراهيم بن
عبد الله بن حنين عن أبيه
أن عبد الله بن عباس
والمسور بن علف اختفا
بالأواء فقال عبد الله بن
عباس يغسل المحرم رأسه
وقال المسور لا يغسل المحرم
رأسه فأرسلني عبد الله بن
العباس إلى أبي أيوب
الأنصاري فوجدته يقتسل
بين القرنين وهو يستر ثوب
فتسلت عليه فقال من هذا
فقلت أنا عبد الله بن حنين
أرسلني إليك عبد الله بن
العباس يسألك كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغسل رأسه وهو محرم
فوضع أبو أيوب يده على
الثوب

١٨٤٠
٥٥٠

وسب الوهم ان ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمه كراؤ لاده ومنهم عبد الله بن عمر ثم ذكر أولاده عبد الله
ابن عمر ذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فملك فظن هذا المتأخران
لواقد بن عبد الله بن عمر حصة وانه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وليس كما ظن فان واقد المذكور لا يحمله فان أمه صفية بنت أبي عبيدة إنما تزوجها أبو دق خلافة
أبيه عمر واختلف في حبسها وذكروا الجلي وغيره في التابعين ووجدت في العجالة واقد بن عبد الله
آخر لكن لم أرفق شي من الأخبار انه وقع عن بعيره فملك بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في
خلافة عمر فقل تفسير المذهب بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه (قوله) بالاعتسال
للمحرم أي ترفيقا وتطفا ونظهما من الجنابة قال ابن المنذر راجعوا على أن المحرم ان يقتسل
من الجنابة واختلفوا فيما بعد ذلك وكان المصنف أشد إلى ما روي عن مالك أنه كره للمحرم ان
يغطي رأسه في الماء روي في الموطأ عن نافع عن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم والامن
احتلام (قوله) وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ووصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب
عن عكرمة عنه قال المحرم يدخل الحمام وينزع عرسه وإذا انكسر ظهره طرحه ويقول
أطيبوا عنكم الأذى فان الله لا يصنع إذا شأ وأروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه
دخل حماما بالحنفة وهو محرم وقال ان الله لا يعايبنا ما كنا متحلين روي عن أبي شبة كراهة ذلك
عن الحسن وعطاء (قوله) ولم يراين عمر وعائشة بالحل بأسا أما تراين عمر فوصله البيهقي من
طريق أبي مجاز قال رأيت ابن عمر يحرك رأسه وهو محرم فغطت له فإذا عمر يحرك باطراف أقدامه
وأما تراين عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها حراجة سمعت عائشة
تسأل عن المحرم أن يحك جسده قال نعم وليشدد (٣) وقالت عائشة تقول رطبت يدي ولم أجد إلا أن
أحك برجلي لحكت اه ومناسبة تراين عمر وعائشة للترجمة في جميع ما بين القيسيل
والحن من إزالة الأذى (قوله) عن زيد بن أسلم عن ابراهيم كذا في جميع الموطآت وأغرب يحيى
ابن يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وابراهيم نافعا قال ابن عسدي البر وذلك معدود من خطته
(قوله) عن ابراهيم في رواية ابن عيينة عن زيد أخبرني ابراهيم أخرجه أحدواصق والحيدي
في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن جرير عند جده عن زيد بن أسلم أن ابراهيم بن عبد الله بن حنين
مولى ابن عباس أخبره كذا قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور وان حنينا كان
مولى للعباس وحببه له النبي صلى الله عليه وسلم فأولاده مواله (قوله) ان ابن عباس في رواية ابن
جرير عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور (قوله) بالأواء أي وهما نازلان بها وفي
رواية ابن عيينة بالبرج وهو يفتح أوله واسكان ثمانية قرية في جماعة قريبة من الأواء (قوله) إلى
أبي أيوب زاد ابن جرير فقال قل لا يقرأ عليك السلام ان أخاك عبد الله بن عباس ويسألك
(قوله) بين القرنين أي قرني البئر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في رواية ابن عيينة وهما
العودان أي العودان المتصبان لاجل عود البكرة (قوله) أرسلني إليك ابن عباس يسألك
كيف كان الحج قال ابن عبد البر الظاهر ان ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي صلى
الله عليه وسلم أخذه عن أبي أيوب وأغيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لاني أبو يسألك كيف
كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور

وابن عباس (قلت) ويحتمل ان يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفظه كما قبل قال له سله هل يغتسل المحرم أولا فاجابه فوجدته يغتسل فهم من ذلك انه يغتسل فاجب أن لا يرجع الا بقائه فسأله عن كسفة الغسل وكله خص الرأس بالسؤال لانها موضع الاشكال في هذه المسئلة لانها محل الشعر الذي يحشى انتافه بخلاف بقية البدن غالبا (قوله فطأ طأ) أي ازاله عن رأسه وفي رواية ابن عيينة جمع ثيابه الى صدره حتى نظرت اليه وفي رواية ابن جريح حتى رأيت رأسه وجهه (قوله لا نسان) لم أقف على اسمه ثم قال أي أبو أيوب هكذا رأته أي التي صلى الله عليه وسلم بفعل زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فأخبرتهما فقال المور لابن عباس لا ماريك أبدا أي لا أجادلك وأصل المرء استخراجه ما عند الانسان يقال أمر فلان فلانا اذا استخرج ما عنده قاله ابن الاباري وأطلق ذلك في المجادلة لان كلام المتجادلين يستخرج ما عنده الاخر من الحجة وفي هذا الحديث من القوائد مناظرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم خبر الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الاقتداء في قوله صلى الله عليه وسلم أمتي كالجمود برأيه الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسؤول أنا نجمع فبأنا نجمع من بعدنا فكفاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر انه في النقل لان جمعهم عدول وفيه اعتراف للفاضل بفضله وازداف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استتار الغافل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة وجواز غسل المحرم وتشرية شعره بالماء وذلك سده اذا أمن تناثره واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الغسل قال لان الغسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحن بأن يجوز له تركه ولا يخفى ما فيه واستدل به على أن تحليل شعر الجبة في الوضوء على استحبابه خلافا لمن قال بركه كالمتمولي من الشافعية خشية انتناف الشعر لان في الحديث ثم حرك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس والحية الآن يقال ان شعر الرأس أصل والتحقيق انه خلاف الاولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم (قوله ما لبس الخفين المحرم اذا لم يجد النعلين) أي هل يشترط قطعهما أولا وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ووقع في رواية أبي زيد المرزوقي عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجاني الصواب مارواه ابن السكن وغيره فقالوا عن سالم عن ابن عمر قلت تعجفت عن نصارت ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فلبس السراويل المحرم أي هذا الحكم للبحر لا لجلال فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الازار قال القرطبي أخذ بظاهر هذا الحديث أن يجد فاجاز لبس الخلف والسراويل المحرم الذي لا يجد النعلين والازار على حالهما واشترط الجمهور قطع الخلف وفتح السراويل فلو لبس شيئا منهما على حاله لم يمتنع القدية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين فيحصل المطلق على المقيد ويطبق النظرين بالنظر لاستواءهما في الحكم وقال ابن قدامة الاولى قطعهما عدا لاجل الحديث الصحيح وغيره وانما خلاف انتهى والصحيح عند الشافعية والاكثر جواز لبس السراويل بغير فتح كقول أجدو واشترط الفتح محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع

فطأه حتى بداني رأسه
ثم قال لا نسان يصب عليه
اصيب فصب على رأسه
ثم حرك رأسه بيده فأقبل
بهما وأدبر وقال هكذا رأته
صلى الله عليه وسلم بفعل
أي لا أجادلك وأصل المرء
استخراجه ما عند الانسان
يقال أمر فلان فلانا اذا
استخرج ما عنده قاله ابن
الاباري وأطلق ذلك في
المجادلة لان كلام
المتجادلين يستخرج ما
عنده الاخر من الحجة
وفي هذا الحديث من
القوائد مناظرة
الصحابة في الاحكام
ورجوعهم الى النصوص
وقبولهم خبر
الواحد ولو كان
تابعيا وان قول
بعضهم ليس بحجة
على بعض قال ابن
عبد البر لو كان
معنى الاقتداء
في قوله صلى
الله عليه وسلم
أمتي كالجمود
برأيه الفتوى
لما احتاج ابن
عباس الى اقامة
البينة على
دعواه بل كان
يقول للمسؤول
أنا نجمع فبأنا
نجمع من بعدنا
فكفاه ولكن
معناه كما
قال المزني
وغيره من أهل
النظر انه في
النقل لان
جمعهم عدول
وفي فيه
اعتراف للفاضل
بفضله وازداف
الصحابة
بعضهم بعضا
وفي فيه
استتار الغافل
عند الغسل
والاستعانة
في الطهارة
وجواز
الكلام
والسلام
حالة الطهارة
وجواز
غسل المحرم
وتشرية
شعره بالماء
ولذلك سده
اذا أمن
تناثره
واستدل
به القرطبي
على وجوب
ذلك في
الغسل قال
لان الغسل
لو كان
يتم بدونه
لكان
المحرم
أحن بأن
يجوز له
تركه ولا
يخفى ما
فيه واستدل
به على أن
تحليل
شعر الجبة
في الوضوء
على
استحبابه
خلافا
لمن قال
بركه كالمتمولي
من الشافعية
خشية
انتناف
الشعر لان
في الحديث
ثم حرك
رأسه
بيده ولا
فرق بين
شعر الرأس
والحية
الآن يقال
ان شعر
الرأس أصل
والتحقيق
انه خلاف
الاولى في
حق بعض
دون بعض
قاله السبكي
الكبير والله
أعلم (قوله ما
لبس الخفين
المحرم اذا
لم يجد
النعلين)
أي هل
يشترط
قطعهما
أولا وأورد
فيه حديث
ابن عمر
في ذلك
وحديث
ابن عباس
وقد تقدم
الكلام
عليه في
باب ما لا
يلبس
المحرم من
الثياب ووقع
في رواية
أبي زيد
المرزوقي
عن سالم
بن عبد
الله بن
عمر سئل
رسول الله
صلى الله
عليه وسلم
قال
الجاني
الصواب
مارواه
ابن السكن
وغيره
فقالوا
عن سالم
عن ابن
عمر قلت
تعجفت
عن نصارت
ابن وقوله
في حديث
ابن عباس
ومن لم
يجد ازارا
فلبس
السراويل
المحرم أي
هذا الحكم
للبحر لا
لجلال فلا
يتوقف
جواز لبسه
السراويل
على فقد
الازار قال
القرطبي
أخذ بظاهر
هذا
الحديث
أن يجد
فاجاز
لبس الخلف
والسراويل
المحرم الذي
لا يجد
النعلين
والازار
على حالهما
واشترط
الجمهور
قطع الخلف
وفتح
السراويل
فلو لبس
شيئا
منها على
حاله لم
يمتنع
القدية
والدليل
لهم قوله
في حديث
ابن عمر
وليقطعهما
حتى يكونا
أسفل من
الكعبين
فيحصل
المطلق
على المقيد
ويطبق
النظرين
بالنظر
لإستواءهما
في الحكم
وقال ابن
قدامة
الاولى
قطعهما
عدا لاجل
الحديث
الصحيح
وغيره
وانما
خلاف
انتهى
والصحيح
عند
الشافعية
والاكثر
جواز
لبس
السراويل
بغير
فتح كقول
أجدو
واشترط
الفتح
محمد بن
الحسن
وامام
الحرمين
وطائفة
وعن أبي
حنيفة
منع

السراويل للحرم مطلقا ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه في الموطا انه سئل عنه فقال لم أسمع بهذا الحديث وقال الرازي من الحنفية يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم في الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيد بأن لا يكون في حالة لوقته لكن أثار الله في تلك الحالة يكون واجدا للآزار **(قوله باب)** إذا لم يجد الآزار فلبس السراويل أو ردفه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وحزم المصنف بالحكم في هذه المسئلة دون التي قبلها القوة دليلها وتصريح الخلف بأن الحديث لم يبلغه فيستن على من بلغه العمل به **(قوله باب)** لبس السلاح للحرم أي إذا احتاج إلى ذلك **(قوله)** وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى أي وجدت عليه الفدية ولم أفسح على أن عكرمة هذا موصولا وقوله ولم يتابع عليه في الفدية يقتضي أنه لو بيع على جواز لبس السلاح عند النخبة وخوف في وجوب الفدية وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كان يتقلد الحزم السيف وقد تقدم في العدين قول ابن عمر الجحاح أنت أمرت بجعل السلاح في الحرم وقوله وأدخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه وفي رواية أمرت بجعل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب من كره حمل السلاح في العيدون كمن روى ذلك مرفوعا ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصرا وسأني بجماعه في كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا وهو المزى في الأطراف فزعم أن البخاري أخرجه في الصحيح بطوله وليس كذلك **(قوله باب)** دخول الحرم ومكة بغير إحرام هومن عطف الخاص على العام لأن المراكمة هنا السلف فيكون الحرم أعم **(قوله)** ودخل ابن عمر (وصله مالك في الموطاع نافع قال أقبل عبيد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد يعني بضم القاف جاءه خبر عن الفتنة فخرج فدخل مكة بغير إحرام **(قوله)** وأما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكرا الخطابين وغيرهم) هومن كلام المصنف وحاصله أنه خص الإحرام عن أراد الحج والعمرة واستدل بفهم قوله في حديث ابن عباس عن أراد الحج والعمرة ففهمه أن المتردد إلى مكة لغير قصد الحج والعمرة لا يلزمه الإحرام وقد اختلف العلماء في هذا المشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا وفي قول يجب مطلقا وفيمن يسكر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب وفي رواية عن كل منهم لا يجب وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر وحزم الحنابلة باستثناء ذوي الحاجات المشكورة واستثنى الحنفية من كان داخل المقات وزعم ابن عبيد البر أن ذكر الحجامة والتابعين على القول بالوجوب ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقف الثاني حديث أنس في المغفر وقد اشتهر عن الزهرى عنه ووقع في من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في فوائد أبي الحسن الفراء الموصلي وفي الاستاد إلى يزيد مع ضعفه وقل أن مالك كافر بدينه عن الزهرى وعن جزم بذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في الكلام على الشاذوثة شيئا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهرى وأبي أيس ومعه مروي عن الأوزاعي وقال إن رواية ابن أخي الزهرى عند البراء ورواية أبي أيس عند ابن سعد ابن عدى وإن رواية معمر ذكرها ابن عدى وإن

(باب) وإذا لم يجد الآزار فلبس السراويل حديثنا آدم حديثنا شعبة حديثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يعرفات فقال من لم يجد الآزار فلبس السراويل ومن لم يجد الثعالب فلبس الخفين **(باب)** لبس السلاح للحرم **(قوله)** عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى ولم يتابع عليه في الفدية حديثنا عبيد الله عن إبراهيم عن أبي إسحق عن البراء رضي الله عنه اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى فاضاهم لا يدخل مكة سلاحا إلا في القرب **(باب)** دخول الحرم ومكة بغير إحرام **(قوله)** ودخل ابن عمر وأما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكرا الخطابين وغيرهم * حديثنا مسلم

رواية الاوزاعي ذكرها المزني ولم يذكر شيخنا من أخرجهما وقد وجدت رواية معمر في فوائد ابن القري ورواية الاوزاعي في فوائد عام ثم نقل شيخنا عن ابن مسدي أن ابن العربي قال حين قبل له لم يروه الا مالك قدروا بينهم ثلاثة عشر طر يقا غير طر يق مالك وانه وعبد الجراح ذلك ولم يخرج شيئا واطال ابن مسدي في هذه القصة وأنشد فيها شعرا وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي في ذلك ونسبوه الى المجازفة ثم شرع ابن مسدي يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك فراوى القصة عدل متقن والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اخطوا القلة اطلاقا عنهم وكانه يخل عليهم باخراج ذلك لما ظهر له من انكارهم وتعتبهم وقد تفتت طرقه حتى وقعت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي ولله الحمد فوجدته من رواية اثني عشر نفسا غير الاربعة التي ذكرها شيخنا وهم عقيل في معجم ابن جميع ويونس بن زيد في الارشاد للخليل وابن ابي خصف في الرواة عن مالك الخطيب وابن عيينة في مسند أبي يعلى واسامة بن زيد في تاريخ نيسابور وابن أبي ذئب في الحلية ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في افراد الدارقطني وعبد الرحمن ومحمد بن عبد العزيز الانصاريان في فوائد عبد الله بن اسحق الخراساني وابن اسحق في مسند مالك لابن عدى ويحيى السقاء ذكره جعفر الاندلسي في تحريجه الجيزي بالخير والراي وصالح بن أبي الاخضر ذكره أبو ذر الهروي عقب حديث يحيى بن زرقعة عن مالك وأخرج عند البخاري في المغازي قيس بن ذلك أن اطلاق ابن الصلاح متعقب وأن قول ابن العربي صحيح وأن كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح الا طريق مالك وأقرهم رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما النسائي في مسند مالك وأبو عوانة في صحيحه وتلها رواية أبي أويس أخرجهما أبو عوانة وإضا قالوا انه كان رضى مالك في السماع عن الزهري فيجعل قول من قال انقره مالك أى بشرط الصحة وقول من قال نوبع أى في الجلة وعبارة الترمذي سلمة من الاعتراض فانه قال بعد تحريجه حسن صحيح غريب لا يعرف كثيرا أحدر واه غير مالك عن الزهري فقله كثير يشير الى أنه نوبع في الجلة (قوله عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد أن أنس بن مالك حدثه (قوله عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون الميم في المعجمة وفتح الفاء زدينسج من الدروع على قدر الرأس وقيل هو رفر في البضة فالة في الحكم وفي المشارف هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة وقوله رواية زيد بن الحباب عن مالك يوم الفتح وعليه مغفر من حديث آخره الدارقطني في الغرائب والحكا في الاكليل وكذا هو في رواية أبي أويس (قوله فلما نزع جباه رجل) لم تقف على اسمه الا انه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله وقد جزم الفاكهي في شرح العمدية بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي وكان له شارح عنده أنه هو الذي قتل راءى أنه هو الذي جاء بخبره بقصته ويوشحه قوله في رواية يحيى بن زرقعة في المغازي فقال قتله بصيغة الافراد على انه اختلف في اسم فاته في حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحكا انه صلى الله عليه وسلم قال أربعة لأوامهم لا في حل ولا حرم الخويرث بن نقيد بالنون والفاق مصغر وهلال بن خطيل ومقيس ابن صابية وعبد الله بن أبي سرح قال فأما هلال بن خطيل فقتله الزبير بالحدث وفي حديث سعد ابن أبي قاصص عند الزبارة والحكا في الدلائل نحوه ولكن قال أربعة نفر واهر آتين فقال اقتلوههم وأن وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة فذكروهم لكن قال عبد الله بن خطيل بل هلال

حدثنا وهيب حدثنا ابن

طاوس عن أبيه عن ابن

عباس رضى الله عنهما أن

النبي صلى الله عليه وسلم

وقال لاهل المدينة هذا الخليفة

ولا هل يجد قرن المنازل

ولا هل النبي يلمن بلهين

ولكل آت أتى عليهن من

غيرهم ممن أراد الحج والعمرة

فمن كان دون ذلك فمن حث

أنشأ حتى أهل مكة من مكة

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن ابن شهاب

عن أنس بن مالك رضى الله

عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم دخل عام الفتح

وعلى رأسه المغفر فلما نزع

جابه رجل فقال ابن ان خطل

متعلق بأستار الكعبة فقال

اقتلوه

١٨٤٦

ع

١٥٢٧

وقال عكرمة بديل الحوثر ولم يسم المرأتين وقال فاما عبد الله بن خطل فادرك وهو متعلق
 بأستار الكعبة فاستبق اليه سعيدين حرث وعمار بن ياسر فسبق سعيدهما وكان أشب الرجلين
 فقتله الحديث وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عروة بن شعيب عن أبيه عن جده
 نحوه وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في الدلائل من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس
 أم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس عبد العزى بن خطل
 ومقيس بن صابية الكأني وعبد الله بن أبي سرح وأم سارة فاما عبد العزى بن خطل فقتل وهو
 متعلق بأستار الكعبة وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي أن أبا برة الأسلمي قتل
 ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة واسناده صحيح مع إرساله وله شاهد عند ابن المبارك في
 البر الوصلة من حديث أبي برة نفسه ورواه أحمد بن حنبل وجه آخر وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله
 ويوهجم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار وتحمل بقية الروايات على أنهم استبدوا
 قتله فكان المباشرة منهم أبو برة ويحتمل أن يكون غيره شاركه فمه فقد جزم ابن هشام في السيرة
 بأن سعيدين حرث وأبا برة الأسلمي اشترك في قتله ومنهم من سبى قاتله سعيدين ذو ثوب وشكي
 الحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل وروى الحارث بن أبي أسباط عن معشر
 عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن زيد قال فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة
 فقتل ابن خطل في مقام وزمزم وقدمه الواقدي عن شيوخة أسامه لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله
 عشرة أنفس ستة رجال وأربع نسوة والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من
 دخل المسجد فهو آمن ما روى ابن اسحق في المغازي حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال لا يقتل أحدنا من قاتل الأنصار أسامه فقال
 اقتلوه وان وجدوهم تحت أستار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد وانما أمر
 بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فعرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا لبعث معه رجلا من
 الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فقتل من لا فامر المولى أن يذبح ويساوي يضع له طعاما
 فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قنطاران ثقينان مبعاه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الثعلبي من طريق ابن جريج قال قال سولي بن عباس
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأنصار ورجلا من خزينة ابن خطل وقال أطعنا
 الأنصاري حتى ترجعنا فقتل ابن خطل الأنصاري وهرب المنفي وكان ممن أهدر النبي صلى الله عليه
 وسلم دمه يوم الفتح ومن الثعلبي أن أهدر دمهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من
 تقدم ذكره هار بن الأسود عكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسد بن ياسر
 ابن أبي زعيم وقتل ابن خطل وهشام بن عتبة والجمع بين ما يختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى
 عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخيه اسمه هلال بن ذلك
 الكأني في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم
 خطل عند مناف من بني تميم بن فهر بن غالب وهذا الحديث ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل
 مكة يوم الفتح ولكن محرم ما قد صرح بذلك مالك راوي الحديث كذا ذكره المصنف في المغازي عن
 يحيى بن زعنة عن مالك عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قياترى

والله أعلم يومئذ محرماً اه و قول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك بن ميهبة
 أخرجه الدارقطني في الغرائب ووقع في الموطأ من رواه أبي مصعب وغيره قال مالك قال ابن
 شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً وهذا امر سل وبشده له ما رواه مسلم من
 حديث جابر بلطف دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام وروى ابن أبي شينة ما يستناد
 صحيح عن طاوس قال لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا محرماً الا يوم فتح مكة وزعم
 الحاذق في الاكليل ان ابن حديث أنس في المغيرة بين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة
 وتعبوه باحتمال ان يكون دخول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك
 خفي كل منتهى ما رواه ويؤيده ان في حديث عمر بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة
 سوداء أخرجه مسلم أيضاً وكانت الخطبة عند بيان الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع
 لعماض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر وكانت تحت المغفر
 وقاية لرأسه من صدد الخديف فأراد أنس يذكر المغفر كونه دخل متهيئاً للعرب وأراد جابر يذكر
 العمامة كونه دخل غير محرم وهذا يدفع اشكال من قال لادالة في الحديث على جواز دخول
 مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محرماً ولكنه غطى رأسه اعذر فقد
 يدفع ذلك بتصریح جابر بأنه لم يكن محرماً لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم
 كان متأهباً للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير احرام عند الشافعية وان كان عماض نقل
 الاتفاق على مقابله وأما من قال من الشافعية كان القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص
 النبي صلى الله عليه وسلم فقيه نظر لان الخصوصية لا تثبت الا بدليل لكن زعم الطحاوي ان دليل
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره انه لم يخل له الا ساعة من نهار وأن المراد
 بذلك جواز دخوله اليها بغير احرام لا تحريم القتل والقتال فيها لانهم أجمعوا على أن المشركين لو
 غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي
 فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دار اسلام الى يوم القيامة فمطل ماصوره الطحاوي وفي
 دعواه الاجماع نظر فان الخلاف ثابت كما تقدم وقد حكاه الفقهاء والمأوردى وغيرهما واستدل
 بحدوث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وسلم
 كان صالحهم لكن المالم يأمن غدريهم دخل متأهباً وهذا جواب قوى الا ان الشأن في ثبوت كونه
 صالحهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريحاً كسأني أيضاً حقه في الكلام على فسخ مكة من
 الغازي ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خطل على جواز اقامة الحسد ودواقصا في حرم
 مكة قال ابن عبد البر كان قتل ابن خطل قوداً من قتله المسلم وقال السهيلي فيه ان الكعبة لا تعيد
 غاصياً ولا تمنع من اقامة حد واجب وقال النووي تأول من قال لا يقتل فيها على انه صلى الله
 عليه وسلم قتله في الساعة التي أباحت له وأجاب عنه أصحابنا بانها إنما أبحت له ساعة الدخول حتى
 استولى عليها وأدع أهلها وانما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى وتعبنا تقدم في الكلام على
 حديث أبي شريح ان المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتل
 ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لانه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعه المغفر وذلك عند استقراره
 بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله في حديث ابن عباس ما أحل الله لاحد فيه القتل غيري أي

باب اذا احرم جاهلا

وعليه قصص وقال
عطاء اذا تطيب أو لبس
جاهلا أو ناسيا فلا كفارة
عليه حديثا أو الوليد
حديثاهما حديثا عطاء
قال حدثني صفوان بن يحيى
ابن أمية عن أبيه قال كنت
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتاه رجل عليه حبة
فيه أثر صرفة أو نحوه كان عمر
يقول لي تحب أذن لعل عليه
الوحى أن تراه فقبل عليه ثم
سرى عنه فقال عليه الصلاة
والسلام اصنع في عرك
ما تصنع في حبلك وعرض
رجل يد رجل يعنى فانتزع
ثيابه فأبطه النبي صلى الله
عليه وسلم باب المحرم
عن يغرق ولم يأمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يؤدى عنه بقية الحج
حديثا سليمان بن حرب
حدثنا جابر بن زيد عن عمرو
ابن دينار عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس رضى الله
عنه قال قال ابن عمر قال
مع النبي صلى الله عليه وسلم
بغرفة أو وقع عن راحله
فوقصته أو قال فاقصصته
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اغسلوه عظاما وسدرا
وكشوه في ثوبين أو قال
نويه ولا تتحروا رأسه ولا
تخطوه فان الله يجنحه يوم
القيامة يلي

قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد أحله القتال والقتل معافى
تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال واستبدل به على جواز قتل الذي أذاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حرا يملك يده
رسول الله صلى الله عليه وسلم في أماته لاهل مكة بل استثناءه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع
أمانه لغیره وخرجوا وحده فلا دلالة فيه لما ذكرنا انتهى ويمكن أن يتصل به في جواز قتل من فعل
ذلك بغير استتابة من غير تعقيد بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يعتم من سبب
قتله السب واستدل به على جواز قتل الأسير صبرا لأن القدرة على الخطيئة هي التي تستلزم قتل الأسير في يد
الامام وهو مخوفه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي انه صلى الله عليه وسلم قتلوا بغير عجزاء في
الاسلام وقال ابن عبد البر قتله قودا دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم واستدل به
على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أبو داود وفيه مشر وعبد ليس
المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكل وقد تقدم في باب
مضى يحل للمعقر من أبواب العمرة حديث عبد الله بن أبي أوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما دخل مكة طاف وطفا معه ومعهم من يستمر من أهل مكة ان يرميه أحد الحديث وانما
احتاج الى ذلك لانه كان حينئذ محرما فغشى الحجاب ان يرميه بعض سفهاء المشركين شيء يؤذيه
فكأنه لو حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك وفيه جواز رفع أخبار أهل النصارى والاد
الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النعمة **بقوله باب** اذا احرم جاهلا
وعليه قصص أى هل يلزمه قتيه أو لا وانما يلزم من الحكم لان حديث الباب لا يصح فيه
بأسقاط القتيه ومن ثم استظهر المصنف المراجع بقول عطاء ما رواه الحديث كانه يشير الى انه
وكانت القتيه واجبة لما خفيت عن عطاء وهو رواه الحديث قال ابن بطال وغيره وجه الدلالة
منه انه لو لم يمت القتيه لينها صلى الله عليه وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفوق
مالك فيمن تطيب أو لبس ناسيا بين من يدرى فزع وعطيل وبين من غلدى والشافعي أشد موافقة
الحديث لان السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تنادى ومع ذلك لم يؤمر
بالقبة وقول مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمنزى بخلاف هذا الحديث وأجاب ابن
المنير في الحاشية بان الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجة كان قبل نزول الحكم ولهذا التظن
النبي صلى الله عليه وسلم والوحى قال ولا خلاف ان التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول
الحكم فلماذا لم يؤمر الرجل بقية عما مضى بخلاف من لبس الآن جاهلا فانه جهل بحكم الاستقر
وقصر في علمه كان عليه ان يتعلمه لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه **بقوله** وقال عطاء الخاضع ذكره
ابن المنذر في الاوسط واصله الطبراني في الكبير وما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه ستوفي
في باب غسل الخلق في أوائل الحج **بقوله** في الاستاد صفوان بن يحيى من أمية قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم عكذا وقع في رواية أخرى ذروها وتجنب الصواب ما ثبت في رواية غيره صفوان
ابن يحيى عن أبيه قد تصحفت عن فصار ابن أبيه فصار أمية وأسقط من السند عن أبيه
ولست أضفون صحة ولا رواية **بقوله** وعرض رجل يدرجل هذا حديث آخر ساقى بمسوطا
مع الكلام عليه في أبواب الدنيا ان شاء الله تعالى **بقوله باب** المحرم عتوت بغرفة

حديثنا سليمان بن حرب

حديثنا جاد عن أبيه عن

سعيد بن جبير عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

ينارجل واقف مع النبي

صلى الله عليه وسلم بعرفة

اذ وقع عن راحله فوقصته

او قال فاقصته فقال النبي

صلى الله عليه وسلم اغسلوه

بماء وسدر وكثفوه في وبي

ولا تسوه طبيا ولا تخضروا

راسه ولا تخضروه فان الله

يبعثه يوم القيامة طبيا

*(باب سنة الحرم اذا مات)

حديثنا يعقوب بن ابراهيم

حديثنا هشيم اخبرنا ابو بشر

عن سعيد بن جبير عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

رجلا كان مع النبي صلى الله

عليه وسلم فوقصته فاقصه وهو

محرم فأت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اغسلوه

بماء وسدر وكثفوه في ثوبه

ولا تسوه طبيا ولا تخضروا

راسه فانه يبعث يوم القيامة

طبيا *(باب الحج والنذور

عن الميت والرجل يجمع عن

المرأة) * حديثنا موسى بن

اسماعيل حديثنا ابو عوانة عن

ابي بشر عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس رضي الله

عنهما ان امرأ من جهينة

جاءت الى النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت اني نذرت ان

تجمع فلم تجمع حتى ماتت افاجع

ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يؤدي عنه بقية الحج يعني لم ينقل ذلك وذكر
فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فأتى وقد تقدم التنبية عليه في
باب ما ينهي عن الطيب للجعر وأورد المصنف من حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية عمر فوقصته أو قال فاقصته وفي رواية
أبي هريرة فوقصته أو قال فاقصته وكلاهما يعني وزاد في رواية أبي هريرة ولا تسوه طبيا والباقي سواء وقد
وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن علف في هذا الحديث عن أبي هريرة قال نذرت عن سعيد بن جبير
فأله أعلم **(قوله يا)** نسخة الحرم اذا مات ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه
آخر عن سعيد بن جبير وقد سبق **(قوله يا)** الحج والنذور عن الميت كذا ثبت للذكر
بلفظ الجمع وفي رواية التفسير للنذر بالافراد **(قوله والرجل يجمع عن المرأة)** يعني ان حديث الباب
يستدل به على الحكمين وفيه على الحكم الثاني نظر لان لفظ الحديث ان امرأ سألت عن نذر
كان على أيها فكان حق الترجمة ان يقول والمرأة تخرج عن الرجل وأجاب ابن بطال بان النبي صلى
الله عليه وسلم خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله افصوا الله قال ولا خلاف
في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل وبما يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة وعن
الرجل الا الحسن بن صالح انتهى والذي يظهر لي ان البخاري أشار بالترجمة الى رواية شعبة
عن أبي بشر في هذا الحديث فانه قال انها أتت رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت
ان تخرج الحديث وفيه فاقص الله فهو حق بالقضاء أخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا
أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة **(قوله ان امرأ من جهينة)** لم أقف على اسمها ولا على
اسم أبيها السكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه ان غاشية أو غاشية
أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني مات وعليها نذران تمشي الى الكعبة فقال اقض
عنها أخرجه ابن منده في حرق الغين المجعدة من الصحايات وتردد هل هي بتقديم المنية الصغرى
على الثلثة أو بالعكس وحزم ابن طاهر في المهمات بانه اسم الجهنينة المذكورة في حديث
الباب وقد روى النسائي وابن خزيمة أحمد من طريق موسى بن سلعة الهذلي عن ابن عباس قال
أمرت امرأ من سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها فوقبت
ولم تخرج الحديث لفظ أحد ووقع عند النسائي سنان بن سلة والاول أصح وهذا لا يفسره المهم
في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها وفي هذا ان زوجها سأل لها ويمكن الجمع بان يكون
نسبة السؤال اليها مجازية وانما الذي تولى لها السؤال زوجها وغايتها في هذه الرواية لم
يصرح بان المجلة المسؤول عنها كانت نذرا أو أمما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه
عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان غنمة حدثته انها أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت اني نذرت وعليها مشي الى الكعبة نذرا الحديث فان كان مخفو ظاهرا على واقعته
بان تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة وبان تكون غنمة سألت بنفسها عن
حجة أمها المذكورة وقد يفسر من في حديث الباب بانها غنمة سنان وانما غاشية كما تقدم ولم نسم
المرأة ولا العمة ولا أم واحدة منهما **(قوله اني نذرت ان تخرج)** كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه وسيماني في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر

١٨٥٢
٥٨٥٧

١٨٥١
٥٨٥٢

١٨٥٠
٥٨٥٣

بلفظ أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان أختي نذرت ان تصوم وانها ماتت فان كان
 محفوظا احتل ان يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبت سألت عن أمها وسألت في الصيام
 من طريق أخرى عن سبعين جبير بلفظ قالت امرأة ان أمي ماتت وعليها صوم شهر وسألت
 بسط القول فيه هناك وزعم بعض المخالفين انه اضطراب يعل به الحديث وليس كما قال فانه
 محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة ان امرأة
 قالت يا رسول الله اني تصدقت على أي بحارية وانها ماتت قال وجب أجرها وردها عليك
 الميراث قالت الله كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انهم تمنع فأجمع عنها قال
 حجي عنها والسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق
 سليمان بن يسار عنه وله شاهد من حديث أنس عند الزبارة والطبراني والدارقطني واستدل به
 على صحة نذر الحج من الحج فاذأجمع أجزاءه عن حجة الاسلام عند الجهور وعلمه الحج عن النذر
 وقيل يجزئ عن النذر ثم يجزئ حجة الاسلام وقيل يجزئ عنهما (قوله قال نذرتي حجي عنها) في رواية
 موسى بن سفة أفبجزئ عنها أن أجمع عنها قال نعم (قوله أ رأيت الحج) فيه مشعر وعية القياس
 وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف
 فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه يحب للمعنى التيسر على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك
 مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لاعتقاده وفيه ان وفاة الدين المالى عن الميت كان
 معلوما عندهم مقررا واول هذا حسن الاتفاق به وفيه اجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف فروى
 سبعين منصور وغيره عن ابن عمر باسناد صحيح لا يجمع أحد عن أحد ونحوه عن مالك والبيهقي
 وعن مالك أيضا ان أوصى بذلك فلجئ عنه والاذلا وسألت في الحنف في الباب الذي يليه
 (قوله أ كنت قاضية) كذا لا كثير تضمير يعود على الدين ولا كضمير قاضية يوزن فاعلة على
 حذف المتعول وفيه ان من مات وعليه حج وجب على وليه ان يجزئ من حج عنه من رأس ماله كما
 أن عليه قضاء ما يوفيه فقد أجمعوا على ان دين من رأس المال فكذلك ما شبيهه في القضاء
 ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك وفي قوله فأنه أحق بالوفاء
 دليل على انه قدم على دين الادى وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل هما سواء قال
 الطبري في الحديث اشعار بان السؤال عنه خلف ما لا فآخيره النبي صلى الله عليه وسلم أحق الله
 مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع على المصلحة (قلت) ولم يتعمق في الجواب
 المذكور ان يكون خلف مالا كما زعم لان قوله أ كنت قاضية أعلم من أن يكون المراد بما خلفه
 أو تبرعا (قوله باب الحج) عن الاستطاعة الثبوت على (الراحلة) أي من الاحياء
 خلا فالملك في ذلك فلو قال لا يجمع أحد عن أحد مطلقا كان عمر ونقل ابن المنذر وغيره
 الاجماع على انه لا يجوز ان يستتب من بقدر عن الحج نفسه في الحج الواجب وأما التفل فيجوز
 عند أي حقيقة خلا للشافعي وعن أحمد روايات (قوله عن ابن شهاب عن سليمان) في رواية
 الترمذي من طريقه وح عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار (قوله) عن
 ابن عباس في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب أخبرني سليمان أخبرني عبد الله
 ابن عباس (قوله عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وناصبه معمر وخالفه مالك وأبو بكر

قال نعم حجي عنها رأيت
 لو كان على أحد دين أ كنت
 قاضية اقضوا الله الله أحق
 بالوفاء (باب الحج) عن
 لا يستطيع الثبوت على
 الراحلة (حدثنا أبو عاصم
 عن ابن جريج عن ابن شهاب
 عن سليمان بن يسار عن ابن
 عباس عن الفضل بن عباس
 رضى الله عنه أن امرأة
 ح حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا عبد العزيز بن أبي
 سلمة عن ابن شهاب عن
 سليمان بن يسار عن الفضل
 ابن عباس رضى الله عنهما
 قال جاءت امرأة من خثعم

الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه عن الفضل وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كزيب عن أبيه
عن ابن عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال قلت لرسول الله أن أتى أدرك الحج ولا
يستطيع أن يحج الحديث قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا فقال أصح شيء فيه
ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه
بغير واسطة ٥٠ وانما راجح البخاري الرواية عن الفضل لانه كان رد في النبي صلى الله عليه وسلم
حينئذ وكان ابن عباس قد قدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب وقد سبق
في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم أرفق الفضل
فاخبر الفضل انه لم يزل يلي حتى ربح الجرة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهد في تلك الحالة
ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جرة العقبة فحضر ابن عباس ففعله تارة عن
أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عنما شاهدوه يؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأجدوا به
عبد الله والطبري من حديث علي بن محمد علي ان السؤال المذكور وقع عند المخبر بعد الفواغ
من الرمي وان العباس كان شاهداً ولقد أجد عندهم من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي
قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه ثم
أتى الجرة فرماها ثم أتى المخبر فقال هذا المخبر وكل منى مخبر واستيقنته وفي رواية عبد الله ثم
جاءه جارية شامية من خثعم فقالت أني شئخ كبير قد أدركته فربضة الله في الحج أعجزني أن أبع
عنه قال جئني عن أبيك قال ولوى عن الفضل فقال العباس برسول الله لو تبعتني ابن عمك قال
رأيت شابا وشابة فلما آمن عليهما الشيطان وظهر هذا ان العباس كان حاضر ذلك فلما منع أن
يكون الله عبد الله أيضاً كان معه (تبيين) لم يسبق المصنف لفظ رواية ابن جريج بل تحول
الى اسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كعادته وبقية حديث ابن جريج ان
امرأته جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أتى أدرك الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن
يركب البعير أفأج عنه قال جئني عنه أخرجه أبو مسلم الكشي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه
والطبري عن أبي مسلم كذلك وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال ان امرأته من
خثعم قالت يا رسول الله اني شيخ كبير عليه ربضة الله في الحج الحديث (قوله عام حجة الوداع)
في رواية شعيب الإسدي في الاستبذان يوم النحر وللنسائي من طريق ابن عينة عن ابن شهاب
عند جرجس وسمي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله) باب حج المرأة عن
الرجل تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب (قوله) كان الفضل يعني ابن عباس وهو أخو عبد الله
وكان أكبر ولد العباس وبه كان يكنى (قوله) زيد شعيب على عجز راحته (قوله) جاءه
امرأته من خثعم) بفتح التجه وسكون المثناة قبله مشهورة (قوله) جعل الفضل نظر البها في
رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضاً أي جليلاً وأقلت امرأته من خثعم وضته فطق الفضل
ينظر البها وأعجبه حسنهما (قوله) يصرف وجه الفضل في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله
عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخلف يده فأخذ يذيق الفضل فدفعت وجهه عن النظر إليها وهذا
هو المراد بقوله في حديث علي قالوى عن الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان
الفضل غلاماً مجيلاً فاذا اجازت الحارة من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه

عام حجة الوداع قالت
يا رسول الله ان فرضة الله
على عباده في الحج أدركت
أتى شيخاً كبيراً لا يستطيع
أن يستوى على المراحلة
فهل يقضى عنه أن أجمع عنه
قال نعم (باب حج المرأة عن
الرجل) حديثنا عبد الله
ابن مسلة عن مالك عن ابن
شهاب عن سليمان بن يسار
عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما قال كان
الفضل رديف النبي صلى
الله عليه وسلم فأتى امرأته
من خثعم فجعل الفضل ينظر
إليها وتنظر إليه فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم يصرف
وجه الفضل الى الشق
الآخر فقالت

١٨٥٥

م د س

٥٩٧٠ تحفة

الفضل إلى الشق الآخر فإذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاما
 حذوا جارية حادثة تخشيت أن يدخل بينهما الشيطان **(قوله)** إن فريضة الله أدركت أبي شيئا
 كبيرا في رواية عبد العزيز بن يوسف عن أبيه فريضة الله على عباده في الحج وفي رواية النسائي من
 طريق يحيى بن أبي اسحق عن سليمان بن يسار أن أبي أدركه الحج وانفتحت الروايات كلها عن ابن
 شهاب على أن السائل كانت امرأته وانها سألت عن أبيها وخالته يحيى بن أبي اسحق عن سليمان
 فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومنه أما أسناده فقال هشيم
 عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس وقال محمد بن سيرين عنه عن سليمان عن الفضل أخرجهما
 النسائي وقال ابن علية عنه عن سليمان حدثني أحمد بن أبي العباس أما الفضل وأما عبد الله أخرجه
 أحمد وأما المتن فقال هشيم إن رجلا سأله فقال إن أبي مات وقال ابن سيرين في رجل فقال إن
 أبي عموز كبيرة وقال ابن علية في رجل فقال إن أبي أو أبي وخاله الجهم معمر عن يحيى بن أبي
 اسحق فقال في روايته أن امرأته سألت عن أمها وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار
 فأحبنا أن ننظر في ساق غيره فإذا كريب قدرناه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي
 قال قلت لرسول الله أن أبي أدركه الحج وإذا عطاء انظر أساني قدرى عن أبي الغوث بن حصين
 الخثعمي أنه استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن حجة كانت على أبيه أخرجهما ابن ماجه
 والزيادة الأولى أقوى أسنادا وهذا يوافق رواية هشيم في أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه
 ووافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس أن رجلا قال
 لرسول الله أن أبي شيخ كبير ووافقه ما روى الحسن بن عبد الله بن خزيمة أنه أخرجه من طريق
 عوف بن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجلا فقال أن أبي شيخ كبير
 أدركه الإسلام لم يبع الحديث ثم ساقه من طريق عوف بن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال سئل
 الأمام قال أن السائل سأل عن أمه **(قلت)** وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبي
 اسحق كأن تقدم والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت
 أيضا والمسؤل عنه أبو الرجل وأمهم جميعا وبقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوي من طريق
 سعد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم
 وأعرابي معه شئله حسنا فجعل الأعرابي يهرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن
 يتزوجها وجعلت ألقت إليها ياخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه فيلويه فكان يلي حتى
 رمى جرة القبة فعلى هذا يقول الشافعية أن أبي لعلها الرادت به جدها لأن أباها كان معها وكبه
 امرأها أن سأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها وبراها رجاء أن يتزوجها فلم يرضها
 سألها عن أبيه ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل
 حصين بن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن أسنادهما
 ضعيف ولعله كان فسه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضا كان
 أبيه حصين فسأل كسائل أو هو وأخته والله أعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر
 وهو أبو رزين يفتح الرء وكسر الزاي القليل بالتصغير واسمه لقط بن عامر في السنن وصحيح ابن
 خزيمة وغيرهما من حديثه قال رسول الله أن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج

ان فريضة الله أدركت أبي

عن أسبك واعتمر وهذه قصة أخرى ومن وحديثها وبين حديثي الخشعي فقد أبعد وتكاف
 (قوله شيخنا كبير الأئمة على الراحلة) قال الطبري شيخنا حال لا يثبت صفة له ويحتمل أن يكون
 حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة
 وقوله لا يثبت وقع في رواية عبد العزيز وشعب لا يستطيع أن يسوى وفي رواية ابن عينة
 لا يستسك على الرجل وفي رواية يحيى بن أبي إسحق من الزيادة وإن شددته خشيت أن يموت
 وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ وإن شددته بالجل على الراحلة
 خشيت أن أقتله وهذا بينهم من أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحلة
 أو الأمان عليه من الأذى لوربط لم يخصصه في الحج عنه كمن يقدر على مجمل موطن كالخفة (قوله
 أفأج عنه) أي أيوزي أن أؤوب عنه فأج عنه لأن ما بعد اللقاء الداخلة علمها اللهم معطوف
 على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعب فهل يقضى عنه وفي حديث على هل يجزئ عنه
 (قوله قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال أجمع عن أسبك وفي هذا الحديث من القوائد جواز
 الحج عن الغير واستدل الكوفيون به مومه على جواز صحة حج من لم يجز نيابة عن غيره وخالفهم
 الجمهور فخصوا به حج عن نفسه واستدلوا بما في السنن وصحاح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن
 عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلبى عن شربة فقال أعجبت عن نفسك
 فقال لا قال هذه عن نفسك ثم أجمع عن شربة واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير
 كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع نفسه فلا يلاقي الوجوب وأجابوا
 عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه قصر
 بالوجوب وإنما عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على
 أن النيابة لا تدخل في الصلاة قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الاستطاعة وهو لا يوجد في
 العبادات البدنية إلا بتأهب البدن فيه يظهر الانقياد والتشوق بخلاف الزكاة فإن الاستطاعة
 فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن
 عبادة الحج مالية بدنية معاف لا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ولهذا قال المازري من
 غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة وقد
 أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجز وذلك في الصلاة وبأن حضر الملتزم في
 المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من يذله المال في الأجرة وقال عياض لأجدة الخائف
 في حديث الباب لأن قوله أن فرضه الله على عباده الحج معناه أن الزام الله عباده بالحج الذي
 وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصرة من لا يستطيع فهل أجمع عنه أي هل يجوز في ذلك
 أو هل فيه أجر ومنفعة فقال نعم وتعب بان في بعض طرقه التصريح بالوأيال عن الإجماع في
 الاستدلال وتقديم بعض طرق مسلم أن أبي عليه في فرضه الله في الحج ولا حجة في رواية والحج
 مكتوب عليه وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالتحصية كما اخص سالم مولى أبي حنيفة
 بجواز أراضاع الكبير حكاه ابن عبد البر وتعب بأن الأصل عدم الخصوصية واحتج بعضهم
 لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة بأسانيد من مرسلين فزاد في الحديث حج عنه
 وليس له حادثة ولا حجة فيه لضعف الأسانيد مع إرسالهما وقد عارضه قوله في حديث

شيخنا كبير الأئمة على
 الراحلة أفأج عنه قال نعم
 وذلك في جهة الوداع

الجهنمية المأخوذ في الباب أقضوا الله فآله أحق بالوفاء وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن
 يحج عن أبيه ولا يتحقق إله جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر حديث الخشمية مخالف
 لظاهر القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شك في ترجيحه من جهة وآثره ومن جهة أن القول
 المذكور قول امرأه ظنت ظننا قال ولا يقال قد أجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو
 كان ظننا غلطاً لبينة لها لا ناقول انما أجابها عن قولها فأجابه عنه قال يحيى عنه لما رأى من
 حرصها على إبطال الخير والثواب لا يهاه وتعب بان في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على
 ذلك حجة ظاهرة وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث حج عن أبيه فإن لم
 يزد خبراً لم يزد شراً فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف
 ومن فروغ المسئلة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في نفسه قبل الغضب أو طرأ عليه خلافاً
 للفتنة والجمهورة ظاهر قصة الخشمية وأن حج عن غيره وقع الحج عن المستناب خلافاً لمحمد
 ابن الحسن فقال يقع عن المباشر والتفويض عنه أحر الثقة واختلفوا فيما إذا عوفي المعصوب
 فقال الجمهور لا يجزئه لأنه حينئذ لم يكن مؤسماً منه وقال أحمد وأصح لا تزمه إلا إعادة تلا
 يقضي إلى إيجاب تجتنبه وافترق من أجاز النيابة في الحج على أنها التجزئ في الفرض إلا عن موت
 أو غضب فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المحنون لأنه ترجى إفاقته ولا المحبوس لأنه يرجى
 خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغنائه والله أعلم وفي الحديث من القوائد أيضاً جواز الارتداد
 وسأق بمسوط قبيل كتاب الأدب وارتداف المرأة مع الرجل ونواضع النبي صلى الله عليه وسلم
 ومثله الفضل بن عباس منه بيان ما ركب في الأدعي من الشهوة وحملت طباعه عليه من النظر
 إلى الصور الحسنة وفيه منع النظر إلى الاجنبيات وغض البصر قال عباس وزعم بعضهم أنه
 غير واجب إلا عند خشية الفتنة قال وعندى أن فعله صلى الله عليه وسلم أذغى وجهه الفضل
 أبلغ من القول ثم قال اهل الفضل لم ينظر نظراً يتكرل خشى عليه أن يؤل إلى ذلك أو كان قبل نزول
 الأمر بإدائها الحلايب ويؤخذ منه التفرق بين الرجال والنساء خشية الفتنة وجواز كلام المرأة
 وسماع صوتها إلا جانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة وفيه أن
 إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن
 ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل حين غطي وجهه يوم عرفة هذا يوم ملأ
 فيه سمعه وبصره ولسانه غفلة وفي هذا الحديث أيضاً النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة
 عن الرجل وإن المرأة تصح بفجر محرم وإن المحرم ليس من السبل المستعطف في الحج لكن الذي تقدم
 من أنها كانت مع أبيها قد يدعى ذلك وفيه برأه الدين والاعتناء بهما والقيام بمصالحهما من
 قضاء دين وخدمة وثيقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا وأسند به على أن العمرة غير واجبة
 ليكون الخشمية لم تذكرها ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة
 ذلك من حكم الحج ولا حتم أن يكون أوها قد اعتمر قبل الحج على أن السؤال عن الحج والعمرة
 قد وقع في حديث أبي رزين كما تقدم وقال ابن العربي حديث الخشمية أصل متفق على صحته في
 الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشرع من أن ليس للإنسان إلا ما سبي رفقاً من الله في
 استبداله ما فطر عليه الجبري واليه ماله وتعليقاً به يمكن أن يدخل في عموم السبي وإن عموم السبي

(باب حج الصبيان) * حدثنا ابو النعمان حدثنا جاد بن زيد عن عبيد الله بن ابي يزيد ٦١ قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

في الآية مخصوص اتفاقا **(قوله باب حج الصبيان)** أي مشروعيته وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رفعت امرأ قصيها فقلت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولأنجر قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ أنه أذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء يفعل شي من محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدریب وشذبهضهم فقال إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب ألهذا حج وقال الطحاوي لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له لأن ابن عباس راوى الحديث قال ابن عساق ما حج به أباه ثم بلغ فبعه حجة أخرى ثم ساقه بإسناد صحيح ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث (أحدها) حديث ابن عباس قال بعني النبي صلى الله عليه وسلم في القل بفتح المثناة والقاف ويجوز أن ساقه أي الأمانة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضعفه أهله ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ وله هذه السكينة أرفقه المصنف بحديثه الآخر المصحح منه أنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يصح مناع الصغیرين كإبطال ستره المصلى من كلب الصلاة وقوله فيه حدثنا الحق نسبة الأصل إلى ابن السكن ابن منصور وقد أخرجه اسحق ابن راهويه في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج لكن يرجح كونه ابن منصور أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة أخبرنا وروايه يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن زهيب عنه ولفظه أنه قبل يسير على جمار رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يعني في حجة الوداع الحديث وهو الثاني * الحديث الثالث **(قوله عن محمد بن يوسف)** في رواية الاسماعيلی حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي خفيد شيخه السائب وقيل بسطه وقيل ابن أخيه عبيد الله بن يزيد والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن ثعلبة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت القرواء القريظي حشرمي **(قوله حج بي)** كذلك كثر بضم أوله على البناء للمايم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم حجت بي أي وللفأ كهبي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب حج بي أي ويجمع بينهما لأنه كان مع أبوه زادا التمدني عن قتيبة عن حاتم في حجة الوداع **(قوله عن الجعد)** بالجيم مصغر والقاسم بن مالك هو الخزفي **(قوله غبت عن عمر بن عبد العزيز)** يقول السائب بن زيد كان السائب قد حج به في نقل النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكروا مقول عمر ولا جواب السائب ولكنه كان قد سأل عن قدر المذقسياتي في الكفارات عن عثمان ابن أبي شيبة عن القاسم بن مالك هذا الاسناد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدًا أو ثلثه قد بقيه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاسماعيلی من هذا الوجه قال السائب وقد حج بي في نقل النبي صلى الله عليه وسلم وأغلام وقال الكرماني في الام في قوله السائب التعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب والمقول وكان السائب الخ كذا قال ولا يخفى بعده وسياق السائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة أن شاء الله تعالى **(قوله باب حج النساء)** أي هل يشترط فيه قدر زاد على حج الرجال أو لا ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث * الاول **(قوله وقال لي أجد بن محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر)** أي ابن الخطاب

يقول بعني أو قد بعني النبي صلى الله عليه وسلم في القل من جمع بابل * حدثنا اسحق أخبرنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابن أبي شهاب عن عمه أخبرني عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أقبلت وقد ناهزت الحلم أسير على أنان لي ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي يعني حتى سرت بين يدي بعض الصف الاول ثم زلت عنها فارتعت فصفت مع الناس ورا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يونس عن ابن شهاب يعني في حجة الوداع * حدثنا عبد الرحمن بن يونس حدثنا حاتم بن اسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال حج بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن سبع سنين * حدثنا عمرو بن زارة أخبرنا القاسم بن مالك عن الجعد بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن زيد وكان السائب قد حج به في نقل النبي صلى الله عليه وسلم **(باب حج النساء)** وقال لي أجد بن محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه عن جده أذن عمر رضي الله عنه لأزوج النبي صلى

(لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة جهافت معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورده مختصرا ولم يستقرحه إلا سماعلي ولا أبو نعيم ونقل الحميدي عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الحميدي وفيه نظر ولم يذكره أبو مسعود انتهى والحدث معروف وقد ساقه ابن سعد والبيهقي مطولا وجعل مغلطاي تنظير الحميدي راجعا إلى نسبة إبراهيم فقال مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم الميمم في رواية البخاري فظن الحميدي أنه عين إبراهيم الأول وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وقوله وقال لي أحد بن محمد أي ابن الوليد الأزرق وقوله اذن عمر ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمر ومن ذكره معه وادراكه ذلك ممكن لأن عمره اذذاك كان أكثر من عشرين سنة وقد أثبت سماعلي عن عمر يعقوب بن أبي شيبة وغيره لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال أرسلني عمر ليعلمني الواقدي لا يخرج به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضا عن الوليد بن عطاء بن الأغر المكي كلاهما عن إبراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخلل الروايات ولعل هذا هو النسبة في اقتصار البخاري على أصل القصة دون بقية (قوله وعبد الرحمن) زاد عبدان عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان بن مادي الألباني أحد معنهم ولا ينظر اليه في الهوامج على الألبان فاذنزلن أنزلهن بصدر الشعب فلم يصعد اليهن أحد ووزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب وفي رواية لأن سعد كان عثمان سيرا ما مهن وعبد الرحمن خلفهن وفي رواية له وعلى هوادهن الطالباسة الخضر في اسناد الواقدي وروى ابن سعد أيضا بسناد صحيح من طريق أبي إسحق السبيعي قال رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن في هواجج عليا الطالباسة زمن المغيرة أي ابن شعبة والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها ولا بن سعد أيضا من حديث أم معد الخراسانية قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر يحجان نساء النبي صلى الله عليه وسلم فنزلن بقدي فدخلت عليهن وهن ثمان ولهن حديث عائشة انهن استأذن عثمان في الحج فقال أنأجج يكن فحججنا جميعا إلا زنب كانت ماتت والأسودة فأنها لم تحجج من بيتا بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود وأحمد بن طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنساء في حجة الوداع هذه ثم ظهور الحضر زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة فكن نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن الأسود وزنب فقال لا تحرك كاداة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناد حديث أبي واقد صحيح وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لتقصيد من أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل وهو اقام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل والهدر عن عائشة أنها ماتت وأول الحديث المذكور كما رواه غيرهما من صوابها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجية وتأيد ذلك عندهما بقوله صلى الله عليه وسلم لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب وكان عمر رضي الله عنه كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له الجواز فاذن لهن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكثير وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال منع

وعبد الرحمن حدثنا مسدد

١٨٦٠

خت

حقيقة ٩٠٣٨١

(قوله فقال لا تحرك الخ كذا) هو في النسخ التي يابينا وفي شرح القسطلاني بصريح التثنية للمدرك فان صحته الرواية فعل ارادة الشخصين أو نحوه اه محصيه

عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة ومن طريق أم درة عن عائشة قالت منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فاذن لنا وهو موافق لحديث الباب وفيه زيادة على ما في رسل أبي جعفر وهو محمول على ما ذكرناه واستدل به على جواز الحج المرأة فغير محرم وسألت البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث * (تكملة) * روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سلمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بن أسناد آخر فقال عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فخرجن في آخر حجة حجها عمر فلما انزل فحل عمر من الحصبة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال ابن كلثوم أسير المؤمنين ينزل فقال له قائل وأنا أسمع هذا كأن منزله فأناج في منزل عمر ثم رفع عقبره يبتغي عليك سلام من أمرو بركابك * بدأ الله في ذلك الأديم الممزق

الآيات قالت عائشة قتلت لهم أعلموا على علم هذا الرجل فذهبو أفقر وأحد افككت عائشة تقول إلا حسبه من الجن * الحديث الثاني (قوله) حدثنا عبد الواحد (قوله) هو ابن زياد (قوله) عن عائشة في رواية زائدة عن حبيب عند الإسماعيلي حدثني عائشة (قوله) ألا تغزو أو تجاهد) هذا شك من الراوي وهو مسند شيخ البخاري وقدرناه أو كمل عن أبي عوانة شيخ مسند بلقظ ألا تغزو معكم أخرجه الإسماعيلي وأغرب الكرماني فقال ليس تغزو والجهاد بمعنى واحد فان الغزو والقصد إلى القتال والجهاد بذل النفس في القتال قال أبو ذر الثاني تأكيده الأول اهـ وكأنه ظن أن الالف تتعاقب تغزو وفشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو والو أو أوجصل أو يعني أو أو وقد أخرجه الترمذي من طريق جرير عن حبيب بلقظ ألا تغزو فجاهد معكم ولا ينزعه من طريق زائدة عن حبيب مثله وزادنا فجاهد الجهاد أفضل الأعمال ولا إسماعيلي من طريق أبي بكر بن عباس عن حبيب لوجهادنا معك قال لاجهاد ولكن حجهم وروقه تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلقظ نرى الجهاد أفضل العمل فظهر أن التغار بين اللفظين من الرواة أقوى أن أول الشك (قوله) لكن أحسن الجهاد تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلقظ الاستثناء أو بلقظ خطاب النسوة (قوله) الحج حجهم وروقه في رواية جرير حج البيت حجهم وروى في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلقظ استأذنه تساو في الجهاد فقال بكفيكن الحج ولأن ما حجه من طريق محمد بن فضال عن حبيب قلت يا رسول الله على التساهل الجهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة قال ابن بطال زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجبل أن قوله تعالى وقرن في بيوتكن يقتضي تحريم السفر عليهن قال وهذا الحديث يرد عليهم لأنه قال لكن أفضل الجهاد فدل على أن لهن جهاد غير الحج والحج أفضل منه اهـ ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا في جواب قولهن ألا تخرج فجاهدنا معكم أي ليس ذلك واجبا عليكن كأوجب على الرجال ولم يرد ذلك تحريمه عليهن فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن قيدا وبن الجرحى وفهمن عائشة ومن وافقها من هذا التغريب في الحج أباحه تكرير لهن كما أبيع الرجال تكرير الجهاد وخض به هجوم قوله هذه ثم ظهر والخسر وقوله تعالى وقرن في بيوتكن وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فاذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يصحج بهن في خلافته أيضا وقد وقف بعضهن عند طاهر النبي كما تقدم وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بجديد أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة

١٨٦١

هـ ق

١٧٨٧٦ نسخة

حدثنا عبد الواحد حدثنا
حبيب بن أبي عمرة قال
حدثتنا عائشة بنت أبي
طلحة عن عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قلت
يا رسول الله ألا تغزو أو تجاهد
معكم فقال لكن أحسن
الجهاد وأجله الحج
ميرورف قالت عائشة فلا
أدع الحج بعد إذ سمعت هذا
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم * حدثنا أبو
النعمان حدثنا جابر بن زيد

١٨٦٢

م

٦٥١٤ نسخة

كل الرجال لا يمنع من الزيادة وفيه دليل على ان الامر بالقرار في السبوت ليس على سبيل الوجوب
 واستدل بجديد عائشة هذا على جواز الحج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سبق
 الحديث في الذي يليه الحديث الثالث (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله عن أبي معبد)
 كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريح وابن عينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد ولم يرو هذا
 الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى
 المدينة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أين زلت قال على فلانة قال اغلقت عليهما بابك
 حرمتين لا تجعن امرأة الا ومعها ذو محرم ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريح عن عمرو
 أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس (قلت) والمحفوظ في هذا امر سهل عكرمة وفي
 الآخر رواه أبي معبد عن ابن عباس (قوله لا تأسفر المرأة) كذا اطلق السفر وقبده
 في حديث أبي سعيد الا في الباب فقال مسيرة يومين ومضى في الصلاة حدثت أبي هزيرة
 مقبدا مسيرة يوم وليلة وعنه روايات أخرى وحدث ابن عمر فيه مقبدا بثلاثة أيام وعنه روايات
 أخرى أيضا وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلق لاختلاف التقيدات وقال
 النووي ليس المراد من التحديد ظاهرة بل كل ما يسي سفر فالمرأة منهية عنه الا بالحرم وانما وقع
 التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن المنبر وقع الاختلاف في مواطن بحسب
 السائلين وقال المنذرى يحتل أن يقال ان اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى اليوم واليلة يعني فن
 أطلق يوما أراد بطلته أو ليله أراد بيومها وأن يكون عند جمعها أشار الى مدة الذهاب والرجوع
 وعند أفرادها أشار الى قدر ما تقضى فيه الحاجة قال ويحتل أن يكون هذا كله تشبلا وأائل
 الاعداد اليوم أول العدد والاثان أول التكثير والثلاث أول الجمع وكأنه أشار الى أن مثل هذا
 في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد ويحتل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها
 فيؤخذ بالماور في ذلك وأقوله الرواية التي فيها ذكر البريد فعلى هذا يتناول السفر طويل السير
 وقصيره ولا يتوقف امتناع سبب المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية ويحتمل ان المنع المقيد
 بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتسقي ونقص بان الرواية المطلقة شاملة لكل
 سفر فينبغي الاحتياط وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ومن قواعيد الحنفية تقديم الخبر العام
 على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد قد خالفوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الأحاديث
 التي وقع فيها التقيد بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه ووفق سفيان
 الثوري بين المسافة البعيدة فنعها دون القريبة ومسك أحمد بعموم الحديث فقال اذا لم يحد
 زوجها أو محرم لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو
 تخصيص الحديث بغير سفر القرينة فالواو هو مخصوص بالاجاع قال بغوى لم يختلفوا في أنه
 ليس للمرأة السفر في غير الفرض الا مع زوج أو محرم إلا كافر أسلب في دار الحرب وأسيرة
 تحلست وزاد غيره أو امرأة انقطع من الرقة فوجد حائل مأمون فانه يجوز له ان يصحبها
 حتى يبلغها الرقة فالواو اذا كان عمومه مخصوصا بالاتفاق فليخص منه حجة القرينة وأجاب
 صاحب الغنى بأنه يقتضي ضرورة فلا يقيمن عليه حالة الاختيار ولا لها تدفع ضرر امتناعتها
 ضرر ومثله هو لا كذلك السفر للحج وقدرى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من

عن عمرو عن أبي معبد
 ابن عباس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تأسفر المرأة

طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار يلفظ لا تحبب امرأه الا ومعها ذو محرم فخص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الاسفار والمشهورة عند الشافعية اشتراط الروح أو الحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكي امرأه واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابسي وصحبه في المذهب نسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من حج وعمرة وأغرب الفقهاء فطرده في الاسفار كلها واستحسنه الزواني قال الا أنه خلاف النص قلت وهو يعكس على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفا واختلفوا هل الحرم وما ذكره شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمتنع الوجوب والاستقرار في الذمة وبعبارة أبي الطيب الطبري منهم الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة فاذا أرادت ان تؤديه فلا يجوز لهما الا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا أمن الطريق أول أحداث الباب لا تصاق عمرو عثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم تكبر غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فأنما أباهن من جهة خاصة كما تقدم لامن جهة توقف السفر على الحرم ولعل هذا هو النكسة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ولم يختلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الا ما نقل عن أبي الوليد الباجي انه خصه بغير الحجوز التي لا تشتهى وكأنه نقله من اختلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجمعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر الى المعنى يعنى مع مراعاة الامر الاغلب وتعميمه بان لكل ساقطة لاقطة والمعتبر راعى الامر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظرا ايضا الى المعنى يعنى فليس له ان ينكر على الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد احتج به بحديث عدى بن حاتم مر فوعا يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت لازوج معها الحديث وهو في البخاري وتعمق بانه يدل على وجود ذلك لاعلى جوازه وأجيب بانه خبر في سياق المنع ورفع منار الاسلام فيحصل على الجواز ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط الحرم أن الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه حج على الفور وكان المناسب لهذا قول هذا بالنكس وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله ان تلدا الامم بمقر بها فليس فيه دلالة على اباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن خلافا لمن استدلل به في كل منهما لانه ليس في كل شيء أخير النبي صلى الله عليه وسلم بانه سيقع يكون محترما ولا جازا انتهى وهو كما قال لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالاعمان اذا تعارضوا فان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عام في الرجال والنساء فقتضاه ان الاستطاعة على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنافر المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بصوم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بصوم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج وقد رجح المذهب الثاني بصوم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمتعوا اماء الله مساجد الله وليس ذلك بجديد لكونه عام في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر بحديث التهي (قوله الا مع ذى محرم) أي فيجعل ولم يصح بذكر الزوج وسأبقى في

الامع ذى محرم

حدث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها وأذنو محرم منها وضابط المحرم عند
 العلماء أن حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح طهرتها الخرج بالتأنيد أخت الزوجة
 وعتمها بالمباح أم الموطوءة بشبهة ونبتها ويحرمها الملاعة واستثنى أحمد من حرم على
 التأنيد مسألة لها أب كأي فقال لا يكون محرماً لها لأنه لا يؤمن أن يفتن عن دينها إذا خلسها
 ومن قال أن عبد المرأة محرم لها يحتاج أن يرد في هذا الضابط ما يدخله وقد روى سعيد بن منصور
 من حديث ابن عمر في فوماسفر المرأة مع عبد لها ضعة لكن في استناده ضعف وقد أخرج
 أحمد وغيره ويثني لمن أجاز ذلك أن يقيد بما إذا كانت في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما
 فلا لهذا الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعران الزوج بدخل في مسمى المحرم
 قاله الاستثنى المحرم فقال القائل إن امرأتي حاجة فكانت ففهم حال الزوج في المحرم ولم يرد عليه
 ما فهمه بل قيل له أخرج معها واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لتلبية القنادر
 في الناس قال ابن دقيق العبد هذه الكراهية عن مالك فإن كانت للتحريم ففهم بعد الخلق
 الحديث وإن كانت للتزنية فسوق على أن لفظ لا يحمل هل يتناول المكروه الكراهية التزنية
 (قوله ولا يدخل عليها رجل الاومعها محرم) فيه منع الخلوقة الأجنبية وهو إجماع لكن اختلفوا
 هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوية الثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة به وقال القائل
 لا بد من المحرم وكذا في التسوية الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع أحداهن محرم ويؤيده
 نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصلي بنساء مشردات إلا أن تكون أحداهن محرماً (قوله)
 فقال رجل يا رسول الله إنني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا لم أقف على اسم الرجل ولا
 امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسألتني في الجهاد بلفظ أني أكتب في غزوة كذا أي
 كتبت نفسي في أستم من عين تلك الغزاة قال ابن المنبر الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع
 فيؤخذ منه أن الحج على التراخي اذلو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في
 تلك الغزاة كذا قال وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد خرجوا قبل ذلك مع من حج في سنة
 تسع مع أبي بكر الصديق وأن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام كالأول عدو يتوقع
 فانه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقاً (قوله أخرج معها) أخذ بنظرها بعض أهل العلم
 فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه الشافعية
 والمشهور أنه لا يلزم كالولي في الحج عن المريض فلو امتنع الأب أو الأم من سفرها ففهم
 في حقها كالولي واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج القرض وبه قال أحمد
 وهو وجه الشافعية والاصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي وأما ما رواه
 الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر في فوماسفر المرأة بغير زوج
 ولاذن لها في الحج فليس لها أن تمنطق إلا بآذن زوجها فأجيب عنه بأنه محمول على حج الطلوع
 عملاً بالحديثين ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الأضفار
 كلها وأما اختلفوا فيما كان واجباً واستتبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج
 ولا حرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً
 لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو والذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن

ولا يدخل عليها رجل الا
 ومعها محرم فقال رجل
 يا رسول الله اني أريد أن
 أخرج في جيش كذا وكذا
 وامرأتي تريد الحج فقال
 اخرج معها حدثنا عبدان
 أخبرنا يزيد بن زريع

١٨٦٢

٥

نسخة ٥٨٨٧

حدثنا حبيب المعلم عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما قال المارجع النبي صلى (٦٧) الله عليه وسلم من حجة قال لا تسان

الانصارية مانعة من

الحج قالت أو فلان تعنى

زوجها حج على أحدهما

والآخر يسقى أرضا قال

فان عمرة في رمضان تقضى

حجة أو حجة معي رواد ابن جريج

عن عطاء سمعت ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه

وسلم وقال عبيد الله عن

عبد الكريم عن عطاء عن

جابر عن النبي صلى الله عليه

وسلم «حدثنا سليمان بن

حرب حدثنا شعبة عن

عبد الملك بن عبد عن قزعة

مولي زياد قال سمعت أبا سعيد

وقد غزا مع النبي صلى الله

عليه وسلم تتر عشرة غزوة

قال أربع معتم من رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أوفال يحدثن عن النبي

صلى الله عليه وسلم فأعجبني

وأقنني أن لا تسافر امرأة

مسيرة يومين ليس معها

زوجها أو زوجم ولا صوم

يومين القطر والاضحى

ولا صلاة بعد صلاتين بعد

العصر حتى تغرب الشمس

وبعد الصبح حتى تطلع

الشمس ولا تشد الرحال إلا

إلى ثلاثة مساجد مسجد

الحرام ومسجدى ومسجد

الاقصى (باب من نذر المشي

إلى الكعبة) «حدثنا محمد بن

سلام أخبرنا القزاري عن

حيد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

جاء بن زيد بلفظ فقال الرجل يا رسول الله اني نذرت ان أخرج في جيش كذا وكذا فإلوم يكن شرطا
ما رخصه في ترك النذر قال النووي وفي الحديث تقدم أنهم قالوا هم من الامور المتعارضة فانه
لما عرض للغزو والحج خرج الشيخ لان امرأته لا تقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو
والله أعلم بالحديث الرابع وهو بطريقان موصول ومعلق وآخر معلق (قوله حدثنا حبيب المعلم)
هو ابن أبي قريبة بشاري وموحدة واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة وهو غير حبيب ابن أبي عمرة
المذكور في ثنائي أحاديث الباب (قوله قالت أو فلان تعنى زوجها) وقد تقدم أنه أبو سنان
وتقدم الحديث مشروفا في باب عمرة في رمضان (قوله رواد ابن جريج عن عطاء الخ) أراد تقوية
طريق حبيب بتابعه ابن جريج عن عطاء واستفيد منه تصريح عطاء بسماعه من ابن
عباس وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه (قوله وقال عبيد الله)
بالصغور وهو ابن عمرو الرقي عن عبد الكريم وهو ابن مالك الجزري عن عطاء عن جابر وأراد
النجاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن أبي ليلى
وهو يوق بن عطاء واقفا حديدا وابن جريج فبين شدوز رواية عبد الكريم وشدة عقل الجزري
أيضا فقال عن عطاء عن أم سلم وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤيد ذلك
أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان يؤيد ذلك ان
رواية عبد الكريم خالصة عن القصص مقتصرة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان تعدل حجة
كذلك وصلها أحدوا بن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم بالحديث الخامس حديث
أبي سعيد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وأنه مشتمل على أربعة أحكام
أحدها سفر المرأة وقد تقدم الحديث فيه في هذا الباب ثانيا منع صوم القطر والاضحى وسأنت
في الصيام ثالثا منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة رابعا منع شد
الرجل إلى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضا (قوله أو قال يحدثن) وقع
عند الكشي معني بلفظ أو قال أحدثن بالخاء والذال المجتهد أي جلن عن عه (قوله وأقنني)
يفتح النونين وسكون القاف يوزن أعجبني ومعناه أي الكلمات يقال آتقني الشيء بالذي أعجبني
وذكر الإعجاب بعده من التأكيد (قوله أو زوجم) كذا لا كثرة وفي بعض النسخ عن أبي ذر
أو زوجم محرم محرم الاول يفتح أوله ومثلك وسكون ثانيه والثاني يوزن مخدأ عليها (قوله)
ما من نذر المشي إلى الكعبة أي غيرهما من الأماكن العظيمة هل يجب عليه الوفاء
بذلك أو لا وادوجب فكره قادرا أو عاجزا ما يلزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سأنت
أيضا في كتاب النذر ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا القزاري) هو مروان بن معاوية بن نجاشم
به أصحاب الاطراف والمستحرجات وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمري مروان هذا بهذا
الاسناد وقال ابن حزم هو أبو اسحق القزاري أو مروان (قوله حدثني ثابت) هكذا قال
أكثر الرواة عن حيد وهذا الحديث محاصر حيد فيه بالواسطة بينه وبين أنس وقد حذفه
في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري والترمذي من طريق ابن
أبي عدي كلاهما عن حيد عن أنس وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي وي زيد بن هرون جميعا
عن حيد بلا واسطة ويقال ان غالب رواية حيد عن أنس بواسطة لكن قد أخرج البخاري من

حيد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماس وهو بكسر الميم وتخفيف الميم بعدها همالة
 عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفعه كفارة النذر كفارة العين ولعله مختصر من هذا الحديث فإن
 الامر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة الجن لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة قال
 فترك وبولم يبدنه وسأني البحث في ذلك في كتاب النذر ان شاء الله تعالى **(قوله)** قال وكان أبو الخير
 لا يفارق عقبة هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير والمراد بذلك بيان سماع أبي
 الخير من عقبة **(قوله)** قال أبو عبد الله هو المصنف **(قوله)** عن ابن جريح عن يحيى بن أيوب
 كذا رواه أبو عاصم ووافقه روح بن عباد عندهم والاسماعيلي جعل شيخ ابن جريح في هذا
 الحديث هو يحيى بن أيوب وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريح فيه سعد بن أبي أيوب
 وروح الاول الاسماعيلي لا اتفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام لكن بغير عليه ان
 عبد الرزاق وافي هشام وهو عند أحمد ومسلم ووافقه ما محمد بن بكر عن ابن جريح ويحتاج بن
 محمد عند التساقط فلهذا أربعة أوجه لرواه عن ابن جريح عن سعد بن أبي أيوب قال كان
 الترجيح هنا بالكثر فرواه فيهم أولى والذي ظهر لي من صنع صاحبي الصحيح ان لا ينحصر
 فيه شيخين وقدره مغلطى وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد
 والله أعلم **(خاتمة)** اشتبهت أبواب المحصر برضاء الصيد وما مع ذلك الى هنا على أحد وستين
 حديثا المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية
 وثلاثون حديثا واخلاء ثلاث وعشرون ووافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عوفى
 الثقب والقفار موقوفوهما حديث ابن عباس احبهم وهو محرم وحدثني في التي نذرت ان
 تحريمهما وحديث السائب بن يزيد أنه سمع به وحديث جابر عرفة في رمضان وفيه من الآثار عن
 الصحابة والتابعين اثنا عشر أثرا والله المتعان **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة
باب حرم المدينة كذا الذي ذكر عن الجوى وسقط للباقيين سوى قوله باب حرم المدينة
 وفي رواية أبي علي الشيباني باب ما جازى حرم المدينة والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر
 اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى يقولون لننزعنا الى المدينة فإذا أطلق
 تبادلوا اليهم أيها المرادوا إذا اراد غيرهما بلقط المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم للثريا وكان
 اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب وثرب اسم لموضع منها
 سميت كلها قبل سميت يثرب بن قانية فمن ولدان بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها حكمه
 أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كسما في باب
 مفرد وكان سكانها العماليق ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام
 كما أخرجهم من يثرب بن بكر في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق
 أهل سباسب سبل الحرم وسأني اوضح ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف
 هنا أربعة أحاديث **(الاول)** حديث أنس **(قوله)** عن أنس في رواية عبد الواحد عن عاصم قلت
 لانس وسأني في الاعتصام ولين يزيد بن هريرة عن عاصم سألت أنسا أخرجه مسلم **(قوله)** المدينة
 حرم من كذا الى كذا هكذا أجابهم ما وسأني في حديث علي رابع أحاديث الباب ما بين عاتري
 كذا فعين الاول وهو بمجمله وزن فاعل وذكروا في الجزية وغيرها بلقط غير يكون التصانية

قال وكان أبو الخير لا يفارق
 عقبة قال أبو عبد الله
 * حدثنا أبو عاصم عن ابن
 جريح عن يحيى بن أيوب
 عن يزيد عن أبي الخير عن
 عقبة فذكر الحديث
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فضائل المدينة * **(باب)** حرم
 المدينة * **(حدثنا)** أبو النعمان
 حدثنا ثابت بن زيد حدثنا
 عاصم أبو عبد الرحمن الاحول
 عن أنس رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 المدينة حرم من كذا الى كذا

١٨٦٧

م

تحفة ٩٢٢

وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه واتسقت روايات البخاري كلها على إتمام الثاني ووقع عند مسلم
 إلى ثور فقبل أن البخاري أبهمه عند المواقف عنده أنه وهم وقال صاحب المشرق والمطالع
 أكثر وأما البخاري ذكروا عبرا أو أثارهم فمن كنى عنه بكذا ومنهم من لم يذكروا مكانه يضافوا الأصل في
 هذا التوقف قول مصعب الزبيري ليس بالمدينة عبروا لثور وأثبت غيره عبروا وافقه على انكار
 ثور قال أبو عبد الله قوله ما بين غير إلى ثور غده رواه أهل العراق وأما أهل المدينة فلا يعرفون
 جبالا عندهم يقال له ثور وأما ثور بمكة فترى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد (قلت) وقد وقع
 ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني وقال عياض لأمعنى لا نكار عبر بالمدينة
 فإنه معروف وقد جاز كره في أشعارهم وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد منها قول
 الأحرص المدني الشاعر المشهور

فقلت لعمر وتلك ما غير وناره * تشب قفعا غير فهل أنت ناظر

وقال ابن السكيت المثلث غير اسم جبل بقرب المدينة معروفة وروى الزبيري أخبارا بالمدينة
 عن عيسى بن موسى قال قال سعد بن عسرو لشر بن السائب أتدري لم سكا العقة قال لا قال
 لا فقلت أنتم قتلوا فلا في الجاهلية فأخرجنا إليها فقال وحدث لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء غير
 يعني جبلا كذا في نفس الخبر وقد سلك القبا في انكار مصعب الزبيري لعبر وثور ورسالت منها
 ما تقدم ومنها قول ابن قدامة يحتفل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لأنهم بايعتهم في
 المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وسلم الجبلين الذين يطر في المدينة عبرا وثورا راجعا وحكي
 ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصرا ثم قال وقيل أن عبرا جبل بمكة فيكون المراد آخر من المدينة
 مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف وقال النووي يحتفل
 أن يكون ثور كان اسم جبل هناك أما أحد وما غيره وقال المحب الطبري في الأحكام بعد حكاية
 كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن هذا أحد عن
 يساره جالجا إلى وراثة جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه نكر رسول الله عنه لطواقم من العرب
 العارفين بثلث الأرض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ووراءه على ذلك
 قال فقلنا إن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم مجيئهم عنه
 قال وهذه قاعدة جلية انتهى وقرأت بخط شيخ شيخونا القطب الحلبي في شرحه حكى لنا شيخنا
 الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولنا إلى العراق فلما رجع إلى
 المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال قال فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير
 فسأته عنه فقال هذا يسمى ثورا قال فعلت صحة الرواية (قلت) وكان هذا كان مبدأ أسوأ العن
 ذلك وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المرائي نزل المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل
 المدينة يتناولون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحجرة بتدوير يسمى
 ثورا قال وقد تحققته بالمشاهدة وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عبد الله غلط
 فهو غلط منه بل إهماله من بعض رواة فقد أخرجه في الحزبة قسمه والله أعلم وبما يدل على
 أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبال ما وقع عند مسلم عن طريق أحمد بن
 جعفر عن عمرو بن أبي عمر عن أنس من فوقها لهم أني أحترم ما بين جبلي لكن عند المصنف في

الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو وبلقظ
 مابن لاشيهما وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب وسبأ في بعد أبواب من وجه آخر
 وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعدو جابر وكلها عند مسلم وكذا رواه أحمد من
 حديث عبادة الزرقى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر
 وأبي حنيفة وكعب بن مالك كلهم بلفظ مابن لاشيهما واللائحة جمع لابة تخفيف الموحدة وهي
 الحرة وهي الحارة السود وقد تكررت ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عند أحمد وأما حرم
 المدينة مابن خريتها فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية مابن جبلها
 وفي رواية مابن لاشيهما وفي رواية مآزبهما وتعقب بان الجمع بينهما واضح ومثل هذا الارتد
 الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولأن رواية مابن لاشيهما أرجح لتوارد
 الروايات عليها ورواية جبلها لا تنافيها فيكون عند كل لابة جبل أو لاشيهما من جهة الجنوب
 والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضرب وأما رواية
 مآزبهما فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد والمآزيم بكسر الزاي المصنوعين الجبلين وقد يطلق
 على الجبل نفسه واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عبيد مفعول التغير قال لو كان صدها
 حرأما ما جنس الطير وأجيبوا بحتم أن يكون من صدها لعل قال أحمد من صادم الحل
 ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله الحديث أبي عمرو وهذا قول الجمهور لكن لا يرد ذلك على الحنفية
 لأن صدها الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عبيد كانت
 قبل التعمير واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها
 حرأما مفعول الله عليه وسلم وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سبأ في أصحافي أول
 المغازي وحديث تخرم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كما سبأ في
 حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي وأصحها وقال الطحاوي
 يحتمل أن يكون سبب النهي عن صدها المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء
 الصدها والشجر مما يربذ فيها ويدعو إلى الفتن كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن هدم آطام المدينة فأنهم زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قاله ليس واضح
 لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل وقد ثبت على القنوي بغيرهما سعدو زيد بن ثابت وأبو سعيد
 وغيرهم كما أخرجهم مسلم وقال ابن قدامة يحرم صدها المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك
 والشافعي وأكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا يحرم ثم من فعل مما حرم عليه فيه شأ أم ولا جزاء
 عليه في رواية لا جسد وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم وفي رواية لا جسد وهو
 قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال
 القاضي عبد الوهاب أنه لا قيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كافي في حرم مكة وقبل
 الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية لا في
 داود ومن وجد أحد أصد في حرم المدينة فليس له ما قال القاضي عياض لم يهل بهذا بعد الصلابة
 إلا الشافعي في القديم (قلت) واختاره جماعة معه وبعد لصحة الخبر فيه ولن قال به اختلاف
 في كفيته ومصرفه والذي دل عليه صريح سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القليل وأنه

للسلب لكنه لا يتخمس وأغرب بعض الحنفية فادعى الاجماع على تركه الاخذ بحديث السلب
ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الاجماع مردودة بقول ما ترتب عليها
قال ابن عبد البر لوضح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يفسد الأحاديث الصحيحة
ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعد في مسلم ولا يخطب فيها شجرة الألف ولأبي داود من طريق
أبي حسان عن علي بن فضال وقال المهلب في حديث أنس دلالة على أن المنهي عنه في الحديث
الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد فاما من بقصد الإصلاح كن يفرس يستأنف
مثلا فلا يمنع عليه قطع ما كان تلك الأرض من شجر يضر بقاءه قال وقيل بل فيه دلالة على أن
المنهي انما يتوجه الى ما أنشأه الله من الشجر مما لا يصنع إلا في فيه كاجل عليه النهي عن قطع
شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم النخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه النسخ
المذكور (قوله لا يقطع شجرتها) في رواية يزيد بن هرون لا يخلت خلاها وفي حديث جابر عند
مسلم لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ونحوه عنده عن سعد (قوله من أحدث فيها حديثا)
زاد شعبه وحادن من ملته عن عاصم عن أبي عوانة وأبو حمزة الزبائدي في زيادة صحيحة الآن عاصما
لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتماد (قوله عليه لعنة الله) فيه جواز لعن
أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعلن وقبته ان الحديث والمؤوى
للمحدث في الأثم سواء والمراد بالحدث والحديث الظاهر والظاهر على ما قيل وأما هو أهم من ذلك قال
عباس واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكفار والمراد بلعنة الملائكة والناس
المباعدة في الأبعاد عن رحمة الله قال والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنب في أول
الامر وليس هو كلعن الكافر الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد أو ردمه طر فاقود
مضى في الصلاة وسأني بتمامه في أول المغازي ان شاء الله تعالى وقد ثبت المراد بآدمه هنا في
الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم الحديث الثالث (قوله)
حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس وأخوه اسمه عبد المجيد سليمان هو ابن بلال وقد
جمع اسمعيل منه وروى كثيرا عن أخيه عنه والاسناد كله مذبذون (قوله عن سعد المقرئ عن
أبي هريرة) قال الاسماعيلي رواه جماعة عن عبد الله هكذا وقال عبد بن سليمان عن عبد الله
عن سعد عن أبيه عن أبي هريرة زاذ فيه عن أبيه (قوله حرم ما بين لابتي المدينة) كذلك
بضم أول حرم على البناء المالم بسم فاعله وفي رواية المستطلى حرم بفتحين على أنه خبر مقدم وما
بين لابتي المدينة المبتدأ ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبد الله بن عمر في هذا
الحديث بلطف ان الله عز وجل حرم على لسان ما بين لابتي المدينة ونحوه للاسماعيلي من طريق
أنس بن عبيد عن عبيد الله وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الأول وزاد مسلم في
بعض طرقه وجعل في عشر مباحول المدينة حتى وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد
قال حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يريد اريد لا يخطب شجرة ولا
بعضا الا ما سبق به الجمل (قوله وأنى النبي صلى الله عليه وسلم بن حارثة في رواية الاسماعيلي
ثم جاء بن حارثة وهم في سندن الحرة أى في الجانب المرتفع منها وبنو حارثة يسمونه ومثله بطن
مشهور من الاوس وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الاوس وصيكان

لا يقطع شجرها ولا
يحدث فيه أحدث من
أحدث فيه أحدثا فعليه
لعنة الله والملائكة والناس

أجمعين * حدثنا أبو معمر
حدثنا عبد الوارث عن أبي
السياح عن أنس رضي الله
عنه قال قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة فأمر
ببناء المسجد فقال يا بني
التجار ثامنوني فقالوا
لا نطلب ثمنه إلا الله
فأمر بقبور المشركين
فنبئت ثم بالحرب فسويت
وبالنخل قطع فصفوا
النخل قبله المسجد * حدثنا
اسمعيل بن عبد الله قال
حدثني أبي عن سليمان

عن عبد الله بن عمر عن سعد
المقبري عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال حرم
ما بين لابتي المدينة على
لساني قال وأنى النبي صلى
الله عليه وسلم بن حارثة
فقال أراكم يا بني حارثة قد
خرجتم من الحرم ثم التفت

١٨٦٩
٩٢٩٩١

تو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الاشهل في دار واحدة ثم وقعت بينهم الحرب فانهم زنت بوحارثة الى خيبر فسكنوها ثم اصطلعوا فرجع بوحارثة فلم يتزلفوا دار بني عبد الاشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهد حجة (قوله بل انتم فيه) زاد الانصاعلي بل انتم فيه أعادها تأكيدها وفي هذا الحديث جواز الحزم بما يقرب على الظن واذا ثبت ان المقين على خلافه يرجع عنه الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق وهذه رواه أكثر أصحاب الاعمش عنه وخالفهم شعبة فرواه عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي آخرجه أجدوا النسائي قال الدارقطني في العلل والاصواب رواية الثوري ومن تبعه (قوله ما عندنا شيء) أي مكتوب والافكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب أو المتي شيء يخصوا به عن الناس وسبب قول علي هذا يظهر مما آخرجه أجد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج ان علياً كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشران هذا الذي تقول أهو شيء عهده اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عهد اليك شيء خاصة دون الناس الاشياء سمعته منه فهو في صحيفته في قراب سفيان فلم ير الى ابي حتى أخرج الصحيفة فاذا فيها هذا كالحديث وزاد فيه المؤمنون تكافأوا هم ويئس بدمتهم أو دناهم وهم يدعي من سواهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذم عهده في عهده وقال فيه ان ابراهيم حرم مكة واني أحرم ما بين حرتيها وجامها كله لا يحتل خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطها ولا يقطع منها شجرة الا ان يعقب رجل بعيره ولا يحل فيها السلاح لقتال والباقي نحوها وأخرج الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الاشران علي ولا يجدوا في داره والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن قيس ابن عباد قال انطلقت أنا والاشتراني علي فقلنا هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يعهده الى الناس عامة قال لا الا ما في ذلكي هذا قال وكنا في قراب سفيان فاذا فيه المؤمنون تكافأوا هم فذكر مثل ما تقدم الى قوله في عهده من أحدث حدثاً الى قوله أجمعين ولم يذكر بقبية الحديث ولمسلم من طريق أبي الطيب كتب عند علي فأنما رجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر اليك فغضب ثم قال ما كان يسر الي شيء يكتبه عن الناس غيره حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما حصبنا شيء لم يعه به الناس كافة الا ما كان في قراب سفيان هذا فأخرج صحيفته مكتوباً فيها لعن الله من ذبح لغرائه ولعن الله من سرق منار الارض ولعن الله من لعن والنمل ولعن الله من أوي محمدنا وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة قلت لعلي هل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله وأفهم أعطيهم رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر والجميع بين هذه الاخبار ان الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكره في كل راو بعضها أو كلها فاطر بن ابي حسان كان يرى والله أعلم (قوله المدية حرم) كذا أو رده مختصراً وسألت في الخبرية زيادة في أوله قال فيها الجراحات واسنان الابل (قوله من أحدث فيها حدثاً) بقيد مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد وان ذلك يختص بالمدية لفضلها وشرافها (قوله لا يقبل منه صرف

فقال بل انتم فيه
محمد بن بشار حدثنا
عبد الرحمن حدثنا سفيان
عن الاعمش عن ابراهيم
التيمي عن أبيه عن علي
رضي الله عنه قال ما عندنا
شيء الا كتاب الله وهذه
الصحيفة عن النبي صلى الله
عليه وسلم المدية حرم ما بين
عائراي كذا من أحدث
فيها حدثاً أو أوي محمدنا
فقبله لعن الله والملائكة
والناس أجمعين لا يقبل
منه صرف

١٨٧٠

م و ت ن

١٠٢١٧ نسخة

ولا عدل) يفتح أولهما واختلف في تفسيرهما فاعتد الجمهور الصرف القريضة والعدل النافلة
 ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الأصمعي
 الصرف التوبة والعدل القديرة وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي عبيدة
 مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف الديرة والعدل الزيادة عليها وقيل
 بالعكس وحكي صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل وقيل الصرف القيمة والعدل
 الاستقامة وقيل الصرف الديرة والعدل البديل وقيل الصرف الشفاعة والعدل القديرة
 لأنها تعادل الديرة وبهذا الأخير جزم البضاوي وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله
 أنان بن ثعلب وأشد * لا تقبل الصرف وهاق أعدلا * فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال وقد
 وقع في آخر الحديث في رواية المستنقلى قال أبو عبد الله عدل فدا هو هذا موافق لتفسير الأصمعي
 والله أعلم قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قيل قبول جزاء وقيل يكون القول شبايعي
 تكثير الذنب بهما وقد يكون معنى القديرة أنه لا يجزى يوم القيمة في يقضى به بخلاف غيره من
 المذنبين بأن يقدره من النار يهودى أو نصرانى أو مسلم من حديث أبي موسى الأشعري
 وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور
 كثيرة أعلمها سائر أشقلى على كثير من قواعد الدين وأمور الأمانة وفيه جواز كتابة العلم (قوله)
 ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم جميع فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له
 وللأمان شروط معروفة وقال البضاوي الذمة العهد سمى بها لأنه يذم متعاطيا على إضاعته
 وقوله يسبى بها أى يتولاها ويذهب ويحجب والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد
 أو أكثر شريف أو وضعيف فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا أو أعطاه ذمة لم يكن لاحد تنقضه
 فيستوى في ذلك الرجل والمرأة والحرة والعبد لأن المسلمين كنس واحدة وسألت البحث في ذلك
 في كتاب الجزية والمواذعة وقوله فن أخفر بالخاء المعجمة والقاء أى نقض العهد فقال أخفر به بغير
 ألف أمته وأخفره نقض عهده (قوله) ومن تولى قوما بغير إذن مواليه) لم يجعل الأذن شرطا
 لجواز الادعاء وانما هو لتأكيد التحريم لأنه إذا استأنذهم في ذلك منعوه وحاولوا يشبهه وبين ذلك
 قاله الخطاوى وغيره ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن سبعة فإذا وقع سبعة جازله الانتفاء إلى مولاه
 الثانى وهو غير مولاه الأول والمراد مولاه الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بذن وقال
 البضاوي الظاهر أنه أراد به والعق لطفه على قوله من ادعى إلى غير أبيه والجمع بينهما
 بالوعد فإن العتق من حيث أنه لجة كلمة التوبة فإذا نسب إلى غير مولاه كان كالذى الذى
 تراءى عن هومنه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالظرد والاباعد عن الرحمة ثم أجاب عن
 الأول بنحو ما تقدم وقال ليس هو لتقسيد وانما هو للتنبه على ما هو المانع وهو البطال حتى
 مواليه فأورد الكلام على ما هو الغالب وسألت البحث في ذلك في كتاب الفرائض ان شاء الله
 تعالى (تنبيه) رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا في حديث أنس التصريح بكون
 المدية غرما وفي حديثه الثانى تخصيص النهى عن قطع الشجر عمال بيته الإدمون وفي
 حديث أنس هريرة بيان ما أجل من حذرهما في حديث أنس حيث قال كذا وكذا فمن في
 هذا الثمانين الحديثين وفي حديثه على زيادة تأكيد التحريم وبينان حذرهما أيضا (قوله)

ولا عدل وقال ذمة المسلمين
 واحدة فن أخفر مسلما
 فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس أجمعين لا يقبل
 منه صرف ولا عدل
 ومن تولى قوما بغير إذن
 مواليه فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 لا يقبل منه صرف ولا
 عدل * قال أبو عبد الله عدل
 فدا

قوله وقوله يسبى بها الخ
 له عليه وقعت له نسخة تنصها
 ذمة المسلمين واحدة يسبى
 بها أدناهم فن أخفر الخ أو
 نقل عبارة البضاوي على
 حديث فيه الزيادة
 معصية

باب فضل المدينة واما تنقي الناس أي الشرار منهم وراعى في الترجمة لفظ الحديث
 وقوله ثم ارفاد الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالثاني الانحراج
 ولو كانت الرواية تنقي بالقاف لجل لفظ الناس على عمومته وقد ترجم المصنف بعد أبواب المدينة
 تنقي الخبث (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصارى وشيخه أبو الجبابر بضم المهملة
 وبالوحدتين الأولى خفيفة والاسناد كله مدينون الأشيخ البخاري قال ابن عبد البر اتفق
 الزواة عن مالك على استناده الاحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى عن سعد بن
 المسيب بدل سعد بن يسار وهو خطأ (قلت) وتابعه أجد بن عمر عن خالد السلي عن مالك وأخرجه
 الدارقطني في غرائب مالك وقال هذا وهم والصواب عن يحيى عن سعد بن يسار (قوله
 أمرت بقرية) أي أمرني ربي بالهجرة إليها أو سكناها فالأول محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه
 قاله بالمدينة (قوله تا كل القرى) أي تغلبهم وكفى بالآكل عن الغلبة لأن الآكل غالب على
 المأكول ووقع في موطن ابن وهب قلت لمالك ما تأكل القرى قال تفتح القرى ويسطه ابن
 بطال فقال معناه يفتح أهلها القرى فأكلون أموالهم ويسبون ذراريتهم قال وهذا من فصيح
 الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا إذا هلكوا عليها وسبقه الخطابي الى معنى ذلك أيضا
 وقال النووي ذكروا في معناه وجهين أحدهما هذا والآخر أن كلها وميرتهم من القرى
 المفتحة والمهاشوق غنائمها وقال ابن المنذر في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى
 غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون
 عندها (قلت) والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضى عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى
 إلا رجح فضلها عليها وزيادتها على غيرها كذا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال
 ابن المنذر وقد سمعت مكة أم القرى قال والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الامومة لا تنحصر إذا
 وجدت ما هي له أم لم يكن يكون حتى الام أظهر وفضلها أكثر (قوله يقولون يثرب وهي المدينة)
 أي أن بعض المنافقين يسميها يثرب واسمها الذي يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا
 كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع في القرآن أنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين وروى
 أحمد من حديث البراء عن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله هي طابة هي طامة
 وروى عمر بن شبة من حديث أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة
 يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كتب عليه خطبة قال
 ونسب هذه الكراهة لأن يثرب امان التثريب الذي هو التوبخ والملامة ومن الترب وهو
 الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 وذكر أبو اسحق الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استجتم أنها سميت يثرب باسم
 يثرب بن قايمة بن مهليل بن عيل بن عيص بن ادم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب
 ونزل أخوه خيسر بن خيبر فسميت به وسقط بعض الاعماء من كلام البكري (قوله تنقي الناس)
 قال عباس وكان هذا مختصاً بمنه لأنه لم يكن يصير على الهجرة والمقام معها الامن ثبت
 إيمانه وقال النووي ليس هذا نظاره لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنقي المدينة شرارها كما
 ينقي الكبير خبث الحديد وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى ويحتمل أن يكون المراد كلا من

* (باب فضل المدينة وتوانها
 تنقي الناس) * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن يحيى بن سعيد
 قال سمعت أبا الجبابر
 سعد بن يسار يقول سمعت
 أبا هريرة رضى الله عنه
 يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرت بقرية
 تأكل القرى يقولون يثرب
 وهي المدينة تنقي الناس

١٨٧١

٥٥

١٣٣٨٥ نسخة

الزمن وكان الامر في حياته صلى الله عليه وسلم كذلك السبب المذكور ويؤيد هذه قصة الاعراب
 الا تسمية بعد أبواب فانه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث مع الاطلاق وخروج الاعراب في سائر
 الاقاليم عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عند ما ينزل بها الدجال فتخرج أهلها
 يقيم منافي ولا كافر الا يخرج اليه كالمسيحي بعد أبواب أيضا وأما ما بين ذلك فلا (قوله) كما ينبغي
 الكبير) بكسر الكاف وسكون التاء تسمية وفيه لغة أخرى كوربضم الكاف والمثبورين
 الناس انه الرق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالسكر حافوت الحداد
 والصانع قال ابن السكيت وقيل الكبر هو الرق والحافوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبير
 الرق الذي ينفخ فيه الحداد ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة يستأنده إلى أبي
 مودود قال رأى عمر الخطاب كبر حداد في السوق فصر به برجله حتى هدمه والخبث ينفخ
 المحبة والموحدة بعدها مثلثة أى ونسخه الذي تحضره النار والمراد انها لا تترك فيها من قلوب
 دخل بل تزيه عن القلوب الصادقة وتخرج كبر غير الحداد روى الحداد من جده ونسبه التبر
 للكبر لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التميز بها واستندل بهذا الحديث على أن
 المدينة أفضل البلاد قال المهلب لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في
 الاسلام فصار الجميع في صحائف أهلها ولا نها تنق الخبث وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة
 الذين اقتضوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرى ولا يلزم من ذلك تفضيل أهل
 البقيتين وعن الثاني بأن ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن
 أهل المدينة من يروى دعا على التفاف المناق خيب بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم معاذو أبوعبيدة وابن مسعود وطائفة من عملى وطليحة والزبير وعمار وآخرون وهم من
 أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت قال ابن جرير
 لو فتح بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للأول للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان
 وسجستان وغيرها ما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسأى من يذهب في كل الأعضاء
 (قوله) باب المدينة طابة أى من أسمائها اذ ليس في الحديث انها لا تسمى بفرد ذلك
 وذكره طرفا من حديث أبي جريد الساعدي وقد مضى مطولا في أوائل الكثرة ووقع في بعض
 طرقة طابة وفي بعضها طيبة وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة عن فروعا ان الله سمى المدينة
 طابة ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سماك بن بلظ كافر يسمون المدينة
 يثرب فسموها النبي صلى الله عليه وسلم طابة وأخرجه أبو عوانة والطبراني والطبراني
 واشقاقهم من النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها الساكن بها وقيل من طيب النفس
 بها وقال بعض أهل العلم وفي طيب تربتها وهو أهدل دليل شاهد على صحة هذه التسمية لأن من أقام
 بها يجعل من تربتها وحيطانها راحة طيبة لا تكاد تجد في غيرها وقرأ بخط أبي علي الصدفي في
 هامش نسخة من صحيح البخاري بخطه قال الحافظ أمر المدينة في طيب تربتها وهو أهدل دليل
 من أقام بها ويجعل طيبها أقوى راحة وتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد وكذلك الرواة
 وسائر أنواع الطيب وللدعوة أسماء غير ما ذكر منها ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة
 رواية يزيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطابة

كما ينبغي في الكبر خبث
 الحديث * (باب المدينة
 طابة) * حدثنا خالد
 ابن مخلد حدثنا سليمان قال
 حدثني عمرو بن يحيى عن
 عباس بن سهل بن سعد عن
 أبي عبد الله رضي الله عنه قال
 أقلبنا سمع النبي صلى الله
 عليه وسلم من يثرب حتى
 أشرفنا على المدينة فقال
 هذه طابة

١٨٧٢

م

١٨٨٩٩

شبهة ساند صحيح عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم نظر البنا فقال أما والله ليدعنها أهلها ماذلة أربعين عاما للعوا في أندرون ما العوا في الطير والسباع (قلت) وهذا يقع قطعاً وقال المهلب في هذا الحديث إن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعين بغنمها إلى المدينة (قوله) وآخر من يحشر راعيان من مزينة هذا يحتمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا يتعلق به الذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي والثاني أظهر كما قال النووي (قوله) شعثان بكسر المهملة بعدها قاف التعيق زجر الغنم يقال نفق ينفق بكسر العين وفتحها تعيقا ونعا فاقوتعا ونعا نادا صاح بالغنم وأغرب الداء ودى فقال معناه يطلب الكلاء وكأه فسر بالمقصود من الزجر لانه من جرها عن المرعى إلى المرعى الواسع (قوله) فيجدانها وحوشاً أي يجدانها ذات وحش وأجدان أهلها قد صاروا وحوشاً وهذا على أن الرواية بفتح الواو أي يجدانها خالصة وفي رواية مسلم فيجدانها وحشاً أي خالصة ليس بها أحد والوحش من الأرض الخلاء أو كثرة الوحش لما خلت من سكنتها قال النووي الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحش قال وقد يكون وحشاً بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء يوحش من الحيوان وجعه وحوش وقد يعبر بواحد عن جمعه وحشي عن ابن المرباط أن معناه ان غنم الراعين المذكورين تصير وحوشاً ما بان تنقلب ذاتها وما أن توحش وتنفر منهما وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الأول وقال القرطبي القدرة صالحة لذلك انتهى ويؤيده أن في بقية الحديث أنها مختزان على وجوههما هذا أو صلا إلى ثمة الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك فبدل على أنها وجدان التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيعزى أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة ويوضحه ذاروا به عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفاً قال آخر من يحشر رجلاً رجلاً من مزينة وآخر من جهنمة فيقولان أين الناس فيأتيان المدينة فلا يريان إلا التهايب فينزل الهما ملكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس (قوله) وآخر من يحشر في رواية مسلم من طريق عجيل عن الزهري ثم يخرج راعيان من مزينة يريان المدينة لم يذكر في الحديث حشرهما وإنما ذكر مقدمته لأن الحشر انما يقع بعد الموت فذكر سبب موتهم والحوشر يعقبه وقوله على هذا خراعى وجوههما أي سقطاصتين أو المراد به خراعى وجوههما أي سقطا بن أسقطهما وهو الملك كاتقدم في رواية عمر بن شبة وفي رواية للعقيلي أنهما كان ينزلان بجبل ورفان وله من حديث حذيفة بن أسيد أنهم ما يفقدان الناس فيقولان تنطلق إلى بني فلان فيأتينهم فلا يجدان أحداً فيقولان تنطلق إلى المدينة فسنطلقان فلا يجدان بها أحداً فنطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والعقاب وهذا وضع أحد الاحتمالات المتقدمة وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه آخر في الإسلام خراعى المدينة وهو مناسب كون آخر من يحشر يكون منها* (تنبيه) * أنكر ابن عرعلة أبي هريرة في هذا الحديث بقوله خبرنا كانت وقال إن الصواب أنعموا كانت أخرج ذلك عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق مساحق بن عمرو أنه

وآخر من يحشر راعيان
من مزينة يريان المدينة
شعثان بغنمها فيجدانها
وحوشاً إذا بلغا ثمة
الوداع خراعى وجوههما
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن هشام

١٨٢٥

م س

قوله ١٧٧

كان جالساً عند ابن عمر جاء أبو هريرة فقال له لم ترد علي حديثي فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت
 حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها أهلها خيراً ما كانت فقال ابن عمر أجل ولكن لم يقل
 خيراً ما كانت إنما قال أخرجها ما كانت ولو قال خيراً ما كانت لكان ذلك وهو حي وأصحابه فقال أبو
 هريرة صدقت والذي نفسي بيده وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم عن يخرج أهل المدينة من المدينة ولعبر بن شبة من حديث أبي هريرة قيل بأبهريرة
 من يخرجهم قال أمراء السوء الحديث الثاني (قوله عن أبيه) هو عروة بن الزبير وعبد الله بن
 الزبير أخوه وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاماً قد في بعض الصحابة
 (قوله عن سفيان بن أبي زهير) كذلك أكثر ورؤاه جادين سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في
 آخره قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عنده فذكر لي هذا الحديث وذكر علي بن المديني أنه
 اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر فقال وهيب وجماعة كما قال مالك وقال ابن عينة عن هشام
 بسنده عن سفيان بن القوث وقال أبو معاوية عن هشام بسنده عن سفيان بن عبد الله الثقفي
 قلت قد روي الحميدي عن سفيان بن علي الصواب ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال سفيان بن أبي
 قلابه كما عرف خطابه بركني عنه واسم أبي زهير القرظي بفتح القاف وكسر الراء بعدها ماحلة
 وقيل بغيره هو الشؤمي من أزد شؤمة بفتح الشجوة وضمة التون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب
 كذلك وقيل بفتح التون بعدها همزة تنكورة بلا واو وشؤمة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن
 نضر بن الأزدي مشي شؤمة لشأنه كان بينه وبين قومه (قوله تفتح العين) قال ابن عبد البر وغيره
 انتحيت العين في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر وانتحيت الشام بعدها والعراق
 بعدها وفي هذا الحديث من أن أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه
 وسلم وعلى تربيته ووقع ففرق الناس في البلاد ما فيهم من السعة والرخاء ولو صبروا على الإفاقة
 بالمدينة لكان خيراً لهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر يجمع عليه
 وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض والمختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على
 غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (قوله يسون) بفتح أوله وضمة الموحدة
 وبكسر هاء من يس يس قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة وقيل إن ابن
 القاسم رواه بضمها قال أبو عبد الله يسوقون دوابهم والنس سوق الإبل تقول يس يس عند
 السوق وإرادة السرعة وقال الدارودي معناه يزحرون دوابهم فيسون ما يطؤون منه الأرض
 من شدة السير فصرغاً قال تعالى وبست الجبال بساً أي سالت سبلاً وقيل معناه سارت سراً
 وقال ابن القاسم ليس بالمبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن يسيس وأكبر ذلك
 النووى وقال أنه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن البلاد
 ويستقرون أخبارها ليسيروا إليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه يزحرون دوابهم
 البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيجمعون بسبب ذلك من المدينة فراحلين إليها ويشهد
 لهذا حديث أبي هريرة عنده مسلم يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريشهم إلى الرخاء
 والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يجمعون غير الذين يسون كان الذي حضر
 الفتح أعجبهم حسن البلد ورخاؤه فادعاهم إليه إلى الجيء البهائم الذي فيهم المدعو بأهل وأتباعه

ابن عروة عن أبيه عن عبد الله
 ابن الزبير عن سفيان بن أبي
 زهير رضي الله عنه أنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول تفتح العين
 فأتى قوم يسون فيجمعون
 بأهلهم ومن أطاعهم
 والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون وتفتح الشام فأتى
 قوم يسون فيجمعون
 بأهلهم ومن أطاعهم

قال ابن عبد البر وروى يسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرابى من أبس إيساسا ومعناه بن يون
 لاهليم البلد التي يقصدونها وأصل الإيساس التي تحلب حتى تدبر اللبن وهو أن يجري يده على
 وجهها وصفعة عنقها كأنه بن لها ذلك ويحسبها والى هذا ذهب ابن وهب وكذا إروا ابن
 حبيب عن مطرف عن مالك يسون من الرابى وفسره بصوماذ كرنا وأكرنا الأول غاية الإنكار
 وقال النورى الصواب أن معناه الأخبار عن خرج من المدينة محملاً باله بالاساقى سيرة مسرعاً
 الى الرخاء الامصار المتقدمة (قلت) ويؤيده رواية ابن خزيمة عن طريق أبي معاوية عن هشام
 عن عروة في هذا الحديث بلفظ تفق الشام فيخرج الناس من المدينة اليها يسون والمدينة خير
 لهم لو كانوا يعلون ويوضع ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لئن على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياق يلتقون الرخاء فيبدون
 رخاء ثم يأتون نخملاً من أهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلون وفي اسناد ابن لهيعة
 ولا بأس به في المتابعات وهو يوضح ما قلناه والله أعلم وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة
 آخر جهنم طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الليثيين يذكر أن سفيان بن أبي زهير
 أخبرهم أن فرسه أعت بالعتيق وهو في بحث عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليه
 يستعمله فخرج معه يتقي له بعداً فلم يجد الا اعتدأ في جهنم بن حذيفة العدو فسامه له فقال
 له أبو جهنم لا يعكها يا رسول الله ولكن خذها فاجل عليه من شئت ثم خرج حتى أبلغ بئر اهاب
 قال بوشك البنان ان مأوى هذا المكان ويوشك الشام ان يقع فيأثره رجال من أهل هذا البلد
 فيمجيهم بعه وراؤه والمدينة خير لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلون) أي بقضاهم الصلابة
 في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ويحتمل ان تكون لو بمعنى ليت فلا يحتاج الى
 تقدير وعلى الوجهين فمجهول لن فارقهوا أو أرغبهوا قالوا والمراد به الخارجون من المدينة
 رغبة عنها كل حين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاداً ونحو ذلك فلس يدأخل في معنى
 الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام ان ينزل ما لا يعلون منزلة اللازم لتتفق عنهم المعرفة
 بالكلية ولو ذهب مع ذلك الى التثنية لكان لأبلغ لان التثنية طلب ما لا يمكن حصوله أي ليتهم كانوا من
 أهل العلم لقلنا وتشديداً وقال البضاوى المعنى انه يقع اليه فيجب قوماً لا دها وعيش أهلها
 فيجعلهم ذلك على المهاجرة اليها بانفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال ان الإقامة في
 المدينة خير لهم لانهم حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومثل البركات لو كانوا يعلون بما في
 الإقامة من القوائد الدنية بالقوائد الاخرى به التي يستحقونها ما يجدونه من المظوظ
 القانية بالمحالة بسبب الإقامة في غيرها وقواه الطنبي لتبكي قومهم وصفهم بكونهم يسون ثم
 يؤكد به قوله لو كانوا يعلون لانه يشعر بانهم ممن ركن الى المظوظ البهيمية والحطام القاني
 وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كرر قوماً ووصفه في كل قرينه بقوله يسون
 استحضار تلك الهبة التي حققها الله أعلم (قوله يا ايمن يا رز) بفتح أوله
 وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تزم بعد هازاي وحكي ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال ان
 الكسر هو الصواب وحكي أبو الحسن بن سراج ضم الراء وحكي القاسمي الفتح ومعناه ضم
 ويصحح (قوله حديث عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالهمزة مصغراً كما

والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلون وتفتح العراق فأتى
 قوم يسون فيمحلون
 بأهلهم ومن أطاعهم
 والمدينة خير لهم لو كانوا يعلون
 (باب) والايمن يا رز الى
 المدينة حديثنا ابراهيم بن
 النضر حديثنا أنس بن عياض
 قال حديث عبيد الله عن
 خبيب بن عبد الرحمن

١٨٢٦

ق

تحفة ١٨٢٦

رواه أكثر أصحاب عبد الله وخيب هو خال عبد الله المذكور وقد روى عنه هذا الاسناد
عدة أحاديث وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر آخره عن حبان
والنزار وقال النزار إن يحيى بن سليم أخطأ فيه وهو كما قال وهو ضعيف في عبد الله بن عمر
(قوله عن حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب (قوله كما تارة زاحفة إلى جحرها) أي أنها
كما تنسب من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان انتشر
في المدينة وكل مؤمن له من نفسه سابق إلى المدينة لحبسه في النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك
جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم التحمل منه وفي زمن الصحابة والتابعين
وتابعهم للاقتداء بهم ومن بعد ذلك نزار بقبره صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده
والقبول بمشاهدة آثاره وأهل أحسابه وقال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يابونهم والذين يابونهم خاصة وقال القرطبي فيه تنبيه على صحة
مذهب أهل المدينة بسلامتهم من البدع وإن عملهم حجة كرامه ما لك اه وهذا اسم اختص
بعض النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في
البلاد لاسمها في أواخر المائة الثانية فلم يجرأه والمناجزة بخلاف ذلك (قوله ما
أخبرنا الفضل) هو ابن موسى والحيد هو ابن عبد الرحمن وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص
(قالت سمعت سعدا) تعني أباه (قوله الانعاع) أي ذاب في رواية مسلم من طريق أبي عبد الله
القرطبي عن أبي هريرة وسعد جميعا فاذ كر حديثا فسمعت أن أبا أهلها يسوءه أنه الله كما يذوب
المخ في الماء في هذه الطريق تعقب على القطب الحلي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد
الحجاري نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث ولا يريد أحد أهل
المدينة يسوء إلا أذاه الله في الذنوب الرصاص أو ذوب المخ في الماء قال عباس هذه الزيادة
تدفع اشكال الأحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة محتمل أن يكون المراد من
أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص في النار فيكون
في اللفظ تقديم وتأخير يؤيد به قوله أن ذوب المخ في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في
النسب بسوء الله لا يهيل بل يذهب سلطانها عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عول عن قرب
وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتبالا وطلبا لقرتها في عقله فلا يتم
له أمر بخلاف من أتى ذلك جهارا كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره روى الترمذي من حديث
السائب بن خلد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالم اللههم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله
الحديث ولابن حبان نحو من حديث جابر (قوله ما أطام المدينة) بالمجمع
أطام بضم طاء وهي الحصون التي تبنى بالحجارة وقيل هو كل بيت صريح مسطح والأطام جمع قلعة
وجمع الكثرة أطوم وأطامة كأكمة وقدر كرايز يربن بكار في أخبار المدينة ما كان بها
من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك (قوله
أشرف) أي نظرت من مكان مرتفع (قوله مواضع) أي مواضع السقوط وخلال أي نواحيها شبه
سقوط الفتن وكثرتم بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة

عن حفص بن عاصم عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إن الإيمان لأرز
إلى المدينة كما تارة زاحفة إلى
جحرها * (باب أن من كاد
أهل المدينة) * حدثنا
خسب بن حرب أخبرنا
الفضل عن جميع عن
عائشة قالت سمعت سعدا
رضي الله عنه قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا يكذب أهل المدينة
أحد إلا انعاع كما ينفع
المخ في الماء * (باب أطام
المدينة) * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان
حدثنا ابن شهاب قال
أخبرني عروة قال سمعت
أسامة رضي الله عنه قال
أشرف النبي صلى الله عليه
وسلم على أطام من أطام
المدينة فقال هل ترون
ما يرى أي لا ترى مواضع
الفتن خلال بيوتكم
كواقع القطر

١٨٧٨

م

نقطة ١٠٩

* تابعه معرو سليمان بن كثير عن الزهري (٨٢) * (باب) * لا يدخل الدجال المدينة حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني

ابراهيم بن سعد عن أبيه عن
جده عن أبي بكره رضى
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يدخل
المدينة رعب المسيح الدجال
لها أبواب وسبعة أبواب
على كل باب ملكان * حدثنا
اسماعيل قال حدثني مالك
عن نعيم بن عبد الله المجر
عن أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم على أنقاب
المدينة ملائكة
لا يدخلها الطاعون ولا
الدجال * حدثنا ابراهيم بن
المتنذر حدثنا الوليد حدثنا
أبو عمر وحدثنا الحق حدثني
أنس بن مالك رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ليس من بلد
تحت الأسطوخ الدجال الا مكة
والمدينة ليس لهن نقابا
نقب الا عليه الملائكة
صافين يحرسونها ثم تحرف
المدينة بأهلها ثلاث رفات
فيخرج الله كل كافر
ومتأفق * حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن عقيل
عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قال
حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا طويلا عن الدجال فكان فيما حدثنا به أن قال يأتي الدجال وهو محمى عليه
أن يدخل نقاب المدينة فيقول بعض السباح التي بالمدينة فيخرج اليه فيؤتى رجل هو خير الناس وأمن خبر الناس فيقول
أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه فيقول الدجال أرايت أن قتلت هذا ثم أحييته
هل تكونون في الأفرق فيقولون لا فيقلته ثم يحبسه فيقول حين يحبسه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم فيقول الدجال
أقتله فلا يسلط عليه * (باب) * المدينة تنقب * حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن
السكندر عن جابر رضى الله عنه

لاخاره عاكسون وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة والرؤية
المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم والرؤية العين بان تكون الفتن مثلت له حتى رآها كما مثلت
له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلى (قوله) تابعه معرو سليمان بن كثير * أماروا به
معمر فوصلها المؤلف في الفتن وأما متابعه سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في روال الدين له
خارج الصحيح وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن (قوله) *
لا يدخل الدجال المدينة * * * وأردفه اربعة أحاديث * الاول حديث أبي بكره وسياقي الكلام
عليه مستوفى في كتاب الفتن (قوله) عن جده (هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف) (قوله) على
كل باب * في رواية الكشميهني لكل باب * الثاني حديث أبي هريرة (قوله) على أنقاب المدينة
جمع نقب بفتح النون والنقاب بعدها موحدة ووقع في حديث أنس وأبي سعيد الذين بعده على
نقابهم اجمع نقب بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد بها المداخل وقيل الابواب وأصل
النقب الطريق بين الجبلين وقيل الانقب الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فقبوا
في البلاد (قوله) لا يدخلها الطاعون ولا الدجال * سياقي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث
مكة * الثالث حديث أنس (قوله) حدثنا أبو عمرو * هو الاوراعى واسحق هو ابن عبد الله بن
أبي طلحة (قوله) ليس من بلد الا سطوخ الدجال * هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذ
ابن خزم فقال المراد لا يدخله بعنه وخجوده وكافة استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد
لقصر مدته وغفل عما ثبت في صحيح مسلم ان بعض امامه يكون قدر السنة (قوله) ثم تحرف
المدينة * أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس بمخلصا في إيمانه وبقى
بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكره الماضى الله
لا يدخل المدينة رعب الدجال لأن المراد ان رعب ما يحدث من الفتن عن ذكره والخوف من عبوه
لا الرحمة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وجلى بعض العلماء الحديث الذي فيه انها
تنقب الخشب على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناه انه خاص بناس ويزمان فلا
مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد انفى غيره * الحديث الرابع حديث
أبي سعيد (قوله) بعض السباح يكسر المهمله وبالموحدة الخنفه وآخره معجمة وسياقي الكلام
عليه أيضا في الفتن وحاصل ما في هذه الاحاديث اعلامه صلى الله عليه وسلم أن الدجال لا يدخل
المدينة ولا الرعب منه كما مضى (قوله) * * (قوله) * * (قوله) * * (قوله) * * (قوله) * *
أى باخر اجه واظهاره (قوله) حدثنا عمرو بن عباس * بالموحدة والمهملة * وعبد الرحمن هو ابن
مهدي وسفيان هو النورى (قوله) عن جابر * وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن السكندر

قال

قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا طويلا عن الدجال فكان فيما حدثنا به أن قال يأتي الدجال وهو محمى عليه
أن يدخل نقاب المدينة فيقول بعض السباح التي بالمدينة فيخرج اليه فيؤتى رجل هو خير الناس وأمن خبر الناس فيقول
أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه فيقول الدجال أرايت أن قتلت هذا ثم أحييته
هل تكونون في الأفرق فيقولون لا فيقلته ثم يحبسه فيقول حين يحبسه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم فيقول الدجال
أقتله فلا يسلط عليه * (باب) * المدينة تنقب * حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن
السكندر عن جابر رضى الله عنه

(٣) قوله و يقال معا كذا

في النسخ التي بأيدينا وفي
القسطلاني (ثلاث مرار)
تنازع الفعلان قبله وهما
قوله فقال وقوله فأبى وهى
الانظر اه مصححه

قال جاء اعرابي الى النبي
صلى الله عليه وسلم فبايعه
على الاسلام فبايعه
القدميخو ما فقال اقلنى
فأبى ثلاث مرار فقال
المدنى كالكثير حتى خبها
وتنصع طيها * حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا

شعبة عن عدى بن ثابت عن
عبد الله بن زيد قال سمعت
زيد بن ثابت رضى الله عنه
يقول لما خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى أحد
رجع ناس من أصحابه فقالت
فرقة تقتلهن وقالت فرقة

لا تقتلهن فنزلت في الكهف في تحفة
المتأقن فثبت وقال النبي
صلى الله عليه وسلم انها تنفى
الرجال كانت في السارحت

الحديث (باب) * حدثني
عبد الله بن محمد حدثنا
وهب بن جرير حدثنا أي
سمعت ونس عن ابن شهاب
عن أنس رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اللهم اجعل بالمدينة
ضعفى ماجعلت بك من

قال سمعت جابرا (قوله جاء اعرابي) لم أقف على اسمه إلا أن الرمنشري ذكر في ربيع الارباراة
قيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور رصروا ابانه جابر فوجد النبي صلى الله
عليه وسلم قدامت فان كان مخفوا فاطفعله آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى
في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري فيحمل أن يكون هو هذا (قوله فبايعه على الاسلام
فبايعه من القدميخو ما فقال اقلنى) ظاهره أنه سأل الأقالمة من الاسلام وبه جزم عياض وقال غيره
انما استقاله من الهجرة والالكان قتله على الردة وسأنى الكلام على هذا الحديث مستوفى في
كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله ثلاث مرار) يتعلق بأقلنى ويقال معا (قوله تنفى خبها)
تقدم الكلام عليه في أول فضل المدينة (قوله وتضع) يفتح أوله وسكون النون والمهلين من
التصويح وهو المخلص والمعنى انها اذا نقت الخبث فبها الطيب واستقر فيها وأما قوله طيها فبها فسطه
الاكثر بالنصب على المفحولة وفي رواية الكشميى بالتحسية أوله ورفع طيها على الفاعلية
وطيها الجميع بالشديد وضبطه القز أوكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال لم أره لمصوغ
في الطيب ذكره أو الكلام بتضعو بالصاد المجمة وزياة الواو والتفيلة قال ويرى وتضعف بمجتم
وأغرب الرمنشري في الفائق فسطه بموجدة وضاد مجمة وعين وقال هو من أنضعه بضاعة إذا
دفعها اليه يعنى ان المدنة تعطى طيها لمن سكنها وتعقبه الضغاني بأنه خالف جميع الزواقي ذلك
وقال ابن الأثير المشهور بالنون والصاد المهمل (قوله عن عبد الله بن زيد) هو الخطمى وفي
الاستاذ حسان انصارى ان فى نسق واحد (قوله رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن
بعضه وسأنى الكلام عليه في تفسير سورة النساء والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله تنفى الرجال
وأنه كان في أحد (قوله الرجال) كذلك لا كقول الكشميى الدجال بالمدال وتشديد الجيم وهو
تصغير ووقع في غزو أحد تنفى الذنوب وفي تفسير النساء تنفى الخبث وأخرجه في هذه المواضع
كلها من طريق شعبة وقد أخرجه مسلم والترمذى والنسائى من طريق غندر عن شعبة باللفظ
الذى أخرجه في التفسير من طريق غندر وغندرا ثبت الناس في شعبة وروايته توافق رواية
حديث جابر الذى قبله حيث قال فيه تنفى خبها وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ
تخرج الخبث ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة تنفى الناس والرواية
التي هنا بلفظ تنفى الرجال لاتنفي الرواية بلفظ الخبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة بخلاف
تنفى الذنوب ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فليتم مع باقي الروايات (قوله
باب) كذا لاكثر بلا ترجمة وسقط من رواية أبي ذرقاشكل وعلى تقدير شوته فلا بد
من تعليق بالذى لانه بمنزلة الفصل من الباب وقد أورد فيه حديثين لانس ووجه تعليق الأول
منهما بتبرجة تنفى الخبث ان قضية الدعاء تضعف البركة وتكثرها تقلل ما مضى ادها فتناسب
ذلك تنفى الخبث ووجه تعليق الثاني ان قضية حب الرسول للمدينة ان تكون بالقضية في طب
ذاتها وأهلها فتناسب ذلك أيضا وقد تقدم الكلام على الثاني في آخر أبواب العمرة وأما الأول
فقوله فيه حديثنا أي هو جرير بن حازم ونس هو ابن زيد (قوله اجعل بالمدينة ضعفى ماجعلت
بك من البركة) أي من بركة الدنيا بقية شتة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ودمنا
ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك لكن يستغنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلاة بركة

على المدينة واستدل به عن تفضل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول أفضلية المقبول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعاد هائلنا فقد تعقب بيان التأكيد لا يستلزم التأكيد المصريح به في حديث الباب وقال ابن حزم لا حاجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الأثرة وورده عاص بان البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنياه لأنها بمعنى النماء والزيادة فالما في الأمور الدنية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمذوق والنوى الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي المدفعا من لا يكفيه في غيرها وهذا امر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت أجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص والله أعلم (قوله تابعه عثمان بن عمر عن يونس) حديثنا يونس بن جعفر عن حماد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أو وضع راحلته وإن كان على دابة حركها من جهتها (باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة) حدثني ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حماد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد نبؤة أن يتحولوا إلى قري السعد فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة

١٨٨٧
٧٦٥

عن الزهري عن عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن زياد ورواية عثمان بن عمر موصولة في كتاب عل حديث الزهري جمع محمد بن يحيى الذهلي كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي وقد ضاع مخرجه على الاسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن طريق شبيب بن سعيد وعلمه من طريق عتبة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد وساق روايته وهب بن جرير فقال حدثنا أبو يعلى حدثنا زهيراً بنوخية وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير ورواه في رواية زهير بن وهب بسماجر بن ربه من يونس ثم قال قاسم بن أبي شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ونقل مغلطاي كلام الاسماعيلي هذا ورع شيخنا ابن الملقن وقال في آخره قال الاسماعيلي أبو شيبه ثم قال مغلطاي وقال الاسماعيلي قال الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره وقال يعني المدينة اه وهذا نظر من لم يطالع على حقيقة الحال قبله إذا الاسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متابعه لرواية يونس عن الزهري عن أنس كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متابعه لجرير بن حازم عن يونس وليس كذلك وإنما ورد الاسماعيلي طريق شبيب بن سعيد فقال أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ثم تحول الاسماعيلي إلى طريق ابن وهب قال ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه وقال الحسن عن أنس ورواه ابن وهب فيها قصر من ابن شهاب وهو الزهري أن أنس أحسنه بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجهما من طريق الحسن بن سفيان فانه قال فيها عن أنس (قوله) **بأس** كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة ذكر فيه حديث أنس في قصة بن سلقه وقد تقدم الكلام عليه في باب احتساب الآثار في أوائل صلاة الجماعة (تسبيح) ترجم البخاري بالعلين فترجم في الصلاة احتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم مكاتبكم تكب لكم آثاركم ترجم هنا بما تروى لقول الراوي فذكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة وكأنه صلى الله عليه

تابعه عثمان بن عمر عن يونس حديثنا يونس بن جعفر عن حماد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران المدينة أو وضع راحلته وإن كان على دابة حركها من جهتها (باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة) حدثني ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حماد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد نبؤة أن يتحولوا إلى قري السعد فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة

وقال يا بني سلمة ألا تختبسون

أنا لكم فأماوا (باب)

حدثنا مسدد عن يحيى

عن عبد الله بن عمر قال

حدثني خبيب بن عبد

الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما بين بيتي

ومشيري روضة من رياض

الجنة ومشيري على حوضي

حدثنا عبد بن حمزة عن

حدثنا أبو أسامة عن

هشام عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها قالت لقد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم المدينة ومكة وأبو بكر

وبلال فكان أبو بكر إذا

أخذته الحصى يقول

كل امرئ مصعب في أهله

والموت أدنى من شركائه

وكان بلال إذا أظلم عنه

الحصى رفع عقبرته يقول

ألا ليت شعري هل أبين ليلة

بواد حوى إذ خر جليل

وهل أرى دن يوم أمهامة

وهل يسون لي شامة وظيل

قال اللهم العن شيعة بن

ربعة وعيبة بن ربيعة

وأسمين خلف كما أخرجونا

من أرضنا إلى الأرض الوفاء

ثم قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم اللهم حجبنا

المدينة كحجبكم أو أشد

اللهم بارك لنا في صاعنا وفي

مدنا وصحبنا واناقل

جها إلى الجنة قالت

وسلم اقتصر في مخاطبته على التعليل المتعلق بهم لكونه أدى لهم إلى الموافقة (قوله فيه
 ألا تختبسون) كذا في جمع النسخ بالترجمة وهو مشتمل على حديثين وأثر لكل منهما
 تعلق بالترجمة التي قبلها فحديث ما بين بيتي ومشيري روضة من رياض الجنة فيه إشارة إلى الترتيب
 في سكنى المدينة وحديث عائشة في قصة وعك أي بكر وبلال فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم
 للمدينة بقوله اللهم صحبها وفي ذلك إشارة إلى الترتيب في سكناها أيضا وأثر في دعائه بأن
 تكون وفاته بها ظاهر في ذلك وفي كل ذلك مناسبة لكرامته صلى الله عليه وسلم أن تعري المدينة
 أي تصير خالية فأما الحديث الأول في المنبر فقوله ما بين بيتي ومشيري كذا في جمع النسخ وفي رواية
 ابن عسار كروحه قبري بدل بيتي وهو خطأ فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبل الجنائز
 بهذا الاستناد بلفظ بيتي وكذلك هو في مسند مسدد في البخاري فيه وقع في حديث سعد بن
 أبي وقاص عند البراء بن مسعود قاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر فعلى هذا
 المراد البيت في قوله بيتي أحد يونه لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره وقد ورد الحديث
 بلفظ ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة أخرجه الطبراني في الأوسط (قوله روضة
 من رياض الجنة) أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من
 ملازمة خلق الذكر لاسمائه في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيها بغير أداء أو المعنى أن
 العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازا أو هو على ظاهره وهو أن المراد أنه روضة حقيقة بأن
 يتنقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة هذا يحصل ما أوله العلماء في هذا الحديث وهو
 على ترتيبها هذا في القوة وأما قوله ومشيري على حوضي أي ينقل يوم القيامة فينصب على
 الحوض وقال الأكثر المراد منه بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي
 يوضع له يوم القيامة الأول أظهر ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في
 الكبير من حديث أبي واقد الليثي رفعه أن قوام مشيري رواتب في الجنة وقيل معناه أن قصد
 منبره والحوض وعند ملازمة الأعمال الصالحة وورصاحبه إلى الحوض ويقضي شره بعينه
 والله أعلم ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذي فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعا
 وقيل أربع وخمسون وقيل ثمانون والثاني ذراع وهو الآن كذلك فكانت تقص لما
 أدخل من الحجر إلى الجدار واستدله على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أبت أن الأرض التي
 بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاتل قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا
 وما فيها وتعبه ابن حزم بأن قوله أنه من الجنة مجازا لأن كانت حقيقة فكانت كالوصف الله
 الجنة أن لا لا يجمع فيها ولا تفرق وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما قال في
 اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم
 لو ثبت أن فعل الحقيقة كان الفضل الآن تلك الحقيقة خاصة فإن قيل إن ما قرئ منها أفضل مما
 فعلهم أن يقولوا أن الحقيقة أفضل من مكة ولا تأل به وأما حديث عائشة فقوله وعك ضم
 أوله أي أصابه الوعك وهو الحصى وقيل بعث الحصى وسأق في شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب
 المغازي أول الهجرة إن شاء الله تعالى (قوله قالت) يعني عائشة والقائل عروة فهو متصل (قوله)

وهي أو با) بالهمز وزن أقعل من الواء والواو بمقتصر بهمز وبغير همز هو المرض العام ولا تعارض قدومهم عليها وهي بهذه الصفة ثم صلى الله عليه وسلم عن القديوم على الطاعون لأن ذلك كان قبل النهي أو أن النهي يختص بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض لوهم **(قوله)** قالت فكان بطعان) يعني وادي المدينة وقولها (يجري فجلا تعني ماء أجنا) هو من تفسير الراوي عنها وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الواباء بالمدينة لأن الماء الذي هذه صفته يحدث عنده المرض وقيل الجبل الترسون وزاى يقال استجبل الوادى إذا ظهر نر وزه ونجلا بفتح النون وسكون الجيم وقد فتق حكاية ابن التين وقال ابن فارس الجبل بفتحين سعة العين وليس هو المراد هنا وقال ابن السكيت الجبل العين حين تظهر وينسبع عين الماء وقال الحربي فجلا أى واسعا ومنه عن بخلاء أى واسعة وقيل هو الغدير الذي لا يزال فيه الماء **(قوله)** تعني ماء أجنا) بفتح الهمزة وكسر الجيم بعده هاون أى متغيرا قال عياض هو خطا من فسه فليس المراد هنا الماء المتغير **(قلت)** وليس كالأقال فان عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبئته ولاشك ان الجبل إذا فسر بكونه الماء الخالص من الترس فهو يصدآن بتغير واذ تغير كان استعمالهما يحدث الواباء في العادة وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعاء بذلك وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها ان عمر بن عبد العزيز فقال لما قصها عليه أنى في الشهادت وأما ابن بطون في جزيرة العرب ليست أغزو والناس حولى ثم قال بلى يأتيهم الله أن شاء **(قوله)** وقال ابن زريع عن روح بن القاسم) وصله الاسماعيلي عن ابراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع بنو لفظه عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم قسلا في سبيلك ووفاة بلد نبتك قالت فقلت وأنى يكون هذا قال يأتي به الله إذا شاء **(قوله)** وقال هشام بن سعد (عن زيد بن أسلم) وصله ابن سعد عن محمد بن اسمعيل بن أبي ذئب عن حفصة أنها سمعت أباها يقول فذكر مثله وفي آخره ان الله يأتي بأمره ان شاء وأراد البخاري هذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على انه عن زيد بن أسلم عن عمر وقد تابعهما حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه وقد رواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر فذكره مسلا ولطيف طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن حذنه عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله انه سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى أخرجه ابن عسرة عن طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر اسادهما صحيح ومن روى آخر منقطع واذ فكان الناس يتنجسون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضي الله عنه **(تسبه)** «تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الاقصى في أبواب في آخر كتاب الصلاة» **(خاتمة)** اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا المعلق منها أربعة والمكرو منها خمسة وسبعة والخالص سبعة عشر وافقه مسلم على فخر بحكاية سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة وحديث أبي ذر في ذكر الدجال وفيه من الإلهام فأمر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولا وتعلقا وفيه إشارة الى حسن الختام فبإسناد الله تعالى أن يحتم لنا بالحق حتى وأن يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى المحل الاسنى

وقد منّا المدينة وهي أو با
أرض الله قالت فكان
بطعان يجري فجلا تعني ماء
أجنا حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن خالد بن زيد
عن سعد بن أبي هلال عن
زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر
رضي الله عنه قال اللهم
ارزقني شهادة في سبيلك
واجعل موتى في بلد رسولك
صلى الله عليه وسلم وقال ابن
زريع عن روح بن القاسم
عن زيد بن أسلم عن أمه
عن حفصة بنت عمر رضي
الله عنهما قالت سمعت عمر
يقول فحواه وقال هشام بن
زيد عن أبيه عن حفصة
سمعت عمر رضي الله عنه

١٢٥/٣

١٠٩٧٥

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * * (كتاب الصوم) * (٨٧) * (باب وجوب صوم رمضان) * وقول الله تعالى يا ايها

الذين آمنوا كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم لعلكم تتقون

* حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن

أبي سهل عن أبيه عن طلحة

ابن عبيد الله أن أعرابيا جاء

إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ثائر الرأس فقال

يا رسول الله أخبرني ماذا

فرض الله على من الصلاة

فقال الصلوات الخمس إلا

أن تطوع شيئا فقال أخبرني

بما فرض الله على من الصيام

فقال شهر رمضان إلا أن

تطوع شيئا فقال أخبرني

بما فرض الله على من الزكاة

قال فأخبره رسول الله

صلى الله عليه وسلم بشرائع

الاسلام قال والذى أكره

لأن تطوع شيئا ولا تنقص

مما فرض الله على شيئا فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أفلح إن صدق وأدخل

الجنة إن صدق * حدثنا

مسدد حدثنا اسمعيل عن

أيوب عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال صام

النبي صلى الله عليه وسلم

عاشورا وأمر بصيامه فلما

فرض رمضان تركه وكان

عبد الله لا يصومه إلا أن

يوافق صومه * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عبد الله بن مالك حدثه أن عمر

رضي الله عنهما أن قرشا كانت تصوم يوم عاشورا في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصم ومن شاء فليطهر * (باب فضل الصوم) * حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك

أنه على كل شيء قدير ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

* (كتاب الصوم) *

كذا لا كثر وفي رواية النسفي كتاب الصيام ونبئت السبعة بالجميع والصوم والصيام في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة
وقال صاحب المحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام يقال صام صوما وصياما
ورجل صائم وصوم وقال الراغب الصوم في الاصل الامساك عن الفعل ولذلك قيل للقرس
المسل عن السير صائم وفي الشرع امساك المكلف بالنية عن تناول المأكول والمشرب والاستمئنة
والاستقام من التجر إلى المغرب ﴿قوله﴾ وجوب صوم رمضان كذا لا كثر وفي النسفي
باب وجوب رمضان وفضله وقد ذكرنا غير الطائفتين في كراهية خضرة الفرس لرمضان سنتين
اسماء ذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لم يأكل من الشجرة ثم تأخر قبول قوله
بما بقي في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوما فلما صفا جسده منها تاب عليه ففرض على ذرية صيام
ثلاثين يوما وهذا يحتاج إلى ثبوت السند فيه إلى من يقبل قوله في ذلك وهيهات وجدنا ذلك
﴿قوله﴾ وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الآية أشار بذلك إلى مبدأ فرض
الصيام وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فشيئا ورزما يشير إلى المراد فإنه ذكره ثلاثة أحاديث
حديث طلحة الدال على أنه لا يفرض إلا رمضان وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام
عاشورا ومالك من الصفا أشار إلى أن الأمر في روايتهما محمول على التنبه بدليل حصر القرص
في رمضان وهو ظاهر الآية لأنه تعالى قال كتب عليكم الصيام ثم بينه فقال شهر رمضان وقد
اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أولا قال الجمهور وهو المذهب وعند الشافعية
أنه لا يجب قطصوم قبل صوم رمضان وفي وجهه قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشورا فليما
نزل رمضان نسج فمن أدلة الشافعية حديث معاوية رضي الله عنه قال كتب الله عليكم صيامه وسأني
في أواخر الصيام ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب
بلفظ الأمر وحديث الربيع بن معاذ الآتي وهو أيضا عند مسلم من أصبح صائما فلم يصومه
فأنت فلم يزل يصومه ونصوم صبا ثم صغارا الحديث وحديث مسلمة رضي الله عنها عن أبي هريرة
قصة يومه ومن لم يكن أكل فليصم الحديث وبنو علي هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم
الواجب ثبوت الليل أولا وسأني البحث بعد عشرين بابا وقد تقدم الكلام على حديث طلحة
في كتاب الايمان وقوله فيه عن أبيه هو مالك بن أنس الامام وقوله عن طلحة
قال الديلماني في سماعة من طلحة نظر وتعقب بأنه ثبت سماعة من عمر وكيف يكون في سماعة
من طلحة نظر وقد تقدم في كتاب الايمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منهما جمعا وسأني
الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
فضل الصوم ذكر فيه حديث أبي هريرة عن طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن عتبة وهو

مستقل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ فمن أوله إلى قوله الصيام جنة حديث ومن ثم
إلى آخره حديث وجههما عنه هكذا القعني وعنده رواه البخاري هنا ووقع عن غير القعني من
رواة الموطأ في آخر الثاني وهي بعد قوله وأنا أجرى به والحسنة بعشر أمثالها زادوا إلى
سمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجرى به وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من
طريق أبي صالح عن أبي هريرة في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سيأتي (قوله الصيام
جنة) زاد سعيد بن منصور عن مقبرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد جنة من النار وللشامي من
حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة تجنة أحدكم من القتل
ولاحد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة جنة وحسن وحسن من النار وله من حديث أبي
عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما يضرها زاد الدارني الغيبة وبذلك ترجم له هو وأبو داود والجنة
بضم الجيم الوقاية والتمرو قد تبين هذه الروايات متعلق بهذا الستر وأنه من النار وهذا جزم
ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة أي بقي صاحبه ما يؤديه من الشهوات
وقال القرطبي جنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصوم بما يسد به ينقص
ثوابه وإلى الأشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره يصبح أن يراد به ستره
بحسب قائله وهو أضعاف شهوات النفس وإلى الأشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره يصبح أن
يزاد أستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعف الحسنات وقال عياض في الإكمال معناه ستره
من الإثم ومن التارأ ومن جميع ذلك ولا يخبر جزم النووي وقال ابن العربي إنما كان الصوم
جنة من النار لأنه امتسك عن الشهوات والنار تحرق الشهوات فالحاصل أنه إذا كف نفسه
عن الشهوات في الدنيا كان ذلك سائرته من النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة من الجراح
أشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة قولها قال الأوزاعي أن الغيبة تنقطر
الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وأفراط ابن جزم فقال يظله كل معصية من معصيتها
ذاكر للصوم سواء كانت فعلاً أو قولاً للصوم قوله فلا يرفث ولا يجهل ولقوله في الحديث الآتي
بعد أبواب من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه والجهور
وإن جلا النهي على التحريم لأنهم خصوا القطر بالاكل والشرب والجماع وأشار ابن عبد البر
إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلاً وروى
النسائي بسند صحيح عن أبي امامة قال قلت يا رسول الله من في بأمر أخذه عنك قال علك
بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدله والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا
يرفث) أي الصائم كذا وقع مختصراً وفي الموطأ الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً
فلا يرفث الخ يرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو يفتن
الراء والقائه في التلثة الكلام الفاحش وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدمة وعلى ذكره
من النساء ومطلقاً ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها (قوله ولا يجهل) أي لا يفعل شيئاً من أفعال
أهل الجهل كالصباح والسقه وهو ذلك ولبعد من منصورين طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه
فلا يرفث ولا يجهل قال القرطبي لا يفهم من هذا أن يوم الصوم يباح فيه ما ذكره وإنما المراد
أن المباح من ذلك ما كسب الصوم (قوله وإن أمر) بتحقيق التوثيق (فأثله وأشامته) وفي رواية

عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الصيام
جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن
أمر وقاله أو شامته فليقل

١٨٩٤

في

تحفة ٩٧٨٩

صالح فان سابه أحد أو قاتله ولا في قتر من طريق سهيل عن أبيه وان شتمه انسان فلا يكلمه
 وشوهه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أجدو لسعيد بن منصور من طريق سهيل فان سابه
 أحد أو ماراه أي جادله ولا من خزيم من طريق عجلان مولى المشعل عن أبي هريرة فان سابه أحد
 فقل اني صائم وان كنت فأنما فاجلس ولا جدو الترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة
 فان جهل على أحدكم جاهل وهو صائم وللنسائي من حديث عائشة وان امرؤ وجهل عليه فلا
 يشتمه ولا يسهه وافق الرازيان كلها على أنه يقول اني صائم فتمهم من ذكرها مرتين ومنهم من
 اقتصر على واحدة وقد استشكل ظاهره بان المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين
 والصائم لا تصدر منه الافعال التي ترتب عليها الجواب خصوصا المقاتلة والجواب عن ذلك ان
 المراد بالمفاعلة التهيؤ لها أي ان تهيأ أحدك لقاتلته أو مسامحته فليقل اني صائم فانه اذا قال ذلك
 أمكن ان يكف عنه فان أصرد فعبه لا يخف فالاخف كالصائل هذا فبين روم ومقاتلته حقيقة
 فان كان المراد بقوله قاتله شامته لان القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب ويؤيده
 ما ذكر من الاتفاق المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم فالمراد من الحديث أنه لا يعامل به مثل
 عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واختلف المراد بقوله فليقل اني صائم هل مخاطب بها الذي
 بكلمه بذلك أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولى ونقله الرازي عن الأعمه ورجح النووي الاول
 في الاذكار وقال في شرح المهذب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولو وجهه مال كان
 حسنا ولهذا التردد في البخاري في ترجمته كسأني بعد أبواب الاستفهام فقال باب هل يقول اني
 صائم اذا شتم وقال الزواي ان كان رمضان فليقل بلسانه وان كان غيره فليقل في نفسه وادعى
 ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأما في القرض في قوله بلسانه قطعاً وأما في
 قوله اني صائم فليسا كذا لان ترجمته أو بمن يخاطبه بذلك ونقل الزركشي أن المراد بقوله فليقل
 اني صائم مرتين بقوله مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كف لسانه عن خصمه
 وقوله بلسانه كف خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان واجب بانه لا يمنع الجواز
 وقوله قاتله يمكن جملة على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل
 قاتله وشامته على المفاعلة لان الصائم أمور بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وإنما
 المعنى اذاجه متعرضا لمقاتلته أو مسامحته كأن يديه يقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه
 فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك من الصائم وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل
 من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال واحد عالج الامر وعافاه الله وأبعد من جملة
 على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابله الشتم بتم على مقتضى الطبع فليترع عن
 ذلك ويقول اني صائم وما يعده قوله في رواية الماضية فان شتمه والله أعلم وقائده قوله اني صائم
 أنه يمكن ان يكف عنه بذلك فان أصرد فعبه لا يخف فالاخف كالصائل هذا فبين روم ومقاتلته
 حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شامته فالمراد من الحديث أنه لا يعامل به مثل عمله بل يقتصر على
 قوله اني صائم (قوله والذي نفسي بيده) أقسم على ذلك تأكيداً (قوله خلوف) بضم المعجمة
 واللام وسكون الواو بعد هاءه قال عباس هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيخ يقول بفتح
 الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسبي الوجهين وبالفتح النووي في شرح المهذب فقال

اني صائم مرتين والذي
 نفسي بيده خلوف

لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فعول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها وانفقوا على ان المراد به تغير المجهة فم الصائم بسبب الصيام (قوله) فم الصائم فيه رد على من قال لا تثبت المعنى في القدم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره (قوله) أطيب عند الله من ربح المسك) اختلف في كون الخلوفاً أطيب عند الله من ربح المسك مع أنه سبحانه وتعالى منزه عن استعطابة الرائحة اذ ذلك من صفات الحيوان ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه على أوجه قال المازري هو مجاز لانه جرت العادة بتقريب الرائحة الطبية معنا فاستعير ذلك للصوم لتقريبه من الله فالمعنى أنه أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد أن ذلك في حق الملازمة وانهم يستطيبون ربح الخلوفاً أكثر ما تستطيبون ربح المسك وقيل المعنى أن حكم الخلوفاً والمسك عند الله على ضدهما وعندكم وهو قرب من الأول وقيل المراد ان الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي المكيوم وربح جرحه تنقح حسكاً وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لاسيما بالاضافة الى الخلوفاً حكاهما عباس وقال الداودي وجاعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثواباً من المسك المندوب اليه في الجمع ومع السال ذكر وربح النووي هذا الاخير وحاصله جعل معنى الطيب على القبول والرضا فخلصنا على ستة أوجه وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ربحاً تنقح قال فرأيت الصيام فيما بين العبادات كالمسك ويؤيد الآية الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحد والتسائي من طريق عطاء عن أبي صالح أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية وقد ترجم ابن حبان ذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان بان ذلك قد يكون في النسيانم أخرج الرواية التي فيها قم الصائم حين يخلف من الطعام وهي عنده وعند أحد من طريق الأعمش عن أبي صالح ويمكن أن يحصل قوله حين يخلف على أنه ظرف لوجود الخلوفاً المشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فبوافق الرواية الأولى وهي قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وان المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أنما حديث مرفوع عن فضل هذه الامعة في رمضان وأما الثانية فان خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ربح المسك قال المنذري اسناده مقارب وهذه المسئلة احدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فيذهب ابن عبد السلام الى ان ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وان جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك فقال الخطاي طيبه عند الله رضاه وثناؤه عليه وقال ابن عبد البر أركب عند الله وأقرب إليه وقال بغوى معناه التمام على الصائم والرضا بقله ويخوض ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصائلي وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلانه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوفاً في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باحتسابه في يوم القيامة في رواية وأطلق

فم الصائم أطيب عند الله
من ربح المسك

في باقي الروايات نظر الى ان اصل افضلية ثابت في الدارين وهو كقوله ان بهم يوم عند
 الخبير وهو خير بهم في كل يوم انتهى و يترتب على هذا الخلاف المشهور في كراهة ازالة هذا
 الخلاف بالسؤال وسأقي البحث بعد بضعة وعشرين بابا بحث ترجم له المصنف ان شاء الله
 تعالى ويؤخذ من قوله اطيب من ريح المسك أن الخلاف أعظم من دم الشهادة لان دم الشهيد
 شبه ريح المسك والخلاف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك ان يكون الصيام أفضل
 من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلاف ظاهر وأصل
 الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ريحا **(قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي)**
 هكذا وقع هنا وقع في الموطأ واغليذر شهوته الى آخره ولم يصرح بنسبته الى الله للعلم به وعدم
 الاشكال فيه وقدرى أحد هذا الحديث عن اسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من
 ريح المسك يقول الله عز وجل اغليذر شهوته الى آخره وكذلك رواه سعد بن منصور عن معوية
 ابن عبد الرحمن عن ابي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هو الا
 الصيام فهو لي وأنا أجرى به وانما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي الحديث وسأقي قريبا
 من طريق عطاء عن أبي صالح بلفظ قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الجسد والبدن و يأتي في
 التوحيد من طريق الاعمش عن أبي صالح بلفظ يقول الله عز وجل الصوم لي وأنا أجرى به
 الحديث وقد يفهم من الايمان بصيغة الحصر في قوله انما يذكر الخ التمس على الجهة التي بها
 يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالخفة
 لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه
 الفعل وجودا وعدمه ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شئ من الاشياء طول نهاره الى ان
 أقترس هو في الفضل كن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه والمراد بالشهوة في الحديث شهوة
 الجوع لعطشها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية
 الموطأ بتقديم الشهوة علمه فيكون من الخاص بعد العام ومثله حديث أبي صالح في التوحيد
 وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهل عن أبي صالح عن أبيه
 يدع الطعام والشراب من أجلي ويدع لذته من أجلي وفي رواية أبي قرقم هذا الوجه يدع
 اخراته وشهوته وطعامه وشرابه من أجلي وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ متوفى في
 فوائد من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجوع من
 أجلي **(قوله الصيام لي وأنا أجرى به)** كذا وقع بغير اداة عطف ولا غيرها في الموطأ والصيام
 بزيادة القاموس السببية أي سبب كونه له أنه يترك شهوته لاجل وقوعه في رواية معوية عن أبي
 الزناد عند سعد بن منصور كل عمل ابن آدم له الا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به ومثله في رواية عطاء
 عن أبي صالح الا تمة وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وأنا أجرى به مع ان
 الاعمال كلها له وهو الذي يجزى به على أقوال أخذها ان الصوم لا يقع فيه الرأ كما يقع في غيره
 حكماء المازري ونقله عياض عن أبي عبيد لفظ أي عبيد في غيره قد علمنا أن أعمال البر كلها لله
 وهو الذي يجزى بها فترى والله أعلم أنه انما يخص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم فعله وانما
 هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصيام يا عديثه شبابة

يترك طعامه وشرابه وشهوته
 من أجلي الصيام لي وأنا
 أجرى به

عن عقیل عن الزهري فذكره يعني من سلا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحر كان
 الا الصوم فاما ما هو بالنسبة التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى وقد روى الحديث
 المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل وأوردته من وجه آخر عن الزهري هو وصولا عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة قوا سنده ضعيف ولفظه الصيام لا راي فيه قال الله عز وجل هو وأما
 أجرى به وهذا الوجه لكان قاطعا للتراع وقال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم
 لا يطعم عليه بمجرد فعله الا الله فاضافه الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث بدع شهوته من أجل
 وقال ابن الجوزي جميع العبادات تطهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم
 وارتضى هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء
 فيها أضيفت اليهم بخلاف الصوم فإن حال المسك شبعامثل حال المسك تقريرا يعني في الصورة
 الظاهرة قلت معنى النفي في قوله لا رياء في الصوم أنه لا يدخله الرياء بفعله وان كان قد يدخله الرياء
 بالقول كن يصوم ثم يحترق باله صائم فقد يدخله الرياء من هذه الخشية فدخل الرياء في الصوم
 انما يقع من جهة الاخبار بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض
 الأئمة الخاق شئ من العبادات البدنية بالصوم فقال ان الذكر بلا اله الا الله يمكن أن لا يدخله
 الرياء لا بمجرد الحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الجسم فيمكن التذكر أن يقولها بحضرة الناس
 ولا يشعر ومنه بذلك ثانيا أن المراد بقوله وأما أجرى به اني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف
 حسنة وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه أن الاعمال
 قد كشفت مقادير ثوابها للناس وانها تضاعف من عشرة الى سعمائة الى ما شاء الله الا الصيام
 فان الله يثبت عليه بغير تقدير ويشهد لهذا السياق الرواية الاخرى يعني رواية الموطأ وكذلك
 رواية الامش عن أبي صالح حيث قال كل عمل عن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الى
 سعمائة تضعف الى ما شاء الله قال الله الا الصوم فانه لي وأما أجرى به أي أجرى عليه جزاء كبيرا
 من غير تعيين لتقديره وهذا كقوله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى
 والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال (قلت) وسبق الى هذا أبو عبيد في غيره فقال يلقى عن
 ابن عينة أنه قال ذلك واستدل به بان الصوم هو الصبر لان الصائم يصبر نفسه عن الشهوات وقد
 قال الله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن
 أبي صالح عند سمويه الى سعمائة ضعف الا الصوم فانه لا يدري أحدا من فيه ويشهد له ايضا ما رواه
 ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن جندب زيد بن سلام واصله الطبراني
 والبيهقي في الشعب من طريق آخر عن عمر بن محمد بن عبد الله بن مينا عن ابن عمر مر فوجا
 الاعمال عند الله سبع الحديث وفيه وعمل لا يعلم ثواب عامله الا الله ثم قال وأما العمل الذي لا يعلم
 ثواب عامله الا الله فأصنام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن قال غير أنه تقدم وأما في
 غير ما حدث أن صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في اظهار التضعيف فبعد هذا الجواب بل بطل
 (قلت) لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام
 وأما مقادير ثواب ذلك فلا يعلمه الا الله تعالى ويؤيده أيضا العرف المستفاد من قوله وأما أجرى به
 لأن التكرير إذا قال أي ألقى الاعطاء بنفسه كلف في ذلك إشارة الى تعظيم هذا العمل وتفضيحه

* ثانیہا معنی قوله الصوم فی ای آیه أحب العبادات الی والمقدم عندی وقد تقدم قول ابن
 عبد البر کفی بقوله الصوم فی فضلا للصيام علی سائر العبادات وروی النسائی وعبد بن حمید
 وأی امامة مرفوعة علیک بالصوم فإنه لا مثل له لکن یعبر علی هذا الحدیث الصبیح واعلموا أن خير
 أعمالکم الصلاة * رابعها الاضافة اضافة تشریف وتعظیم كما یقال یت الله وان كانت السیوت
 کلها لله قال الزین بن المنیر التخصیص فی موضع التعمیم فی مثل هذا السیاق لا یشهم منه الا
 التعمیم والتشریف * خامسها ان الاستغناء عن الطعام وغیره من الشهوات من صفات الرب
 جل جلاله فلما تقرب الصائم الیه بما وافق صفاته أضافه الیه وقال القرطبی معناه ان أعمال
 العباد مناسبة لآحوالهم الا الصيام فإنه مناسب لصفته من صفات الحق کأنه یقول ان الصائم
 یتقرب الی بامر هو متعلق بصفته من صفاتی * سادسها ان المعنی كذلك لکن بالنسبة الی
 الملائكة لان ذلك من صفاتهم * سابعها انه خاص لله وليس للعبد فیه حظ قاله الخطابی هكذا نقله
 عیاض وغیره قال أرادوا الحظ ما یحصل من الثناء علیه لاجل العبادة رجع الی المعنی الاول وقد
 أفصح ذلك ابن الجوزی فقال المعنی لیس لنفس الصائم فیه حظ بخلاف غیره فان له فیه حظ الثناء
 الناس علیه لعبادته * ثامن سبب الاضافة الی الله ان الصيام لم یعبده غیر الله بخلاف الصلاة
 والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض علی هذا بما یقع من عبادات الجورم وأصحاب الهاکل
 والاستعدادات فانهم یعبدون لها بالصيام وأجیب بانهم لا یعتقدون الهیة الکواکب وانما
 یعتقدون أفعالها بانفسها وهذا الجواب عندی لیس بطائل لانهم طائفتان احدهما كانت
 یعتقد الهیة الکواکب وهن من کان قبل ظهور الاسلام واستمر منهن من استمر علی کفره
 والاخری من دخل منهن فی الاسلام واستمر علی تعظیم الکواکب وهن الذین أسیر الیهم
 * تاسعها ان جمیع العبادات توفی منها مظالم العباد الا الصيام وروی ذلك البیہقی من طریق
 احمق بن ایوب بن حسان الواسطی عن أیسه عن ابن عیینة قال اذا کان يوم القیامة یحاسب
 الله عبده ینودی ما علیه من المظالم من عمله حتی لا ینقی له الا الصوم فیتحمل الله ما فی علیه من
 المظالم ویدخلها الصوم الجنة قال القرطبی قد کنت استحسن هذا الجواب الی ان فکرت فی
 حدیث المقاصفة فوجدت فیه ذکر الصوم فی جملة الأعمال حبث قال المفسر الذی یأتی یوم
 القیامة فیصله صدقة وضام ویأتی وقد شتم هذا وضرب هذا وأکل مال هذا الحدیث وقیه
 فلو خذلهذا من حسناته وللهذا من حسناته فاذا قنبت حسناته قبل ان یقضی ما علیه أخدم
 سببهم فطرح علیه ثم طرح فی النار فظاهر ان الصيام مشترک مع بقية الأعمال فذلك
 (قلت) ان ثبت قول ابن عیینة أمکن تخصیص الصيام من ذلك فقد یستدل به بما رواه أحمد بن
 طریق جاد بن سلمة عن محمد بن زیاد عن أبی هريرة رفعه کل العمل کفارة الا الصوم بالصوم ویأنا
 أجر به وكذا رواه أبو داود الطيالسی فی مسنده عن شعبه عن محمد بن زیاد ولفظه قال ربکم
 تبارک وتعالی کل العمل کفارة الا الصوم ورواه قاسم بن أصبغ من طریق أخرى عن شعبه
 بلفظ کل ما یعبدا بن آدم کفارة الا الصوم وقد أخرجه المصنف فی التوحید عن آدم عن شعبه
 بلفظ یرفع به ربکم قال لکل عمل کفارة والصوم ویأنا أجر به بخلاف الاستثناء وكذا رواه
 أحمد بن حنبل عن شعبه لکن قال کل العمل کفارة وهذا یختلف رواه آدم لان معناها ان لکل

عمل من المعاصي كقارعة الطاعات ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كقارعة للمعاصي
 وقد بين الاسم على الاختلاف فيه في ذلك على شعبة وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء
 فاختلف فيه أيضاً على غندر والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عينة ولكنه وإن كان
 صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل في أهله وماله وولده بكفرها الصلاة
 والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بناب الصوم كقارعة
 وأورد فيه حديث حذيفة وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه إن شاء
 الله تعالى * عشرها ان الصوم لا يظهر فتكبه المحظرة كما تكتب سائر الاعمال واستند قائله
 الى حديث واحد أو ورد ابن العربي في المسلسلات ولفظه قال الله الاخلاص سر من سرى
 استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ما في كتبه ولا سلطان فيفسده ويكفي في رد هذا القول
 الحديث الصحيح في كناية الحسنه لان ههنا وان لم يعملها فهذا ما وقفت عليه من الاجوبة وقد
 بلغني ان بعض العلماء بلغها الى أكثر من هذا وهو الطالقاني في حظار القدس ولم أوقف عليه
 وانفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلًا وقتل ابن العربي
 عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على أربعة أنواع صيام
 العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب
 المحرمات من قول أو فعل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكرا لله وعبادته وصيام خواص
 الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا تفر لهم الى يوم القيامة وهذا مقام عال لكن في حصر المراد
 من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى وأقرب الاجوبة التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني
 وقريب منهما الثامن والتاسع وقال البضاوي في الكلام على رواية الاعمش عن أبي صالح التي
 ينتمى قبل ما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنات في الخبر موضع الصبر الراجح الى المبتدا وقوله
 الا الصيام مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من
 عشر أمثالها الى سبعمئة ضعف الا الصوم فلا تضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا
 يحصيه الا الله تعالى ولذلك يقول الله عزاء بنفسه ولا بكماله الى غيره قال والسبب في اختصاص
 الصوم بهذه المزية أمران أحدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه بالصوم سر بين
 العبد وبين الله تعالى يفعله خالصاً ويعمله به طائلاً لرضا مو الى ذلك الاشارة بقوله فانه الى
 والاخر ان سائر الحسنات راجعة الى صرف المال أو استعمال البدن والصوم يتضمن كسر
 النفس وتغلب النفس على البدن والتقضاء وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات
 والى ذلك اشار بقوله ندع شهوته من أجل قال الطبري بيان هذا ان قوله يدع شهوته الى آخره
 جملة مستأنفة وقعت موضع البيان لموجب الحكم المذكور وأما قول البضاوي ان الاستثناء
 من كلام غير محكي فحسبه نظر فقد يقال هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله لقوله في آياته
 الحديث قال الله تعالى ولم يذكر في صدر الكلام أو ورد في آياته بياناً قائده تقييد شأن
 الكلام بانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى (قوله والحسنة بعشر أمثالها) كذا وقع
 مختصراً عند البخاري وقد قدمت البيان بانه وقع في الموطأ تماماً وقد رواه أو نعيم في المستخرج من
 طريق المعنى شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله وأما أخرى به كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر

والحسنة بعشر أمثالها

أما إلى السبعائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به فأعاده قوله وأنا أجرى به في آخر الكلام
 تأكدوا فيه إشارة إلى الوجه الثاني وقع في روايته أي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث
 للأنس فريحتان يفرحهما الحديث وسأقي الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى
قوله ما (الصوم كفارة) كذا الذي ذروا لجهو ربتون باب أي الصوم يقع كفارة
 للذنوب وإن شاء الله تعالى القطب في شرحه باب كفارة الصوم أي باب تكفير الصوم للذنوب وقد
 تقدم في أثناء الصلاة باب الصلاة كفارة والمستعمل باب تكفير الصلاة وأورد فيه حديث الباب
 بعينه من وجه آخر عن أبي وائل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتي شرحه مستوفى
 في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بقسمة المال
 وما ذكره فقديقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة إلا
 الصوم لا يفيح في الإثبات على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر وقد جله
 المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ثم
 أورد هذا الحديث بعينه ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا
 الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما احتبب الكبائر وقد تقدم البحث
 فيه في الصلاة ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا من صام رمضان وعرف
 حدوده كفر ما قبله ولمسلم من حديث أبي قتادة إن صام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر
 سنة وعلى هذا فقوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة ويزادة
 ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا للمسلمين الرباء والشواحب
 كما تقدم شرحه والله أعلم **قوله ما** (بالتنوين (الريان) يقع الرأ وتشد الحاتمية
 وزن فعلا من الرأ اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه وهو ما
 وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه لأنه مشتق من الرأ وهو مناسب لخال الصائمين وسأقي أن
 من دخله لم ينظما قال القرطبي أكتفى بذلك الرأ عن التسبح لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه
 (قلت) ولو كونه أشق على الصائم من الجوع **قوله** حدثني أبو حازم) هو ابن دينار وسهل هو ابن
 سعد الساعدي **قوله** إن في الجنة بابا) قال ابن من المنبر أعما قال في الجنة قول يعل الجنة لبشر
 بان في الباب المذكور من النعيم والراحه الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه (قلت) وقد جاء
 الحديث من وجه آخر بلفظ أن الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون
 أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي عسان عن أبي حازم وهو البخاري من هذا الوجه في بدء
 الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب **قوله** فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كررني
 دخول غيره منه تأكدا وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من
 دخل ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه فإذا دخل آخرهم
 أغلق هكذا في بعض النسخ من مسلم وفي الكثير منها فإذا دخلوا وأغلق قال عاصم وغيره
 هو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا أخرجه ابن أبي شبة في مسنده أو بفتح في مستخرجيه
 معان طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طريق عن خالد بن مخلد وكذا أخرجه
 الترمذي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره زاد فيه من دخل شرب ومن شرب

(باب الصوم كفارة)

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان حدثنا جامع

عن أبي وائل عن حذيفة

قال قال عمر رضي الله عنه

من يحفظ حديثنا عن النبي

صلى الله عليه وسلم في الفتن

قال حذيفة أنا سمعته يقول

قصة الرجل في أهله وماله

وجاره تكفرها الصلاة

والصيام والصدقة قال ليس

أسأل عن ذمنا أسأل عن

التي توجب كايوب البحر

قال حذيفة إن دون ذلك

بابا مغفلة قال فيفتح وأبكر

قال يكسر قال ذلك أجدر

أن لا يفتح إلى يوم القيامة

فقلنا لمسروق سله أكان

عمر يعلم من الباب فسأله

فقال نعم كايوم أن دون غد

اليلة ***(باب الريان للصائمين)***

حدثنا خالد بن مخلد

حدثنا سليمان بن بلال قال

حدثني أبو حازم عن سهل

رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال إن

في الجنة بابا يقال له الريان

يدخل منه الصائمون يوم

القيامة لا يدخل منه أحد

غيرهم قال ابن الصائمون

فقروا لا يدخل منه

أحد غيرهم فإذا دخلوا

أغلق فلم يدخل منه أحد

١٨٩١

٤٦٩٥

حدثنا ابراهيم بن المنذر

قال حدثني معن قال

حدثني مالك عن ابن

شهاب عن جدي بن عبد

الرحمن عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من أتق

زوجين في سبيل الله نودي

من أبواب الجنة يا عبد الله

هذا خير في كل من أهل

الصلوة دعى من باب الصلاة

ومن كل من أهل الجهاد

دعى من باب الجهاد ومن

كل من أهل الصيام دعى

من باب الريان ومن كل من

أهل الصدقة دعى من باب

الصدقة فقال أبو بكر رضي

الله عنه باني أتت وأني

يا رسول الله على من دعى

من تلك الأبواب من ضرورة

فيل يدعى أحدهم تلك

الأبواب كلها قال نعم وأرجو

أن تكون منهم * (باب

هل يقال رمضان أو شهر

رمضان ومن رأى كله

واسعا) وقال النبي صلى الله

عليه وسلم من صام رمضان

وقال لا تقصدوا رمضان

حدثنا سفيان بن عيينة

ابن جعفر عن أبي سهل عن

أبيه عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم

٣ قول من رأى كله واسعا

شعبة القسطلاني ومن

رأى ذلك كله ففصل ثلاث روايات اه

لا يظن أبدا ولترمذ من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد ومن دخله لم يظن أبدا
ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ولكنه وقفه وهو
مرفوع قطعا لأن مثله لا مجال للرأي فيه (قوله عن جدي بن عبد الرحمن) في روايته شعب
عن الزهري الآية في فضل أبي بكر أخبرني جدي بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن أبي هريرة)
قال ابن عبد البر اتفق الرواة عن مالك على وصلة الأبي بكر وعبد الله بن يوسف فأنهما
أرسلاه ولم يقع عند القعبي أصلا (قلت) هذا أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق يحيى
ابن بكير موصولا لفعله اختلف عليه فيه وأخرجه أيضا من طريق القعبي فلهذا حدث به خارج
الموطأ (قوله من أتق زوجين في سبيل الله) زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك بن
ماله واختلف في المراد بقوله في سبيل الله فقيل أراد الجهاد وقيل ما هو أعم منه والمراد بالزوجين
اتفاق شيئين من أي صنف من أصناف المال من نوع واحد كإسائي أيضا وقوله هذا خبر
ليس اسم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتور في نفسه للتعظيم وبه تظهر القائمة
(قوله ومن كل من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد
لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلا هل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان وهذا
صريح في مقصود الترجمة وسأقي الكلام على هذا الحديث مستوفي في فضائل أبي بكر إن شاء
الله تعالى (قوله ما) هل يقال كذلك كعربي البناء للمجهول وللشخصي
والمسئلي هل يقول أي الإنسان (قوله ٣ ومن رأى كله واسعا) أي جائزا بالاضافة وبغير الاضافة
ولكنه يمتحن ومن رآه زيادة الضمير وأشار البخاري بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو
معشر فصحى المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من
أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي في الكامل وضعه باني معشر قال البيهقي
قد روى عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبهه وروى عن مجاهد والحسن من طريقين
ضعيفين وقد أجمع البخاري لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى وقد ترجم النسائي لذلك أيضا فقال
باب الرخصة في أن يقال شهر رمضان رمضان ثم أورده حديث أبي بكر مرفوعا لا يقولان أحدا
صفت رمضان ولا تفته كله وحديث ابن عباس مرفوعا في رمضان ففعل بحجة وقد تبين المقيد
بالشهر وورد القرآن في بحث قال شهر رمضان مع احتمال أن يكون جحذف لنظ شهرين
الأحاديث من تصرف الرواة وكان هذا هو السرف في عدم جزم المصنف بالحكم ونقل عن أصحاب
مالك الكراهية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية أن كان هنالك قرينة تصرفه
الشهر فلا يكره والمجهور على الجواز واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان ففعل لأنه ترمض
فيه الذنوب أي تحرق لأن الرضا شدة الحر وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمانا حارا والله أعلم
(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقال لا تقصدوا رمضان) أما الحديث
الأول فهو صلي الساب الذي يليه وفيه تمامه وأما الثاني فهو صلي بعد ذلك من طريق هشام بن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لا يتقدم أحدكم وأخرجه مسلم من طريق علي بن المبارك
عن يحيى بلفظ لا تقصدوا رمضان (قوله عن أبي سهل) هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن
الحارث بن أبي عسيان بالغين المجبة والفتانية الأصحبي عم مالك بن أنس بن مالك وأبوه تابعي كبير

أدركه عمر (قوله) إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه مسلم
 والنسائي من هذا الوجه بقامه مثل رواية الزهري الثانية والنفار أن البخاري جمع المتن استأين
 وذكر موضع المغيرة وهو أبواب الجنة في رواية جعفر وأبواب السموات في رواية
 الزهري (قوله) حدثني ابن أبي أنس) وأبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخنا جعفر بن
 جعفر وهو من صغار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو أصغر منهم كما جعل
 ابن جعفر وهذا الأسناد بعد من رواية الأقران وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري وقد بين
 النسائي أن مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا فخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب
 أخبرني أبو سهيل عن أبيه وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال أخبرني نافع بن أبي أنس
 وروى هذا الحديث معمر عن الزهري فإسلف من ينسب زبني أبي هريرة ورواه ابنه
 عن الزهري عن أنس بن أبي أنس عن عبد بن قيس عن أنس قال النسائي وهو خطأ (قوله) مولى
 التميمين أي مولى بني تميم المراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أخا طلحة فقتل بالبصرة وكان أبو عامر والد مالك
 قد قدم مكة فقتله وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فقتل بالبصرة وكان مالك الثقفي يقول
 لسانا مولى آل تميم أفاضل من العرب من أضع ولكن جدى حالفهم (قوله) وسلسلت الشياطين
 قال الحلبي يحتمل أن يكون المراد أن الشياطين مسترقوا السمع منهم وأن تسلسلهم يقع في ليل
 رمضان دون أيامه لأنهم كانوا آمنوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل
 بمالفة في الحفظ ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من اقتنان المسلمين إلى
 ما يخلصون إليه في غيره لا شغلها بالصيام الذي يقع الشهوات وبقرأة القرآن والذي ذكره قال
 غيره المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو
 والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا
 كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن وأخرجه النسائي من طريق أبي
 قلابة عن أبي هريرة بلفظ وتغل فيه مردة الشياطين زاد أبو صالح في روايته وغلقت أبواب النار
 فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب ونادى مناديا نجي الخير أقبل ويا نجي الشر
 أقصر وثقه عن النار وذلك كلفظ ابن خزيمة وقوله صفدت بالهمزة المعجمة ثم تبعها
 فأنقله مكسورة أي شددت بالاصفاد وهي الاغلال وهو بمعنى سلسلت ونحوه لليبقى من
 حديث ابن مسعود قال فيه فتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب الشهر كله قال عباس بن محمّد
 أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة للدخول الشهر وتغيب حرمته ولتع
 الشياطين من أذى المؤمنين ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة النواب وانعقوا وأن الشياطين
 يقل اغواؤهم فصيرون كالمصفرين قال أبو يهدى الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن
 ابن شهاب عن مسلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح
 الله لعباده من الطاعات وذلك لأسباب لدخول الجنة وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم
 عن المعاصي الآية لا يحجمهم إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تغييبهم عن اغواؤهم وترتيب
 الشهوات قال الزين بن المنير والأول أوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره وأما
 الرواية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السموات في تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة بدل

قال إذا جاء رمضان فتحت
 أبواب الجنة وحدثني
 يحيى بن بكير حدثني الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 قال حدثني ابن أبي أنس
 مولى التميمين أن أباه
 حليفه أنه سمع أبا هريرة
 رضي الله عنه يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا دخل رمضان
 فتحت أبواب السماء وغلقت
 أبواب جهنم وسلسلت
 الشياطين وحدثنا يحيى
 ابن بكير قال حدثني الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب

قوله ومردة في نسخة
 مرددون وأعلى البدلية
 وكتب عليها بالهامش ما نصه
 كذا عند ابن خزيمة مردة
 الجن بلا واو وعند الباقي
 ومردة بلا واو وقد قل على
 العموم تبعه عليه المنذري
 في الترغيب انتهى كتبه

مصححه

ما يقبله وهو غلق أبواب النار واستمدل به على أن الجنة في السماء لاقامة هذا مقام هذني
 الرواية وفيه نظر ويحتمل التوريشي شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته فتح أبواب السماء
 كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة بيد التوفيق وأخرى بحسن
 القبول وغلق أبواب جهنم كناية عن تنزه أنفس الصوامع عن رجس الفواحش والتخلص من
 البواعث عن المعاصي بقمع الشهوات وقال الطبري فأنفذ فتح أبواب السماء بوقف الملائكة
 على استحسان فعل الصالحين وأنه من الله بمنزلة عظيمة وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخباره أدق
 ما ينشد في نشاطه وتلقاه بأرجحية وقال القرطبي بعد أن رجع حله على ظاهره فإن قيل كيف ترى
 الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيرًا فلو صفت الشياطين لم يقع ذلك فالجواب أنهم اتقا
 تقل عن الصالحين الصوم الذي حوفظ على شره وروعت آدابه أو المصنف بعض الشياطين
 وهم المردة لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات والمقصود تقليل الشر وفيه وهذا أمر محسوس
 فإن وقوع ذلك فيه أقل من غيره إذ لا يلزم من تصفد جميعهم أن يقع شر ولا معصية لأن ذلك
 أسبابا غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات السيئة والشياطين الانسية وقال غيره في
 تصفد الشياطين في رمضان إشارة إلى رفع عذر المكلف كأنه يقال قد كثرت الشياطين عنك
 فلا تتعل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية **(قوله إذا رأى تمويه)** أي الهلال وسبأني التصريح
 بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم وكذا هو مصرح به ذكر الهلال فيه في الرواية
 المتعلقة وأما أراد المصنف بإيراد في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ولم يثبت ذلك في
 الرواية الموصولة وإنما وقع في الرواية المتعلقة **(قوله)** وقال غيره عن السبت الخ المراد بالغير
 المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب السبت كذلك أخرجه الاسماعيلي عن طريقه قال
 حدثني السبت حدثني عقيل عن ابن شهاب فذكره بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لهلال رمضان إذا رأى تمويه فصوموا الحديث وقع منه في غير رواية الزهري قال عبد
 الرزاق أن أبا نعيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال
 رمضان إذا رأى تمويه فصوموا الحديث وسبأني بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكره
 أن شاء الله تعالى **(قوله)** ما من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا **(قوله)** قال الزين بن المنبر
 حذف الجواب إيمانًا واعتقادًا على ما في الحديث وعطف قوله تعالى على قوله احتسابًا لأن الصوم
 إنما يكون لأجل التقرب إلى الله والنية شرط في وقوعه فربما قال والاولى أن يكون منصوبًا على
 الحال قال غيره أنه تصب على أنه مفعول **(قوله)** وأعميرًا رجال بان يكون المصنف في معنى اسم الفاعل
 أي مؤمنًا محاسبًا والمراد باليمين الاعتقاد صحى فرضية صومه وبالاحتساب طلب الثواب من
 الله تعالى وقال الخطابي احتسابًا أي عزه وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه
 بذلك غير مستقل لثوابه ولا مستطيل لإيامه **(قوله)** وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يفتنون على نياتهم هذا طرف من حديث وصلة المصنف في أوائل السبع من طريق نافع
 ابن جبير عنهما وأوله يفتن وجش الكعبة حتى إذا كانوا ببدء من الأرض خففهم ثم يفتنون
 على نياتهم يعني يوم القيامة ووجه الاستدلال منه هذان للنية تأخر في العمل لاقصاه الخبر أن
 في الجليل المذكور المتكررة واختار فاتهم إذا فعلوا على نياتهم وقعت المؤاخضة على المختار دون

١٩٠٠
 نسخة ٦٨٨٨
 فتح ١٢٨١٢
 خمس من
 تحفة
 ٩٩٨٢
 قال أخبرني سالم بن عبد الله
 ابن عمر أن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يقول إذا رأى تمويه فصوموا
 وإذا رأى تمويه فأنظروا فإن
 فتح عليكم فأنظروا له وقال
 غيره عن السبت حدثني
 عقيل بن يونس لهلال
 رمضان **(باب من صام
 رمضان إيمانًا واحتسابًا
 ونية)** وقالت عائشة
 رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يفتنون
 على نياتهم **(حديثنا مسلم
 ابن إبراهيم حدثنا هشام**

١٩٠١
 م
 نسخة ١٥٤٢٤

حدثنا يحيى عن أبي سارة عن

أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من قام ليلة القدر

إيماناً واحتساباً غفر له

ما تقدم من ذنبه ومن صام

رمضان إيماناً واحتساباً

غفر له ما تقدم من ذنبه

﴿باب أجود ما كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يكون في رمضان﴾ حدثنا

موسى بن اسمعيل حدثنا

أبراهيم بن سعد أخبرنا ابن

شهاب عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة أن ابن

عباس رضي الله عنهم قال

كان النبي صلى الله عليه

وسلم أجود الناس بالخير

وكان أجود ما يكون في

رمضان حين يلقاه جبريل

وكان جبريل عليه السلام

يلقاه كل ليلة في رمضان

حتى ينسلخ بعرض عليه

النبي صلى الله عليه وسلم

الفرقان فإذا لقاه جبريل

عليه السلام كان أجود

بناظر من الریح المرسلة

﴿باب من لم يدع قول

الزور والعمل به في الصوم﴾

حدثنا آدم بن أبي إياس

حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا

سعد المقبري عن أبيه عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم من لم يدع قول

الزور والعمل به

المكره (قوله حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سارة) هو ابن عبد الرحمن ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن علي بن أبي سارة ووجه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد (قوله من قام ليلة القدر) يأتي الكلام عليه في الباب المعقول لها في آخر الصيام (قوله ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد أحمد بن حنبل عن محمد بن عمرو عن أبي سارة وما تأخر وقدر واه جداً بضاع بن زيد بن هرون عن محمد بن عمرو بدون هذه الزيادة ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سارة بن أبي سارة وضاع وقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سارة النخعي عن قتيبة عن سفيان عنه ونايحه حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في التهذيب واستكرهه وليس بمكره فقد تابعه قتيبة بكثري وهشام بن غار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده والحسن بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له و يوفى ابن يعقوب النخعي أخرجه أبو بكر بن المرقري في فوائده كلهم عن سفيان والمشهور عن الزهري بدونها وقد وقع هذه الزيادة أيضاً في حديث عباد بن الصامت عند الإمام أحمد بن حنبل ووجهه واستاده حسن وقد استوعبت الكلام على طرقه في كتاب الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وهذا محصله وقوله من ذنبه اسم جنس مضاف فتناول جميع الذنوب إلا أنه مخصوص عند الجمهور وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء في أوائل كتاب المواقيت قال السكرماني وكل من أمانتة بقوله غفر أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل وهي مبتدأ مقترنة وهو منقول باسم يصفه أنه فيكون مرفوع المحل (قوله ما) أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان أو ردفه حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي قال الزين بن المنير وجه التشبيه بين أجوديته صلى الله عليه وسلم بالخير وبين أجوديته الریح المرسلة أن المراد بالريح المرسلة الریح التي يرسلها الله تعالى لأتزال الغيث العوام الذي يكون سبباً لاصابة الأرض بالمسنة وغير المسنة أي فيع خير وبر من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكفاية أكثر مما هم الغيث الناشئة عن الریح المرسلة صلى الله عليه وسلم (قوله ما) من لم يدع (أي ترك) قول الزور والعمل به زاد في نسخة الصغاني في الصوم قال الزين بن المنير حذف الجواب لأنه لو نوص على ما في الخبر لطالب الترجيح أو لو عرجه بحكم معين لوقع في عهده فكان الإيجاز مانع (قوله حدثنا سعد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب وقدر واه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه رواه الریح عنه مثل الجماعة ورواه ابن السراج عنه فلم يقل عن أبيه أخرجه النخعي وأخرجه الإسماعيلي من طريق جاد بن خالد عن ابن أبي ذئب بأسقاطه أيضاً واختلف فيه على أن المبداً فأخرجه ابن حبان من طريقه بالاسقاط وأخرجه النخعي وابن ماجه وابن خزيمة وشاذ بن ذكر الدارقطني ابن زيد بن هرون ونسب يحيى رواية عن ابن أبي ذئب بالاسقاط أيضاً وقد أخرجه أحمد بن زيد فقال فيه عن أبيه والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان نازلاً ليقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقول له وقدر واه أو قتادة الحارثي عن ابن أبي ذئب بأسناد آخر فقال عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة وهو شاذ والمحمول الأول (قوله قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب والمجهول

وكذا لاجدع حجاج ويزيد بن هرون كلاهما عن ابن أبي ذئب وفي رواية ابن وهب والجهلي في الصوم ولا ينماجه من طريق ابن المباركة من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به جعل الضمير في به يعود على الجهل والاول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال وفي الباب عن أنس (قلت) وحديث أنس أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ من لم يدع الخنا والكذب ورجاله ثقات والمراد بقول الزور الكذب والجهل السفه والعمل به أي بمقتضاه كما تقدم (قوله فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله من باع الخمر فليس قص الخنازير أي يذبحها ولم يأمر بذببحها ولكنه على التحذير والتعظيم لا ثم باع الخمر وأما قوله فليس لله حاجة فلا مفهوم له فان الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق أبو عمر بن عبد البر إلى شيء من ذلك قال ابن المنبر في الحاشية بل هو كما يتبع عن عدم القبول كما يقول المعضب بن ردة عليه شمساً طلمه فمعه فله يتم به لا حاجة بل كذا فالمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقريب من هذا قوله تعالى لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه لن يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا ينال على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بأثم الزور وما ذكره وقال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الامارة للنفس المطهنة فلما لم يحصل ذلك لا ينظر الله إليه نظر القبول فقوله ليس لله حاجة محجوز عن عدم القبول في السبب وأراد السبب والله أعلم واستدل به على ان هذا الأفعال تنقص الصوم وتعقب بانها صفات تركها واجتناب الكاثر وأجاب السبكي الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية للأول لان الرفض والحبس وقول الزور والعمل به مما عمل انتهى عنه مطلقاً والصوم مأثور به مطلقاً فلو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم ينافرهم لم يكن لذلك فافسه مشروطة فيه معنى يفهمه فلما ذكرت في هذين الحديثين نهياً على أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته منها صفة كالفيه وقوة الكلام تقتضي ان يقع ذلك لاجل الصوم فقتضى ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها قال فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شأن ان السكالك قد ترد بأشياء وبه يجهل على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كافي للمحتاج لأنه يشترط له النية بالاجتناب ولعل القصد في الأصل الامتناع عن جميع المخالفات لكن لما كان ذلك يتحقق خفف الله وأمر بالامتناع عن المفطرات ونهى العاقل بذلك على الامتناع عن المخالفات وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المؤمنين عن الله عز وجل فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من الكلمات والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لما أخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم وهو مشكل لان الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به لانهم يذكرون غيره بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد وافق الترمذي بقية أصحاب السنن فترجوا بالغيبة وذكرنا هذا الحديث وكلهم فهموا من ذكر قول الزور

تحفة ٤٢٢٩

فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه

باب هل يقول اني صائم

اذ اسمع حديثا ابراهيم

ابن موسى اخبرنا هشام

ابن يوسف عن ابن جريح

قال اخبرني عطاء عن ابي

صالح الزيات انه سمع ابا

هريرة رضي الله عنه يقول

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال هل كل عمل

ابن آدم الا الصيام فانه

لي وانما اجره بالصيام

جنة واذا كان يوم صوم

أحكم فلا يرف ولا يعجب

فان سابه أحد أو فاته فليقل

اني امرؤ صائم والذي نفس

محمد بيده لخوف فم الصائم

اطيب عند الله من ريح

المسك للصائم فرحان

يفرحهما اذا أفطر فرح

واذ ان ربه فرح بصومه

باب الصوم لمن خاف

على نفسه العزبة حديثا

عبدان عن أبي حنيفة عن

الاعمش عن ابراهيم عن

علقمة قال بينا أنا أمشي

مع عبد الله رضي الله عنه

فقال كلع النبي صلى الله

عليه وسلم فقال من استطاع

الباء فليترج فانه اغض

للبر وأحسن للرحم ومن

لم يستطع فعليه بالصوم فانه

له جنة (باب قول النبي

صلى الله عليه وسلم اذا رزق

الهلال فصوموا واذا

رأى غموا فافطروا)

والعمل به الامر بحفظ النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه
وهي الجهل فانه يصح اطلاقه على جميع المعاصي رأ ما قوله والعمل به فيه ودعي الزور بمحتل
ان يعود أي يصالح الجهل أي والعمل بكل منهما (بنبيه) قوله فليس لله وقع عند النبي
في الشعب من طريق يزيد بن هريرة عن ابن أبي ذئب فليس به عو حدة وهاء ضمير فانه لم يكن
تحريرا فاقا ضمير للصائم (قوله) باب هل يقول اني صائم اذ اسمع أو ردفه حديث أبي
هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب (قوله) فيه ولا يعجب كذا لاكثر بالجملة
السائلة بعدها خاء معجزة ولعظمهم بالسبيل بدل الصاد وهو بمعناه والعجب الخصاص والصاح
وقد تقدم ان المراد انتهى عن ذلك تأكيده حالة الصوم والافغير الصائم منهي عن ذلك أيضا
(قوله) لخوف كذا لاكثر والكشبهني خلف بحذف الواو كأنها صيغة جمع ويروي في غير
البخاري باللفظ خلفه على الوحدة أكثر وقمة (قوله) لا صائم فرحان يفرحهما اذا أفطر فرح
زاد مسلم بقطره وقوله يفرحهما أنه فرحهم ما حذف الحار ووصل الضمير لقوله صام
رضان أي فيه قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أصبح له النظر وهذا
الفرح طبعي وهو السابق للفهم وقيل ان فرحه بقطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة
عبادته ومتصف من ربه ومعونة على مستقبل صومه (قلت) ولا مانع من الجمل على ما هو أعم
ذكر فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباهوا هو
الطبعي ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء محمود (قوله) واذا ان ربه فرح
بصومه أي بجرائته أو بما هو قيل الفرح الذي عند لقاء ربه أو ما لمروره بربه أو شواب ربه على
الاحتمالين (قلت) والثاني أظهر اذ لا ينصرف الا في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه
وترتب الجزاء أو اوفى بعمله (قوله) باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة بضم
المهمله وسكون الزاي بعدها موحدة كذا في ذرو لغيره العزبة بزيادة واو والمراد بالخوف من
العزوبة بما يشاء عنهم ارادة الوقوع في العنت ثم أو ردا لمصنف فيه حديث ابن مسعود
المشهور وروايتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله
فيه ومن لم يستطع أي لم يجد أهبة النكاح (قوله) فعليه بالصوم فانه له جنة يكسر الواو ويحم
ومدو هو روض الخصيتين وقيل روض عرفهما ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان
الصوم قانع لشهوة النكاح واستشكل بأن الصوم من يدق بهج الحرارة وذلك مما يشبه الشهوة
لكن ذلك انما يقع في مبدأ الامر فاذا عادى عليه واعادته سكن ذلك والله أعلم (قوله)
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا رزق الهلال فصوموا هذه الترجمة لفظ مسلم
من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعد بن أبي هريرة وقد سبق للمصنف في أول
الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ اذا رزقته وذكر البخاري في الباب أحاديث
تدل على اني صوم يوم الشك رزقتهما ترتيبا حسنا فنصدها بمحدث عمار المصريح بعصيان من صامه
ثم يحدث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له والاخر بلفظ فاكلوا
العدة ثلاثين وقصديك بيان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بمحدث ابن عمر أيضا الشهر
هكذا وهو كذا وحسب الاجماف في الثالثة ثم ذكر شاهدا من حديث أبي هريرة لمحدث ابن عمر

مصر حبان عدة ثلاثين المأمور به ان يكون من شعبان ثم ذكر شاهد الحديث ابن عمر بن كثر
 الشهر تسع وعشرين من حديث أم سلمة مصر حبان الشهر تسع وعشرون ومن حديث
 أنس كذلك وساتكم عليا حديثا ان شاء الله تعالى (قوله) وقال صلة عن عمار بن
 أم الصلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المقفوحة ابن زفر بن زاي وفاء وزن عمر كوفي عسي
 بوجهة ومهله من كبار التابعين وفضلهم ورواه ابن حزم فزعم انه صلة بن أشيم والمعروف انه
 ابن زفر وكذا وقع مصر حبان عند جمع من وصل هذا الحديث وقد وصله أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عرو بن قيس عن أبي اسحق عنه ولقطه
 عندهم كما عند عمار بن ياسر فأنى بشاة مصلية فقال كلوا ففتح بعض النور فقال انى صائم فقال
 عمار من صائم يوم الشك وفي رواية ابن خزيمة وغيره من صائم اليوم الذي يشك فيه وله اتباع
 باسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق منصور عن ربيعة بن عمار أو ناسمعه أو هم
 يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه فاعتزلهم رجل فقال له عمار فقال فكل فقال انى صائم فقال له
 عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر ففعل لكل ورواه عبد الرزاق عن وجه آخر عن
 منصور عن ربيعة عن رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر أخرجه اسحق بن راهب عن ربيعة
 تملك عن عكرمة ومنهم من وصله كرا بن عباس فيه (قوله) فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه
 وسلم) استدلل به على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من
 قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند عندهم لا يحتفلون بذلك وخالفهم الجوهري المالكي
 فقال هو موقوف وال جواب انه موقوف لظاهر فروع حكم قال الطيبي انما أتى بالوصول ولم يقل
 يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لصيان صاحب الشرع فكيف بن صام
 يوما الشك فيه قائم ثابت ونحو قوله تعالى ولا تركنوا إلى الذين ظلموا أي الذين آذوا ونسبهم أدنى
 ظلم فكيف القلم المشتتر عليه (قلت) وقد عرفت انه وقع في كثير من الطرق بلفظ يوم الشك وقوله أبا
 القاسم قبل فأنه يخص ذكر هذه الكسبة الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه
 زمانا ومكانا وغير ذلك وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله فاقدروا له
 وجاه من وجه آخر عن نافع بلفظ فاقدروا ثلاثين كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن
 نافع وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع قال عبد الرزاق وأخبرنا عبد العزيز
 ابن أبي رواد عن نافع به وقال فعندوا ثلاثين واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضا به
 على قوله فاقدروا له وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه اسحق الجري وغيره في
 المواطن القنبي وأخرجه الربيع بن سليمان والزماني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا
 عن القنبي فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة ان كانت رواية الشافعي
 وانقص من هذين الوجهين مخفوفة فيكون مالك قد رواه على الوجهين (قلت) ومع غربة
 هذا اللفظ من هذا الوجه فله ما يبعث منها ما رواه الشافعي أيضا من طريق سالم عن ابن عمر
 سبعين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بن قيس
 فان غم عليكم فكملاوا ثلاثين وله شاهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة عن أبي هريرة عن
 عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما وعن أبي بكره وطلق بن علي عند البيهقي وأخرجه من

تغ ١٢٩ / ٢
 ١٢٩ / ٢

تخلة ١٢٥٤

وقال صلة عن عمار بن صام

يوم الشك فقد عصى أبا

القاسم صلى الله عليه وسلم

حدثنا عبد الله بن مسلمة

عن مالك عن نافع عن

عبيد الله بن عمر رضي الله

عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم ذكر رمضان

١٩٠٦

م

تخلة ٨٣٩٧

طرق أخرى عنهم وعن غيرهم (قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين
 الزيادة متى وجدت ليلاً أو نهراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء يفرق بين
 ما قبل الزوال وبعده وخالف الشسعة الإجماع في وجوبه مطلقاً وهو ظاهر في النهي عن ابتداء
 صوم رمضان قبل رؤية الهلال فدخل فيه صورة الغيم وغيره ما ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة
 لكن ذلك لمن تسديه لكن المتفق الذي رواد أكثر الرواة وقوع الغيم شبهة وهو قوله فان غم
 عليكم فاقصروا له فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم فيكون التعليق على
 قوله فاقصروا له وهو الغيم قد حكم آخر ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للاول
 وفي قوله ذهب أكثر اخصائيه وإلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقصروا له أي انظروا
 في أول شهر واحسبوا غنم الثلاثين ويرجح هذا التأويل الروايات الاخر المصححة بالمراد
 وفي مقدم من قوله فأكلوا العدة ثلاثين ونحوها وأولى ما فسر الحديث بالحديث وقد وقع
 الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضاً فرواها البخاري كما ترى بلفظ فأكلوا عدة
 شعبان ثلاثين وهذا أصح ما ورد في ذلك وقد قيل إن آدم شيخه انقرو بذلك فإن أكثر الروايات عن
 شعبة قالوا فيه عدواً ثلاثين أشار إلى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره قال فيجوز أن
 يكون آدم أو ربه على ما وقع عند مسلم تفسيره أخيراً (قلت) الذي ظنه الاسماعيلي صحيح فقد رواه
 النبي عن طريق إبراهيم بن أبي اسحق بن يزيد عن آدم بلفظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً يعني عدوا
 شعبان ثلاثين فوقع البخاري ادراج التفسير في نفس الخبر ويؤيد رواية أبي سلمة عن أبي هريرة
 بلفظ لا تقصروا رمضان بصوم يوم ولا يومين فإنه يشعر بأن المأمور بعبده هو شعبان وقد رواه
 مسلم عن طريق أبي ربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ فأكلوا العدد وهو يتناول كل شهر فدخل
 فيه شعبان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم بصوم لرؤية رمضان فان غم عليه
 عيد ثلاثين يوماً ثم صاموا أخرجه أبو داود وغيره أيضاً وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن
 طريق ربيعة عن حذيفة صرّفوا على التقصير الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا
 حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربيعة عن رجل من الصحابة معهم ولا
 يتقدح ذلك في صحته قال ابن الجوزي في التحقيق لأحد في هذه المسئلة وهي ما إذا حال دون مطلع
 الهلال غيم أو قتر ليلة الاثنين من شعبان ثلاثة أقوال أحدها يجب صومه على أن يمتنع من
 تأخير الإيجور قترها وله تفلاً مطلقاً بل قضاء وكذا روي في ثقلها وافتقار عادة وبه قال الشافعي
 وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثها المرجع إلى
 رأي الإمام في الصوم والنظر واحتج الاول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث قال أحمد
 حدثنا السجستاني حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر في الحديث بلفظ فاقصروا له قال نافع فكان
 ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون نعت من ينظر فإن رأى قذالاً وإن لم ير ولم يحل دون
 منظره صام ولا قتر أصح مقطراً وإن حال أصبح صائماً وأما ما روى الثوري في إجماعه عن
 عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صفت السنة كلها لا قطرت اليوم الذي يشك فيه
 فأجبع بينهما في الصورة التي أوجب فيها الصوم لاسي يوم شك وهذا هو المشهور عن أحمد

فقال لا تصوموا حتى تروا
 الهلال ولا تقطروا حتى
 تروه فان غم عليكم

انه خص يوم الشك بما اذا اتفاعد الناس عن رؤيه الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم
شهادته فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكوا واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني
قال ابن عبد الهادي في تنقيحه الذي دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه أي شهر رجب
أكل ثلاثين سوا في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فعلى هذا قوله فأكلوا العدة يرجع الى
الجلتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة أي غم عليكم في
صومكم أو فطركم وبقية الاحاديث تدل عليه فاللام في قوله فأكلوا العدة للشهر أي عدة الشهر
ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهر رادون شهر بالاكمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك
اذ لو كان شعبان غيرهم ادم هذا الاكمال لبيته فلا تكون رواية من روى فأكلوا عدة شعبان
مخالفة لمن قال فأكلوا العدة بل مبينة لها و يؤيد ذلك قوله في الرواية الاخرى فان حال بينكم
وبينه صحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تسقبلوا الشهر اسقما لا آخرجه أحد أو صحاب السنين
وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا
تسقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى الترمذي عن طريق محمد بن حنين عن ابن عباس
بلفظ فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين **(قوله فاقدر واه)** تقدم ان للعلماء فيه تأويلين وذهب
آخرون الى تأويل ثالث قالوا معناه فاقدر ووجه حساب المنازل قاله أبو العباس بن سريج من
الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين قال ابن عبد البر لا يصح عن
مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو عن سريج عليه في مثل هذا قال ونقل ابن خوارزمي عن
الشافعي مسئلة ابن سريج والمفروق عن الشافعي ما عليه الجمهور ونقل ابن العربي عن ابن
سريج ان قوله فاقدر واه الخطاب لمن خصه الله بهذا العلم وان قوله فأكلوا العدة خطاب للامة
قال ابن العربي فصاير وجوب رمضان عنده يختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس وللقمر
وعلى آخرين بحساب العدد قال وهذا بعد عن النبلاء وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر هي
معرفة سيرا الالهة وأما معرفة الحساب فاحر دق يقخص بمعرفة الاحاد قال فغرفة منازل القمر
تدرك بأمر محسوس يدرك من راقب النجوم وهذا هو الذي اراد ابن سريج وقال به في حق
العارف به في خاصة نفسه ونقل الرواية عنه انه لم يقل وجوب ذلك عليه وانما قال يجوز
وهو اختيار الفضال وأبي الطيب وأما أبو الحسن في المذهب فيقول عن ابن سريج لزوم الصوم في
هذه الصورة فتعددت الاراء في هذه المسئلة بالنسبة الى خصوص النظر في الحساب والمنازل
أحدها الجواز ولا يجوز عن القرض ثانيا يجوز ويجزئ ثالثا يجوز والحساب ويجزئ لا للمخ
رابعا يجوز ولهما وغيرهما تقليد الحبيب دون المخم خامسا يجوز ولهما وغيرهما مطلقا وقال
ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا **(قلت)** ونقل ابن المديني في الإجماع
على ذلك فيقال في الاشراف صوم يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بالإجماع
الامة وقد صرح عن أكثر أصحابه والتابعين كراهية هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره في فرق
بينهم كانه محجوب بالاجماع قبله وساق بقية البحث في ذلك لعبدان **(قوله الشهر تسع وعشرون)**
مظاهر محض الشهر في تسع وعشرين مع انه لا ينصرف فيه بل قد يكون ثلاثين والحوادث ان المعنى
ان الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه وهو محمول على الأكثر

فاقدر واه محدثا عبد الله
ابن مسلمة محدثا مالك عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الشهر تسع
وعشرون ليلة

١٩٠٢

٧٢٤٩

الأغلب لقول ابن مسعود ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين أكثر مما صنعنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصره من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون تسعاً وعشرين وهو أقله يكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا انفسكم بصوم الأكثر احتياطاً ولا تقصروا على الأقل تخفيفاً ولكن اجعلوا عندكم من سطة ابتداء وانتهاء سبباً له (قوله فلا تصوموا حتى تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت به ذلك إما واحد على رأى الجمهور أو اثنين على رأى آخرين ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علم من غيم وغيره والامتناع بصوم الامن جمع كثير يقع العلم بخبرهم وقد عتسك تعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام أهل البلد برؤية أهل بلدها ومن لم يذهب الى ذلك قال لان قوله حتى تروه خطاب لآلئ مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه مصروف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤيته كل واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب أحدها هل كل بلد رؤيته وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد به وحكاها ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاها الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاها الماوردي وجه الشافعية ثانياً ما قبله إذا رأى يبلدة لم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا ترى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس قال القرطبي قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة فاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لم يصوم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة لأن ثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس صومهم لان البلاد في حقه كالبلد الواحد حكمه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية ان تقارب البلاد كان الحكم واحداً وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاها بغوى عن الشافعي وفي ضبط البعد أوجه أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصحبه النووي في الروضة وشرح المهذب ثانياً مسافة القصر قطع به الإمام والغوى وصحبه الرافعي في الصغير والنووي في شرح مسلم ثالثاً اختلاف الأقاليم رابعاً حكمه السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم خامساً قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والقطر على من رأى الهلال وحده وان لم يثبت بقوله وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم واختلفوا في القطر فقال الشافعي يقطر ويخفف وقال الأكثر يصر صاعاً احتياطاً (قوله فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال ينكم ويتهغم يقال غمت الشيء إذا غطته ووقع في حديث آخر يرتد من طريق المستطلي فان غم من طريق الكشميني أي ومن رواية السرخسي غبي بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغى وغم وغى بتشديد الميم وتخفيفها فهو معصوم الكل بمعنى وأما غبي فأخوذين الغياوت وهي عدم القطعة وهي استعارة لخفاء الهلال ونقل ابن العربي أنه روى عن علي بن الحسين المصقلة من المعنى قال وهو بمعناه لأنه ذهب البصر عن

فلا تصوموا حتى تروه فان
غم عليكم فاكوا العدة
ثلاثين * حدثنا أبو الوليد
حدثنا شعبة عن جيلة بن

صحيح

١٩٠٨

م

٦٦٦٨

قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما (١٠٦) يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا أو خمس الإبهام في الثالثة

حدثنا آدم حدثنا شعبة

حدثنا محمد بن زياد قال

سمعت أبا هريرة رضي الله

عنه يقول قال النبي صلى

الله عليه وسلم أو قال قال أبو

القاسم صلى الله عليه وسلم

صوموا لرؤيته وأفطروا

لرؤيته فان غي عليكم

فأكلوا عتقان ثلاثين

* حدثنا أبو عاصم عن ابن

جرير عن يحيى بن عبد الله

ابن صفي عن عكرمة بن

عبد الرحمن عن أم سلمة

رضي الله عنهما التي صلى

الله عليه وسلم إلى من

نأته شهرا فامضى تسعة

وعشرون وما غدا أو أراح

فقبل له أنك حلفت أن

لا تدخل شهرا فقال ان

الشهر يكون تسعة وعشرين

يوما * حدثنا عبد العزيز بن

عبد الله حدثنا سليمان بن

بلال عن جريد عن أنس

رضي الله عنه قال أتى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم من نسائه وكانت

انقضت رجلة فأقام في

مشرقة تسع وعشرين

ليلة ثم نزل فقال يا رسول

الله ألت شهره فقال ان

الشهر يكون تسع وعشرين

يوما * (باب شهر اعيد لا نقصان)

قال أبو عبد الله قال اسحق وان كان ناقصا فهو تام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص * حدثنا مسدد

حدثنا معمر قال سمعت اسحق يعني ابن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني

مسدد قال حدثنا معمر عن خالد الحذاء قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

المشاهدات أو ذهاب البصرة عن المعقولات * قوله في طريق ابن عمر الثالثة الشهر هكذا

وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة) كذا لا كثر بالمعجمة والنون أي قض والاختصاص الانقباض

قاله الخطابي وفي رواية الكشي بن جحس بالحاء المهلهلة ثم الموحدة أي منع (قوله عن يحيى بن

عبد الله بن صفي) بجملة وقام وزن زيد وهو واسم بلفظ التسببه ووقع في رواية حجاج عن ابن

جرير أخبرني يحيى أخرجه مسلم وكذا صرح بالخبر في بقية الاسناد وسياق الكلام على

حديث أم سلمة هذا مستوفى في كتاب الطلاق (قوله عن جريد عن أنس) ساقى في الطلاق من وجه

آخر عن سليمان عن حماد أنه سمع أنسا (قوله تسع وعشرين) كذا لا كثر للمحموى والمستحق

تسعة وعشرين وساقى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ما

شهر اعيد لا نقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وهذا القول لا يظن طريق لحديث الباب

عند الترمذي من رواية بشر بن الفضل عن خالد الحذاء (قوله حدثنا مسدد حدثنا معمر) فساق

الاسناد ثم قال وحدثني مسدد قال حدثنا معمر فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ

الرواية الثانية وكان النكتة في كونه لم يجمع الاسنادين معاً عنهما لم يتغيرا إلا في شيخ معمر أن

مسدد أحده به مرة ومعه غيره عن معمر عن اسحق وحدث به مرة أخرى أما هو وحده وما

بقراءة عليه عن معمر عن خالد وسدده شيخ آخر حجة أو دأدعته عن يزيد بن زريع عن خالد

وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق وأما قول قاسم في الدلائل سمعت موسى بن هرون يحدث

بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع عن فوعا قال موسى وأما هب رفعه فأن لم

يحمل على أن يزيد بن زريع كان ربما وقفه ولا فليست لها به رفعه معنى وأما لفظ اسحق العدوي

فأخرجه أبو نعيم في مستخرجهم من طريق أبي خليفة وأبى مسلم الكبي جمعاً عن مسدد بهذا

الاسناد بلفظ لا ينقص رمضان ولا ينقص ذوالحجة وأشار الاسماعيل أيضاً إلى أن هذا اللفظ

لا يحق العدوي لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ شهر اعيد

لا ينقصان كما هو لفظ الترجمة وكان هذا هو السري اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد

دون اسحق لكونه لم يختلف في ساقه عليه وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فذهب من

جملة على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذوالحجة أبداً الا ثلاثين وهذا قول مرود معانيه

للموجود المشاهد ويكن في رد قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم

عليكم فأكلموا العتة فانه لو كان رمضان ثلاثين لم يجز إلى هذا ومنهم من تأوله بمعنى

لأنها وقال أبو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضلة ان كانا تسعة وعشرين

أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معاً ان جاء أحدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد

وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القول مشهوران عن السلف وقد ثبتا بقولنا

في أكثر الروايات في البخاري وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي وغيره عقب الترجمة

قبل سياق الحديث قال اسحق وان كان ناقصاً فهو تام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص

واسحق هذا هو ابن راهويه ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

اسحق

١٩١٢

م د ق

قصة ١١٦٧

احق بن زاهر به وأجد بن حنبل وكان البخاري اختار مقالة أجد بن زاهر بها أو أراد عليها قال
 الترمذي قال أجد معناه لا يتقصان معاني سنة واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغاني
 مانصه عقب الحديث قال أبو عبد الله قال احمق تسعة وعشرون يوما تام وقال أجد بن حنبل
 ان نقص رمضان ثم ذوا الحجة وان نقص ذوا الحجة ثم رمضان وقال احمق معناه وان كان تسعا
 وعشرين فهو تمام غير نقصان قال وعلى مذهب احمق يجوز أن يتقصا معاني سنة واحدة وروى
 الحاكم في تاريخه بإسناد صحيح ان احمق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انكم ترون العدد ثلاثين
 فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصا وليس ذلك بتقصان ووافق أجد على اختياره أبو بكر أحمد
 ابن عمرو البزار فأوهم مغلطى انه ضا إذا الترمذي بقوله وقال أجد وليس كذلك وإنما ذكره قاسم
 في اللال عن البزار فقال سمعت البزار يقول معناه لا يتقصان جميعا في سنة واحدة قال ويدل
 عليه رواية يزيد بن عتبة عن سمرة بن جندب مرفوعا شهر اعيد لا يكونان ثمانية وخمسين يوما
 وأدعى مغلطى أيضا ان المراد باحمق احمق بن سويد الصدوق راوى الحديث ولم يأت على ذلك
 بحجة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين أحدهما ما قاله احمق والاخر ان المراد ان معاني
 الفضل سواء لقوله في الحديث الاخر ما من أيام العمل فيها أفضل من عشرين الحجة وذكر
 القرطبي ان فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا يتقصان في عام بعينه وهو
 العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا احكامه ابن زبارة ومن قبله أبو الوليد بن رشد
 ونقله الحب الطبري عن أبي بكر بن فورك وقبل المعنى لا يتقصان في الاحكام بهذا جزم البيهقي
 وقيله الطحاوي فقال معنى لا يتقصان أن الاحكام فيها ما وان كانت تسعة وعشرين مشكلة غير
 ناقصة عن حكمهما اذا كانتا ثلاثين وقيل معناه لا يتقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون
 رؤية الهلال مانع وهذا أشار إليه ابن حبان أيضا ولا يخفى بعينه وقيل معناه لا يتقصان معاني
 سنة واحدة على طريق الاكثر الاغلب وان ندرو وقوع ذلك وهذا أعدل مما تقدم لانه ربما وجد
 وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي الاخذ بظاهره أو جعل على نقص
 أحدهما يدفعه العيان لا نقاد وجدناهما يتقصان معاني أعوام وقال الزين بن المنير لا يتخلو شيء
 من هذا الاقوال عن الاعتراض وأقر به ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العدد يتغير بان كلا
 منهما مشرعة عظيم فلا ينبغي وصفهما بالتقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصلها يرجع الى
 تأييد قول احمق وقال البيهقي في المعرفة انما خصهما بالذات لثقل حكم الصوم والحج بها وبجزم
 النووي وقال انه الصواب المعتقد والمعنى ان كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء
 كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان
 محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال فوافئة الحديث رفيع ما يقع في القلوب من شك لمن
 صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقد استشكل بعض العلماء امكان الوقوف في
 الثامن اجتهاد وليس مشكلا لانه ربما ثبتت الرؤية بشاهد من ان أول ذى الحجة الخميس مثلا
 فوقع يوم الجمعة ثم تبين انها مشهدة اذورا وقال الطبري ظاهرا سياق الحديث بيان اختصاص
 الشهرين بزيادة ليست في غيرهما المشهور وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما ينقص وإنما
 المراد في الحرج عما عسى ان يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعبدين وجواز احتمال

وقوع الخطأ فها ومن ثم قال شهر اعيد بعد مقله شهر ان لا يقصان ولم يقتصر على قوله رمضان
 وذى الحجة انتهى وفي الحديث بختم قال ان الثواب ليس مر ساعلى وجود المشقة ذاتها بل الله
 ان يتفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب واستدل به بعضهم لما في اكتفاء شهر رمضان
 واحدة قال لانه جعل الشهر بمحملة عبادة واحدة فاكفى له بالنية وهذا الحديث يقتضى ان
 التسوية في الثواب بين الشهر الذى يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذى يكون ثلاثين انما
 هو بالنظر الى جعل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجمله لا من حيث تفضل الايام وأما ما ذكره
 البراز من روايته زيد بن عيسى عن سمرة بن جندب فاستناده ضعيف وقد أخرجه الدارقطني
 في الافراد والطبراني من هذا الوجه بلفظ لا يتم شهران ستين يوما وقال أبو الوليد بن رشد ان ثبت
 فتناه لا يكونان غالية وخمس في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق
 هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما ولا ثلاثون ليلة وهذا
 بهذا اللفظ شاذ والمخفوط من خالدا متقدم وهو الذى يوارده عليه الحفاظ من أصحابه كشعبه وجماد
 ابن زيد بن زيد بن زريع وبشر بن الفضل وغيرهم وقد ذكر الطحاوى ان عبد الرحمن بن اسحق
 روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكر بهذا اللفظ قال الطحاوى وعبد الرحمن بن اسحق
 لا يقاوم خالد الحذاء في الحفاظ (قلت) فعلى هذا فقد دخل اليه حديث في حديث لان اللفظ
 الذى أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد ان صح فتناه أيضا في الاجر والثواب
 (قوله) رمضان وذو الحجة أطلق على رمضان انه شهر عرفة من العيد أول كون هلال العيد
 رعاى في اليوم الاخير من رمضان قاله الأثرم والأول أولى وتظهر قوله صلى الله عليه وسلم
 المغرب وتر النهار أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلة جهرية وأطلق كونها
 وتر النهار اقربها منه وفيه اشارة الى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس (تنبيه) ليس لاسحق بن
 سويد وهو ابن هبيرة البصرى العدوى مضر وهو تابعي صغير روى حمنا عن تابعي كبير
 في البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد أخرجه مقرنا خالد الحذاء عن قديمي بالنصب وذكره
 ابن العربى في الضعفاء بهذا السبب (قوله) ما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب بالنون فهما والمراد أهل الاسلام الذين يحضره عند تلك المقالة وهو محمول على
 أكثرهم والمراد نفسه صلى الله عليه وسلم (قوله) الاسود بن قيس هو الكوفي تابعي صغير وشيخه
 سعيد بن عمرو رأى ابن سعيد بن العاص مدنى سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهر جمع عائشة
 وأبا هريرة وجماعة من الصحابة في الاسناد تابعي عن تابعي كذا في قوله (انا) أى العرب وقيل
 أراد نفسه وقوله أئمة بلفظ النسب الى الامم وقيل أراد أمة العرب لانها لا تكتب أو منسوب
 الى الامهات أى انهم على أصل ولادة أمهم أو منسوب الى الام لان المرأة هذه صفتها نالها وقيل
 منسوبون الى أم القرى وقوله لا تكتب ولا تحسب نفسه لكونهم كذلك وقيل العرب أميون
 لان الكفاية كانت فيهم عز قال الله تعالى هو الذى بعث في الامين رسولا منهم ولا يرد على ذلك
 انه كان فيهم من يكتب ويحسب لان الكفاية كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب
 الخوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا الا التزكيات فغلق الحكم بالصوم وغيره
 بالروية لرفع الخرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من

قال شهران لا يقصان شهر
 عيد رمضان وذو الحجة
 * (باب) قول النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب * حدثنا آدم
 حدثنا شعبه حدثنا الاسود
 ابن قيس حدثنا سعيد بن
 عمرو انه سمع ابن عمر رضي
 الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال انا
 أئمة أئمة لا تكتب ولا
 تحسب

١٩١٣
 م د س
 ٧٠٧٥

يعرف ذلك بل ظاهر الساق بشعر بنى تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله في الحديث
 الماضي فإن علمكم فأكملوا العدة ثلاثين ولم يقل فسلوا أهل الحساب والحكمة فيه كون
 العدد عند الانغماس يتوسى فيه المكثفون فيرتفع الاختلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى
 الرجوع إلى أهل التيسير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال الباقى
 واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بزيته وهو مذهب باطل فقد نبت الشريعة عن
 الخوض في علم النجوم لأنها حدى وتضمن ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها
 لضاقت الألبان بها إلا القليل (قوله الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين)
 هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً وفيه اختصار غبار وأما عن شعبه آخر حجة مسلم عن
 ابن المنى وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا
 وهكذا يعني تمام الثلاثين أى أشار إلى أصابع يديه العشر جميعاً من قبض الإبهام في المرة
 الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بمائة ثلاث مرات وهو المعبر
 عنه بقوله ثلاثون وفي رواية جبهة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي الشهر هكذا وهكذا
 وخمس الإبهام في الثالثة ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ الشهر هكذا وهكذا ووصف يديه
 من قبض أصابعه وقبض في الصفقة الثالثة إبهام اليمنى أو اليسرى وروى أحمد وابن أبي
 شبة واللفظ لمن طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون
 ثم طبق بين كفهم من قبض الأصابع في الثالثة قبض الإبهام قال فقالت عائشة يغفر الله لى
 عبد الرحمن أنما يحجر النبي صلى الله عليه وسلم نساء شهر أفتل تسع وعشرين فقبل له فقال إن
 الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهر ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع رعاة النجوم
 بقوانين التعديل وإنما الغول رؤى الأهل وقد نهى عن التكلف ولا شك أن في رواية
 ما غرض حتى لا يدرك إلا الظنون غاية التكلف وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالاشارة قلت
 وسأيت في كتاب الطلاق (قوله) لا يتقدم يضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما
 أى المكثف (قوله) لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعدمه
 بقصد الاحتياط فإنه صومه من تطاير روية فلا حاجة إلى التكلف واكتفى في الترجع عن ذلك
 لتصریح الخبره (قوله هشام) هو الله سواى (قوله) عن أى سلمة عن أى هريرة في رواية طالدين
 الحرب عن هشام عند الاسماعلى حديثاً أو سلمة حديثاً أو هريرة ونحوه لا يوافق عوانة من طريق
 معاوية بن سلام عن يحيى (قوله) لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم في رواية أى داود عن مسلم بن
 ابراهيم شيخ البخارى فيه لا تقدموا صوم رمضان بصوم وفي رواية طالدين الحرب المذكورة
 لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم ولا جدد عن روح عن هشام لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله (قوله الآن
 والترمذى من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله (قوله الآن
 يكون رجل) كان تامة أى الآن يوجد رجل (قوله) بصوم صوماً وفي رواية الكششيمى صومه
 فليصم ذلك اليوم وفي رواية معمر عن يحيى عند أحد الأرباب كان يصوم صياماً في ذلك على
 صيامه ونحوه لا يوافق عوانة من طريق الأوبى عن يحيى وفي رواية أحمد عن روح الأرباب كان يصوم
 صياماً فليصمه والترمذى وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أى سلمة الآن يوافق ذلك صوماً

الشهر هكذا وهكذا يعني
 مرة تسعة وعشرين ومرة
 ثلاثين * (باب) لا يتقدم
 رمضان بصوم يوم ولا يومين
 * حدثنا مسلم بن ابراهيم
 حدثنا هشام حدثنا يحيى بن
 أى كسيرة عن أى سلمة عن
 أى هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا يتقدم أحدكم
 رمضان بصوم يوم أو يومين
 إلا أن يكون رجلاً كان
 يصوم صوماً فليصم ذلك
 اليوم

١٩١٤

م

خطه ١٥٤٢٢

كان يصومه أحدكم قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط
 لرمضان قال الترمذي لما أخرجه العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتجمل الرجل بصيام
 قبل دخول رمضان لعني رمضان ٥١ والحكمة فيه التقوى بالقطر لرمضان لدخول فيه بقوة
 ونشاط وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز وسنذكر
 ما فيه قريبا وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض وقسوه نظرا أيضا لأنه يجوز أن
 عادة كافي الحديث وقيل لأن الحكم على بال رؤية حتى تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في
 ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ومعنى الاستثناء أن من كان له ورقد قد أذن له فيه لأنه اعتاده والله
 وتركه المأوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء وبل تحقق بذلك القضاء والتسليم
 لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والتسليم لادلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا
 يطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالأفضة ورد على
 من قال يجوز الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالنية التقديم نية رمضان واستدل بلفظ
 التقديم لأن التقديم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية
 النفل المطلق لكن السباق يأتي هذا التأويل ويدفعه وفيه ما نلحقه قوله في الحديث المبني
 صوموا الرؤية فإن اللام فيه للتأنيب لا للتعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها مجملة على
 التأنيب فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محلل الصوم وتقضيه
 المفاكهي بأن المراد بقوله صوموا النوافل والصيام والليل كله ظرف للنية (قلت) فوقع في المجاز الذي
 فرمته لأن التأويل ليس صائغا حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية التي أن يطعم
 البحر وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط فإن زاد على ذلك فهو موهوم
 الجواز وقيل بعد المنع لما قبل ذلك ويقطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه
 التقديم بالصوم بحيث وجد منع وانما أقصر على يوم أو يومين لأنه الغالب بمن يقصد ذلك وقالوا
 آمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أي هريرة
 مرفوعا إذا أتصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال
 الروابي من الشافعية يحرم التقديم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقديم من نصف
 شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان
 وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث
 الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك إنما هو أصح من حديث العلاء وكذا صنع قبله الطحاوي
 واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن استناده
 ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل
 هل صمت من سر شعبان شيئا قال قال فاذا أقطرت من رمضان فصم يومين ثم جمع بين الحديثين
 بأن حديث العلاء مجمل على من يضعفه الصوم فحديث الباب مخصوص عن يحتاط برغمه
 لرمضان وهو جمع حسن والله أعلم **(قوله ما)** قول الله عز وجل أحل لكم ليلة
 الصيام الرفث إلى نسائكم إلى قوله ما كتب الله لكم) كذا في رواية أي ذكر وساق غيره
 الآية كلها والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية وما كانت هذه

*(باب قول الله جل ذكره
 أحل لكم ليلة الصيام
 الرفث إلى نسائكم من لباس
 لكم وأنتم لباس لهن علم
 الله أنكم كنتم تختانون
 أنفسكم فتاب عليكم وعفا
 عنكم فالآن باشروهن
 وابتغوا ما كتب الله لكم)*

١٩١٥

د ك

نقطة ١٨٠٩

• حدثنا عبد الله بن موسى
عن اسرائيل عن أبي اسحق
عن البراء بن عيسى قال
كان أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم إذا كان الرجل
صائماً خضر الاططار فقام
قبل أن يقطر يأكل ليلته
ولا يؤم حتى يمسى وان قيس
ابن صرمة الانصاري كان
صائماً فلما حضر الاططار
أتى امرأته

الاية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عمل بها المصنف وقد تعرض لها في التفسير أيضاً كما سيأتي
ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السجور وهو
المقصود في هذا المكان لانه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السجور **(قوله)** عن أبي اسحق
هو السبيعي واسرائيل هو ابن نونس بن أبي اسحق المذكور وقد رواه الاسماعيلي عن طريق
يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل وزهير بن
معاوية كلاهما عن أبي اسحق عن البراء بن عيسى ذكر زهير وساقه على لفظ اسرائيل وقد رواه
الداري وعبيد بن جندب عن مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهير وقد أخرجه
النسائي من وجه آخر عن زهير **(قوله)** كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أي في أول
اقتراض الصيام وبين ذلك ابن جرير في رواية من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل **(قوله)**
فقام قبل أن يقطر الخ في رواية زهير كان إذا نام قيل ان يتعشى لم يحل له ان يأكل شيئا ولا
يشرب ليله ويوم حتى تقرب الشمس ولا في الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق
كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا
شيئاً من ذلك إلى مثلها فاتفقت الروايات في حديث البراء على ان المنع من ذلك كان مقيداً
بالتوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة
العتمة أخرجه أبو داود وبلقظ كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلوا العتمة
حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصلوا إلى القابلة ونحوه في حديث أبي هريرة كما سألوه
قريباً وهذا أجص من حديث البراء من وجه آخر ويحتمل ان يكون ذلك صلاة العشاء لكون
ما بعدهما مظنة النوم غالباً والتقييد في الحقيقة انما هو بالنوم كما في سائر الاحاديث وبين السدي
وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق
السدي ولفظه كتب على انصارى الصيام وكتب عليهم ان لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا
بعد النوم وكتب على المسلمين أن لا مثل ذلك حتى أقبل رجل من الانصار فذكر القصة ومن طريق
ابراهيم التيمي كان المسلمون في أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب إذا نام أحدهم لم يطعم
حتى القابلة ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعاً ففصل ما بين صيامنا
وصيام أهل الكتاب كالمسحور **(قوله)** وان قيس بن صرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
هكذا سمى في هذه الرواية ولم يختلف على اسرائيل فيه الا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه قال
صرمة بن قيس أخرجه أبو داود ولا ينعى في المعرفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن
عباس مثله قال وكذا رواه أنس بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند أحمد والنسائي
من طريق زهير عن أبي اسحق أنه أبو قيس بن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل
من الانصار يقال له أبو قيس بن صرمة ولان جرير من طريق ابن اسحق عن محمد بن يحيى بن
حبان يفتح المهملة وبالوحدة النقلية مرسل صرمة بن أنس ولغير ابن جرير من هذا الوجه
صرمة بن قيس كما قال أبو أحمد الزبيري ولذلك في الزهرات من مرسل القاسم بن محمد صرمة
ابن أنس ولان جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى صرمة بن مالك والجمع بين هذه الروايات
أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدى بن عامر بن غنم بن عدى بن التجار كذا نسب

ابن عبد البر وغيره فن قال قيس بن صرمة قلبه كاجرم الداودي والسهملي وغيرهما بانه وقع مقايضا في روايه حديث الباب ومن قال صرمة بن مالك نسبه الى جده ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكسبه من اسمه ومن قال أنس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه وكذا من قال أنس بن صرمة وكأنه أراد أن يقول أنس بن صرمة فزاد فيه ابن وقد صحفه بعضهم فروياه في جرأه إبراهيم بن أبي ثابت من طريق عطاء بن أبي هريرة قال كان المسلمون اذا صلوا العشاء عزم عليهم الطعام والشراب والنساء وان صرمة بن أنس الانصاري غلبته عينه الحديث وقد استدرك ابن الاثير في الصحابه صرمة بن أنس في حرف الصاد المعجمة على من تقدمه وهو تصحيف وتحريف ولم يثبت له والوصاب صرمة بن أبي أنس كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابه يكنى أبا قيس قال ابن اسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه باسناده الى عويم بن ساعدة قال قال صرمة بن أبي أنس وهو يدكر النبي صلى الله عليه وسلم

فقال لها عندك طعام
فالت لا ولكن أنطلق
فأطلب لك وكان يومه يعمل
فغلبته عيناه فغابه امرأته
فلما رآته قالت خبيثة لا
فلما اتصف النهار عشى
عليه فذكر ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فنزلت هذه
الآية بأحل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نسائكم ففرحوا
بها فرحاشديد ووزلت
وكلوا واشربوا حتى شبعوا
لكم الخيط الايض من
الخيط الاسود

نوى في قريش بضع عشرة حجة * يذكر لو يلي صدقة ما وثا
الآيات قال ابن اسحق وصرمة هذا هو الذي نزل فيه وكلاوا واشربوا الآية قال وحدثني محمد
ابن جعفر بن الزبير قال كان أنس بن قيس عن فارق الاوثان في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة أسلم وهو شيخ كبير وهو القائل
يقول أنس وأصبح غاديا * ألاما استطعتم من وصاتي فافعلوا
الآيات (قوله فقال لها عندك) بكسر الكاف (طعام قالت لا ولكن أنطلق أطلب لك) ظاهرة
انه لم يجز معه بشئ لكن في مرسل السدي انه أتاها بقر فقال استدلى به لحينا واجعله خبثا
فالت التمر أخرج جوف فيه لعل أكله خبثا وانما استبدله وصنعه وفي مرسل ابن أبي ليلى
فقال لأهله أطعوني فقالت حتى أجعل لك شأ خبثا ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال
حدثنا أصحاب محمد فذكره مختصرا (قوله وكان يومه) بالنصب (يعمل) أي في أرضه وصرح بها أبو
داود في روايته وفي مرسل السدي كان يعمل في حيطان المدينة بالاجرة فعلى هذا فقوله في أرضه
اضافة اختصاص (قوله فغلبته عيناه) أي نام وللكشمي عن عنبه الافراد (قوله فقالت خبيثة
لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقيل اذا كان يغفر لام يجب نصبه والاجار
والخبيثة الحرمان يقال خاب يجب اذا لم ينل ما طلب (قوله فلما اتصف النهار عشى عليه) في
رواية أحمد فاصبح صائعا فلما اتصف النهار وفي رواية أبي داود ففرقت نصف النهار حتى عشى عليه
فيحصل الاول على ان العشى وقع في آخر النصف الاول من النهار وفي رواية زهير عن أبي اسحق فلم
يطعم شيئا وبات حتى أصبح صائعا حتى اتصف النهار فغشى عليه وفي مرسل السدي فابقظه
فكرمان يعصى الله وان يأكل وفي مرسل محمد بن يحيى فقالت لك فقال اني قد غدت فقالت
لم تمن فأني فاصبح جائعا مجهودا (قوله فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية ذكره كرا عتد
أي الشيخ وأبي عمرا أنه وقد نامت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فنزلت هذه الآية
أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ففرحوا بها فرحاشديد ووزلت وكلوا واشربوا) كذا
في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهره فقال لما صار الرفث وهو الجاع هنا جلا لبعدها كان

حراما كان الاكل والشرب بطريق الاولى فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة هذا وجه
 مطابقة ذلك لقصة أبي قيس قال غمما كان حلهما بطريق المفهوم نزل بعد ذلك وكلاهما اشربوا
 ليعلم بالملفوظ تسهيل الامر عليهم صرحنا ثم قال أو المراد من الآية غنى بقامها (قلت) وهذا هو
 المقيد بوجوه السهولة وقال ان الآية بقامها نزلت في الامر بن معاً وقدم ما يتعلق بعمر لفضلها
 (قلت) وقد وقع في رواية أبي داود فنزلت أحل لكم ليلة الصيام إلى قوله من الفجر فهذا بين ان
 محل قوله ففرحوا بها بعد قوله الخط الاسود ووقع ذلك صريحاً في رواية ذكرها ابن أبي زائدة
 ولفظه فنزلت أحل لكم إلى قوله من الفجر ففرح المسلمون بذلك وسأقرب قصة عمر في تفسير
 سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **يا** قول الله
 عز وجل وكلاهما اشربوا حتى يبين لكم) ساق الى قوله الى الليل وهذه الترجمة سبقت لبیان
 انتهاء وقت الاكل وغيره الذي أصبح بعد ان كان متوجعاً واستقدم من حديث سهل الذي في هذا
 الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراءة يريد به معظمها وهو ان قوله من الفجر تأخر نزول وعنه
 بقية الآية مع انه ليس في حديث البراءة الصريح بأن قوله من الفجر نزل أولاً فان رواية حديث
 الباب فيها الى قوله الخط الاسود ورواية أبي داود رأيت الشيخ فيها الى قوله من الفجر فيحمل
 الثاني على ان قوله من الفجر يدخل في الفاية (قوله) فيه البراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يريد
 الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين الاول (قوله)
 أخبرني (حصين) روى الطحاوي عن طريقه جعل بن سالم عن هشيم أسأله عن حديثي في مجالده وكذا
 أخرجه الترمذي عن أحد بن منيع عن هشيم الأنافة فرقهما (قوله) عن عدي بن حاتم في رواية
 الترمذي أخبرني عن عدي بن حاتم وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحد بن منيع وهكذا أورده أبو
 عوانة عن طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين (قوله) لما نزلت حتى يبين لكم الخط الأبيض
 من الخط الاسود عمدت (الخ) ظاهره ان عدياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي
 تقدم اسلامه وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدماً في أوائل الهجرة واسلام
 عدي كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن اسحق وغيره من أهل المغازي فاما ان يقال ان الآية
 التي في حديث الباب تأخرت ولو اعان نزول فرض الصوم وهو بعد جحد او اماناً بنزول قول
 عدي هذا على ان المراد بقوله لما نزلت أي لما نزلت على عهد اسلامي أو لما بلغني نزول الآية
 أو في السياق حذف تقدير لما نزلت الآية ثم قدمت فاسلت وتعلت الشرائع عمدت وقد روى
 أحد حديثه عن طريق مجالده لفظ علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال
 صل كذا وصم كذا فاذا غابت الشمس فكل حتى يبين لك الخط الأبيض من الخط الاسود
 قال فاخذت خطين الحديث (قوله) الى عقال) بكسر الملهة أي حبل وفي رواية بمجالده فاخذت
 خطين من شعر (قوله) فجعل أنظر في الليل فلا يبين لي في رواية بمجالده فلا أستبين الأبيض
 من الأسود (قوله) فقال اتخذك زاداً أو عبيداً وسادك اذا عريض وكذا الاحد عن هشيم
 ولا سهلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال ففعلك وقال ان كان وسادك
 اذا عريضاً وهذه الزيادة أوردتها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين
 وزاد ان كان الخط الأبيض والاسود تحت وسادك وفي رواية ابن ادريس عن حصين عند

* (باب قول الله تعالى وكلاهما
 واشربوا حتى يبين لكم
 الخط الأبيض من الخط
 الاسود من الفجر ثم أمروا
 بالصيام الى الليل) * فيه
 البراءة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم * حدثنا نجاح
 ابن مهنا حدثنا هشيم قال
 أخبرني حصين بن عدي
 الرحن عن الشعبي عن
 عدي بن حاتم رضى الله عنه
 قال لما نزلت حتى يبين لكم
 الخط الأبيض من الخط
 الاسود عمدت الى عقال
 أسود والى عقال أبيض
 فجعلتهما تحت وسادتي
 فجعلت أنظر في الليل فلا
 يبين لي فعمدوت على
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له ذلك فقال
 اتخذك سواد الليل وبياض
 النهار

١٩١٦

٩٨٥٦

١٩١٧

م
ن
نسخة
٤٧٤
٤٧٥

* حدثنا سعيد بن أبي حمزة
حدثنا ابن أبي حازم عن
أبيه عن سهل بن سعد
وحدثني سعيد بن أبي حمزة
حدثنا أبو غسان محمد بن
مطرف قال حدثني أبو حازم
عن سهل بن سعد قال أنزلت
كلوا واشربوا حتى يبين
لكم الخط الأبيض من
الخط الأسود ولم يزل من
القبور فكأن رجال إذا
أرادوا الصوم ربط أحدهم
فجرجلته الخط الأبيض
والخط الأسود ولا يزال
يأكل حتى يبين له رؤيتهما

(٣) قوله حدثنا عبد العزيز
ابن أبي حازم الخ اختلفت
نسخة التارخ والنسخة
التي كتب عليها القسطلاني
في متن الحديث وعولنا على
نسخة القسطلاني هما متنا
هذا في هذا المثل اه معجمه

مسلم ان وسادلك لعريض طويل والمصنف في التفسير من طريق جرير عن حطوف عن
الشعبي انك لعريض القفا ولا يوعاثة من طريق ابراهيم بن طهمان عن مطرف فضحك وقال
لا يابريض القفا قال الخطاي في المعالم في قوله انك وسادلك لعريض قولنا ان أحدهما يربط
فمنك الكثير وكفي بالوسادة عن التوم لان التمام توسد أو أراد ان ليالك لطويل اذا كنت
لا تمسك عن الأكل حتى يبين لك العقال والقول الاخر انه كفي بالوسادة عن الموضوع التي
يضعه من رأسه وعقده على الوسادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كان فيه
غاية وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق أخرى انك عريض القفا جزم الزمخشري
بالأول بل الثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قفا عدي لانه غفل عن البيان وعرض
القفا لما يستدل به على قلة القطة وانشد في ذلك شعرا وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال
جله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم وكانهم فهموا انه نسبته الى الجهل والحقا وعدم
الفقه وعنده واذك بقوله انك عريض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من جعل اللفظ على
حقيقته اللسانية التي هي الاصل لم يبين له دليل التجوز لم يكن ذموا لا ينسب الى الجهل وانما
عن والده أعلم ان وسادلك ان كان يغطي الخطين اللذين أراد الله فيهما اذ عريض واسع ولهذا
قال في اثر ذلك انما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك
وقوله انك لعريض القفا ان الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرد عليه الاقفا عريض
للمناسبة (قلت) وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بان العرب تقاوت لغتهم وأشار بذلك الى أن
عديا لم يكن يعرف في لغته ان سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخط الأسود والخط
الأبيض وساق هذا الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدي جواز التوبين بالاكلام
النادر الذي يسير فيصير مثلا بشرط صحة القصد وجود الشرط عندنا من الغلو في ذلك فانه مرة
القدم الامن عصمه الله تعالى الحديث الثاني (قوله) (٣) حدثنا سعيد بن أبي حمزة حدثنا عبد
العزيز بن أبي حازم عن أبيه وحدثنا سعيد بن أبي حمزة حدثنا أبو غسان محمد بن أبي حازم كذا
أخرجه البخاري عن سعيد بن شيخين له واعاده في التفسير عن سعيد بن أبي غسان وحده وظهر
من سياقه ان اللفظ هذا لا يوعاثة وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد بن شيخيه وبين
أن يعجم في المستخرج ان لفظهما واحد وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوامة والبخاري في
آخرين من طريق سعيد بن أبي غسان وحده (قوله) فكان رجال لم أقف على تسمة احد منهم
ولا يحسن ان يفسر بعضهم بعدي بن حاتم لان قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق وباقى (قوله)
ربط أحدهم في رجليه في رواية فضل بن سلمان عن أبي حازم عن مسلم لما رتبه هذه الآية
جعل الرجل يأخذ خطا أيضا وخطا أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يتبينهما ولا
منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا أو يكونا معجمتهما تحت
الوسادة الى الصحيف بطونهما حينئذ في أرجلهما يشاهدوهما (قوله) حتى يبين كذا الاكثر
بالتشديد والكثير حتى يتبين بفتح أو له وسكون المهملة والتخفيف (قوله) رؤيتهما كذا
لا يذر وفي رواية النسفي رؤيتهما بكسر الهمزة وسكون المهملة والتخفيف (قوله) رؤيتهما كذا
فيهما بكسر الراء وتشديد التثنية قال صاحب المطابع ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة

أوجه ثالثها فتح الرأى وقد تكسر بعدها هزة مكسورة ثم تخانة مشددة قال عاصم ولا وجه له الا يضرب من التأويل وكأني رأيت معنى مرثى والمعروف ان الرثى التابع من الجن فيحصل أن يكون من هذا الأصل لترايمل مع من الانس (قوله) فانزل الله بعد من الفجر قال القرطبي حديث عدى يقضى ان قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فاما عدى فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله من الفجر من أجل الفجر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل فكان عدياً لم يبلغه ما جرى في حديث سهل وانما سمع الآية بمجرد فقهها على ما وقع له فيمنه التي صلى الله عليه وسلم ان المراد بقوله من الفجر ان تفصل أحد الخطين عن الآخر وان قوله من الفجر متعلق بقوله يتبين قالو ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وان بعض الرواية يعنى في قصة عدى تلا الآية نامة كما ثبت في القرآن وان كان حال النزول اغتازت مفرقة كما ثبت في حديث سهل (قلت) وهذا الثاني ضعيف لان قصة عدى متأخر تلتاخر اسلامه كما قدمته وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجاهد في حديث عدى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أخبر بها صمغ يا ابن حاتم أقم أقل للثمن الفجر والطيراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدى يا رسول الله كل شيء أو صيغتي قد حفظته غير الخيط الايض من الخيط الاسود اني بت البارحة معي خيطان انظر الى هذا والى هذا قال انعموا الذي في السماء فتبين ان قصة عدى مغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل هموا الخيط على ظاهره فلانزل من الفجر علوا المراد فلذلك قال سهل في حديثه ففعلوا انما يعنى الليل والنهار وأما عدى فكانه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن ان الغاية تنتهى الى ان يظهر غميراً أحد الخطين من الآخر بضياء الفجر وأنسى قوله من الفجر حتى ذكرهما النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب قال الشاعر

ولما تبدت لنا سدفه * ولا ح من الصبح خيطاً نارا

(قوله) ففعلوا انه انما يعنى الليل والنهار في رواية الكشميني ففعلوا انه يعنى وقد وقع في حديث عدى سواد الليل وياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذا البان يحصل بطولوع الفجر الصادق ففيه دلالة على ان ما بعد الفجر من النهار وقال أبو عبد المراد بالخيط الاسود الليل وبالخط الايض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالايض أول ما يدوم من الفجر المعترض في الافق كالخيط الممدود بالاسود ما يتدوم معه من غيش الليل شيئاً بالخيط فانه الزمخشري قال وقوله من الفجر بيان للخط الايض واكتفى به عن بيان الخيط الاسود لان بيان أحدهما يبان للآخر قال ويجوز ان تكون من التبعيض لانه بعض الفجر وقد أخرج قوله من الفجر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قوله لم يأت أسد المجاز فاذا زد فيه من فلان رجع تشبيهاً قال كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العثم لانه قبل نزول من الفجر لا يفهم منه الا الحقيقة وهي غير مرادة ثم أجاب بان من لا يجوز زعمهم كثر الفقهاء والمتكلمين لم يصح عندهم حديث سهل وأما من يجوز فيقول ليس بعث لان الخطاب يستفيد منه وجوب

فانزل الله بعد من الفجر
فعلوا انه انما يعنى الليل
والنهار

الخطاب ويعزم على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونقله في التجويز عن الاكثرية نظر
سبأ وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من الفريقين لانهما
الشيخين على صحة نقله الامه بالقبول ومثله تأخير البيان مشهورة في كتب الاصول وهذا
خلاف بين العلماء من المتكاهن وغيرهم وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسئلة عن الشافعية
أربعة اوجه الجواز مطلقا عن ابن سيرين والاصغر بن واين هريرة وابن خيران والمنع مطلقا
عن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي * ثلثها جواز تأخير بيان المجل دون العلم
رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية وقال ابن الحاجب تأخير البيان عن وقت الحاجة
ممنوع الاعتد بحجوز تكليف ما لا يطاق يعني وهم الاشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع قال
شارحه والخطاب يحتاج الى البيان ضربان أحدهما ما له ظاهر وقد استعمل في خلافه والثاني
ما لا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية يجوز تأخير عن وقت
الخطاب واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ومال بعض الحنفية والحنبلة كلهم الى
امتناعه وقال الكرخي يتسع في غير المجل وإذا نقر ذلك فقد قال النووي في العياض وانما قيل
الخطيب الايض والاسود على ظاهرهما بعض من لافقه عنده من الاعراب كالرباب الذين يحكي
عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخطيب في الصبح كعدى وادعى الطبراني
والداودي انه من باب التسخ وان الحكم كان أو لا على ظاهره المفهوم من الخطيب واستدل
على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الاكل الى الاسفار قلل ثم نسخ بعد ذلك بقوله نقل
من الفهر (قلت) ويؤيد ما قاله مارواه عبد الرزاق باسناد رجاله ثقات ان بلال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يتسحر فقال الصلاة يا رسول الله قد والله أصبحت فقال بريحم الله بلال لا يزال
لرجونا أن يرخس لنا حتى تطلع الشمس ويستقادم هذا الحديث كما قال عياض وحين
التوقف عن الالتفات المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوها وأكثر
استعمالها الا عند علم البيان وقال ابن زينة في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير
بيان المجملات لان الصحابة عملوا ولا على ما سبق الى أفهامهم يقتضي اللسان فعل هذا فيكون
باب تأخير ما له ظاهر أو يرد به خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضي ان جميع الصحابة فعلوا ما قاله
سهل بن سعد وفيه نظر واستدل بالآية والحديث على أن غاية الاكل والشرب طلع الفجر فلا
طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فخرج تمصومه وقبسه اختلاف بين العلماء ولو أن ظلالان
الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دللت على الاناحة الى أن يحصل التبعين وقد
روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الاكل والشرب ما شئت كك
ولان أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه وروى ابن أبي شيبة عن طريق أبي الضحى قال سأل رجل ابن
عباس عن السجود فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا يقول
شبا كل ما شئت حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول صار أكثر العلماء وقال ما
يقضي وقال ابن زينة في شرح الاحكام اختلفوا هل يحرم الاكل بطول الفجر أو يقتضيه عند
التأخر قدس كما يظهر الآية واختلفوا هل يجب امساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على
الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وشذذت بقية هذا البحث في الباب الذي يليه ان شاء الله

تعالى ﴿قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم﴾ كذا لاكثر
 والشك في لا يمنعكم يكون العين بغير تأكيد قال ابن بطال لم يصح عند البخاري لفظ الترجة
 فاستخرج معناه من حديث عائشة وقدرى لفظ الترجة وكعب من حديث حمزة فروعا
 لا يمنعكم من سجودكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وقال
 الترمذي هو حديث حسن اه وحديث حمزة عند مسلم أيضا لكن لم يعين في مراد البخاري
 فانه قد صيغ أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ لا يمنع أحدكم أذان بلال من سجوده فانه
 يؤذن بليل ليرجع قائمكم الحديث وقد تقدم في أبواب الأذان في باب الأذان قبل الفجر
 وأخرجه عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجهنا فالتأخر انه مراده
 بما ذكره في هذه الترجة وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث حمزة
 الذي أخرجه مسلم بيان لما بهم في حديث ابن مسعود وذلك ان في حديث ابن مسعود وليس
 الفجر أن يقول ورفع باصابعه الى فوق وطأ طأ إلى أسفل حتى يقول هكذا وفي حديث حمزة عند
 مسلم لا يفترونكم من سجودكم أذان بلال ولا يفاض الافق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا
 يعني معترضا وفي رواية ولا يهذ السباح حتى يستطير وقد تقدم لفظ رواية الترمذي وله
 من حديث طلحة بن علي كواواشروا ولا يهذنكم الساطع المصدع كواواشروا حتى يهتض
 لكم الاخر وقوله يهذنكم بكسر الهاء أي يرتجفكم فتمنعوا بهن السجود فانه الفجر الكاذب
 يقال هذنه أهبطه اذا رتجته وأصل الهذ بال كسر الحكة ولان أي شبيهة عن ثوبان فروعا
 الفجر فخران فالما الذي كانه ذنب السرحان فانه لا يحل شأ ولا يصح له ولكن المستطير أي هو الذي
 يحرم الطعام ويحل الصلاة وهذا موافق الآية الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة
 وقال به الامش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش الى جواز السجود الى أن يتضح الفجر
 فروى سعد بن منصور عن أي الاحوص عن عاصم عن زرعة حديثه قال تسحرنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن
 عاصم نحوه وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة وروى سعد بن
 منصور وابن أبي شيبة وابن السدز من طرق عن أي بكر أنه أمر بخلق الباب حتى لا يرى الفجر
 وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخطيب الايض من
 الخطيب الأسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم الى أن المراد تبين يابض النهار من سواد الليل أن
 يتشرب اليابض في الطرق والسك والبيوت ثم حكى ما تقدم عن أي بكر وغيره وروى بإسناد
 صحيح عن سالم بن عبيد الاشجي وله حصة أن أي بكر قاله اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فظنرت
 ثم أتيت فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فظنرت فقلت قد اعترض فقال
 الآن أبلغني شراي وروى من طريق وكعب عن الامش انه قال لولا الشهور ولصليت الغداة ثم
 تسحرت قال اصبحت هؤلاء وأجواز الاكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى تبين يابض
 النهار من سواد الليل قال اسحق وبالقول الاول أقول لكن لا أظن على من تأول الرخصة
 كالتقول الثاني ولا يرى عليه قضاء ولا كفارة قلت وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلا
 الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الامش والله أعلم **قوله** عن بن عمرو القاسم ابن محمد بالجر عطا

* (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سجودكم أذان بلال حديثنا عبيد بن اسمعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر والقاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بلالا كان يؤذن بليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كواواشروا حتى يهتض لكم الاخر وقوله يهذنكم بكسر الهاء أي يرتجفكم فتمنعوا بهن السجود فانه الفجر الكاذب يقال هذنه أهبطه اذا رتجته وأصل الهذ بال كسر الحكة ولان أي شبيهة عن ثوبان فروعا الفجر فخران فالما الذي كانه ذنب السرحان فانه لا يحل شأ ولا يصح له ولكن المستطير أي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلاة وهذا موافق الآية الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة وقال به الامش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش الى جواز السجود الى أن يتضح الفجر فروى سعد بن منصور عن أي الاحوص عن عاصم عن زرعة حديثه قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة وروى سعد بن منصور وابن أبي شيبة وابن السدز من طرق عن أي بكر أنه أمر بخلق الباب حتى لا يرى الفجر وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخطيب الايض من الخطيب الأسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم الى أن المراد تبين يابض النهار من سواد الليل أن يتشرب اليابض في الطرق والسك والبيوت ثم حكى ما تقدم عن أي بكر وغيره وروى بإسناد صحيح عن سالم بن عبيد الاشجي وله حصة أن أي بكر قاله اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فظنرت ثم أتيت فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فظنرت فقلت قد اعترض فقال الآن أبلغني شراي وروى من طريق وكعب عن الامش انه قال لولا الشهور ولصليت الغداة ثم تسحرت قال اصبحت هؤلاء وأجواز الاكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى تبين يابض النهار من سواد الليل قال اسحق وبالقول الاول أقول لكن لا أظن على من تأول الرخصة كالتقول الثاني ولا يرى عليه قضاء ولا كفارة قلت وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلا الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الامش والله أعلم **قوله** عن بن عمرو القاسم ابن محمد بالجر عطا

١٩١٨

١٩١٩

٢٠

٢١

٧٨٢١

١٧٥٢٥

على نافع لاعي ابن عمر لان عبد الله بن عمرو رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة وقد
تقدم الكلام عليه في المواقيت **(قوله ما)** تعجيل السجود أى الاسراع بالاكل
اشارة الى أن السجود كان يقع قرب طلوع الفجر وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه كما
تصرف أى من صلاة الليل فتسجد بالطعام مخافة الفجر قال ابن بطال ولوترجه باب تأخير
السجود لكان حسنا وتعقبه مغلطاي بأنه وحدثى نسخة أخرى من البخارى باب تأخير السجود
ولم أذكر ذلك فى شيء من نسخ البخارى التى وقعت لنا وقال الزين بن المنير التعجيل من الامور التيسية
فان نسب الى أول الوقت كان معناه التقديم وان نسب الى آخره كان معناه التأخير وانما جاءه
البخارى تعجيلا اشارة منه الى أن العجالي كان يسابق بسجوده الفجر عند خوف طلوعه وخوف
فوات الصلاة بمقدار ذهابه الى المسجد **(قوله عن أبيه)** أى حازم) اشارة لاسماعيل الى أن
عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه فآخره من طريق مصعب الزبيرى عن أبي حازم عن
عبد الله بن عاصم الاسلمى عن أبي حازم عن سهل ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عاصم عن
أبي حازم وعبد الله بن عاصم هو الاسلمى فيه ضعف وأشار الاسماعيلى الى تعجيل الحديث بذلك
ومصعب بن عبد الله الزبيرى لا يقاوم الحفاظ الذين رووه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة
فزيادته شاذة ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عاصم فيه عن أبيه زائدة لم تكن
فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة وقد أخرجه البخارى
في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فيقول التعجيل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم
(قوله ثم تكون سرعتي) فى رواية سليمان بن بلال ثم تكون سرعتي وسرعة الضم على أن كان
تامة ولو ظننى متعلق بسرعة أو ليست تامة سوى الخبر أو قوله أن أدرك ويجوز النصب على أنها خبر
كان والاسم ضمير يرجع الى ما يدل عليه لفظ السرعة **(قوله ان أدرك السجود)** كذا فى رواية
الكشميهنى والنسفى والجهوران أدرك المعجود وهو الصواب ويؤيدها فى الرواية المتقدمة فى
المواقيت ان أدرك صلاة الفجر وفى رواية الاسماعيلى صلاة الصبح وفى رواية أخرى صلاة الغداة
قال عباس مرسد سهل بن سعد أن غاية اسرعه ان يحور لقر به من طلوع الفجر كان بحيث
لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد تغليس رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصبح وقال ابن المنير الحاشية المراد منهم كانوا يزجون بالسجود الفجر فيقتصرون
فيه ويستجلون خوف الفوات **(تنبيه)** قال المزى ذكر خلف ابن البخارى أخرج هذا الحديث
فى الصوم عن محمد بن عبد الله وقيصة كلاهما عن عبد العزيز بن خالد ولم يجده فى الصحيح ولا ذكره أبو
سعود **(قلت)** ورأيت هنا يحفظ القطب ومغلطاي محمد بن عبد الله بغير إضافة وهو غلط والصواب
محمد بن عبد الله وهو أبو ثابت المدنى مشهور من كبار شيوخ البخارى **(قوله ما)** قد قدم
بين السجود وصلاة الفجر أى انتهاء السجود واستاء الصلاة لان المراد تقدير الإيمان الذى ترك
فيه الأكل والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير **(قوله حدثنا هشام)** هو
الديستوائى **(قوله عن أنس)** سبق فى المواقيت من طريق سعيد عن قتادة قال قلت لأنس **(قوله)**
قلت كم هو مقول أنس والمقول له زيد بن ثابت وقد تقدم بيان ذلك فى المواقيت وان قتادة أيضا
سأل أنس عن ذلك ورواه أحد أيضا عن زيد بن هرون عن هشام وفيه أن أنسا قال قلت لزيد **(قوله)**

١٩٢٠

نسخة ٤٧٢٥

(باب) تعجيل السجود
حدثنا محمد بن عبد الله
حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي
حازم عن أبيه أبي حازم عن
سهل بن سعد رضى الله عنه
قال كنت أسجر فى أهل ثم
تكون سرعتي أن أدرك
السجود مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم **(باب قدركم)**
بين السجود وصلاة الفجر
حدثنا مسلم بن إبراهيم
حدثنا هشام حدثنا قتادة
عن أنس عن زيد بن ثابت
رضى الله عنه قال تسجرونا
مع النبي صلى الله عليه وسلم
ثم قام الى الصلاة قلت كم
كان بين الأذان والسجود

١٩٢١

م ن م

نسخة ٣٦٩٦

قال قدر خمسين آية) أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة وقدر بالرفع على أنه خبر
 المبتدأ ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدره في جواب زيد لا في سؤال أنس لثلاثه كان واسمها
 من فاعل والخبر من آخر قال المهلب وغيره فيه تقدير الاوقات بأعمال البدن وكانت العرب تقدر
 الاوقات بالأعمال كقولهم قدر حلب ساعة وقدر فجر جزر وقدر زبدن ثابت عن ذلك إلى التقدير
 بالقرائن إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة الثلاثة ولو كانوا يسعدون بغير العمل لقال
 مثلاً قدر درجة أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة
 بالعبادة وفيه تأخير السجود لكونه أبلغ في المقصود قال ابن أبي جرة كان صلى الله عليه وسلم يخل
 ما هو الأرق بامته فيفعله لأنه لو لم يتسجر لاستعوى فيشقى على بعضهم ولو تسجر في جوف الليل لشق
 أعضاء على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يقضى إلى ترك الصيام أو يحتاج إلى المجاهدة بالسر
 وقال فيه أيضاً تقر على الصيام لعدم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك الشق على بعضهم ولا سبب
 كان صغراً وإفادته بغنى عليه فيفضي إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأتيس الفاضل
 أحبابه بالمواكلة وجواز المنى بالليل للحاجة لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه
 وسلم وفيه الاجتماع على السجود وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله تسبح نافع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما يشعر لفظ المعية بالبيعة وقال
 القرطبي فيه دلالة على أن الفراق من السجود كان قبل طوع القبر فهو معارض لقول حذيفة
 هو النهار الآن الشمس لم تقطع انتهى والجواب أن المعارضة بل تحمل على اختلاف الحال
 فليس في رواية واحدة ما يشر بالمواظبة فتكون قصة حذيفة سابقة وقد تقدم الكلام على
 ما يتعلق بأسانيد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس
قوله ما بركة السجود من غير إيجاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأصاوا
 ولم يذكر السجود بضم زكر على البناء للجهول والكسبية والنسب ولم يذكر سجود قال الذين
 ابن المنبر الاستدلال على الحكم إنما يقتصر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً على السجود
 انما هو أكل الشهوة وحفظ القوة لكن لما فيه الأمر به احتياج أن بين أنه ليس على ظاهره من
 الإيجاب وكذا انتهى عن الوصال يستلزم الأمر بالأكلا قبل طوع القبر انتهى وتعب بأن
 انتهى عن الوصال انما هو أمر بالفصل بين الصوم والقطر فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا
 يتعين السجود وقد نقل ابن المنذر الإجماع على نية السجود وقال ابن بطال في هذه الترجمة غفلة
 من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر
 فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السجود قال والفسر يقضى على الجمل انتهى وقد تلقاه
 جماعة بعده بالتسليم وتعبه ابن المنبر في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية
 السجود وانما ترجم على عدم إيجابه وأخذ من الوصال أن السجود ليس واجباً وحيث نهاهم
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال لم يمكن على سبيل تحريم الوصال وانما هو نهي عن الوصال
 لتعبه إياه بما لا شاق عليهم وليس في ذلك إيجاب السجود وما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم
 فضضه الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السجود كذا قال ومثله الوصال مختلف فيها
 وإراجعه عند الشافعية التحريم والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله لأن النبي صلى الله عليه

قال قدر خمسين آية
 (باب) بركة السجود من
 غير إيجاب لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه
 وأصاوا ولم يذكر السجود
 حدثنا موسى بن اسماعيل
 حدثنا جبريل بن نافع
 عن عبد الله بن رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصاوا فواصل الناس فشق
 عليهم فنهاهم قالوا إنك
 فواصل قال لست كهيبتكم

١٩٢٢

هـ ٧٩٢٠

١٩٣٣

تحفة ١٠٢٨

وسلم وأجمعه وأصلوا الخ الإشارة إلى حديث أبي هريرة الآتي بعد خمسة وعشرين بابا فنفسه
بعد انتهى عن الوصال أنه واصل بهم يوماً ثم واصلهم يوماً ثم واصلهم يوماً ثم واصلهم يوماً ثم واصلهم يوماً
على أن السحور ليس يحتم أن يكون حتماً ما واصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء
قلنا الوصال حرام أو لا وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن
عمر أيضاً في الباب المشار إليه إن شاء الله تعالى وقوله أظن بفتح الهمزة والفاء القاعة المحجة مضارع
ظلت إذا علمت بالنهار وسيأتي هناك بلفظ آيت وهو دال على أن استعمال أظن هنا ليس مقيداً
بالنهار **قوله** في حديث أنس (تسحروا فان في السحور بركة) هو بفتح السين وبضمها لأن المراد
بالبركة الإحراز والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يقوى على
الصوم ونشاطه ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به وقيل البركة ما يتضمن من
الاستيقاظ والدعاء في السحر والاولى ان البركة في السحور تحصل بجهات متعددة وهي اتباع
السننة ومخالفة أهل الكتاب والتقوى به على العبادة والزينة في النشاط ومداقة سوء الخلق
الذي يشهده الجفوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذ ذلك أو يجتمع معه على الأكل والتبسط
لذكر الدعاء وقت مظنة الآجوبة وتدارك نية الصوم لمن أعظمها قبل أن ينام قال ابن دقيق العيد
هذه البركة يجوز أن تعود إلى الأمور الآخرة فإن أقامة السننة يجب الاجور زبانه ويحتمل أن
تعود إلى الأمور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتسريع من غير اضطرار بالصائم قال وعما يعمل
به استحباب السحور لمخالفة لاهل الكتاب لأنه يمنع عندهم وهذا أحد الوجوه المقضية للزيادة
في الاجور الآخروية وقال أيضاً وقع المنصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة
الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج والسحور قديان ذلك قال والصواب أن يقال ما زاد في
المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية فليس يحسب كذا يصنع المتعرفون من التأتني في
المساكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك يختلف من أنه **(تكميل)** يحصل السحور بأقل
ما يتأمله المرء من مأكول ومشروب وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد
الخدري بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته
يصالون على المتسحرين ولعبد بن منصور من طريق أخرى من سلة تسحر وأولو بلقمة **قوله**
باب اذا نوى بالنهار صوماً أي هل يصح مطلقاً وألا للعلماء في ذلك اختلاف ففهم من
فرق بين الفرض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال وسيأتي بيان ذلك **قوله**
وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم يومى هذا وصله ابن
أبي شيبة من طريق أبي غلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يتعدونا أحياناً ناضحاً فيسأل
الغداة فربما لم يوافقهم عندنا فيقول اذا أنا صائم وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن
أبي ندريس وعن أيوب عن أبي غلابة عن أم الدرداء وعن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء كان اذا
أصبح سأل أهله الغداة فان لم يكن قال أنا صائم وابن جرير عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي
الدرداء أنه كان يأتي أهله حين يتصف النهار فذكر نحوه ومن طريق شهر بن حوشب عن أم
الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يرمعها بالغداة فلا يجد فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم **قوله**
وقوله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) أما اثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق

أني أظن أظعم وأسقي **حديثنا**
أدم بن أبي اس حدثننا
شعبة حدثننا عبد العزيز
ابن صهيب قال سمعت أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
تسحروا فان في السحور
بركة **(باب)** اذا نوى
بالنهار صوماً وقالت أم
الدرداء كان أبو الدرداء يقول
عندكم طعام فان قلنا لا قال
فاني صائم يومى هذا وفعله
أبو طلحة وأبو هريرة وابن
عباس وحذيفة رضى الله

عنه

٩٤٤/٢
٩٤٥/٢

قنادة وابن أبي شيبه من طريق جيد كلاهما عن أنس ولفظ قنادة ان أباطحة كان يأتي أهله
فقول هل من عشاء فان قالوا الاصام يومه ذلك قال قنادة وكان معاذ بن جبل يفعله ولفظ جيد
نحوه وزاد وان كان عندهم أظفرو لم يذ كرفعة معاذوا مأثرأى هريرة فوصله البيهقي من طريق
ابن أبي ذئب (٣) عن حمزة عن يحيى عن سعد بن المسيب قال رأيت أبا هريرة يطوف بالناس ثم
يأتي أهله فيقول عندكم شيء فان قالوا لا قال فانصائم ورواه عبد الرزاق بسند آخر فنه انقطاع
ان أبا هريرة وأباطحة فذكر معناه وأما ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو
عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يصبح حتى يظلم ثم يقول والله لقد أصبحت وما أريد الصوم وما
أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ولأصوم من يومى هذا وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق
وابن أبي شيبه من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال حذيفة بن يسلم
الصيام بعد ما تزل الشمس فليصم وفي رواية ابن أبي شيبه ان حذيفة بدله في الصوم بعد
ما زالت الشمس فصام وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي الدرداء عن فروعا من حديث عائشة أخرجه
مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمة عائشة بنت طلحة وفي رواية
حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فأتى إذا صائم الحديث ورواه النسائي والطحاوي من
طريق مسلم عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة قال النووي في هذا الحديث
دليل الجموع وفي أن صوم النافلة يجوز شيق النهار قبل زوال الشمس وتأوله الآخرون على
أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر ذلك قال
وهو تأويل فاسد وتكلف بعد وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ثم بدله أن
يصوم فطوعا فقال طائفة أنه أن يصوم بدله فذكر عن تقدم وزاد ابن مسعود وأبو
غيرهما وساق ذلك بأسانيد الهم قاله أبو عبد الله الشافعي وأجد قال وقال ابن عمر لا يصوم فطوعا
حتى يجمع من الليل أو يتسرع وقال مالك في النافلة لا يصوم إلا أن بيت الا ان كان يسرد
الصوم فلا يحتاج الى التثبيت وقال أهل الرأي من أصبح فطرا ثم بدله أن يصوم قبل منتصف
النهار أخرجه وان بدله ذلك بعد الزوال لم يجزه (قلت) وهذا هو الأصح عند الشافعية والذي نقله
ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين
لشافعي والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك والبيهقي وابن أبي ذئب انه
لا يصوم صام الطوع إلا بنية من الليل (قوله عن سلمة بن الأكوع) في رواية يحيى وهو لقطان
عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع كاسأني في خبر الواحد (قوله أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث رجلا بنادى في الناس) في رواية يحيى قال لرجل من أسلم أدن في قومك واسم هذا
الرجل هند بن اسما بن حارثة الاسلمي له ولاية ولعمه هند بن حارثة صحبة أخرجه حديثه أحد
وابن أبي شيبه من طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء
الاسلمي عن أبيه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى قومي من أسلم فقال مر قومك أن
يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء عن وحده منهم قدأ كل في أول يومه فليصم آخره وروى أحد
أيضا من طريق عبد الرحمن بن حرمله عن يحيى بن هند قال وكان هند من أصحاب الحديث

(٣) قوله عن حمزة في نسخة
عن عمر بن يحيى وفي أخرى
عن عثمان بن يحيى اه

حدثنا أبو عاصم عن زيد
ابن أبي عبيدة عن سلمة بن
الأكوع رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
بعث رجلا بنادى في الناس
يوم عاشوراء ان من أكل
فليس أو فليصم ومن لم يأكل
فلا يأكل

١٩٢٤

ع

٤٥٣٨

وأخوه الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء قال هديني
 يحيى بن هند عن اسماء بن حارثة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه فقال من قومك صيام
 هذا اليوم قال رأيت ان وجدتهم قد قطعوا قال فليتموا آخر يومهم (قلت) فيحتمل أن يكون
 كل من أسماء وولده هنداً رسولاً بذلك ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد اسم
 الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جدته أسماء فتجد الروايتين والله أعلم
 واستدل بحديث سلة هذا على صحة الصيام لمن لم يشؤ من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن التبعة لا تشترط من الليل وأجبت بان
 ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً والذي يترجح من أقوال العلماء انه لم يكن فرضاً
 وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بآية فتنسخ حكمه وشرايطه بدليل قوله ومن أكل فليتم
 ومن لا يشترط التبعة من الليل لا يجب صيام من أكل من النهار وصرح ابن حبيب بن المبارك
 بأن ترك التمتع لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء وعلى تقدير أن حكمه مباح قالوا
 بالاسساك لا يستلزم الاجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالاسساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من
 سفر في رمضان نهاراً وكما يؤمر من أفطر يوم الشك ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمرهم
 بالقضاء بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن
 بن سلمة عن عمار أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال سمعتم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا
 بقية يومكم واقضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء
 لأن من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار واحتج الجمهور لا بشرائط
 السعة بالصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يمتص الصيام من الليل فلا صيام له لفظ النسائي ولا يروى
 والترمذي من يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي
 والنسائي الموقوف بعد أن أظن النسائي في تخريج طريقه وحكي الترمذي في العلل عن البخاري
 ترجيح وقفه وعمل بظاهر الاستدراجة عن الأئمة فصحبوا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من
 الحنفية بصيام القضاء والتذرع بأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض إذا كان في يوم
 بعينه كما هو في قضاء الجزئية في النهار ولا في يوم بعينه كرمضان فلا يجوز الأبيسة من الليل وبين
 صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه إمام الحرمين بأنه كلام غث لأصله وقال
 ابن قدامة تعتبر التبعة في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحدائه يجوز تبعة واحدة لجميع
 الشهر وهو قول مالك وأبو حنيفة (٢) وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير تبعة
 قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعنه فلا يشترط السنة لأن الركن
 معياره فلا يتصور في يوم واحد الأصوم وأحد قال أبو بكر الرازي يلزم قال هذا أن يصح صوم
 المقيم عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الاسساك بغير تبعة قال فان التزعة كان
 مستنحاً وقال غيره يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يسبق وقته لا أقدره أصلي حيثما تطوعا
 أنه يجزئ عنه الفرض واستدل ابن حزم بحديث سلة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار

(٢) قوله وقال زفر احتجنا ما
 بعض النسخ والذي قاله
 الكرخي كما في شرح الهداية
 خلافة فانه نقل أن مذهب
 زفر مثل مالك اه

جاءه استدراك النسبة حينئذ وبخبرته وبناءه على ان عاشوراء كان فرضاً أولاً وقد أمر وان يسكوا
 في شئ التها قال وحكم الفرض لا يتغير ولا يخفى ما ردد عليه مما قد منه وألحق بذلك من نسي
 أن ينوي من الليل لاستواء حكم الحامل والناسي **(قوله باب الصائم يصح جنباً)**
 أي هل يصح صومه أولاً وهل يفرق بين العامد والناسي أو بين الفرض والتطوع وفي كل ذلك
 خلاف السلف والجمهور على الجواز مطلقاً والله أعلم **(قوله كُتِبَ أَوْ أُوِيَّ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ**
وَأُمِّ سَلَمَةَ) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن
 عبد الرحمن فأوهم أن سياقهما واحد لكنه ساق لفظه مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا
 قصة أبي هريرة فقدم قد أخرجه مالك في الموطأ عن سمي مطولاً ولما لمالك فيه شيء أخرجه في الموطأ
 عن عبد بن مسعود عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً
 وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه ثم
 منه وله طرق أخرى كثيرة أظن النسائي في تحريجه وفي بيان اختلاف نقلها وسأذكر
 محصل فوائد هان شاء الله تعالى **(قوله في رواية شعيب أن أبا عبد الرحمن أخبر مروان)** أي
 ابن الحكم وأخبار عبد الرحمن بعد كثر مروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة بين
 ذلك في الموطأ وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه كُتِبَ أَوْ أُوِيَّ عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ
 فَقَالَ مَرْوَانُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فَلَتَسْلُمَ لَهَا
 عَنْ ذَلِكَ قَالَ أَوْ يَكْفُرْ ذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَهَبَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَسَاقَ الْقِصَّةَ وَبَيْنَ
 النَّسَائِيِّ فِي رَوَايَةٍ لَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ أَخْبَارَهُ عَنْهُ أَنَّ مَوْلَى عَائِشَةَ عَنْهَا وَمِنْ
 نَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْهَا فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 الْحَارِثِ قَالَ أَرْسَلَنِي مَرْوَانُ إِلَى عَائِشَةَ فَأَتَيْتُهَا فَلَقِيتُ غُلَامَهَا ذُو كَوْنٍ فَأَرْسَلْتُهُ الْيَهَافُ سَأَلَهَا عَنِ
 ذَلِكَ فَقَالَتْ فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ مَرْفُوعاً قَالَ فَأَتَيْتُ مَرْوَانَ فَحَدَّثْتُهُ بِذَلِكَ فَأَرْسَلَنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَتَيْتُهَا
 فَلَقِيتُ غُلَامَهَا نَافِعاً فَأَرْسَلْتُهُ الْيَهَافُ سَأَلَهَا عَنِ ذَلِكَ فَذَكَرْتُ لَهُ فِي اسْتِئْذَانِهِ لَهَا أَنَّ عَائِشَةَ
 بِمَجْهُولٍ فَإِنْ كَانَ بِمَجْهُولٍ فَاجْمَعْ بَيْنَ كَلَامِ الْغُلَامَيْنِ كَانَ وَسَطَةً بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبَيْنَ كُلِّ
 مِنْهُمَا فِي السُّؤَالِ كَمَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَسَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَابْنَهُ أَوْ يَكْرُ كَلَامَهُمَا مِنْ رَوَاةِ الْحُجَابِ
 كَافِرٍ وَابَةِ الْمَصْنُفِ وَغَيْرِهِمْ سَاقَ رَوَايَةَ أَبِي حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ جَاءَ إِلَى عَائِشَةَ فَلَمَّ عَلَى الْبَابِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ
 يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْحَدِيثُ **(قوله)** كَانِ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ فِي رَوَايَةٍ
 ذَالِكَ الْمَشَارِ إِلَى أَنْ يَصْبِحَ جُنَاباً جَاءَ غَيْرَ احْتِلَامٍ وَفِي رَوَايَةِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ
 وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ كَانِ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ جُنَاباً غَيْرَ حِلْمٍ وَسَاقَ فِي بَعْضِ الْبُيِّنِ
 وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِمَا كَانِ يَصْبِحُ جُنَاباً غَيْرَ
 احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَهُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ قَالَ قَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَذْهَبَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَلِّمْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ كَانِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبِحُ جُنَاباً
 مَتَى فَيَصُومُ وَيَأْمُرُ فِي الصَّيَامِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذَا قَائِلًا تَانِ احْتِلَامُهُ كَانَ يَجْمَعُ فِي رَمَضَانَ
 وَيُؤْخِرُ الْغُسْلَ إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَأْتِي الْبُيُوتَ وَالنَّاسِ إِنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَمَاعٍ لَمْ يَحْتَلِمُوا

* (باب الصائم يصح جنباً) *

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن

مالك عن سمي مولى أبي بكر

ابن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام بن المغيرة أنه سمع أبا

بكر بن عبد الرحمن قال

كنت أنا وأبي حتى دخلنا

على عائشة وأم سلمة ح

وحدثنا أبو اليان أنه أخبرنا

شعيب بن الزهري قال

أخبرني أبو بكر بن عبد

الرحمن بن الحارث بن هشام

أن أبا عبد الرحمن أخبر

مروان أن عائشة وأم سلمة

أخبرته أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان يدركه

الفجر وهو جنب من أهله

ثم يغتسل ويصوم

١٩٢٥

١٩٢٦

م د ن

نقطة

١١٠٦٠

١٧٦٩٦

١٨٢٢٨

لأنه كان لا يجهل إذا الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام
 إشارة إلى جواز الاحتلام عليه والامكان للاستئناس معني ورتبان الاحتلام من الشيطان وهو
 معصوم منه وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بتفسير رؤية شيء في المنام
 وأرادت بالتقسيد الجماع المبالغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدا يفطر وإذا كان فاعل ذلك
 عمدا لا يفطر فالتدليس لا يعتد به أو ينال عنه أولى بذلك قال ابن دقيق العيد كان الاحتلام
 يأتي للمرء على غير اختياره فقد تسلم به من برخص لغير المتعمد الجماع فيمن في هذا الحديث
 أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال (قوله) وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم
 بالله في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن فقال مروان
 لعبد الرحمن التي أباه مرة فحدثه بهذا فقال انه يخارى وأنه لا كره أن تستقبله بما يكره فقال أعز
 عليك لتلقينه ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال لعبد الرحمن لمروان غفر
 الله لك الله في صديق ولا أحب أن أرد عليه قوله وبين ابن جرير في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن عن أبيه سب ذلك فنه عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال سمعت أباه مرة يقول في
 قصصه ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم قال فذكره لعبد الرحمن فاطلق وانطلقت معه حتى
 دخلنا على مروان فذكر القصة آخر حجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما
 وفي رواية مالك عن سمي عن أبي بكر أن أباه مرة قال من أصبح جنباً فليصم ذلك اليوم وللنسائي
 من طريق المقبري كان أبوه مرة يلقى الناس أنه من أصبح جنباً فليصم ذلك اليوم وله من
 طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أباه مرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم
 أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أن أباه مرة
 كان يقول من أصبح جنباً فليصم فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسأني بيان من
 روى ذلك عنه فروعا في آخر الكلام على هذا الحديث (قوله لتقرعن) كذلك ذكره بالقاء
 والزاي من الفرع وهو الخوف أي تخففه بهذه القصة التي يخالف قوامه ولا كشمي لتقرعن
 فتحرقاق ورافة مفتوحة أي تقرع بهذه القصة معه يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا علمته به
 أعلاما صريحا (قوله) ومروان يومئذ على المدينة أي أمير من جهة معاوية (قوله) فذكر ذلك
 عبد الرحمن) قد يناسب كراهته قيل ويجعل أن يكون كره أيضا أن يخالف مروان لكونه كان
 أميرا وأجاب الطائفة في المعروف وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سب تشديد
 مروان في ذلك فعند النسائي من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد الرحمن فذكروا
 قول أبي هريرة فقال اذهب فاسأل أرواح النبي صلى الله عليه وسلم قال فذهبنا إلى عائشة فقالت
 يا عبد الرحمن أمالككم في رسول الله أسوة حسنة فقد كرت الحديث ثم أنشأتم سلمة ذلك ثم أنشأنا
 مروان فاشتد عليه اختلافهم فحوقا أن يكون أبوه مرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال مروان لعبد الرحمن عزمت عليك لما أنيته فحدثه (قوله) ثم قدولنا أن نجتمع
 بنى الحليفة أي المكان المعروف وهو مقيات أهل المدينة وقوله وكان لأبي هريرة هنة
 أرض فيه رفع توهم من يظن أنها جماع في سفر وظاهر أنها جماع من غير قصد لكن في روايته
 مالك المذكورة فقال مروان لعبد الرحمن أقسمت عليك تركين دابتي فانها بالباب فذهبنا إلى

وقال مروان لعبد الرحمن
 ابن الحارث أقسم بالله
 لتقرعن بم أباه مرة ومروان
 يومئذ على المدينة فقال أبو
 بكر فذكر ذلك لعبد الرحمن
 ثم قدولنا أن نجتمع بنى
 الحليفة وكانت لأبي هريرة
 هنة تلك الأرض

أي هريرة فإنه بارضه بالعقيق فلتخبرته قال فركب عبد الرحمن وركبت معه فهذا ظاهره فإنه قصد
 أباه هريرة لذلك فيحصل قوله ثم قدر لنا أن نتجمع معه على المعنى الأعم من التقدير لآعلى معنى
 الاتفاق ولا تخالف بين قوله بنى الحليفة وبين قوله بارضه بالعقيق لاحتمال أن يكون قصدها إلى
 العقيق فلم يجدها ثم وجدها بنى الحليفة وكان له أيضا بها أرض ووقع في رواية معمر عن الزهري
 عن أبي بكر فقال مروان عزيت عليك لما ذهبت إلى أبي هريرة قال فلقينا أباه هريرة عند
 باب المسجد والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي جمع بين
 الروايتين أو يجمع بينهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة مجله أو لم يذكرها بل شرع
 فيها ثم يتأله ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة الأبعد أن رجعا إلى المدينة وأراد دخول
 المسجد النبوي (قوله أي إذا كركك) في رواية الكشي هي أي إذا كر بصيغة المضاربة (قوله لم
 أذكر كركك) في رواية الكشي هي لم أذكر كركك فسه حسن الأدب مع الأكاره وتقديم الاعتذار قبل
 تبليغ ما بين المبلغ أن المبلغ يكرهه (قوله فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل) ظاهرا أن الذي حدث به الفضل مثل الذي ذكره عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة
 وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبي هريرة لقول عائشة وأم سلمة والسبب في هذا الإجماع
 أن رواية شعبة في حديث الباب لم يذكر فيها قولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر
 الإشارة بقوله كذلك ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريح كما قدمناه
 فلذلك قال في آخره سمعت ذلك أي القول الذي كنت أقوله من الفضل وفي رواية مالك عن سفيان
 فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب فتلون وجهه أي هريرة ثم قال هكذا
 حدثني الفضل (قوله وهو أعلم) أي عارو والعهد عليه في ذلك لآعلى ووقع في رواية النسفي
 عن البخاري وهن أعلم أي أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية معمر وفي رواية ابن
 جريح فقال أبو هريرة أهما قالتا نعم قال هما أعلم وهذا يرجح رواية النسفي وللنسائي من
 طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه هي أي عائشة أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم
 متاونا وابن جريح في رواية ينفرد بها أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذلك وقع في رواية محمد
 ابن عبد الرحمن بن نويرة عند النسائي انه رجح وروى ابن أبي شيمه عن طريق قتادة عن سعد
 ابن المسيب أن أباه هريرة قد رجح عن قتاده من أصبح جنبا فلا صومه وللنسائي من طريق عكرمة
 ابن خالد في رواية عن عكرمة وعمر بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أباه هريرة أحاط بذلك
 على الفضل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه أن أباه هريرة قال في هذه القصة
 إنما كان أسامة بن زيد حدثني فيحصل على أنه كان عنده عن كل متهم ما يؤيد به رواية أخرى
 عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها التماحدثني فلان
 وفلان وفي رواية مالك المذكرة الأخيرة بخبر والظاهر أن هذا من تصرف الرواة منهم من
 أنهم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة فمفسرا ومنهم من لم يذكر عن أبي
 هريرة أحدا وهو عند النسائي أيضا من طريق أبي قتادة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره
 فقال أبو هريرة هكذا كنت أحسب (قوله وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر والاول أسند) أماروا به همام فوصلها أحدا وابن حبان

فقال عبد الرحمن لابي هريرة
 اني اذا كركك امراؤا ولا
 مروان أقسم على نفسه لم
 اذكره فذكر قول عائشة
 وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل بن عباس وهو أعلم
 وقال همام وابن عبد الله
 ابن عمر عن أبي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يأمر بالفطر والاول أسند

من طريق معمر عنه بلفظ قال صلى الله عليه وسلم اذا ودى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم
 جنب فلا يصح حينئذ وأما رواية ابن عبد الله بن عمرو فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن
 شهاب عن ابن عبد الله بن عمرو عن أبي هريرة به وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب
 عنه أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمرو قال لي أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمر نبالا فطر اذا أصبح الرجل جنباً آخرجه النساء والطبراني في مسند الشاميين وقال عقيل
 عن معمر بن عبد الله بن عبد الله بن عمرو فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبد الله
 مصغراً وأما قول المصنف والأول أسنداً فاستشكله ابن التين قال لأن اسناد الخبر رفعه فكأنه
 قال ان الطريق الأولى وضع رفعاً قال لكن الشيخ أبو الحسن قال معناه ان الأول أظهر اتصالاً
 (قلت) والذي يظهر لي ان مراد البخاري ان الرواية الأولى أقوى اسناداً وهي من حيث الرخا
 كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء عنهما من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال
 ابن عبد البر انه صحه ووثقه وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يفتي بهو جاء عنه من طريق
 هذين انه كان يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي
 بكر بن عبد الرحمن سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره أخرجه
 عبد الرزاق وللتسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال بلغ من وان أنا
 هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره له من طريق المقبري قال يفتي عائشة
 إلى أبي هريرة لا يتحدث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جدم من طريق عبد الله بن عمرو
 الفاري سمعت أبا هريرة يقول ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصح
 محمود بن الكعبة قاله لكن بين أبو هريرة كما مضى انه لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم
 وانما سمعه بواسطة الفضل وأسامة وكان له سنة فوقع بهما يخلف علي ذلك وأما
 ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن مينا عن أبي هريرة انه قال كنت حدثتكم من أصبح
 جنباً فقد أظفروا ان ذلك من كبس أبي هريرة فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لانهم رواية عمر بن
 قيس وهو متروك ثم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك اما الرخا رواية أم المؤمنين في جواز
 ذلك صريحاً على رواية غيرهما في رواية غيرهما من الاحتمال اذ يمكن أن يجعل الامر بذلك
 على الاستصحاب في غير الفرض وكذا انتهى عن موم ذلك اليوم واما الاعتقاد انه يكون خيراً
 المؤمنين باحتياط غيرهما وقد بقي على مقالة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم
 ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي وأما ابن دقيق العيد فقال
 صار ذلك اجماعاً أو لا لاجماع لكن من الاختلاف في حديث أبي هريرة من فرق بين من تعمد الجنابة
 وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذلك الحكماء
 المنذرين طائفة أيضاً قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة (قلت) ولم يصح عنه فقد أخرج
 ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهنم وهو ضعيف عن أبي هريرة ومنهم من قال يتم صومه ذلك
 اليوم ويقضه حكماء ابن المنذر عن الحسن المصري وسالم بن عبد الله بن عمرو (قلت) وأخرج
 عبد الرزاق عن ابن جريح انه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى ان يتم
 صومه ويقضى اهـ وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك وليس ما ذكره صريحاً

إيجاب القضاء ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء أيضاً والذي نقله
 الطحاوي عنه استجابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في القرض والإجزاء
 في الطلوع ووقع لابن بطلان وابن التين والنووي والفاكهى وغير واحد نقل هذه المذاهب
 مغايرات في نسبتها لقائلها والمعتقد ماحرته ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله انما هو في
 حتى الحنب وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجوز به وهذا النقل معترض بما رواه النساءى بإسناد صحيح
 عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلاني رمضان فاستسقط قبل أن يطعم النجس ثم نام فقبل
 أن يغتسل فلم يستسقط حتى أصبح قال فاستفتيت أباه مرة فقال أفطر ولهم من طريق محمد بن
 عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أباه مرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه النجس ولم
 يغتسل فلا يصم وهذا صريح في عدم التفرقة وحل القائلون بقساد صيام الحنب حديث
 عائشة على أنه من انحصائص النبوة أشار إلى ذلك الطحاوي بقوله وقال آخرون يكون حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة وإيجاب الجمهور
 بأن انحصائص لا تثبت إلا بدليل وبأنه قد ورد صريحاً ما يدل على عدمها وترجم بذلك ابن حبان
 في صحيحه حيث قال ذكر الإنسان بان هذا الفعل لم يكن المصطفى مخصوصاً به ثم أورد ما أخرجه هو
 ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يوسف مولى عائشة عن رجل جاء
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفسره وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدرى الصلاة
 أي صلاة الصبح وأما جنب فأصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأنت تدري الصلاة وأما جنب
 فأصوم فقال لست مثلاً يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله إني
 لأرجو أن أكون أخشاً لكم لله وأعلمكم بما اتقى وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء يوهمون أن أبا
 هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادقة الآن الخبر منسوخ
 لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد
 النوم قال فيجتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان
 للجماع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة
 ناسخ لخديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أباه مرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على قسائه ثم رجع
 عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد
 الحديث لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر وأشار إلى آية الفجر وهي إنما زلت عام
 الحديسة سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن
 المنذر والخطاي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث
 إلى نسائكم يقضى أباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جلت الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم
 أباحة الجماع فيه ومن ضروره أن يصح فاعل ذلك جنباً ولا يقصد صومه فإن أباحة التيب
 للنسأ أباحة ذلك الشيء (قلت) وهذا أولى من سائله الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول
 البخاري والأول أسندوكذا قال بعضهم أن حديث عائشة أرجح موافقه أسلم لقائلها على ذلك
 ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما تزوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولأن
 روايتهما أقوى المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو أن الفصل شيء واجب

بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل
 يتم صومه اجابا فكذلك اذا احتلم ليلا بل هو من باب الاولى وانما يمنع الصائم من تعسدها لجماع
 نهارا وهو شبهه بمن يتعم من الطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أجزم فوقي عليه لونه
 أو ريحه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد
 إلى الأفضل فان الأفضل ان يغتسل قبل الفجر ولو خالف جازو يحمل حديث عائشة على بيان
 الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله السيوطي وغيره عن نص
 الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويعكس على حمله على الإرشاد
 التصريح في كثير من طرف حديث أبي هريرة بالأمر بالطهور والنهي عن الصيام فكيف يصح
 الحل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو محمول على من ادركه الفجر مجامعا فاستدام بعد
 طلوعه عالما بذلك ويعكر عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن
 عبد الرحمن عن أبيه ان أباه مرة كان يقول من احتلم وعلما باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا
 يصوم وحكى ابن التين عن بعضهم انه سقط لامن حديث الفضل وكان في الاصل من أصبح جنبا
 في رمضان فلا يفطر فإسقاط لاصار فإسقاط وهذا الاحتمال وكان قائله ما وقف على شيء من طرق هذا
 الحديث الأعلى للفظ المذكور وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم دخول العلماء على
 الأمر أو مذهبهم اياهم بالعلم وفيه فضيلة لمراد ابن الحارث لم يلبس عليه الحديث من
 احتلامه بالعلم ومساائل الدين وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني إلى الأعلى فان الشيء
 اذا نوزع فيه رد إلى من عنده علمه وترجع حروى النساء فيما لهن عليه الاطلاع دون الرجال على
 حروى الرجال كعكسه وان المباشرة للأمر أعلم به من الخبر عنه والانتفاء بالنهي صلى الله عليه
 وسلم في أفعاله ما لم يقم دليل الخصوصية وان للمفضل اذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من
 العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه وان الحجة عند الاختلاف في المصير إلى الكتاب والسنة
 وفيه الحجة بخبر الواحد وان المرأة فيه كالأرجل وفيه فضيلة لأبي هريرة لا اعترافه بالحق ورجوعه
 اليه وفيه استعمال السلف من العناية والتابعين الارسلان عن العدول من غير تكبر بينهم لان
 أباه مرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه
 عنه بلا واسطة وانما يثبتها لما وقع من الاختلاف وفيه الادب مع العلماء والمبادرة لامتنال الأمر
 ذي الأمر اذا كان طاعة ولو كان فيه مشقة على المأمور * (تكميل) * في معنى الحب الحافض
 والنفس اذا انقطع معها الملامح طلع الفجر قبل اعتسائها حال التووي في شرح مسلم مذهب
 العلماء كافة صومها الامساك عن بعض السلف مما لا يعلم صح عنه أولا وكأنه أشار بذلك إلى
 ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعي لكن حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح أيضا وحكى ابن
 دقيق العيدان في المسئلة في مذهب مالك قول ابن حنبل عن عبد البر عن الحسن بن محمد بن مسلمة عن أصحابهم
 ووصف قوله بالشذوذ وحكى ابن عبد البر عن عبد البر عن حنبل عن الحسن بن محمد بن مسلمة عن أصحابهم
 طلع الفجر قومها يوم فطر لانها في بعضه غير طاهرة قال وليس كالتي يصح جنبان الاحتلام
 لا ينقض الصوم والحض ينقضه **قوله** **باب** المباشرة للصائم أي بيان حكمها

* (باب) * المباشرة للصائم

وأصل المباشرة التقاء البشرين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو أوبج وليس الجماع مراداً
 بهذه الترجمة (قوله) وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها) وصله الطحاوي من طريق
 أبي حمزة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتي وأنا صائم قالت
 فرجها السناد إلى حكيم صحيح ويؤدى بهناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق
 سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائماً قالت كل شيء إلا الجماع (قوله) حدثنا سليمان بن
 حرب عن شعبة) كذلك أكثر ووقع للكشيبي عن سعيد بن مسعدة وآخره دال وهو غلط فاقش
 فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد بن مسعدة عن الحكم والحكم المذكور هو ابن
 عتبة وأبراهيم هو النخعي وقد وقع عند الاسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن
 شعبة على الصواب لكن وقع عنده عن إبراهيم أن علقمة وشريح بن أرقطاً رجلان من النخع كانا
 عند عائشة فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القيلة للصائم قال ما كنت لأرقت عند أم المؤمنين
 فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم وكان أملىكمكم لاربه
 قال الاسماعيلي رواه غندر وابن أبي عدي وغير واحد عن شعبة فقالوا عن علقمة حدث به
 البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال عن الأسود وفيه نظروا صرح أبو إسحق بن جرة
 فيما ذكره أبو نعيم في المستخرج عنه بأنه خطأ (قلت) وليس ذلك من البخاري فقد أخرجه البيهقي
 من طريق محمد بن عبد الله بن محمد بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري وكان سليمان بن حرب
 حدث به على الوجهين فإن كان حفظه عن شعبة فلعن شعبة فلعن شعبة حدث به على الوجهين والأكثر
 أحببنا شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود وإنما اختلفوا فيهم من قال كرواية يوسف
 المتقدمة وصورتها الأرمال وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن شعبة
 ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشريح وقد ترجم النسائي في سننه الاختلاف فيه على
 إبراهيم والاختلاف على الحكم وعلى الأعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن
 إبراهيم وأرويه من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال خرج نفر من النخع
 فيهم رجل يدعى شريحاً فحدث أن عائشة قالت فذكر الحديث قال فقال له رجل لقد هممت
 أن أضرب رأسك بالقوس فقال قولوا له فليكن عني حتى تأتي أم المؤمنين فلما أوفوها قالوا لعلقمة
 سلها فقال ما كنت لأرقت عندها اليوم فسمعه فقالت فذكر الحديث ثم ساقه من طريق عبيدة
 عن منصور ففعل شريحاً هو المنكر وأبهم الذي حدث بذلك عن عائشة ثم استوعب النسائي
 طرقه وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والأسود وسروق جميعاً فله كان
 يحدث به تارةً من هذا وتارةً عن هذا وتارةً يجمع وتارةً يفرق وقد قال الدارقطني بعد ذكر
 الاختلاف في معنى إبراهيم كلها صحيحاً وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديد عائشة بذلك
 واستدرا كلها على من حدث عنها به على الإطلاق بقوله ولكنه كان أملىكمكم لاربه فأشارت
 بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون ما كان لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيها يحرم وفي رواية جاد
 عند النسائي قال الأسود قالت لعائشة أياشرو الصائم قالت لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يأشرو وهو صائم قالت أنه كان أملىكمكم لاربه وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهدا منها وقول أم سلمة يعني الآتي ذكره

فتح ١٢٩

وقالت عائشة رضي الله
 عنها يحرم عليه فرجها
 * حدثنا سليمان بن حرب
 عن شعبة عن الحكم عن
 إبراهيم عن الأسود عن
 عائشة رضي الله عنها

١٩٢٧

نحلة

١٥٩٢٧

قالت كل النبي صلى الله
عليه وسلم يقبل ويأشروهم
صائم وكان أملككم

أولى أن يؤخذ به لأنه نص في الواقعة (قالت) قد شئت عن عائشة صريحا باحثة ذلك كما تقدم
فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه يحل له بكل شيء الإجماع يحمل النهي هناك على كراهة
التبرع فأنها لا تنافي إلا بوجه وقد رويناه في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق جادين سلمة
عن جاد بلقظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها وكان هذا هو السر في تصدير الجارية
بالأثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق جاد وغيره والله أعلم ويدل على أنها
لا تأشروهم بها ولا يكرهها من الخصائص ما رواه مالك في الموطأ عن أبي النضر أن عائشة بنت
طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر
فقال له عائشة ما يمنعك أن تدن من أهلك فتلاعها وتقبلها قال أقبلها وأنا صائم قالت نعم (قوله)
كان يقبل ويأشروهم صائم) التقبيل أخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص وقد
رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلقظ كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية
لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد
اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرهها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي
شيمه بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم
يكرهونها وأخبرنا بقوله تعالى فالأنباشروهن الآية فنع من المباشرة في هذه الآية يتهمها
والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الميمون عن الله تعالى وقد أباح المباشرة لها
فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الإجماع لا مطلقا فمن قبله وجوها والله أعلم وعن أبي نعيم
من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم والزم
ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالجماع في منع المباشرة ومقدمات النكاح لا اتفاق على
ابطالهما بالإجماع وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيحا عن أبي هريرة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول بلغ بعض أهل الظاهر فاستحبها وقرئ آخرون بين الشاب والشبيبة
فكرهها للشاب وأباحها للشبيبة وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسبعين من مشهور
وغيرهما وجاء فيه حديثان من فروعنا فيهما ضعف أخرجهما أبو داود عن حديث
أبي هريرة والآخر أحمد بن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وقرئ آخر وبن من عاك
نفسه ومن لا عاك كما أشارت إليه عائشة وكانت تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض وقال
الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن الصائم إذا ملك نفسه أن يقبل والا فلا يسلم له فيه وهو
قول سفيان والثاقبي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فأخبرته
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر فقال أما والله إنني لأتقاكم لله وأخشاكم له فدل ذلك على أن الشاب والشبيبة سواه لأن
عمر حينئذ كان شابا وله له كل أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص وروى
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قيل أمرته وهو صائم فأمر
أمر أنه أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأله فقال إني أقضلك ذلك فقال زوجها
يرخص الله ليه في ما يشاء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحمد الله وأتقاكم الله وأخبرته ما لا شك

أرسله قال عن عطاء ابن رجاء قد كرهوه مطولا واختلف فيما اذا باشر او قبل او فطر فانزل أو
أمدى فقال الكوفيون والشافعي يقضي اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك
واسحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضي فقط واحتمل ان الانزال أقصى ما يطلب
بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك وتعقب بيان الاحكام علق بالجماع ولو لم يكن انزال فاقترعا وروى
عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر او قبل فانغظ ولم يمد ولا أنزل
وأكثره غيره عن مالك وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امرأته وهو
صائم بطل صومه لكن استاده ضعف وقال ابن قدامة ان قبل فانزل افطر بلا خلاف كذا قال
وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه وسأذكر في الباب الذي
يليه زيادة في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله لاربه) يشق الهرم زواله بالمواحدة أي حاجته
ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه الاول أشهر والى ترجيحها أشار البخاري بما
أورده من التفسير (قوله وقال ابن عباس ما رب حاجة) ما رب بسكون الهمزة وفيه انما هو هذا
وصله ان أي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولي فيها ما رب أخرى قال
حاجة أخرى كذا فيه وهو تفسير الجميع بالواحد فاعلة كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضا
من طريق عكرمة عنه بلفظ ما رب أخرى قال حوائج أخرى (قوله وقال طاوس غير أولى
الاربه الا حتى لا حاجة له في النساء) وصلة عبد الرزاق في تفسيره عن معمر بن ابن طاوس عن
أبيه في قوله غير أولى الاربه قال هو الا حتى التي ليس له في النساء حاجة وقد وقع لنا هذا الزيل
في جزء محمد بن يحيى الذهلي المروى من طريق السلي وقد تقدم في الحيز بيان الاختلاف في
قوله لاربه ورأيت بخط مغلطاي في شرحه هنا قال وقال ابن عباس أي في تفسير أولى الاربه
المقدور قال ابن جبير المعتوه وقال عكرمة العنبر ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري وانما وقع
في ذلك ان القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده وعن ابن عباس المقعد الى آخره ولم يرد
القطب ان البخاري ذكر ذلك وانما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير (قوله
وقال جابر بن زيدان نظر فامني بتم صومه) وصلة ابن أبي شبة من طريق عروب بن هرم مسئل جابر
ابن زيد عن رجل نظر لى امرأته في رمضان فامني من شهواتها لم يفطر قال لا ويتم صومه وقد
تقدم نقل الخلاف فيه قريبا (تبس) وقع هذا الاثر في رواية أبي ذر وحده هنا وقع في رواية
الباقين في أول الباب الذي بعده وذكره ابن بطال في الباين معا ومناسبة للباين من جهة التفرقة
بين من يقع منه الانزال واختاره وبين من يقع منه غير اختاره كما سأتى بسط القول فيه ان
شاء الله تعالى (قوله باب القلة للصائم) أي بيان حكمها (قوله حدثني يحيى) هو
القطان وهشام هوان عروة وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين
لفظهما مخالفة فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ كان يقبل بعض أزواجه
وهو صائم وزاد الاسماعيلى من طريق عروب بن يحيى قال هشام قال اني لم أر القلة تدعو
الى خير وزاد سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك فقال عروة لم أر القلة تدعو الى خير وكذا ذكره مالك في الموطأ
عن هشام عقب الحديث لكن لم يقل فيه ثم ضحك وقوله ثم ضحك يتخلل ضحكها النجيب عن

لاربه وقال قال ابن عباس
ما رب حاجة قال طاوس غير
أولى الاربه الا حتى لا حاجة
له في النساء وقال جابر بن
زيدان نظر فامني بتم صومه
(باب) القلة للصائم
*حدثنا محمد بن المني حدثني

يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم ح وحدثنا
عبد الله بن سلمة عن مالك
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
ان كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم ليقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك
*حدثنا محمد بن يحيى
عن هشام بن أبي عبد الله
حدثنا يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة عن زينب ابنة أم
سلمة عن أم هانئ رضي الله عنها
قالت بينما أنا مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم في الخيلة
اذضحت فأنسلت فأخذت
ثياب حبيتي فقال مالك
أتقتت قلت نعم فدخلت
معه في الخيلة وكانت هي
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقتتلان من اناء واحد
وكان يقبلها وهو صائم

١٩٢٩

م م في

نظرة

خالف في هذا وقيل تعجبت من نفسها ان تحدث بعقل هذا عما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال
ولكنها باطاعتها للضرورة في تبليغ العلم الى ذلك ذلك وقد يكون الغفلة بخلا لاختبارها عن
نفسها بذلك أو تنبها على انها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها أو سرورا بما كتبت من النبي
صلى الله عليه وسلم وعزلت له منه ومحبتة لها وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا
الحديث ففتحك فظننا انها هي وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة
قالت أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلي فقلت اني صائمة فقال أو أأصائم فقبلي وهذا
يؤيد ما قد مناه ان النظر في ذلك لمن لا يثأر بالبشارة والتقبيل لا للفرقة بين الشاب والشبيبة
لان عائشة كانت شابة ثم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق وقال المازري
ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم
فكذلك ما أدى اليه وان كان عنها المذي فن رأى القضاء منه قال يحرم حتى حقه ومن رأى ان
القضاء لا يكره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى للمنع منها الا على القول بسد الزريعة قال ومن
يذبح ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها رأيت لو تعصمت فاشأ الى فقه يذبح
وذلك ان المتعصمة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومقتاحه كإن القبلة من دواهي الجماع
ومقتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع وكأنت عندهم ان أوائل الشرب لا يفسد
الصيام فكذلك أوائل الجماع اهـ والحديث الذي أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من
حديث عمر قال النسائي منكر وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقد سبق الكلام على
حديث أم سلمة في كتاب الحيض والغرض منه هنا قولها وكان يقبلها وهو صائم وقد ذكرنا شاهد
من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله وقال النووي القبلة في الصوم ليست محرمة على من
لم تحرل شهوته لكن الأولى له تركها وأما من حرمت شهوته فهي حرام حتى حقه على الأصح وقيل
مكروهة وروى ابن وهب عن مالك باسحتم في النفل دون القرض قال النووي ولا خلاف انها
لا تطل الصوم الا ان أنزل بها * (تنبيه) * روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويص لسانها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول
على من لم يتلعب ريقه الذي خالط ريقها والله أعلم ﴿ قوله ما ﴾ اغتسال الصائم
أي بيان جوازها قال الزين بن المترا طلق اغتسال لبشمل الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة
وكأنه يشير الى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي
اسناده ضعف واعتمده الحنفية فتركها الاغتسال للصائم ﴿ قوله ويل ابن عمر ﴾ باقائي عليه وهو
صائم ﴿ في رواية الكشي ﴾ في فلقاه وهذا وصلة المصنف في التواريخ وابن أبي شيبة من طريق
عبد الله بن أبي عثمان انه رأى ابن عمر يفعل ذلك ومناسبة الترجمة من جهة ان بلل التوب اذا
طلبت اقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة ذلك الماء وأراد البخاري بآثار ابن عمر هذا
معارضة ما جاء عن ابراهيم التيمي باقوى منه فان وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه
أنه كان يكره للصائم بلل الثياب ﴿ قوله ودخل الشعبي الحمام وهو صائم ﴾ واصله ابن أبي شيبة عن أبي
الاحوص عن أبي اسحق قال رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ومناسبة للترجمة ظاهرة
﴿ قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يطعم القدر ﴾ بكسر القاف أي طعام القدر أو الشيء واصله ابن

* (باب اغتسال الصائم) *

وبل ابن عمر رضي الله عنهما
توباً فألقى عليه وهو صائم
ودخل الشعبي الحمام وهو
صائم وقال ابن عباس لا بأس
أن يطعم القدر أو الشيء

تبع

١٥٠ / ٣

١٥١ / ٢

وقال الحسن لا بأس
بالمضضة والتبريد للصائم
وقال ابن مسعود إذا كان
يوم صوم أحدكم فليصم ذهنا
مترجلا وقال أنس بن
أبرن أتقيم فيه وأنا صائم
ويذكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه سئل وهو
صائم وقال ابن عمر يستألف
أول النهار وآخره وقال
عطاء بن زرير يقه لا أقول
بفطره وقال ابن سيرين لا بأس
بالسواك الرطب قبل له طعم
قال والماء له طعم وأدت
تحمض به ولم ير رأس الحسن
وإبراهيم بالكيل للصائم
بأسا «حدثنا جدين صالح
حدثنا ابن وهب حدثنا
يونس عن ابن شهاب عن
عروة وأبي بكر قالت عائشة
رضي الله عنها كن النبي
صلى الله عليه وسلم يذكره
الشجر حبنا في رمضان من
غير حل فقتل ويصوم
«حدثنا اسمعيل قال حدثني
مالك عن سمى مولى أبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحرث
ابن هشلم من الغيرة أنه سمع
أبا بكر بن عبد الرحمن كنت
أنا وأبي فذهبت معهما حتى
دخلنا على عائشة رضي الله
عنها قالت أشهد على رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن

أبي شيبه من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدر وروىناه في الجعديات من هذا
الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشئ يعني المرققة ونحوها ومناسبة الترجمة من طريق
التحوي لأنه إذا لم يشأ الصوم إدخال الطعام في الفم وتطعمه وتقر به من الإزداد لم ينافسه
إيماله الماء إلى بشرة الجسد من باب الأولى (قوله وقال الحسن لا بأس بالمضضة والتبريد للصائم)
وصله عبد الرزاق بعنه ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود ومن طريق أبي بكر
ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
بالعرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبة الترجمة ظاهرة وسيأتي
الكلام على ما يتعلق بالمضضة في الباب الذي بعده (قوله وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم
أحدكم فليصم ذهنا مترجلا) قال الزبير بن النير ومناسبة الترجمة من جهة أن الإدهان من الليل
يقضى استحباب أثره في النهار وهو مما يربط الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعانة
ببذر الاعتسال لحظفة من النهار ثم ذهب أثره (قلت) وله مناسبة أخرى وذلك أن الماء يمنع
الاعتسال له لسلك به سلك استحباب التقشف في الصيام كما ورد مثله في الحج والادهاان
والترجل في محافاة التقشف كالاتسار وقال ابن المنبر الكبير أراد البخاري الرد على من كره
الاعتسال للصائم لأنه أن كرهه خشية وصول الماء حلقه فالعلة باطلة بالمضضة والسواك وبنو
القدر ونحو ذلك وإن كرهه لأفاهة فقد استحسب السلف للصائم الترفه والتجمل بالترجل
والادهاان والكيل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة (قوله وقال أنس بن
أبرن أتقيم فيه وأنا صائم) الأبرن يقع الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي بعده هان ونحو
منقول وشبهه الخوض وهي كلمة فارسية ولذلك يصرفه أو أتقيم فيه أي أدخل وهذا الأثر وصله
قاسم بن ثابت في غريب الحديث له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول أن
لنا أبرن إذا وجدنا الحر فتحمض فيه وأنا صائم وكان الأبرن كان ملائكة ما فكان أنس إذا
وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك (قوله وقال ابن عمر يستألف أول النهار وآخره) وصله ابن أبي شيبه
عنه بعنه ولفظه كان ابن عمر يستألف إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم ومناسبة الترجمة
قريبة عما تقدم في أن ابن عباس في قطع القدر ووقع في نسخة الصفا في بعده قوله وأخره لا يطلع
ريشه (قوله وقال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قبل له طعم قال والماء له طعم وأدت تحمض
به) وصله ابن أبي شيبه من طريق أبي جزة المازني قال أنس بن سيرين رجل فقال ما ترى في السواك
للصائم قال لا بأس به قال انه خير يدوله طعم قال فذكر مثله (قوله ولم ير رأس والحسن وإبراهيم
بالكيل للصائم بأسا) أما أنس فروى أبو داود وفي السنن من طريق حميد الله بن أبي بكر بن أنس عن
أنس انه كان يكحل وهو صائم ورواه الترمذي من طريق أبي غانكة عن أنس مرفوعا وضعفه
وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناده صحيحه قال لا بأس بالكيل للصائم وأما إبراهيم فاختلف
عنه فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن زيد سالت إبراهيم أيكحل الصائم قال نعم
قلت أجد طعم الصبر في حلق قال ليس بشئ وروى أبو داود ومن طريق يحيى بن عيسى عن الأعمش
قال ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكيل للصائم وكان إبراهيم يرخص أن يكحل الصائم بالصبر
وروى ابن أبي شيبه عن حفص عن الأعمش عن إبراهيم قال لا بأس بالكيل للصائم ما لم يجد

طعمه ثم أو رد المصنف حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بعد العجور يصوم
وأورده أيضاً من حديثه وأحدث أم سلمة وهو مطابق لما ترجمه وقد تقدم الكلام عليه
مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** الصائم إذا كل أو شرب ناسياً أي
هل يجب عليه القضاء ولا وهي مسألة خلاف مشهورة فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وعن
مالك يطل صومه ويجب عليه القضاء قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع
وجمع أصحاب مالك لكن فرقا بين القرض والنفل وقال الداودي لعل مالكاً يبلغه الحديث
أو أوله على رفع الأثم ﴿قوله﴾ وقال عطاء استتر فدخل الماء في حلقة لأبأس أن لم يعلك أي دفع
الماء عن غلبه فإن ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقة أفطر ووقع رواية أبي ذر النسي
لأبأس يعلك بإسقاط أن وهي على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله لأبأس وهذا الأثر وصلة
عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء إنسان يستتر فدخل الماء في حلقة قال لأبأس بذلك قال
عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة قال ابن أبي شيبه حدثنا محمد بن عبد الله عن ابن جريج أن إنساناً قال
لعطاء أفطض فبذل الماء في حلقة قال لأبأس يعلك وهذا يقوى رواية أبي ذر النسي ﴿قوله﴾
وقال الحسن إن دخل الذباب في حلقة فلا شيء عليه وصله ابن أبي شيبه من طريق ابن أبي
شيبه عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقة الذباب وهو صائم قال لا يفطر وعن
وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يفطر ونسابة هذين الأثرين للترجمة من جهة الغلو
يدخل الماء حلقة أو الذباب لا اختباره في ذلك كالناسي قال ابن المنبر في الحاشية أدخل
المغلوب في ترجمة الناسي لأجمعهما في ترك العمل وسلب الاختيار ونقل ابن المنذر الاتفاق
على أن من دخل في حلقة الذباب وهو صائم أن لا شيء عليه لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال
أحب إلى أن يقضى حكمه ابن التين وقال الزين من المنسرد دخول الذباب أفعدنا لقلعة وعدم
الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضضة فافتحنا تناسخ
تسببه وفرق إبراهيم بين من كان ذا كرا لصومه حال المضضة فوجب عليه القضاء دون الناسي
وعن الشعبي أن كان لصلاة فلا قضاء ولا أقصى ﴿قوله﴾ وقال الحسن ومجاهدان جامع ناسياً فلا
شيء عليه هذان الأثران وصله جامع الرزاق قال أخيراً ابن جريج عن ابن أبي شيبه عن مجاهد
قال لو طوى رجل امرأته وهو صائم ناسياً في رمضان لم يكن عليه شيء وعن الثوري عن رجل
عن الحسن قال هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسياً وظهر بأثر الحسن هذا مناسدة ذكر هذا الأثر
لترجمة روى أيضاً عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسياً في رمضان قال
لا شيء هذا كله عليه القضاء وتابع عطاء على ذلك الأثرين والثالث ومالك وأحمد وأحمد
الوجهين للشافعية وقره هؤلاء كلهم بين الأكل والجامع وعن أحمد في المشهور عنه يجب عليه
الكفارة أيضاً ويحتمل قصور حالة الجامع ناسياً عن حالة الأكل والخلق به بعض الشافعية من
أكل كثيراً لندورسيان ذلك قال ابن دقيق العيد يذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل
أو شرب ناسياً وهو القياس فإن الصوم قد فُت ركنه وهو من باب المأمورات والقواعد إن
التيسار لا يؤثر في المأمورات قال وعمدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالانتماء
وسمي النبي يتم صوماً وظاهره جملة على الحقيقة الشرعية فيسقطه حتى يدل دليل على أن

١٩٢١

١٩٢٢

م و ش م

نحلة

١٧٦٩٦

١٨٢٩٨

كان يصبح جنباً من جناع
غير احتلام ثم يوضو ثم
دخنا على أم سلمة فقالت
مثل ذلك ﴿باب﴾ الصائم
إذا كل أو شرب ناسياً قال
عطاء إن امتنر فدخل الماء
في حلقة لأبأس به أن لم يعلك
وقال الحسن إن دخل حلقة
الذباب فلا شيء عليه وقال
الحسن ومجاهدان جامع
ناسياً فلا شيء عليه حدثنا
عبدان أخبرنا يزيد بن زريع

قوله وقال الحسن الخ
كذا بالنسخ التي بأيدينا
ولظهار رواية وكافية بالعمى
والانفسخ التي بأيدينا
ما ترى بالهامش اه معصية

الراد الصوم هنا حقيقة التقوية وكأنه يشير بهذا القول إلى قول ابن القصار أن معنى قوله فليتم صومه
 أي الذي كان دخل فيه وليس فيه شيء في القضاء قال وقوله فأنما أطعمه الله وسقاه مما يستدل به
 على صحة الصوم لأشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أنقطر لأضيف
 الحكم إليه قال وتعليق الحكم بالاكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادراً بالنسبة إليهما
 وذكر الغالب لا يقتضي مفهوماً وقد اختلف فيه القائلون بأن أكمل الناسي لا يوجب قضاء
 واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكمل الناسي
 لا يوجب لم يرد اكل ذلك على قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الاكل ومن أراد الحاق الجماع
 بالمقصود عليه فأنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق معتدراً لأن بين الناسي ان
 الوصف الفارق ملحق اهـ وأجاب بعض الشافعية بعدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ
 من عموم قوله في بعض طرق الحديث من أفطر في شهر رمضان لأن القطر أعم من أن يكون ناسياً
 أو شرب أو جماع وإنما يخص الاكل والشرب بالذكري الطريق الأخرى لكونهما غلب وقوعاً
 ولعدم الاستغناء عنهما غالباً (قوله هشام) هو الدستواني (قوله إذا نسي فأكل) في روايته مسلم
 من طريق اسمعيل عن هشام عن نسي وهو صائم فأكل ولم يمسك في الذم من طريق عوف عن
 ابن سيرين من أن كل ناسياً وهو صائم ولا يداود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن
 سيرين عن أبي هريرة جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نسي ناسياً أو ناسياً وهذا
 الرجل أو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (قوله فليتم صومه) في
 رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يقطر (قوله فأنما أطعمه الله وسقاه) في
 رواية الترمذي فأنما هو رزق رزقه الله والدارقطني من طريق ابن عليه عن هشام فأنما هو رزق
 ساقاه الله تعالى إليه قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامصار بهذا الحديث وقطع مالك
 إلى المسئلة من طريقها فأشرف عليه لأن القطر ضد الصوم والامساك ركن الصوم فأنما هو
 نسي ركعة من الصلاة قال وقدرى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علماءنا على أنه معناه
 لا قضاء عليك الآن وهذا تعسف وإنما أقول لنته صرح فتيبته وتقول به الأعلى أصل مالك في أن
 خبر الواحد إذا خالف القوم اعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق القاعدة رفع
 الأثم عنه وأما الثاني فلا يوافقنا فعمل به وقال القرطبي احتج به من أسقط القضاء وأجاب
 بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحصل على سقوط المؤاخذه لأن المطاوع صيام يوم لا حرم فيه لكن
 روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحة فإن صح
 وجب الاحتياط وسقط القضاء اهـ وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع
 كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قال ابن القصار واعتل به لم يقع في الحديث تعيين
 رمضان فيحصل على التطوع وقال المهلب وغيره لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحصل على
 سقوط الكفارة عنه وإثبات عذوه ورفع الأثم عنه وبقاء نيته التي بينها اهـ والجواب عن ذلك
 كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري
 عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ من أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا
 كفارة تعيين رمضان وصرح بإسقاط القضاء قال الدارقطني تفرد به محمد بن مروان عن

حدثنا هشام حدثنا ابن
 سيرين عن أبي هريرة رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا نسي فأكل
 وشرب فليتم صومه فأنما
 أطعمه الله وسقاه

١٩٢٣

لغة

١٤٥٥٢

الانصاري وتعقيب ابن خزيمة أخرجه أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي وبان الحارث أخرجه
 من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال السيوطي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد به كراسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان فان التمسائي أخرجه الحديث من طريق علي بن
 بكار عن محمد بن عمرو ولفظه في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال الله أطعمه وسقاه وقدر
 اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين ولفظه فأنما هو رزق ساقاه الله واليه ولا قضاء عليه وقال به
 نعيمه هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات (قلت) لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه
 وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد
 المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي
 سعيد رفعه من كل شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسنادهم وان كان ضعيفا لكنه صالح
 للاتباع فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصلي للاختصاص به وقد وقع
 الاختصاص في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة وبعضه أيضا بأنه قد أقي به جماعة من
 الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما علي بن أبي طالب وزيد بن
 ثابت وأبو هريرة وابن عمر هم موافق لقوله تعالى ولكن يؤأخذكم بما كسبت قلوبكم
 فالنفسان لس من كسب القلب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعد الاكل لا بتعيينه
 فكذلك الصائم وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورد الحديث
 مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بعمل لانه قاعدة مستقلة فالصائم من عارضه
 بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو وقع رد الاحاديث الصحيحة بمثل هذا السابق من
 الحديث الا للقليل وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسر عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم وقد
 روى أحمد لهذا الحديث سبعا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم اسحق انها
 كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم ذكرت انها كانت صائمة
 فقال لها ابو الديق الان بعد ما شبع فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أي صومك فأنما هو
 رزق ساقاه الله البك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الاكل وكثيره ومن المستظرفات ما رواه
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان انساجا الى أبي هريرة فقال أصبحت صائما
 فنسيت فطعمت قال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت وطعمت وشربت قال لا بأس الله
 أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر فنسيت فطعمت فقال أبو هريرة أنت انسان لم تتعود
 الصائم (قوله) **باب** السؤال الربط واليايس للصائم كذا الا كثر وهو كقولهم
 مسجد الجامع ووقع في رواية الكشمي في باب السؤال الربط واليايس وأشار هذه الترجمة الى
 الرد على من كره للصائم الاستسقاء بالسؤال الربط كالمالك والشافعي وقد تقدم قبل باب قياس
 ابن سيرين السؤال الربط على الماء الذي تضيض به ومنه تظهر التكنة في ايراد حديث عثمان
 في صحة الموضوع في هذا الباب فان فيه انه تضيض واستنشيق وقال فيه من توضأ وضو في هذا الموضع
 يفرق بين صائمه ومقطوعه يتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب (قوله) ويذكر عن عاصم
 ابن زيعة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستأثر وهو صائم ما لا أحصى أو أعدد وصلا أجد

*(باب) * سؤال الربط
 واليايس للصائم ويذكر عن
 عاصم بن زيعة قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يستأثر وهو صائم ما لا أحصى
 أو أعدد

١٥٧ / ٣

وأبو داود الترمذي من طريق عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن سبعة عن أبيه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لأخرج حديث عاصم ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواه عنه وروي يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه وروي مالك عنه بإسناد غير الموطأ (قلت) وضعفه ابن معين والذهلي والخازي وغير واحد ومناسبة الترجمة أشعاره بملزمة السوالم يخص ربما من يابس وهذا على طريقة المصنف في أن الماطة بياض به سلك العموم أو أن العام في الأشخاص عاين في الأحوال وقد أشار إلى ذلك بقوله في آخر الترجمة المذكور قول لم يخص صاعنا عن غيره أي ولم يخص أضرابا من يابس وهذا التقرر يظهر مناسبة تجمع ما أورده في هذا الباب الترجمة والخامسة لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لا مهمهم بالسوالم عند كل وضو فانه يقتضي اباحتها في كل وقت وعلى كل حال قال ابن كثير في الحاشية أخذ الخازي شرعية السوالم للصائم بالليل الخصاص من أئمة عنهم الأدلة العامة التي تناولت أحوال منال السوالم وأحوال ما يستأكل به ثم انتزع ذلك من أعمهم السوالم وهو المضضة الذي أبلغ من السوالم الرطب (قوله) وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم السوالم مطهروا لغيرهم رضا للرب) وصله آحدوا النسائي وابن خزيمة وابن جبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن هشار وادع عن عبد الرحمن هذا زيد بن زريع والدارودي وسليمان ابن بلال وغير واحد خالفهم جاد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسندهما عن عبد الأعلى بن جاد عن جاد بن سلمة قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى هذا خطا أنا هم عن عائشة (قوله) وقال عطاء وقتادة يطلع ربه) كذا لا أكثر للمسكتي يطلع بغير منال للجموي يطلع بتقديم النشأة بعدهما موحدة ثم شدته فاما قول عطاء فصوله سعيد بن منصور وسألت في الباب الذي بعده وأما ترقاة فصوله عبد بن حنبل في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ومناسبة الترجمة في جهة أن أقصى ما يتخفى من السوالم الرطب أن يتخلل منه في القمى وذلك الشيء كالمضضة فإذا قفتم في يده لا يضره بعد ذلك أن يطلع ربه (قوله) وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالم عند كل وضو وصله النسائي من طريق شبر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن جدي عن أبي هريرة بهذا اللفظ ووقع لنا به أبو جبر الذهلي وأخرجه ابن خزيمة من طريق روى عن جماعة عن مالك بلفظ لأمرتهم بالسوالم على كل وضو والمحدث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعد القنبري عن أبي هريرة بلفظ لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالم على كل وضو (قوله) وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما حديث جابر فصوله أبو نعيم في كتاب الوالد عن طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة سواء عبد الله بخلاف فيه وصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر بلفظ لحلت السوالم عليهم عزيمته واستاد ضعيف وأما حديث زيد بن خالد فصوله أصحاب السنن وأحمد بن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة وحكي الترمذي عن الخازي أنه سأل عن روايته محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رواه محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمتي لأحرمتهم بالسواك عند كل وضوء وروى نحوه عن جابر وزيد ابن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص الصائم من غيره وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للقدم من رخصة الرب وقال عطاء بن قنادة يتلع رفته أحد شاعدا أن أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر قال حدثنا الزهري عن عثمان بن زيد عن جران قال رأيت عثمان رضي الله عنه توضأ فأفرغ على يديه ثلاثا ثم مضى واستتر ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثا ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق ثلاثا ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى ثلاثا ثم اليسرى ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال نائم توضأ نحو وضوئي هذا ثم يصلي ركعتين ثم يحدث نفسه فهاشبي عصفوره

1973

زبد بن خالد قال رواية محمد بن ابراهيم أصح قال الترمذي كلا الحديثين صحيح عندي (قلت) راجح
 البخاري طريق محمد بن ابراهيم لا من أحد هذه المان فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زبد بن
 خالد يضع السؤال منه موضع القلم من أدن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك ثابتهامانه
 فوبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى بن أبي كثير حديثاً أبوسلمة عن زبد بن خالد قد ذكر نحوه
 * (تأنيده) وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذا الأثر والاحاديث تقديم وتأخير والخطب
 فيه يسر ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه
 مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة ذكر ما يتعلق بمناسبه للترجيلة قبل **(قوله)**
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ فليستشق بمخمر الماء هذا الحديث بهذا
 اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة
 وروى عنه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسحق عنه عن معمر
 عن همام زلفه إذا توضأ أحدكم فليستشق بمخمر الماء ثم ليستشق بقوله المصنف ولم يميز
 الصائم من غيره فانه تفقها وهو كذلك في أصل الاستسقاء لكن وزيد الصائم من غيره في
 المبالغة في ذلك كاره أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة
 عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له بالغ في الاستسقاء إلا أن تكون صائماً وكان المصنف
 أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل **(قوله)** وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم أن لم
 يصل الماء إلى حلقه وصله ابن أبي شيبة نحوه وقال الكوفون والأوزاعي وأحق وجب القضاء
 على من استعط وقال مالك والشافعي لا يجب إلا أن وصل الماء إلى حلقه وقوله ولا يكحل هو من
 قول الحسن أيضاً وقد تقدم ذكره قبل بابين **(قوله)** وقال عطاء الخ (وصله سعد بن منصور عن
 ابن المبارك عن ابن جريج قلت لعطاء الصائم يغمض ثم يزدرد ريقه وهو صائم قال لا يضره
 وماذا ينبغي فيه وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ووقع في أصل البخاري وما ينبغي فيه
 قال ابن بطال ظاهره الماحة الأزرداد لما ينبغي في القم من ماء المضمضة وليس كذلك لأن
 عبد الرزاق رواه بلفظ وماذا ينبغي فيه وكان قد أسقط من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر
 ما أورده البخاري موصولة وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استقفاية وكانه قال وأى شيء ينبغي
 فيه بعد أن يجم الماء إلا أن الماء فإذا بلع ريقه لا يضره وقوله في الأصل لا يضره ووقع في رواية
 المسنن لا يضره بن يادة تحتية والمعنى واحد **(قوله)** ولا يضره العلك الخ في رواية المسنن
 ويضع العلك والأول في ذلك لا يخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء يغمض الصائم
 العلك قال لا قلت أنه يجم ريق العلك ولا يزدرد ولا يصبه قال وقلت أنه يتسوك الصائم قال نعم
 قلت له لا يزدرد ريقه قال لا قلت ففعل لا يضره قال لا ولكن ينبغي عن ذلك وقد تقدم
 اختلاف في المضمضة في باب من أكل ناسياً قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما
 يتلعه مما يجري مع الريق بما بين أسنانه مما لا يقدر على إخرجه وكان حديثه بقول إذا كان
 بين أسنانه لحم فإنه مع عدم إقضاء عليه وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل وخص في
 مضغ العلك أكثر العلماء أن كان لا يتغلب منه شيء فإن تغلب منه شيء فإزدرده فالجمهور على أنه
 يقطر انتهى والعلك بكسر الميم له وسكون اللام بعدها كل ما يعض ويغني في القم

* (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ فليستشق بمخمر الماء ولم يميز بين الصائم وغيره وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم أن لم يصل إلى حلقه ولا يكحل وقال عطاء ان يغمض ثم أفرغ ماق فيه من الماء لا يضره أن لم يزدرد ريقه وماذا ينبغي فيه ولا يضره العلك فان أزدرد ريق العلك لا يقول أنه يقطر ولكن ينبغي عنه فان استشر فدخل الماء حلقه لا بأس لأنه لا يترك

في

٩٦٦/٣

٩٦٧/٣

قوله ولا يضره قال وقلت الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه تحريفاً للأصل ولا يضره قال لا قلت الخ تأمل وحرره معصمه

كل صطنك واللبان فان كان يعجب منه شيء في القم فيدخل الجوف فهو مطهر والا فهو نجف
ومعطش فكم من هذه الحنطة **(قوله)** اذا جامع في رمضان أي عامدا عالما
وجبت عليه الكفارة **(قوله)** ويذكر عن أبي هريرة رفعه من أفطر يوما من رمضان من غير عذر
ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه وصله أوجب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من
طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس
عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير خمسة رخصها الله تعالى لم يقض عنه وإن
صام الدهر كله قال الترمذي سألت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا الحديث فقال أبو المطوس اسمه
يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ أيضا تفرد أبو المطوس
بهذا الحديث ولا أدري سمع أبو هريرة أم لا قلت واختلف فعلى حبيب بن أبي ثابت
اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع
أبيه من أبي هريرة وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن حزم من
طريق الغلاء عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطال أشار بهذا الحديث
إلى إيجاب الكفارة على من أفطر يأكل أو شرب قياسا على الجامع والجامع بينهما انتهاك حرمة
الشهر بما يفسد الصوم عدا وقرر ذلك الزبير بن المنير بأنه ترجح بالجامع لأنه الذي ورد فيه
الحديث المسند وانما ذكرنا الأقطار لفهم أن الأقطار بالكل والجامع بمعنى واحد انتهى
والذي ظهر لي أن البخاري أشار بالآثار التي ذكرها إلى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف
وإن القطر بالجامع لا يدينه من الكفارة وأشار بحديث أبي هريرة إلى أنه لا يصح لكونه لم يحزم به
عنه وعلى تقدير صحة قطره بقوى قول من ذهب إلى عدم القضاء في القطر بالكل بل بقي
ذلك في ذمته زائدة في عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضي رفع الائم لكن لا يلزم من عدم
القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأهرم وهو الجامع والفرق بين الانتهاء بالجامع والكل
ظاهر فلا يصح القياس المذكور قال ابن المنير في الحاشية ما تحصله أن معنى قوله في الحديث لم
يقض عنه صيام الدهر أي لا سبيل إلى استدراكه كمال فضله الأداء بالقضاء أي في وصفه الخاص
وإن كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك إهدار القضاء بالكلية انتهى ولا يخفى
شككته وسياق أثر ابن مسعود لا يرد هذا التأويل وقد سوي بينهما البخاري **(قوله)** وبه قال
ابن مسعود أي بمادل عليه حديث أبي هريرة وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ورواه عاليا في
جزء هلال الحفار من طريق منصور بن واصل عن المغيرة بن عبد الله الليثي قال حدثت أن
عبد الله بن مسعود قال من أفطر يوما من رمضان من غير علة لم يحزمه صيام الدهر حتى يلقى الله
فإن شاء عفره وإن شاء عذبه وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة
عن فلان بن الحرث عن ابن مسعود ووصله الطبراني والبيهقي أيضا من وجه آخر عن عرجة قال
قال عبد الله بن مسعود ومن أفطر يوما من رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل
منه وبهذا الأسناد عن علي مثله وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناده فيه انقطاع أن أبا
بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام
الدهر أجمع **(قوله)** وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وبرايم النخعي وقائدة وحامد

* (باب) إذا جامع في رمضان
ويذكر عن أبي هريرة رفعه
من أفطر يوما من رمضان
من غير علة ولا مرض لم
يقضه صيام الدهر وإن صامه
وبه قال ابن مسعود وقال
سعيد بن المسيب والشعبي
وسعيد بن جبير وبرايم
وقائدة وحامد

نخ

١٦٩/٢

يقضي يومامكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة الجابع قال يقضي يوما مكانه ويستغفر الله ولم أره التصریح بذلك في الفطر بالأكمل بل روى ابن أبي شيبة عن طريق عادم قال كتب أبو قتادة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا قال يصوم شهرا قلت فيومين قال صيام شهر قال فعددت أياما قال صيام شهر قال ابن عبد البر كانه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان فإذا تخلفه فطر يوم عبد اطل التتابع ووجب الاستئناف صيام شهر كل زمه صوم شهر متتابع شذرا وغيره وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر فقوله فيومين قال صيام شهر أي عن كل يوم والاول أظهر وروى الزبارة والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعا عن أنس واسناده ضعيف وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور وجدنا هشيم حدثنا جعل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عامدا قال يصوم يومامكانه ويستغفر الله عن وجبل وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة عن طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله وأما ابراهيم الخفي فقال سعيد بن منصور وجدنا هشيم وقال ابن أبي شيبة حدثنا شريك كلاهما عن معوية عن ابراهيم فذكر مثله وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقاتدة في قصة الجابع في رمضان وأما جاد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصاري وفي اسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تابعين صغيران من طبقة واحدة وفوقهما قداما محمد بن جعفر وأما ابن عمه عباد بن أسباط التابعين (قوله أن رجلا) قيل هو سلمة بن بصرى الباصي ولا يصح ذلك كإسنادي (قوله أنه احترق) سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله هلكت ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك وكلاهما اعتقدا من تركب الاثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لأنه قد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال ابن المحرق إشارة إلى أنه لو أصغر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على أنه كان عامدا كإسنادي (قوله تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلي قال تصدق قال والله مالي شيء قال اجلس فإعلم فاقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال ابن المحرق آتفا فقام الرجل فقال تصدق بهذا فقال أعل غيرنا قال الله أن الجابع قال كوه وقد استدلل به مالك حيث جزم في كفارة الجابع في رمضان بالأطعام دون غيره من الصيام والعتق ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظناه أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة أشار إلى هذا الجواب الطياري والفتاوى من الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير هذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في ظل فارع يعني بالقاع والمهمل ثمانية رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت باضرأني في رمضان قال أعترق رقعة قال لا أجدها قال أطعم ستمين مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يسبق لفظه ساقا ابن خزيمة في صحيحه البخاري في تاريخه ومن طريقه التبرقي ولم يقع في هذه الرواية أيضاً ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (تنبيه) اختلفت الرواية عن مالك في ذلك فالشهور ما تقدم وعنه يكفر في الأكل بالتخيير وفي الجابع بالإطعام فقط وعنه التخيير مطلقا وقيل رأى

يقضي يومامكانه* حدثنا
عبد الله بن منير سمع يزيد
ابن هرون حدثنا يحيى أن
عبد الرحمن بن القاسم أخبره
عن محمد بن جعفر بن الزبير
ابن العوام بن خويلد عن
عباد بن عبد الله بن الزبير
أخبره أنه سمع عائشة رضي
الله عنها تقول إن رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أنه احترق قال مالك
قال أصبت أهلي في رمضان
فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم بمكمل يدعى العرق
فقال ابن المحرق قال أنا قال
تصدق بهذا

١٩٣٥

م د س

نطة

١٦١٧٦

زمان الخصب والجذب وقيل يعتبر حالة المكفر وقيل غير ذلك **قوله** ما إذا جامع
 في رمضان أي عامدا عالما (ولم يكن له شيء) يعق أو يطعم ولا يستطيع الصيام (تصدق عليه)
 أي بقدر ما يجز به (فلكفر) أي به لأنه صار واجدا وفيه إشارة إلى أن الاعتسار لا يسقط الكفارة
 عن الذمة **قوله** أخبرني جمد بن عبد الرحمن أي ابن عوف هكذا أو أورد عليه أم حبيب الزهري
 وقد جعد منهم في حرم مفرد بطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا منهم ابن عينة والليث
 ومعبور ومنصور عند الشيخين والأوزاعي وشعيب وأبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن
 جريج عند مسلم ويحيى بن سعيد وعمر الدين مالك عند النسائي وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة
 والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند
 أحمد بن حنبل وبنس وحنبل بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ومحمد بن إسحق عند الزبارة
 ومأد كرام عند كل منهم من زيادة فائدة أن شاء الله تعالى وخالفه هشام بن سعد فرواه عن
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره قال الزبارة وابن خزيمة وأبو عوانة
 أخطأه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة فرواه عن
 الزهري أخرجه الدارقطني في العلل والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجامة كذلك أخرجه أحمد
 وغيره من طريق روح بن عباد عنه وبمحمد أن يكون الحديث عند الزهري عنهما فقد جمعهما
 عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في العلل من طريقه وسياق في الباب الذي بعده
 حكاه خلافاً آخر فعمله على منصوصه وكذلك في الكفارات حكاه خلافاً فعمله على سفيان بن عيينة
 أن شاء الله تعالى **قوله** إن أباهريه قال في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة
 وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بما أحدث بين جمد وأبي هريرة **قوله** بينما نحن جلوس
 أصلها بين وقد ترد بغير ما تشيع الفحمة ومن خاصة بينما أنها تتلقوا بذو إذا حبس حتى للمفاجأة
 بخلاف بينما فلا تتلقوا واحدة منهما وقد ورد في هذا الحديث كذلك **قوله** عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه حسن الأدب في التعبير لما تشع العتدية بالتعظيم بخلاف ما رواه مع لكن في
 رواية الكشي مع النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** إذا جاء رجل لم أقص على تسبحة إلا أن
 عبد الله في المهملات وتسعين بشكروا لرب ما باله سليمان أو سلمة بن خضر النضائي واستعد إلى
 ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار عن سلمة بن خضر أنه ظاهراً من أمر أنه في
 رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حر رقية قلت ما ملكت رقية فقهرها وضرب
 ضجعة رقبته قال فصم شهرين متتابعين قال وهل أصبت الذي أصبت الأمن الصيام قال فاطم
 ستين مسكناً قال والذي ينكح ما لحق ما لنا طعام قال فانطلق إلى صاحب صدقة بن زريق
 فلد فيها البك والظواهرهما واقعتان فان قصة المجامع في حديث الباب أنه كان صائماً كما
 سبأني وفي قصة سلمة بن خضر أن ذلك كان لبلا فافترا فلا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني
 رياضة وفي قصة الكفارة كونها مرتبة في كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصالها
 اتحاد القسيتين وسند كرايضاً ما يؤيد المغيرة بينهما وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني
 من التمهيد من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على
 امرأته في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سليمان بن خضر قال ابن عبد البر أن هذا

* (باب) إذا جامع في رمضان
 ولم يكن له شيء تصدق عليه
 فلكفر * حدثنا أبو الوليد
 أخبرني زهير عن الزهري قال
 أخبرني محمد بن عبد الرحمن
 أن أباهريه رضى الله عنه
 قال بينما نحن جلوس عند
 النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا جاء رجل

١٩٣٦

ع

نحلة

١٢٢٧٥

وهما لان المحفوظ انه ظاهر من امر أنه وقع عليها في الليل لان ذلك كان منه بالنهار ام ويحتمل
 أن يكون قوله في الرواية المذكورة وقع على امر أنه في رمضان أي لئلا بعد أن ظاهر فلا يكون
 وهما ولا يلزم الاتحاد ووقع في صاحب العام من شرح ابن الحناجب ما يؤهم ان هذا الرجل هو أبو
 بردة بن يسار وهو يظهر من تأمل بقية كلامه **(قوله)** فقال يا رسول الله زاد بعد الجبارين عن
 عن الزهري جابر رجل وهو ينشق شعره وينق صدره ويقول هلك الأعدو ويحذر أن يخطئ بطم
 وجهه ويخارج بن أوطاة يدعو له وفي امر من ابن المسيب عند الدارقطني ويحيى على رأسه التراب
 واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول من وقعت له معصية ويفرق بذلك بين معصية الدين
 والدنيا فيجوز في معصية الدين لما يشعر به الحال من شدة الندم وصحة الاعتلاع ويحتمل أن تكون
 هذه الواقعة قبل النهي عن لطم الخدود وخلق الشعر عند المصيبة **(قوله)** فقال هلك في رواية
 منصور في الباب الذي يليه فقال ان الاثر هلك والاثر هلك من غير مفتوحة وخامسة معصية مكسورة
 بغير مدهو الا بعد وقبل الغائب وقبل الارذل **(قوله)** هلك في حديث عائشة كما تقدم
 احتوت وفي رواية ابن أبي حفصة ما أرا في الاقد هلك واستدل به على انه كان عامدا لان
 الهلاك والاحتراق مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكأنه جعل المتوقع كواقعه وبالفتح
 عنه بلفظ الماضي واذا تقرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور
 قول مالك والجمهور وعن أحدو بعض المالكية يجب على الناس وتكسوا بترك استقراء عن
 جماعة هل كان عن عمد ونسيان وترك الاستفعال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما يشتر
 والجواب أنه قد بين حاله بقوله هلك واحتوت فدل على انه كان عامدا عارفا بالتعزيم وأما
 فدخل النسيان في الجاع في نهار رمضان في غاية البعد واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية
 لاحد فيها وجامع مستقيما أنه لا يعزول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية
 وقد ترجم لذلك البخاري في الحدود وأشار الى هذه القصة وتوجيهه أن محبة مستقيما يقتضي
 الندم والتوبة والتعزير انما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع المصالح وأيضاً فلو عوقب
 المستقي لكان سببا لترك الاستفتاء وهي مفسدة فاقضى ذلك ان لا يعاقب هكذا قرره الشيخ
 تقي الدين لكن وقع في شرح السنة للمعز أن من جامع متعمدا في رمضان فسد صومه وعنه
 القضاء والكفارة ويعز على سوء صمعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب عمده
 القصة من الندم والتوبة وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير ما شأنا ولا في أبي حفصة **(قوله)** قال
 مالك يفتح اللام استفهام عن حاله وفي رواية عقيل ويحك ما شأنا ولا في أبي حفصة وما الذي
 أهلكك ولم وماذا توفي رواية الأوزاعي ويحك ما صنعت أخرجه المصنف في الادب وترجم بان
 ما جاف قول الرجل وبك ويحك ثم قال عقبه تابعه ونس عن الزهري يعني في قوله ويحك وقال
 عبد الرحمن بن خالد عن الزهري بك **(قلت)** وسأذكر من وصلهما هنا ان شاء الله تعالى وقد تابع
 ابن خالفي قوله وبك صالح بن أبي الاخضر وتابع الأوزاعي في قوله ويحك عقيل وابن اسحق
 ويحاج بن أوطاة فهو أراج وهو اللاتق بالمقام فان ويحك كلمة رجعة وويل كلمة عذاب والقتام
 يقتضي القول **(قوله)** وقعت على امر تقي وفي رواية ابن اسحق أصبت أهل وفي حديث عائشة
 وطنت امر تقي ووقع في رواية مالك وابن جرير وغيرهما كما سبأني سانه بعد قليل في الكلام على
 الترتيب والتبصير في أول الحديث أن رجلا أظفر في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله هلك
 قال مالك قال وقعت على
 امر تقي

الحدث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أقصد صامه مطلقاً أي شيء كان وهو قول
 المالكية وقد تقدم نقل الخلاف فيه والجمهور جأوا قوله أظن هنا على المقيد في الرواية
 الأخرى وهو قوله وقعت على أهلي وكأنه قال أظن بجماع وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره
 تعذر القصة واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الأصل على الجماع بجماع ما بينهما من
 انتهاك حرمة الصوم وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجماع
 بجماع ما بينهما وسأني بيان الترجيح بين الروايتين في الكلام على الترتيب وقد وقع في حديث
 عائشة ظهير ما وقع في حديث أبي هريرة تعظم الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم
 أسندها وساق أبو عوانة في مسخره منها أنه قال افطرت في رمضان والقصة واحدة ومخرجهما
 متحد فيحمل على أنه أراد افطرت في رمضان بجماع وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن
 منصور أصابت امرأتى ظهرها في رمضان وتعين رمضان معمول بفهمه وللقرينة وجوب كثرة
 الجماع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالندب في كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة
 إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهراً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب
 (قوله وأما ناسم) جله حالية من قوله وقعت فمؤخره منه أنه لا يترط في إطلاق اسم المتقضاء
 المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً بجماع في حالة واحدة فلي هذا قوله وطئت أي
 شرعت في الوطء وأراد جاءت بعد أداء ناسم ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر وقعت على أهلي
 اليوم وذلك في رمضان (قوله هل تجد رقية تعتقها) في رواية منصور تجد ما تجد رقية تعتق
 رواية ابن أبي حفصة أنه تستطيع أن تعتق رقية وفي رواية إبراهيم بن سعد والاوزاعي فقال
 اعتق رقية وزاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال بئس ما صنعت اعتق رقية (قوله قال لا) في
 رواية ابن مسافر فقال لا والله يا رسول الله وفي رواية ابن إسحق ليس عندى وفي حديث ابن عمر
 فقال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقية قط واستدل بإطلاق الرقية على جواز إخراج الرقية
 الكافرة كقول الحنفية وهو ينبغي على أن السبب إذا اختلف والتحد الحكم هل يقيد المطلق
 أو لا وهل تقيمه بالتقاسم أو لا والأقرب أنه بالتقاسم ويؤيده التقييد في مواضع أخرى (قوله)
 قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد قال فصم شهرين
 متتابعين وفي حديث سعد قال لا أقدر وفي رواية ابن إسحق وهل لقت ما لقت الأمن الصيام
 قال ابن دقيق العيد لا إشكال في الانتقال عن الصوم إلى الأطعام لكن رواية ابن إسحق هذه
 اقتضت أن عدم استطاعته لمدة شبيهة وعدم صبره عن الوقاع فنشأ للشافعية ظن هل يكون ذلك
 عدراً أي شدة الشبق حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك
 ويطبق بهن في مجرد رقية لاغنى عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجودها لكونه في حكم
 غير الواجد أو أمأرواه الدار قطن من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في
 هذه القصة مرسل أنه قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم اتى لأدع الطعام ساعة
 أطلق ذلك في أسنده مقال وعلى تقدير صحته فله اعطى بالامر بن (قوله فهل تجد أطعام ستين
 مسكناً قال لا) زاد ابن مسافر يا رسول الله ووقع في رواية سفيان فهل تستطيع أطعام وفي
 رواية إبراهيم بن سعد وعمر بن مالك قطع ستين مسكناً قال لا اجد وفي رواية ابن أبي حفصة

وأما ناسم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هل تجد
 رقية تعتقها قال لا قال فهل
 تستطيع أن تصوم شهرين
 متتابعين قال لا قال فهل
 تجد أطعام ستين مسكناً
 قال لا

أفستطيع أن تطعم ستين مسكيناً قال لا وذكراً الحاجة وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق
 ما أشبع أهلي قال ابن دقيق الهدى أضاف الإطعام الذي هو مصدر أطعم إلى ستين فلا يكون
 ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام متتالين من أجل ذلك فكأنه استنتج من
 النص معنى يعود عليه بالإبطال والمشمور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً
 واحداً في ستين يوماً كني والمراد بالإطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع الطعم
 في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود
 الإطعام من غير اشتراط تناوله بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإتياء وصدقة الفطر
 فإن فيها النص على الأداء في ذكر الإطعام ما يدل على وجود طاعين فيخرج الطفل الذي لم يبلغ
 كقول الحنفية ونظر الشافعي إلى التوسع فقال بسلم أوليه وذكر الستين لفهمه أنه لا يجب ما زاد
 عليها ومن لم يقل بالمفهوم تسكناً بالإجماع على ذلك وذكر في حكمة هذه الخصال من المتاسبة أن
 من انتهك حرمة الصوم بالجائع فقد أهلك نفسه بالعصية فناسب أن يعتق رقبة فيقتدي بنفسه
 وقد صرح من من اعتق رقبة أعنت الله بكل عضو منها عضواته من النار وأما الصيام فناسبه
 ظاهرة لأنه كالقصة يجنس الجنابة وأما كونه شهرين فإنه لما أمر بمصاهرة النفس في حفظ كل
 يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أقسمته يوماً كان كمن أقسم الشهر كله من حيث أنه عبادة
 واحدة بالنوع فكذلك شهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقص قصده وأما الإطعام
 فناسبه ظاهرة لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين ثم إن هذه الخصال جامعة لأشياء لها على حق
 الله وهو الصوم وحق الحرار بالإطعام وحق الأرقاع بالاعتاق وحق الخلق بشوائب الاستئصال
 وفيه دليل على إيجاب الكفارة للجائع خلافاً لما قيل لا يجب مستنداً إلى أنه لو كان واجباً
 لما سقط بالأعسار وتعب بمنع الأسقاط كإسائتي البحث فيه وقد تقدم في آداب الصائم أصبح
 جنساً نقل الخلاف في إيجاب الكفارة ما قبله والتظور والمباشرة والانعاط واختلاف أيضاً هل
 يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل وهل يشترط في إيجاب الكفارة كل وطء في أي فرج كان وفيه
 دليل على جريان اتصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير
 الإطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد هو معضلة لا يمتد إلى توجيهها مع
 مصادمة الحديث الثابت غير أن بعض المحققين من أصحابه جعل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب
 في تقديم الطعام على غيره من الخصال وجهوات جميع الطعام على غيره بأن الله ذكر في القرآن
 رخصة التقدير ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فترجح الإطعام أيضاً اختياراً لله
 في حق المنظر بالذور وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ولمناسبة
 إيجاب الإطعام لم يفرق الصيام الذي هو أسأل عن الطعام وأشجول فتعنه للمساكين وكل
 هذه الوجوه لا تقاوم ما ورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الإطعام سواء قلنا
 الكفارة على الترتيب أو التخيير فإن هذه الدماء إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن
 تقتضى استحبابه واحتجوا أيضاً بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام وقد تقدم الجواب
 عن ذلك قبل وأما ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضاً من المبالغة من وافق على هذا
 الاستحباب ومنهم من قال إن الكفارة تختلف باختلاف الأوقات في وقت الشدة يكون

بالاطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم ونقلوه عن محقق المتأخرين ومنهم من قال الاططار
بالجماع يكفر بالخصال الثلاث وبغيره لا يكفر الا بالاطعام وهو قول أبي مصعب وقال ابن جرير
الطريق هو مختار بين العتق والصوم ولا يطعم الا عند الحج عنهما وفي الحديث انه لا مدخل لغير
هذه الاطصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض المتقدمين اهداء البدنة عنه بذرة الرقبة وربما
أيده بعضهم بالخاق افساد الصيام بافساد الحج وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند
مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني عنه وهو مع ارساله قدرته سعيد بن المسيب وكذب من نقله
عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن
المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان انه يعتق
رقبة أو يهدي بدنة فقال كذب فذكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحرث عن
أبي عن القاسم بن عاصم وتابعه همام عن قتادة عن سعيد وذكر ابن عبد البر ان عطاء لم يقر
بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولا ثم ساقه باسناده لكن من رواه ليث بن
أبي سليم عن مجاهد وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حاجة فيه وفي الحديث
أيضاً ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذکور قال ابن العربي لأن النبي صلى الله عليه
وسلم نقله من امر به بعد عدمه لآخر آخر وليس هذا شأن التخيير فإن عياض في ظهوره دلالة
الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قديم يستعمل فيما هو على التحديد وقرره
ابن المنبر في الحاشية بأن شخصاً لو حث فاستفتى فقال له الفتى اعتمر رقة فقال لا أحذف قال صم
ثلاثة أيام أو آخر لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير بل يحمل على أن ارشاده الى العتق لكونه أقرب
لتخيير الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالتاء على فقد الأول ثم الثالث بالتاء على فقد
الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط
للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين روى الترتيب عن الزهري أكثر من روى
التخيير وتعبه ابن التين بأن الذين روى الترتيب ابن عيينة ومعه والاوزاعي والذين روى التخيير
مالك وابن جرير وجليع بن سليمان وعمرو بن عثمان الخزازي وهو كما قال في الثاني دون الأول فالذين
روى الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضاً إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي
حمزة ومنصور ورواه هذين في هذا الباب الذي نشره في الذي يليه فكيف عقل ابن التين عن
ذلك وهو ينظر فيه بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً وأورد روح الترتيب
أيضاً ما رواه يحيى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التخيير يحيى
لفظاً راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة اما القصد الاختصاصاً أو لغير ذلك
ونخرج الترتيب أيضاً بأنه اخوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس
ويجوز بعضهم بين الاثنين كالمهلب والقرطبي بالجل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة
والخرج واحد والاصل عدم التعدد بعضهم جمل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز
وعكس بعضهم فقال وفي الرواية الاخرى ليست التخيير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلا
أن يعتق رقة أو يصوم ان يجز عن العتق أو يطعم ان يجز عنهما وذكر الطحاوي أن سبب اتيان
بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق

رقية أو صام شهرين أو الأطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتصر على ما ذكر الزهري أنه أكل
 إليه الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد من مسافر عن الزهري القصة على وجهها سابقاً من
 طريقه مثل حديث الباب إلى قوله أطعمه أهله قال فصارت الكفارة إلى عتق رقية أو صيام
 شهرين متتابعين أو أطعام ستين مسكيناً (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق
 صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وقال في آخره فصارت سنة عتق رقية أو صيام شهرين أو أطعام
 ستين مسكيناً (قوله) فكش عند النبي صلى الله عليه وسلم (كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة
 ويجوز ضمها أو التاء المثناة وفي رواية أي نعيم في المستخرج من وجهين عن أبي اليمان فكش
 بالمهملة والكاف المفتوحة والمنساقه كذلك في رواية ابن مسافر وابن أبي الأخضر وفي رواية ابن
 عينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس خاس (قوله) فينا نحن على ذلك (في رواية ابن
 عينة فيمنها هو جالس كذلك قال بعضهم يخجل أن يكون سبب أمره بالجلوس انتظار ما يوجب
 اليقين حقو ويخجل أنه كان عرف أنه سيؤتي بشيء يمينه به ويخجل أن يكون أسقط عنه الكفارة
 بالبحر وهذا الثالث ليس بقوى لأنها أوسقط ما عادت عليه حيث أمرهم بإعطاء أهله
 المكمل (قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (كذا) لا كثر يضم أوله على البناء المعجول وهو جواب
 يناق في هذه الرواية وأما رواية ابن عينة المشار إليها قال فيها الأذني لأنه قال فيها فيمنها هو جالس
 وقد تقدم تقرير ذلك والآن المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كإساق في الكفارات
 فأمر رجل من الأنصار وعنده الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل
 فأقرب رجل من ثقيف قال لم يحصل على أنه كان حليفاً للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى الأعم
 والأفرواية الصحيح أصح ووقع في رواية ابن اسحق فقام رجل بصدقة يحملها وفي مرسل الحسن
 عند سعيد بن منصور يقر من عمر الصدقة (قوله) يعرق) بفتح المهملة والراء بعدها فاف قال ابن
 التين كذلك الرواية وفي رواية أي الحسن يعني القابسي بإمكان الراء قال عياض والصواب
 القحيم وقال ابن التين أنكروا بعضهم الإسكان لأن الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت)
 إن كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فلا يسكر الفتح لأنه يشترك مع الماء الذي يجلب من
 الحسد ثم الرأب من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضاً لأن الإسكان ليس بمنكر بل
 أنبته بعض أهل اللغة كالنزار (قوله) والعرق المكمل) بكسر الميم وسكون الكاف وقع المثناة
 بعدها لام زاد ابن عينة عند الإسماعيلي وابن خزيمة المكمل الضم قال الأخفش سمي المكمل
 عرقاً لأنه يصف عرقه فلعرق جمع عرقه كعلق وعلقته والعرق الفضة من الخوص وقوله
 والعرق المكمل تفسير من أجدر رواه ونظائر هذه الرواية أنه الخاني لكن في رواية ابن عينة
 ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في الباب الذي يلي هذا فأقرب يعرق فيه تمر وهو الزيل وفي
 رواية ابن أبي حفصة فأقرب ييل وهو المكمل والزيل بفتح الزاي ويخفيف الموحدة بعدها
 تحتها مسكنة ثم لاموزن رغيف هو المكمل قال ابن دريد يسمى زيل الجمل الزيل فيه وفيه
 لغة أخرى زيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم التون فتشد الذال بفتح
 وزنه وجمعه على اللغات الثلاث زنايل ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم فقام عن أن
 والمشهور في غيرها عروق وجه النبي وجمع غيره بينهما بعدد الواقعة وهي جمع لارضاء لا تحاد

قال فكش عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فينا نحن على
 ذلك أي النبي صلى الله عليه
 وسلم يعرق فيها تمر والعرق
 المكمل

يخرج الحديث والاصل عدم التعدد الذي يظهر أن التمر كان قد عرق لكنه كان في عرقين في
 حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل فيحتمل أن الآتي به لما وصل أفرغ أحدهما في
 الآخر فيقال عرقان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل إليه والله أعلم **(قوله أين)**
 السائل زاد ابن مسافر أنفا أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكت فما
 يصحني وما يخلصني مثلاً وفي حديث عائشة أين التمر قد تقدم توجيهه ولم يعين في هذه
 الرواية مقدار ما في المكمل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع
 في رواية ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشر وأخو
 ذلك وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عند ابن خزيمة فيه خمسة عشر وأخرون وكذا
 هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الخمر بعشرين
 صاعاً ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة فأني بعرق فيه عشر صاعاً قال البيهقي قوله
 عشرون صاعاً بلاغ يبلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواة وقد بين ذلك محمد بن اسحق عنه فذكر
 الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر حدثت بعد أنه كان بعشرين صاعاً من تمر (قلت) ووقع
 في مرسل عطية بن أبي رباح وغيره عند مسدد فأمر له ببعضه وهذا يجمع الروايات فيقال أنه
 كان بعشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة وبين ذلك
 حديث علي عند الدارقطني نطم ستين مسكينا لكل مسكين مد وفيه فأني بخمسة عشر صاعاً
 وقال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية بخاخ عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة
 وفيه يزد على الكوفيين في قوله إن واجب من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً ولقول
 عطية إن أطعم بالأكمل أطعم عشرين صاعاً وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاهم كني تصدق
 الاطعام ولقول الحسن يطم أربعين مسكينا عشرين صاعاً أو بالجماع اطعم خمسة عشر وفيه يرد
 على الجوهر في حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزيل بسع خمسة عشر صاعاً لأنه لا يحصر في
 ذلك وروى عن مالك أنه قال بسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة
 فيوافق رواية مهران والأفاظ أنه لا يحصر في ذلك والله أعلم وأما ما وقع في رواية عطية
 ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط أنه أتى بمكمل فيه عشرين صاعاً فقال تصدق بهذا
 وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو تسع عشرة أو بأحدى وعشرين فلا يخفى فيما فيه من
 الشك ولا يمين رواية لثبته في أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه وفي الاسناد إليه مع ذلك من
 لا يخرج به ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم قيام عرقان فيهما طعام ووجهه أن
 كان محفوظاً ما تقدم قريباً والله أعلم **(قوله خذ هذا فتصدق به)** كذا لا كثر ومنهم من ذكره
 عنه ما زاد ابن اسحق فتصدق به عن نفسك ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلطف أطعم
 هذا عنك ونحوه في مرسل سعد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني وعنده
 من طريق لثبته عن مجاهد عن أبي هريرة فتحن تصدق به عنك واستدل بإفراذه بذلك على أن
 الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك
 وهو الأصح من قول الشافعية به قال الاوزاعي وقال الجمهور أبو ثور وابن المنذر تجب الكفارة
 على المرأة بأصاع على اختلاف وتفصيل لهم في الحررة والامة والمطاوعة والمكره وهل هي عليها

قال ابن السائل فقال أنا

قال خذ هذا فتصدق به

فقال الرجل على أقفر مني
يا رسول الله

أوعلى الرجل عنها واستدل الشافعية بكونه عليه الصلاة والسلام عن اعلام المرأة وجوب
الكفارة مع الحياضة وأجبت منع وجود الحاجة إذ ذلك لأنهم لم يعترف ولم تسأل واعترف الزوج
عليها لا يوجب عليها حكم ما لم تعترف وبأنهم اقصية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال
أن تكون المرأة لم تكن صائغة لعدم من الاعذار ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها
لاشترائها كما في تحريم القطروا انتهاك حرمة الصوم كالميامر والغسل والتنصيص على الحكم في
حق بعض المكلفين كافي عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم
المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي
على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها وعليه كفارتان عنه وعنهما وأعلمه عن نفسه
وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ بحكمها من
دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائغة واستدل بعضهم بقوله في
بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهي زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي في قوله
وأهلكت تنبيه على أنه كرها ولو لا ذلك لم يكن مهلكا لها (قلت) ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة
بل لا يلزم من قوله وأهلكت إيجاب الكفارة عليها بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أتمت وأهلكت
أي كتبت مساقا في تأييم من طأوعتني فوافقتها الذلارب حصول الأثم على المطاوعة ولا يلزم من
ذلك إثبات الكفارة ولا تنها أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتها
وأهلكت أي نفسى بفعل الذي جر على الأثم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر
البيهقي أن اللما كفي بطلانها ثلاثة أجزأ ومحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن
طريق ابن عيينة أما الأوزاعي فتنقدها بمحمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد المجيد عن عمر بن
عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عقيمة عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال
البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقيمة وعمر ومحمد
ابن المسيب كان حافظا مكررا إلا أنه كان في آخر أمره عي فلعل هذه القفلة أدخلت عليه وقد رواه
أبو على التيساوري عنه بدونها وبديل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل
الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال عليه ما ككفاروا واحدة إلا الصيام قبل له فإن
استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما ابن عيينة فنقدها بأبو ثور عن معلى بن منصور عنه قال
الخطابي الملقب ليس بذلك الحافظ وتعبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحدا طعن في الملقب ويحتمل عن
قول الأمام أنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة فلعله حدث من حفظه بهذا فوههم
وقد قال الخطابي وكفرت على كذب الصيام للملقب بخط موقوف به وليست هذه اللفظة فيه وزعم ابن
الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل بالاسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها «(تنبيه)»
القاتل وجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطأ أنه يقول يعتبر حالهما فإن كانا من أهل
العتق أجزأت رقة وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ماسق وإن كانا من أهل الصيام صاما جميعا
فإن اختلف حالهما ففقهه فترجع محله كتب القروع (قوله) فقال الرجل على أقفر مني أي أتصدق
به على شخص أقفر مني وهذا يشعر بأنه فهم الإذن في التصديق على من تصيب بالقرع وقدين ابن

عمر في حديثه ذلك فزاد فيه الى من أدفعه قال الى أقفر من فعل آخرجه البراروا الطبراني في الاوسط
وفي رواية ابراهيم بن سعد أعلى أقفر من أهل ولا ين مسافر أعلى اهل بيت أقفر مني وللأوزاعي
أعلى غير اهل ولنصور أعلى أحوج منا ولا بن اسحق وهل الصدقة الا الى وعلى (قوله فوالله ما بين
لايتها) ثنية لابة وقد تقدم شرحها في أخر كتاب الحج والضمير للمدينة وقوله يريد الحريتين
من كلام بعض رواة زاد في رواية ابن عيينة ومعهما والذي بعثك بالحق ووقع في حديث ابن عمر
المذكور ما بين حريتها وفي رواية الأوزاعي الا ثنية في الادب والى نفسى يده ما بين طنبى
المدينة ثنية طنبى وهو بضم الطاء المهملة بعد هاتون والطنب أحد أطناب الخيمة فاستعاره
الطريف (قوله أهل بيت أقفر من أهل بيتي) زاد بنون منى ومن أهل بيتي وفي رواية ابراهيم بن
سعد أقفر منا وأقفر بالنصب على انها خبر ما النافية ويجوز الرفع على لفة تميم وفي رواية عقيل
ما أحد أحمق به من أهلى ما أحد أحوج اليه منى وفي أخر وأحوج ما فى أقفر وفى مرسل سعيد
من رواية داود عنه والله العالى من طعام وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة
(قوله ففعلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أينا به) في رواية ابن اسحق حتى بدت فواجده
ولا في قرعة السن عن ابن جريج حتى بدت ثنياه ولعلها لتخفيف من أينا به فان الثنائيتين بالتسم
غائضا وظاهر المساق ارادة الزيادة على التسم ويجعل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم ان فعلك
كان تبسما على غالب أحواله وقيل كان لا يفعل الا في أمر يتعلق بالآخرة فان كان في أمر الدنيا لم
يرفع على التسم قبل وهذه القضية تفكر عليه وليس كذلك فقد قيل ان سبب فسخه صلى الله عليه
وسلم كان من تباين حال الرجل حيث جاء فافعل نفسه راغبيا فداها ما مكته قلبا وجد
الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه من الكفارة وقيل فسخك من حال الرجل في مقاطع كلامه
وحسن تأنيبه وتلطفه في الخطاب وحسن توفيه في قوله الى مقصوده (قوله ثم قال أطعمه أهالك)
تابعه معمر وابن أبي حفصة وفي رواية لابن عيينة في الكفارات أطعمه عيالك ولا ابراهيم بن سعد
فانتم اذا وقدم على ذلك ذكر الضحك ولا في قرعة عن ابن جريج ثم قال كله ونحوه ليحيى بن سعيد
وعمر الب وجميع بنهما ابن اسحق ولقظه خذها واكلها وأفقها على عيالك ونحوه في رواية
عبد الجبار ورجاء وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن خزيمة في حديث عائشة عنده عيالك
وعلى أهالك قال ابن دقيق العبد تباينت في هذه القصة المذاهب فقيل انه دل على سقوط
الكفارة بالإعسار المقارن لوجوبه لأن الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولين النبي
صلى الله عليه وسلم استقرارا في ذمته الى حين يساره وهو اخلفوا في الشافعية وجرم به عيسى
ابن دينار بن المالكية وقال الأوزاعي يستغفر الله ولا يهودو تباين ذلك بصدقة القطر حيث
تسقط بالإعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال القطر لكن الفرق بينهما ان صدقة القطر
لها أمد تنتهى فيه بكفارة الجاع لا أمد لها فتستقر في الذمة وليس في الخمر ما يدل على إسقاطها
بل فيه ما يدل على استقرارها على العاجز وقال الجوهري لا تسقط الكفارة بالإعسار والذى
أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا
الرجل والى هذا ما امام الحرمين ورفد ان الأصل عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ
ولم يبق قائله ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين اصر بصرفها اليهم من لا تلزمه تقيقه من آثاره وهو

فوالله ما بين لايتها يريد
الحريتين أهل بيت أقفر من
أهل بيتي ففعلك النبي صلى
الله عليه وسلم حتى بدت
أينا به ثم قال أطعمه أهالك

قول بعض الشافعية وضعف الزاوية الاخرى التي فيها عيالك وبال زاوية المصرية الاذن له
في الاكل من ذلك قبل ان كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم وهذا
هو ظاهر الحديث وهو الذي جعل أصحاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المرء لا يأكل من
كفارة نفسه قال الشيخ في الدين وأقوى من ذلك أن يجعل الاعطاء على جهة الكفارة بل
على جهة التصديق عليه وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلم يسقط بذلك
ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذا من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان
فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانه لما أخبر به
بعبء ثم أخبر بما خرج العرق دل على ان لا يسقط عن العاجز ولعله آخر البيان الى وقت الحاجة
وهو القدرة اه وقد ورد ما يدل على اسقاط الكفارة أو على اجرائها عنه بانفاقه اياها على
عسائه وهو قوله في حديث علي وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنه ولكنه حديث ضعيف
لا يتجوز عاقر دبه والحق لما قاله صلى الله عليه وسلم خذ هذا فصدق به لم يقضه بل اعترف
بانه أخرج اليه من غيره فاذا ن له حينئذ في أكله فلو كان قبضه للملكه ملكا مشروطا بصقة وهو
أخرجه عنه في كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التقليد المقد بشرط لكنه لما لم يقضه
لم يملكه فلما أذن له صلى الله عليه وسلم في اطعامه لاهله وأكله منه كان تكميلا لطلب ان النسبة اليه
والى أهله وأخذهم اياه نصفه انفق المشروحة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة وتصرف التي
صلى الله عليه وسلم فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة واحتل انه كان تكميلا بالشرط الاول
ومن نشأ الاشكال والاول أظهر فلا يكون فيه اسقاط ولا كل المرء من كفارة نفسه ولا
انفاقه على من تلزمه نفقتهم من كفارة نفسه وأما ترجمة البخاري الباب الذي يله باب المجامع في
رضان هل يطعم أهل من الكفارة اذا كانوا محجوا فيجوز فليس فيه تصرف بما تضمنه حكم الترجمة
واتما أشار الى الاحتمال المذكورين بآياته بصيغة الاستفهام والله أعلم واستدل به على جواز
اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه نظر لانه لم يتعين ان ذلك القدر هو جميع ما يجب على
ذلك الرجل الذي احضر القرو على سقوط قضاء اليوم الذي أفسده المجامع اكتفاء بالكفارة اذ لم
يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضى ان كفر
بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضا قال ابن العربي اسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي اذ لا
كلام في القضاء لكونه افسد العبادة وأما الكفارة فاعتلها في ما اقترفت من الاثم قال وأما كلام
الاوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أيوب
وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن
الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن سعد في الصحيحين عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث
الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ووقع الزيادة أيضا في حرس سعيد بن المسيب وناقص بن
جابر والحسن ومحمد بن كعب ومجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة أصلا ويؤخذ من
قوله صوم وما عدا ما شترط الفور للتسكير في قوله وما وفي الحديث من التوائد غير ما تقدم
السؤال عن حكم ما فعله المرء محض الفالسا شرع والتجديث بذلك المصلحة معرفة الحكم واستعمال
الكفاية فيما يقع ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت على أنه قد ورد في بعض طرقه كما

تقدم وطقت والذي يظهر انه من تصرف الرواة وفيه الرفق بالتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار انخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كتنشر العلم وفيه جواز الضحك عند سؤد جودسيه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه الا من قبله لقوله في جواب قوله أفتر منّا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في اخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة أهل بيت واحد وان المضطر الى ما يبده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر **(قوله)** باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محجوجين * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر وقع على امرأته في رمضان فقال أتجد ما تحرر ربة قال لا قال أقتسطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أتجد ما تطعمه سنتين متتابعين قال لا قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه فمروا الزيل قال اطعم هذا عنك قال على أخرج منّا ما ين لا يتبها أهل بيت أخرج منّا ما قال فاطمه أهلك **(باب الحجامة والقيء للصائم)**

تقدم وطقت والذي يظهر انه من تصرف الرواة وفيه الرفق بالتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار انخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كتنشر العلم وفيه جواز الضحك عند سؤد جودسيه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه الا من قبله لقوله في جواب قوله أفتر منّا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في اخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة أهل بيت واحد وان المضطر الى ما يبده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر **(قوله)** باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محجوجين * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر وقع على امرأته في رمضان فقال أتجد ما تحرر ربة قال لا قال أقتسطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أقتسطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه فمروا الزيل قال اطعم هذا عنك قال على أخرج منّا ما ين لا يتبها أهل بيت أخرج منّا ما قال فاطمه أهلك **(باب الحجامة والقيء للصائم)**

تقدم وطقت والذي يظهر انه من تصرف الرواة وفيه الرفق بالتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار انخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كتنشر العلم وفيه جواز الضحك عند سؤد جودسيه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه الا من قبله لقوله في جواب قوله أفتر منّا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في اخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة أهل بيت واحد وان المضطر الى ما يبده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر **(قوله)** باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محجوجين * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر وقع على امرأته في رمضان فقال أتجد ما تحرر ربة قال لا قال أقتسطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أقتسطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه فمروا الزيل قال اطعم هذا عنك قال على أخرج منّا ما ين لا يتبها أهل بيت أخرج منّا ما قال فاطمه أهلك **(باب الحجامة والقيء للصائم)**

١٩٢٧

ع

تقدم

١٩٢٧٥

أيضا وقال يقول أجمد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان
 ونقل الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث وبذلك قال الداودي
 من المالكية ومحمد الفريقي قد ذكرها المصنف في هذا الباب وسند ذكر البحث في ذلك في آخر
 الباب إن شاء الله تعالى (قوله وقال لي يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح وعادة
 البخاري إلا أن ابنه الصغرى في الموقوفات إذا أسندناه وقوله في الأسناد حديث يحيى بن خويبر
 أبي كثير (قوله إذا فافلا يفطر انما يخرج ولا يوج) كذا للآ كثر وللكتيبين أنه يخرج
 ولا يوج قال ابن المنبر في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر
 بالانقضاء من حيث الجملة ونقض غيره وهذا الحصر بالمثني فانه انما يخرج وهو موجب للقضاء
 والكفارة (قوله ويدكر عن أي هريرة أنه يفطر والاقل أصح) كانه يشير بذلك إلى ما رواه
 هو في التاريخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حديث هشام بن حسان عن محمد بن
 سيرين عن أي هريرة رفعه قال من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقام فليقض
 قال البخاري لم يصح وانما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أي هريرة وعبد الله
 ضعيف جدا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال زعم أهل البصرة
 أن هشاما وهم فيه وقال أبو داود ضعف أحمد يقول ليس من ذاتي ورواه أصحاب السنن
 الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غرب لا تعرفه إلا من رواية
 عيسى بن يونس عن هشام وسألت محمدا عنه فقال لا أراه محفوظا انتهى وقد أخرجه ابن ماجه
 والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضا عن هشام قال وقد روي من غيره وجه عن أي هريرة ولا
 يصح أسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم (قلت) ويمكن الجمع بين قول أي هريرة إذا فافلا
 لا يفطر وبين قوله أنه يفطر بما فصل في حديثه هذا المرفوع فيجوز قوله فافلا أنه تعمد التي
 واستدعي به وهذا أيضا تأول قوله في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أصحاب السنن معجمان
 التي صلى الله عليه وسلم فافلا يفطر أي استقام عبدا وهو أول من تأويل من أوله بأن المعنى فاف
 فضعف فأفطر والله أعلم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم وقال الطحاوي ليس في الحديث إن
 التي ففطره وانما فافله فافلا يفطر بعد ذلك وتعبه ابن المنبر أن الحكم إذا عتق بالقاء دل على
 أنه العلة فتكولههم سهاف مسجد (قوله وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج)
 أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شبة عن وكيع عن الأعشى عن أبي ظبيان عن ابن عباس في
 الجملة للصائم قال الفطر مما دخل وليس مما خرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل وروى
 من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله يعني ابن مسعود قد ذكرتموه
 وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وانما أخذ عن كبار صحابه وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شبة عن
 هشيم عن حسين عن عكرمة مثله (قوله وكان ابن عمر يحتج به وهو صائم ثم تركه فكان يحتجهم بالليل)
 وصلاه مالك في المواضع نافع عن ابن عمر أنه احتج به وهو صائم ثم تركه ذلك وكان إذا صام لم يحتج
 حتى يفطر وروى في نسخة آحد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري كان ابن عمر يحتج
 وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لاجل الضعف هكذا وجدته منقطعا وصلاه عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وكان ابن عمر كثيرا الاحتياط فكانه تركه الحجة ثم إن ذلك

حدث

حفظه ٩٤٢٦٥

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا
 معاوية بن سلام حدثنا
 يحيى عن عمر بن الحكم بن
 ثوبان سمع أبا هريرة رضي
 الله عنه إذا فافلا يفطر
 انما يخرج ولا يوج ويدكر
 عن أي هريرة أنه يفطر
 والاقل أصح وقال ابن
 عباس وعكرمة الصوم مما
 دخل وليس مما خرج وكان
 ابن عمر رضي الله عنهما يحتج
 به وهو صائم ثم تركه فكان
 يحتجهم بالليل

تف

٩٧٥/٢

٩٧٦/٣

(قوله واحتجهم أبو موسى ليلا) وصله ابن أبي شيبة من طريق جده الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العباس قال دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسما فوجدته يأكل تمرًا وكأخا وقد احتجهم فقلت له لا تحتجهم هنا قال أما ترى أن أهر يق دحى وأنا صائم ورواه التستائي والحاكم من طريق مطر الزرقاني عن بكر بن أبي رافع قال دخلت على أبي موسى وهو يحتجهم ليلا فقلت ألا كان هذا نهارا فقال أما ترى أن أهر يق دحى وأنا صائم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أفطر الحاجم والمحجوم قال الحاكم سمعت أبا علي التستائي يقول قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم شيء قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى (قلت) إلا أن مطر أخواف في رفعه فأنه أعلم (قوله) وبذكر عن سعد بن زيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجوا أصابا هكذا أخرجه بصيغة التثنية والسبب في ذلك نظيره في التثنية فأمّا أثر سعد بن زيد بن أرقم وأما أثره فله في المطاوعة ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجري عن دينار قال سمعت زيد بن أرقم وهو صائم ودينار هو الجهم مولى جرم يفتح الجهم لا يعرف إلا في هذا الأثر وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة عن طريق الثوري أيضا عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجهم وهي صائمة وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر وعن رخص في الحليمة لصائم أنس وأوس سعد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ثم ساق ذلك بأسانيد (قوله) وقال بكر عن أم علقمة كانت تحتجهم عند عائشة فلانتهى) أما بكر فهو ابن عبد الله بن الأشج وأما أم علقمة فاسمها رجاء وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق مخرمة بن بكر عن أبيه عن أم علقمة قالت كانت تحتجهم عند عائشة ونحن صائمون وشواخي عائشة فلا تنهاهم (قوله) ويروي عن الحسن عن غيره وأحدم فوعا أفطر الحاجم والمحجوم وصله التستائي من طريق عن أبي حرة عن الحسن به وقال علي بن المديني روى يونس عن الحسن حديث أفطر الحاجم والمحجوم عن أبي هريرة ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ورواه مطر عن الحسن عن علي ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة زاد الفارقي في العلل أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل معقل بن يسار المزني وقيل معقل بن سنان الأشجعي وروى عن عاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضا وقيل عن مطر عن الحسن عن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في الصحابي فقيل أيضا على وقيل أبو هريرة قلت واختلف على يونس أيضا كما ساذكره قال وقال أبو حرة عن الحسن عن غيره واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن كان حفظه صحت الأقوال كلها (قلت) لم يفرده أبو حرة كما ساذكره (قوله) وقال لي عباس بختانية ومجته وعبد الله الأعلى هو ابن عبد الله (قوله) حدثنا يونس (هو ابن عبيد) عن الحسن بمثله أي أفطر الحاجم والمحجوم (قوله) قيل لعن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم قال الله أعلم) وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عباس فذكره ورواه عن ابن

واحتجهم أبو موسى ليلا وذكر
عن سعد بن زيد بن أرقم وأم
سلمة أنهم احتجوا أصابا
وقال بكر عن أم علقمة كانت
تحتجهم عند عائشة فلانتهى
ويروي عن الحسن عن غيره
وأحدم فوعا أفطر الحاجم
والمحجوم * وقال لي عباس
حدثنا عبد الله الأعلى حدثنا
يونس عن الحسن مثله قيل له
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال نعم ثم قال الله أعلم
خاتمة
تحفة

١٥٥٤٨

١٨٥٦١

المدين في العلل واليهي أضامن طريقه قال حدثنا المعمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن
 الحسن عن غيره واحديه ورواه يونس عن الحسن عن أبي هريرة عن عبد الله بن النسي عن طريق
 عبد الوهاب الثقفي عن يونس وأخرجه عن طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله
 وذكره الدارقطني عن طريق عبد الله بن عمام عن يونس عن الحسن عن أسامة والاختلاف على
 الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال يحتمل
 أن يكون معناه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل أن كان قول الحسن عن غير واحد
 من الصحابة محفوظا صحت الأقوال كلها (قلت) يريد بذلك استقاء الاضطراب والافالحسن
 لم يسمع من أكرام المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكان قد خيل له
 بعدا لم يردد وجه الكرماني جزمه على وثوقه بخبره من أخيه به وتردده لكونه خبر واحد فلا
 يقيد اليقين وهو جل في غاية البعد ونقل الترمذي أيضا عن البخاري أنه قال ليس في هذا الباب
 أصح من حديث شدادر بن أبيان قلت فكيف يماهم ما من الاختلاف يعني عن أبي قلابه قال
 كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي
 قلابه عن أبي الأشعث عن شدادر بن أبيان الحديثين جميعا يعني فأتى الاضطراب وتعين الجمع ذلك
 وكذا قال عثمان الدارمي صحيح حديث أظفر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال
 وسمعت أجديد كذلك وقال المروزي قلت لأجدان يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال
 هذا عجاف قال ابن خزيمة صحيح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم وأطاب الناس في
 تحس طريق هذا المتن وبان الاختلاف فيه فأجادوا فأدوا قال أجدأ صحيح شيء في باب أظفر الحاجم
 والمحجوم حديث رافع بن خديج (قلت) يريد ما أخرجه هو الترمذي والنسائي وابن حبان
 والحاكم من طريق معمر بن يحيى ابن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن فارط عن السائب بن
 يزيد عن رافع لكن عارض أجد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع أضعفها وقال البخاري
 هو غير محفوظ قال ابن أبي حاتم عن أبيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت اسحق بن منصور
 عنه فأتى أن يحدثني به عن عبد الرزاق قال هو غلط قلت ما علمته قال روى هشام المستوفي عن
 يحيى بن أبي كثير هذا الإسناد حديث مهران بن أبي خبيب وروى عن يحيى بن أبي قلابه أن أبا أسامة
 حدثه أن ثوبان أخبره بهذا هو المحفوظ عن يحيى فنكاه دخل المعمر حديث في حديث والله أعلم
 وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد أن أخرج حديث شدادر ولفظه كما مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في زمان الفتح فرأى رجلا يتحتم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أجد
 يدى أظفر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم
 قال وحديث ابن عباس أمثلها أسنادا فان وثق أحد الحجة كان أحب إلى احتياط القياس
 مع حديث ابن عباس والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفتقر أحد
 بالحاجة (قلت) وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث أظفر
 الحاجم والمحجوم وحكى الترمذي عن العرفاء أن الشافعي علق القول بأن الحاجة تقطر على
 حصة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك يفتقد أو ما بمصر قال إلى الرخصة والله
 أعلم وأول بعضهم حديث أظفر الحاجم والمحجوم أن إيراد به أنهم سيقطرون كقوله تعالى أني

١٩٢٨

د ت س

تحفة

٥٩٨٩

* حدثنا معلى بن أسد
حدثنا وهيب عن أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم أحجم وهو
محرم وأحجم وهو صائم
* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال أحجم
النبي صلى الله عليه وسلم
وهو صائم * حدثنا آدم بن
أبي أسد حدثنا شعبة

١٩٢٩

د ت س

تحفة

٥٩٨٩

١٩٤٠

تحفة

٤٤٨

أراف أعصر خرا أي ما يؤل إليه ولا يخفى تكلف هذا التأويل ويقربه ما قال الخواري في شرح
السنة معنى قوله أظفر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للأظفار أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء
من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيقول أمره إلى
أن يقطر وقيل معنى أظفر أفعلا مكرها وهو الحجامه فصارا كأنهما غير متلبسين بالعبادة وسأذكر
بقية كلامهم في الحديث الذي يليه (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو محرم وأحجم
وهو صائم) هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس وتابعه عبد الوارث
عن أيوب موصولا كما سيأتي في الطب ورواه ابن عليه ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرفوعا
واختلف على حماد بن زيد في وصله وارساله وقدين ذلك النسائي وقال مهنا سألت أبا جعفر عن هذا
الحديث فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم ثم ساقه من طريق عن ابن عباس لكن ليس فيها
طريق أيوب وهذا الحديث صحيح لا ريب فيه قال ابن عبد البر وغيره فيه دليل على أن حديث
أظفر الحاجم والمحجوم منسوخ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق إلى ذلك
الشافعي واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرما قال ولم يكن قط محرما
معتقيا بله إنما كان محرما وهو مسافر والمسافر أن كان نوايا للصوم قضى عليه بعض النصارى وهو
صائم أتبع له الأكل والشرب على الصحيح فإذا جازله ذلك جازله أن يحتجم وهو مسافر قال فليس
في خبر ابن عباس ما يدل على أظفر المحجوم فضلا عن الحاجم أه وتعب بان الحديث ما ورد
هكذا إلا لقائده قالنا ظاهره وجددت منه الحجامه وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر وقال ابن
خزيمة أيضا بعضهم بأعوجه فرغهم صلى الله عليه وسلم إنما قال أظفر الحاجم والمحجوم
لأنهما كانا بغير إيمان قال فاذن له فالغلبة تطهر الصائم قال لا قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة
الحديث ولا شبهة انتهى وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في
المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله ويزيد بن
ربيع موقوف وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل وقال ابن حزم صحيح حديث أظفر الحاجم
والمحجوم بلا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أخص النبي صلى الله عليه وسلم في
الحجامه للصائم وأسند صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد الرخصة فدل على
نسخ الظفر بالحجامه سواء كان حائجا أو محجوما انتهى والحديث المذكور أخرجه النسائي
وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه وقفه وله شاهد من حديث أنس
أخرجه الدارقطني ولفظه أول ما كرمت الحجامه للصائم أن جعفر بن أبي طالب أحجم وهو صائم
ثم روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أظفر هذا ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم بعد
في الحجامه للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري إلا أن في الترتيب
ما يتركز أن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قبل ذلك ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه
عبد الرزاق وأبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامه للصائم
وعن المواصله ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه أسنده صحيح والطهالة بالجماع لا تقصر وقوله
إبقاء على أصحابه يتلوه بقوله نهى وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا

ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجة
 للصائم وكرها للضعف أى لئلا يضاعف (قوله سمعت) ثابته البنانى قال سئل أنس بن مالك كذا
 فى أكثر أصول البخارى سئل يضم أو على البناء للجهول وقد روى أبى الوقت سأل أنا
 وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه
 الاسماعيلى وابو نعيم والبيهقى من طريق جعفر بن محمد القلانسى وأبى قرق صافى محمد بن عبد
 الوهاب وابراهيم بن الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبى اسحق البخارى فيه فقال عن شعبة
 عن حميد قال سمعت ثابته وهو يسأل أنس بن مالك قد ذكر الحديث وأشار الاسماعيلى والبيهقى
 الى ان روى التى وقعت للبخارى خطأ وان سقط منه حميد قال الاسماعيلى وكذلك روى على
 ابن مهمل عن أبى النضر عن شعبة عن حميد (قوله) وزاد شعبة حديثا شعبة على عهد النبى صلى الله
 عليه وسلم هذا يشعر بان روى شعبة موافقة لرواية آدم فى الاسناد والمثل الآن شعبة زاد فيه
 ما يورث كدفعه وقد أخرج ابن منده فى غرائب شعبة طريق شعبة فقال حديثا محمد بن أحمد بن حاتم
 حديثا عند الله بن روح حديثا شعبة حديثا شعبة عن قتادة عن أبى التمر كل عن أبى سعيد بن وهب عن
 شعبة عن شعبة عن حميد عن أنس بن سفيان وهو هذا أبو كدحمة ما عرض به الاسماعيلى ومن تبعه
 ويشعر بان الخلل فى من غير البخارى اذ لو كان اسنادا شعبة عند محمد بن خلف لكان اسنادا آدم ليهن وهو
 واضح لا خفاء به والله أعلم بالصواب (قوله ما) الصوم فى السفر والافطار أى اباحة
 ذلك وتيسير المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره وسأذكر بيان الاختلاف فى ذلك بعد باب وذكر
 المؤلف فى الباب حديث عبد الله بن أبى أوفى وسأنى الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة فيه
 ما يشعر به سناقه من مراجعة الرجل له يكون الشمس تقرب فى جواب طلبه لما يشير به فهو
 ظاهر فى أنه كان صلى الله عليه وسلم صائما وقد ذكره فى باب من يحل فطر الصائم وفى غيره يلفظ
 صريح فى ذلك حيث قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم (قوله الشمس) رسول
 الله بالرفع ويجوز النصب ونوحيهما ظاهرا (قوله) تابعه جروا أبو بكر بن عباس عن الشيبانى
 يعنى تابعه سفيان وهو ابن عيينة والشيبانى هو أبى اسحق شيخهم فيه ومتابعة جروا وصلها المؤلف
 فى الطلاق ومتابعة أبى بكر سائى موصولة بعد قليل فى باب فجعل الافطار تابعهم غير من ذكر
 سائى ولفظهم متقارب والمراد المتابعة فى أصل الحديث (قوله حديثا) هو القطن وهشام
 هو ابن عروة (قوله أن جزة بن عمرو الاسلمى) هكذا رواه الحفاظ عن هشام وقال عبد الرحمن بن
 سليمان عند الشيبانى والدروردي عند الطبرانى ويحيى بن عبد الله بن عمار عند الباقى فى ثلثتهم
 عن هشام عن أبى عاصم عن عائشة عن جزة بن عمرو وجعلوه من مسند جزة وهو محفوظ أقمن مسند
 عائشة ويحتمل ان يكون هو لأم يقصدوا بقوله عن جزة الرواية عنه وانما أرادوا الاخبار عن
 حكاية فالتقدير عن عائشة عن قصة جزة انفسا لكن قد صرح يحيى الحديث من رواية جزة
 فآخروه مسلم من طريق أبى الاسود عن عروة عن أبى مروان عن جزة وكذلك رواه محمد بن
 ابراهيم التميمى عن عروة لكنه أسقط آثارا مرواها بالصواب اثباته وهو محمول على ان لعروة فيه
 طريقين سمعه من عائشة ومعه من أبى مروان عن جزة (قوله أسرد الصوم) أى تابعه واستدل
 به على ان كراهية فى صيام الدهر ولادلالة فيه لان التسايع تصديق بدون صوم الدهر فان ثبت

قال سمعت ثابته البنانى قال
 سئل أنس بن مالك رضى الله
 عنه أكنتم تكبرون الحجة
 للصائم قال لا الا من أجل
 الضعف وزاد شعبة حديثا
 شعبة على عهد النبى صلى الله
 عليه وسلم (باب الصوم فى
 السفر والافطار) حديثا
 على بن عبد الله حديثا سفيان
 عن أبى اسحق الشيبانى سمع
 ابن أبى أوفى رضى الله عنه
 قال كأمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فى سفر فقال
 لرجل أنزل فأجده فى قال
 يا رسول الله الشيبى قال
 أنزل فأجده حتى قال يا رسول
 الله الشمس قال أنزل فأجده
 لى فنزل فجده فشرى
 ثم روى يده ههنا قال اذا
 رأيت الليل أنزل من ههنا
 فقد أفطر الصائم * تابعه
 جروا أبو بكر بن عباس
 عن الشيبانى عن ابن أبى
 أوفى قال كنت مع النبى
 صلى الله عليه وسلم فى سفر
 * حديثا مسند حديثا
 يحيى عن هشام قال حدثنى
 أبى عن عائشة أن جزة بن
 عمرو الاسلمى قال يا رسول

الله أنى أسرد الصوم

خطة ٩٧٣١٩

١٩٤٣

نخبة

١٧١٩٢

«حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أن جزء
ابن عمر والأسلي قال للنبي
صلى الله عليه وسلم أصوم
في السفر وكان كثير الصيام
فقال أن شئت فقصم وإن
شئت فأفطر» (باب إذا صام
أنا ما من رمضان ثم سافر)»
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج
الحكمة في رمضان فصام
فلم يبلغ الكيد فأفطر فأفطر
الناس قال أبو عبد الله
والكيد ما بين عسقلان
وقديد

١٩٤٤

م

نخبة

٥٨٤٢

الهي عن صوم الدهر يعارضه هذا الأذن بالسرد بل الجمع بينهما واضح (قوله) أصوم في السفر
إلى آخره قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع
صيام رمضان في السفر (قلت) وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب لكن في رواية أبي
مرواح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال يا رسول الله أجدي قوة على الصيام في السفر فهل على
جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك أن الرخصة إنما تطلق في
مقابلة ما هو واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حنبل عن عروة
عن أبيه أنه قال يا رسول الله إنني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكره وإنه رخص لي هذا
الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة أجدي أن أصوم أهون علي من أن أخرجه فيكون دناءة
علي فقال أي ذلك شئت بما جازة (قوله) يا سافر إذا صام ما من رمضان ثم سافر أي
هل يباح له القطر في السفر ولا وإنه أشار إلى تضعيف ما روى عن علي وإلى رد ما روى عن غيره في
ذلك قال ابن المنذر روى عن علي بن إسماعيل ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجاز وغيرهما ونقله
الطوسي عن أبي مجاز وحده ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم قالوا أن من استل عليه
رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يطر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بين من استل في رمضان في السفر ثم سافر إلى المنبر بإسناد
صحيح عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه نسخها قوله ومن كان مريضاً أو
على سفر الآية ثم احتج الجمهور بمحمد بن ابن عباس المذكور في هذا الباب (قوله) خرج إلى مكة
كان ذلك في غزوة الفتح كما ساقى (قوله) فلم يبلغ الكيد (بفتح الكاف وكسر الهمزة) مكان
معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسقلان وقديد يعني يضم القاف على التصغير ووقع
في رواية المصنف وحده نسبة هذا التفسير للبخاري لكن ساقى في المغازي موصولاً من وجه آخر
في نفس الحديث وساقى في رابع ابن عباس من وجه آخر حتى بلغ عسقلان بدل الكيد وفيه
مجاز القرب لأن الكيد أقرب إلى المد نسبة من عسقلان وبين الكيد ومكة مرسلتان قال
الكرهيوبن أنج يفتحن وجم وعسقلان وهو ما عليه في كثير من كتب الحديث في حديث جابر
فلم يبلغ كراع الغميم هو ضم الكاف والتعميم بفتح المعجمة وهو اسم وأد أمام عسقلان قال بعض
المختلف الروايات في الموضوع الذي أفطر صلى الله عليه وسلم فيه هو الكل في قصة واحدة وكلها
شكارة والجمع من عمل عسقلان ١٥ وساقى في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق
هذا الحديث وأضع من رواية مالك ولفظ رواية معمر خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمته المدينة
فساروا من معه من المسلمين يصومون ويصومون حتى بلغ الكيد فأفطر وأفطر وقال الزهري وإنما
يؤخذ بالإخراج لآخر من أمره صلى الله عليه وسلم وهذه الآية التي في آخره من قول الزهري
وقعت مدركة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه حتى بلغ الكيد فأفطر قال وكان
صحابه يقول الله صلى الله عليه وسلم يبعثون الأحداث فلاح حدث من أمره وأخرجهم من طريق
سفيان عن الزهري قال مثله قال سفيان لا أدري من قول من هو ثم أخرجه من طريق معمر ومن

طريق ونس كلاًهما عن الزهري وبنائه من قول الزهري بذلك جزم البخاري في الجهاد
 وظاهر أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كاسباقي فرسا
 وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الخداع عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان والناس صائمون ومظفر فلما استوى على راحلته دعا مائناً من لبن
 أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظرت الناس زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس
 ثم دعا بماء فشرب به نهار البراء الناس وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أو وضع
 من ساق خالد ولفظه فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام فدعا بقدر من لبن
 فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر فناول له رجلاً إلى جنبه فشرب
 وسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث فقيل له
 أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر وله من
 وجه آخر عن جعفر بن محمد بن علي أنه بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة
 واستدل بهذا الحديث على نكح الفطر في السفر ولادلالة فيه كاسباقي واستدل به على أن الماسفر
 أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذا خلا في أنه صلى
 الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه ووقع في روايته أن
 اسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضي من رمضان ووقع في مسلم من
 حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك والذي اتفق عليه أهل السيرة أنه خرج في عاشر
 رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه واستدل به على أن الممر أن يفطر ولو نوى الصيام
 من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية وفي
 وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً فائده ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث
 ابن عباس هذا وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء
 النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور وقال أجود واسحق بالجواز واختاره المزني
 محتجاً بهذا الحديث فقيل له قال كذلك ظننا منه أنه صلى الله عليه وسلم أفطر في اليوم الذي خرج
 فيه من المدينة وليس كذلك فإن بين المدينين والكديد عدة أيام وقد وقع في البويطي مثل ما وقع
 عند المزني فلم المزي وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أنس أنه كان إذا زاد السفر
 يفطر في الحضر قبل أن يركب ثم لا فرق عند المجيزين في الفطر بكل مفطر وافر أو جدد المشهور
 عنه بين الفطر بالجوع وغيره فتعنه في الجماع قال فلو جامع فعله الكفارة إلا أن أفطر بغير الجماع
 قبل الجماع واعترض بعض المسأطين في أصل المسئلة فقال ليس في الحديث دلالة على أنه صلى الله
 عليه وسلم نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه فيجزم أن يكون نوى أن يصبح مفطراً ثم أفطر
 إلا فطر لم يفطر الناس لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أفطر وقد روي ابن
 خزيمة وغيره من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بمز الظهران
 فأتى بطعام فقال لا يكره وعمره لدنو أفكلاً فقال لا أنا صائماً فقال أعتلوا صاحبكم رجلاً
 لصاحبكم ادنو أفكلاً قال ابن خزيمة فيه دليل على أن الصائم في السفر الفطر يعدل عن بعض
 النهار (تيسه) قال القاسبي هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه

١٩٤٥

ش ٧

تحفة

١٠٩٧٨

(باب) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف حدثنا يحيى بن
جزء عن عبد الرحمن بن
يزيد بن جابر ان اسمعيل بن
عبيد الله حدثه عن أم
الدراء عن أبي الدرداء عن
الله عنه قال خرج جامع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بعض أسفاره في يوم حار
حتى يضع الرجل يده على
رأسه من شدة الحر وما فينا
صائم إلا ما كان من النبي
صلى الله عليه وسلم وابن
رواحه * (باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم لمن ظلل
عليه واشتد الحر ليس من
البر الصيام في السفر) *

السفر مقيما مع أو به حكمة فلم يشاهد هذه القصة فكأنه سمعها من غيرهم من الصحابة (قوله)
(باب) كذا إلا كتبغير ترجمه وسقط من رواية النسقي وعلى الحالين لا بد أن يكون
الحديث في البراءة المذكورة فيه تعلق بالترجمة ووجه ما وقع من أقطار أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم في رمضان في السفر يحضر منه ولم يشكر عليهم فدل على الحواز على رد قول من قال
من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر (قوله عن أم الدرداء) في رواية أبي داود من طريق
سعد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي حدثني أم الدرداء
والأسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشأم وأم الدرداء هي الصغرى التابعة
(قوله) خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في رواية مسلم من طريق سعيد بن
عبد العزيز أيضا خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حرس شديد الحديث
وبهذه الرواية يتم المراد من الاستدلال وتوجه الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث
أبي الدرداء هذا الإجماع فيه لا احتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا وقد كنت ظننت ان هذه السفرة
غزوة الفتح لما رأيت في الموطأ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعريخ في الحرو وهو يصعب على رأسه الماء وهو صائم من العطش
ومن الحر فبلغ الكد فطرا فدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر وقد اتفقت
الروايات على أن كلام من السفرين كان في رمضان لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس
بصواب لان عبد الله بن رواحة استشهد بعد غزوة قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانتا جمعا في سنة
واحدة وقد استشهد أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصح ان كانت سفرة
أخرى وأيضافا في ساق أحاديث غزوة الفتح ان الذين استروا من الحجامة صياما كانوا جماعة
وفي هذا العهد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر غزوة نافع التي صلى الله
عليه وسلم في رمضان يوم بدر يوم الفتح الحديث ولا يصح حله أيضا على بدر لان أبا الدرداء لم يكن
حينئذ أسلم وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه
منفعة شديدة (قوله) * قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس
من البر الصيام في السفر أشار بهذه الترجمة الى ان سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر ما ذكر من المشقة وان من روى الحديث مجردا فقد اختصر القضية وجأأشار الى
من اعتبار شدة المشقة بجميع بن حديث الباب والتي قبله فالخاصل أن الصوم لمن قوى عليه
أفضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم أو عرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم وان
لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر وقد اختلف اللفظ في هذه المسئلة فقالت طائفة
لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر
قوله تعالى فصدقه من أيام أخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقالة البر
الاعتراف أن كان تابصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكي عن عمرو بن عمرو أبي هريرة
والعمرى وأبراهيم النخعي وغيرهم واجتهدوا بقوله تعالى من كان مريضا أو على سفر فعدة من
أيام أخر فالظاهر عليه عدة فأوجب عدة تأوله الجمهور بان التقدير فاقطر فعدة ومقابل
هذا القول قول من قال ان الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة

المشددة حكمه الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن
 الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول
 الأوزاعي وأجدو اسحق وقال آخر هو مخير مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أي سرهما لقوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر فإن كان الفطر أي سر عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام أي سر كن يسيراً
 عليه حينئذ يبق عليه قضاءً وبعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز
 واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم
 ونضربه وكذلك من ظن به الأعراض عن قبول الرخصة كما تقدم فطرو في المسح على الخفين
 وسبأ في فطره في تعجيل الإفطار وقد روي أحمد بن حنبل عن طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر
 أقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال
 عرفه هذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس
 مني وكذلك من خاف على نفسه العجب أو ألباه إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد
 أشار إلى ذلك ابن عمر فروي الطبري من طريق مجاهد قال إذا سافرت فلا تصم فإنك إن تصم قال
 أصحابك اكفوا الصائم أرفعوا الصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلا تزال كذلك حتى
 يذهب أجرك ومن طريق مجاهد أيضاً عن جناة بن أمية عن أبي ذر عن ذلك وسأني في الجهاد من
 طريق مورق عن أنس نحو هذا مرة فوعا حث قال صلى الله عليه وسلم للقطر من حيث خدموا
 الصائم ذهب القطرون اليوم بالاجر واجتمع منع الصوم أيضاً بما وقع في الحديث لما سأل أن
 ذلك كان آخر الأمرين وإن العصابة كانوا يأخذون بالآخر فلا آخر من فعله وزعموا أن صومه
 صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ وتعقب ولا بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة في قول
 الزهري وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام
 إلى العصيان ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرجه من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم
 صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة وشحن صيام
 فتر لنا منزلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنكم قد قدنوت من عذركم والقطر أقوى لكم فأفطروا
 فكانت رخصة فنام صام ومنام أفطر فتر لنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكم
 مصعبوا عدوكم فالقطر أقوى لكم فأفطروا فكانت رخصة فافطروا ثم لقد رأيتنا صوم مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر وهذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن
 نسبة صلى الله عليه وسلم الصائم إلى العصيان لأنه عزم عليهم فحالفوا وهو شاهد على قلنا من أن
 الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم وإنما كذلك إذا كان محتاجاً إلى الفطر للتقوى به على لغة
 الصدور وروى الطبري في تهذيبه من طريق خزيمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال
 لقد أمرت غلاماً أن يصوم قال فقلت له فإني هذه الآية فقدمت أياماً أخر فقال إنما نزلت ونحن
 نرحل حياصاً ونزل على غير شيع وأما اليوم فتر تحمل شبايعاً ونزل على شيع فأشار أنس إلى الصفة
 التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم وأما الحديث المشهور الصائم في السفر كما لم يطرق الحضر
 فقد أخرجه ابن ماجه في فروعاً من حديث ابن عمر يستدعيه وأخرجه الطبري من طريق أبي
 سلمة عن عائشة في فروعاً أيضاً وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن

أيه من قواعده المحفوظة عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه التيساق وابن المنذر ومخ
 وقته فهو مقطوع لأن أباه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة فهو محمول على ما تقدمت وألا حيث
 يكون القطر أولى من الصوم والله أعلم وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
 الصيام في السفر فسلك المجيزون فيه طرقاً فقال بعضهم قد خر على سبب فقصر عليه وعلى من
 كان في مثل حاله إلى هذا خضع البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث
 الباب من روايته كعب بن عاصم الأشعري ولفظه سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
 في حرس يد فاذ رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كخبيجة ألوج فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صاحبكم أي وضعه فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد اشتد
 عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر عليكم برخصة
 الله التي رخص لكم فكله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن
 دقيق العنداء نحن من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة بمن
 يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب فينزل
 قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال والممانعون في السفر يقولون أن
 اللفظ عام والعبارة تعمومه لا بخصوص السبب قال وينبغي أن ينبذ للفرق بين دلالة السبب
 والسباق والقرائن على تخصص العام وعلى من أدامتكم ومن مجرد ورود العام على سبب فإن
 بين العاملين فرقاً واختصاصاً من أجزائهما مجرى واحد لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب
 لا يقتضي التخصيص به كزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان وأما السباق والقرائن
 فالأصل من أدامتكم فهي المرشدة لبيان المجملات وتعيين المحتملات كما في حديث الباب
 وقال ابن المنبر في الحاشية هذه القصة تشعربان من اتفق لهما مثل ما اتفق لهما الرجل أنه يساويه
 في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم وحل الشافعي في
 البراءة المذكورة في الحديث على من أتى قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل
 هذا نفسه في فريضة صوم ولا نافله وقد أخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح قال ويحتمل أن
 يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم حرم ابن خزيمة وغيره ما لم ينعى الأول وقال
 الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به إخراج الصوم في
 السفر عن أن يكون بر إلا أن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان التفتق على لقاء العدو
 مثلاً قال وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فإنه لم يرد إخراجهم
 أسباب المسكن كلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن
 يسأل ولا يفطر له (قوله) حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري) عند مسلم من طريق غندر عن
 شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا يداود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد
 الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة (قوله) سمعت محمد بن عمرو (الخ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن
 سعد يعني ابن جابر محمد بن عمرو بن الحنف في روايته شعبة عنه واختلف في حديثه على يحيى بن
 أبي بكير فأنخرجه التيساق من طريق شعيب بن أخنق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن
 عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره قال التيساق هذا خطأ ثم ساقه من طريق القرطبي عن

حدثنا آدم حدثنا شعبة
 حدثنا محمد بن عبد الرحمن
 الانصاري قال سمعت محمد
 ابن عمرو بن الحسن بن علي
 عن جابر بن عبد الله رضي
 الله عنهم

١٩٤٦

م

تدو

٢٦٤٥

الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابر أو من طريق علي بن المارئي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر نسبة هذا الرجل المهم فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح يعني ادخل رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر وتعبه المزي فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عميد الرحمن بن سعد بن زرارة انتهى والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي لأن مسلماً لا يروي الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كتيبة كان يروي في هذا الإسناد في هذا الحديث عليكم برخصة الله التي رخص لكم فلما سأله لم يحفظه انتهى والصحيح في سألني يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يروي يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يلقاه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ولا نه لما في محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتقده المزي لكن جزم أو جازم كما نقله عنه أنه في العلل بأن قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان فقد رويهم وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد انتهى وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي وجل الرواة عن يحيى بن أبي كتيبة لم يروا على محمد بن عبد الرحمن لا يذكرون جده ولا جده له والله أعلم (قوله) كل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) بين من رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنه غزوة الفتح ولا بن خزيمة من طريق جاد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر سافر نافع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فذكر نحوه (قوله) ورجل قد ظلل عامه في رواية جاد المذكرة فشق على رجل الصوم فجعلت راحته تهم به تحت الشجر فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأمره أن يقطر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولو لا ما قدمته من أن عبد الله بن راحة استشهد قبل غزوة الفتح لامة يمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء أنه لم يكن من الصحابة في تلك الفترة ضامناً غيره وزعم مغطاي أنه أبو إسرائيل وعز ذلك لمهمات الخطيب ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما ورد حديث المثلث عن جاد بن قيس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقالوا انذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجامس ويصوم الحديث ثم قال هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ثم ساق بأسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط بوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا انذر أن يصوم ويقوم في الشمس الحديث فلم ير الخطيب على هذا وبين القصة مغارات ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضرة في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم وفي الحديث استحباب التسك بالرخصة عند الحاجة إليها وكراهة تركها على وجه التشديد والتنطع (تنبيه) أو هم كلام صاحب العمدة أن قوله صلى الله عليه وسلم عليكم برخصة الله التي رخص لكم مما أخرجه مسلم بشرطه وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل أسناده كما تقدم فانه وقع عند النسائي موضوعه في حديث يحيى بن أبي كتيبة بسنده وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم

قال كل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زمامه أورجلاً قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا ما هم فقال ليس من البر الصوم في السفر

١٥٦٢٤

نسخة

نسخة

١٥٦٢٤

قال ابن حجر حدثنا الاعشى
حدثنا عمرو بن مرة حدثنا
ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم نزل
رمضان فشق عليهم فكان
من أطعم كل يوم مسكينا نزل
الصوم عن طبقة ورخص
لهم في ذلك ففسختم وأن
تصوموا خير لكم فأمروا
بالصوم * حدثنا عثمان حدثنا
عبد الأعلى حدثنا عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهم أن أبا عبد طعم
مسكين قال في منسوخة
(باب متى يقضى قضاء
رمضان) * وقال ابن عباس
لاباس أن يفرق لقول الله
تعالى فعدة من أيام أخر

١٥٦٢٤

بألهمة ولكن لم يعين الناسخ وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبد الله
ابن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطبقونه التي بعدها فمن شهد منكم الشهر فليصمه
وعلى هذا أقوله في الترجمة في حديث سبعة نسختها شهر رمضان أي الآية التي أولها شهر رمضان
لا شتا لها على موضع النسخ وهو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما حديث سبعة
فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت وعلى الذين يطبقونه فعدة بطعام مسكين كان من أراد أن
يفطر فأطعمه واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها ففسختم (قوله وقال ابن خراش) وصله أبو نعيم
في المستخرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم
بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم
فكان من أطعم مسكينا كل يوم نزل الصيام عن طبقة ورخص لهم في ذلك ثم نسخته وأن
تصوموا خير لكم فأمر وأما الصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي
عن الاعشى مطولا في الأذان والقبلة والصيام واختلف في أسنده اختلافا كثيرا وطرقي ابن
نخذه وأرجحها وإذا قرر أن الإفطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ ثم أن يصير الصيام حقا واجبا
فكيف يترك مع قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والخبر لا يدل على الوجوب بل المشاركة في
أصل الخبر أجاب الكرمانى بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالقعدة والتطوع عنها كانت سنة
والخير من السنة لا يكون الا واجبا أي لا يكون شيئا من غير إيمان السنة الواجب كذا قال ولا
يجزى بعده وتكلفه ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو
واجب بخبر من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل وكون بعض
الواجب الخيرا أفضل من بعض لا إشكال فيه واتفقت هذه الأخبار على أن قوله وعلى الذين
يطبقونه فعدة منسوخة وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشخ
الكبير ونحوه وسأى بيان ذلك والحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره
المصنف من تفسير البقرة (نحوه) ما متى يقضى قضاء رمضان أي متى تصام الأيام
التي تقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ وهو إذا استفهام
هل يعين قضاؤه متابعاً أو يجوز متفرقا وهل يعين على التفرق أو يجوز على التراخي قال ابن
المنرجع المصنف الترجمة استمعها ما لتعارض الأدلة لأن ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر
يقضى التفرق لصدق أيام أخر سواء كانت متتابعة أو متفرقة والقياس يقضى التتابع لحاق
لصحة القضاء بصفة الأداء وظاهر صنيع عائشة يقضى إتيان المبادرة إلى القضاء ولو لا ما منعها من
التعلل فيشعر بأن من كان يفرغ عذرا لا ينبغي له التأخير (قلت) ظاهر صنيع البخاري يقضى
جواز التراخي والتفرق لما أودعه في الترجمة من الاستمرار كعادته وهو قول الجمهور وقيل ابن
المنبر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الله بن زاذ
بسنده عن ابن عمر قال يقضيه متابعاً وعن عائشة نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت
متتابعات وفي الموطأ انما قرأه أي بن كعب وهذا ان صح به شعر بعد وجوب التتابع
فكانت كان ولا واجباته نسخ ولا يختلف المحيرون للتفرق أن التتابع أولى (قوله وقال ابن
عباس) لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر (وصله مالك عن الزهري أن ابن عباس

وأما هرة فاختلاف في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه
 منقطعاً بهما ووصله عبد الرزاق مع ابن معمر عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن
 عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال يقضيه مفراً قال الله تعالى فعدت من أيام أخر وأخرجه
 الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال صمته كيف شئت وروىناه في فوائد جدين شبيب
 من رواية عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ لا يضرك كيف قضيتها إنما هي عدة من أيام أخر
 فأحصه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ابن عباس وأما هرة فالأفرقة إذا أحسنه
 وروى ابن أبي شيبه من وجه آخر عن أبي هريرة فيحوقول ابن عمر وكأنه اختلف نفسه عن أبي
 هريرة وروى ابن أبي شيبه أيضاً من طريق معاذ بن جبل إذا أحصى العدة فليصم كفشاً
 ومن طريق أبي عبد الله بن الجراح ورافع بن خديج نحوه وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه
 (قوله وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ رمضان) وصلها بن أبي شيبه عنه
 نحوه ولفظه لا بأس أن يقضى رمضان في العشر ونظائر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين
 من رمضان إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله لا يصلح فإنه ظاهر في الإرشاد إلى البداية
 بالاهم ولا كد وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له إن عليّ أياماً من رمضان
 أفأصوم العشر تطوعاً قال لا بد أيحقر الله ثم تطوع ما شئت وعن عائشة نحوه وروى ابن المنذر
 عن علي أنه سئل عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف قال وروى بإسناد صحيح نحوه
 عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك وروى بن أبي شيبه بإسناد صحيح عن عمر
 أنه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي الخمي إذا فرط حتى جاء رمضان أخر صومهما
 ولم ير عليه طعاماً وقع في رواية الكشي حتى جازى بى بدل الهمزة من الجواز في نسخة حان
 بهمهلة وتون من الحين وصله سعيد بن منصور من طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث
 العكلي عن إبراهيم قال إذا تابع عليه رمضان صامهما فان صم بينهما لم يقض الأول فيبنيها
 صمغ فليستغفر الله وليصم (قوله) وبذ كر عن أبي هريرة مرسل عن ابن عباس أنه يطعم) أما
 أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولة فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء
 عن أبي هريرة قال قال أي إنسان مرض في رمضان ثم صم فلم يقضه حتى أدركه رمضان أخر فليصم
 الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكيناً قلت لفظاً ثم يلفظ يطعم قال مدازعوا
 وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن أبي إسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه
 وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قمه وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي إسحق نحوه
 ومن طريق ربيعة وهو ابن مفضل قال زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في المرض مرض ولا
 يصوم رمضان ثم يتركه حتى يدركه رمضان أخر قال يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم
 لكل يوم مسكيناً ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه وأما قول ابن عباس
 فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عيينة كلاهما عن يونس عن أبي
 إسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان أخر فليصم هذا
 الذي أدركه ثم ليصم ما فاته ويطعم مع كل يوم مسكيناً وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن
 برقان وسعيد بن منصور من طريق بخاخ والبيهقي من طريق شعبه عن الحكم كلهم عن جهم بن

وقال سعيد بن المسيب في
 صوم العشر لا يصلح حتى
 يبدأ رمضان وقال إبراهيم
 إذا فرط حتى جاء رمضان
 أخر صومهما ولم ير عليه
 طعاماً وبذ كر عن أبي هريرة
 مرسل عن ابن عباس أنه
 يطعم

مهران عن ابن عباس نحوه (قوله) ولم يذكر الله تعالى الاطعام انما قال فعلة من أيام آخر هذا
من كلام المصنف قاله تفقهها وطن الزين المنبر انه يقبض كلام ابراهيم النخعي وليس كما ظن فانه
مفصول من كلامه باثر أبي هريرة وابن عباس لكن انما يقوى ما احتج به اذ لم يصرح في السنة
دليل الاطعام اذ لا يثبت من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وانما
جاءه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى
ابن ابي عمير قال وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف
في ذلك ابراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ومال الطحاوي الى قول الجمهور في ذلك وعنه قال
بالاطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما
من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تابعه رمضان وهو صوم لم يصح منهم ما قضى
الاخر منها فصيام وقضى الاول منها باطعام مدم من خطبة كل يوم ولا يصح لفظ عبد الرزاق
عن معمر عن أيوب عن نافع قال الطحاوي يفرق بين عمر بذلك (قلت) لكن عند عبد الرزاق
عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن عمر خلافه فروى
عبد الرزاق ايضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول من صام يوما من غير رمضان وأطعم
مسكينا فانهم يامد لان يوما من رمضان ونقله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة وانفرد ابن
وهيب بقوله من أظفر يوما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين (قوله خذ شاذ زهير)
هو ابن معاوية البلخي أو خيثمة (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد الانصاري وهو الكرماني
سواء ابن التين فقال هو يحيى بن أي كثر وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري
فيه فقال في نفس السند عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وذكره في غلط
فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال انه يحيى بن أي
كثير ثم رده وجرم ياه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لانه لم يذكره أباسئلة
وليست زهير بن معاوية عنه رواية وانما هو يروي عن زهير (قوله عن أبي سلمة) في رواية
الاسماعيلي من طريق أبي أي خال عن يحيى بن سعيد سمعت أباسئلة (قوله) فما استطع ان أقضيه
الاف شعبان استدل به علي ان عائشة كانت لا تطوع عشي من الصيام لافي عشر ذي الحجة ولا
في عاشوراء ولا غير ذلك وهو مبني على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع على غيره من
رمضان ومن أين لقائه ذلك (قوله قال يحيى) أي الراوي المذكور بالسند المذكور اليه فهو
موصول (قوله الشغل من النبي أو النبي صلى الله عليه وسلم) هو خير مبتدأ محذوف تقديره
المانع لها الشغل أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها وفي قوله قال يحيى هذا
تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها وفي رواية مسلم المذكورة مدرج لم يقل فيه قال يحيى
فصار كما فهم كلام عائشة أو من روى عنها وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير
وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ولفظه ذلك لما كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فيمن ادراجه ولفظه فقلت ان ذلك
لمكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى بقوله وأخرجه أبو داود ومن طريق مالك والنسائي
من طريق يحيى القطان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان والاسماعيلي من طريق أبي

ولم يذكر الله تعالى الاطعام
انما قال فعلة من أيام آخر
«حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير عن يحيى عن
أبي سلمة قال سمعت عائشة
رضي الله عنها تقول كان
يصوم على الصوم من
رمضان فما استطاع أن
أقضيه الا في شعبان» قال
يحيى الشغل من النبي أو
بالنبي صلى الله عليه وسلم

١٩٥٠

د س ق

تحفة

١٧٧٧٧

تبع

٩٨٩/٣

* (باب الحائض تترك الصوم والصلاة) وقال أبو الزناد ان السنن ووجوه الحق لتأتي كثيرا على خلاف الرأي فليجهد المسلمون بقدار أساعها من ذلك أن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة وحديثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عياض عن أبي سعيد رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم فلذلك من نقصان دينها

١٩٥١

م س ق

نحلة

٤٢٧١

خاله كلهم عن يحيى بدون الزيادة وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فانه قال فيه ما معناه فما استطاع قضاءه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون المراد بالعبعة الزمان أى ان ذلك كان خاصا بزمانه وللمتقدمين وان خرج من طريق عبد الله البهي عن عائشة ما قضت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لنفسه فيعدل وكان يدوم من المرأة في غير وقتها فيقبل وليس من غير جماع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم الا أن يقال انها كانت لا تصوم الا بانته ولم يكن يأذن لاحتimal احتسابه اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان هو صلى الله عليه وسلم يكثر الصوم في شعبان كما ساقى بعد أبواب فلذلك كانت لا يتهيأ لها القضاء الا في شعبان وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان بعدا أو لم بعدا ولغيره عذر لان الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الحواز مقيدا بالضرورة لان الحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع قفر دواخي ازواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا ان ذلك كان جائزا لم تروا طاب عائشة عليه وبوخذه من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر وأما الاطعام فليس فيه ما يشبهه ولا يفيقه وقد تقدم البحث فيه ﴿قوله﴾ باب الحائض تترك الصوم والصلاة قال الزين بن المنير لم يحصله ان الترجمة تتضمن حكم القضاء لتطابق حديث الباب فانه ليس فيه فرض لذلك قال وأما تعديره بالترك فلاشارة الى أنه يمكن حسا وانما تتركها تخسار المنع الشرع لها من مباشرته ﴿قوله﴾ وقال أبو الزناد الخ قال الزين بن المنير نظر أبو الزناد الى الحيف فوجدته مانعا من هاتين العبادتين وماسبب الاهلية استحمال ان توجه به خطاب الاقضاء وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فاحال بذلك على اتباع السنة والتعبد المحض وقد تقدم في كتاب الحيف سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وانكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها ان تكون تلقت من الخوارج الذين جرت عادتهم باعتراض السنن بآرائهم ولم تزدها على الحولة على النص وكانها قالت لها دعى السؤال عن العلة الى ما هو اجهل من معرفتها وهو الاقتداء بالشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه ان الصلاة تكرر فبشيء قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الا مرة واختار امام الحرمين ان التسبب في ذلك هو النص وان كل شيء ذكره من الفرق ضعف والله أعلم ونعم المذهب ان السبب في منع الحائض من الصوم ان خروج الدم يحدث ضعفا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يسبب القدر ويوجب القضاء كان كذلك الحيف ولا يفتي بضعف هذا المأخذ فان المريض لو تحامل فصام صومه بخلاف الحائض وان المتحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أبيع لها الصوم وقول أبي الزناد ان السنن لتأتي كثيرا على خلاف الرأي كما ثبت برأى لكان يابن الخلف أحق بالسمع من أعلاه أخرجه أجدو أو دود والدارقطني ورجال استناده ثقات ونظائر ذلك في الشرعيات كثيرة ومما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر

ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الفصل بخلاف الصلاة ثم أورد المصنف طرفاً
 من حديث أبي سعيد المدايني في كتاب الحصى مقتصر على قوله أليس إذا خضت لم تصل ولم تسم
 وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث الليالي ما تطل وتغفر في رمضان فهذا نقصان
 الدين الحديث **قوله باب** من مات وعليه صوم أي هل بشر ع قضاؤه أم لا
 وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يتم كل صيام وهل يتعين الصوم أو يجزئ الأكل وهو هل
 يختص بالي بذلك أو يصح منه ومن غيره الخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه **قوله** وقال
 الحسن إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز في رواية الكشميني في يوم واحد والمراد من
 مات وعليه صيام شهر وهذا لا يروى له الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك
 عن سعد بن عامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً لم يجمع له
 ثلاثون رجلاً فصام عنه يوماً واحداً جاز عنه قال النووي في شرح المهذب هذه المسئلة لم أَر
 فيها انقلاباً في المذهب وقياس المذهب الاجراء **قلت** لكن الجواز قيد بصوم يجب فيه التسامح
 لفقد التسامح في الصورة المذكورة **قوله** حدثنا محمد بن خالد أي ابن خلي بحجة وزن على كاجرم
 به أبو يعين في المستخرج وجرم الجوز في بانه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حامد بن الشري عنه وقال
 أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي وصنع المزي وأفقوه وهو الراجح وعلى
 هذا فقد نبه البخاري هنا إلى جلد أنه لا نه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى
 ابن أعين أدرك البخاري لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه وعمر بن الحرث هو الحميري
قوله (من مات) عام في المكلفين للقرينة وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خبر يعنى الأمر تقديره
 فليصم عنه وليه وليس هذا الأمر الوجوب عند الجمهور بالغ أمام الحرمة ومن تبعه فادعوا
 الإجماع على ذلك وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أرجحه فاعلم أنه بعد اختلافهم على قاعدته
 وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلق الشافعي في
 القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجاعه من محدثي
 الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثمانية لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها
 فوجب العمل بها ثم ساق يسنده إلى الشافعي قال كل ما قلت وضع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 خلافاً فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعي في الحديث وما لك أو حنيفه لا يصام عن
 الميت وقال الميت وأحمدوا حتى وأبو عبيد لا يصام عنه إلا التذرع للجمهور الذي في حديث
 عائشة على المتقدم حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
 صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقبوت
 الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا اليعوم حيث قيل في آخره قد نزل الله أحق أن يقضى
 وأما رمضان فيعلم عنه فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى أهل المدينة
 كعادتهم وأدعى القرطبي تعالوا عن أن الحديث مضطرب وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن
 عباس ثانياً حديثي الباب وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سنبين وأما حديث عائشة فلا
 اضطراب فيه واجتمع القرطبي زيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب وتعبق
 بأن معظم الجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا لا يتغير الولي بين الصيام والأطعام وأجاب

نق

٩٨٩ / ٢

(باب من مات وعليه صوم)
 وقال الحسن إن مات عنه
 ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز
 *حدثنا محمد بن خالد حدثنا
 محمد بن موسى بن أعين حدثنا
 أبي عن عمرو بن الحرث
 عن عبيد الله بن أبي جعفر
 أن محمد بن جعفر حدثه عن
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه

١٩٥٢

م د س

نق

٩٦٢٨٢

ن

٩٩٠ / ٢

* تابعه ابن وهب عن عمرو
ورواه يحيى بن أيوب عن ابن
أبي جعفر * حدثنا محمد بن
عبد الرحيم حدثنا معاوية
بن عمرو حدثنا زائدة عن
الاعمش عن مسلم البطين
عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال
جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول
الله انى مات

١٩٥٢

ع

٥٦١٢

المأوردى عن الجديديان المراد بقوله صام عنه ولبه أى فعل عنه ولبه ما يقوم مقام الصوم وهو
الاطعام قال وهو نظير قوله التراب وضوء المسلم اذ لم يجد الماء قال فسمى البدل باسم البدل
فكذلك هنا وتعقب بأنه صرف للقطع عن ظاهره بغير دليل وأما الخفية فاعتلوا لعدم القول
بهذين الحديثين يمارى عن عائشة انها سألت عن امرأته ماتت وعليها صوم قالت بطعم عنها
وعن عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم أخرجه البيهقي ويمارى عن ابن عباس
قال في رجل مات وعليه رمضان قال بطعم عنه ثلاثون مسكينا أخرجه عبد الرزاق وروى النسائي
عن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد قالوا فليأقني ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه
ولذلك على أن العمل على خلاف ما روياه وهذه قاعدة لهم معروفة الآن الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف
عائشة عن ابن عباس فيما يقال وليس فيها ما يمنع الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف
جدوا والراجح أن المعتبر ما روي لا مارة لا احتمال أن يخالف ذلك لأجماد ومستهذبه لم يتحقق
ولا يزم من ذلك ضعف الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للظنون
والمسئلة مشهورة في الاصول واختلف الجيز وفي المراد بقوله وليه فقيل كل قريب وقيل
الوارث خاصة وقيل عصمته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن
نذرهما واختفوا أيضا هل يختص ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولا نذرهما
غداة لا تدخلها النيابة في الحداة فكذلك في الموت الا ما ورد في الدليل فيقتصر على ما ورد فيه
ويبقى الباقي على الاصل وهذا هو الأرجح وقيل يختص بالولي فلوأمر أجنبي بأن يصوم عنه أجزأ
كأن الحج وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر صنيع البخاري
اختيار هذا الأخير وبه جزم أبو الطيب الطبري وقوله يشبهه صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين
والدين لا يختص بالقراب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) يعنى ابن الحارث المذكور بسنده
وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بالنظر (قوله ورواه يحيى بن أيوب) يعنى المصرى
عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق
عمرو بن الربيع وابن خزيمة عن طريق سعيد بن أبي مريم كلاهما عن يحيى بن أيوب وألفاظهم
متوافقة ورواه الزائر من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن شاء
(قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة ومعاوية بن عمرو وهو الأزدى
ويعرف بابن الكرماني من قدماء مشيوخ البخارى حدث عنه بغير واسطة في آخر كتاب الجمعة
وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير
والأنفال كان طلبه وهو على قدر سنه لكان من أعلى مشيوخ البخارى وزائدة شخه هو ابن قدامة
الثقفي مشهور قد لقي البخارى جماعة من أصحابه (قوله عن مسلم البطين) يقع الموحد وكسر
المهمل ثم تحتها نسا كنه ثم نون وسأني أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الاعمش عن مسلم
المذكور وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين زعموا لعدلسوا الاجماع تحقيق أنهم معوه (قوله جاء
رجل) فرواية غير زائدة جاءت امرأته وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج (قوله جاء رجل)
لم يقتصر على اسمه وأفق من عدائزائة وعشرين القاسم على أن السائل امرأة وزائدة ورز في
روايته انها غصمية (قوله انى مات) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال ان أختي واختلف على

أبي بشر عن سبعة بن جبير قال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه أن أختها آخر جهما
 أجود قال حماد عنه ذات قرابة لها أختها وأما بنتها وهذا بشريان التردد فيه من سبعة بن
 جبير **(قوله)** وعليه صوم شهر) هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حنيفة عشرة يوما
 وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين ورواية تقتضي أن لا يكون الذي عليه صوم شهر رمضان
 بخلاف رواية غيره فالحق المحتمل الأرواية زيد بن أبي أنيسة فقال إن عليا صوم شهر وهذا واضح
 في أنه غير رمضان وبين أبي بشر في رواية سبب التذوق في أجود من طريق شعبة عن أبي بشر
 أن امرأته تركت البحر فنذرت أن تصوم شهر إقامت قبل أن تصوم فأنت أختها النبي صلى الله
 عليه وسلم الحديث ورواه أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه وآخره البهي من حديث حماد
 ابن سلمة وقادسي بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سبعة بن جبير فتم من قال
 إن السائل امرأة أو منهم من قال رجل ومنهم من قال إن السؤال وقع عن شريقتهم من فسره
 بالصوم ومنهم من فسر بالحبس المقدم في أواخر الحج والذي يظهر لهم ما قصصنا أن يؤيده أن
 السائلة في نذر الصوم ختمت بما في رواية أبي حنيفة والمعلقة والسائلة عن نذر الحج جنة كما تقدم
 في موضعه وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلما روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج
 وعن الصوم معا وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة أو المسؤول عنه اختلافاً أو أملا
 بقبح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت
 ولا اضطراب في ذلك وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش
 وغيره والله أعلم **(قوله)** فدين الله أحق أن يقضى تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل فضل
 الميت مستوفى **(قوله)** قال سليمان هو الأعمش يعني بالاسناد المذكور وألا **(قوله)** فقال
 الحكم أي ابن عتيبة وسلمة أي ابن كهيل والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة
 أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين أولاً عن سبعة بن جبير ثم من الحكم وسلمة عن مجاهد
 وقد خالف زائدة في ذلك أو خالد الأجر كما ساقى **(قوله)** ويدكر عن أبي خالد ثنا الأعمش (الحج)
 محصله أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة وظاهره
 أنه عند كل منهم عن كل منهم ويحتمل أن يكون أرابيه اللقوا للتشريع بغير ترتيب فيكون شيخ
 الحكم عطاء وشيخ البطين سبعة بن جبير وشيخ سلمة مجاهد أو يؤيده أن التساقى آخر جه من
 طريق عبد الرحمن بن معمر عن الأعمش مفصلاً هكذا وهو بما يقوى رواية أبي خالد وقد وصلها
 مسلم لكن لم يسم للمتن بل أحال به على رواية زائدة وهو معترض لأن بينهما مخالفة ساقى ما هنا
 ووصلها أيضاً الترمذي والتساقى وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد **(قوله)**
 وقال يحيى أي ابن سعد (أو معاً) يعني الأعمش (الحج) وافقنا زائدة على أن شيخ مسلم البطين
 فيه سبعة بن جبير وكذلك رواه شعبة وعنده الله بن غير وعشرين بالقاسم وعنده بن جسد
 وأخرون عن الأعمش وطريقهم عند التساقى وأجد وغيرهما **(قوله)** وقال عبيد الله بن عمرو أي
 الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة (الحج) هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن معمر من حيث أن شيخ
 الحكم فيما عطاى في هذه شيخه سعد ويحتمل أن يكون جميعهم كل منهم أو طريق عبيد الله
 وصلها مسلم أيضاً **(قوله)** وقال أبو حنيفة (الحج) بالمهمله والراءى وهو عبد الله بن الحسين قاضي

وعليه اصوم شهر فافضه
 عنها قال نعم فدين الله
 أحق أن يقضى * قال
 سليمان فقال الحكم وسلمة
 ونحن جميعاً جالوس حين
 حدث مسلم هذا الحديث
 فالأعمش المجاهد كرهذا
 عن ابن عباس ويدكر عن
 أبي خالد ثنا الأعمش عن
 الحكم وسلم البطين وسلمة
 ابن كهيل عن سبعة بن جبير
 وعطاء ومجاهد عن ابن
 عباس قالت امرأة للنبي
 صلى الله عليه وسلم إن أختي
 ماتت * وقال يحيى وأبو
 معاوية عن الأعمش عن
 مسلم بن سبعة بن جبير
 قالت امرأة للنبي صلى الله
 عليه وسلم إن أختي ماتت
 * وقال عبد الله بن عمرو
 عن زيد بن أبي أنيسة عن
 الحكم عن سبعة بن جبير
 عباس قالت امرأة للنبي
 صلى الله عليه وسلم إن
 أختي ماتت وعليها صوم نذر
 * وقال أبو حنيفة
 عكرمة عن ابن عباس قالت
 امرأة للنبي صلى الله عليه
 وسلم ماتت أختي وعليها
 صوم خمسة عشر يوماً

٥٨٩٢ - ٥٥١٢
 ٥٨٩٥ - ٥٨٩٦
 ٦٢٨٥ - ٦٢٨٦
 ٦٤٢٢

بجستان وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي (قوله)
 متى يحل فطر الصائم غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب امساك الجرح من
 الليل لتحقيق مضي النهار أم لا وظاهر صنعه يقتضي ترجيح الثاني لا ذكره لا نرى في سعد في الترجمة
 لكن محله اذا ما حصل تحقق غروب الشمس (قوله) وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص
 الشمس) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبه من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال
 دخلنا على أبي سعيد فأفطروا ونحن نرى ان الشمس لم تقرب ووجه الدلالة منه ان أبا سعيد لما تحقق
 غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك فلو كان يجب
 عنده امساك الجرح من الليل لاشتترك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم ذكر المصنف في الباب
 حديثين أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة والاسناد كله مجازيون
 المجدي وسفيان مكان والباقيون مدنيون وفيه رواية الإنباء عن الأئمة ورواية تابعي صغيرين
 تابعي كبير هشام عن أبيه وصحابي صغيرين صحابي كبير عاصم عن أبيه وكان مولد عاصم في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يجمع منه شيئا (قوله) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
 ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي (قوله) اذا قبل الليل من ههنا أي من جهة
 المشرق كما في الحديث الذي يليه والمراد به وجود الظلمة حسا وذكرا في هذا الحديث ثلاثة أمور
 لانهما وان كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل
 من جهة المشرق ولا يكون اقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك ادبار النهار
 فنحن قد سبقه قوله وغرب الشمس إشارة إلى اشتراط تحقق الاقبال والادبار وانهما بواسطة غروب
 الشمس لا بسبب آخر ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحصل أن ينزل على حالين أما حيث ذكرها
 ففي حال الغيم مثلا وأما حيث يذكرها في حال الصحو ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ
 أحدا الزاوية من مالم يحفظ الآخر وانما ذكر الاقبال والادبار مع الامكان وجود أحدهما مع عدم
 تحقق الغروب قاله القاضي عياض وقال شيخنا في شرح الترمذي الظاهر الاكتماء بأحد
 الثلاثة لانه يعرف انقضاء النهار بأحدهما ويؤيده الاقتصار في رواية ابن أبي أوفى على اقبال الليل
 (قوله) فقد أفطر الصائم أي دخل في وقت الفطر كما يقال لا يأخذ اذا أقام فبعدوا عنهم اذا أقام فبهامة
 ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مقطرا في الحكم ليكون الليل ليس طرقا للصيام الشرعي وقدر
 ابن خزيمة هذا الاحتمال وأومأ إلى ترجيح الاول فقال قوله فقد أفطر الصائم لفظ خبر ومناه
 الأمر أي فلفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مقطرا كان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن
 الترخيب في تعجيل الافطار معنى اهـ وقد يجب بيان المراد فعلى الافطار حسا ليوافق الأمر
 الشرعي ولا شأن الاول ان صح ولو كان الثاني معتمدا للكان من حلف أن لا يفطر فقام قد خسر
 الليل حيث مجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا ويمكن الانفصال عن ذلك بان الايمان بمنسبة على
 العرف وبذلك أفى الشيخ أبو اسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بعينها ومثل هذا القول ان
 افطرت فأتى طالق فصادف يوم التسليم نطق حتى يتناول ما يفطر به وقد ارتكبت بعضهم
 الشط فقال يحسن ويرج الاول ايضا رواية شعبة ايضا بلفظ قد حل "نظارو كذا أخرجه أبو
 عوانة عن طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي ذلك من يزيد بيان في باب الوصال بعد ثلاثة أبواب

في ١٧٩٩

* (باب متى يحل فطر
 الصائم) * وأفطر أبو سعيد
 الخدري حين غاب قرص
 الشمس * حدثنا المجدي
 حدثنا سفيان حدثنا هشام
 ابن عروة قال سمعت أبي
 يقول سمعت عاصم بن عرين
 الخطاب عن أبيه رضى الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا قبل
 الليل من ههنا وأدبر النهار
 من ههنا وغربت الشمس
 فقد أفطر الصائم * حدثنا
 اسحق الواسطي

١٩٥٥

م دس

تحفة ٥١٦٢

حدثنا خالد بن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وهو صائم فلما غابت الشمس قال لبعض القوم يا فلان قم فأجدح لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال انزل فأجدح لنا قال يا رسول الله فلو أمسيت قال انزل فأجدح لنا قال ان عليك نهرا قال انزل فأجدح لنا فنزل فجدح لهم فشرب يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أنظر الصائم * (باب يفطر بما تسرع من الماء وغيره) * حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سليمان قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فأجدح لنا قال يا رسول الله لو أمسيت قال انزل فأجدح لنا قال يا رسول الله ان عليك نهرا قال انزل فأجدح لنا فنزل فجدح ثم قال اذا رأيتم الليل أقبل من ههنا فقد أنظر الصائم واشابوا صبيحة قبل المشرق

١٩٥٦

* الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى (قوله حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني هو ابو اسحق (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى) سمي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي اسحق سمعت ابن أبي أوفى (قوله كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) هذا السفر يشبه ان يكون سفر غزوة الفتح ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عن مسدد بلطف كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان وقد تقدم ان سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح فان ثبت في شهد ابن أبي أوفى بدر فاعتبرت غزوة الفتح (قوله فلما غابت الشمس) في رواية الباب الذي يليه فلما غربت الشمس وهي تقدم معنى آخر يدمن معنى غابت (قوله قال لبعض القوم) يا فلان في رواية شعبة عن الشيباني عن عبد الجاد فدعا صاحب شرابه شراب فقال لو أمسيت وسأذكر من ههنا في الباب الذي يليه (قوله فأجدح) بالجيم ثم الحاء المهملة والحذو تحريك السووق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح يحجم الرأس وزعم الداودي ان معنى قوله أجدح لي أي ألبس وغلطوه في ذلك (قوله ان عليك نهرا) يحتمل ان يكون المذكور مكان يرى كثرة الضوضاء من شدة الضوضاء فظن ان الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطاه شيء من جبل وشبهه أو كان ههنا الضمير فلم يتحقق غروب الشمس واما قول الراوي وغربت الشمس فأخبار منه بما في نفس الامر ولا فلو تحقق الصحابي ان الشمس غربت ما توقف لانه حينئذ يكون معاندا وانما توقف احتياطا واستكشافا عن حكم المسئلة قال الزين بن المنير ويؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال ان لا يكون المراد امره اراها على ظاهرها وكأنه اخذ ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم الصحابي على ترك المبادرة الى الامتنان وفي الحديث ايضا استحباب تعجيل الفطر وأنه لا يجب امساك جرمين من الليل مطلقا بل متى تحقق غروب الشمس حل الفطر وفيه تذكرة للعالم بما يخفى ان يكون نسبه وترك المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها هم تين وفي بعضها هم واحدة وهو محمول على ان بعض الروايات اختصر القصة ورواية خالد المذكور في هذا الباب اتهم سببا فلهو حافظ فزيادته مقبولة وقد جاء انه صلى الله عليه وسلم كان لا يراجع بعد ثلاث وهو عند اجل من حديث عبد الله بن أبي جدر في حديث اوله كان له يودى عليه دين وفي حديثي الباب من القوائد بيان وقت الصوم وان الغروب متى تحقق كفي وفيه ايماء الى الرجوع من متابعه اهل الكتاب فانهم يؤثرون القطر عن الغروب وفيه ان الامر الشرعي يبلغ من الحسنى وان العقل لا يضيء على الشرع وفيه البيان بذكر الالزام والملازم جميعا لادة الايضاح * (قوله) يفطر بما تسرع من الماء وغيره أي سواء كان وحده أو مخلوطا وفي رواية أخرى فدر عن غير الكشميني بالماء وذكره حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فقارحه ولمعه اشار الى ان الامر في قوله من وجد فطره عليه ومن لا فطره على الماء ليس على الوجوب وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من جازع من حديث سلمان بن عامر وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التروا لافعل الماء (قوله سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فأجدح لنا لم يسم للمأمور بذلك وقد أخرجه ابو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فسماه ولقطه فقال يا بلال

١٩٥٢

ت

نظرة

١٩٤٦

* (باب تجهيل الافطار) *

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن أبي حازم

عن سهل بن سعد أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال لا تزال الناس بخير

ما عجلوا الفطر * حدثنا أحمد

ابن يونس حدثنا أبو بكر عن

سليمان بن ابن أبي أوفى

رضي الله عنه قال كنت

مع النبي صلى الله عليه وسلم

في سفرفصام حتى أمسى

قال رجل انزل فأجدح لي

قال ولا تطرت حتى تمسى

قال انزل فأجدح لي إذا

رأيت الليل قد أقبل من

ههنا فقد أظفر الصائم

* (باب أنا أظطر في

رمضان ثم طلعت الشمس) *

حدثني عبد الله بن أبي شبة

١٩٥٩

دق

نظرة ١٩٥٢٩

أنزل الخواجره الاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه
 فاتفقت رواياتهم على قوله يا فلان فلعلها تصحت ولعل هذا هو السر في حذف البخاري لها وقد
 سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية قتاله عن الشيباني بلفظ يا فلان وذكرنا أن في حديث
 عمر عبد بن خزيمه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل الخ فيصحت أن يكون
 الخطاب بذلك عرفان الحديث واحد فلما كان عمر هو المقول له إذا أقبل الليل الخ احتمل أن
 يكون هو المقول له أو لا جدح لكي يؤيد كونه بلالا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل فدعا
 صاحب شرايه فان بلالا هو المعروف بخدمة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما
 تجهيل الافطار) قال ابن عبد البر أحاديث تجهيل الافطار وتأخير السجود صحاح متواترة وعند
 عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه
 وسلم أسرع الناس افطارا وأبطأهم سجورا (قوله عن أبي حازم) هو ابن دينار (قوله لا تزال
 الناس بخير) في حديث أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير
 ما عجلوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وآخر والسجور أخرجه أحمد وما ظرفه أي مدة فعلهم
 ذلك أمثالا للسنة وافق عند هذا غير مستطعين بقولهم ما يغير قواعدها زاد أبو هريرة
 في حديثه لأن اليوم ودو التصاري يؤخر عن أخرجه أو داود وابن خزيمه وغيرهما وتأخر أهل
 الكتاب له أمده وهو ظهور النجم وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا بلفظ
 لا تزال آتيت على سقاي ما تنظر فبطرها النجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال المذهب والحكمة
 في ذلك أن لا يزال الناس من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة واتفق العلماء
 على أن محله ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالروية أو بأخبار عدلين وكذا عدل واحد في
 الأرجح قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر لظهور
 النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتجهيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف
 السنة اه وما تقدم من الزيادة عند أبي داود وأبي يان يكون سبب هذا الحديث فان الشيعة
 لم يكونوا موجودين عند تحديثه صلى الله عليه وسلم بذلك قال الشافعي في الام بتجهيل الفطر
 مستحب ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمد ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا
 وهو كذلك إذا لم يكن من كون الشيء مستحبا أن يكون تقضيه مكرها مطلقا واستل به بعض
 المالكية على عدم استحباب سنة شوال ثلاثين الجاهل انهم ملحقه رمضان وهو ضعف
 ولا يخفى الفرق * (تنبيه) من البدع المكروهة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان
 الثاني قبل النجوى ثلث ساعة في رمضان وأطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتجريم الأكل
 والشرب على من يريد الصيام زعماء من أحدثه الله للاحتيال في العبادة ولا يعلم ذلك إلا أحد
 الناس وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجة لتكن الوقت زعموا
 فأخروا الفطر وعجلوا السجور وخالفوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكثر فهم الشر والله
 المستعان (قوله حدثنا أبو بكر) هو ابن عباس عن سليمان هو أو ما سمع الشيباني وقد تقدم
 الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريبا (قوله ما) إذا أظفر في رمضان أي غانا
 غروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أو لا وهي مسألة خلافية

واختلف قول عمر فيها كما سألني والمراد بالطواغ الظهور وكأني لفظ الخبر في ذلك وأيضاً فإنه
 يشعر بأن قرص الشمس كله ظهر من تفعاله ولغيره لم يظهر لم يبد ذلك (قوله عن هشام بن عروة)
 في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي أسامة حدثنا هشام بن عروة (قوله عن فاطمة) زاد
 أبو داود ثبت المنذروه هي اسمهم هشام وزوجته واسمها جذته جميعاً (قوله يوم غيم) كذا
 لا ذكر فيه نصب يوم على الظرفية وفي رواية أبي داود ابن خزيمة في يوم غيم (قوله قبل لهشام)
 في رواية أبي داود قال أبو أسامة قلت لهشام وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في حصة في حصة وأجدني
 مسنده عن أبي أسامة (قوله يوم غيم) هو اسمهم انكار بحذف الاءة والمعنى لا بد من قضاء
 ووقع في رواية أبي ذر لا بد من القضاء (قوله وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا)
 هذا التعليق وصله عبد بن حنبل قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة فذكر
 الحديث وفي آخره فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا فقال لا أدري وظاهر هذه الرواية تعارض
 التي قبلها لكن يجمع بأن حرمته بالقضاء محمول على أنها مستندة إلى دليل آخر وأما حديث اسماء
 فلا يحتفظ فيه اثبات القضاء ولا نفسه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب
 القضاء واختلاف عن عمر فرى ابن أبي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء ولفظ
 معمر عن الأعشى عن زيد فقال عمر لم تقض والله ما يجانبنا إلا ورؤى مالك من وجه آخر عن عمر
 أنه قال لما أظطر ثم طلعت الشمس الخطيب يسير وقد اجتمعوا وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا
 الوجه تعضي بوماله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه شجرة ورؤى سعيد بن منصور وفيه فقال
 من أظطر منكم فليصم بوماله كما هو رؤى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه وجاء
 ترك القضاء من مجاهد والحسن وبه قال إسحق وأجدني رواية وأخبره ابن خزيمة فقال قول
 هشام لا بد من القضاء بفسده ولم يبين عددي أن عليهم قضاء يرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان
 فأصبحوا ففطر من ثم بين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا وقال
 ابن التين لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر قال ابن التبر في الحاشية في هذا الحديث أن
 المكلفين إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتمعوا فأخطوا فلا حرج عليهم في ذلك (قوله
 باب صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا والجواب هو على أنه لا يجب على من دون البالغ
 واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتبرين
 عليه إذا أطاعوه وحده أصحاب السبع والعشر كالصلاة وحده إسحق ياتني عشرة سنة وأجد
 في رواية عشرة سنين وقال الأوزاعي إذا أطاع صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضاعف فيه من حل على
 الصوم والاول قول الجمهور والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ولقد تطلب
 المصنف في التعقب عليهم بإيراد أثر عن صفوان التبرجعة لأن أقصى ما يعتمدونه في معارضة
 الأحاديث دعوى على أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر
 مع شدة تحريمه ووفور العناية في زمانه وقد قال الذي أظطر في رمضان مؤنخاه كيف تقطر
 وصيائنا صيام وأعرب ابن الماجشون عن المالكية فقال إذا أطاع الصبيان الصيام أرزموه فإن
 أظفروا القبر عند فطيرهم القضاء (قوله وقال عمر لنشوان الخ) أي لأنسان نشوان وهو يتبع
 النون وسكون المجهة كسكران وزنا ومعنى وجهه تشاوي كسكراني قال ابن خالو يسكر الرجل

حدثنا أبو أسامة عن هشام
 ابن عروة عن فاطمة عن
 أسماء بنت أبي بكر رضى
 الله عنهما قالت أظفرت على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم غيم ثم طلعت
 الشمس قبل لهشام فأمرنا
 بالقضاء قال بدمن قضاء وقال
 معمر سمعت هشاماً يقول
 لا أدري أقضوا أم لا (باب
 صوم الصبيان) هو قال عمر
 رضى الله عنه لنشوان في
 رمضان ويلك وصيائنا صيام
 فصره حديثنا مسند
 حديثنا بشرين المفضل

١٩٦٠

١٥٨٢٢

والتشي وتخل وتزف بمعنى وقال صاحب المحكم تشي الرجل وتشى وتشى كله سكر ووقع عند
 ابن التين الشوان السكران سكر اخفيا وهذا الاثر وصله سعد بن منصور بالغوى في
 الجعليات من طريق عبد الله بن أبي الهذيل ان عمر بن الخطاب أتى رجل شرب الخمر في رمضان
 فلما دنا منه جعل يقول للمخبرين والقيم وفي رواية الغوى فلما رفع اليه عنقه قال عمر على وجهك
 ويحك وصياثا صياثا ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سهره الى الشام وفي رواية الغوى فضر به
 الحد وكان اذا غضب على انسان سهره الى الشام فسهره الى الشام (قوله عن خالد بن ذكوان) هو
 أبو الحسن المدني زيل البصرة وهو تابعي صغير وليس له من العجائب سماع من سوى الربيع بنت
 معوذ وهي من صغار العجائب ولم يخرج البخاري من حديثه عن غيرها (قوله عن الربيع) في
 رواية مسلم من وجه آخر عن خالد بن الربيع وهي بتشديد اللام مصغرا أو هو بكسر الواو
 والتشديد يوزن معلم وهو ابن عوف ويعرف بابن عفران في ذكره في وقعة بدر من المغازي ان شاء
 الله تعالى (قوله أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غدا تعاشورا الى قري الانصار) زاد مسلم التي
 حول المدينة وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في باب اذا نوى بالنها صوما (قوله صياثا) زاد مسلم
 الصغار ونهض بهم الى المسجد (قوله من الهن) أي الصوف وقد فسره المصنف في رواية
 المسقلى في آخر الحديث وقبل العهن الصوف المصبوغ (قوله أعطيناه ذلك حتى يكون عند
 الاضطرار) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ووقع في رواية مسلم أعطيناه اياه عند الاضطرار وهو
 مشكل ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان
 فقال فيه فاذا سألوا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتقوا صومهم وهو بوضع حجة رواية
 البخاري ووقع مسلم شك في تقبيله الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقبيله
 بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الاولى وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث رزينة
 بنت الزاهر كسر الزاى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر مرضعته في عاشوراء
 ورضعها فاطمة فتقبل في أفواههم ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن الى الليل أخرجه ابن خزيمة
 ووقفت في حجة واستاده لا بأس به واستدل بهذا الحديث على أنه عاشوراء كان فرضا قبل أن
 يفرض رمضان وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في أول كتاب الصيام وسيأتي الكلام على صيام
 عاشوراء بعد عشرين بابا وفي الحديث حجة على مشروعية تعزير الصبيان على الصيام كما تقدم لان
 من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وإنما صنع لهم ذلك للترغيب وأغرب
 القرطبي فقال لعلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك سبعا لأن يكون أمر بذلك لانه تعذيب
 صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قدمنا من حديث رزينة برده عليه مع أن الصحيح عند
 أهل الحديث وأهل الأصول أن العجائب اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان حكمه الرقع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر
 دواعهم على سؤاهاهم ايعان الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فحاقواوا لا بتوقيف
 والله أعلم (قوله باب الوصال) هو الترك في ليل الى الصيام لما يقتر بالنها بال قصد
 فيخرج من أسك اتفاقا ويدخل من أسك جميع الليل أو بعضه ولم يحزم المصنف بحكمه
 لشبهة الاختلاف فيه (قوله ومن قال ليس في الليل صيام لعله عز وجل ثم أعوا الصيام الى الليل)

عن خالد بن ذكوان عن
 الربيع بنت معوذ قالت
 أرسل النبي صلى الله عليه
 وسلم غدا تعاشورا الى قري
 الانصار من أصح مقطرا
 فليته بقية يومه ومن أصح
 صائما فليهم قالت فكنا
 نصومه بعد ونصوم صيائنا
 ونجعل لهم اللعبة من العهن
 فاذا بكى أحدهم على الطعام
 أعطيناه ذلك حتى يكون
 عند الاضطرار (باب
 الوصال ومن قال ليس في
 الليل صيام) لعله عز وجل
 ثم أعوا الصيام الى الليل

كانه يشرى الى حديث أبي سعيد الخدري وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصله في العلل
المفرد وأخرجه ابن السكن وغيره في العجاية والذولابي وغيره في الكشي كلهم من طريق أبي قزوة
الرهاوي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ المتن خر قوتا ان الله لم يبك الصيام
بالليل فمن صام فقد نهي ولا يخرجه قال ابن منده ضرب لانه عرفه الامن هذا الوجه وقال الترمذي
سالت البخاري عنه فقال ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخدري وفي المعنى حديث بشير بن
الخصاصة وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن جسد وابن أبي حاتم في
تفسيرهما بإسناد صحيح الى ليلى امرأة بشير بن الخصاصة قالت أردت أن أصوم يومين مواصلة
فخبرني بشير وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا وقال يفعل ذلك النصراني ولا يصح
صوموا كما أمركم الله تعالى أعوا الصيام الى الليل فإذا كان الليل فافطروا فقط ان ابن حاتم
وروى هو وابن أبي شيبة من طريق أبي العالبة التابعي انه سئل عن الوصال في الصيام فقال قال
الله تعالى ثم أعوا الصيام الى الليل فإذا جاء الليل فهو مفطر وروى الطبراني في الاوسط من طريق
علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال لا يصيام بعد الليل أي بعد دخول الليل ذكره
في أئمة الحديث وعبد الله بن ماعز رقه فلا يصح وان كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصبح منه كما
سأله ولو لو صححت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف
ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الراجح انه من خصائصه
(قوله ونهى النبي صلى الله عليه وسلم) أي أحماه (عنه) أي عن الوصال (رحلة لهم وابقاء عليهم)
وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة يلفظ نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الوصال رحلة لهم وأما قوله وابقاء عليهم فكأنه أشار الى ما أخرجه أبو داود وغيره من
طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من العجاية قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الحمامة والمواصلة ولم يحرمهما بقاء على أصحابه وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في باب
الحمامة للصائم وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل (قوله وما يكره من التعق) هذا من
كلام المصنف يعطوف على قوله الوصال أي يابذ كذا الوصال وذكر ما يكره من التعق والتعق
المبالغة في تكلف ما لم يكلفه وعن الوادي فعنه كانه يشرى الى ما أخرجه في كتاب القتي من
طريق ثابت بن أنس في قصة الوصال فقال صلى الله عليه وسلم لولم يمتدني الشهر لو املت وصالا
يدع التعقون تعمقهم وسيأتي في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة كلفوا من العمل
ما تطيقون ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه
ويحيى المذكور في الاسناد هو القطان (قوله لا تواصلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد
مولى بني هاشم عن شعبة بن الاسناد أياكم والوصال ولا جدم من طريق همام عن قتادة نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال (قوله قالوا انك تواصل) كذا في أكثر الأحاديث وفي رواية
أبي هريرة لا تقي في أول الباب الذي يليه فقال رجل من المسلمين وكان القاتل واحدا ونب
القول الى الجميع رضاء به ولم أقف على تسمية القاتل في شيء من الطرق (قوله لست كأحد
منكم) في رواية الكشي عن أبي حاتم وفي حديث ثمان بن عرسل مثلكم وفي حديث أبي سعيد
لست كمنكم وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عن مسلم لستم في ذلك مثلي ونحوه

ونهى النبي صلى الله عليه
وسلم عنه رحلة لهم وابقاء
عليهم وما يكره من التعق
حدثنا محمد بن سعد قال حدثني
يحيى عن شعبة قال حدثني
قتادة عن أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا تواصلوا قالوا
أنك تواصل قال لست كأحد

منكم

١٩٦١

نسخة

١٩٨

قوله ما يجازفتا في النهاية
في شرح هذا الحديث
ما يجازفتا الا ثم أي لم تغل فيه
لارتكاب الاثم اه من
جامع الاصل

أني أطمع وأسقى أو أني أبيت

أطمع وأسقى * حدثنا عبد الله بن

ابن يوسف * أخبرنا مالك بن

عن نافع بن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما قال

نهى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الوصال قالوا إنك

واصل قال أني لست مثلكم

أني أطمع وأسقى * حدثنا

عبد الله بن يوسف حدثنا

الليث حدثني ابن الهادي عن

عبد الله بن خباب عن أبي

سعيد رضي الله عنه أنه سمع

النبي صلى الله عليه وسلم

يقول لا واصلوا فأبيكم

أراد أن واصل فليواصل

حتى السحر فالوا فأبكم واصل

بارسول الله قال أني لست

كهيئتكم أني أبيت لي مطعم

يطعمني وساق يسقيني (٢)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة

ومحمد قال أخبرنا عبد الله بن

هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة رضي الله عنها قالت

نهى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن الوصال رجة لهم

فقالوا إنك واصل قال أني

لست كهيئتكم أني يطعمني

ربي ويسقيني قال أبو عبد الله

لم يذكر عثمان رجة لهم

(٢) قوله يسقيني يحذف الباء

في القوم كالخفيف العثماني

في الشعر أو في بعض الأصول

يسقيني بإسماها كقراءة

في مرسل الحسين عند سعد بن منصور وفي حديث أبي هريرة في الباب بعده وأيكهم مثل وهذا الاستعظام بنسبة التوبيخ المتعبر بالاستبعاد وقوله مثل أي على صفتي أو متزاني من ربي (قوله) أني أطمع وأسقى أو أني أبيت أطمع وأسقى) هذا الشك من شعبة وقد رواه أحمد عن بهز عنه باللفظ أني أأطل أو قال أني أبيت وقد رواه سعد بن أبي عروبة عن قتادة باللفظ أني أأطل يطعمني ويسقيني أخرجه الترمذي وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتي في باب النقي باللفظ أني أأطل يطعمني ربي ويسقيني وبين في روايته سبب الحديث وهو أنه صلى الله عليه وسلم واصل في آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه فبلغه ذلك وسأني فخوفه في الكلام على حديث ابن عمر * ثاني الأحاديث حديث ابن عمر أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه (قوله) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال) تقدم في باب بركة السحور من غير إيجاب من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضا ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم واصل فشق عليهم فنهاهم وكذا رواه أبو ثور عن موسى بن عقبة عن نافع وأخرجه مسلم من طريق ابن عمر عن عبد الله بن عمر بن نافع مثله واذ في رمضان لكن لم يقل فشق عليهم (قوله) أني أطمع وأسقى في رواية جويرية المذكورة أني أأطل أطمع وأسقى * ثالثها حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب وفيه فأكبر أراد أن واصل فليواصل حتى السحر رابعها حديث عائشة (قوله) فيه عدة) هو ابن سليمان (قوله) رجة لهم) فيه إشارة إلى بيان السبب أيضا ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها (قوله) قال أبو عبد الله) هو المصنف (لم يذكر عثمان) أي ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور وقوله (رجة لهم) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة جمعا وفيه رجة لهم ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسنديهما عن عثمان وليس فيه رجة لهم وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن خاتم عن عثمان وفيه رجة لهم فيصطلح أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها وقد رواها الاسماعيلي عن جعفر الثوري عن عثمان فجعل ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه قالوا إنك واصل قال إنما هي رجة رجمك انتهى إلى لست كهيئتكم الحديث واستدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى أنه غرر ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ثم اختلف في المنع المذكور فقيل على سبيل التعريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه وسأله أن يمشي عليه وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الربيع وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عنه أنه كان واصل خمسة عشر يوما وذهب إليه من الصلبة أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعامر بن عبد الله بن الزبير وأبراهيم بن زيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في الخلية وغيره ورواه الطبري وغيره ومن حجتهم ما سألني في الباب الذي بعده أنه صلى الله عليه وسلم واصل بأصحابه بعد النهي فلو كان النهي للتعريم لما أقرهم على فعله فعمل أنه أراد بالنهي الرجة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله عن لم يمشي عليه وسأني فظير ذلك في صيام الدهر في لم يمشي عليه لم يقصد موافقة

يقولون بالحضر في الآية وكذا فيما سيأتي انظر القسطلاني اه معجمه

(٢٢ - فتح الباري ج)

حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته الاما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المفتي فيما
 أتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر الخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمة التنبؤ
 وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وان عوم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
 حسنة مخصوص وفيه ان العجابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفة ويأدرون الى الانشاء
 به الايمان اهم وفيه ان خصائصه لا تناسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين
 وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على اربع نسوة ويستحب التزويج من الحرم
 عليه والتشبه به في الواجب عليه كالغنى واما المستحب فلم يتعرض له والوصال منه فيحصل ان
 يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الانشاء به فيه والله اعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسيدات
 العاديات من غير سب ظاهر كما سأتى البحث فيه في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾ **باب**
التسكيل لمن أكره الوصال التقييد بالا كره قد فهم منه ان من قلل منه لا تسكيل عليه
 لان التقليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التسكيل ثبوت الجواز (قوله) **رواه**
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وصله في كتاب التقي من طريق جيد عن ثابت عنه كما
 تقدمت الاشارة اليه في الباب الذي قبله (قوله) **أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن** هكذا رواه
 شبيب عن الزهري وابنه عقيل عن الزهري كما سأتى في باب التعزير ومعه كما سأتى في كتاب
 التقي وونس عندهم وأخرون وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن
 سعد بن المسيب عن أبي هريرة عن علقمة المصنف في المحاربين وفي التقي وليس اختلافا فاضارا
 فقد أخرج الدارقطني في العلم من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعا
 وكذلك رواه عبد الرحمن بن نفع عن الزهري عن سعد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة وأخرجه
 الاسماعيلي وكذا ذكر الدارقطني ان الزبيدي تابع بن عمر على الجمع بينهما (قوله) **فقال له رجل**
كذلك لا تروى في رواية عقيل المذكورة فقال له رجال (قوله) **عن الوصال** في رواية الكشميهني
 من الوصال (قوله) **واصل بهم يوما ثم واما ثم** ظاهره ان قدر المواسلة بهم كانت
 يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار اليها (قوله) **لوتأخر** أي الشهر (لزدتكم)
 استدل به على جواز قول لوتأخر وحمل التنبؤ في ذلك على ما لا يتعلق بالامور الشرعية كما
 سأتى في سائر في كتاب التقي في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى والمراد بقوله لوتأخر لزدتكم أي
 في الوصال الى ان تيجز واعنه فتسألو الخفيف عنكم بتركوه هذا كما أشار عليهم ان يرجعوا
 من حصار الطائف فلم يجيبهم فأمرهم بما كره القتل من الغد فأصابهم جراح وشدة وأجروا
 الرجوع فأصبح راجعا بهم فأفهمهم ذلك وسيأتى ذكره موضح في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى
 (قوله) **كالتسكيل لهم** في رواية معمر كالتسكيل لهم ووقع فيها عند المستنق كالتسكيل بالاراء وسكون
 النون من الاتكالي واللموى كالتسكيل بجمانية ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من التسكينة
 والاول هو الذي تقارفت به الروايات خارج هذا الكتاب والتسكيل المعاقبة (قوله) **حدثنا**
يحيى كذا لا كره غير منسوب ولا يدرى حديث يحيى بن موسى (قوله) **اياكم والوصال مرتين**
فرواه أحمد عن عبد الرزاق هذا الاسناد اياكم والوصال اياكم والوصال فدل على ان
 قوله مرتين باختصار من البخاري وشيخه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي

نسخ

١٩٧٧

﴿باب التسكيل لمن أكره

الوصال﴾ رواه أنس

عن النبي صلى الله عليه

وسلم ﴿حدثنا أبو اليان

أخبرنا شبيب عن الزهري

قال أخبرني أبو سلمة بن عبد

الرحمن أن أبا هريرة رضي

الله عنه قال نبى رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن

الوصال في الصوم فقال له

رجل من المسلمين انك

تواصل يا رسول الله قال

وأياكم مثلى انى آيت

يطعنى ربى ويسقين فلما

أبوا أن ينهوا عن الوصال

واصل بهم يوما ثم

رأوا الهلال فقال لوتأخر

لزدتكم كالتسكيل لهم حين

أبوا أن ينهوا عن حديث يحيى

حدثنا عبد الرزاق عن معمر

عن همام أنه سمع أبا هريرة

رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

اياكم والوصال مرتين قيل

انك تواصل

١٩٦٦

نسخة

١٤٧٣٠

قال اني آيت يطعمني ربي
ويسقني

هريرة قال أجد ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والواصل
ثلاث مرات واسناده صحيح وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله ثلاث مرات
(قوله اني آيت يطعمني ربي ويسقني) كذا في الطريقين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد
تقدم في الباب الذي قبله من رواة في حديث أنس بلفظ أظل وكذا في حديث عائشة
عند الاسماعيل وهو محمول على مطلق الصكون لاعلى حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو
الامساك لئلا يهزأوا وكذا الروايات انما هي آيت وكأن بعض الرواة عبر عنها باطل نظر الى
اشتراكها في مطلق الكون يقولون كثيرا أضحى فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك
بوقت الضحى ومنه قوله تعالى واذا بشر أحدكم بالاشيئ ظل وجهه مسودا فان المراد به مطلق
الوقت والاختصاص لذلك بهار دون ليل وقدر واه أجود سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم
عن ابي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اني أظل عند ربي فيطعمني
ويسقني وكذلك رواه أحمد أيضا عن ابن عمر وابو نعيم في المستخرج من طريق ابراهيم بن سعيد
عن ابن عمر عن الاعمش واخرجه ابو عوف عن علي بن حرب عن ابي معاوية كذلك واخرجه
هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن جبير عن الاعمش كذلك ووقع لسم في حديث غريب فانه
أخرجه عن ابن عمر عن أبيه فقال مثل حديث عبارة عن أبي زرعة ولفظ عبارة المذكور
عنده اني آيت يطعمني ربي ويسقني وقد عرفت ان رواية ابن عمر عند احمد في عند ربي وليس
ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة الا في رواية ابي صالح ولم يفردهم الاعمش فقد اخرجها
احمد ايضا من طريق عاصم بن ابي الجود عن أبي صالح ووقعت في حديث غير أبي هريرة
واخرجه الاسماعيل في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة
يسنده الماضي في الباب الذي قبل هذا بلفظ أظل عند الله يطعمني ويسقني وعن عمران بن
موسى عن عثمان بلفظ عند ربي ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من
هرسل الحسن بلفظ اني آيت عند ربي واختلف في معنى قوله يطعمني ويسقني فقيل هو على
حقيقته والله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي طعام وشراب من عند الله كرامة له في ليلتي صيامه
وتعبه اياهم فقال ومن سعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن قوله يظل يدل على وقوع
ذلك بالتمام فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما وأجيب بان الرابع من الروايات لفظ
آيت دون أظل وعلى تقدير الثبوت فليس محل الطعام والشراب على المحازا بولي له من خل
لفظ أظل على المحاز وعلى التزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة
من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وسلم
في طست الذهب مع ان استعماله أو اتى الذهب الذي هو به حرام وقال ابن المنير في الحاشية
التي يفتقر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالخمر من الجنة فعلى غير هذا
المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كاكل اهل الجنة في الجنة
والكرامة لا تطل العبادة وقال غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقةهما ولا يلزم
شي مما تقدم كرهيل الرواية الصحيحة آيت وأكله وشربه في الليل مما يؤتي به من الجنة لا يقطع
وصاله خصوصية له بذلك فكأنه قال لما قيل له انك تواصل فقال اني لست في ذلك كهيئتكم

فأصكفوا من العمل
ما نطقون * (باب الوصال
الى النحر) * حدثنا ابراهيم
ابن حزمه حدثني ابن أبي حازم
عن يزيد عن عبد الله بن
خباب عن أبي سفيان
ان دُرِي رضى الله عنه أنه
سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا فواصل
فأتيكم أراد أن يواصل
فلواصل حتى السحر قالوا
فأنك فواصل يا رسول الله
قال لست كهتيتكم اني
أيتلى مطم يطعمنى وساق
يسقين

١٩٦٢ هـ

تحفة

٤٠٩٥

قوله وضم اللام هكذا
في التسخ التي بأيدينا وفي
القسطلاني أنه بفتح اللام
من باب علم فليحمر

أي على صفتكم في أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله بل انما يطعمنى رى ويسقيني
ولا تنقطع بذلك مواصلي قطعاعى وشراى على غير طعامكم وشراىكم صورة ومعنى وقال الرب
ابن المنير هو مجمل على أن أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والرى
بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص
أجره وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وسلم في أحواله الشريفة حتى
لا يؤثر فيه حيث نشئ من الأحوال البشرية وقال الجهور قوله يطعمنى ويسقيني مجاز عن
لازم الطعام والشرب وهو القوة فكأنه قال يعطينى قوة الأكل والشرب ويقض على
ما يسد مسد الطعام والشرب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال
في الإحساس أو المعنى أن الله يخلق فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشرب فلا
يحص يحس ولا عطش والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا رى
مجمع الجوع والظمأ على الثاني يعطى القوة مع الشبع والرى ورجح الأول بأن الثاني يتأق حال
الصائم ويقوت المقصود من الصيام والواصل لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال
القرطبي وبعدها أيضا النظر إلى حاله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط
على بطنه بالحجارة من الجوع (قلت) وعكس ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على
تضعيف الأحاديث الواردة أنه صلى الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع
قال لأن الله تعالى كان يظم رسله ويسبقه إذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج إلى شد الحجر
على بطنه ثم قال وماذا يغنى الجرم من الجوع ثم ادعى أن ذلك تصحيف عن رواه وانما غلب الحجر
بأنه لا يجمع حجة وقد ذكر الناس من الرد عليه في جميع ذلك وأبلغ ما ردد عليه أنه أخرجه
صححه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر
فقال ما أخرجكما فالأما أخرجنا إلا الجوع فقال وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع
الحديث فهذا الحديث يرد ما عسكر به وأما قوله وما يغنى الجرم من الجوع بخوابه أنه يقيم الصلب
لأن البطن إذا خلع بارضا فضع صاحبه عن القيام لأن بناء بطنه عليه فإذا ربط عليه الحجر استند
وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين يحملان البطن فإذا
البطن يحمل الرجلين ويحملان أن يكون المراد بقوله يطعمنى ويسقيني أي يشغلني بالتفكير في
عظمته والتلبي بمشاهدته والتغذى بعمارته وقررة العين بحمته والاستغراق في مناجاته والاقبال
عليه عن الطعام والشرب وإلى هذا جرح ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء
الإنسان ومن له ادنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء
الجسماني وأسماء الفرح المسرور وعطوبه الذي قرت عينه بمحبوبه (قوله الكفو) بسكون
الكاف وضم اللام أي أكلوا المشقة في ذلك يقال كلف بكذا إذا ولعت به وحي عياض أن
بعضهم قاله بهز قطع وكسر اللام قال ولا يصح لفة (قوله عما نطقون) في رواية أحمد بن الحكم
به طاقوكذا المسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج (قوله ما) الوصال إلى النحر
أي جواز وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث وقد تقدم وجهه وإن من
الشافعية من قال أنه ليس بواصل حقيقة (قوله) حدثني ابن أبي حازم فهو عبد العزيز وشيخه زيد

هو ابن عبد الله بن الهادي شيخ اللث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه وعبد الله بن خباب
 بجعة وموحد بن الأولى منقلبه مدني من موالى الانصار لم أره رواية الا عن أبي سعيد الخدري
 وقد أخرجه المصنف سبعة أحاديث هذا فانها لو وقف الجوزقي في معرفة حاله وثقة أو
 حاتم الرازي وغيره وقد وافقه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بن حرب أخرجه
 عبد الرزاق من طريقه **(تنبيه)** وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن
 طريق عبيدة بن جعد عن الأعشى عنه فقيد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلى السحر ولقظه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل إلى السحر ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول
 الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا فان مقتضى حديث أبي
 صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصرح حديث أبي سعيد الاذن بالواصل إلى السحر
 والمخفوظ في حديث أبي صالح اطلاق النهي عن الوصال بغیر تقيد بالسحر ولذلك اتفق عليه
 جميع الرواة عن أبي هريرة فرواية عبيدة بن جعد ههنا شاذة وقد خلفه أبو معاوية وهو أصح
 أصحاب الأعشى فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية وتأبعه عبد الله بن عمر بن
 الأعمش كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن جعد مخفوفة فقد أشار ابن خزيمة إلى
 الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال أو لامطلقا سواء جمع الليل
 أو بعضه وعلى هذا يجعل حديث أبي صالح ثم خص النهي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر
 وعلى هذا يجعل حديث أبي سعيد أو يحمل النهي في حديث أبي صالح على كراهة التزبه به والنهي
 في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التزبه به والله أعلم **(قوله)** **باب**
 من أقسم على أخيه لفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفى له ذكر فيه حديث ابن أبي
 جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كما سأينسه وأما
 القضاء فلم يقع عليه في شيء من طرقه الا ان الاصل عدمه وقد اقره الشارع ولو كان القضاء واجبا
 لينه مع حاجته إلى البيان وكأني يشير إلى حديث أبي سعيد قال صنعت للنبي صلى الله عليه
 وسلم طعاما فلبا وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فآخولوا تكلف
 لك أظفر وصم كاهله شئت زواء اسمعيل بن أبي أيوب عن ابن المنكدر عنه وأسناده
 حسن أخرجه البيهقي وهو دال على عدم الإيجاب وقوله اذا كان أوفى له فقد يفهم انه يرى ان
 الجواز وعدم القضاء ان كان مغفورا بفطره لا من تعمد به غير سب **(تنبيه)** **قوله** أوفى له
 يرى بالواو الساكنة بالراء بدل الواو والمعنى صحيح فيهما **(قوله)** حدثنا أبو العباس **بمعنيين**
 مصغراهما عتبة لم أر هذا الحديث الا من روايته عن عون بن أبي جحيفة ولا رأيت له روايته
 الا جعفر بن عون والى تفرد ههنا بذلك أشار البزار **(قوله)** آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان
 وأبي الدرداء ذكر أصحاب المغازاة بين المؤمنين والمؤمنات وقت هذين الاولي قبل الهجرة بين
 المهاجرين خاصة على المواصاة والمناصرة فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وجزء من عبد المطلب
 ثم آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار بعد ان هاجر وذلك بعد قدومه المدينة
 وسأيت في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة آخى النبي صلى الله
 عليه وسلم بين وبين سعيد بن الربيع وذكر الواقدي ان ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم

(باب من أقسم على أخيه
 لفطر في التطوع ولم ير عليه
 قضاء اذا كان أوفى له)
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا
 جعفر بن عون حدثنا أبو
 العباس عن عون بن أبي
 جحيفة عن أبيه قال آخى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بين سلمان وأبي الدرداء

١٩٦٨

١٩٦٥

بجساسة أشهر والمسيحي بنى وقد سمي ابن اسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمثد بن عمر وفاؤا بدر
 مهاجري والمثد أنصاري وانكره الواقدي لأن أبا ذر ما كان قد قدم المدينة بعدوا فتمت دعائهم بعد
 سنة ثلاث وذكرا ابن اسحق أيضا الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا وتعبه الواقدي أيضا
 فيما حكاه ابن سعدان سلمان انما اسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق والجواب عن ذلك
 كله ان التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يؤاخي بين من يأتي بعد ذلك وهم جرا وليس باللائم ان تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة
 حتى رده هذا التعقب فصيح ما قاله ابن اسحق وأيده هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع الاشكال
 بهذا التقرير والله الجمد واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري انه كان ينكر كل
 مؤاخاة وقعت بعد بدر ويقول قطعت بدر الموارث (قلت) وهذا لا يدفع المؤاخاة من أصلها وانما
 يدفع المؤاخاة الخاصة بالتي كانت عقدت بينهم ليسوارها فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور
 أن لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواصلة وتحوذ ذلك وقبضه كالمؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء
 من طرق صحيحة غيره هذه ذكر البغوي في صحيحه الصحابة من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن
 أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان فذكر قصة لهم ما غير المذكورة
 هنا وروى ابن سعد من طريق جسد بن هلال قال أتى بين سلمان وأبي الدرداء فنزل سلمان
 الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ووجه ثقات (قوله) فزار سلمان أبا الدرداء يعني في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فوجد أبا الدرداء غائبا (قوله) مبتدلة) بفتح المنة والموحدة وتشديد الدال
 الموحدة المكسورة أي لاسية ثياب الزينة ولكنهم في مبتدلة تقدم الموحدة وسكون الدال وهي المنة وزنا معنى
 والمراد انها تاركة للثياب الزينة وللكشمير في مبتدلة تقدم الموحدة والتخفيف وزن
 مفعلة والمعنى واحد وفي ترجمة سلمان من الخلية لا في غير ما ساد آخر إلى أم الدرداء عن أبي
 الدرداء ان سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة فذكر القصة مختصرة وأم الدرداء هذه هي
 خيرة بفتح الموحدة وسكون التماسية بنت أبي حذردا الاسلمية بحماية بنت حجابي وحديثها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في مسند أجدو وغيره وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء
 أيضا امرأه أخرى يقال لها أم الدرداء تابعة اسمها هي حمة عاشت بعده دهرًا ووروت عنه وقد
 تقدم ذكرها في كتاب الصلاة (قوله) فقال لها ما شأنك زاد الترمذي في روايته عن محمد بن بشر
 شيخ البخاري فيه أم الدرداء مبتدلة (قوله) ليس له حاجة في الدنيا في رواية الدارقطني من
 وجه آخر عن جعفر بن عون في نساء الدنيا زاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن
 عون بن يوم التمار ويقوم الليل (قوله) فزار أبو الدرداء فصنع له زاد الترمذي فربح سلمان
 وقرب اليه طعاما (قوله) فقال له كل قال فأتى صائم كذا في رواية ابن ذر والقائل كل هو سلمان
 والمقول له أبو الدرداء وهو المحجب بأتى صائم وفي رواية الترمذي فقال كل فأتى صائم وعلى هذا
 القائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل والحاصل ان سلمان وهو الضيف أتى ان
 يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه وغيره ان يصرفه عن رأيه فيما يصنع من جهد
 نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته اليه امرأته (قوله) قال ما أنا بأكلي حتى تأكل في رواية
 البراز عن محمد بن بشر شيخ البخاري فيه فقال أقسمت عليك لنظرون وكذا رواه ابن خزيمة عن

فزار سلمان أبا الدرداء فرأى
 أم الدرداء مبتدلة فقال لها
 ما شأنك قالت اخولك أبو
 الدرداء ليس له حاجة في
 الدنيا فزار أبو الدرداء فصنع
 له طعاما فقال له كل قال
 فأتى صائم قال ما أنا بأكلي
 حتى تأكل قال فأكلي

يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان
 أي أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون
 به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل
 هذه الزيادة في الترجمة مشييراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته وقد أعاده البخاري في كتاب الأدب
 عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً وأبى بذلك عن قول بعض الشراح كان المتبر
 أن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ ما أنا أكل كما قد في قوله تعالى وإن منكم إلا واردها
 وترجم المصنف في الأدب باب صنع الطعام والتكلف للضيف وأشار بذلك إلى حديث يروي
 عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحد وغيره بسند لدن والجمع بينهما أنه يشرى
 لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده فإن لم يكن عنده شيء فليس يرعى حينئذ التكلف بالخبز
 ونحوه **(قوله فلما كان الليل)** أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثبات عنده **(قوله يقوم)**
 فقال لم في رواية الترمذي وغيره فقال له سلمان ثم زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل فقال له أبو
 الدرداء أنتجتني إن أصوم لربى وأصلى لربى **(قوله فلما كان من آخر الليل)** أي عند السحر وكذا
 هو في رواية ابن خزيمة وعند الترمذي فلما كان عند الصبح وللدارقطني فلما كان في وجه الصبح
(قوله فصلياً) في رواية الطبراني فقام فوضأ ثم ركعاً ثم خر جالساً إلى الصلاة **(قوله ولا هلاك عليك)**
 حقاً زاد الترمذي وابن خزيمة ولضغك عليك حقاً زاد الدارقطني فصم وأقصر وصل وتم واثبت
 أهلنا **(قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم)** في رواية الترمذي فأتيها بالتمتع وفي رواية الدارقطني
 ثم خر جالساً إلى الصلاة فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالذي قال له سلمان فقال له أنا
 الدرداء ابن بسندك عليك حقاً مثل ما قال سلمان في هذه الرواية إن النبي صلى الله عليه وسلم
 أشار إليّ بمأناه على طريق الوحي ما دار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشار فصحت الجمع بين
 الأمرين أنه كشفهما بذلك أولاً ثم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له صدق سلمان
 وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين من سلفه في الليلة التي بات سلمان
 فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال كان أبو الدرداء يبعث لي ليلة الجمعة يصوم يومها فأنه سلمان
 فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عويعر سلمان أفضه منك
 انتهى وعويعر اسم أبي الدرداء وفي رواية أبي نعيم المذكورة اتفاقاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لقد أوتى سلمان من العلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبع سلمان علماً وفي هذا الحديث
 من القوام المشروعية المؤاخاة في الله وزيارة الإخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الإخية
 والمخاطبة السؤال عما يترب عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النصح للسلم
 وتبسم من أعقل وفيه فضل قيام آخر الليل وفيه مشقة فتر بين المرأة زوجها وثبوت حق
 المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوفاء لقوله ولا هلاك عليك حقاً
 ثم قال واثبت أهلنا وقرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المسحاة إذا
 خشى أن ذلك يفضي إلى السامة والمال وتقوم به الحقوق المطلوبة الواجبة أو المتنبوية الأراج
 فعلها على فعل المستحب المذكور وإن الوعد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص
 بمن نهى عن الصلاة وعملها أو نهى عن كراهية الجلوس على النفس في العبادة وسياق من يدان بذلك في

فلما كان الليل ذهب
 أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام
 ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما
 كان من آخر الليل قال سلمان
 قم الآن فصلماً فقال له سلمان
 إن لربك عليك حقاً ولتغسلك
 عليك حقاً ولا هلاك عليك
 حقاً فاعط كل ذي حق حقه
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر ذلك له فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم صدق
 سلمان

الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له
الصفه وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وروى عبد الرزاق عن ابن
عباس انه ضرب بذلك مثلاً كن ذهب عيال ليصدق به ثم رجع ولم يصدق به أو قد صدق ببعضه
وأمسك ببعضه ومن يحتجهم حديث أم هانئ انها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي مائة
فدعا بشراب فشرب ثم ناولها فشربت ثم سألته عن ذلك فقال أ كنت تقضين يومان رمضان
فالت لا قال فلا بأس وفي رواية أن كل من قضا فصوصي مكانه وان كان تطوعاً فإن شئت فاقضه
وان شئت فلا تقضه أخرجه أجدو الترمذي والنسائي وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره
في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر والمعنع واثبات القضاء بغيرة عن وعن أبي
حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بن أفسدج التطوع أن عليه قضاءه
انقافاً ونعقب بان الحج امتياز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فن ذلك ان الحج يؤمر منه سده
بالضحي في فاسده والصيام لا يؤمر منه سده بالضحي فيه فافترا ولا نه يقاس في مقابلة النص فلا يعتبر
به وأغرب ابن عبد البر في نقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر واحتج من
أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن
عائشة قالت كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتبهناه فأكلنا منه فحضر رسول الله صلى
الله عليه وسلم فبدرتني إليه حفصة وكانت بيتاً بها فقالت يا رسول الله فذكرت ذلك فقال
انقضيا يوماً آخر مكانه قال الترمذي ورواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل
هذا ورواه مالك ومعه وزيد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة
مرسلاً وهو أصح لأن ابن جرير يذكر أنه سأل الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن
سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال
ابن عينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على إرساله
وشذ من وصله ورواه الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقدر واهم أن لا يؤتى به عن
مالك موصولاً ذكره الدارقطني في غرائب مالك وبين مالك روايته فقال ان صامهما كان
تطوعاً واهم من طريق أخرى عند أبي داود من طريق يزيد بن عبد الله عن عروة عن عائشة وضعفه أجد
والبخاري والنسائي بجهالة حال زيد وعلى تقدير ان يكون محفوفاً فقد صح عن عائشة أنه صلى
الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في باب من يؤي بالنامار صوماً
وزاد فيه بعضهم فأكل ثم قال لكن أصوم يوماً مكانه وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم
بخطئها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بجعل الآخر بالقضاء على التدب وأما قول القرطبي بحجاب
عن حديث أبي حنيفة أن افطار أبي الدرداء كان لقسم سلمان ولعذرا الضافة فتوقف على أن
هذا العذر من الأعداء التي تنج الإفطار وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لضعف
نقله ولا لأن حلف عليه بالطلاق والعताق وكذا الحلف هو بالله ليفطرن كقولنا يفطرون وسألت
بعد أبواب من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرام سألهم لم يفطروا وكان صائماً
تطوعاً وقد أضاف ابن المنبر في الحاشية فقال ليس في تحريم الأكل في صورة النفل من غير عذر
الا إلهة العامة كقولته تعالى ولا تطوا أعمالكم إلا أن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

١٩٦٩

نسخة

١٧٧١٥

* (باب صوم شعبان) *

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن أبي النضر

عن أبي سلمة عن عائشة رضي

الله عنها قالت كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يصوم حتى نقول لا يفطر

ويفطر حتى نقول لا يصوم

وما رأيت النبي صلى الله

عليه وسلم استكمل صيام

شهر إلا رمضان وما رأيته

أكثر صياماً منه في شعبان

* حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا

هشام عن يحيى عن أبي سلمة

أن عائشة رضي الله عنها

حدثته قالت لم يكن النبي

صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً

أكثر من شعبان وكان يقول

خبرنا من العمل ما تطيقون

فإن الله لا يعمل حتى تخلوا

وأحب الصلاة إلى النبي

صلى الله عليه وسلم ما دووم

عليه وإن قلت وكان أداخلي

صلاة داوم عليها

١٩٧٠

م

نسخة

١٧٧٨٠

وقول الملب أن أبا الدرداء أفطر متناً ولا يجتهد أفنكون معذورين فإقضاء عليه لا ينطبق على
 مذهب مالك فلو أفطر أحد قبل عذرائي الدرداء عذره لوجب عليه القضاء ثم إن النبي صلى الله
 عليه وسلم صوم فعل أي الدرداء ففترق عن مذهب الجعاني إلى نص الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقد قال ابن عبد البر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تسفلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل
 العلم فإن الأكثر على أن المراد بذلك النبي عن الرياء كنه قال لا تسفلوا أعمالكم بالرياء بل
 أخلصوا لله وقال آخرون لا تسفلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النبي عن
 إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه من ذنوبه ولا تمتنع عليه الإفطار إلا بما يبيع
 الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم * (تنبيه) * هذه الترجمة التي فرغنا
 منها الآن أول أبواب التطوع بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه
 أم لا ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب * (قوله باب صوم شعبان) أي
 استحبابه وأنه لم يصرح بذلك لما في عموم من التخصص وفي مطلقة من التقيد كما سألني في كتابه
 وسمى شعبان لتشبههم في طلب الماء وفي الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام وهذا أولى من
 الذي قبله وقبل فيه غير ذلك * (قوله عن أبي النضر) هو سالم المديني زاد مسلم مولى عمر بن عبد الله
 وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في الغرائب عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم
 (قوله عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة حديثه وهو في ثاني حديثي
 الباب وقوله فيه عن يحيى عن أبي سلمة في رواية مسلم عن يحيى بن أبي كثير وأتفق أبو النضر
 ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمر وعند الترمذي
 على روايته إمامه عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد عن أبي
 سلمة عن أبي سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد هذا الأسناد صحيح
 ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة (قلت) ويؤيده أن محمد بن إبراهيم
 التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي (قوله أكره
 صياماً) كذلك أكثر الرواة التصريح السهلي أنه روى بالخلف وهو وهم ولعل بعضهم كتب
 صياماً بغير ألف على رأي من وقف على المنصوب بغير ألف فتوهم مخفوضاً وإن بعض الرواة ظن
 أنه مضاف لأن صيغة أفعل تضاف كثيراً فتوهمها مضافة وذلك لا يصح هنا قطعاً وقوله أكره
 بالنصب وهو ثانی مفعولي رأيت وقوله في شعبان يتعلق بصيام ما والمعنى كان يصوم في شعبان
 وغيره وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواهم (قوله من شعبان) زاد في حديث
 يحيى بن أبي كثير أنه كان يصوم شعبان كله زاد ابن أبي لبيد عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم كان
 يصوم شعبان الأقليل ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ كان يصوم إلى آخره وهذا بين أن
 المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان
 بصله رمضان أي كان يصوم معظمه ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال جاز في كلام العرب
 إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تشبه واشتغل
 ببعض أمره قال الترمذي كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن الرواية الأولى
 مفسرة للثانية تحصى لهواوان المراد بالكل الأكثر وهو محذور قليل الاستعمال واستبعده الطيبي

قال لان الكل كما كيد لارادة الشمول ودفع الجور فقتصر به بالبعض مناف له قال فيحمل على انه
كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه اخرى لثلاثي توهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد
بقولها كانه كان يصوم من اول تارة ومن آخره اخرى ومن اثنا عشر طورا فلا يخفى شيئا منه من
صيام ولا يخفى بعضه بصيام دون بعض وقال الزين بن المنبر اما ان يحمل قول عائشة على
البالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاخبر عن أول
أمره انه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره انه كان يصومه كله اه ولا يخفى
تكلفه الاول هو الصواب ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام
عنه عند النسائي ولفظه ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان وهو مثل حديث
ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده هذا واختلف في الحكمة في أكثره صلى الله عليه وسلم
من صوم شعبان فقل كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فيجتمع في بعضها
في شعبان أشار الى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق
ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة
أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فصوم شعبان وابن أبي ليلى ضعيف
وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان وورد
فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال سئل النبي
صلى الله عليه وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي
حديث غريب وصدقة عندهم ليس بذلك القوى (قلت) ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي
هريرة عن قوا أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم وقيل الحكمة في أكثره من الصيام في
شعبان دون غيره ان شاء كن يقضين ما علمين من رمضان في شعبان وهذا عكس ما تقدم في
الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان الى شعبان لانه وورده ان ذلك لكونهن كن يشتغلن
مع صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان
يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غير ما يقوته من التطوع بذلك في أيام رمضان
والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما يخفى أخرجه النسائي وأبو داود ويصححه ابن خزيمة
أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال
ذلك شهر يعقل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين
فأحب ان يرفع على وأصام ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه ان الله يكتب
كل نفس منية تلك السنة فأحب ان يأتي على وأصام ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من
الاحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء في النهي عن صوم نصف
شعبان الثاني فان لم يجمع بينهما ظاهر بان يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده
وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان وأجاب النووي عن كونه يكثر من الصوم في المحرم
مع قوله ان أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فقل يمكن من
كثرة الصوم في المحرم أو اتفاق فيه من الاعذار بالسفر والمرض مثلا ما منعه من كثرة الصوم
فيه وقد تقدم الكلام على قوله لا لعل الله حتى تناولوا وعلى بقية الحديث في باب أحب الدين الى

* (باب ما يذكر من صوم النبي

صلى الله عليه وسلم وأفعاله)

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا أبو عوف عن أبي

نشر عن سعد بن جبير عن

ابن عباس قال قال مصابم النبي

صلى الله عليه وسلم شهرا

كما لا قط غريضان

ويصوم حتى يقول القائل

لا والله لا يظفر ويظفر حتى

لا والله لا يظفر ولا والله لا يصوم

حدثني عبد العزيز بن

عبد الله قال حدثني محمد

ابن جعفر عن جده أنه سمع

أنس رضي الله عنه يقول

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يفطر من الشهر

حتى نطق أن لا يصوم منه

ويصوم حتى نطق أن لا يفطر

منه شيئا وكان لا تشاء تراه

من الليل معلما الأرائية

ولا تأتيا الأرائية وقال

سليمان عن جده أنه سأل

أنس في الصوم * حدثني

محمد أخبرنا أبو خالد الأجر

أخبرنا جده قال سألت

أنس رضي الله عنه عن صيام

النبي صلى الله عليه وسلم

فقال ما كنت أحب أن أراه

من الشهر صائما الأرائية

ولا يفطر الأرائية ولا من

الليل قائما الأرائية ولا تأتيا

الأرائية ولا مستخرة

ولا حريرة ألين من كف

رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله دومه وهو في آخر كتاب الإيمان ومناسبة ذلك الحديث الإشارة إلى أن صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يتأني به فيه إلا من أطاع ما كان ينطق وإن من أجهد نفسه شيئا من العبادة خشى عليه أن يعمل فيفضي إلى تركه والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس في كثرتها إذا انقطع فقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً وقد تقدم الكلام على مداومته صلى الله عليه وسلم على صلاة التطوع في بابها **قوله ما** ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم) أي التطوع (وأفعاله) أي في خلل صيامه قال الزين المتبرك يصف المصنف الترجمة التي قبل هذه التي صلى الله عليه وسلم وأطلقها لفهم الترغيب للامة في الاقتداء به في كثرة الصوم في شعبان وقصد به شرح حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ثم ذكر البخاري في الباب حديثين * الأول حديث ابن عباس **قوله** عن أبي بشر (حدثني جبير عن أبي وحشية **قوله** عن سعد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حدثني سعد بن جبير عن جده أبو داود الطيالسي في مسنده عنه وسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعد بن جبير عن صيام رجب فقال سمعت ابن عباس **قوله** ما صام النبي صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان (في رواية شعبة عن سعد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي داود الطيالسي شهراً تاماً منذ قدم المدينة غير رمضان **قوله** ويصوم في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري وكان يصوم **قوله** حتى يقول القائل لا والله لا يظفر في رواية شعبة حتى يقولوا ما يريد أن يفطر * الحديث الثاني حديث أنس **قوله** حدثني محمد بن جعفر) أي أني كبر المديني وجد هو الطويل **قوله** حتى نطق بنون الجمع والتبعية على البناء المعجول ويجوز بالمتابعة الخطابة يؤيده قوله بعد ذلك الأرائية فإنه روى بالضم والفتح معاً **قوله** أن لا يصوم) يخف المهرز ويجوز في الصوم النصب والرفع **قوله** حدثني محمد) كذلك لا روى في ذروها من سلام **قوله** وقال سليمان عن جده أنه سأل أنس في الصوم) كتب أنس سليمان هذا هو ابن بلال سكن لم أره بعد التبع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأجر وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنس عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه تابعه سليمان وأبو خالد الأجر فهذا يدل على التعدد ويحتمل أن يكون الراوي زائدة كما تقدمت الإشارة إليه **قوله** ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً الأرائية) يعني أن حاله في التطوع بالصيام والقام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائماً أو في وقت من أوقات الشهر صائماً فراقه المرتبة المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه هذا معني الخبر وليس المراد أن كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قياماً ولا يشك على هذا قول عائشة في الباب قبله وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآية بعد أبواب كان عليه دعية لأن المراد بذلك ما يتخذ رسالاً مطلقاً المتأولة فهذا وجه الجمع بين الحديثين والأفطاح هما التعارض والله أعلم **قوله** ولا مستخرة) بكسر المهملة الأولى على الألف وفيه كذا شامت بكسر الميم الأولى وقتها الفتح كماها القراء ويقال في مضارعه أتمه وأمه بالفتح فيها على الألف وفيه كذا شامت على

الغنة المذكورة (قوله من راتحة) كذا الا كثرة الكثرة من ربح رسول الله صلى الله عليه وسلم وفه أنه صلى الله عليه وسلم كان على أكل الصقات خلقا وخلقافه وكل الكلال وجل الحلال وجهه الجبال عليه أفضل الصلاة والسلام وسأق شرح ما تضمنه هذا الحديث في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل السيرة النبوية أن شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب التغل بالصوم في كل شهر وإن صوم التغل المطلق لا يختص بزمان الا مانه عن غيره والله صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا قام الليل كله وكان ترك ذلك لئلا يقتدي به فيشق على الامتوان كان قد اعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا اقتدر عليه لكنه سلم من العبادة الطريقة الوسطى فصاموا فطر وقام ونام اشار الى ذلك المهلب وفي حديث ابن عباس الخلف على النبي وإن لم يكن هنالك من ينكره بالتحقق تا كده في نفس السامع **(قوله)** يا سامع حق الضيف في الصوم قال الزين بن المنبر لو قال حق الضيف في الفطر لكان أو مخرج لكنه كان لا يفهم منه تعين الصوم فيحتاج ان يقول من الصوم وكان ما ترجمه بأخصر وأوجز **(قوله)** حدثنا الحق قال أبو علي الجاني لم ينسب اسحق هذا عند أحد منهم (قلت) لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال أخرجه البخاري عن اسحق ويؤيده ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه الا صبغة الاخبار وكذلك هو هشام وروى ابن اسمعيل شخه هو الخزاز كان تاجرا صادقا ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك وقد أخرج كلاهما من الحديثين من غير طرقة ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث هكذا وأوردته مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله يعني ان زور عليك حقا الى آخر ما ذكر من الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث وقد أوردته في الباب الذي يليه من طريق الاوزاعي وأوردته في الادب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وأوردته من طريق سليمان بن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ومن طريق أبي العباس الاعرج من وجهين ومن طريق مجاهد وأبي المليلح كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص في الحديث مطولا ومختصرا فتم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولم يروها عن أحد من المصريين عنه مع كثرة روايته عنه وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه وأنه على ما في روايته كل منهم من فائدة تامة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد وسأق ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وهو المختار **(قوله)** يا سامع حق الجسم في الصوم أي على المنطوع والمراد بالحق هنا المطلوب أعين ان يكون واجبا ومندوبا فاما الواجب فخص بما اذا خاف التلف وليس مرادها **(قوله)** أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك **(قوله)** ألم أخبرنا أنك تصوم النهار وتقوم الليل زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى فقلت بل يا يحيى الله ولم أر ذلك الا خروفي الباب الذي يليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أقول والله لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت وللنساء من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة قال قال لي عبد الله بن عمرو يا ابن

ولا شمت مسك ولا عيرة
أطيب راتحة من راتحة
رسول الله صلى الله عليه

وسلم **(باب)** حق الضيف في
الصوم **(باب)** حدثنا اسحق

أخبرنا هرون بن اسمعيل حدثنا
علي **(باب)** حدثنا يحيى قال حدثني
أبو سلمة قال حدثني عبد الله

ابن عمرو بن العاصي رضى الله
عنه ما قال دخل على رسول

الله صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث يعني ان

لزورك عليك حقا وان
لزورك عليك حقا فقلت

وما صوم داود قال صف
الدهر **(باب)** حق الجسم في

الصوم **(باب)** حدثنا مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا

الاوزاعي قال حدثني يحيى
ابن أبي كثير قال حدثني أبو

سلمة بن عبد الرحمن قال
حدثني عبد الله بن عمرو بن

العاصي رضى الله عنه ما قال
لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم يا عبد الله ألم أخبرنا أنك
تصوم النهار وتقوم الليل

فقلت بل يا رسول الله قال

١٩٧٥

في

نصفه

٨٩٦٥

آخى ابي قد كنت أجعت على ان أجهد اجتهاداً شديداً حتى قلت لاصوم من الدهر ولا قرأت القرآن
 في كل ليلة وبأني في فضائل القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنسكتني أبي امرأته
 ذات حسب وكان يعاهدنا فأسأله عن بعلمها فقالت نعم الرجل من رجل لم يظأ لنا فرا شاولم مفتش
 لنا كيف أمداً يتناهى فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال القني فلقبته بعد فذكر الحديث
 زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد فوقع على أبي فقال
 زوجتك امرأته ففضلتها وفعلت وفعلت وفعلت قال فلم ألتفت إلى ذلك لما كانت لي من القوة
 فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال القني به فأتيته معه ولا جدم من هذا الوجه ثم انطلق إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم فشكلني وسأني بعد ابواب من طريق أبي المبيع عن عبد الله بن عمرو قال
 ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم صوحى فدخل على قال قبته وسأته وبأني بعد ابواب من طريق أبي
 العباس عن عبد الله بن عمرو بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أبي أسرد الصوم وأصل الليل فأما أرسل
 لي وما لقيته وجمع بينهما بان يكون عمرو توجه به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم من غير
 ان يستوعب ما يريد من ذلك ثم أنا إلى بيته زيادة في التأكيد (قوله فلا تفعل) زاد عبد الله بن
 اذ فعل ذلك هجمت له العين الحديث وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجد وزاد في رواية ابن
 خزيمة من طريق حصين عن مجاهد ان لكل عامل شرة وهو يكسر المعبدة وتسد يد الراعي لكل
 شرة فقرة فمن كانت فقرة إلى متى فقد اهتدى به من كانت فقرة إلى غير ذلك فقد هلك (قوله وان
 لعينك عليك حقا) في رواية الكشميني لعينك بالافراد (قوله وان زورك) بفتح الزاى وسكون
 الواو أى لضمك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم في موضع صائم ولو عفي موضع نائم
 ويقال للواحق والجمع والذكر والاختار وقال ابن التين ويحتمل ان يكون زور جمع زور تركب
 جمع راكب وتجرجع تاجر زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى وان اولئك عليك حقوا زاد
 النسائي من طريق أبي اسمعيل عن يحيى والله عسى ان يطول بك عمرو فيه اشارة إلى ما وقع
 لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سأني (قوله وان يحسبك) باسكان السين
 المهملة أى كافيك والباء زائدة ويأتى في الادب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ وان من
 حسبك (قوله ان تصوم من كل شهر) في رواية الكشميني في كل شهر (قوله فاذن ذلك) هو
 بتثنية اذن وهى التى يجاب بها ان وكذا الوصر يحا أو تقديرا وان هنام مقدرة كانه قال ان صمها
 فاذن ذلك صوم الدهر وروى بغير تثنيين وهى المفاجأة وفي توجيهها هنا تكلف (قوله اني أجد
 قوة قال فصم صيام نبي الله داود) في هذه الرواية اختصار فان في رواية حسين المذكورة فصم من
 كل جمعة ثلاثة أيام ويأتى في الباب بعده فصم يوما وأفطر يومين وفي رواية أبي المبيع يكفك من
 كل شهر ثلاثة أيام قلت يارسول الله قال نجبا قلت يارسول الله قال سمعا قلت يارسول الله قال
 سمعا قلت يارسول الله قال احدى عشرة واستدل به عياض على تقديم الوتر على جميع الامور
 وقفة نظرا إلى رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو صوم يوما يعنى من كل عشرة
 أيام ولك أجر ما نبي قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك أجر ما نبي قال انى أطيق
 أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما نبي قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام
 ولك أجر ما نبي قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم صوم داود وهذا يقتضى انه امر بصيام

فلا تفعل صم وأفطر وقم وحج
 فان لجسدك عليك حقا
 وان لعينك عليك حقاً وان
 لزوجك عليك حقاً وان
 لزورك عليك حقاً وان
 يحسبك أن تصوم من كل
 شهر ثلاثة أيام فان لك بكل
 حسنة عشر أمثالها فاذن
 ذلك صيام الدهر كله فقد دنت
 فتدعى قلت يارسول الله
 انى أجد قوة قال فصم صيام
 نبي الله داود عليه السلام

ثلاثة أيام من كل شهر ثم بسة ثم تسعة ثم ثاني عشر ثم خمسة عشر فالظاهر أنه امره بالاقصا
 على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال أنه يطبق أكثر من ذلك زاد ما للتدريج إلى أن وصله إلى خمسة
 عشر يوما فذكر بعض الرواة عنه ما يذكروه الاسترخاء على ذلك رواية عطائهم السائب عن
 أبيه عن عبد الله بن عمر وعند أبي داود في بزل يناقضي وناقضه ووقع للنسائي في رواية محمد بن
 إبراهيم عن أبي سلمة صم الاثنين والخميس من كل جمعة وهو فرد من أفراد ما تقدم ذكره وقد
 استشكل قوله صم من كل عشرة أيام وما أولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام
 يومين ولك أجر ما بقي الخ لانه يقتضي الزيادة في العمل والنقص من الاجر وبذلك ترجم له النسائي
 وأجيب بان المراد للأجر ما بقي بالنسبة إلى التضعيف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوما ولك
 أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي
 من الشهر ووجهه على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتقصه عياض بان الاجر إنما تحدد في
 كل ذلك لانه كان يتنه ان يصوم جميع الشهر فلما منعه صلى الله عليه وسلم من ذلك ابقاء
 عليه لما ذكر في آخر نيته على حاله سواء صام منه قليلا أو كثيرا كما قالوه في حديثه ان المؤمن
 خير من عمله أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لا امتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى
 والحديث المذكور ضعيف وهو في مسند الثعلبي والتأويل المذكور لا بأس به ويحتمل أيضا
 إجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بيه
 المقضية لتقويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي تقويتها مشقة الصوم فيقتصر
 الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي يراد الجمل الاول فانه
 يلزم منه على ساق التأويل المذكور أن يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قبله في نفس
 الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن
 أبي ربيعة عن عبد الله بن عمر ولفظ صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر تلك التسعة ثم قال فيه
 من كل تسعة أيام يوما ولك أجر تلك الثمانية ثم قال من كل غمائية أيام يوما ولك أجر السبعة قال
 فلم يزل حتى قال صم يوما وأطعم يوما وله من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر وعن جده
 بلفظ صم يوما ولك أجر عشرة قلت زني قال صم يومين ولك أجر تسعة قلت زني قال صم ثلاثة
 ولك أجر غمائية فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الاول والله أعلم (قوله ولا تزدد عليه) أي على
 صوم داود زاد أجده وغيره من رواية مجاهد قلت (قوله وكان عبد الله بن عمرو) يقول
 بعدما كبريا ليتي قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه أنه كبر وعجز
 عن الحظافة على ما التزمه وظف على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فتق عليه فعله
 لعجزه لم يجبه أنه يتوكل لا التزامه له فتق ان لو قبل الرخصة فاخذها لا خلفت ومع عجزه وتغيبه
 الاختيار الرخصة لم يترك العمل بما التزمه بل صار يعاطي نفسه نوع تخفيف كما في رواية حصن
 المذكورة وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يسطر
 بعد تلك الايام فتقوى بذلك وكان يقول لأن ككون قلت الرخصة أحب إلى مما فعله
 لكنني فارقته على أمرأ كره أن أخافه إلى غيره (قوله ما) صوم الدهر أي هل
 يشرع أو لا قال الزين بن المتير لم يص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله

ولا تزدد عليه قلت وما كان
 صيام نبي الله داود عليه
 السلام قال نصف الدهر
 وكان عبد الله يقول بعد
 ما كبريا ليتي قبلت رخصة
 التي صلى الله عليه وسلم
 * (باب صوم الدهر) *
 حدثنا أبو اليمان أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني سعيد بن المسيب
 وأبو سلمة بن عبد الرحمن
 أن عبد الله بن عمرو قال أخبر
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أني أقول والله لا صوم من
 النهار ولا قوم الليل
 ما عشت فقلت له قد قلت له
 باني أنت وأمتي

١٩٢٦

م د م
تحفة

٨٩٦٠

٨٦٤٥

فصم وأفطر قومهم وصم من الشهر ثلاثة أيام فان السنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت اني أطيق أفضل من ذلك قال فصم يوما وأفطر يومين قلت اني أطيق أفضل من ذلك قال فصم يوما وأفطر يوما فذلك صيام داود عليه السلام وهو أفضل الصيام فقلت اني أطيق أفضل من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا أفضل من ذلك (باب حق الاهل في الصوم) ورواه أبو يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم وأصل الليل فاما أرسل الى واما لفته فقال أم أخبراك تصوم ولا تفطر وتصلى فصم وأفطر قومهم فان لعينك عليك حظا وان لنفسك وأهلك عليك حظا قال اني لا قوي له ذلك قال فصم صيام داود عليه السلام قال وكيف قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفرأ الا في قال من لي

ابن عمرو وخص بالبلغ لما طلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مستقبل خاله فليتحق بهم في معناه من تضرر بسرد الصوم ويصير غيره على حكم الجواز لعموم الترخيف في مطلق الصوم كما سأل في الجهاد من حديث أبي سعيد مر فوعان ضام وما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار (قوله فانك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يرده الحالة الراهنة لما عمله النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يكاف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويقوت به ما هو أهم من ذلك ويحتمل أن يرده ما سأل بعد اذا كبر ويجز كما تنق له سواء وكره أن يوظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يجز عنه فيترك لما تقرر من ذم من فعل ذلك (قوله وصم من الشهر ثلاثة أيام) بعد قوله فصم وأفطر بيان لما أجمل من ذلك وتقرر له على ظاهره اذا الاطلاق يقتضي المساواة (قوله مثل صيام الدهر) يقتضي ان المثلة لا تستلزم التساوي من كل جهة لان المراد بها هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازا (قوله بعد ذكر صيام داود لا أفضل من ذلك) ليس فيه نفي المساواة صريحاً لكن قوله في الرواية الماخضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو وأجاب الصيام الى الله صيام داود يقتضي ثبوت الأفضلية مطلقاً ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ولفظ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عاصم عن عبد الله بن عمرو ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر رسط ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله باب حتى الاهل في الصوم رواه أبو يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث أبي يحيى قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت قبل خمسة أبواب وفيها قول سلمان لاني الدرداء وان لاهلك عليك حقاً وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو القفلاس وأبو عاصم هو الفخالك بن مخلد النبل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثرتهم وجرى روى عنه بواسطة ما فاته منه كما في هذا الموضع وكانه اختار التزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسماع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح وأبو العباس باي القول فيه بعد باب (قوله بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني أسرد الصوم) سقت تسمية الذي بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وانه عمرو بن العاص والد عبد الله (قوله وتصلى) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج وتصلى الليل فلا تفعل (قوله فان لعينك) في رواية السرخسي والكنهية لعينك بالافراد (قوله عليك حظاً) كذا فيه في الموضعين بالنسبة للمخيم وكذا المسلم وعند الاسماعيلي حقا بالتفاف وعنده وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر التسعة (قوله اني لا قوي له ذلك) أي لسرد الصيام دائماً وفي رواية مسلم اني اجدي أقوى من ذلك ما خي الله (قوله قال وكيف) في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم ما ياتي الله (قوله ولا يفرأ الا في) زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلة واذا وعلم يخلف ولم ابراهم عن غيره هذا الوجه ولها مناسبة بالمقام وشارة الى ان سبب التهيؤ خشيته ان يجزع الذي يلزمه فيكون كمن وعدا خلف كما ان في قوله ولا يفرأ الا في اشارة الى حكمة صوم يومه وأفطر يومه قال الخطابي حصل قصة عبد الله بن عمرو ان الله تعالى لم يعبد عبداً بالصوم خاصة بل تعبد به باي أع من العبادات فلو

استفرغ جهده لقصر في غيره فالأولى الاقتصاد فيه ليستقي بعض القوت لغيره وقد أشير إلى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام وكان لا يقرأ إلا لأنه كان يتقوى بالقطر لأجل الجهاد (قوله قال عطاء) أي بالأسناد المذكور (قوله لا أدري كيف ذكر صيام الأبد الخ) أي أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصة إلا لأنه حفظ أن فيها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الأبد وقد روى أحدوا للنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء وسيأتي بعد باب بلقط لا صام من صام الدهر (قوله لا صام من صام الأبد مرتين) في رواية مسلم قال عطاء فلا أدري كيف ذكر صيام الأبد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الأبد لا صام من صام الأبد واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر قال ابن التين استدلت على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيته صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لأفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وقيل معنى قوله لا صام النفي أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلي وقوله في حديث أبي قتادة عنده مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر أو ما صام وما أفطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من أحد رواه ومقتضاه أنهما بمعنى واحد والمعنى بالنفي أنه لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لأنه أسسك وإلى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب إسماعيل وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر والنسائي قال باع عمر ابن حزم صوم الدهر فأنه فعلاه بالدارة وجعل يقول كل يادهرى ومن طريق أبي إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون لو رأى هذا أصحاب محمد لجوهوا حتى أياض ما حدث أي موسى رقعته من صام الدهر صفت عليه جهنم وعقيدته أخرجه أحدوا للنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنها قضيت عليه حصصه فم تشديده على نفسه وحمله على ما ورعته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأما قتاده غير مسته أفضل منها وهذا بقضى الوعيد الشديد فيكون حراما وإلى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الأبد إن كان معناه الدعاء فيأمر من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه الخير فيأمر من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لو جوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لا نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفي عنه النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وجاؤا أخبار النبي على من صامه حقيقة فأنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد من هذا الاختصار ابن المنذر وطائفة وروى عن عائشة نحوه وممن نظر لأنه صلى الله عليه وسلم قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بأنه مباح ولا ثم ومن صام الأيام الحرم لا يقال فيه ذلك لأنه عند من أحاز صوم الدهر إلا الأيام الحرم يكون قد فعل مستحبا وحراما وأضاف أن أيام الترميم مستنة بالشريعة غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصلح الجواب بقوله لا صام ولا أفطر إن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا أو ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق أصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقا ولم يفوت أهل المراد الحق الواجب أو المندوب وبوجه أن يقال إن علم أنه

قال عطاء لا أدري كيف
ذكر صيام الأبد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا صام
من صام الأبد مرتين

فق ١٩١١

بقرت حقاً واجبا حرم وان علم أنه بقوت حقاً مندوباً وأولى من الصيام كره وان كان يقوم مقامه
 فلا والى ذلك أشار ابن خزيمة فحرم ذكر العلة التي بها جزأ النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم
 الدهر وساق الحديث الذي فيه إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفثت نفسك ومن جتجهم حديث
 جزء بن عمر والذي مضى فإن في بعض طرقه عند مسلم أنه قال يا رسول الله انى أسرد الصوم فملوا
 قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو لا أفضل من ذلك أى في حقه فيلتحق به من في مقناه
 ممن يدخل فيه على نفسه مشقة أو بقوت حقاً ولذلك لم يسه جزء بن عمرو عن السرد فلو كان السرد
 متمنعاً لينة له لأن تأخير الميأ عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي وتعب بأن سؤال جزء
 انما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال
 أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسرد الصوم فيقال لا يقطر آخر جهأجد ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر
 وأجابوا عن حديث أبي موسى المتقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا بد لخلها فعمل هذا تكون
 على معنى عن أى ضيق عنه وهذا التأويل حكاه الأثرم عن مسدد حتى رده عن أجد وقال
 ابن خزيمة سألت المازني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا بد لخلها ولا
 يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملاً وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمته كرامة ورخ
 هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل
 الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لا يهريق طرقها بالعبادة وتعباً به
 ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تعالى بل رب عمل صالح اذا ازداد منه ازداد
 بعدا كالصلاة في الاوقات المكروهة والاولى اجراء الحديث على ظاهره وجهه على من قوت حقاً
 واجبا بذلك فإنه يتوجه اليه الوعيد ولا يخالف القاعذة التي أشار اليها المازني ومن جتجهم أيضاً
 قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين الماضيتين فان الحسنه
 بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله فيمار واه مسلم من صام رمضان وأتبعه ستان
 شوال فكما تمصام الدهر فالواو اقل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وانه أمر مطلوب
 وتعب بأن التشبيه في الامر المقدس لا يقتضى جواز مفضل عن استحبابه وانما المراد حصول
 الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوماً ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام
 جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجيزون لصوم الدهر
 بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وافتار يوم أفضل فصرح جماعة من العلماء بأن صوم
 الدهر أفضل لأنه أكثر لا فيكون أكثر اجراً وما كان أكثر اجراً كان أكثر ثواباً وذلك جزم
 الغزالي ولا يقيده بشرط أن لا يصوم الايام المنهى عنها وان لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم
 حرجاً على نفسه فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال قالوا استكثر منه زيادة في الفضل
 وتعباً بدقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث
 والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقضاء العادة التضييق في حقوق
 أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفات من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى
 التضييق الى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله لا أفضل من ذلك وقوله انه أحب الصيام

الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر
الحديث بل صريحه يخرج من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما
تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى
الطعام والشرب انهارا و يألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما
ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد تنقل الترمذي عن بعض أهل
العلم أنه أشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من قنويات الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم
قرباً حتى قد داود عليه السلام ولا يفراذ الا في لان من أسباب الضرر اضعف الجسد ولا شك ان
سر الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعد بن منصور بإسناد صحيح
عنه أنه قل له انك لتقل الصيام فقال اني أخاف أن يضعفني عن القراءة والقرآن أحب الي من
الصيام ثم ان فرض ان شخصاً لا يفتره شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت خصال من
الحقوق التي يوجبها لم يعد أن يكون في حقه أربع والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم الدليل
على أن صيام داود إنما كان عدل الصيام وأحبه الى الله لان فاعله يؤدي حتى نفسه وأهله
وزاد أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقاً
أن يكون أربع وعلى هذا يختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال فمن يقتضي حاله
الاكثر من الصوم أكثره ومن يقتضي حاله الاكثر من الافطار أكثره ومن يقتضي حاله
المزج فله حتى ان الشخص الواحد قد يختلف عليه الاحوال في ذلك والى ذلك أشار الغزالي
أشيراً والله أعلم بالصواب **(قوله يا صوم يوم وافطار يوم)** ذكر فيه حديث عبد الله
ابن عمرو عن طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عن مختصراً وقد أخرجه في فضائل القرآن من
طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولاً وروى في الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك وقد
تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريباً **(قوله يا صوم يوم وافطار يوم)**
السلام) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين وقد قدمت محصل فوائدهما المتعلقة
بالصيام قال ابن الزبير بن المنذر أوردتجة صوم يوم وافطار يوم بالذكر للتبسيه على أفضليته وأورد
صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة الى الاقتداء به في ذلك **(قوله في الطريق الأولى)** وكان
شاعراً وكان لا يتهم في حديثه) فيه إشارة الى أن الشاعر يصدق أن يتهم في حديثه لما تقتضيه
صناعته من سلوك المبالغة في الأثر وغيره فآخراً الراوي عنه أنه مع كونه شاعراً كان غيرهتهم
في حديثه وقوته في حديثه يحتفل مرويه من الحديث النبوي ويحتفل فيها هو أعظم من ذلك
والشأن أليق والالكان مرغوباً عنه والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح وأفصح
بتوثيقه الجاهلون معين وآثره وليس له مع ذلك في البضارى سوى هذا الحديث وحديثين
أحد هما في الجهاد والآخر في المغازي واعادهما معاني الادب وقد تقدم حديث الباب في
الجهاد من وجه آخر **(قوله وتفقه)** بكسر الفاء أي تعبت وكنت ووقع في رواية النسب ثبت
بالمثلين بدل الغناء وقد استقرهما ابن التين فقال لا اعرف معناها (قلت) وكأنها ابدلت من الغناء
فإنها تبدل منها كثيراً وفي رواية الكشمي تبدلها ونكت أي هزلت وضعفت **(قوله صوم ثلاثة**
ايام) أي من كل شهر (صوم الدهر كله) أي بالتصنيف كما تقدم صريحاً **(قوله في الطريق**

* (باب صوم يوم وافطار يوم) *
حديثنا محمد بن يشار
حديثنا غندر حديثنا شعبة
عن مغيرة قال سمعت مجاهداً
عن عبد الله بن عمرو رضي
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال صم من
الشهر ثلاثة أيام قال أطيع
أكرمن ذلك قال زال حتى
قال صم يوماً وافطراً يوماً
فقال اقرأ القرآن في كل
شهر قال اني أطيع أكرم
زال حتى قال في ثلاث
* (باب صوم داود عليه
السلام) * حديثنا آدم حديثنا
شعبة حديثنا حبيب بن أبي
ثابت قال سمعت أبا العباس
المكي وكان شاعراً وكان
لا يتهم في حديثه قال سمعت
عبد الله بن عمرو بن العاصي
رضي الله عنهما قال قال
لي النبي صلى الله عليه
وسلم انك تصوم الدهر
وتقوم الليل فقلت نعم قال
انك اذا فعلت ذلك هجمت
له العين وتفقه له النفس
لاصام من صام الدهر صوم
ثلاثة أيام صوم الدهر كله
قلت فاني أطيع أكرمن
ذلك قال فصم صوم داود
عليه السلام كان يصوم يوماً
ويفطر يوماً ولا يفراذ الا في

قوله فاما ارسل الى واما

لقبته الخ هذه الجلة ليست
بالتن الذي يابنا في هذا
الباب بل في رواية ابى
العباس الشاعر عن عبد
الله ابن عمرو في باب حق
الاهل في الصوم فيجمل ان
في ترتيب الشارح تصديعا
وتأخيرا ويحتمل انها رواية
وقعت للشارح في هذا
الباب فقامل وحرر ال رواية
اه مصححه

حدثنا الحسن بن شاهين
الواسطي حدثنا خالد بن
عبد الله عن خالد الخذاء
عن ابي قلابة قال اخبرني
ابو الميج قال دخلت مع ابيك
علي عبد الله بن عمرو وحدثنا
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذكره صوم فدخل
علي فالتفت له وسادة من
أدم حشوها ليف فجلس على
الارض وصارت الوسادة
بين يديه فقال أما يكفيك
من كل شهر ثلاثة أيام قال
قلت يا رسول الله قال خسا
قلت يا رسول الله قال سبعا
قلت يا رسول الله قال تسعا
قلت يا رسول الله قال إحدى
عشرة قال نعم التي صلى الله
عليه وسلم لا صوم فوق صوم
داود عليه السلام شطر
الدهر صوم يوما وأفطر يوما
باب صام البيض ثلاث
عشر وأربع عشر فوجس
عشرة

الثانية أخبرني أبو الميج (هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عبد المطلب) لاسمه صحبه قولن
لابي الميج في البخاري سوى هذا الحديث واعاد في الاستئذان وآخر تقديم في المواقيت في
موضعين من روايته من برية (قوله دخلت مع ابيك) وقع في الاستئذان مع ابيك زيد وهو والد
أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو وقيل عامر الجرمي (قوله فاما أرسل الى واما لقبته) شل من
بعض رواياته وعلم من قال انه شل من عبد الله بن عمرو لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم قصده
الى بيته فدل على ان لقاء اياه كان عن قصده منه اليه (قوله فجلس على الارض وصارت الوسادة
بين يديه) فمبين ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على
جلسه وفي كون الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه المحبة في غالب أحوالهم في
عمده صلى الله عليه وسلم من الضيق اذ لو كان عنده أشرف منها لا كرمها بيته صلى الله عليه وسلم
(قوله خسا) في رواية الكشمي خمسة وكذا في البواقي فمن قال خمسة أراد الايام ومن قال خسا
أراد الالائي وفيه تجوز (قوله قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عون قلت يا رسول الله
(قوله شطر الدهر) بالرفع على القطع ويجوز نصبه على اضماع فعل والجرح على البدل من صوم
داود (قوله صوم يوما وأفطر يوما) في رواية عمرو بن عون صيام يوم وأفطار يوم ويجوز نفسه
الحركات أيضا وفي قصة عبد الله بن عمرو هذين القولين غير ما تقدم هاتوا في أبواب التهجد بيان
رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمته وشقيقه عليهم وأرشادهاهم الى ما يصلحهم وحنه اياهم
على ما يطبقون الدوام عليه ونههم عن التعق في العبادة لا يخفى من إفشائه الى الملل الملقى
الى التمر أو ترك البعض وقدم الله تعالى قوما لا يزوم العبادة تفرطوا فيها وفيه التندب الى
الدوام على ماوظفه الانسان على نفسه من العبادة وفيه جواز الاخبار عن الاعمال الصالحة
والايراد ومحاسن الاعمال ولا يخفى ان محل ذلك عندنا من الرأيه وفيه جواز القسم على التزام
العبادة وقائده الاستعانة باليمين على النشاط لها وان ذلك لا يخلو بحجة التنية والاختلاص فيها وان
اليمين على ذلك لا يلحقها بالندم الذي يجب الوفاء به وفيه جواز الخلاف من غير اختلاف وان
القول المطبق لا ينبغي تحديده بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاقوات والاحوال وفيه
جواز التقدي به بالاب والام وفيه الإشارة الى الاقتداء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع
العبادات وفيه ان طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتج عمرو بن شكاوى وفيه
عبد الله ولم يترك عليه النبي صلى الله عليه وسلم ترك طاعته لاسمه وفيه زيارة القاضل للمفتول
في بيته وأكرام الضيف باللقاء القرش ونحوها تحتها وفيه اوضاع الزائر يجلسه دون ما يفرض له وان
لا حرج عليه في ذلك اذا كان على سبيل التواضع والاكرام للمزود (قوله باب صام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة فوجس عشرة) كذا لا كثر ولكن كشمي في صام أيام البيض
ثلاث عشرة الخ قيل المراد بالبيض اللبني وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل الى آخره حتى
قال الجواليقي من قال الايام البيض فعمل البيض صفة الايام فقد أخطأ وفيه نظر لان اليوم
الكامل هو التمام بليته وليس في الشهر يوم ابيض كله الا هذه الايام لان اللبنة ابيض ونهارها
ابيض فصم قول الايام البيض على الوصف وحكي ان بزينة في تسميتها ايضا أو لا آخر مستندة
الى أقوال الواهة قال الاسماعيلي وابن بطل وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخاري في
هذا الباب ما يطابق الترجمة لان الحديث بمطابق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيد بمعد كثر

وأجيب بأن البخاري جرى على عادة في الإيالة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه
أجدوا التساقى وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال جاء عرابي إلى النبي
صلى الله عليه وسلم بأربع قد شواها فمرهم أن يأكلوا وأمسك الاعرابي فقال ما منعك أن
تأكل فقال لي أنصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال إن كنت صائما فاصم الغرأ البيض وهذا
الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا بينه الدارقطني وفي بعض طرقه عند
التساقى إن كنت صائما فاصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وجاءت بقصيدتها
أيضا في حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن مهبال عند أصحاب السنن بلقط كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمر بأن تصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي
كهيئة الدهر والتساقى من حديث جرير بن ربيعة وعاصم ثلاثة أيام من كل شهر صام الدهر أيام
البيض صبيحة ثلاث عشرة الحديث واسناده صحيح وكان البخاري أشار بالرجوع إلى أن وصية
أبي هريرة بذلك لا تختص به وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي
من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والخمس والإثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من
حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام مائيا من
أى الشهر صام قال فكل من رآه فقل فواذ كرهه عائشة رأته جميع ذلك وغيره فأطقت والذي
يظهر أن الذي أمر به وحث عليه وصي به أولى من غيره وأما هو فلعلة كان يعرض له ما يشغله عن
مراعات ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل وتترج البيض بكونها
وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ولأن الكسوف غالب يقع فيها وقد ورد الأمر به في العبادة إذا
وقع فاذا اتفق الكسوف صادق الذي يصاد صيام البيض صائما فيتمها أنه أن يجمع بين أنواع
العبادات من الصيام والصلاة والصدقة بخلاف من لم يصمها فاته لا يتأتى له استدراكها
ولا عندهم يجوز صيام التطوع فغير يتمن الدليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ورجح
بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرأ لا يدري ما يعرض له من الموانع وقال بعضهم يصوم
من أول كل عشرة أيام وما له وجه في النظر وتقل ذلك عن أبي الدرداء وهو يوافق ما تقدم في
رواية التساقى في حديث عبد الله بن عمرو من كل عشرة أيام وما روى الترمذي عن طريق
خزيمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين من
الآخر الثلاثة والأربعاء والخميس وروى موقوفه أو هو أشبهه وكان الغرض به أن يستوعب
غالب أيام الأسبوع بالصيام واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما
مضى وساقى ما يؤيده في الكلام على حديث عمران بن حصين في الأمر بصيام سر والشمس
وقال الروابي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي
كلام غير واحد من العلماء أيضا أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من
كل شهر **(قوله حدثنا أبو معمر)** هو عبد الله بن عمرو والأسناد كله بصريون وأبو عثمان
هو الهدي وقد روى عن أبي هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان لكن لم يقع في البخاري حديث

* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أبو السباح
قال حدثني أبو عثمان عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه
وسلم بثلاث صيام ثلاثة
أيام من كل شهر وركعتي
النخعي وأن أترقب أن أم

١٩٨

سنة

سنة

سنة

موصول من رواية أبي عثمان عن أبي هريرة الامن رواية الترمذي وليس له عند البخاري سوى هذا أو آخر في الاطعمة ووقع عند مسلم عن شبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه حديث ابو عثمان الترمذي وقد تقدم هذا الحديث في ابواب التطوع من طريق أخرى عن أبي عثمان الترمذي وقد تقدم الكلام هنا على بقية فوائده ومما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبي جرة في قول أبي هريرة وأما خليلي قال في إفراجه بهذه الوصية إشارة إلى ان القدر الموصى به هو الاثنى عشر بحاله وفي قوله خليلي إشارة إلى موافقته له في إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالديان لان أبي هريرة صبر على الجوع في ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم كما سألني في أوائل البيوع من حديثه حيث قال أما أخواني فكان يشغلهم بالصقق بالسواق وكنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشا به حال النبي صلى الله عليه وسلم في إثارة الفقر على الغنى والعبودية على الملك قال ويؤخذ منه الافتخار بعجبة الاكابر اذا كان ذلك على معنى التحدث بالعجبة والشكر لله لا على وجه المباهاة والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال أجدها لا تعين بل يكره تعيينها وهذا من المالك الثاني أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثة من الشهر الذي يليه وهكذا وهو عن عائشة السادسة أول خميس ثم اثنين ثم خميس السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء التاسع أول كل عشرة عن ابن شيمان المالكي (قلت) بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن الضبي فتمت شمرة ﴿ قوله ﴾

باب من زار قوما فليطفر عندهم) أي في التطوع وهذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من أقسم على أخيه ليطفر في التطوع وموقعها أن لا يظن ان فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه بل المرجع في ذلك إلى من علم من حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام فيعرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاول ان يستقر على صومه ﴿ قوله ﴾ حديثي خالد هو ابن الحرث) كذا في الاصل وسيان اسم أبيه من المصنف كأن شيخه قال حديثا خلافا لفظ فاراد بالبيان رفع الابهام لاستثناؤهم يسمى خلافا في الرواية عن محمد بن يحيى عن محمد بن المنذر بن روى عنه ولم يرد للمصنف هذا فانه كثيرا ما يقع له ولشيوخه مثل هذا الابهام ولا يعتنى ببيانه ورجال اسناد هذا الحديث كلهم بصريون ﴿ قوله ﴾ دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم هي والدة أنس المذكور ووقع لاجد من طريق حماد عن ثابت عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم حرام وهي حالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على انه تمامها كاتبا مجمعتين ﴿ قوله ﴾ فانه تهر وسمي) أي على سبيل الضيافة وفي قوله أعيدوا ستمكم في سقاها ما يشعر بأنه كان ذا عجا وبليس بلازم ﴿ قوله ﴾ ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة في رواية أحد عن أبي عبد الله عن جدي في ركعتين وصلينا معه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في ابواب الصلاة التي صلى فيها على الحصروا فأقام أنسا خلفه وأم سليم من وراءه لكن وقع عند أحد في رواية ثابت المذكورة وهو مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت فحوه صلى ركعتين فقام على أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامني عن يمينه وحتل التعدلان القصة الماضية لاذكر

﴿ باب من زار قوما فليطفر عندهم ﴾ حديثنا محمد بن المنذر قال حديثي خالد هو ابن الحرث حديثنا حميد عن أنس رضى الله عنه دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم فاستبشر ومن قال أعيدوا ستمكم في سقاها وتبرك في وعاءه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة فدل على سلامه وأهل بيته

١٩٨٢

تسعة

٦٢٧

فها لا م حرام ويدل على التعدد أيضاً أنه هالم بأكل وهناك كل (قوله ان لي خويصة)
 بتسديد الصادق بتخصيفها تصغير خاصة وهو مما اغتفر فيه التقاء الساكنين وقوله خادمك
 أنس هو عطف بيان أو يدل والتعبير عذوف تقديره أطلب منك الدعاء ووقع في رواية ثابت
 المذكورة عند أحد ان لي خويصة خويصة أنس ادع الله له (قوله خيراً آخره) أي
 خيراً من خيرات الآخرة (قوله الادعاء به اللهم ارزقه مالا) كذا في الاصل وعند أحمد من
 رواية عبيدة بن جبير عن جده عن جده الادعاء به وكان من قوله اللهم الى آخره (قوله وبارك له) في
 رواية التميمي وبارك له فيه وقوله مالا افراد نظراً الى اللفظ ولا جد فمعهم نظراً الى المعنى
 وبأن في الدعوات من طريق قتادة عن أنس وبارك له فيما أعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم
 فدعا بكل خير وكان آخر ما دعا على أن قال اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه ولم يقع في هذه
 الرواية التصريح بمداعاه من خير إلا آخره لأن المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة
 اختصروا موقع لمسلم في رواية الجده عن أنس فدعا بثلاث دعوات قد رأت منها اشتين في الدنيا
 وأما أرجو الثالثة في الآخرة ولم يبينها وهي المغفرة كما بينا سنان بن ربيعة زيادة ذلك في رواه
 ابن سعد باسناد صحيح عنه عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه (قوله فاني
 لن أكره الانصار مالا) زاد أحد في رواية ابن أبي عدي وذكر أنه لا يملك ذهاباً ولا فاضة غير خاتمه
 يعني أن ماله كان من غير التقدير وفي رواية ثابت عند أحد قال أنس وما أصبح رجلاً من الانصار
 أكثر مني مالا قال يا ثابت وما أمك صفراء ولا يضاء لاختي وللتري منى من طريق أبي خزيمة قال
 أبو العالية كان لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه برجان يحي منه ربح المسك
 ولا ينع في الخلية من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال وإن أوضي لتمر في السنة مرتين
 وما في البلدني يثمر من ثمر غيرها (قوله وحدتني ابنتي أمينة) بالنون تصغر أمينة (أنه دفن
 أصلي) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده (قوله مقدم الحجاج البصرة) بالنصب على نزع
 الخافض أي من أول ماماتني من الاولاد الى أن قدمها الحجاج ووقع ذلك صريحاً في رواية ابن
 أبي عدي المذكورة ولقظه وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرته انه دفن أصلي الى مقدم الحجاج
 وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر أنس حينئذ ثمانون سنة وقد عاش أنس
 بعد ذلك الى سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد فارب المائة (قوله بضع
 وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي ثمانين ومائة وفي رواية الانصاري عن جده
 عند البيهقي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الخطيب في رواية الأبا عن الانصاري هذا
 الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي رواية حفصة بنت سيرين ولقد دفنت من صلي سوى ولد
 ولدتني خمسة وعشرين ومائة وفي الخلية أيضاً من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال دفنت
 مائة لاسقطاً ولا ولداً ولعل هذا الاختلاف سبب العدول الى البضع والتب في ذكرها
 دلالة على كثرة ما جده من الولدان هذا القدر هو الذي مات عنهم وأما الذين بقوا في رواية اسحق
 ابن أبي طلحة عن أنس عند مسلم وابن أبي عدي وولدوا لست عاودن على نحو المائة وفي هذا الحديث
 من القوا لا بدعياً ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير وتحفة الزاير ما حضر بغير
 تكلف وجواز الهدية اذ لم يشق ذلك على المهدى وإن أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود

فقال أم سليم يا رسول الله
 ان لي خويصة قال ما هي
 قالت خادمك أنس فأنزل
 خيراً آخره ولا دنيا الادعاء
 به اللهم ارزقه مالا وولداً
 وبارك له فاني لن أكره
 الانصار مالا وحدتني ابنتي
 أمينة انه دفن أصلي مقدم
 الحجاج البصرة بضع وعشرون
 ومائة

١٩٨٢

تحت

تحفة ١٩٢

ث ٩٩٩ / ٢

قال ابن أبي مريم أخبرنا
يحيى بن أيوب قال حدثني
جديد سمع أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم (باب الصوم من آخر
الشهر) حدثنا الصلت بن
محمد حدثنا مهدي عن
غيلان ح وحدثنا أبو
النعمان حدثنا مهدي بن
ميمون حدثنا غيلان بن
نجير عن مطرف عن عمران
ابن حصين رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سأله أو سأله رجلا
وعمران يسع فقال يا فلان
أما صحت سر هذا الشهر
قال أظنه قال يعني رمضان
قال الرجل لا يا رسول الله
قال فإذا أنطرت فصر يومين
لم يقبل الصلت أظنه يعني
رمضان

١٩٨٢

تحت

١٠٨٤٩

في الهمة وفيه حفظ الطعام وترك التفريط فيه وجهر خاطر المذموم وأذا لم يؤكل عنده الدعاء له
ومشرعة الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا والآخرة
والدعاء بكثرة المال والأولاد وإن ذلك لا ينافي الخير الآخرى وإن فضل التقليل من الدنيا يتخلف
باختلاف الأشخاص وفيه زيادة الإمام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لم يقل في
طريق هذه القصة أن أباطلة كان حاضر أو فيه أشار إلى ذلك على النفس وحسن التلطف في السؤال
وإن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرة تسم ولا طلب البركة فيهم بل يحصل من
المصيبة بقرتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمحجزات النبي صلى الله
عليه وسلم إلى إجابة دعوته من الأمر التادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكثرة بيتان
المدعوة صار يثمر مرتين في السنة دون غيره وفيه التار يخ الأمر الشهير ولا يتوقف ذلك على
صلاح المؤمن غيره وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لمن قصره على ما قبل
العشرين (قوله قال ابن أبي مريم) هو سعيد وفائدة كره هذه الطريق بيان صلاح حديث هذا
الحديث من أنس لما شتر من أن حديثاً كان ربه عداً عن أنس ووقع في رواية كثره
والأصلي في هذا الموضوع حديث ابن أبي مريم فيكون موصولاً (قوله يا) الصوم
من آخر الشهر قال الزين بن المنير أطلق الشهر وإن كان الذي يتردد من الحديث أن المراد به
شهر مقيد وهو شعبان أشارت عنه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان بل يؤخذ من الحديث اللتب
إلى صدام وأخر كل شهر ليكون عادة المكلف فلا يعارضه الهمة عن تقديم رمضان يوم
أو يومين لقوله فيه الأرجل كل يصوم صوماً فليصمه (قوله حدثنا الصلت بن محمد) يقع الصاد
المهمل وسكون اللام بعدها مثناة بصرية مشهورة وأضاف إليه رواية أبي النعمان وهو عارم
لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحديث من غيلان والاسناد كله بصريون (قوله عن طرف)
هو ابن عبد الله بن النخعي (قوله أنه سأله أو سأله رجلا وعمران يسع) هذا شتر من مطرف فان
ثبات روايته بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون
شك على الإجماع قال الرجل زاد أو عوانة في مستخرجه من أصحابه ورواه أحمد من طريق
سليمان التيمي به قال لعمران بن عيسى (قوله يا فلان) كذا لا كثر في نسخة من رواية أبي ذر
بأبافان بأداة الكسبة (قوله أما صحت سر) هذا الشهر في رواية سليمان بن عيسى عن مهدي
سره بضم المهمل وتشديد الراء بعدها هاء قال النوري تبعا لبقول كذا هو في جميع النسخ
انتهى والذي رأيت في رواية أبي بكر بن ياسر الجاني ومن خطه نقل سر هذا الشهر بكافي
الروايات وفي رواية ثابت المذكرة أصحت من سر شعبان شياً قال لا (قوله قال أظنه قال
يعني رمضان) هذا الظن من أبي النعمان لتصریح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي
الصلت وكان ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري والافتقار وإما الجوزي من طريق
أحمد بن يوسف السلي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ونقل الحديث عن البخاري أنه
قال إن شعبان أصح وقيل إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح وقال الخطيب في ذكر رمضان
هنا وهو لأن رمضان يعين صوم جمعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ورواه مسلم أيضاً من
طريق ابن أخي مطرف عن مطرف بالفظ هل صحت من سر هذا الشهر شيئاً يعني شعبان ولم يقع

ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطرب بن حماد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم
عند أحمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ويحتمل أن يكون قوله رمضان
في قوله يعني رمضان طرف القول الصادر منه صلى الله عليه وسلم للصيام المخاطب بذلك فوافق
رواية الجوزي عن مطرف قال فيها عند مسلم فقال إذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه
(قوله وقال ثابت الخ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك وفي نسخة
الصغاني من الزيادة هنا قال أبو عبد الله وشعبان أصح والسر بفتح السين المهملة ويحوز كسرهما
وضعهما جمع سرة ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره وروح الفراء القريح وهو من الاستسار قال
أبو عبيد الجهم والمراد بالسر هذا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار القمر فيها وهي ليلة ثمان
وعشرين وتسع وعشرين ولثلاثين ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سره
أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي لجهم وروى قبل السر روسط الشهر شكاه أبو داود أيضا ورجحه
بعضهم ووجهه بأن السر جمع سرة الشئ وسطه ويؤيده التنب إلى صيام البصر وهي
وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نبيل ورد في نفسه هي خاص وهو آخر شعبان لمن
صامه لاجل رمضان ورجحه الترمذي بأن مسلما أفرد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية
الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحظ على صيام البصر وهي وسط الشهر كما تقدم
لكن لم يرد في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرة بل هو عند أحمد ومن وجهين بلفظ
سرار وآخر جبه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سر وفي بعضها اسرار وهذا يدل على أن
المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض أهل العلم سؤاله صلى الله عليه وسلم عن ذلك سؤال زجر
وانكار لانه قد نهي أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين وتعبق بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء
ذلك وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو وجهها على نفسه فلذلك أمره بالوقام وأن يقضي
ذلك في شوال انتهى وقال ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكار فيه تكلف ويدفع في صدره
قول المسؤل لا يا رسول الله فلو كان سؤال انكار لكان صلى الله عليه وسلم قد أنكر عليه أنه
صام والقرض أن الرجل لم يصم فكيف شكر عليه فعل ما لم يفعل ويحتمل أن يكون الرجل
كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع تنهيه صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أحد رمضان بصوم
يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضاء ما التزمه مخالفة
على ما وظف على نفسه من العبادة لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما دام عليه صاحبه كما تقدم
وقال ابن التين يحتمل أن يكون هذا كلاما جرى من النبي صلى الله عليه وسلم جوابا لكلام يسئل
السنا اه ولا يخفى ضعف هذا المأخذ وقال آخر وفيه دليل على أن التهمي عن تقدم رمضان
يوم أو يومين إنما هو لمن يقصده التعري لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا تناول التهمي
ولم يكن اعتاده وهو خلاف ظاهر حديث التهمي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة أو أشار
القرطبي إلى أن الحامل لمن حل سرار الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر القرامن المعارضة
لتهميه صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال الجمع بين الحديثين يمكن بحمل
التهمي على من ليست له عادة بذلك وحمل الامر على من له عادة جازا للمخاطب بذلك على ملازمة
عادته انتهى قال في طبع وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وان صوم يوم منه يعدل صوم

قال أبو عبد الله وقال ثابت
عن مطرف عن عمران عن
النبي صلى الله عليه وسلم من
سر شعبان

تغ ٢٠٠/٩

خت م د ص

نحفة ١٠٨٤٤

قائدة جمعت أبابؤب وواقفه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته عن أبي أيوب
العنكي وهو يفتح المهمة والمنشة نسبة إلى بطن من الأزدو يقال له أيضا المرأني يفتح البحر والزراء
ثم بالغين المجعور وراه الطحاوي من طريق شعبة وهمام وجادين سلمة جميعا عن قتادة وليس
لجويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري من روايته بأسوي هذا الحديث وله شاهد
من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح يعني حديث جويرية واتفق شعبة
وهمام عن قتادة على هذا الاسناد وخالفهما سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن
المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية
فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والراجح طريق شعبة لما يسهل همام وجادين سلمة
وكذا جادين الجعد كما سأتى ويحتمل أن يكون طريق سعيد محفوظا أيضا فان معمرار واه عن
قتادة عن سعيد بن المسيب أيضا لكن أرسله (قوله فافطري) زادوا نعم في روايته إذا (قوله)
وقال جادين الجعد الخ) وصله أبو القاسم البغوي في جميع حديثه بن خالد قال حدثنا هبة
حدثنا جادين الجعد سئل قتادة عن صام النبي صلى الله عليه وسلم فقال حدثني أبو أيوب فذكره
وقال في آخره فأمره فافطرت وجادين الجعد فيه لين وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع
واستدل بأدب الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد بن
المنذر وبعض الشافعية كما أنه أخذ من قول ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت
عن صوم يوم العيد و زاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد أفرادها بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى
بغيره وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم
العيد ولو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله
أو بعده ونقل ابن المنذر وابن جرير منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم
لأنهم لم يحالفوا من العبادة وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وعن مالك وأبي حنيفة
لا يكره قال مالك أسمع أحدنا ممن يقتدي به نهى عنه قال الداودي لعل النهي ما بلغ مالكا
وزعم عباس أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن أفراده لأنه إن يخص يوم من الأيام
بالعبادة فيكون له في المسئلة روايتان وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم يوم لا يكره صومه
مع غيره فلا يكره وحده لكونه قياسا مع وجود النص واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوج من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان يفطر يوم الجمعة
حسنه الترمذي وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد أن لا يعمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان
يصومها ولا يضاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جمعا بين الحديثين ومنهم من عددهم من الخصائص
وليس يحيد لأننا لا اثبت بالاحتمال والمشهور عند الشافعية وجهان أحدهما ونقله الزنقي عن
الشافعي أنه لا يكره إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر
والنسي وفيه صحة المتأخر ونقول الجمهور واختلاف في سبب النهي عن أفراد على
أقوال أحدها لكونه يوم عید والعید لا يصام واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره
وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة العید لا يستلزم استوائه مع غيره من كل جهة ومن صام معه غيره
لا تنقضي عنه صورة التعزير بالصوم ثانيا لثلا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي وتعقب

قال فافطري وقال جادين
ابن الجعد مع قتادة حدثني
أبو أيوب أن جويرية حدثته
فأمره فافطرت

ن ٢٠٢/٢

يقا المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده
 جبراً يحصل يوم صومه من قنوا وتقصير وقبه نظر فإن الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل
 بجميع أفعال الخير فيزمنه جوازاً فإدراكه من عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله
 أو بعده مكن أعتق فيه رقعة مثلاً ولا قائل بذلك وأيضاً فكان النبي يحتمر عن يمينه عليه
 الضعف لأن يصدق القوة ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كافي جواز
 القطر في السمر لمن يشق عليه ثالثاً أخوف المسألة في تعظيمه فيقتضي به كإفتن اليهود بالسب
 وهو منقضى بثبوت تعظيمه بغير الصيام وأيضاً فالله لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان
 المخوفاً تركوا فمقتضى إحتتم صومه لأنهم لا يصومونه وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن
 حبان من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام السبت والأحد
 وكان يقول أنهم ما يؤموا عياله شركين فأجاب أن أحالهم رابعها خوف اعتقاد وجوبه وهو
 منقضى بصوم الاثنين والخميس وساقى ذكر ما ورد في الباب الذي يليه خامسها خشيته أن
 يفرض عليهم كما خشي صلى الله عليه وسلم من قيامهم ذلك قال المهلب وهو منقضى بأجازه
 صومه مع غيره وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده صلى الله عليه وسلم لارتناع السب لكن المهلب
 جعله في ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه سادسها مخالفة التصاريح لأنه يجب
 عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعف وأقوى الأقوال وأولها
 بالصواب أولها وردي فيه صريحاً حديثان أحدهما روى عنه طريق عامر بن
 لذين عن أبي هريرة عن فروعاً يوم عيد فلا يجتمعوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا
 قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال من كان منكم
 منطوقاً عامراً الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر في قوله
 ما هل يخص بفتح أوله أي المكلف (شياً من الأيام) وفي رواية النسفي يخص
 شيئاً من أول يخص على البناء للجهول شيئاً من الأيام قال الزين المنبر وغيره لم يميز بالحكم
 لأن ظاهر الحديث إدامته صلى الله عليه وسلم العبادة ومواظبته على وظائفها وبعارضه
 ما صرح عنه عائشة نفسها بما يقتضي في المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن
 طريق عبد الله بن شقيق جمعاً عن عائشة أنها سألت عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت كان يصوم حتى تقول قد صام ويطهر حتى تقول قد أفطر وتقدم نحوه قريباً
 البخاري من حديث ابن عباس وغيره فابقي الترجمة على الاستفهام ليرجع أحد الخبرين أو يبين
 الجمع بينهما ويمكن الجمع بينهما بقوله كان عمله ديمة معناه أن اختلاف حاله في الأكتار
 من الصوم ممن القطر كان مستداماً مستمراً وبالله صلى الله عليه وسلم كان يوظف على نفسه
 العبادة فيرعى ما شغل عن بعضها شغل فيقتضيها على التوالي فيشتبه الحال على من يرى ذلك فنقول
 عائشة كان عمله ديمة منزل على التوظيف وقوله كان لا تشاء أن تراه صائماً إلا رأيت منزل على
 الحال الثاني وقد تقدم نحوه في باب ما يدكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وقبل معناه أنه
 كان لا يقصد تفلاً ابتداءً في يوم بعينه فيصومه بل إذا صام يوماً بعينه كان ليس مثلاً داوم
 على صومه (قوله حديثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن العنبر

* (باب هل يخص شيأ من
 الأيام) * حديثنا مسدد
 حديثنا يحيى عن سفيان
 عن منصور عن إبراهيم عن
 علقمة قلت لعائشة رضي
 الله تعالى عنها

١٩٨٢

م د تم

تخلة ١٧٤٠٩

واراهم هو الخفي وعلقة خاله وهذا الاسناد مما بعد من أحسن الاسانيد **(قوله)** هل كان يخص من الأيام شأناً قالت لا قال ابن الدين استدلل به بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الأسبوع وأجاب الزين بن المنبر ان السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فإتصاص لأمر لا يشترك فيه بقية الأيام **(ك)** ومعرفة يوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لبعض خاص وانما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيه ما أحاديث وكانها لم تصح على شرط البخاري فلماذا أبقى الترجمة على الاستفهام فإن ثبت فيه ما يقتضي تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا (قلت) ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه أبو داود وترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الحارثي عنها ولنظنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحري صيام الاثنين والخميس وحديث أسامة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فسألته فقال ان الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس فأحب ان يرفع عني وأنا صائم أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة فعلى هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال لعل المراد بالأيام المسؤل عنها الأيام الثلاثة من كل شهر فكان السائل لما سمع انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يصوم بالبيض فقالت لا كان عليه دعوى تعني لوجعلها البيض لتعنت وداوم عليه لأنه كان يحب ان يكون له عمله دائماً أراد التسعة بعدم تعينها فكان لا ياتي من أي الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في باب صيام البيض وان سلمنا روى من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما ياتي من أي الشهر صام وقد أورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم حتى تقول لا يفطر وأشار الى أن بينهما تعارضاً ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما وقد فتح الله بذلك بفضل **(قوله)** يخص في رواية جرير عن منصور في الرفاق يخص بغير مشنة **(قوله)** بكسراً وله وسكون أختانية أي دائماً قال أهل اللغة الدعية مطر يدوم أياماً ثم أطلقت على كل شيء يستمر **(قوله)** وأبكم يطبق في رواية جرير يستطع في الموضعين والمعنى متقارب **(قوله)** باب صوم يوم عرفة أي ما حكمه وكان لم يثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة انه بكفرسنة أتمية وستة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع منه وبين حديثي الباب ان يجعل على غير الحاج أو على من لم يضف صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سأل في تفصيل ذلك **(قوله)** حديث سالم هو أبو النضر المذكور في الطريق الثانية وهو يكتنيه أشهر وربما جاء باسمه وكتبته معاً فيقال حديث سالم أبو النضر وانما سأل البخاري الطريق الأولى مع زولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت الغفلة في الطريق الثانية مع علوها وبما كثر ما يحصر البخاري على ذلك في هذا الكتاب **(قوله)** عمر مولى أم النضل هو عمر مولى ابن عباس فن قال مولى أم الفضل فاعتباراً صلوه قال مولى ابن عباس فاعتباراً آل البيت حاله لأن أم الفضل هي والدة ابن عباس وقد اتفق على ابن عباس ولا عموا إلى أمه وليس لغتم في البخاري سوى هذا

هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص من الأيام شيئاً قالت لا كان عملة دجة وأبكم يطبق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطبق **(باب صوم يوم عرفة)** **(ج)** حديث سالم حدثني سالم عن مالك قال حدثني سالم قال حدثني عمر مولى أم الفضل أن أم الفضل حدثته وحديثا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمر مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث

١٩٨٨

م و

تحفة ١٩٨٨

الحديث وقد أخرجه أيضاً في الحج في موضعين وفي الأثرية في ثلاثة مواضع وحديث آخر تقدم في التيمم **(قوله أن ناساً تلووا)** أي اختلفوا ووقع عند الدارقطني في الموطأ من طريق أبي نوح عن مالك اختلف ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله في صوم النبي صلى الله عليه وسلم)** هذا يشير بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم مع ناداهم في الحضر وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألقه من العبادة ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافراً وقد عرف نفيه عن صوم الفرض في السفر فضلاً عن التغل **(قوله فأرسلت)** سيأتي في الحديث الذي يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت فيحصل التعدد ويحصل أنهما معا أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لانها كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحصل العكس وسيأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل لكن روى التساق في طريق سعد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك وبقي ذلك أنه كان من جماعته أنه أرسل أمه وأما خالته **(قوله)** وهو واقف على بهيمة زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن سعيد عن مالك وهو يخطف الناس بعرفة وله صنف في الأثر بعن طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر وهو واقف عشية عرفة ولا جدوا للناسي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة **(قوله فشر به)** زاد في حديث ميمونة والناس يظنون **(قوله)** في حديث ميمونة أخرتني عمرو وهو ابن الحارث ويكرهه ابن عبد الله بن الأسيح وقتب استاده الأول مصريون والأخر مدنيون وقوله مجاب بكسر الهمزة هو الأنا الذي يجعل فيه اللبن وقيل الحلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الأناول لم يكن فيه لبن **(تيسه)** روى الأسامي على حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد أحدها عن مالك بإسناده والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه والثالث عن عمرو عن بكير به واقصر البخاري على أحد أسانيد كنفاهم رواه غيره كما سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة يعرفه فقفه نظر لأن فعله الجرد لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد تترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ ثم روى أبو داود والتساق وصححه ابن خزيمة والخامس من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذوا به وبعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الاصبغاني قال يجب فطر يوم عرفة للرجال وعن ابن الزبير واسامة بن زيد دعاء ثلثة أنهم كانوا يصومون وكان ذلك يجب الحسن ويحكيه عن عثمان وعن قتادة مذهب آخر قال لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء وقوله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والموتلى من الشافعية وقال الجمهور يجب فطر حتى قال عطام عن أفطره ليس أقوى به على الذكر كان له مثل اجر الصائم وقال الطبري أنما أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للرجال بركة لكي لا يضعف عن الدعاء والذي المطلوب يوم عرفة وقيل أنما أفطر لواقفته يوم الجمعة وقد نهى عن أفراد الصوم بعده سيأتي أول الحديث وقيل أنما كرم صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لا اجتماعهم فيه ويؤيد مدارواه أصحاب السنن عن عقبة بن عامر مر فوعا يوم عرفة

أن ناساً تلووا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بهيمة فشر به **(تيسه)** يحيى بن سليمان أخبرني ابن وهب وأقرئ عليه قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة رضى الله عنها أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت إليه مجاب وهو واقف في الموقف فشر به والناس ينظرون

١٩٨٩

٨

تحفة ٩٨٠ ٧٩

ويوم النحر ويوم عتيقنا أهل الإسلام وفي الحديث من التوائدان العمان أقطع للعبادة وأنه فوق الخبر وإن الأكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة وقوله قبول الهدية من المرأة من غير استئصال من أهل قوم مائة زوجها أولا وأهل ذلك من القدر الذي لا يتبع فيه المشاحة قال الهباب وقوله نظرا لم تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تأسي الناس بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله البحث والاجتماع في حياته صلى الله عليه وسلم والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء والتحصيل على الإطلاع على الحكم بغير سؤال وقوله فظنه أم الفضل لاستكثافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة للاتفاق بالحال لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهر قال ابن المنبر في الحاشية لم يقل أنه صلى الله عليه وسلم ناول فضله أحد أفعله علم أنها خصته به فيؤخذ منه مسألة التلبيك المقيدة انتهى ولا ينبغي بعده اهـ ولم يوفق في حديث ميمونة فشرب منه وهو مشرب به لم يوفق فيه وشربه وقال الزين بن المنبر لعل استعفاءه ما في القدح كان قصد الإطالة زمن الشرب حتى يغمظ الناس إليه ليكون أبلغ في البان وقوله الركوب في حال الوقوف وقد تقدمت سياحه في كتاب الحج وترجم له في كتاب الأشربة في الشرب في القدح وشرب الواقف على البعير **(قوله بأب صوم يوم الفطر)** أي ما حكمه قال الزين بن المنبر لعله أشار إلى الخلاف في نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل تعتقد نذره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله مولانا ابن زهر)** في رواية الحكمي مولانا ابن زهر وكذا في رواية مسلم وسأذكر في آخر الكلام على الحديث **(قوله)** شهدت العيد زاد بونس عن الزهري في روايته الآية في الأضحية يوم الأضحية **(قوله هذان)** فيه التغليب وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا والغائب يشار إليه بذلك **(قوله هذان)** قال هذان تغليباً للحاضر على الغائب **(قوله يوم فطركم)** رفع يوم فطر ما عاين أنه خير من نذر المحذوف تنبيه أحدهما أو على البدل من قوله يومان وفي رواية بونس المذكورة أما أحدهما فيوم فطركم قيل وقائدة وصف يومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار عتاقه وحده فطر ما بعده والآخر لأجل التمسك بالمقرب بينهما ليؤكد منه ولو شرع صومه لم يكن لمشرعية الذبح فيه معنى فبعضه عليه التعريم بالكل من التمسك لانه يستلزم التحريم في ذقادة التنبيه على التعليل والمراد بالتسك هنا الذبح المقربهما قطعاً وقيل ويستلزم من هذه العلة تعين السلام للفصل من الصلاة وفي الحديث يخرج صوم يوم العيد سواء التذرع والكفارة والتطوع والقضاء والتجمع وهو بالإجماع واختلفوا في تقديم فطر يوم العيد فمن أبي حنيفة نعتد ونخاله الجمهور فلو نذر صوم يوم فطر يوم العيد فاقبل ولا يستند التذرع عن الحنفية نعتد ويلزمه القضاء في رواية يلزمه الإطعام وعن الأوزاعي يقضى إلا أن نوى استثناء العيد عن ما في رواية يقضى أن نوى القضاء والأفلا وسأذكر في الباب الذي يليه عن ابن عمر أنه نوى في الجواب عن هذه المسئلة وأهل الخلاف في هذه المسئلة أن انتهى حل يقضى صحة المنهي عنه قال الأكثر لا وعن محمد بن الحسن نعم واجتبه بأنه لا يقال لا داعي لا يصير لأنه يحصل الحاصل فدل على أن صوم يوم العيد ممكن وإذا أمكن ثبت العلة وأجيب بأن المكان المذكور عقلي والتزاع في الشرعي والمنهي عنه شرعاً غير ممكن فعليه شرعاً

(باب صوم يوم الفطر)

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله بن زهر قال شهدت العيد مع عشرين الخطاب رضي الله عنه فقال هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر تا يكون فيمن نسككم

١٩٩٠

ع

نسخة ١٩٩٠

ومن حجج المانع ان النقل المطلق اذا نهى عن فعله لم يقع دلان المنهى مطلوب الترتل سواء كان
 للتحريم أو للتترتبه والنقل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان والفرق منه وبين الامرذى الوجهين
 كالصلا في الدار المقصودة أن النهى عن الإقامة في المقصود بلبس ثياب الصلاة بل الإقامة
 وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف الصوم يوم الترمثا فان النهى فيه لذات الصوم فافترقا والله
 أعلم **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف **(قال ابن عينة)** من قال مولى ابن أزهرفقد أصاب ومن
 قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب **(انتهى وكلام ابن عينة)** هذا حكاية عنه على بن الندي
 في العلل وقد أخرج ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عينة عن الزهري فقال عن أبي عبد الله
 ابن أزهرفقد أخرج الجدي في مسنده عن ابن عينة حدثني الزهري سمعت أبا عبد الله قد ذكر
 الحديث ولم يصفه بشئ ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال عن أبي عبد
 الله مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جرير بن ربه وسعيد بن يبر ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاية
 أو عمرو ذكر أن ابن عينة أيضا كان يقول فسه كذلك **(قال ابن التين)** وجه كون القولين صوابا
 ما روى بينهما اشتراك في لونه وقل يحل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز
 اماناته كان يكثر ملازمة أحدهما المأخذ منه أو لاخذ عنه أو لا تقاله من ملك أحدهما إلى ملك
 الآخر وحزم الزبير بن بكار كان قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقل هذا فنبهني إلى ابن أزهري
 الجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن أزهري أيضا
 عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقبل ابن أخيه وقد تقدم له ذكر في الصلاة في
 حديث كريب عن أم سلمة وثاني في آخر المغازي **(قوله عن عمرو بن يحيى)** هو المأثور **(قوله عن**
الصام) يقع الهمزة وتشديد الميم والمثل **(قوله وان يحيى الرجل في الثوب الواحد)** زاد الامام على
 من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى لا يوازي فرجه بشئ ومن طريق عبد العزيز بن المختار
 عن عمرو بن عيسى بن فرجه وبين السماء شئ وقد سبق الكلام عليه في باب ما يترنن العورة في أوائل
 الصلاة وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت **(قوله ما)** **(صوم يوم النحر)** في
 رواية الكشي في باب الصوم والقول فيه كالقول في الذي قبله **(قوله أخبرنا هشام)** هو ابن يوسف
(قوله يهني) كذا هنا بنص أوله على البناء المجهول ووقع هذا الحديث هنا مختصرا وسأني
 الكلام على تفسير الملازمة والمباينة في السورع ان شاء الله تعالى **(قوله حدثنا معاذ)** هو ابن
 معاذ الغنوي وابن عون هو عبد الله والاستاذ بصريون وزيد بن جبير الجليهم والموحد متصغرا
 أي ابن حنبل الملهمة والختانية التقيلة **(قوله جاء رجل إلى ابن عمر)** لم أقف على اسمه ووقع عند
 أحمد بن حنبل عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير رآه رجلا جاء إلى ابن عمر فذكر كواخرج ابن
 حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جعلت على نفسي ان أصوم كل يوم
 أربعة ايام واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر الحديث وله عن اسمعيل عن
 يونس بن عبيد سأل رجل ابن عمر وهو شبيبي **(قوله أظنه قال الاثنين)** وسلم من طريق وكيع
 عن ابن عون نددت ان أصوم يوما ولم يعينه وعند الامام على من طريق الضر بن شبل عن ابن
 عون نددت ان يصوم كل اثنين وأربعين ومثله لاثني عاونه من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن
 زياد لم يقل أربعين وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في النذر ان

قال أبو عبد الله قال ابن
 عينة من قال مولى ابن أزهري
 فقد أصاب ومن قال مولى
 عبد الرحمن بن عوف فقد
 أصاب **حدثنا موسى بن**
اسماعيل حدثنا وهيب عن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن
 أبي سعيد رضى الله عنه
 قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن صوم يوم
 القطر والخروج عن الصلوة
 وأن يجتبي الرجل في الثوب
 الواحد عن صلاة بعد
 الصبح والعصر **(باب**
صوم يوم النحر) **حدثنا**
ابراهيم بن موسى أخبرنا
 هشام عن ابن جريح قال
 أخبرني عمرو بن دينار عن
 عطاء بن منبأ قال سمعته
 يحدث عن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال نهى عن
 صيامين ويعتقن القطر
 والخروج والملازمة والمباينة
حدثنا محمد بن المثني حدثنا
 معاذ أخبرنا ابن عون عن
 زيد بن جبير قال جاء رجل
 إلى ابن عمر رضى الله عنهما
 فقال رجل نذرت ان يصوم يوما
 قال أظنه قال الاثنين

١٩٩٤

٢٠٩

٢٠٩

أصوم كل ثلاثاء وأربعاء ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء والجمعة
 من طريق أبي قتيبة عن شعبة عن نونس أنه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لابي داود الطيالسي في
 مسنده عن شعبة (قوله فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر الحديث في هذه الرواية ومقتضى إدخاله هذا
 الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المصوم يوم النحر وهو مصرح به في رواية يزيد بن
 زريع المذكورة ولقوله فوافق يوم النحر وأنه رواه أحمد بن إسحاق بن عيسى عن نونس
 وفي رواية وكيع فوافق يوم أضحى أو فطر والمصنف في النذور من طريق حكم عن أبي حرة عن
 ابن عمر مثله وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم (قوله أمر الله فواء النذر إلى آخره) قال
 الخطابي نذر ابن عمر عن قطع القسيافه وأما فقهاء الامصار فاختلقوا (قلت) وقد تقدم شرح
 اختلافهم قبل وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في باب متى يحل المعتمر وأمره في
 التورع عن بيت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين بن المنير محتمل أن يكون
 ابن عمر أراد أن كلامه الدليلين يعمل به في صوم يومه كان يوم النذور ويترك صوم يوم العيد
 فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نذر على
 أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد بأصاغر المعاطين ولكل عيبد فلا يكون من حل
 وتعبه أخوه بيان النبي عن صوم يوم العيد بأصاغر المعاطين ولكل عيبد فلا يكون من حل
 الخاص على العام ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا
 التقي في محل واحد ما يقدم والراجح يقدم النبي فكانه قال لا تصم وقال أبو عبد الملك توقف
 ابن عمر بشرب أن النبي عن صيامه ليس لعينه وقال الداودي المفهوم من كلام ابن عمر تقدم
 النبي لأنه قد روي أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لأمر بالركوب
 (قوله سمعت قزعة) ففتح القاف والزاى هو ابن يحيى وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد
 مرفوعاً ماسراً للمرأة في الحج وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقب وأما شد الرحال ففي
 أواخر الصلاة وأما الصوم وهو الغرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه واستدل به
 على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومي الفطر والنحر خاصة وسد باقي البحث
 في ذلك في الباب الذي يليه (قوله ما صام أيام التشريق) أي الأيام التي بعد يوم
 النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة وسُميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها
 أي تشرق في الشمس وقيل لأن الهدى لا يخرق في تشرق الشمس وقيل لأن صلاة العيد تقع
 عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير بذكر كل صلاة وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام
 كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً ولم تقع خاصة وأنه ولبن هو في
 مناه وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للمتبع فلهذا ذكر في الباب
 حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك يوم النحر وغيره. وقد روي ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام
 وأبي طلحة عن العاصبة الجوازم مطلقاً وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو
 المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منعه إلا المتبع الذي لا يجد
 الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضاً والمصنف والغالب
 وجعته من منع حديث نيسة الهذلي عندهم سلم من فروع أيام التشريق أياماً كل وشرب. ولهم من

فوافق ذلك يوم عيد فقال ابن
 عمر أمر الله فواء النذر ونهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 صوم هذا اليوم * حدثنا
 بخارج بن منهل حدثنا شعبة
 حدثنا عبد الملك بن عمر قال
 سمعت قزعة قال سمعت أبا
 سعيد الخدري رضي الله
 عنه وكان غزاهم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثلثي عشرة
 غزوة قال سمعت أبا سباع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأجبتني قال لا تسافر المرأة
 مسيرة يومين إلا ومعها
 زوجها أو ذو محرم ولا صوم
 في يومين الفطر والأضحى
 ولا صلاة بعد الصبح حتى
 تطلع الشمس ولا بعد
 العصر حتى تغرب ولا تشد
 الرحال إلا لثلاثة مساجد
 مسجد الحرام ومسجد
 الأقصى ومسجدى هذا
 * (باب صيام أيام التشريق)
 قال أبو عبد الله

١٩٩٥

م ب ت ق

٤٢٧٩

قال لي محمد بن المنثري حدثنا
يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي كانت عائشة رضي الله
عنها تصوم أيام منى وكان
أبوه يصومها حدثنا محمد
ابن يسار حدثنا عن محمد بن
شعبة سمعت عبد الله بن
عيسى عن الزهري عن عروة
عن عائشة وعن سالم عن
ابن عمر رضي الله عنهم قال
لم يرد في أيام التشرية
أن يصوم إلا لم يجد
الهدي حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال الصيام
لم يرد في العمرة إلى الحج إلى
يوم عرفة لم يرد فيه هدي ولم
يصم صائم من شيء وعن
ابن شهاب عن عروة عن
عائشة مثله وتابعه إبراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب

حديث كعب بن مالك أيام منى أيام كل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لئن
عبد الله في أيام التشرية أنما الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهم
وأمرهم بطريق آخر جده أو داود أو ابن المنذر وصحبه ابن خزيمة أو الحاكم (قوله) قال لي محمد بن
المنثري) كذا لم يصرح فيه بالحدث لكونه موقوفاً على عائشة كما عرفت من عادته بالاستقراء
ويحيى المذكور في الاستناد هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله) أيام منى في رواية
المستخلى أيام التشرية يعني (قوله) وكان أبوه يصومها هو كلام القطان والضمير لهشام بن
عروة وقاعل يصومها هو عروة والضمير فيه أيام التشرية ووقع في رواية كريمة وكان أبو داود
وعلى هذا الضمير لعائشة وقاعل يصومها هو أبو بكر الصديق (قوله) سمعت عبد الله بن عيسى
زاد في رواية الكشي عن أبي ليلى وأبو ليلى جدياً فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور وكان عبد الله
أسن من عمه محمد وكان يقال أنه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في
أحاديث الأئمة من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن جعفة (قوله) عن الزهري في رواية
الدارقطني من طريق النضر بن عبيد عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري (قوله)
وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول (قوله) قال لم يرد في أيام
من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغرضه عن وقوع رواية يحيى بن سالم عن شعبة عند
الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتع إذا لم يجد الهدي
أن يصوم أيام التشرية وقال ابن يحيى بن سالم ليس بالقوى ولم يرد في رواية عائشة وأخرجه
من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصم هذه الطرق المصروفة
بالرفع في الأمر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بذلك ونحن نعلم
كذلك له حكم الرفع على أقوالنا ثم إننا أضافه إلى عبد الله بن عيسى صلى الله عليه وسلم فلم يحكم
الرفع والأفلا واختلف الترجيح فيما إذا لم يصفه ويلحق به رخص لساني كذا وعزم علينا أن
لا نفعل كذا كل في الحكم سواء فمن يقول أن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سالم
أنه روى بالمعنى لكن قال الطحاوي أن قول ابن عمر وعائشة لم يرد في أيام منى عموم قوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام من الحج لأن قوله في الحج يوم ما قبل يوم النحر وما بعده فدخل أيام
التشرية في ذلك هذا ليس بمرغوب بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية وقد
ثبت في صحيحنا صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام التشرية وهو عام في حق المتع وغيره وعلى هذا فقد
تعارض عموم الآية المشعر بالأذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم التواتر
بعموم الأحاديث لكون الحديث مرفوعاً فكيف في كونه مرفوعاً نظر في هذا تاريخ القول
بالجواز وإلى هذا نحن البخاري والله أعلم (قوله) في طريق عبد الله بن عيسى (الإن لم يجد الهدي)
في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي لا المتع أو محصر (قوله) في رواية مالك
فان لم يجد في رواية الجوزي في لم يجد وكذا هو في الموطأ (قوله) وتابعه إبراهيم بن سعد عن
ابن شهاب) وصله الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في
المتع إذا لم يجد هدي لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن أبيه مثله ووصله الطحاوي
من وجه آخر عن ابن شهاب بالاستنادين بلغة انهما كانا برخصان للمتع فذكر مثله

لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفاً نسبة الترخيص لهما فإنه يقوى أحد
 الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرفع وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون
 مرادهم من له الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام الفتوى في الجملة فيجوز الوقف وقد
 صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن
 عمر وعائشة ويحيى ضعف وإبراهيم بن الحافظ فكانت روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من
 حفاظ أصحاب الزهري فإنه يجوز من غلبه بكونه موقوفاً والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن
 أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحية لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي
 المختلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذ من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة
 لانه القدر الذي تضمنته الآية والله أعلم **(قوله يا صيام يوم عاشوراء)** أي ما حكمه
 وعاشوراء المسمى على المنه وروى في القصر وزعم ابن دريد أنه اسم أسلاوي وأنه لا يعرف في
 الجاهلية وقد ردد ذلك عليه ابن حنبل في كتابه في الإعراب حتى استعفى كلامهم خاوراً ويقول
 عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى وهذا الخبر لا دلالة فيه على ردهما قال ابن دريد
 واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن
 عاشوراء للباقة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشر لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم
 العتدو اليوم مضاف إليها فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشر إلا أنهم لم يعدلوا به
 عن الصفة غلبت عليه الأسماء فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ عاماً على
 اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاء الأهذوا وضاروا وساروا ورواها والولاء
 من الضار والसार والدال وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال
 الزين بن المترا الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق
 والتسمية وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو
 مضاف لليلة الآتية وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الأهل كانوا إذا رعو
 الأهل غانية أيام ثم أوردوها في التاسع فالأورد ناعشر أبكسر العين وكذلك إلى الثلاثة وروى
 مسلم عن طريق الحكم بن الأعرج أن عيسى بن عباس وهو مؤسرداه فقالت أخبرني عن
 يوم عاشوراء قال أذا رأيت هلال المحرم فاعدوا صبر يوم التاسع صائماً قلت أهكذا كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع لكن قال الزين بن
 المتري قوله إذا أصبحت من تاسعة فاصبر يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصح صائماً بعد أن أصبح من
 تاسعة إلا إذا قوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشر (قلت) ويقوى هذا الاحتمال
 ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لئن بقيت إلى قابل
 لأصومن التاسع فأتى ذلك فإنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم
 التاسع قبل ذلك ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى
 اليوم العاشر أما احتياطاً له وأما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح به يشعر بعض روايات
 مسلم ولا حرج من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا
 يوم قبيلته أو يوم ما فيه وهو هذا كان في آخر الأمر وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة

* (باب صوم يوم عاشوراء) *
 حدثنا أبو عاصم عن عمر
 ابن محمد عن سالم عن أبيه
 رضي الله عنه

٦٧٨٣

أهل الكتاب فعمل يومهم فيه بشي أو لا بشي إذا كان فعلاً يضاف فيه أهل الاوثان فلم تفتح مكة
 واشتهر أمر الأضداد أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الجميع فهذا من ذلك فوافقهم
 أو لا وقال نحن أحق بموسى منكم ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله يوم بعده
 خلافتهم ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ أمر فإرسول الله صلى الله عليه وسلم
 بصيام عاشوراء يوم العاشر وقال بعض أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم أن
 عشت إلى قابل لأصوم من التاسع يحتمل أمرين أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع والثاني
 أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما قرى صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم
 اليومين وعلى هذا فصام عاشوراء على ثلاث مراتب أحدها أن يصام وحده وفاقه أن
 يصام التاسع معه وفاقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم ثم بدأ المصنف بالاختار
 الدالة على أنه ليس واجب ثم بالاختار الدالة على الترغيب في صيامه الحديث الأول حديث
 ابن عمر وأورد من رواية عمر بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
 عن أبيه وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح
 بالتحديث في جميع أسناده **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام)**
كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصراً وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن
أبي عاصم بلفظ أن اليوم يوم عاشوراء من شاء نصحه ومن شاء فليطهره وعند الإسماعيلي قال
يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره وفي رواية مسلم كره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم عاشوراء فقال كان يوم يصومه أهل الجاهلية من شاء صامه ومن شاء تركه وقد تقدم في أول
كتاب الصيام من طريق أبي بوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء
وأمر بصيامه فلما فرض رمضان تركه فحصل حديث سالم على ثلثي الحال التي أشار إليها نافع
في روايته ويجمع بين الحديثين بذلك الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين الأولى
 طريق الزهري قال أخبرني عروة وهو موافق لرواية نافع المذكورة والثانية من رواية هشام
 عن أبيه مثله وفيها زيادة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة وأما حديث عمار بن ياسر الذي وقع فيه الأمر بصيام
 عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة قولاً لشدان فقدومه كان في ربيع الأول فحدثه كان
 الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثالثة فرض شهر رمضان فعلى هذا يقع الأمر
 بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فعلى تقدير صحة
 قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحداث الصحيحة ونقل عباس أن بعض
 السلف كان يرى بغير فرض عاشوراء لكن انقضى اتفاقنا بذلك وقتل ابن عبد البر الإجماع
 على أنه لا فائس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصد الصوم ثم انقضى
 القول بذلك وأما صيام فريش لعاشوراء فلهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا
 يظلمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير
 عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال لا يثبت فريش ذباني الجاهلية فيظلم صدورهم فقبل لهم
 صوموا عاشوراء بغير ذلك هذا ومعناه الحديث الثالث حديث معاوية عن طريق ابن شهاب

قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام
 * حدثنا أبو الجان أخبرنا
 شبيب عن الزهري قال
 أخبرني عروة بن الزبير أن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء
 فلما فرض رمضان كان من
 شاء صام ومن شاء أفطر
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان يوم عاشوراء
 تصومه قريش في الجاهلية
 وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصومه في الجاهلية
 فلما قدم المدينة صامه وأمر
 بصيامه فلما فرض رمضان
 تركه يوم عاشوراء حتى شدة
 صامه ومن شاء تركه حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن مالك
 عن ابن شهاب عن جدين
 عبد الرحمن أنه سمع معاوية
 ابن أبي سفيان رضي الله
 عنهما يوم عاشوراء

عن جدي بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن
عبيدة وغيرهم وقال الأوزاعي عن الزهري عن أي سلة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد
عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية والمحفوظ رواية الزهري عن جدي بن
عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري أخبرني جدي بن
عبد الرحمن أنه سمع معاوية (قوله عام حج على المنبر) زاد يونس بالمدنية وقال في روايته في
قدمه قدمها وكأنه تأخر بمكة أو بالمدنية في حجه إلى يوم عاشوراء وذكر أبو جعفر الطبري
أن أول حجة جهام معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين وآخر حجة جهام سنة
سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد به في هذا الحديث الحجة الأخيرة (قوله أين علماؤكم) في
سباق هذه القصة أشعار بان معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء فذلك سأل عن علمهم
أو بلغه عن مكره صامه أو بوجه (قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه إلى آخره) هو كله من
كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه النسائي في روايته وقد استدله على أنه لم يكن فرضا قط
ولادلالة فيه لاحتمال أن يريد لم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان تعالى الله
عام خص بالدلالة الدالة على تقديم وجوبه أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بأنه شهر رمضان ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه
الذي صار منسوخا ويؤيد ذلك أن معاوية إنما حجب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفتح
والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني
ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم كد الأمر بذلك ثم زيادة
التأكد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكمل بالإسلاك ثم زيادته بأمر الإمهات أن لا يرضع
فيه الأطفال ويقول ابن معبود الثالث في مسلم لما قرئ رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه
مات ترك استحبابه بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك نأكد
استحبابه والباقي بطلن استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكيد استحبابه باق ولا يسمع استمرار
الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول ابن عثبات لا صوم من التاسع
والعاشر ولترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة وأى تأكيد بلغ من هذا الحديث الرابع حديث
ابن عباس في سبب صيام عاشوراء (قوله عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه) وقع
في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن أيوب عن سعيد بن جبير والمحفوظ أنه عن أيوب بواسطة
وكذلك أخرجه مسلم (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم الذي تقرأ اليهود قصوم) في رواية
مسلم فوجد اليهود صاموا (قوله فقال ما هذا) في رواية مسلم فقال لهم ما هذا. والمصنف في
تفسيره من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فأسألهم (قوله هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله
بنى إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون
وقومه (قوله فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى فخص نصومه والمصنف في
الهجرت في رواية أبي بشر وخص نصومه تعظيما له ولا جدم طريق شيل بن عوف عن أبي هريرة
نحوه وزاد فيه وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا وذهب
استشكل ظاهرنا لإقصائه أنه صلى الله عليه وسلم حين قدمه المدينة وجد اليهود صيام يوم

عام حج على المنبر يقول يا أهل
المدنية أين علماؤكم سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول هذا يوم عاشوراء ولم
يكتب الله عليكم صيامه
وأما ما عمن شاء فليصم ومن
شاء فليفطره حدثنا أبو معمر
حدثنا عبد الوارث عن
أيوب عن عبد الله بن
سعيد بن جبير عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة فرأى اليهود
تصوم يوم عاشوراء فقال
ما هذا قالوا هذا يوم صالح
هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل
من عدوهم فصامه موسى
قال فأنأحق بموسى منكم
فصامه

٢٠٠٤

٢٠٠٤

٢٠٢٨

عاشوراء وانما تقدم المدينة في ربيع الاول والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لأنه قبل أن يقدمها علم ذلك وغاية أن في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يمسحون يوم عاشوراء بمصاب السنين الشمسية فصاذ يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه صلى الله عليه وسلم المدينة وهذا التأويل مما يترجح به أولوفا المسلمين وأحقهم بموسى عليه الصلاة والسلام لا ضلال لهم اليوم المذكور وهذا إية الله للمسلمين له ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل والاعتقاد على التأويل الأول ثم وجدت في المعجم الكبير للطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور وألا هو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال ليس يوم عاشوراء ما اليوم الذي يقوله الناس إنما كان يوم تفرقة الكعبة وكان يدور في السنو كانوا يأتون فلان اليهودي يعني ليحسب لهم فلما مات أئزاز بن ثابت فسأله وسنده حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسند لأدري مامنى هذا (قلت) ظنرت بعناه في كتاب الآثار القديمة لآل الريحان البيروني فذكر ما حصله أن جهلة اليهود يعتقدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية (قلت) فمن أحتاجوا إلى من يعرف الحساب يعتقدوا عليه في ذلك (قوله وأمر بصيامه) لم يصف في تفسير بونس من طريق أبي بشر أيضاً فقال لأصحابه أتم أحق بموسى منهم فصوصموا واستكمل رجوعه إليهم في ذلك وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه صدقهم أو أوتر عنده الخبر بذلك راد عباساً أو أخرجه من أسلم منهم كان سلام ثم قال ليس في الخبر أنه ابتدأ الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصوم قبل ذلك فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له يقول اليهود يتجدد بحكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم إذ لا مانع من تواردها لفرقتين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي لعل قریشا كانوا يستندون في صومه الشرع من مضي كبراهم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج أو أدن الله في صيامه على أنه فعل خير قبلها هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه واحتمل ذلك أن يكون ذلك استقلالاً لليهود كما استأثمهم باستقبال قبليتهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقد أخرج مسلم من طريق أبي عطفان بنخ المجرة ثم الهمله بعدها فإنا ابن طريف بجملة وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا إنه يوم تغلبه اليهود والنصارى الحديث واستشكل بأن التعليل بخيلة موسى وغرق فرعون يخص بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو عالم بنسخ من شريعة موسى لأن كبرانها مانع بشر بعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وقال أن كبر الاحكام القرعية انما تلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه

٢٠٠٥

م

تحفة ٢٠٠٩

وأمر بصيامه حدثنا علي
ابن عبد الله حدثنا أبو أسامة
عن أبي عيسى عن قيس بن
مسلم عن طارق بن شهاب
عن أبي موسى رضي الله عنه
قال كان يوم عاشوراء تعده
اليهود عيدا قال النبي صلى
الله عليه وسلم فصوصموا يوم
حدثنا عبيد الله بن موسى
عن ابن عتبة عن عبيد الله
ابن أبي زيد عن ابن عباس
رضي الله عنهما

٢٠٠٦

م

نقطة ٥٨٦٦

نوح وموسى شكرا وقد تقدمت الاشارة لذلك في سابقا وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما شاركه لنوح
 في الخلة وعرفا عداتهما جاء الحديث الخامس حديث أبي موسى وهو الأشعري قال كان يوم
 عاشوراء لعبد الله وعبد ابي قال صلى الله عليه وسلم فصوروه أتم وفي رواية مسلم كان يوم
 عاشوراء تعظمه اليهود اتخذوه عيداً فظاهروا ان الباعث على الامر بصومه تحية مخالفة لليهود حتى
 يصام ما يفرقون فيه لان يوم العيدين لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه
 موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم
 بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه وقد ورد ذلك
 صريحاً في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في المعجزة بلفظ واذا ناس من اليهود
 يعظمون عاشوراء ويصومونه وسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم باسناده قال كان أهل خيبر
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه حللهم وشارتهم وهو بالنسبة المحمجة
 أي هدمهم الحسنة وقوله هذا يوم الاشارة الى نوع اليوم لا الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقر
 هذه الشجرة فمما ذكره الخراز في تفسيره الحديث السادس حديث ابن عباس أيضاً من
 طريق ابن عتبة عن عبيد الله بن أبي نريد وقد رواه أجدع بن عبيد الله عن أبي نريد عن
 أبي نريد عن سبعين سنة (قوله ما رأيت الخ) هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم
 بعد رمضان لكن ابن عباس أسند ذلك الى علفه فليس فيه ما يرد على غيره وقد روى مسلم من
 حديث أبي قتادة عن فوعان صوم عاشوراء بكفر سنة وان صام يوم رقة يكفر سنتين وظاهره ان
 صيام يوم عرفه أفضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب
 الى عيسى عليه السلام يوم عرفه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل (قوله
 يتحرى) أي يقصد (قوله وهذا الشهر يعني شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو
 عند مسلم وغيره وكان ابن عباس أقصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء لم يذكره
 تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء وكانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الآخر فلهذا قال الراوي
 عنه يعني رمضان أو أخذ الراوي من جهة الحصر في أن الشهر يصام الارضان لما تقدم له عن
 ابن عباس أنه كان يقول لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كاملاً الارضان وانما يصام
 ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وان كان أحدهما واجباً الآخر مندوباً للاشتراكهما في
 حصول الثواب لان معنى يتحرى أي يقصد صومه لتصيل ثوابه والريضة فيه الحديث السابع
 حديث الملقن في الاكوع في الامر بصوم عاشوراء وقد تقدم في انشاء الصيام في باب اذا نوى بالنيار
 صوماً وأخرجه عالمياً أيضاً ثلاثاً وقد تقدم الكلام عليه هناك واستدل به على اجراء الصوم بغير
 نيته نظر عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كن ثبت عنده في انشاء النهار أنه من رمضان فانه
 يتم صومه ويجزئ وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وأن عند أبي داود وغيره أمر
 من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الامر بما ساء الله أعلم (خاتمة) يشتمل كتاب الصيام من
 أوله الى هنالك مائة وسبعة وخمسين حديثاً المعلق منها تسعة وثلاثون حديثاً والبقية موصولة
 والمذكور منها ثمانية وخمسة وستون حديثاً والخالص تسعون وثلاثون حديثاً واقفه
 صل على خير محمد وآله وسوى حديث أبي هريرة في بيع قول الزور وحديث عمار في صوم يوم السبت

قال ما رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم يتحرى صيام
 يوم فضله على غيره الا هذا
 اليوم يوم عاشوراء وهذا
 الشهر يعني شهر رمضان
 * حديث الملقن بن ابراهيم
 حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن
 الملقن بن الاكوع رضى الله
 عنه قال أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم بجزء من شهر رمضان
 أن يفتن في الناس أن من كان
 أكل فليصم بقية يومه ومن
 لم يكن أكل فليصم
 فان اليوم يوم عاشوراء

٢٠٠٧

م ع

خاتمة ٤٥٢٨

وحديث أنس أثنى من لسانه وحديث أبي هريرة في الأجر فقطر الجنب وحديث عامر بن ربيعة في السواك وحديث عائشة السواك مطهرة للقم وحديث أبي هريرة لأن أشق على أمي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء فأنى خرجهم مسلم بلفظ عند كل صلاة وحديث جابر فيه وحديث زيد بن خالد فيه وحديث أبي هريرة أن أفطر في رمضان وحديث الحسن عن غيره واحد أفطر الحاجم والمحجوم وجمع ذلك سوى الأول معلقات وحديث ابن عباس احتجم وهو صائم وحديث أنس في كراهة الحمامة للصائم وحديث ابن عمر في نسخ وعلى الذين يطبقونه وحديث سلمة بن الأكوع في ذلك وحديث ابن أبي ليلى عن الصحابي في تحويل الصيام وحديث أبي هريرة في التبريط وحديث النهي عن الوصال إبقاء عليهم وهذه الثلاثة معلقات وحديث أبي سعيد في النهي عن الوصال وحديث أبي جحيفة قصة سلمان وأبي الدرداء وحديث أنس في الدخول على أم سليم وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد وحديثه في صيام أيام التثنية وحديث عائشة في ذلك على شك في دفعهما وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق واليسير منها موصول والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) (قوله كتاب صلاة التراويح)*

كذا في رواية المخطئ وحده مسقط وهو البسلة من رواة غيره والتراويح جمع ترويح وهي المرة الواحدة من الراحة كذلك هي من السلام سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليتين وقد عقد محمد بن نصر في قيام الليل باب من استحب الطوع لنفسه بين كل ترويح وتسليتين وكذلك يحيى فيه عن يحيى بن بكير عن الثقات أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصل الرجل كذا كذا ركعة ﴿قوله﴾ باب فضل من قام رمضان أي قام لياليه مصليا والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمنا في التمجيد سواء ذكر الترويح أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لأن قيام رمضان لا يكون إلا بأعرب الكرماني فقال اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح ﴿قوله﴾ عن ابن شهاب في رواية ابن القاسم عند النسائي عن مالك حديث ابن شهاب ﴿قوله﴾ أخبرني أبو سلمة كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعبان وأبي ذؤيب ومعه وغيرهم وخالفه مالك فقال عن ابن شهاب عن جند بن عبد الرحمن يدل أني سلمة وقد صدق البريقان عند البخاري فخرجهما على الولا وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما معا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقتين وحكى أن أبيه صام رواه عن ابن عتبة عن الزهري فخالف الجماعة فقال عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه أصحاب شيبان فقالوا عن أبي سلمة وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي حلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا ﴿قوله﴾ يقول لرمضان أي الفضل رمضان وأول أجل رمضان ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي يقول عن رمضان ﴿قوله﴾ أي تصديقا لوعده الله لنواب عليه واحتسابا أي طلبا للاجر لا قصد آخر من رياء أو نحوه ﴿قوله﴾ غفرله ظاهره يتناول الصغار والكبار وهو بمنزلة ابن المذرو وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب صلاة التراويح)

(باب فضل من قام رمضان)

(حديث شاذلي بن بكر)

(حديثنا الثالث عن عقيل)

(عن ابن شهاب قال أخبرني)

(أبو سلمة أن أبا هريرة روى)

(الله عنه قال سعت رسول)

(الله صلى الله عليه وسلم يقول)

(لرمضان من قامه إيماناً)

(واحتساباً غفر له ما تقدم من)

(ذممه)

(حديثنا عند الله بن يوسف)

(أخبرنا مالك عن ابن شهاب)

(عن جند بن عبد الرحمن)

(عن أبي هريرة روى)

(الله عنه أن رسول الله صلى)

(الله عليه وسلم قال من قام)

(رمضان إيماناً واحتساباً)

(غفر له)

٢٠٠٩

٢٠٠٩

٢٠٠٩

٢٠٠٩

٢٠٠٩

وبه جزم امام الحرمين وعزاه عباس لاهل السنة قال بعضهم ويجوز أن يخفف من الكثرة إذا لم
يصادف صغيرة **(قوله)** ما تقدم من ذنبه زاد تقنية عن سفيان عند التثاق وما تأخر وكذا إذا رآها
حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن المروزي في كتاب الصيام له وشام بن عمرو
في الجزء الثاني عشر من فوائده وروى عن يعقوب النخاعي في فوائده **كلهم** عن ابن عينة
ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة عن وجه آخر أخرجه أحمد من طريق جاد بن سلمة عن
محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجهما أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق يحيى
ابن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع يحيى بن نصر على ذلك أحد من
أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه وقد ورد في غفران ما تقدم وما
تأخر من الذنوب عدداً حديث جعته في كتاب مفرد وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث إنه
المغفر تستدعي سبق شيء يغفر والمأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر والجواب عن ذلك يأتي
في قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر أعلا ما شئتم فقد غفرت لكم
ومحفل الجواب أنه قيل أنه كناية عن حفظهم من الكثرة فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل إن
معناه أن ذنوبهم تقع مغفورة وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صام
عرفوا أنه يكفر ستين سنة الماضية وسنة آتية **(قوله)** قال ابن شهاب قوف رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم والناس في رواية الكشي هي والامر على ذلك أي على ترك الجماعة في التواضع ولا جد
من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولا يمكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
الناس على القيام وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي عن طريق
معمر عن ابن شهاب وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا
الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقبل ناس يصلي بهم أي بن كعب فقال
أصبلوا ونم ما صنعوا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والخشوف أن عمر هو الذي
جمع الناس على أبي بن كعب **(قوله)** وعن ابن شهاب هو موصول بالاسناد المذكور أيضاً وهو في
الموطأ الاسنادين لكن فروقهما حديثين وقد أدرج بعض الرواة قصة مجرى الاسناد الأولى
أخرجه اسحق في مسنده عن عبد الله بن الحرث الخزرجي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله
وصلوا من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك أول
اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان وفيه جزم الذهلي في علل حديث الزهري أنه وهم من
عبد الله بن الحرث والخشوف رواية مالك ومن تابعه وان قصة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن
عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة لأبي سلمة **(قوله)** أوزاع يسكون الأواب بعد هازي أي
جامعة متفقون وقوله في الرواية متفقون تأكيداً لفظي وقوله يصل الرجل لنفسه بياناً لما
أجل أولوا حاصله أن بعضهم كان يصل منفرداً وبعضهم يصل جماعة قيل يؤخذ منه جواز
الانتماء للصلى وإن لم يتوالأمامة **(قوله)** أمثل قال ابن التين وغيره استبطع عمر ذلك من تقرير
النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كذلك لهم فأنما كرهه مشقة أن
يفرض عليهم وكان هذا هو السرى إيراد الجازي بلديتها شبة عقب حديث عمر فليما

ما تقدم من ذنبه قال ابن
شهاب قفوف رسول الله
صلى الله عليه وسلم والناس
على ذلك ثم كان الامر على
ذلك في خلافة أبي بكر
وصدرا من خلافة عمر رضي
الله عنهما وعن ابن شهاب
عن عروة بن الزبير عن عبد
الرحمن بن عبد القاري
أنه قال خرجت مع عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ليلته
في رمضان إلى المسجد فإذا
الناس أوزاع متفقون
يصل الرجل لنفسه ويصل
الرجل فصلي بصلاته الرجل
فقال عمر أي أرى لو جعت
هؤلاء على قارئ واحد
لكان أمثل ثم عزم

٢٠١٠

نقطة

٩٠٥٩٤

التي صلى الله عليه وسلم حصل الأمن من ذلك ورجع عند ذلك لما في الاختلاف من افتراق
الكلمة وتولان الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين والى قول عمر بن الخطاب الجهور وعن مالك
في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملاً بعموم قوله
صلى الله عليه وسلم أفضل صلاة المرفى بيه إلا المكتوبة وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من
حديث أبي هريرة قال بلغ الطباوى فقال إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال
ابن بطال في قيام رمضان سنة لأن عمر أعتا أخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم واعتكف النبي
صلى الله عليه وسلم خشية الاقتراض وعند الشافعية في أصل المسئلة ثلاثة أوجه فالثالث هما
كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تحتل الجماعة في المسجد بخلفه فصلاؤه في الجماعة
والبيت وساعتين فقد بعض ذلك فصلاؤه في الجماعة أفضل **(قوله فيجمعهم على أي بن كعب)** أي
جعل لهم اماماً وكان له اختاره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله وسأني
في تفسير البقرة قول عمر أقرؤنا أي وروى سعيد بن منصور عن طريق عمر بن عبد العزيز عن رجاء الناس
على أي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تيم الداري يصلي بالنساء ورواه محمد بن نصر في كتاب
قام الليل له من هذا الوجه فقال سليمان بن أبي خثمة بدل تيم الداري ولعل ذلك كان في وقتين **(قوله)**
تخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم **(٣)** أي امامهم المذكور وفيه اشعار بان عمر كان
لا يوجب على الصلاة معهم وكانه كان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل وقد روى
محمد بن نصر في قيام الليل من طريق طاوس عن ابن عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع هجة
الناس فقال ما هذا قيل خرجوا من المسجد وذلك في رمضان فقال ما بقي من الليل أحب الي مما
مضى ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله **(قوله)** قال عمر ثم البدعة في بعض
الروايات نعمت البدعة بزيادة تاو البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع
في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقق انها كانت مما تدرج تحت محسن في
الشرع فهي حسنة وان كانت مما تدرج تحت مستقيم في الشرع فهي مستقيمة والا
فهي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة **(قوله والى بيته)** أي بيته
نصرح منه بان الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل
فراى أفضل من الجميع **(تكميل)** لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها
أي بن كعب وقد اختلف في ذلك ففي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن زيد انها إحدى
عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤن بالثنتين ويقومون على
العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي عن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف
فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين
وروى مالك عن طريق زيد بن خثيفة عن السائب بن زيد عشرة ركعات وهذا مجهول على غير
الوتر وعن زيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين وروى محمد
ابن نصر عن طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات
الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب
تطويل القراءة وتخفيفها فحظ يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي

فيجمعهم على أي بن كعب
ثم خرج معه ليلة أخرى
والناس يصلون بصلاة قارئهم
قال عمر ثم البدعة هذه
والتي يصلون عنها أفضل
من التي يقومون بغيرها
الليل وكان الناس يقومون
أوله

(٣) قوله تخرج ليلة والناس
يصلون بصلاة قارئهم
هذه الرواية هي التي وقعت
للشرح والافرواية المتن
الذي يابى بنا كعباً
بالهاتين وهي التي شرح
عليها القسطلاني اهـ مصححه

قال ابن عينة ما كان في

القرآن وما أدركه فقد أعلمه

وما قال وما يدركه فانه لم يعلم

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال حفظناه

وأما حفظ من الزهري عن

أبي سلمة عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال من صام

رمضان إيماناً واحساناً غفر

له ما تقدم من ذنبه ومن قام

ليلته القدر إيماناً واحساناً

غفر له ما تقدم من ذنبه

* تابعه سليمان بن كثير عن

الزهري (باب التماس ليلة

القدر في السبع الاواخر)

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن

عمر رضي الله عنه عن أنس بن مالك

عن أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال في السبع الاواخر

(٢) قوله حفظناه من

الزهري (أما حفظ) هكذا

في نسخ الشرح التي بأيدينا

ولعلها الرواية التي وقعت

لها الاخر رواية المتن الذي

بأيدينا كآثر بالهامش

وهي رواية أبي ذر وقد تمت بحقه

عليها القسطلاني وشرحها

والرواية التي شرح عليها

القسطلاني وألناها قال

حفظناه وأما حفظ من

الزهري فتأمل وحز ٨١

وقول الله عز وجل أي وتفسير قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك الترجمة من جهة ان نزول القرآن في زمان مبين يقتضي فضل ذلك الزمان والصغير في قوله ان انزلناه للقرآن لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها وساق في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلاف المراتب بالقدر الذي أنضفت اليه الليلة فضل المراتب التعظيم كقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى انها ذات قدر تنزل القرآن فيها وأما يقع فيها من تنزل الملائكة أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة وأن الذي يصحها يصير هذا القدر من القدر هذا التصديق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق فيها الخافوا ما عن العلم بحسينها لأن الارض تضيق فيها من الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو مواعيد القضاء والمعنى انه بقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وهو صدر النورى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما تنسكب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقادة وغيرهم وقال التوربشي انما جاء القدر بـ يكون الدال وان كان الشائع في القدر الذي هو مواعيد القضاء فتح الدال للعلم انه لم يرد به ذلك وانما أراد به تفصيل ما جرى به القضاء واظهاره وتحيده في تلك السنة لتفصيل ما يليق اليهم فيها بمقدار ايقاد قدر (قوله قال ابن عينة الخ) وصله محمد بن يحيى عن أبي عري في كتاب الايمان انه من رواه أبي حاتم الرازي عنه قال حدثنا سفيان بن عينة قد ذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما ادركه فقد أخبر به وكل شيء فيه وما يدركه فلم يخبر به انتهى وعز ما غلطى في آخر آت بخطه لتفسير ابن عينة ورواه سديد بن عبد الرحمن عنه وقد اجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ومقصود ابن عينة انه صلى الله عليه وسلم كان يعرف تعيين ليلة القدر وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى لعل يترك فانه انزلت في ابن أم مكتوم وقد علم صلى الله عليه وسلم بحاله وانه ممن ترك ونفقت الذكري (قوله حفظناه من الزهري (أما حفظ) (٣) برفع أي وما زائد وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه وروى بصوابه على انه مفعول مطلق لحفظ القدر (قوله من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ قام بدل صام وتقدم الكلام عليه وزاد ابن عينة في روايته ما هو من قام ليلة القدر الخ (قوله تابعه سليمان بن كثير عن الزهري) وصله الذي في الزهريان وقد تقدم شرحه في الباب قبله وسند برفقة الكلام على ليلة القدر قريباً (قوله باب التماس ليلة القدر في السبع الاواخر) في رواية الكشميري القسوا بصفة الامر وحذف الترجمة والتي بعدها وهي تحري ليلة القدر بغيره قد ان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة ساد كرها مقصود بعد القراغ من شرح آحاديت البابين (قوله أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على نسخة أحسن هؤلاء (قوله أو ليلة القدر) أو اوضح أوله على البناء للعجول أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر والظاهر ان المراتب الاواخر الشهر وقيل المراتب السبع التي أولها الليلة الثانية والعشرين وآخرها الليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط

ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقد رواه المصنف في التعبير عن طريق الزهري عن سالم عن أبيه
 أن ناساً رآوا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن ناساً رآوا أنها في العشر الأواخر فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم التسوها في السبع الأواخر وصكته صلى الله عليه وسلم نظراً إلى التقوى عليه من
 الروايتين فأمر به وقد رواه أحمد عن ابن عينة عن الزهري بلفظ وأى رجل إن ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التسوها في العشر البواق في الوتر منها
 ورواه أحمد من حديث علي بن مرفوع أن غلبتم فلا تقبلوا في السبع البواق ولمسلم عن جلبة بن
 سحيم عن ابن عمر بلفظ من كان يلقبها فليلقبها في العشر الأواخر ولمسلم من طريق عقبة بن
 حويث عن ابن عمر التسوها في العشر الأواخر فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يقبلن على السبع
 البواق وهذا الساق برح الاحتمال الأول من تفسير السبع (قوله أرى) يفتحن أي أعلم
 والمراد أنصبر مجازاً (قوله رؤياكم) قال عباس كذا جاء ما رواه الرويا والمراد ما أنبئكم لأنهم
 تمكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روي شوحداً الرويا وهو جازل أنهما
 مصدر قال وأضع منه رؤياكم جمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع (قوله وأطأت) بالهمزة
 أي توافق وتزنا معنى وقال ابن التين روي بغير همز والصواب بالهمز وأصله أن يطأ الرجل
 برجله مكان وطأ صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرويا وجواز الاستناد إليها في
 الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية وسند كبر القول
 في أحكام الرويا في كتاب التعبير شاء الله تعالى (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى
 هو ابن أبي كسر وياقني في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبي أسامة (قوله)
 سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال اعتكفا لم يذكروا المسؤل عنه في هذه الطريق وفي رواية
 على المذكورة سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم
 فذكر الحديث ولمسلم من طريق معمر عن يحيى تذاكر ليلة القدر في نفر من قرش فابت
 أبا سعيد فذكره وفي رواية همام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من مسند الصلاة
 انطلقت إلى أبي سعيد فقلت ألا تخرج بنا إلى الخلل فتحدث فخرج فقلت حدثني ما سمعت من
 النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر فأدبني سبب السؤال فيه تأنيس الطالب الشيعي في
 طلب الاختلاف ليتكبر عما يدين مسائلته (قوله اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالعشر البالي وكان من حقها أن توصف
 بلفظ ثلثات لكن وصفت بالمد كرمي إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير المثلث كأنه قال البالي
 العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ووقع في الموطأ العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع
 وسطى ويروى بفتح السين مثل كبروكبري ورواه الباقون في الموطأ باسم كانت على الجمع واسط
 كازل ويزل وهذاوافق رواية الأوسط ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه كان
 يجاور العشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك الأتية في أول الاعتكاف كان يتبعكف
 والاعتكاف مجاورة مخصوصة ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد اعتكف العشر
 الأوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل أن تان له فلما انتفض من أمر البناء فقص ثم أبيت
 ليلة في العشر الأواخر فأمر بالبناء فاعيد وزاد في رواية عمارة عن عزة عن محمد بن إبراهيم أنه

فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أرى رؤياكم قد
 وطأت في السبع الأواخر
 فمن كان متعربها فليخترها في
 السبع الأواخر حدثنا
 معاذ بن فضالة حدثنا هشام
 عن يحيى عن أبي أسامة قال
 سألت أبا سعيد وكان لي
 صديقاً فقال اعتكفنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 العشر الأوسط من رمضان
 ٢٠١٦

م وسلي

الحلة

٤٤٩٩

اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الآخر ومثله في رواية
 همام المذكور وقوله ان جبريل أتاه في المرتين فقال له ان الذي يطلب أملك وهو يتبع
 الهنوت والميم أي قد ملك قال الطيبي وصف الأول والأوسط بالمقدود الأخير بالجمع إشارة إلى تصوير
 ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الأولين (قوله فخرج صبيحة عشرين فخطبنا)
 في رواية مالك المذكورة حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من
 صبيحتها من اعتكافه وظاهره بخلاف رواية الباب ومقتضاه ان خطبته وقعت في أول اليوم
 الحادي والعشرين وعلى هذا يكون أول ليلة اعتكافه الاخير ليلة اثنيتين وعشرين وهو مغاير
 لقوله في آخر الحديث فالصرت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جبهته أثر الماء والطين
 من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر
 كان في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكأن قوله في رواية مالك
 المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح
 إليها يجوز وقد أطلق ابن دحيق في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك
 ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية أبي حازم والدارودي يعني رواية حديث الباب
 مستقيمة ورواية مالك مشككة وأشار إلى تأويلها بخبر مما ذكره ويؤيده ان في رواية الباب
 الذي يليه فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تضي ويستقبل احدى وعشرين رجعا إلى
 مسكنه وهذا في غاية الايضاح وأما ابن عبد البر في الاستدلال أن الرواة عن مالك اختلفوا
 عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي
 عن مالك يخرج في صبيحتها من اعتكافه ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة عن
 مالك فقالوا وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم
 عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من
 اعتكافه ومن اعتكف في آخر الشهر فلا يصرف إلى منه حتى يشهد العيد قال ابن عبد البر
 ولا خلاف في الأول وانما الخلاف فيمن اعتكف العشر الاخير هل يخرج اذا غابت الشمس
 أولا يخرج حتى يصبح قال وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف (قلت) وهو يعلم
 فزهره من بيان محل الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بان معنى قوله
 حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين أي حتى اذا كان المستقبل من الليالي ليلة احدى
 وعشرين وقوله وهي الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا قوله من
 كان اعتكف مني فاعتكف العشر الاخير لانه لا يتم ذلك الا بدخول الليلة الأولى
 (قوله أدب) بضم اوله على السامع ومعنى وهي من الروايات التي أعلمت بها أو من الرؤية أي
 أبصرتها وانما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار إليها
 بلنظ حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديق رؤياه (قوله)
 ثم انسيها أو نسيها شك من الراوي هل انساه غيره اياها أو نسيها هو من غير واسطة ومنهم من
 ضبط نسيها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى انسيها والمراد أنه انسى علم تعينها في تلك السنة
 وسأني سبب النسيان في هذه القصة في حديث عباد بن الصامت بعد باب (قوله أني أسجد في

فخرج صبيحة عشرين
 فخطبنا وقال أني رأيت ليلة
 القدر ثم انسيها أو نسيها
 فالتسوها في العشر الاواخر
 في الوتر وأنى رأيت أني أسجد
 في ماء وطين

رواية الكشيبي أن اسجد **(قوله)** المشي كان اعتكف معي فليرجع في رواية همام المذكور ومن
اعتكف مع النبي وفيه التفات **(قوله)** قزعة) بفتح القاف والزاى أى قطعة من سحاب رقيقة
(قوله) فطرت) بفتحين في الباب الذي يليه من وجه آخر فاستقلت السماء فأمرت **(قوله)** حتى
سال سقف المسجد) في رواية مالك فوقك المسجد أى قطر الماء من سقفه وكان على عرش أى
مثل العرش والأفالعرش هو نفق سقفه والمراد أنه كان مظلاً بالبحر يدو الخوص ولم يكن يحكم
البناء بحيث يكن من المطر الكثير **(قوله)** يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته
وفي رواية مالك على جبهته أثر الماء والطين وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه انصرف
من السجود وجهه عملى طينا وماء وهذا يشعر بأن قوله أثر الماء والطين لم يرد به محض الأثر
وهو ما يقى بعد إزالة العين وقدمضى المحض ذلك في صفة الصلاة في حديث أى سجد من
القوائد ترك مسج جبهة المصلى والسجود على الحائل وجهه الجهورى على الأثر الخفيف لكن
بغير علمه قوله في بعض طرقه وجهه عملى طينا وماء واجب النورى بان الامتلاء المذكور
لا يستلزم ستر جميع الجبهة وفيه جواز النجس في الطين وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب
الصلاة وفيه الأمر بطلب الأولى والأرشاد إلى تحصيل الأفضل وان النسب جازع
النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقص عليه في ذلك لاسيما فيما يؤخذ في تسليغه وقد يكون في ذلك
مصلحة تتعلق بالتشريع كإثبات السجود في الصلاة أو بالاجتهاد في العبادة كإثبات هذه القصة لان
ليلة القدر لو عرفت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرها وكان هذا
هو المراد بقوله عسى أن يكون خيرا لكم كما ساقى في حديث عبادة وفيه استعمال مضان بدون
شهر واستحباب الاعتكاف فيه وتر جميع اعتكاف العشر الاخير ومن الروايات ما يقع تعبيره
مطابقا وترتب الاحكام على رؤيا الانبياء في أول قصة أى سلمة مع أى سعد المشي في طلب
العلم وإثبات الموضع الخالية للسؤال واجابة السائل لذلك واختباب المسئلة في الاستفادة
وابتداء الطالب بالسؤال وتقديم الخطبة على التعليم وتقرىب العبد في الطاعة وتسهيل
المسئلة فيها بحسن التلطف والتدريج المباحل ويستط من جواز تغير مادة البناء من
الارواق بما هو اقوى منها وانفع **(قوله)** باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر
الاولى) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في
العشر الاخرى ثم في اوتارها لاني ليلة منه بعينها وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة
فيها وقد ورد ليلة القدر علامات اكثرها لا تظهر الا بعد ان غضى منها في جميع مسلم عن ابن
كعب ان الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لاجد من حديثه مثل الطست ونحوه
لاجد من طريق ابي يعون عن ابن مسعود زاد صافسة ومن حديث ابن عباس فهو ولا ين
خزيم من حديثه من فوعا ليلة القدر طلقة لاجرة ولا لاردة تصبح الشمس يومها جارة ضعفة
ولا جدم من حديث عبادة بن الصامت من فوعا انها صافسة بله كان فيها قراسطها سكة
صاحبة لاجرها ولا يرد ولا يحل لكونك يرى فيها ومن امارات ان الشمس في صبيحتها تخرج
مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل الشيطان أن يخرج معها ومثل ولا ين
شيئين خديت ابن مسعود ارضان الشمس تطلع كل يومين قرى شيطان الا صبيحة ليلة القدر

فن كان اعتكف معي
فليرجع فرجعنا وما نرى
في السماء قزعة ففاحت
سحاب قطرت حتى سال
سقف المسجد وكان من
جرى النخل وأقيمت الصلاة
فرايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسجد في الماء
والطين حتى رأيت أثر الطين
في جبهته * (باب تحرى
ليلة القدر في الوتر من العشر
الاولى)

ثم

٢٠٥/٢

فيه عبادة * حدثنا قيس بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر حدثنا أبو سهيل (٢٢٥) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً إلى القدر ليلة مطر وروى جابر بن خزيمة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 مرفوعاً إلى القدر وهي ليلة طلقة ليلة لآحارة ولأباردة تنضع كواكبها ولا يخرج شيطانها
 حتى يضيئ قمرها ومن طريق قتادة عن أبي عبيدة عن أبي هريرة مرفوعاً عن الملائكة تلك الليلة
 أكثر في الأرض من عدد الحصى وروى ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا
 يحدث فيها دأب ومن طريق البخاري قبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها أبواب السماء
 وهي من غروب الشمس إلى طلوعها وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى
 الأرض ثم تعود إلى منابتها وإن كل شيء يحدثها وروى البيهقي في فضائل الأوقات من طريق
 الأزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول أن الماء المالح تعذب تلك الليلة وروى ابن
 عبد البر من طريق زرارة بن عبد الحميد **(قوله)** فيه عبادة أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة
 ابن الصامت وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ التسوها في التاسعة والسادسة
 والخامسة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الأول حديث عائشة أورده من وجهين
 وفصل بينهما بحديث أبي سعيد فالوجه الأول **(قوله)** أبو سهيل عن أبيه عن نافع بن مالك بن أبي
 عامر الأصبحي وليس لأبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث **(والوجه الثاني)** قوله حدثنا
 يحيى هو القطان عن هشام بن عروة وقع في رواية يوسف القاضي في كتاب السام حدثنا
 محمد بن أبي بكر المحدثي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن
 طريق مسند أحمد عن يحيى أيضاً وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فدخل
 بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير
 واسطة مصر حافيه بالتحديث بينهما **(قوله)** كان يجاور أي يعتكف وقوله العشر التي في وسط
 الشهر حذف الظرف في رواية الكشممهي وقوله يضيئ في رواية الكشممهي تضيئ بالمشاة
 وحذف النون **(قوله)** فلينبت كذا لا أكثر من النبات وفي رواية فلينبت من اللبث ومعناها
 متقارب **(قوله)** فاستغوا بالغيث المعجزة وتقديم الموحدة الحديث الثالث حديث ابن عباس
 أورده من أوجه **(قوله)** فبصرت بفتح الموحدة وضم المهمل وذكر العين بعد البصر تأكد
 كقوله أخذت يدي وانما يقال ذلك في أمر مستغرب اظهار التعجب من حصوله **(قوله)**
 التسوا كذا أقصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه حال ببقية على الطريق التي بعدها وهي
 طريق عبدة عن هشام ولفظه تحر واليلة القدر في العشر الآخر من رمضان وهو مشهور بأنها
 متقنات إلا في هذه اللفظة فقال يحيى التسوا وقال عبدة تحر وأولى ذلك اعتماد المروي وغيره من
 أصحاب الأطراف فتح جواربها يحيى كذلك ولكن لفظ يحيى عند أحمد جالس من ذكر قبل
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الآخر ويقول التسوها في العشر الآخر
 يعني ليلة القدر وبين اللفظين من التباين ما لا يخفى **(قوله)** حدثني محمد أخبرنا عبدة محمد هو ابن
 سلام كاجرهم أبو نعيم المستخرج ويحتمل أن يكون هو محمد بن المنفي فيكون الحديث عنده عن
 يحيى وعبدة عافاه البخاري عنه على لفظ أحمد هـ ما لم يقع في شيء من طرق هشام في هذا
 الحديث التقيد بالوتر وكان البخاري أشار بإدخاله في الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على القيد في
 رواية أبي سهيل * الحديث الثاني حديث أبي سعيد وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الآخر من رمضان * حدثنا إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابن أبي حاتم والدارودي عن يزيد بن محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي سعد الخدرى رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر فإذا كان حين يضيئ من عشرين ليلة تضيئ ويسقط ليلة إحدى وعشرين رجوع إلى مسكنه ورجوع من كان يجاور معه وأما قام في شهر جاور فيه ليلة التي كان يرجع فيها فخطب الناس فأمرهم ماشاء الله ثم قال كنت أجاور هذه العشر فقدمت إلى أن أجاور هذه العشر الآخر فنفى كل وتر وقد رأيت في ما وطن فاستهلت السماء في تلك الليلة فأمرت فوفك المسجدي مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة

(٢٩ - فتح الباري ح) عليه وسلم ونظرت إليه انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طيناً وما وجدنا محمد بن المنفي حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبدة عن هشام

ت

تحفة

١٧٠٦١

ابن عروة عن أبيه عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجاورني
العشر الاواخر من رمضان
ويقول تحروا ليلة القدر
في العشر الاواخر من

رمضان * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا وهيب حدثنا
أيوب عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهم أن

نقله النبي صلى الله عليه وسلم
قال التمسوها في العشر
الاواخر من رمضان ليلة

القدر في تاسعة تبقى في سابعة
تبقى في خامسة تبقى * حدثنا

عبد الله بن أبي الاسود
حدثنا عبد الواحد حدثنا
عاصم عن أبي مجاز وعكرمة

نقله قال قال ابن عباس رضي
الله عنهما قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم هي في
العشر الاواخر هي في تسع

بعضين أو في سبع يتقين
بغير ليلة القدر * تابعه
عبد الوهاب عن أيوب

في

٢٠٥/٢

ت

تحفة

٥٩٩٤

(قوله التمسوها) كذا فيه باضماء المفعول والمراد به التمسد وهو مفسر بما عليه
وسبغ في أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وانما وقع في هذه الرواية اختصار
(قوله ليلة القدر) بالنصب على البدل من الضمير في قوله التمسوها ويجوز الرفع (قوله في
الطريق التاسعة) هو ان يزيد وعاصم هو الاحول (قوله عن أبي مجاز وعكرمة) قال
قال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه مختصراً وقد أخرجه
أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد في أدنى أوله
قصة وهي قال عمر بن عبد الله القدر فقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكره وهذا يظهر عود الضمير إليهم في رواية الباب وقد توقف الاسماعيلي في اتصال هذا
الحدث لأن عكرمة وأبا مجاز ما أدركا عمر في حاضر القصة المذكورة والجواب أن الغرض منه
أنهما أخذتا ذلك عن ابن عباس فقد رواه عن عمر بن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس وسبغ
أبسط من هذا كما سنده كرهوا أن كان موصولاً عن ابن عباس فهو المقصود بالصلة فلا يضر
الارسال في قصة عمر فأنهم أخذوا على طريق التسع أن سئلوا أنهم امرسلة (قوله في تسع بعضين
أو في سبع يتقين) كذا لا ككثير يتقدم السين في الثاني وتأخيرها في الأول ولفظ المضى في
الأول والبقا في الثاني ولكل منهما معنى بلفظ المضى فهمها وفي رواية الاسماعيلي بتقديم السين
في الموضوعين وقد اعترض على تخريج هذه الحديث من وجه آخر فإن المرفوع عنه قد رواه
عبد الرزاق موقوفاً فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهم سمعوا عكرمة يقول قال ابن عباس
دعنا يا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها في العشر
الاواخر قال ابن عباس فقلت لعمراني لا أعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت
سابعة تخمسة أو سابعة تبقى من العشر الاواخر فقال من أين علمت ذلك قلت خلق الله سبع سموات
وسبع أرضين وسبعة أيام والهر يدور في سبع والانس خلق من سبع وبأ كل من سبع
وسبغ على سبع والطواف والجار وأشيما ذكرها فقال لعمر قد ظننت لأمر ما ظننته فعلى
هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فخرج عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن
الموقوف والموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجهما إسحق بن راهوية في مسنده والحاكم من
طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله أن عمر كان إذا دعا الاشياخ من الصحابة قال
لا ين عباس لا تسلكم حتى تسلكوا فقال ذات يوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا
ليلة القدر في العشر الاواخر أي الوتر هي فقال رجل يراي تاسعة سابعة خامسة ثالثة فقال في
مالك لا تسلكم يا ابن عباس قلت أنكم يراي قال عن رأيك أسألت قلت فذكر نحوه وفي آخره
فقال عمر اعجزتم أن تكونوا مثل هذا القسار الذي ما استوت شؤون رأسه ورأه وما محمد بن نصر
في قيام الليل من هذا الوجه وزاد نفسه وان الله جعل التسب في سبع والهم في سبع ثم تلا
حرمت عليكم أمهاتكم وفي رواية الحاكم أني لأرى القول كذا قلت (قوله تابعه عبد الوهاب عن
أيوب) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية القريبي هنا وعند النسفي عقب طريق
وهيب عن أيوب وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخة كذلك وقد وصله أحمد وابن أبي
عمر في مسندهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد الحميد الثقفي عن أيوب متابعاً لهيب في استناده

ولفظه وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل عن إسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره وأخرجه (قوله) وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس التسواني أربع وعشرين (نظاها) أنهم روى عبد الوهاب عن خالد أيضا لكن جزم المزني بأن طريق خالد معلقة والذي أظن أنها موصولة بالسناد الأول وانما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة وقدرى أحد من طريق سماعة بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال أئمت وأنا ثم فصل في الليلة ليلة القدر فقامت وأنا ناعس فتعلقت بعض أطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو وصلى قال فنظرت في تلك الليلة فاذا هي ليلة أربع وعشرين وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى أنها في وتر وأجب بأن الجمع ممكن بين الرويتين أن يحمل ما ورد في مظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يرجي من السبع البواقى فيوافق ما تقدم من التقاسم في السبع البواقى وزعم بعض الشراح أن قوله تاسعة تبقى يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين ان كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة احدى وعشرين الا ان كان ذلك الشهر تسعا وعشرين وما ادعاه من الحصر مردود لانه ينبغي على أن المراد بقوله تبقى هل هو تبقى بالسهلة المذكورة وأخرجنا عنه فمناه على الأول ويجوز بناؤه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة الى الاحتمالين فان كان الشهر مثلا ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة وان كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلفا كثيرا ويحصل لنا من مذهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا في ذلك في ساء الجامعة وقد اشتهر في اخفاء كل منهما ما يقع الجدل في طلبها * القول الأول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاها المتولي في التمة عن الروافض والقها كهاني في شرح العمدة عن الحنفية وكنهه خطاً منه والذي حكاها السروجي أنه قول الشيعة وقدرى عبد الرزاق من طريق داود بن أي عاصم عن عبيد الله بن يحيى قلت لابي هريرة زعموا أن ليلة القدر رفعت قال كذب من قال ذلك ومن طريق عبد الله بن شريك قال ذكر الحاج ليلة القدر فكاه أنكراها فأورد زبن حبيب أن يحصبه فتعنه قومه * الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاها القها كهاني أيضاً * الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاها صاحب العمدة الشافعية ورجحه وهو محترز بحدوث أبي ذر عند النساء حيث قال فيه قلب يا رسول الله أن تكون مع الانبياء فاذا ما توارفت قال لا بل هي باقية وعندهم قول مالك في الموطأ بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية فأعطاء الله ليلة القدر وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع الصريح في حديث أبي ذر به الرابع أنها ممكنة في جميع السنين وهو قول مشهور عن الحنفية حكاها فاضل خان وأبو بكر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم وزعم المذهب هذا القول وقال لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الأهل وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تتل ليلة القدر عن رمضان اهـ وما أخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب اهـ

وعن خالد عن عكرمة عن
ابن عباس التسواني أربع
وعشرين

في

٢٠٥/٢

في

نقطة

٦٠٩٣

أراد أن لا يتكل الناس * الخامس أنها مختصة بربضان بمكة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر
رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود وفي شرح الهداية
الجزء بعن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحال في بعض الشافعية ووجه السبكي في شرح
المنهاج وحكاية ابن الحاجب روايته وقال السروجي في شرح الهداية قول أبي حنيفة أنها تفتل
في جميع رمضان وقال صاحباه أنها في ليلة معينة منه مهمة وكذا قال النسفي في المنظومة
وليلة القدر بكل الشهر * دائرة وعيناها فادر

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس * السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى
عن أبي زر بن العجلي الحلبي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من
رمضان قال ابن أبي عاصم لأعلم أحداً قال ذلك غيره * الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه
شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح العمدة والذي رأيت في المفهم القرطبي حكاه قول أنها
ليلة النصف من شعبان وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز كانا محضين فهو القول
التاسع ثم رأيت في شرح السروجي عن المخط أنها في النصف الآخر * العاشر أنها ليلة تسع
عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال ما شئت ولا أمتري أنها
ليلة تسع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن أخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً * القول
الحادي عشر أنها مهمة في العشر الأوسط حكاه التوروي وعزاه الطبري للعثمان بن أبي العاص
والحسن البصري وقال به بعض الشافعية * القول الثاني عشر أنها ليلة ثمان عشرة فقرأه بخط
القضب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله * القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة
رواه عبد الزاق عن علي وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود واصله الطحاوي عن ابن
مسعود * القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير واليه مال الشافعي وجرم به جماعة
من الشافعية ولكن قال السبكي أنه ليس مجزوماً به عندهم لاتفاقهم على عدم حديث من علق
يوم العشرين بعتق عبده في ليلة القدر أنه لا يعقب ذلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصبح بناء على
انها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان
* القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه ان كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن
كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن خزم وزعمه أبي حنيفة
بين الأخبار بذلك ويدل به ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنس قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التسوها الليلة قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين
فقال رجل هذه أولى بثمان بقتن قال بل أولى بسبع بقتن فان هذا الشهر لا يتم * القول السادس
عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسأني حكاية بعد وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنس أنه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال كم الليلة قلت
ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو القابلة * القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين
رواه مسلم عن عبد الله بن أنس مرفوعاً وأثبت ليلة القدر ثم نسبته فاذكر مثل حديث
أبي سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين وعنه قال قلت لرسول
الله إن يابداً كون فيها غرة في ليلة القدر قال أنزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة

باسناد صحيح عن معاوية قال ليله القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه اسحق في مسنده من طريق
 أبي حازم عن رجل من بني ياضة له حصة مرفوعا وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن
 نافع عن ابن عمر مرفوعا من كان متعربها فليخترها ليلة سابعة قال وكان أيوب يقتسل ليلة
 ثلاث وعشرين ويس الطيب وعن ابن جريح عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان
 يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق ثوبان بن سيف سمع سعيد بن
 المسيب يقول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق إبراهيم عن الأسود
 عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين والقول الثامن عشر انها ليلة
 أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب وروى الطيالسي من طريق أبي
 نضرة عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وروى ذلك عن ابن مسعود
 والشبي والحسن وقادق وجمهم حديثوا ثلثة ان القرآن نزل ليلة أربع وعشرين من رمضان
 وروى أحمد من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر الصنابحي عن بلال
 مرفوعا التسوية القدر ليلة أربع وعشرين وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو
 ابن الحرث عن يزيد هذا الاسناد موقوفا بغير لفظه كما سأتى في آخر المغازي بلفظ ليلة القدر
 أول السبع من العشر الاواخر * القول التاسع عشر انها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي
 في العارضة وعزاه ابن الجوزي في المشكل لا يكره * القول العشرون انها ليلة ست وعشرين
 وهو قول لم أره صريحا الا ان معاذا قال ما من ليلة من ليالي العشر الاخير الا وقد قيل انها فيه
 * القول الحادي والعشرون انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحد رواة عن
 أبي حنيفة به جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم وروى مسلم ايضا من طريق أبي
 حازم عن أبي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أياكم يذكر حين
 طلع القمر كما تمشق جفنة قال أبو الحسن الفارسي أي ليلة سبع وعشرين فان القمر يطلع
 فيها تلك الصقور وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة القدر فقال أياكم يذكر ليلة الصهاوات قلت انا وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي
 شيبة عن عمرو بن حفص وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم رأى رجل ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين ولا جد من حديثه مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا بن المنذر من كان
 متعربها فليخترها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في وسطه وعن
 معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد تقدم
 استنباط ابن عباس عند عرفيه وموافقة له وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من
 عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها سبع كلمة بعد العشرين وهذا نقله ابن حزم عن بعض
 المالكية والبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال انه من مغل التفاسر وليس من متين العلم
 واستنبط بعضهم ذلك من جهة أخرى فقال ليلة القدر تسعة أحرقت وقد أعدت في السورة
 ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحط من قال
 لزوجه أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تتقدم انها ليلة القدر
 * القول الثاني والعشرون انها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول * القول الثالث

والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاها ابن العزى * القول الرابع والعشرون انها ليلة
ثلاثين حكاها عياض والسروى في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية وأحمد
من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة * القول الخامس والعشرون انها في أو ثار العشر الاخير وعليه
يدل حديث عائشة وغيره في هذا الباب وهو أربع الاقوال وصار اليه أبو ثور والمزني وابن
خزيمة وجماعة من علماء المذاهب * القول السادس والعشرون مثله بن زيادة الليلة الاخيرة
رواه الترمذي من حديث أبي بكره وأحمد بن حديث عباد بن الصامت * القول السابع
والعشرون تنتقل في العشر الاخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد
واسحق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكان به أخذ من حديث ابن عباس ان الصباة اتفقوا
على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ويؤيد كونها في العشر الاخير
حديث أبي سعيد الصحيح ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط
ان الذي تطلب أمامك وقد تقدم ذكره في سابق تقدم ذكره صلى الله عليه وسلم العشر
الاخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده
واختلف القائلون به منهم من قال هي فيه محتملة على حلسوا ونقله الرافعي عن مالك وضعفه ابن
الحاجب ومنهم من قال بعض لياليه أربع من بعض فقال الشافعي أرجاه ليلة احدى وعشرين
وهو القول الثامن والعشرون وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون
وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو * القول الثلاثون * القول الحادي والثلاثون
انها تنتقل في السبع الاواخر وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر المراد بالي
السبع من آخر الشهر وأخر سبعة تعد من الشهر ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون
* القول الثالث والثلاثون انها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحط عن أبي يوسف
ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التبريد * القول الرابع والثلاثون انها ليلة تسع
عشرة أو سبع عشرة واما الحرب بن أبي اسامع من حديث عبد الله بن الزبير * القول الخامس
والثلاثون انها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو احدى وعشرين رواه سعيد بن منصور ومن
حديث أنس باسناد ضعيف * القول السادس والثلاثون انها في أول ليلة من رمضان أو آخر
ليلة زوايا ابن عاصم من حديث أنس باسناد ضعيف * القول السابع والثلاثون انها أول
ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره
عن أنس باسناد ضعيف * القول الثامن والثلاثون انها ليلة تسع عشرة أو احدى عشرة
أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود ومن حديث ابن مسعود باسناد فيه مقال وعبد الرزاق من
حديث علي باسناد منقطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة باسناد منقطع أيضا * القول
التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس
في الباب حيث قال سبع يمين أو سبع عشرين ولا جد من حديث النعمان بن بشير باسناد متفق
أو سابعة يمين قال النعمان فخص بقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين
* القول الاربعون ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سئلت في
الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ولا يدا ومن حديثه بلفظ تاسعة تبقى سابعة

تبقى خامسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تاسعة تبقى ليلة احدى وعشرين الى آخره * القول
 الحادي والاربعون انها مختصرة في السبع الاواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي
 قبله * القول الثاني والاربعون انها ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن
 أنس عند أحمد * القول الثالث والاربعون انها في أشقاع العشر الوسط والعشر الاخير قرأته
 بخط مغلطاي * القول الرابع والاربعون انها ليلة الثالثة من العشر الاخير والخامسة منه
 رواه أحمد من حديث هاذن جبل والفرق بينه وبين ما تقدم ان الثالثة فتشمل ليلة ثلاث
 وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتشمل الى انها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين
 أو سبع وعشرين وهذا يتغير هذا القول عما مضى * القول الخامس والاربعون انها في
 سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنس عن
 أبيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال تحرها في النصف الاخير ثم عاذه الله
 فقال الى ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يصحى ليلة ست عشرة الى ليلة ثلاث وعشرين ثم
 يقصر * القول السادس والاربعون انها في أول ليلة أو آخر ليلة أو في الترمين الليل أخرجه أبو
 داود في كتاب المراسل عن مسلم بن ابراهيم عن أبي خلد عن أبي العالبة أن أعراساً قال النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة أو في الترمين
 الليل وهذا من رسول رجا له ثقات وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فهل رجا متفقة
 على امكان حصولها والحث على التماسها وقال ابن العربي الصحيح انها لا تعلم وهذا يصلح ان
 يكون قولاً آخر أو نكر هذا القول النووي وقال قد تظاهرت الأحاديث بما يمكن العلم بها آخر
 به جماعة من الصالحين فلامعني لا نكار ذلك ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً آخر فله أنه
 يرى انها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين فان ثبت ذلك عنه فهو قول آخر هذا آخر
 ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها التغاير وأرجحها كلها
 انها في ترمين العشر الاخير وانما تنقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب وأرجأها وتار العشر
 وأرجأ وتار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديثي
 أبي سعيد وعبد الله بن أنس وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت أدلة ذلك
 قال العلماء الحكمة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عينت لها
 ليلة لا تقصر عماها كما تقدم فمخوف في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عندهم في قول انها في
 جميع السنة أو في جميع رمضان أو في جميع العشر الاخير أو في أواخره خاصة الآن الا أن الترمين الثاني
 ألقى به واختلفوا هل لها علامة تظهر ان وقتت له أم لا فقيل يرى كل شئ ساجداً قبل الاوارق
 كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقبل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة وقبل علامتها
 استحابة دعامن وقتت له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط لحصولها
 رؤيته شئ ولا سماعه واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب على من انفق له أنه قامها
 وان لم ينظره شئ أو يوقف ذلك على كشفها له والى الاول ذهب الطبري والمهلب وابن
 العربي به جماعة والى الثاني ذهب الاكثر وبذلك ما وقع عندهم من حديث أبي هريرة بلفظ من

يقول له القدر فوافقه وفي حديث عبادة عند أحد من قامها أماناً واحتساباً ثم وفقت له قال
النوري معنى وافقه أي يعلم أنها ليلة القدر فوافقه و يحتمل أن يكون المراد فوافقه نفس
الامر وإن لم يعلم هو ذلك وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال من يقم الحول يصب ليلة
القدر وهو محتمل للقولين أيضاً وقال النوري أيضاً في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام
ليلة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقه حصل
له وهو جار على ما اختاره من تفسير المواقفة بالعلم بها وهو الذي يترجح في نظري ولا أنكر حصول
الثواب الجزيل لمن قام لا بتعاقب ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم يوفق له وانما الكلام على حصول
الثواب المعين الموعود به وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص به شخص دون شخص
فيكشف أو أحداً لا يكشف لآخر ولو كان معافى بيت واحد وقال الطبري في إختفاء ليلة القدر
دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعيون لا يظهر في سائر السنة أذلو كان ذلك حقاً
لم يحتج على كل من قام ليالي السنة فضلا عن ليالي رمضان وتعبه ابن المنبر في الحاشية بأنه
لا ينبغي إطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من
عباده فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وقد
كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيراً من السنين ينقص
رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يتحول رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نتخذ ليلة
القدر لايتها للامان رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على
العبادة من غير رغبة خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة الذي حصل على العبادة أفضل
والعبادة انما هي بالاستقامة فانها تتجسد أن تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة
وقد يقع قسمة والله أعلم وفي هذه الاحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليلة
القدر ولم يفته طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الاحد فان كان أول الشهر ليلة الاحد كانت ليلة
تسع وعشرين وهلم جرا ولم من ذلك أن تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن تار
العشر خمسة وعارضة بعض من تأخر عنه فقال انها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي
الحسن وكلاهما لا أصل له بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم وهذا كاف في الرد
وبالله التوفيق (تسميه) وقعت هنا في نسخة الصغرى زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا
بعد باب آخر ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باسم** رفع معرفة ليلة القدر لتلاخي الناس
أي بسبب تلاخي الناس وقيد الرفع معرفة إشارة إلى أنها ترفع أصلاً ورأساً قال الزبير بن المنبر
يستفاد هذا التقسيم من قوله التسميه بعد اخبارهم بانها رفعت ومن كون أن وقوع التلاخي في
تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيما بعد ذلك ومن قوله فعسى أن يكون خيراً قال وجه الخبر بمن
وجه أن خفاءها يستدعي قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها **(قوله)** عن
أنس عن عبادة بن الصامت كذا رواه أكثر أصحاب جيعد عن أنس ورواه مالك فقال عن جيعد
عن أنس قال خرج علينا ولم يقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات عبادة وأن الحديث
من مسنده **(قوله)** فتلاخي بالمهله أي وقعت بينهما ملاحة وهي الخاصة والمنازعة والمنازعة
والاسم الجاء بالكسر والمدون في رواية أبي نصر عن أبي سعيد عن مسلم في امر جلان يتحجمان

* (باب رفع معرفة ليلة
القدر لتلاخي الناس) *
حدثني محمد بن المني حدثني
خالد بن الحرث حدثنا جيعد
حدثنا أنس عن عبادة بن
الصامت قال خرج النبي
صلى الله عليه وسلم ليخبرنا
بليلة القدر فتلاخي

٢٠٣٣

من

تلاخي

٥٠٧١

معهما الشيطان ويخون في حديث القتل عند ابن أبي عمير وزاد أنه لم يسمع عند سندهما السجدة في
 بينهم ما فقت هذه الاحاديث على سبب التسميان وروى مسلم أيضاً من طريق أبي سلمة عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أريت ليلة القدر ثم أيقظني بعض أهلي فبينما هذا
 سبب آخر فاما أن يجعل على التعدد بأن تكون الرواية في حديث أبي هريرة ما فيكون سبب
 التسميان الايقاظ وأن تكون الرواية في حديث غيره في القطة فيكون سبب التسميان ما ذكر من
 الاختصاصه أو يجعل على اتحاد القصة ويكون التسميان وقع مرتين عن مسيين ويحتمل أن يكون
 المعنى أيقظني بعض أهل فقه تلاميذ الرجلين فقامت لاختصاصيهما فبينما الاشتغال بهما
 وقدرى عبد الرزاق من مرسل سعد بن المسبب أنه صلى الله عليه وسلم قال: «ألا أخبركم بليلة
 القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيت ما في ذلك سبب التسميان
 وهو عما يقوى الجدل على التعدد **(قوله رجلان)** قيل هما عبد الله بن أبي حنيفة وكعب بن مالك
 ذكرهما بن دحية ولم يذكره مستندا **(قوله لا أخبركم بليلة القدر)** أي تعيين ليلة القدر **(قوله)**
 فرفعت أي من قلبي فنبئت تعيينها للاشتغال بالمتخصصين وقيل المعنى فرفعت بركتها في تلك
 السنة وقيل التاء في رفعت الملائكة لا ليلية وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها
 والحامل له على ذلك أن رفعتها مسبوقة بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى قال ويمكن أن
 يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما خصصها رفعت بعد فزل الشروع منزلة الوقوع
 وإذا اقرأن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
 بتعيينها في احتمال وقد تقدم قول ابن عينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم وروى
 محمد بن نصر من طريق واهب الغافري أنه سأل زبنيث أم سلمة هل كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلم ليلة القدر فقالت لا لوعلمها ما أقام الناس غيرها اه وهذا قاله احتمالاً وليس
 بلازم لاحتمال أن يكون التعبد بوقوع ذلك أيضاً فيحصل الاجتهاد في جمع العشر كما تقدم
 واستنبط السبكي الكبير في الخليات من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر بل
 رأها قال ووجه الدلالة ان الله قدر تسميته اه لم يخبر بها واخبركم فيما قدره فاستحب اسامع في
 ذلك وذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحاوي قال والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة فسبغ اسامع في
 كتابها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يامن اللبوس من جهة أن
 لا يامن الرابو من جهة الادب فلا يتشغل عن الشكر لله بالنظر اليها لود كرها للام من جهة
 أنه لا يامن الحسد فيوقع غيرة في المحذور ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام ما في لا تقصص
 رؤياي على أخوتك الآية **(قوله)** فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) يحتمل أن
 يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الاخر فتكون ليلة تسع وعشرين ويحتمل أن يريد بها تاسع
 ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة احدى أو اثنين بحسب تمام الشهر وقصاها ويرجح الاول قوله
 في رواية ابي عجيل بن جعفر عن حميد الماشية في كتاب الايمان بلفظ التمسوها في التسع والسبع
 والنجس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاحد في تاسعة تبقى
 والله أعلم **(قوله)** باب العمل في العشر الاواخر من رمضان وفي رواية المستثني في
 رمضان **(قوله)** عن أبي يعقوب) بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء ولا جعد عن سفيان

رجلان من المسلمين فقال
 خرجت لأخبركم بليلة القدر
 فتلاخي فلان وفلان فرفعت
 وعسى أن يكون خبر الحكم
 فالتمسوها في التاسعة
 والسابعة والخامسة
 *باب العمل في العشر
 الاواخر من رمضان* حدثنا
 علي بن عبد الله حدثنا ابن
 عينة عن أبي يعقوب عن
 أبي الضحى عن مسروق عن
 عائشة رضي الله عنها

٢٠٢٤

م ه م ق

تطه

١٧٦٢٧

عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعقوب المذكور واسمه عبد الرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولهم أبو يعقوب آخر تابعي كبير اسمه وقدان (قوله اذا دخل العشر) أي الاخير وصرح به في حديث علي عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه (قوله شدة منزله) أي اعتزل النساء وذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا حاربوا شدوا وما زرعهم * عن النساء ولو باتت باطهار

ودكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس نحوه وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الحدف في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزري أي تشمرت له ويحتمل أن يراد التشهير والاعتزال معا ويحتمل أن يراد الحقيقة والمجاز ~~ك~~ من يقول طو يل التجادل طو يل القامة وهو طو يل التجادل حقيقة فكون المراد شدة منزله حقيقة فلم يحمله واعتزل النساء وشهر للعبادة (قلت) وقد وقع في رواية عاصم بن ضمرة المذكورة شدة منزله واعتزل النساء فقط فله بالواو فيمنع قوي الاحتمال الاول (قوله وأحيى ليله) أي سميره فاحياه بالطاعة وأحيى نفسه بسمه فيه لان النوم أخو الموت وأضافه الى الدليل اتساعا لان القائم اذا حيى بالقطعة أحيى ليله بحياته وهو نحو قوله لا يجعلا سيوتكم قبور رأى لاتناموا فكنوا ~~ك~~ الاموات فتكون سيوتكم كالتقبور (قوله) وأيقظ أهله) أي الصلاة وروى الترمذي ومحمد بن نصر من حديث زبنيب بنت أم سلمة لم يكن النبي صلى

فانت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر شدة منزله وأحيى ليله وأيقظ أهله

الله عليه وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام بدع احدا من أهله يطبق القيام الا قامه قال القرطبي ذهب بعضهم الى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف وفيه نظر لقوله فيه وأيقظ أهله فانه يشعر بانه كان معهم في البيت فلو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد وفيه نظر فقد تقدم حديث اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وعلى تقدير بانه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عندما يدخل البيت لحاجته (تنبيه) وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر باب تجزئ ليله القدر مانعه قال أبو عبد الله قال أبو نعيم كان هيرة مع المختار يجهز على القتلى قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هيرة عن علي لهذا ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب انتهى وأراد بجديد هيرة ما أخرجه أجد الترمذي من طريق أبي اسحق السبيعي عن هيرة بن يريم وهو بفتح الهمزة المثناة تحت بوزن عظيم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوقظ أهله في العشر الاخير من رمضان وأخرجه أجد وابن أبي شيبة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي اسحق وقال الترمذي حسن صحيح وأراد بجديد الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذي أيضا والقسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها قال الترمذي بعد فتحرر بحسن غريب وأما قول أبي نعيم في هيرة فعنه انه كان ممن أعان المختار وهو ابن أبي عبيد الثقفي لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ونعا الى الطيب بن الحسين بن علي قاطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالي أهل البيت فقتل المختار في الحرب وشربها من آثمهم بقتل الحسين خلائق كثيرة وكان ممن وثق هيرة لم يؤثر ذلك فيه عندة حالاه كان متبا ولا ذلك صحيح الترمذي حديثه وعن وثق هيرة ومعنى قوله يجهز وهو يقيم أهله

ياض في غالب النسخ التي بايدينا اه معجمه

وجيم وزاي يكمل القتل وأما الحسن بن عبد الله فهو كوفي فخصي قدم يحيى القطان عليه الحسن
ابن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بشيء
ولا يقاس بالاعمش انتهى وقد تقدم بهذا الحديث عن إبراهيم وتقدم به عبد الواحد بن زياد عن
الحسن ولذلك استغفره الترمذي وأما مسلم فعجبه حديثه لشواهد على عادته وتجب حديث
على الله معني الذي ذكره البخاري وألف به واستغنى البخاري عن الحديثين بما أخرجه في هذا
الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فخل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث
مسروق في هذا الباب لا قبله وكان ذلك من بعض النسخ والله أعلم وفي الحديث الحرص على
مداومة القيام في العشر الأخيرة إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ختم الله لنا بخيراً أمين ﴿قوله﴾
﴿أبواب الاعتكاف﴾ كذا المصنف وسقط لغوه إلا النسفي فإنه قال كتاب وثبتت السهلة
مقدمة للسبلي مؤثرة والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرا المقام في
المجهد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس واجباً لجماع الأعل من نذرته وكذا
من شرع فيه فقطعه عما عند قدمه واختلاف في اشتراط الصوم له كما سأت في باب مفرد
واقتصر سويدين غفلة ناشترط الطهارة ﴿قوله﴾ ما **الاعتكاف** في العشر الأواخر
والاعتكاف في المساجد كلها أي مشروطة السجدة من غير تخصيص بمسجد من مساجد
﴿قوله﴾ لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتما كفتون في المساجد الآية ووجه الدلالة من الآية
أنه لو خص في غير المسجد لخص بصرم المباشرة لأن الجماع منافي للاعتكاف بالإجماع فلم
من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها ونقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد
بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية ككافوا
إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقى امرأته جامعها إن شاء فتركه واتفق العلماء على
مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجاز في كل مكان وأجاز
الخفيفة للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قدّم
وفي وجه لأصحابه للمالكية يجوز زلزال رجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو
حنيفة وأجدالي اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب عنه
وأما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور به مسمومة في كل مسجد إلا أن تلزمه الجمعة فاستحب له
الشافعي في الجامع وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالثبوت
عند مالك وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقاً وأما له الشافعي في القديم
وخصه حديثه في البان بالمساجد الثلاثة وعطاء بمكة والمدينة وابن السبب بمسجد
المدين واتفقوا على أنه لا حد لأكثره واختلفوا في أقله في شرط فيه الصيام قال أقله يوم ومنهم
من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه
يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبس ولا يشترط القعود وقبل يكتفي
المروم عن النسبة كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الحماني أني ألتكف في
المسجد الساعة وما مكث إلا الاعتكاف واتفقوا على فساد ما للجامع حتى قال الحسن والزهرى من
جامع فيه لزومه الكفارة وعن مجاهد يصدق به ثارين واختلفوا في غير الجامع ففي المباشرة أقوال
ثلاثة أنزل بطل والافلام وأورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عمر كان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أبواب الاعتكاف (باب

الاعتكاف في العشر

الأواخر والاعتكاف في

المساجد كلها) لقوله تعالى

ولا تباشروهن وأنتم

عاكفون في المساجد

تلك حدود الله فلا تقربوها

كذلك بين الله آياته للناس

لعلهم يتقون حديثنا

إسماعيل بن عبد الله قال

حدثني ابن وهب عن يونس

أن نافعاً أخبره عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهما قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يعتكف العشر

الأواخر من رمضان حديثنا

عبد الله بن يوسف حديثنا

الليث عن عقيل

٢٠٢٦

م د م

نطة

١٦٥٢٨

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير (٢٢٦) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يعتكف العشر

الأواخر من رمضان حتى

توفاه الله تعالى ثم اعتكف

أزواجه من بعده حدثنا

اسماعيل قال حدثني مالك

عن يزيد بن عبد الله بن الهاد

عن محمد بن إبراهيم بن

الحارث التيمي عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يعتكف في

العشر الاوسط من رمضان

فاعتكف عما حتى اذا كان

ليلة احدى وعشرين وهي

الليلة التي يخرج من صليتها

من اعتكافه قال من كان

اعتكف معي فليعتكف

العشر الاواخر فقد اريت

هذه الليلة ثم انسبتم وقد

رايتي اجمع في ما عطين من

صليتها فالتسوها في العشر

الاواخر والتسوها في كل

وتفطرت الساعات تلك الليلة

وكان المسجد على عريش

فوك المسجد فصرت

عني رسول الله صلى الله

عليه وسلم على جبهته أثر

الماء الطين من صبح احدى

وعشرين * (باب الحائض

ترجل رأس المعتكف) *

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان وقد أخرجه مسلم من هذا

الوجه وزاد قال نافع وقد راى عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعتكف فيه من المسجد وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له

فراشه ورأس طوافة التوبة فانها حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزادني توفاه الله ثم

اعتكف أزواجه من بعده فبوخذ من الاول اشتراط المسجد ومن الثاني انه لم ينفخ نولس من

الخصائص وأما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك العناية له مع شدة اتباعهم

للاثر فوقع في نفسي أنه كالوصال وأراههم تركوه لشدة ولهم بلغني عن أحد من السلف انه

اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن اه وكأنه أراد صفة مخصوصة والا فقد حكىناه عن

غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز وأبكر ذلك

عليهم ابن العربي وقال انفسه مؤكدة كذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

ما يدل على تأكده وقال أوداود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون (قوله

عن ابن شهاب) زاد معمر فيه عن ابن شهاب عن سعيدين السبيعي عن أبي هريرة قال قاله الله

عن الزهري قال قال عن عروة عن عائشة موصولاً وعن سعيدهم سلاً ثالثاً حديث أبي سعيد وقد

تقدمت مساحته في الباب الذي قبله (قوله باب الحائض ترجل رأس المعتكف) أي

تمشطه وتدهنه (قوله يعني الى) بضم أوله أي يميل (قوله وهو مجاور) في رواية أحد النساء

كان يأتي وهو معتكف في المسجد فبسط على باب حجر في غاسل رأسه وسار في المسجد وقد

تقدمت فواته في كتاب الحيض ويؤخذ منه ان المجاورة والاعتكاف واحد وفارق بينهما مالك

وفي الحديث جواز التنظف والطيب والغسل والحق والتزين الحاقاً بالترجل والجهر وعلى

انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرق حتى طلب العلم

وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي اخرجه رأسه دلالة على اشتراط المسجد

للاعتكاف وعلى ان من أخرجه بدنه من مكان حلقه لا يخرج منه لم يحن حتى يخرج

رجليه ويعتقد عليهما (قوله باب لا يدخل) أي المعتكف (البيت الحاجه) كأنه

أطلق على وفق الحديث (قوله عن عروة) أي ابن الزبير وعمرة كذا في رواية الليث جع بينهما

ورواه فوس عن الازاعي عن الزهري عن عروة وحده ورأه مالك عنه من عروة عن عمرة قال

أوداود وعمره لم يتابع عليه وذكر البخاري ان عبيد الله بن عمر تابع مالك كذا في الروايات

اويس رواه كذلك عن الزهري واتفقوا على أن الصواب قول الليث وان السابقين اختصروا

منه ذكر عمرة وان ذكر عمرة في رواية مالك من المزني متصل الاسانيد وقد رأه بعضهم عن مالك

فوافق الليث آخر جبه النساء أيضاً وله أصل من حديث عروة عن عائشة كاسمائي من طريق

هشام عن أبيه وهو عند النساء من طريق تميم سلمة عن عروة (قوله وكان لا يدخل البيت

الحاجه) زاد مسلم الحاجه الانسان وفسر هالزهري بالبول والغائط وقد اتفقوا على

حديثنا محمد بن المني حديثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي استنأهما

صلى الله عليه وسلم يعني الى رأسه وهو مجاور في المسجد فأمر جله وأباحلص * (باب لا يدخل البيت الحاجه) * حدثنا

قبيصة ثنا لي عن ابن شهاب عن عروة وعمرة رضي الله عنهما زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل على رأسه وهو في المسجد فأمر جله وكان لا يدخل البيت الحاجه اذا كان معتكفا

٢٠٢٩

ع

١٧٩٢١

١٩٥٧٩

(باب غسل المتكف)

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا

سفيان عن منصور عن

ابراهيم عن الاسود عن

عائشة رضي الله عنها قالت

كان النبي صلى الله عليه

وسلم يبشئني وأنا حائض

وكان يخرج رأسي من

المسجد وهو متكف

فأغسله وأنا حائض*(باب

الاعتكاف ليل)* حدثنا

مسدد حدثني يحيى بن سعيد

عن عبيد الله أخنزي نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

أن عمر سأل النبي صلى الله

عليه وسلم قال كنت نذرت

في الخاهلة أن أعتكف ليله

في المسجد الحرام قال أوف

بندرك

٢٠٢٢

م

٨١٥٧

استثناهما واختلعا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ولخرج لهما قنوصاً خارج
المسجد لم يطل ويلتقي بهما التي والقصد لمن احتاج إليه ووقع عند أبي داود من طريق
عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عمرو بن عائشة قالت السنة على المتكف أن لا يعود
منه وضوا لا يشهد جنازة ولا يصلى امرأته ولا يبشئها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا يمنه قال أبو داود
غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة ويزعم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها
لا يخرج إلا لحاجة وما عداها من دونها وروى نافع بن علي والنخعي والحسن البصري أن شهيد
المتكف جنازة أو عاده من وضوا وأخرج للجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر
في الجمعة وقال الثوري والنسائي واسحق بن شريك أن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل
اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد **(قوله)** باب غسل المتكف ذكر فيه حديث
عائشة أيضاً وقد تقدمت مباحته في كتاب الخوض **(قوله)** فيه فأغسله زاد القسائي من رواية
جاء عن ابراهيم فأغسله بضمي **(قوله)** باب الاعتكاف ليل أي بغير نهار **(قوله)**
حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد وهو القطان كذا رواه مسدد عن مسدد بن عمرو وافته
المقدي وغيره عند مسلم وغيره وخالفه هم يعقوب بن ابراهيم عن يحيى فقال عن ابن عمر عن عمر
أخرجه النسائي وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند قال مسدد قاله أعلم فاختلف
فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع وسأني لذلك من يدان في فرض الخس وفي
غزوة حنين **(قوله)** أن عمر سأل لم يذكر مكان السؤال وسأني في النذر من وجه آخر أن ذلك كان
بالجعر أو القمار رجوعاً من حنين ويستفاد منه الدعي من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من
الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك **(قوله)** كنت نذرت في الجاهلية زاد حصص
ابن غث عن عبيد الله عند مسلم فلما سألت سألت وفيه ردعي من زعم أن المراد بالخاهلة ما قبل
فتح مكة وأنه امتنع في الإسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشير
عن عبيد الله بلفظ نذرت عن ابن عتيك في الشرع **(قوله)** أن اعتكاف ليله استدله على جواز
الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي صلى الله عليه وسلم
به وتعب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم بومأيد ليله فجمع ابن حبان وغيره بين
الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فنأى ليله أراد صومها ومن أطلق ليله أو ما زاد بطلته وقد
ورد الأمر بالصوم فرداه عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما ضعفا وقد زاد فيها
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله
ابن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية
من روى بومأيد تفردت في رواية سليمان بن بلال الآية بعد أبواب فاعتكف ليله فدل
على أنه لم يرد على نذر شيئا وإن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حكم معين
(قوله) في المسجد الحرام زاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا
الحديث بعد أبواب من لم عليه إذا اعتكف صوما وترجة هذا الباب مستتزمة الثانية لأن
الاعتكاف إذا ساء لا يغير نهاراً مستلزم بغير صيام من غير صوم واشتراط الصيام قال
ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهم باسناد صحيح وعن عائشة نحوه وبه قال مالك

والا زواي والخفصة واختلف عن أحمد واسحق واحتج عباس بن ابي عمير بالله صلى الله عليه وسلم يعتكف
 الا بصوم وفيه نظر لما في الباب الذي بعده انه اعتكف في شوال كما سئد كره واحتج بعض
 المالكية بان الله تعالى ذكر الاعتكاف اثر الصوم فقال ثم اتوا الاصنام الى الليل ولا تباشر وبن
 وانتم كما تكون وتعقب بالله ليس فيها ما يدل على تلازمهما والاعتكاف لا يصوم الا باعتكاف ولا
 قائل به وسند كرهية فواء حديث عرق كلب النذور ان شاء الله تعالى وفي الحديث أيضا رعد على
 من قال أقل الاعتكاف عشرة ايام أو أكثر من يوم وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف وتظهر
 فائدة الخلاف فمن نذر اعتكافا فمهما والله أعلم **(قوله ما)** اعتكاف النساء
 أي ما حكمه وقد أطلق الشافعي كراهته لهن في المسجد الذي نصلي فيه الجماعة واحتج بحديث
 الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بينها لانها تتعرض لكثرة من رآها
 وقال ابن عبد البر ولا ان ابن عينة زاد في الحديث أي حديث الباب ان ابن استاذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الاعتكاف لقطععت بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى وشرط
 الخفصة لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لهم ان لها الاعتكاف في
 المسجد مع زوجها قال أحمد **(قوله حديثنا)** هو ابن سعيد الانصاري ونسبه خلف بن
 هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الاسعدي **(قوله عن عمرة)** في رواية الا زواي الا ثمة
 في وانرا الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن **(قوله عن عائشة)** في
 رواية أبي عوفان من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة حدثني عائشة **(قوله)**
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فكنيت اضرب له
(خباء) أي يكسر الخيمة ثم موحدة قوله فصلي الصبح ثم يدخله وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن
 سعيد الا ثمة في باب الاعتكاف في شوال كان يعتكف في كل رمضان فاذا صلى الغداة دخل
 واستدل بهذا على ان مبدأ الاعتكاف من أول النهار وسأني نقل الخلاف فيه **(قوله فاستأذنت**
حفصة عائشة ان تضرب خباء) في رواية الا زواي المذكورة فاستأذنت عائشة فاذن لها وسألت
 حفصة عائشة ان تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل المذكورة فاستأذنت عائشة ان
 تعتكف فاذن لها فضربت قبعة فسمعت بها حفصة فضربت قبعة زاد في رواية عمرو بن الحارث
 لتعكف معه وهذا بشعر بانهم فعلت ذلك بغفراذن لكن رواية ابن عينة عند النسائي ثم
 استأذنت حفصة فاذن لها وقد ظهر من رواية حمادوا زواي ان ذلك كان على لسان عائشة
(قوله فلما رآته زين بنت جحش ضربت خباء آخر) وفي رواية ابن فضيل وسمعت بها زين
 فضربت قبعة أخرى وفي رواية عمرو بن الحارث فلما رآته زين ضربت معها وكانت امرأة
 غيور ولم أقف في شيء من الطرق ان زين استأذنت وكان هذا هو أحد ما يعثر على الانتكار
 الا في **(قوله فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الاخيرة)** في رواية مالك التي بعده
 فلما انصرف الى المكان الذي أراد ان يعتكف فيه اذا اخيرة وفي رواية ابن فضيل فلما انصرف
 من الغداة ابصر أربع قباب يعني قبعة له وثلاثا للثلاثة وفي رواية الا زواي وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا صلى انصرف الى ثابته الذي في له يعتكف فيه ووقع في رواية أبي معاوية عند
 مسلم وأبي داود وأما ضربت زين بنحياها فاضرب وأمر غيرهما من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم

* (باب اعتكاف النساء) *

حديثنا أو النعمان حدثنا
 حماد بن زيد حدثنا يحيى عن
 عمرة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يعتكف في العشر الاواخر
 من رمضان فكنيت اضرب
 له خباء فصلى الصبح ثم يدخله
 فاستأذنت حفصة عائشة ان
 تضرب خباء فاذنت لها
 فضربت خباء فلما رآته
 زين بنت جحش ضربت
 خباء آخر فلما أصبح النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 الاخيرة فقال ما هذا فاحبر

٢٠٣٣

ع

نحلة

١٧٩٢٠

بجانبها فضرِب وهذا يقتضي تعميم الاِزواج بذلك وليس كذلك وقد فسرت الاِزواج في الروايات الاخرى بما تشبهه وحقتوز بنف فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية أربع قباب وفي رواية ابن عيينة عن النسائي فلما صلى الصبح اذاهو باربعة اُنية قال لمن هذه قالوا العائنة وحقتوز بنف (قوله آلير) همزة استنهام معدودة وغير مدو آلير بالنصب وقوله ترون بين بضم واءه أي تظنون وفي رواية مالك آلير تقولون بين أي تظنون والقول يطلق على الظن قال الاعشى

أ. الرجل قدون بعد غد * فغنى تقول الدار تجمعنا

أي تظن ووقع في رواية الاوزاعي آلبرارد بن هذا وفي رواية ابن عيينة آلبر تقولون يرتن بهذا والخطاب للعاشر من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضال ما جلهن على هذا آلبر تزعوها فلا راحة فزعمت واستفهامية وآلبر في هذه الرواية مرفوع وقوله فلا راحة عمن ابن التين ان الصواب حذف الالف من أراها قال لأنه مجزوم بالتي وليس كما قال (قوله فترك الاعتكاف) في رواية أبي معاوية فامر بخيائه ففوض وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضامحة أي نقض وكأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يكون الحامل لهن على ذلك المباحة والتنافس الناشئ عن الغيرة صاعلي القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أولاً إذن لعائنة وحقتوز ولا كان ذلك خضفا بالنسبة إلى ما يقضى إليه الامر من تواردية التسوية على ذلك فيضيق المسجد على المصلين أو بالنسبة إلى أن اجتماع التسوية عنده بصيره كالحائس في يسر وبعاشغته عن التحلي لما قصد من العبادة ففوت مقصود الاعتكاف (قوله فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشر من شوال) في رواية الاوزاعي فرجع فلما ان اعتكف وفي رواية ابن فضال فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع بينهما وبين رواية ابن فضال بان المراد بقوله آخر العشر من شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم القطر وصومه حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن التوافل المعتادة اذا قامت قضى استحبابا واستدل به بالتمسك على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ولادلالة فيه لما ساق وقال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستاذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه فلها أن يرجع فيمتنعها عن أهل الرأي اذا أذن لها الزوج ثم منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخسفة في المسجد وان الافضل للنساء ان لا يعتكفن في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وان لا يلزم بالنسبة ولا الشرع فيه ويستنبط منه سائر التطوعات خلافا لمن قال باللزوم وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي واللبث والنورى وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن انما يتخلل بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب

فقال النبي صلى الله عليه وسلم آلبر ترون بين فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشر من شوال

٢٠٢٤

ع

نحلة

١٧٩٢

«(باب الاخنية في المسجد)»
 «حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن يحيى بن
 سعيد عن حمزة بن عبد
 الرحمن عن عائشة رضي الله
 عنها أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أراد أن يعتكف فلما
 انصرف إلى المكان الذي
 أراد أن يعتكف إذا أخنية
 خباء عائشة وخباء حفصة
 وخباء زب فقال أليس
 تقولون من ثم انصرف فلم
 يفتكف حتى اعتكف
 عشر أم من شوال» (باب هل
 يخرج المعتكف لحوائجه
 إلى باب المسجد) «حدثنا
 أبو النعمان أخبرنا شعيب
 عن الزهري قال أخبرني
 علي بن الحسين رضي الله
 عنهما أن مصعب بن الزناد
 صلى الله عليه وسلم أخبرته

٢٠٣٥

م د ص ق

نحلة

١٥٩٠٩

عن هذا الحديث بالله صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم
 به ثم عرض له المانع المذكور وفتركه فعل هذا فاللزم أحد الأمرين إما أن يكون شرع في
 الاعتكاف فدخل على جواز الخروج منه وإما أن لا يكون شرع فسدل على أن أول وقته بعد
 صلاة الصبح وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن لهن الاحتجاب في البيوت فأولم
 يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الأذن والمنع ولا كفى لهن بالاعتكاف في مساجد
 يوسن وقال إبراهيم بن عيسى في قوله أليس لدلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد
 إذ مفهوماً أنه ليس يبرهن وما قاله ليس بواضح وفيه شذو الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد
 المنقضي إلى ترك الأفضل لأجله وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة وإن من خشي على عمله
 الزيادة جاز له تركه وقطعه وفيه أن الاعتكاف لا يجيب بالنية وأما قضاءه صلى الله عليه وسلم
 له فعل طريق الاحتجاب لأنه كان إذا عمل عملاً بالنية وله أن ينقل أن نساهم اعتكفن معه
 في سؤال وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد احتجب لها أن تجعل لها ما يسترها ويشترط
 أن تكون أقامتها في موضع لا يضيئ على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة فيكون
 حفصة لم تستأذن الأبواستأمن أو يحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة
 ﴿قوله﴾ (باب الاخنية في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً
 من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن حمزة بن عبد الله بن يوسف
 عائشة في رواية النسائي والكشيحي وكذا هو في الموطأ كلها وأخرجها أبو نعيم في المستخرج
 من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسل أيضاً وجرم بأن البخاري أخرجه
 عن عبد الله بن يوسف موصولاً قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل وقال
 الدارقطني تابع مالكاً على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الدباس عن يحيى موصولاً وقال
 الاسماعيلي تابع مالكاً أنس بن عباد وجابر بن زيد على اختلاف عنه انتهى وأخرجها أبو
 نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولاً فحصلنا على جماعة وصلوه وقد
 تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله ﴿قوله﴾ (باب هل يخرج المعتكف لحوائجه
 إلى باب المسجد) أو رده هذه الترجمة على الاستفهام لإختلاف القضية ما ترجمه لكن تقيد به
 ذلك لسياب المسجد مما لا يتناقض فيه الخلاف حتى يتوقف عن بيت الحكم فيه وانما الخلاف في
 الاشتغال في المسجد بغير العبادة ﴿قوله﴾ (باب ما فيه زوج النبي صلى الله عليه وسلم أجبرته) عند ابن
 حبان في رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حدثني صفية وهي صفية
 بنت يحيى عجله وتختانة مصغر ابن أخطب كان أبو هارث بن خبيرة وكانت تكي أم يحيى وسأني
 شرح تزويجها في الغاري أن شاء الله تعالى وفي نصريح علي بن الحسين بأنها حدثته ودعي من
 زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك لأن علياً إنما ولد بعد ذلك سنة ثمان وأربعين وأخوها
 والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقبل بعد ما كان علي بن الحسين حين سمع منها صغيراً وقد
 اختلف الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث وسأني تفصيل ذلك في كتاب الأحكام أن شاء
 الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحمل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفية

فلما جعلها علة للموصول كاصنع في طريق ما لث في الباب قبله (قوله) انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعكافه (وقرأوا به معمر) الا تبني في صفته ابليس فآيته أرومه ليلاً وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أرواحه فرحن وقال لصفيته لا تعجلي حتى انصرف معك والذي يظهر ان اختصاص صفته بذلك لكون جميعها تآخر عن رفقتها فامرهابا تاخير التوجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهم عنده وأن يوت رفقتها كانت أقرب من منزلها فغشى النبي صلى الله عليه وسلم عليها وكان مشغولاً فامرهابا بالتأخر لفرغ من شغله ويشيعها وروى عبد الرزاق من طريق مروان بن سعيد بن المولى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا في المسجد فاجتمع اليه نساء ثم تفرقن فقال لصفيته أقلبك الى بيتك فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة وكان بيتها في دار أسامة زاذق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد في الدار التي صارت به سد ذلك لأسامة بن زيد ان أسامة آنذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفيته وكانت يوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حوالى أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة ترجيح المصنف (قوله) فتحدثت عنده ساعة) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كاساق في الادب ساعة من العشاء (قوله) ثم قامت تنقلب أى ترد الى بيتها فقام معها بقلها ففتح وأوله وسكون القاف أى يردّها الى منزلها (قوله) حتى اذا بلغت باب المسجد غديب أم سلمة (قوله) ابن أبي عتيق الذى عنده مسكن أم سلمة المراد بهذا بيان المكان الذى لقيه الرجلان فيه الأتيان مكان بيت صفية (قوله) مزرجلان من الانصار) لم أتف على تسميتهما فى من كتب الحديث الا أن ابن العطار في شرح العمدة زعم انهما أسيد بن حضير وعبد بن بشر ولم يذكر ذلك مستندا ووقع في رواية بسفيان الا تسمية بعد ثلاثة أبواب فابصره رجل من الانصار بالافراد وقال ابن التين انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة (قلت) والاصل عنده بل هو محمول على ان أحدهما كان نكاحا لا آخر وأخص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل ان يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارق رجل وتارق رجلان فقدرناه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري فلقبه رجل أو رجلان بالشك وليس لقوله رجل مفهوم نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه ما قدمته من أن أحدهما كان نكاحا لا آخر فثبت أفرد ذكر الاصل وحيث ثبت ذكر الصورة (قوله) فسلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) في رواية معمر فظن الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أجاز أى مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى ويقال جاز الموضع اذا سار فيه وأجاز اذا قطعته وخلفه وفي رواية ابن أبي عتيق ثم نقذا وهو بالقاص المجهى أى خلفه وفي رواية معمر فلما راى النبي صلى الله عليه وسلم أسرا عاى في المنى وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند ابن حبان فلما راى أنهم تآخروا فادسب رجوعهما وكانهما واستراذا حين الى المقصد هما مارذعيا بل لما راى أنهم تآخروا فادسب رجوعهما (قوله) على رسولك) بكسر الراء يجوز فتحها أى على هتكملا في المنى فليس هنائى نكرهانه وفيه شئ محذوف تقديره امشاعلى هتكملا وفي رواية معمر فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم تعاليا وهو يفتح اللام قال الداودى أى فتأوا نكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل وفي رواية بسفيان فلما ابصر دعاه

أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعكافه في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها بقلها حتى اذا بلغت باب المسجد غديب أم سلمة مزرجلان من الانصار فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم على رسولك

فقال تعال (قوله انما هي صفة يتحى) في رواية صفان هذه صفة (قوله) فقال اسبحان الله
 يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شعب عن أبيه ذلك ومثله في رواية ابن
 مسافر الا نسبة في الجنس وكذا الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه وفي
 رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الادب وكبر عليهما ما قال وله من طريق عبد الاعلى عن
 معمر بن فضال ذلك عليهما وفي رواية هشيم فقال يا رسول الله هل نطق بك الاخير (قوله ان
 الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق وفي رواية
 معمر يجرى من الانسان مجرى الدم وكذا ابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري
 زاد عبد الاعلى فقال اني خفت ان تقلنا ظننا ان الشيطان يجرى الى آخره وفي رواية عبد الرحمن
 ابن اسحق ما قول لك هذا ان تكونا ظننا شرا ولكن قد علمت ان الشيطان يجرى من ابن
 آدم مجرى الدم (قوله ابن آدم) المراد جنس اولاد آدم فبدخل فيه الرجال والنساء كقوله يا بني آدم
 وقوله يا بني اسرائيل بلفظ المذكور الا ان العرف عمه فادخل فيه النساء (قوله) واني خشيت ان
 يقذف في قلبي بكاشيا) كذا في رواية ابن مسافر وفي رواية معمر سوءا وقال شيئا وعند مسمر وأبي
 داود وأحمد بن حنبل حديث معمر شرا بمجموعه ورا عبد سوءا وفي رواية هشيم اني خفت ان يدخل عليكم
 شيئا والمحصل من هذه الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينسبها الى انهما اظننا به سوءا
 فقرر عند مسمر صدق ايمانهما ولكن خشي عليهما ان وسوس لهما الشيطان ذلك لانهما غير
 معصومين فقد نفى بهما ذلك الى الهلاك فبادر الى اعلامهما محاسن المادية وتعلمان بعدهما
 اذا وقع فمثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس
 ابن عينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهما الكفر ان
 ظناه الهمة فبادر الى اعلامهما فانصحه لهما قبل ان يثقف الشيطان في نفوسهما شيئا لم يكن
 به (قلت) وهو ين من الطرق التي أسلفتها وغفل البزار فطعن في حديث حفيظة هذا واستبعد
 وقوعه ولم يأت بباطل والله الموفق وقوله يبلغ أو يجرى قل هو على ظاهره وان الله تعالى أقدره
 على ذلك وقبل هو على سبيل الاستعارة من ثمة اغواؤه وكنهه لا يفارق كالدغم فاشترى كافي شدة
 الاتصال وعدم المفارقة وفي الحديث من القوا نذجوا واشتغال المعتكف بالامور المباحة من
 تشبيع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وايضا خاوة المعتكف بالوجه وزيارة المرأة
 للمعتكف بيان شقته صلى الله عليه وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحرز
 من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال ابن دقيق العيد وهذا
 مما كد في حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم ان يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وان كان
 لهم فيه مخلص لان ذلك سبب الى ابطال الاتقاع فقلهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للحاكم ان
 يبين للعصوم عليه وجه الحكم اذا كان خافيا نقضا للثمة ومن هنا يظهر خطا من يتظاهر بمظاهر
 السوء ويعتذر بأنه مجبر بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا المصنف والله أعلم وفيه اضافة
 بيوت ارواح التي صلى الله عليه وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة لبلا وفيه قول سبحان الله
 عند التعجب وقد وقعت في الحديث العظيم الامر وتوهمه والحياء من ذكره كافي حديث أم سليم
 واستدل به لابي يوسف ومحمد في جواز تعادي المعتكف اذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته

انما هي صفة يتحى
 فقال اسبحان الله يا رسول الله
 وكبر عليهما فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الشيطان
 يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم
 واني خشيت ان يقذف في
 قلبي بكاشيا

(باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين) (٢٤٣) حدثني عبد الله بن منير مع هرون بن اسمعيل

حدثنا علي بن المبارك قال

حدثني يحيى بن ابي كثير قال

سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن

قال سالت ابا سعيد الخدري

قلت هل سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة

القدر قال نعم اعتكفنا مع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم العشر الاوسط من

رمضان قال فخرجنا صبيحة

عشرين قال فخطبنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم

صبيحة عشرين فقال اني

اريت ليلة القدر واني

نسيتها فالتسوعا في العشر

الاخر في ور فاني رايت

اني احصيت ما وطين ومن

كان اعتكف مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فليرجع

فرجع الناس الى المسجد

وما تروى في السماء قوعة قال

فاجت من سحابة قطرت واقعت

الصلاة فمسجد رسول الله

صلى الله عليه وسلم في الطين

والماء حتى رايت الطين

في اربته وجهته (باب

اعتكاف المستحاضة)

واقام من انبأه ازا عن الحاجة ما لم يستغرق اكثر اليوم ولادلالة فيه لانه لم يثبت ان منزل

صفية كان يشوب بين المسجد فاصل زائد وقد حجب بعضهم السير نصف يوم وليس في الخبر ما يدل

عليه (قوله) **باب** الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين

أورد فيه حديث ابي سعيد وقد تقدم الكلام عليه قريبا وكأنه أراد ان ترجع تأويل ما وقع

في حديث مالك من قوله فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه

صبيحتها وقد تقدم في حقه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها قال ابن بطال هو مثل

قوله تعالى لم يلبسوا الاعنة أو زخماها فاضاف النحوي الى العينة وهو قبلها وكل شيء متصل بشئ

فهو مضاف اليه سواء كان قبله أو بعده (قوله) **أرأيت** بضم أوله وكسر الراء في رواية

الكشميني رأيت تقدم الراء وفتحها (قوله) **نسيتها** بفتح النون والكشميني بضمها وتنقل

السين (قوله) **أرأيت** أي أسجد في رواية الكشميني رأيت أن أسجد قال القفال معناه أنه رأى

من يقول له في التوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا وليس معناه أنه رأى ليلة

القدر نفسها من نسيتها لأن مثل ذلك لا ينشئ (قلت) وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو الخبر به بذلك

(قوله) **باب** اعتكاف المستحاضة وأورد فيه حديث عائشة (اعتكف مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا

اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق لانه

لم يقل امرأة من أزواجه صلى الله عليه وسلم استحاضت وتقدم ذكر المستحاضة في عهده

والخلاف فيهن ويستدل بها أن نسبه هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسمعيل

وهو ابن عتبة حدثنا خالد وهو الهذلي الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه

قال وحدثناه خالد بن عيسى عن عكرمة بن أنس أنه سمع عائشة كفتوهي مستحاضة فاذا بذلك

معرفة عنها وازداد بذلك عدد المستحاضات والله أعلم (قوله) **باب** زيارة المرأة زوجها

في اعتكافه ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري أحدهما من طريق عبد الرحمن

ابن خالد بن مسافر وهي موصولة والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وساقه

هنا على لفظ معمر وأعادها لاسناد المذکور ههنا من طريق ابن مسافر في فرض النجس على لفظه

وقد ثبت ما فيه من النوا أن قريبا (قوله) **في أنفسكا** هو مثل قوله في الرواية الأخرى في قوليكما

وبإضافة لفظ الجمع الى الثني كنسب معجوب كقوله تعالى فقد صفت قلوبك (قوله) **باب**

هل يدرك أو له يسكون الدال بعد هاء أو همزة مضعومة أي يدفع وقوله عن نفسه أي

حدثنا قتيبة حدثنا بن زيد عن خالد عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرأة مستحاضة من أزواجه فكانت ترى الحرة والصفرة فربما وضعا الطست تحتها هي قسلي (باب زيارة المرأة زوجها

اعتكافه) حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين أن صفية

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن

حسين كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه فخرج فقال لصفية بنت حني لا تعجلي حتى أنصرف معك وكان معها

في دار أسامة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم معها فلقبه رجلا من الانصار فنظرا الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أجازا فقال لهما

النبي صلى الله عليه وسلم تعالانا صبيحة بنت حني فقالا لاسمان الله يا رسول الله قال ان الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم

وانني خشيت أن يلقي في أنفك كساشا (باب هل يدرك الاعتكاف عن نفسه) حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عن سليمان

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

٢٤٣

عن محمد بن أبي عسق عن الزهري عن (٢٤٤) علي بن حسين رضي الله عنهم أن صفية أخبرته ح وحديثنا علي بن عبد الله

حدثناسفیان قال سمعت

الاهوى مخبر عن علي بن

عن أنصفه رضي الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنهما اب الى صلى الله عليه

وہو معترف فلما

جعت مشی معها فابصره

رجل من الانصار فلما أبصره

علاء فقہال تعالٰی ہے، صفہ

وہ اقل سفیان ہذہ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ وَنُفِثْنَا بِهِ أَلَمًا لِّقَوْمٍ ظَالِمِينَ

صعبه قال الشيطان يجري
من عيني

بن ابن ادم مجرى الدم قلب

سَفِيَّانِ آتَتْهُ نِيْلًا قَالِ وَهَلْ

هو الاللا* (باب من خرج

اعتكافه عند الصبح)*

حدثنا عبد الوحيد بن زشم

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَكَانَ حَمَلُهُ نَحْلًا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

عن سلمان الأ حول حال

بن أبي حبيح عن أبي سلمة عن

الى سعيد ح قال سفيان

روحد ثنا محمد بن عمرو عن أبي

لمعة: أي سعيد قال وأظن:

نہایت اہم و مستحق توجہ ہے :

سید ابی سیدہ رحمہ اللہ

بی سلمہ عن ابی سعید قال

عن ابي قحافة رضى الله عنه

لله عليه وسلم العشر الاوسط

بالتقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع القول فخلق به الفعل وليس العتفك بأشرف ذلك
من المجلى ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا وجهين عن الزهري أحدهما طريق ابن
أبي عتيق وهي موصولة واسم عجل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي يس وأخوه أبو بكر وسليمان
هو ابن بلال والاستناد كله مبنيون والأخرى طريق سفيان وهي مرسله وساقه على لفظ
سفيان وأعادها الاستناد المذكور ههنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه وقد بينت
ما فيه أيضا **(قوله قاتل لسفيان)** وهو ابن عينة القاتل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ
البخاري وقوله وهل هو الألبالأي وهل وقع الألبان الأفي اللب وليس المراد في إمكانه بل في
وقوعه وقد وقع عند النساء من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عينة في نفس الحديث
أن صفية أثبت النبي صلى الله عليه وسلم ذات لبلة **(قوله باب)** من خرج من
اعتكافه عند السج ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو
يحمل على أنه أراد اعتكاف الليل دون الأيام وسيل من أراد ذلك أن يدخل قبل غروب
الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فدخل مع طلوع الفجر ويخرج
بعد غروب الشمس فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معا فدخل قبل غروب الشمس ويخرج
بعد غروب الشمس أيضا وقد وقع في حديث الباب فلما كان ليلة عشرين من ثقلنا معا وهو
شهر بانهم اعتكفوا الليالي دون الأيام وحله المذهب على ثقل أفعالهم ومباحاتهم اليه من
آلة الأكل والشرب والنوم والأحلاجه كلها في ذلك اليوم فإذا كان المساء خرجوا خافيا قال
ولذلك ثقلنا معا ثم لم يقل خرجنا وقد تقدم في باب تحريم لبلة القدر من وجه آخر فإذا كان حين
يسمى من عشرين لبلة ويستقبل إحدى وعشرين رجوع وبذلك يجمع بين الطرفين فإن القصة
واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن بن بشر كذا لا أكثر
وليس في رواية الأصل وكذا قوله لا بشر وذكره النسفي وحده تعلقا فقال وعبد الرحمن
حدثنا سفيان وهو ابن عينة **(قوله)** عن ابن جريح في رواية الجعدي في مسنده عن سفيان حدثنا
ابن جريح **(قوله)** عن سليمان زاد الجعدي أن أبي سلمة **(قوله)** وحدثنا محمد بن عمرو القاتل هو
سفيان وهو ابن عينة وهو القاتل أيضا وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا هو والحاصل أن لسفيان فيه
ثلاثة أشباح حدثوه عن أبي سلمة وقد أخرجه أجمعين سفيان قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي
سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد لم يقل وأظن ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي
ولم يخرج له البخاري الا مقرونا **(قوله)** باب الاعتكاف في شوال ذكر فيه حديث عمرة
عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اعتكاف النساء **(قوله)** حدثنا محمد بن جريح في رواية
كرية هو ابن سلام **(قوله)** فإذا ضل الغداة دخل مكانه في رواية الكشي في حل يجمعه وتشديد

انزعوها فلا أراها فتزعت فلم يعسكف في رمضان حتى اعتسكف في آخر العشر من (٢٤٥) سؤال * (باب من لم ير عليه اذا اعتسكف

صوما) * حدثنا شعيب

ابن عبد الله عن أخيه عن

سليمان عن عبد الله بن عمر

عن نافع عن عبد الله بن عمر

عن عمر بن الخطاب رضي الله

عنه أنه قال يا رسول الله **نقطة**

اني نذرت في الجاهلية أن

أعتسكف ليلة في المسجد

الحرام فقال له النبي صلى

الله عليه وسلم أوف نذرك

فاعتسكف ليلة * (باب اذا

نذرت في الجاهلية أن يعسكف

ثم أسلم) * حدثنا عبيد بن

اسماعيل حدثنا أبو اسامة عن

عبد الله عن نافع عن ابن **نقطة**

عمر أن عمر رضي الله عنه نذر

في الجاهلية أن يعسكف في

المسجد الحرام قال أراه له

فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم أوف بنذرك * (باب

الاعتسكاف في العشر

الاولى من رمضان) * **نقطة**

حدثنا عبد الله بن أبي شبة

قال حدثنا أبو بكر عن أبي

حصين عن أبي صالح عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال **نقطة**

كان النبي صلى الله عليه

وسلم يعسكف في كل رمضان

عشرة أيام فلما كان العام

الذي قبض فيه اعتسكف

عشر يوم * (باب من

أراد أن يعسكف ثم بدله

قوله ما من لم ير عليه اذا اعتسكف صوما ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتسكف ليلة وقد تقدمت مباحثه في باب الاعتسكاف ليلة **قوله ما** اذا نذرت في الجاهلية أن يعسكف ثم أسلم أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر اذا نذرت وأحلف لا يكلم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم وكأه لخلق المؤمنين بالنذر لا اشترا كهما في التعليق وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين يتعقد في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم وساق مباحثه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى **قوله قال أراه له** بضم أوله أي أظنه والقائل ذلك هو عبيد شيخ البخاري أو البخاري نفسه فقد رواه الأسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك **قوله ما** الاعتسكاف في العشر الاوسط من رمضان كانه أشار بذلك إلى أن الاعتسكاف لا يقتصر بالعشر الاخير وإن كان الاعتسكاف فيه أفضل **قوله حدثنا أبو بكر** هو ابن عباس وأبو حصين بضم أوله هو عثمان بن عاصم والاسناد إلى أبي صالح كوفيون **قوله** يعسكف في كل رمضان عشرة أيام في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عيش عسكف التساق يعسكف العشر الاواخر من رمضان قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتسكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة وقدرى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول عباد الله سلين تركوا الاعتسكاف والنبي صلى الله عليه وسلم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقد تقدم قول الله أنه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتسكف الا بأب بكر بن عبد الرحمن وأن تركهم لذلك لما فيه من الشدة **قوله فلما كان العام الذي قبض فيه اعتسكف عشرين** قبل السبب في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم علم بانقضاء أجله فاراد أن يستكثر من أعمال الخير ليسين لامتة الاجتهاد في العمل اذا بلغوا أقصى العمر ليلقوا الله على خير أحوالهم وقبل السبب فيه أن خير عمل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به من تين فلذلك اعتسكف قدر ما كان يعسكف من تين ويزيده أن عسكف من ماجحه عن هناد عن أبي بكر بن عباس في آخر حديث السبب متصلا به وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه من تين وقال ابن العربي يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتسكاف في العشر الاخير بسبب ما وقع من أنزواجه واعتسكف بدله عشر من سؤال اعتسكف في العام الذي يليه عشرين ليحقق قضاء العشر في رمضان اه وأقوى من ذلك أنه انما اعتسكف في ذلك العام عشرين لأنه كان في العام الذي قبله مسافرا وابتدأ لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعسكف العشر الاواخر من رمضان فسافر عما قبل يعسكف فلما كان العام المقبل اعتسكف عشرين ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتسكاف لهذا السفر ومرة بسبب عرض القرآن من تين وأما مطابقة الحديث للترجمة فإن الظاهر بإطلاق العشر من أنها متوالية فيقتضي ذلك العشر الاوسط وأنه جل المطلق في هذه الرواية على المقد في الروايات الاخرى **قوله ما** من أراد أن يعسكف ثم بدله أن يخبر الله أن يخبره **قوله ما** من أراد أن يعسكف ثم بدله أن يخبره

أن يخبره * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعد قال حدثني عروة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أن يعسكف العشر الاواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فاذن لها وسالت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت فلما رأته ذللت فبنت بحش أمرت ببناء فبني لها فالت وكان

عن عائشة وقد تقدمت مباحثه وقبه اشارة الى الحزم بانه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه بل ترك قبل الدخول فيه وهو ظاهر السباق خلافا لمن خالف فيه ﴿قوله﴾ **باب** المعتكف يدخل رأسه اليك القفل) أو رقيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف * (تنبيه) * الرأس مذ كرا تافا ووهوم من أنتمنم الفقهاء وغيرهم * (خاتمة) * اشتملت أحاديث التراويح ووليد القدر والاعتكاف من الاحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثا المعلق منها حديثان المكرر منها فيه وفيها مضى ثلاثون حديثا والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في ليلته القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة وفيه من الاستمرار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عرفت جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول وأثر الزهري في ذلك وأثر ابن عينة في ليلته القدر وأثر ابن عباس في الناس ليلته القدر ليله أربع وعشرين والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب السبع)

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا وقوله الآن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينهم كذا لا كقولنا لا كالتسقي ولا أودرالا تسين والسبع جمع بيع وجمع لاختلاف أنواعه والبيع قصل ملك الى الغير بين والشراء قوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعلق بما يداخه حاله وأصاحبه قد لا يملكه ففي تشريع البيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج والاية الاولى أصل في جواز البيع والعلماء فيها أقوال أصحها انه عام مخصوص فان اللفظ لفظ عموم فتسأل كل بيع فيقتضي اباحة الجميع لكن قد منع الشارع بيعا آخرى وحرمها فهو عام في الاباحة بخصوص بما لا يدل الدليل على منعه وقبل عام أراده بخصوص وقبل مجمل ينه السنة وكل هذه الاقوال تقتضي ان المقرد المجلي بالالف واللام بيع والقول الرابع ان اللام في البيع للعهد وانها نزلت بعد ان أباح الشرع بيعا وحرم بيعا فأراده بقوله وأحل الله البيع أي الذي أحله الشرع من قبل وبما حث الشافعي وغيره تدل على ان البيع الفاسد يسمى بيعا وان كانت لا يقع بها الحث لبناء الايمان على العرف والاية الاخرى تدل على اباحة التجارة في البيع الحاله وأولها في البيع المؤجله ما جاء في قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض واستقوا من فضل الله الى آخر السورة) * (قوله) **باب** ما جاء في قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض واستقوا من فضل الله الى آخر السورة) * وقوله لا تأكلوا أموالكم يتسكنم يتسكنم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراش منكم) والاية الاولى يؤخذ منها شرعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لانه يشغل التجارة وأنواع التكسب واختلف في الامر المذكور فلا اكثر على انه لا اباحة ونكبتها مخالفة أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على المسلمين وقال الداودي الشارح هو على الاباحين له كفاي ولو لا يطبق التكسب على الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده مثلا يحتاج الى اللؤلؤ وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب وسياق بقية تفسير الايتين في

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اذلى انصرف الى بناءه فأبصر الآية فقال ما هذا قالوا يا عائشة وخصصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبأردين بهذا ما أنا بتعسك فرجع فلما فطر اعتكف عشرين شوال * (باب المعتكف يدخل رأسه اليك القفل) * حديثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام ابن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرها يداؤها رأسه

(بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب السبع) *

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا وقوله الآن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينهم * (باب ما جاء في قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض واستقوا من فضل الله الى آخر السورة) * وقوله لا تأكلوا أموالكم يتسكنم يتسكنم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراش منكم * حديثنا أبو الجان قال حدثنا

شعيب بن الحر

قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه (٢٤٧) قال أنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر

الحديث عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وتقولون

ما بال المهاجرين والأنصار

لا يحدثون عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم بثل

حديث أبي هريرة وإن

أخوف من المهاجرين كان

يشغلهم الصق بالأسواق

وكت أزم رسول الله صلى

الله عليه وسلم على مل بطني

فاشهد إذا غاوا وأوقف إذا

نسوا وكان يشغل أخوتي

من الأنصار عمل أموالهم

وكت امرأ مسكنا من

ما كين الصفة أي حين

يفنون وقد قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حديث

يحدثه أن لن يسأ أحدنوبه

حتى أفضي مقالتي هذه ثم

يجمع إليه ثوبه الأوي

ما أقول فيسقط غرة على

حتى إذا قضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم مقالته

جعلها إلى صدري فأنسيت

من مقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم تلك من شيء

حدثنا عبد العزيز بن عبد

الله حدثنا إبراهيم بن سعد

عن أبيه عن جده قال قال

عبد الرحمن بن عوف رضي

الله عنه لما قلنا المدينة

أخي رسول الله صلى الله

عليه وسلم فبني وبين سعد بن

الربيع فقال سعد بن الربيع

أنا أكثر الأنصار ما لا أقسم

لأنهم رأوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الأنصار ما لا أقسم

لأنهم رأوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الأنصار ما لا أقسم

لأنهم رأوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الأنصار ما لا أقسم

تفسير الجمعة وأعرب بعض الشراح فقال إن الآيات المذكورة تظاهرة في الحاجة التجارة إلا
الآخره فهي إلى النبي عنها أقرع بقوله وإذا رأوا تجارة أو لهوا إلى آخره ثم أجاب بأن التجارة
المذكورة عقيدة بالصفة المذكورة في ثم أشير إلى ذمها فلو خلت عن المعارض لم تزد الذي يظهر
أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله أو يتعاون من فضل الله وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرد بترجة
تأتي بعد غلبة أبواب الآية الثانية فيها عقيدة التجارة المباحة بالتراضي وقوله أموالكم أي
مال كل إنسان لا يصرفه في محرم أو المعنى لا يأخذ بعضكم مال بعض وقوله الآن تكون
الاستئانة منقطع اتفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لكن إن حصلت بينكم
تجارة وتراضيتهم فليس يبطل وروى أبو داود ومن حديث أبي سعيد مرفوعا أنما البيع عن
تراض وهو طرف من حديث طويل وروى الطبري من مرسل أبي قلابة إن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يقرع يبعان إلا عن رضا ورجاله ثقات ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان ذابا ببع
رجلا يقول له أخوتي ثم يقول قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتقر ثلثان يبعني
في البيع إلا عن رضا وآخرجه أبو داود أيضا وسيأتي الكلام في الخيار فربما إن شاء الله تعالى ومن
طريق سعيد بن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها ثم
ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث الأول حديث أبي هريرة (قوله أخبرني سعيد بن
المسيب وأبو سلمة) كذا في رواية شعيب وقد تقدم في آخر كتاب العلم من طريق مالك عن
الزهري فقال عن الأعرج وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن الأعرج مختصرة
وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أنه منته وقد تقدمت مباحث الحديث هناك
والمقصود منه قول أبي هريرة أن أخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالأسواق والصق
بفتح المهملة ووقع في رواية القاسبي بالسين وسكون الفاء بعد هاء فاف والمراد به التبايع ومحت
السبعة صفقة لأنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن
الاملاكة تضاف إلى الأيدي فكان يد كل واحد استقرت على ما صار له وجه الدلالة منه وقوع
ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلاعه عليه وتقريره (قوله على مل بطني) أي مقتضا
بالقوت أي فلم تكن له غيبة عنه (قوله غرة) بفتح التون وكسر الميم أي كما مبناؤا وقال نعلب
هي ثوب مخطط وقال القزاز دارة قلبي فيها سواد وبيض وقد تقدمت بقية ما سأل في أو آخر
كتاب العلم سابق هذا الكلام الآخر هناك من وجه آخر عن أبي هريرة ياتي شيء من ذلك في
كتاب الاعتصام الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف (قوله عن جده) عو إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف (قوله قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في المستخرج من
طريق يحيى الجاني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند
عبد الرحمن وقد أخرجه المصنف في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس
عن إبراهيم بن سعد فقال عن أبيه عن جده قال لما قدموا المدينة أتى الخ ففهم من هذه الطريق
مرسل وقد تسين لي بالطريق التي في هذا الباب أنه موصول (قوله أخي) تقدم في الصام بيان
وقت المؤاخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء (قوله سعد بن الربيع) ساد كتر جته في فضائل الأنصار

نزلت اليك عنها فاذا حلت تزوجتها قال فقال له (٢٤٨) عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بجارة قال سوق قيسية اعم

قال فغدا اليه عبد الرحمن
فاني بأظ وسمي قال ثم تابع
الغدو فالت أن جاء عبد
الرحمن عليه أثر صفر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
تروحت قال نعم قال ومن
قال امرأ آمن الانصار قال
كم قت قال زنة فؤاد من
ذهباً فؤاد من ذهب فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة ^١حدثنا أحمد
ابن يونس ^٢حدثنا زهير ^٣حدثنا
محمد بن أنس ^٤رضي الله عنه
قال قدم عبد الرحمن بن
عوف ^٥الديلمي ^٦فاً ^٧سحق النبي
صلى الله عليه وسلم ^٨بنيامين
سبعين ^٩الربيع ^{١٠}الانصاري
وكان سعد ^{١١}داعى فقال لعبد
الرحمن ^{١٢}أنا مالي نصفين
وأزواجك ^{١٣}قال بارك الله لك
في أهلك ومالك ^{١٤}دوني على
السوق ^{١٥}فارجع حتى استفضل
أعطاه ^{١٦}وسما ^{١٧}فاني به أهل منزله
فبكنا ^{١٨}يسير ^{١٩}أو أمأ ^{٢٠}شاء الله
خيار ^{٢١}وعليه ^{٢٢}ضرم صفرة
فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم ^{٢٣}هم قال يا رسول الله
تروحت ^{٢٤}امرأ آمن ^{٢٥}الانصار

قال ما سقت اليها قال نواة

سقيان عن عمرو بن عباس
تأخروا فيه فترت ايمان عليكم
و بينهما مشبهات * حديث
عنه يقول سمعت النبي صلى
اللعمان بن بشير عن النبي صلى
سمعت العثمان بن بشير

(قوله زناك عنها) أي طلقته الإجماع وحلت أي انقضت عدتها وسبقني الكلام على هذا الحديث مستوفى في الوليعة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول من سعد بن أبي يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الانصار أن يكتفوا بالمهاجر من العمل ويعطوهم نصف الثمرة (قوله قسناقع) بفتح القاف وسكون القاء تحتية ونظم الزون بعدها فاف قبيلة من اليهود بسب السوق الميهب وذو كراين التين أنه مضطرب قسناقع بكسر الزون في ذكر نسخ القافيين وهو صواب أيضا وقد حكى قصتها أيضا يجوز صرف قسناقع على إرادة المحي وتركه على إرادة القبيلة (قوله تابع الغنود) أي دولم الذهاب إلى السوق للتجارة الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقد أورد المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن مهيب كلهم عن أنس وليس في شيء منها أن أنسا حله عن عبد الرحمن إلا ما عوفي رواية مسلم والنسائي من طريق عبد العزيز بن أنس فقال عن عبد الرحمن بن عوف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى قدر الحديث ووقع عندنا رقتي من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضا وذو كراين روح بن عبيدة تفر دبعه مالك والحفوظ عنه كاره وجاءه لقاؤه وسبقني الكلام على حديث أنس وبيان فوائده وطرقه واختلافه في الوليعة إن شاء الله تعالى والقرض من إيراد هذا الحديث اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وتقرر به على ذلك وفيه إن الكسب من التجارة يباحها أولى من الكسب من الهبة ونصها هذا الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقرر به أن الإسلام وقد تقدم الكلام عليه في إنشاء كتاب الحج وقوله فيه وكان الإسلام أي وجه الإسلام فكان حاتماته وتأمن أي طرقها والأثم والمعنى تركوا التجارة في الحج لحذرهم من الأثم وقرأ ابن عباس في مواضع الحج معدودة من الشاذ الذي صرح أسنده وهو حجة وليس بقرآن (قوله بالحلل بن والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكره حديث الثعمان بن بشير بلفظ التزجة وزيادة فأورد من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة وعن الشعبي فأورد أولا من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة ثانيا بالتحريم بسماع أبي فروة عن الشعبي وقد أخرجه الجليلي في مسنده عن ابن عيينة نصصر فيه بتحديث أبي فروة وسماع أبي فروة من الشعبي وسماع الشعبي من الثعمان على المتروك وسماع الثعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساقه المصنف من طريقين وهو الثوري عن أبي فروة وساقه أيضا كصريح بذلك أبو نعيم في المستخرج وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة

قال ما سمعت البها قال نوافه من ذهب أوزن نوافه من ذهب قال أ ولم ولو بشاة * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا في
سفينات عن عرو بن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ ومجعة وقوا الجاز أسواقا في الجاهلية فلما كان الإسلام فكأثمهم
تأخروا فيه فزلت ابن عليكم جناح أن يتبعوا فضلا من ربكم في مواسم الحج قرأها ابن عباس * (باب الحلال بين والحرام بين
وبينهما مشبهات * حدثني محمد بن المثنى حدثني ابن أبي عدي عن ابن عرون عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله
عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ح * وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابن عيينة حدثنا أبو فروة عن الشعبي قال سمعت
النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ح * وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن أبي فروة قال سمعت الشعبي
سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ح * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن

٢٠٥١

ع

نظرة

١١٦٢٤

الشعبي عن النعمان بن بشير
رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم الحلال
بين والحرام بين وبينهما
أمر ومشتبه فمَنْ تَرَامَشَ
عليه من الأثم كان لنا
استئذان أن نتركه ومن اجتراً
على ما يشبهه فيمنه من الأثم
أوشك أن يواقع ما استئبان
والمعاصي حتى الله من يرتفع
حول الحى وشك أن يواقع
* (باب تفسير المشبهات) *

في صحيحه والاسماعيل بن طريفة ولفظه حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك فذكره
وفي آخره ولكل ملأ حتى وحى الله في الأرض معاصيه وأما لفظ ابن عون فأخرجه أبو داود
والنسائي وغيرهما بلفظ الحلال بين والحرام بين وبينهما أمر ومشتبهات وأحياناً يقول
مشتبه وسأضرب لكم في ذلك مثلاً أن الله حتى وحى وإن حتى الله محرم وأنه من يرتفع حول
الحى وشك أن يخالطه وأنه من يخالط الرية يوشك أن يجسر وأبو فروة المذكور هو الألبان
واسمه عروة بن الحارث الهمداني الكوفي ولهم أبو فروة الأصغر الجعفي الكوفي واسمه مسلم بن
سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الأنبياء **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم
في الرواية الأولى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد قلت في الأيمان الرذعة من نفي سماعه من
النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** الحلال بين والحرام بين الخ فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء
وهو صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طمعه مع الوعد على تركه أو ينص على تركه مع الوعد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالأول الحلال بين والثاني الحرام بين والثالث مشبه فلهذا لا بد من
لا يحتاج إلى بيان أنه يشتبه في معرفته كل أحد أو الثالث مشبه لحقاً فلا بد من دليل هو حلال
أوحرام وما كان هذا أسبيله ينبغي اجتنبه لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعها
وإن كان حلالاً فقد أجر على تركها هذا القصد لأن الأصل في الأشياء مختلف فيه حظر أو إباحة
والأولان قد يردان جميعاً فإن علم المتأخر منهما والافهم من حيث القسم الثالث وسأذكر ما فسرت
به الشبهة بعد هذا الباب والمراد أنها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها
كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في باب فضل من استترأ
لدينه وعرضه من كتاب الأيمان وقد ورد أن كثرة الأئمة المخرجين له على إرادته في كتاب السوء
لأن الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً وله تعليق أيضاً بالكساح وبالصيد والذبايح والأطعمة
والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله
البعقوي في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لأنه
من جملة ما لم يستثن لكن قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلمها كثير من الناس يشعر بأن منهم من يعلمها
وقوله في هذه الطريق استئبان أي ظهر نحره وقوله أوشك أي قرب لأن متعاطي الشبهات
قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه لاعتساده التساهل **(قوله)** باب تفسير
المشبهات بتشديد الموحدة قول النسفي بضمين تخفيفاً بغريم ولا بن عساكر بضم الميم زيادة تاء لما
تقدم في حديث النعمان بن بشير أن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقضى ذلك أن بعض
الناس يعلمها أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب فذكرها ولا ما يضبطها ثم أورد
أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنبها منها ثم نفي باب فيه بيان ما يستحب منها ثم نفي باب
فيه بيان ما يكره وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة ويشك فيه
فالأول كالصداقة يكره كالهمل كانه فاذا شك فيها لم يزل عن التحريم الا يقين واليه الإشارة
بحديث عدي بن حاتم والثاني كالطهارة إذا حصلت لا ترفع الا يقين الحديث واليه الإشارة
بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق
فلا عبرة بذلك وهما على ملكه والثالث ما لا يتحقق أصله ويرد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه

وقال حسان بن أبي سنان ما رأيت شيئا ٢٥٠ أهون من الورع دعي ما يريك إلى ما لا يريك * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان

والله الإشارة بجديد القصة السابقة في الباب الثاني (قوله) وقال حسان بن أبي سنان هو البصري أحد العباد في زمن التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع وقد وصله أحد في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه باللفظ إذا شكت في شيء فأتته ولا ينعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبد و حسان بن أبي سنان فقال يونس ما علمت شيئا أشد علي من الورع فقال حسان ما علمت شيئا أهون علي منه قال كيف قال حسان تركت ما يريك إلى ما لا يريك بني فاسترحت قال بعض العلماء تكلم حسان على قدر مقامه والتزم الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية وقد ورد قوله دعي ما يريك إلى ما لا يريك مر فوعا أخرجه الترمذي والنسائي وأجدوا بن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير من حديث أبي هريرة وثالثه بن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضا وابن مسعود وغيرهما (قوله يريك) بفتح أوله ويجوز الضم يقال را بهير يسه بالفتح ورا بهير يسه بالضم ربه وهي الشك والتردد والعسى إذا شككت في شيء فدعه وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعا لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذر عما لا بأس وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان قال الخطابي كل ما شككت فيه فادع واجتنبه ثم هو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمندوب اجتناب ما لماله من أكثر ما له حرام والمكروه اجتناب الرخص المشبه وعنه على سبيل النظم * الحديث الأول حديث عقبه بن الحرث في الرضاع ووجه الدلالة منه قوله وكيف وقد قيل فانه يشعر بأن أمره بفراق امرأته انما كان لاجل قول المرأة انها أرضعتهم فاحتمل ان يكون صحيحا في ترك الحرام فأمره بفراقها احتسابا على قول الأكثر قبل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك وسأني مباحته في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسأني مباحته في كتاب القرائن ووجه الدلالة منه قوله صلى الله عليه وسلم اختبى منه بأسود مع حكمه بأنه أخواها لا بأس لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتسابا في قول الأكثر واعتراض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن التين بأن وجهه ان المشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه يانه من هذه القصة ان الحاقه زمعة يقتضي ان لا يحتجب منه سودة والشبه بعقبه يقتضي ان يحتجب وقال ابن القصار انما احتجب سودة منه لان الزوج ان يمنع زوجته من أخها وغيره من أقاربها قال غير بل وجب ذلك لفظا أمر الاحتجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولوافق مثل ذلك لغیر لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له لعله زمعة عرق * الحديث الثالث حديث عدي بن جاتم في الصيد ووجه

أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبه بن الحرث رضي الله عنه أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتهم فاذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه وبسم النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف وقد قيل وقد كانت تحتها ابنة أبي الهاب التميمي * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتيبة بن أبي وقاص عهدا في أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فافقه قالت فلما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهد إلى فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولدي ففراشه فقتلوا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعيديا رسول الله أني أخى كان قد عهد إلى فيه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولدي ففراشه فقال النبي صلى الله عليه

الدلالة

وسلم هو لئلا يعبدين زمعة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال أسودة

بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اختبى منه بأسود فمارأى من شبهه بعتبة فمارأى حتى لقي الله * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبه قال أخبرني عبد الله بن أبي السفيان عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض فقال إذا أصاب حية فقتلها وإذا أصاب بهر فقتلها وإذا قاتل فقتلها يا رسول الله أرسل كلبي وأسمي فأجدهم على الصيد فكنا آخرهم عليه ولا أدري أيهما أخذ قال لا تأكل أيهما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر

الدلالة منه قوله انما سميت على كلبك ولم تسم على الاخر فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية
 وأبعد من استدلاله على سدا الزائع **قوله** باب ما يتزه بضم أوله أي يجنب (من
 الشبهات) والكشبهين بكرة بدل يتزه **قوله** حديثنا سابقان هو الثوري ومنصور هو ابن المغيرة
 وطليحة هو ابن مطرف والاسناد كله كوفيون الا العجاني فإنه سكن البصرة وقد دخل الكوفة
 مرارا وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما ساق في اللقطة **قوله**
 مسقوطة) كذا لاكثر وفي رواية كريمة مسقوطة بضم أوله وفتح القاف قال ابن التيمي قوله
 مسقوطة كلمة غريبة لان المشهور ان سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول
 واستعمله الخطابي بقوله تعالى كان وعده ما تبأ أي آتيا وقال ابن التين مسقوطة بمعنى ساقطة
 كقوله سبحانه استور رأي ساترا وقال ابن مالك في الشواهد قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل
 له ونظيره مرفوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني قال وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل
 ولا مفعول له كقراءة الضحى عوا وصوا بضم أولهما ولم يجي مصموم كتفعا بضم (قلت) وقد
 أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال مطروحة وأخرجه أبو نعيم
 من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال بترقة لم يقل مسقوطة ولا مسقطة **قوله**
 وقال همام الخ) وصله في اللقطة بتمامه ولفظه ان لا تقلب الى أهل فاجدا الترساقطة على
 فراش فارقه لا كما هائم أخشى أن تكون صدقة فالتقيا (قلت) ولم يستحضر الكرماني لفظ
 رواية همام فقال تمام الحديث غير مذكور وهو لولأن تكون صدقة لا كما هائم (قلت)
 والسكتة قد ذكرهنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه الترة وهو فراشه صلى الله عليه وسلم
 ومع ذلك لم يأتها وذلك بالغ في الورع قال المهبلي له صلى الله عليه وسلم كان يقسم الصدقة ثم
 يرجع الى أهله فعلق بشوهم ثم الصدقة شيء فيقع في فراشه والافاق الفرق بين هذا وبين أكله
 من اللحم الذي تصدقه على بريرة (قلت) ولم ينصم وجود شيء من غير الصدقة في غير بيته حتى
 يحتاج الى هذا التاويل بل يحتمل أن يكون ذلك التمرجل الى بعض من يستحق الصدقة ممن هو
 في بيته وناخر تسليم ذلك له أو جلى الى بيته فقسه فبقيت منه بقية وقد روى أحمد من طريق عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقبل له ما تهرك قال
 اني وجدت تمر ساقطاً فاكلتها ثم ذكرت تمرا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري من أكل ذلك كانت
 الترة أو من تمر أهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التعدد واهلما اتفق له أكل الترة فكل هذا
 الحديث وأقلقه ذلك صار بذلك اذا وجد مثلها لم يداخل التردد تركه احتساظا ويحتمل أن
 يكون في حالة أكله اياهما كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال
 المهبلي اغتار كرها صلى الله عليه وسلم ورعا وليس بواجب لان الاصل ان كل شيء في بيت الانسان
 على الاباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى **قوله** باب ما يتزه بضم أوله **قوله** من لم ير الوساوس ونحوها من
 الشبهات في رواية الكشي من المشبهات بغير وتشكيل وفي نسخة بمنزلة التثنية والكل
 بمعنى مشكلا وهذه الترجمة معقولة لبيان ما يكره من التذلل في الورع قال الغزالي الورع
 أقسام ورع الصديق وهو ترك ما لا يتناول بغيره القوة على العبادة وورع المتقين وهو ترك

٢٠٥٤

٥٥٣

نقطة

١٨٦٢

* (باب ما يتزه من الشبهات)

حديثنا قبيصة حديثنا سابقان

عن منصور عن طليحة عن

أنس رضي الله عنه قال مر

النبي صلى الله عليه وسلم

بترقة مسقوطة فقال لولأن

تكون صدقة لا كما هائم

* وقال همام عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال أجد

تمر ساقطاً على فراشي

* (باب من لم ير الوساوس

ونحوها من الشبهات)

٢٠٥٥

٥٥٣

نقطة ٩٢٢

نق ١١١/٣

نق

نقطة ١٤٨٠

٢٠٥٦
٥٢٩٦
٥٢٩٩

حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن
عيسى عن الزهري عن عباد
ابن نعيم عن عمه قال شكى إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
الرجل يجلف الصلاة شبا
أيقطع الصلاة قال لا تحي
يسمع صوتاً أو يجرد بجا
وقال ابن أبي حفصة عن
الزهري لأبى حفصة عن
وحدثت الریح أو سمعت
الصوت * حدثنا أحمد بن
المقدام العجلي حدثنا محمد بن
عبد الرحمن الطفاوي حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها أن
قوما قالوا يا رسول الله ان
قوما يأتوننا بالجم لا يدرى
أذكروا اسم الله عليه أم لا
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هموا الله عليه
وكلمه ٢٠٥٧

تحفة

٩٧٢٢٥

قوله سمعت هشاماً عن
مeyer عن هشام هكذا في
النسخ فتأمل وحرروا مع
إم محققه

ملا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزأ الحرام وورع الدالين وهو ترك ما يتطرق إلى الباطل
التصر بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسمين قال وورع
ورع الشهود وهو ترك ما يقطع الشهادة أي أهم من أن يكون ذلك التمرؤك حراماً لا أن يهين
ويعرض المصنف هنا بيان ورع الموسمين كمن يتبع من أكل الصبد خشية أن يكون الصبد
كان لا ناسن ثم أقبلت منه ولكن يترك شراء ما يحتاج إليه من يتجول لا يدرى أهله حلال أم حرام
وليست هناك علامة تدل على الثاني ولكن يترك تناول الشيء نظير ورده فسدته على ضعفه
وعدم الاحتجاج به ويكون دليل باحثه قويا وتأويله مجتمع أو مستبعد ثم ذكر فيه حديثين
* الأول (قوله عن الزهري) في رواية الجعدي عن سفيان حدثنا الزهري (قوله عن عباد بن نعيم
عن عمه) وهو عبد الله بن زيد بن عاصم المزني وفي رواية الجعدي المذكورة أخبرني سعيد بن
السبي وعبد الله بن نعيم عن عبد الله بن زيد وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان وسامة
يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ولم يتعرض المزني لتقدير ذلك في الاطراف
(قوله وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبو سلمة واسم والد أبي حفصة ميسر وهو بصري
نزل الجزيرة وظن الكرماني أن محمداً هذا هو سالم بن أبي حفصة وعبد الله بن أبي حفصة أخوه فغير
بذلك فافهم فيهم فيه وهما فاحشاقان والاسم لا يعرف اسمه وهو كوفي والد عمه اسمه ثابت
بالنون ثم موصولة ثم مشاة وهو بصري أيضاً لكن ميسر مولى ثابت عربي وسالم بن أبي حفصة
من طبقة أعلى من طبقة الاثنين (قوله لأبى حفصة) وصل أحد أرباب أبي حفصة المذكورين
طرق ووقع لنا بعد في مسند أبي العباس السراج ولقننه عن الزهري عن عباد بن نعيم عن عمه
مرفوعاً باللفظ المعاق وشي بعض السراج على ظاهر قول البخاري عن الزهري لأبى حفصة
فجزأ من هذا المتن من كلام الزهري وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أبي حفصة السراج وقد
بحر عادة البخاري بهذا الاختصار كثيراً والتقدير عن الزهري بهذا الإسناد إلى النبي صلى الله
عليه وسلم قال لأبى حفصة الحديث وأقرب أمثلة ذلك ما من في الصوم في باب إذا أفطر في رمضان
ثم طلعت الشمس فإنه لا رد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة
عن أسماء قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس قيل لهشام أمروا
بالقضاء قال وبتن قضاء قال البخاري قال معمر سمعت هشاماً لا أدرى أقضوا أم لا لهذا
أيضاً به حذف تقديره سمعت هشاماً عن معمر عن هشام بن أسد بن زيد وقال في آخره فقال
إنسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدرى وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك وأوردته من
مسند عبد بن جده الباقين عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاماً عن فاطمة عن أبي حفصة
الحديث قال فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدرى (تنبيه) اختصار أبي حفصة
هذا المتن اختصاراً صحيحاً فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواية غيره من
أثبت أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك من كان داخل الصلاة وجهه أن خروج الریح
من المصلی هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من النواقص فإنه لا يجمع عليه إلا نادراً وليس المراد
حصراً بقض الوضوء بوجود الریح * الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة وقد استدل
بعلی أن التسمية ليست شرطاً للصحة الذي وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطاً في

* (باب قول الله عز وجل وإذا رأوا التجارة أولوهوا النقصوا إليها) * حدثنا طلق بن (٢٥٢) غنام حدثنا زائدة عن حصن عن سالم

قال حدثني جابر رضي الله

عنه قال بينا نحن نصلى مع

النبي صلى الله عليه وسلم اذ

أَقْبَلْتُ مِنَ الشَّادَةِ تَحْنًا

طعاماً فالتغمة إلى

طابقه معالنه

عالمی اسلام آباد

قنات خاندان آقا

فكرت وادارا وانجاره و

لَهُوَ الْعَصْوُ إِلَيْهَا * (يَاب

من لم یبال من حیث کتب

المال) * حدثنا آدم حدثنا

ابن الجوزي ذنب حديثنا سعد

المقبری عن ابی هريرة رنی

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال يأتي على الناس

زمان لا يبالى المرء ما خدمته

أمن الحلال أم من الحرام

* (باب التجارة في الزرع وغيره)

وقوله عز وجل رجال

لا تلهيهم تجارة ولا بيع

ذکر اللہ تعالیٰ تعالیٰ تعالیٰ

القائمة التالية

اسموم يبايعون ويحجرون
ما كن اذانا

وَلَسْتُمْ أَهْلًا لِّهَا
وَلَسْتُمْ أَهْلًا لِّهَا

حقوق الله ثم فلهم بحجابه
لا تكات

ولا يبع عن دبر الله حتى

يُودُوهُ إِلَى اللَّهِ * ح- دَنَا

ابوعاصم عن ابن جريج -

قال أخبرني عمرو بن دينار

عن أبي المنهال قال كنت

أَتَجَرُّ فِي الصَّرْفِ فَسَأَلَتْ

زید بن أرقم رضی اللہ عنہ

جواز الاكل من الذبيحة وسأقي تفرزه والحبوب عماؤ ودخله وسأرماعته في كاك الذبايح
مستوفي ان شاء الله تعالى وهو اصل في تحسين الظن بالمسلم وان أمره محمولة على الكلال ولا سيما
أهل ذلك العصر ﴿قوله﴾ **باب** قول الله عز وجل واذا رأوا تجارة أو لهوا (النفوس الهيا)
كانه أشار بهمة الترجة الى ان التجارة وان كانت عذوة باعتبار كونهن من المكاسب
الحلال فانها قد تدم اذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها وقد أورد في الباب حديث جابر
قصة انفضاض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ومضى الكلام عليه
مبسوطا في كتاب الجمعة وباني بعضه في تفسير سورة الجمعة ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
باب من لي بالمال من حيث كسب المال في هذه الترجة إشارة الى الذم ترك التبر في
المكاسب ﴿قوله﴾ **باب** في الناس زمان فرواية أجدع من يزيد عن أبي ذئب بسند ملاتين
على الناس زمان وللتسائي من وجه آخر يافى على الناس زمان ما يافى الرجل من أين أصاب المال
من حل أو حرام وهذا أوردته للتسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة
وهو المزي في الاطراف فظن ان محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجبه للتسائي مع طريق
الخيرى هذه عن ابن أبي ذئب وليس كما ظن فاني لم أقف عليه في جميع التسميات التي وقفت عليها من
التسائي الا عن الشعبي لا عن سعيد ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه فظنه ابن أبي ليلى لا ابن
أبي ذئب لاني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي وقال ابن التين أخبرني صلى الله عليه
وسلم بهذا الحديث ان مقتضى المال وهو من بعض دلائل ثبوته لا بخساره الامور التي لم تكن في رزمته
وروجه الذم من جهة التسوية بين الامرين والافخاذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث
هو والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** التجارة في البر وغيره لم يقع في رواية الا كقولوه وغيره
وبئت عند الاسماعيل وكريمة واختلف في ضبط اللفظ كما ترى على ان بازاي وليس في الحديث
ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة وصوب ابن عساكر انه قال اوهو ألق
بجواز التجارة التي بعد هذه باب وهو التجارة في البحر وكذا ضبطها النباطي وقرأت بخط
القطب الحلبي ما يدل على انها مضبوطة عند ابن بطال وغيره بضم الموحدة وبالز قال وليس في
الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات انتهى وقد أخطأ من زعم انه بالز تعصيف اذ
ليس في الالة ولا الحديث ولا الاثر الا في أوردته في الباب ما يرجح أحد القططين ﴿قوله﴾
عز وجل رجال لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله أي وتفسير ذلك وقد زوى على بن أبي طلحة
عن ابن عباس ان المعنى لاتلهيهم عن الصلاة المكتوبة وتلك به قوم في مدح ترك التجارة وليس
بواضح ﴿قوله﴾ وقال قتادة كان القوم يتابعون الخ لم أقف عليه موصولا عنه وقد وقع في سنن
كلام ابن عمر آخر جمعه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقبمت الصلاة فاعلقوا خواتمهم
ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فيهم زلت فذكر الالة وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود
في نحوه وفي الحديث عن سفیان الثوري كانوا يتابعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة
ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف وسأقي الكلام عليه في باب

عليه وسلم ح وحديثي الفضل بن يعقوب حديثي الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصلب انهما سمعا أبا الهيثم يقول سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقال كانا نخرج نرى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال ان كان يد بيد فلا بأس

تخفة ١٧٨٨ - ٩٦٧٥

بيع الورق بالذهب نسخته بعد سيف وستين بابا وموضع الترجمة منه قوله فيه وكانا تاجر بن علي عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خفي ذلك على القطب فقرأت بخطه لم يذكر أحد من الشراح
مناسبة الترجمة لهذا الحديث فسنظر **(في نسبه)** أو المنهال المذكور في هذا الاستناد غير أبي
المنهال صاحب أبي برزة الأسلمي في حديث الواقيت واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم
صاحب أبي برزة سيار بن سلامة وأخرج البخاري الطريق الثانية بنزل رجل لاجل زيارة
عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جرير عنهم ما عن أبي المنهال المذكور وعامر بن
مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد **(قوله نسبا)** بكسر المهملة وسكون
التحتانية بعد هاهمة والسين في نساء يفتح التون والمهملة ومدة **(قوله ما)** الخروج
في التجارة وقول الله عز وجل فاتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله قال ابن بطال هو ابناهم
بعد حفظه قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وقال ابن المنري في الحاشية غرض البخاري إجازة
الحركات في التجارة ولو كانت بعدة خلافه ينقطع ولا يحضر السوق كإسائي في مكانه أن شاء الله
تعالى **(قوله ما)** أن أبا موسى استأذن علي عمر فلم يؤذن له زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كإسائي في
الاستئذان أنه استأذن ثلاثا **(قوله فقال كانوا عمر بذلك)** في الرواية المذكورة أنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع **(قوله فذهب بأبي سعيد)**
في الرواية المذكورة فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه الدلالة على أن قول
العصامي كانوا عمر بكذا المجهول على الرفع ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال وفيه أن العصامي
الكبير القادر الشديد الزعيم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد يخفى عليه بعض أمره ويصعبه من
هو دونه وأدعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخمر من شخص واحد وليس كذلك
لأن في بعض طرقه أن عمر قال أني أحببت أن أئمت وستأني فوائده مستوفاة في كتاب
الاستئذان أن شاء الله تعالى وقد قبل عمر خبر الخصال بن سنسان وحده في الدية وغير ذلك **(قوله ما)**
فقال عمر أخني على هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألهائي الصنف بالأسواق يعني
الخروج إلى التجارة كذا في الأصل وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهو الانها ألهته عن طول
ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم حتى يجمع غيره منه ما لم يصعبه ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة
وهي أمر نفسي وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعسالة والتعفف عن
الناس وأما هو هريرة فكان وحده فذلك أكثر ملازمته وملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
لا تخفى كإسائي في ترجمته في المناقب واللهو مطلقا ما بهي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع
ما يحرم فقط **(قوله ما)** التجارة في البحر أي باحة ركوب البحر التجارة وفي بعض
النسخ وغيره ما ثبت قوف قول من قرأ البرقياس في باب بعضهم أوله أو بالزاي **(قوله وقال مطر)**
الخ هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين ووقع في رواية الجوى وحده وقال مطر
وهو تصغير بانه الوراق وصفه المزني والقطب وآخرون وقال الكرماني الظاهر أنه ابن الفضل
المروزي شيخ البخاري وكان ظهور ذلك من حيث الذين أقر دواجر البخاري كالكلا بادي
لم يذكر فيهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علق لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق
عبد الله بن شاذان عن مطر الوراق أنه كان لا يرى ركوب البحر بأسا ويقول ما ذكره الله تعالى

وان كان نسبنا فلا يصلح
(باب الخروج في التجارة)
وقول الله عز وجل فاتشروا
في الأرض وابتغوا من فضل
الله **(حذفني محمد أخبرنا)**
بخالد بن زيد أخبرنا ابن
عيسى عن قال أخبرني عطاء عن
عبيد بن عمران أبا موسى
استأذن علي عمر رضي
الله عنه فلم يؤذن له
وكأنه كان مشغولا فرجع
أبو موسى ففرغ عمر فقال
لهم أجمع صوت عبد الله بن
قيس استأذنوا قبل قد رجعت
فبعاء فقال كانوا عمر بذلك
فقال تأتي على ذلك البينة
فأطلق إلى مجالس الأنصار
فبأله فقالوا لا يشهد ذلك
علي هذا الأصغرنا أبو سعيد
الخدري فذهب بأبي سعيد
الخدري فقال عمر أخني على
هذا من أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ألهائي الصنف
بالأسواق يعني الخروج إلى
التجارة **(باب التجارة في)**
البحر **(قوله ما)** وقال مطر لا يمتنع
به ولا ذكره الله في القرآن
الاجتزى ثم تلا وتري البقاء
مواخر فيه ولتبتغوا من
فضله

بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا اذا انفتحت المرأة من طعام بها الحديث وقيل
تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة ثم اورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ اذا انفتحت
المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك
والاولى أن يحمل على ما اذا انفتحت من الذي يخصها به اذا انصدقت به بنظر استئذانه فانه يصدق
كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون أذن لها بطريق الاجال لكن
المتقى ما كان بطريق التفصيل ولا بمن اجل على أحد هذين المعنيين والاخيث كان من ماله
بغير اذنه لا اجالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند
الطبايى وغيره وأما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف أجره فهو محمول على ما اذا لم يكن هناك
من يعينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة فبانه ان الحاد من ذلك والمعنى بالتلف
في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها اذا جمعا كان لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل
وهما اثنان فكانت هما نصفان **بقوله** من أحب البسط أي التوسع (في الرزق)
وجواب من يخدق تقديره ما في الحديث وهو فليصل رحمه ويستفاد منه جواز هذه الحجة
خلافا لمن كرهها مطلقا **بقوله** حدثنا محمد بن أبي يعقوب اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان
منصور اسم أبيه وقيل ان أبا يعقوب جده الكرمانى بكسر الكاف وذكر الكرمانى الشارح ان
النوى ضبطها بفتح الكاف وتعقبه وسلف النوى في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم
الناس بذلك فلعن الصواب فيها في الاصل القبح ثم كثر استعمالها بكسر التغير من العامة وقد
نزل محمد المذكور بالبصرة ووثقه ابن معين وغيره ولم يعرف أبا حاتم الرازي طاله وليس له في
البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الاحكام والثلثة اسنادها
واحد الى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرمانى ويونس هو ابن يزيد **بقوله** قال محمد
هو الزهري كذا في الاصل وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن
الزهري **بقوله** عن أنس يأتي في الادب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس **بقوله** وينسأ
بضم أوله وسكون النون بهدها مهمله ثم همزة أي يؤخره ولا اثر هنا بقية العمر قال زهير
والمرء عاش ممدوله أمل * لا ينبتى الطرف حتى ينبتى الاثر

وسأني الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الرزق البركة وفيه وفي العمر
حصول القوة في الجسد لان صلة اقراره بصدقة والصدقة تزي المال وتزيد فيه فيجوزها ويركو
لان رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتج الى هذا التأويل والمعنى انه يكتب مقبدا
بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فله كذا والا فكذا والمعنى بقاء ذكره لجيل بعد الموت وأعرب
الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحتمل ان يكتب أجل
العبد ما تفتنه وتزكته عشرين فان وصل رحمه زاد التزكوة وقال غيره المكتوب عند الملك
الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغير وتوجيهه ان المعاملات على
الظاهر والمعلوم الباطن حتى لا يعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي
يدخله الزيادة والنقص والخير والاشياء والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر
وشؤون القطيعة وسأني ذكر هذه المسئلة مبسوطة في كتاب القدر وما في الكلام على اشارة الفتي

* (باب من أحب البسط في
الرزق) * حدثنا محمد بن أبي
يعقوب الكرمانى حدثنا
حسان حدثنا يونس قال
محمد هو الزهري عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من سمر أن
يسبط له في رزقه أو ينسأ له
في أثره فليصل رحمه

قوله وينسأ كذا بالواو في
النسخ التي بأيدينا وفي نسخ
المتن باب يدل الواو اه
٢٠٦٢

٢٠٦٢

تحفة

١٥٥٥

على الفقر في كلب الرافق ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة بفسر المهمة والمداي بالاجل قال ابن بطلان الشراء بالنسيئة جائز للاجماع (قلت) لعل المصنف يخجل ان احدا يتخيل انه صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة لانه دين فاراد دفع ذلك التخيل وأورد المصنف فيه حديثي عائشة وأنس في أنه صلى الله عليه وسلم اشترى شعرا الى أجل ورهن عليه درعه وساقى الكلام عليهم ما ستوفى في قول الرهن ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ في طريق عائشة ذكرنا عند ابراهيم هو الغنى وقوله الرهن في السلم أى السلف ولم يرد به السلم العرفي وقوله في حديث أنس حديثنا مسلم هو ابن ابراهيم وقوله في الطريق الثانية أسباط هو شيخ الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة وقوله أبو اليسع بفتح التختانية والمهمة وهو بصري وكذا بفتح رجال الاسناد وليس لأسباط في البخارى سوى هذا الموضع وقد قيل ان اسم أبيه عبد الواحد وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم والنكتة في وجه ما هنا مع ان طريق مسلم أعلى من اعاءة القلب من عادة ان لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد وان أبو اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج ان يقرنه بمن يعده وقوله فيه ولقد سمعته يقول هو كلام أنس والضمر في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهر السبب في شرائه الى أجل وذهل من زعم انه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس لانه اخرج للسبب عن ظاهره بغير دليل والله اعلم ﴿قوله﴾ كسب الرجل وعمله يده عطف العمل باليد على الكسب من عطف الناص على العام لأن الكسب أهم من ان يكون عملا باليد وبغيرها وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة قال والارح عندى ان أطيبها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعبه التوكل ويحذف المقدم الذى في هذا الباب وان الصواب أن اطيب الكسب ما كان بعمل اليد قال فان كان زراعا فهو أطيب المكاسب لما شغل عليه من كونه عمل اليد لما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام لا دنى وللدواب لانه لا بد فيه من العادة ان يוכל منه بغير عوض (قلت) وفوق ذلك من عمل اليد ما يكسب من اموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة اعدائه والنفع الاخرى قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا (قلت) وهو مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدى ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فحقه متعدى لما فيه من ثمينة اسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف المراتب وقد يختلف باختلاف الاحوال والشخاص والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل اليد سائر المكاسب اذ انصح العاقل كما جزم مصرح به في حديث أبي هريرة (قلت) ومن شرطه ان لا يفتقدان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوسطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والله هو كسر النفس بالتوكل والتعفف من ذلة السؤال والمحاكاة الى الغير أو رد المصنف في الباب أحداثا وله في التجارة والثاني في الزراعة والثالث وما بعده في الصناعة الحديث الاول ﴿قوله﴾ حديثي اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أنس ﴿قوله﴾

* (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة) *
حديثنا معلى بن أسد * حديثنا *
عبد الواحد حديثنا الاعشى *
قال ذكرنا عند ابراهيم *
الرهن في السلم فقال حديثي *
الاسود عن عائشة رضى الله عنها *
ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعا *
من حديث * حديثنا مسلم *
حديثنا هشام * حديثنا قتادة *
عن أنس ح وحديثي *
محمد بن عبد الله بن حوشب *
حديثنا أسباط أبو اليسع *
البصري حديثنا هشام *
الاستوائي عن قتادة عن أنس رضى الله عنه أنه مضى الى النبي صلى الله عليه وسلم بخير شربة واهالة نسخة ولقد تحققت رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعا له باليد متعقدا يهودى وأخذ منه شعرا لاهله ولقد سمعته يقول ما مضى عند آل محمد صلى الله عليه وسلم صاع بولا صاع حب وان عنده تسع نسوة * (باب كسب الرجل وعمله بيده) * حديثي اسمعيل بن عبد الله حديثي علي بن وهب عن يونس عن ابن شهاب

لقد علم قومي أي قريش أو المسلمون (قوله حرفي) بكسر المهملة وسكون الراء بعد هاء فاء أي
 جهة كسباني والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وأشار بذلك إلى أنه كان كسوبا
 لمؤتة ومؤتة عبالة للتجارة من غير غرير تهيد على سبيل الاعتذار عما أخذ من مال المسلمين إذا
 احتاج إليه (قوله وشغلت) جملة حالية أي ان القيام بأمور الخلافة شغله عن الاحتراف وقد
 روى ابن سعد وابن المنذر بإسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما مرض أبو بكر مرضه
 الذي مات فيه قال انظر وأما زاد في مالي منذ دخلت الامارة فابعدوا به إلى الخليفة بعدى قالت
 فلما مات نظرتنا فإذا عبد قومي كان يحمل صبيانه وناضح كان يسقي بستانا له فبعثنا بهما إلى عمر
 فقال لرجل الله على أبي بكر لقد أنعب من بعده وأخرج ابن سعد عن طريق القاسم بن محمد عن
 عائشة تخومه وزاد ان الخادم كان صقلا يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر ومن طريق
 ثابت عن أنس نحوه وفيه قد كنت حريصا على أن أوفر مال المسلمين وقد كنت أصبت من الخيم
 والبن وبيعوما كان عنده دينار ولا درهم ما كان الا خادم ولقعة وتحمل (قوله آل أبي بكر) أي
 هو نفسه ومن تلزمه نفقته وقبل أراد نفسه بديل قوله احتراف حكاية الطيبي قال ويدل عليه
 نسق الكلام لانه أسند الاحتراف إلى ضمير المتكلم عاطفه على فسبا كل فاق كان المراد الأهل
 لتأخر انتهى وجرم البضاوي بان قوله آل أبي بكر عدول عن المتكلم إلى الغيبة على طريق
 الالتفات قال وقبل أراد نفسه والاول مقبم لقوله واحتراف وليس بشيء بل المعنى أي كنت
 أكتسب لهم ما يكونه والا نأكتسب المسلمين قال الطيبي فائدة الالتفات انه جرد من نفسه
 شخصا كسوبا لمؤتة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بامر المسلمين عن الاكتساب وبقية اشعار بالهالة
 وان من اتصف بالشغل المذكور تحقيق انبا كل هو وعياله من بيت المال وخص الاكل من
 بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها قال ابن التين وفيه دليل على ان للعامل أن يأخذ من
 عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذ لم يكن فوقه امام يقطع له أجرة معاومة وسبقه إلى
 ذلك الخطاب (قلت) لكن في قصة أبي بكر ان القدر الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة
 فروى ابن سعد بإسنادهم سل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق على رأسه
 أثواب يتجر بها فلقه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت
 أمر المسلمين قال فنأين اطعم عيالي قالوا انفسر لك ففرضوا له كل يوم شطر شاة (قوله واحتراف)
 في رواية الكشميهني ويحترف قال ابن الاثير ادنا احترافه للمسلمين نظره في أمورهم وتبصر
 مكاسبهم وادراقتهم وكذا قال البضاوي المعنى أكتسب للمسلمين في أموالهم بالسعي في
 مصالحهم وطمع أحوالهم وقال غيره يقال احتراف الرجل اذا جازى على خير أو شر وقال المهبلي
 قوله أحترف لهم أي أتيح لهم في مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما كل أو أكثر وليس
 بواجب على الامام أن يتجر في مال المسلمين بقدر مؤتة الا ان يطوع بذلك كإطوع أبو بكر
 (قلت) والتوجيه الذي ذكره ابن الاثير وأوجهه لان أبا بكر بين السبب في ترك الاحتراف وهو
 الاشتغال بالامارة فتنفرغ للاحتراف لغيره اذ لو كان يكتسب الاحتراف لا احترف لنفسه كما
 كان الا ان يعمل على الله فكان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين وقد روى
 الامام علي في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري فلما استخلف عمر كل هو وأهلهم من

٢٠٧٠

تحفة

٦٦٢٤

١٦٧٢٠

قال أخبرني عروة بن الزبير
 أن عائشة رضی الله عنها
 قالت لما استخلف أبو بكر
 الصديق قال لقد علم قومي
 أن حرفتي لم تكن تجوز عن
 مؤتة أهلي وشغلت بامر
 المسلمين فسبا كل آل
 أبي بكر من هذا المال
 واحتراف المسلمين فيه

المال أُمّ مال المسلمين واحترق في مال نفسه * (تنبه) * حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقت لكنه عما اقتضاه من أن تعقب أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مائة أهله يصيرهم فوعا لا يدير كقول الحسكي كأنفعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى ابن ماجه وغرة من حديث أم سلمة أن أبا بكر خرج تاجر إلى البصرة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم في حديث أبي هريرة في أول السورع ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالاسواق إلى حديث عائشة ان الحسكي كانوا أعمال أنفسهم وهذا هو الشر في إيراد البخاري لعقب حديثه عن أبي بكر * الحديث الثاني (قوله) حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد) كذا ثبت في جميع الروايات الا رواية أبي علي بن شيبه عن الفرير عن البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد فعمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن زيد هو المقبري وقد أكثر عنه البخاري وروى غيره عنه بواسطة وسعد هو ابن أبي أيوب وأبو الاسود هو النوفلي المعروف بـعروة وخرجت الحماكة بان محمد انا هو الذهلي (قوله) رواه همام يعني ابن يحيى (عن هشام) يعني ابن عروة وهذا التعليل وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق هدية عنه يلفظ كان القوم خدام أنفسهم وكانوا يروحون إلى الجمعة فأمروا أن يغتسلوا وهذا اللفظ رواه قرش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبرزوق قد تقدم هذا الحديث من وجهه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة وتقدم شرحه مستوفى والغرض منه هنا قوله كما قالوا أنفسهم وقوله يكون لهم أرواح جمع ربح لأن أصل ربح ربح شق الراعي سكن الواو يقال فجمعه أيضا أرواح بقوله * الحديث الثالث والرابع (قوله عن نور) هو ابن زيد الشاذلي ابن زيد المدني (قوله عن المقدام) هو ابن عبد كبر الكندي من صفاء الحسكي مات سنة تبضع وثمانين بمصر وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأطعمة (قوله ما أكل أحد) زاد الاسماعيلي عن أبي آدم (قوله) طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده) في رواية الاسماعيلي خير بالرفع وهو جائز وفي رواية له من كد يديه والراجل خير مما يستلزم العمل باليد من الغنائم الناس وابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه ما كتب الرجل أطلب من عمل يديه ولان المبذر من هذا الوجه ما أكل رجل طعاما قط أحسن من عمل يديه وفي فوائد هشام بن عمار عن بقية حديث عمر بن سعد هذا الاسناد مثل حديث الباب وزاد من بات كالامن عملاته مغفوره والله وللنساء من حديث عائشة أن أطلب ما أكل الرجل من كسبه وفي الباب من حديث سعد بن عمر عن عمه عند الحماكة من حديث وافع بن خديج عند أحمد من حديث عرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود (قوله) وان داود (داخل) في رواية الاسماعيلي بحذف الواو وفي روايته من كسبه (قوله) لا يأكل كل الامن عمل يده) وهو صريح في الحصر بخلاف الذي قبله وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث سيباني في ترجمة داود من أحاديث الانبياء وقعي في المستدرک عن ابن عباس بسندوا كان داود زرادا وكان آدم حرا أمّا نوح بن حنظلة وكان ابريس خياطا وكان موسى زاعوا في الحديث فغسل العمل باليد بتقديم ما يشره الشخص بنفسه على ما يشره بغيره والحكمة في تخصيص داود بالكران اقتضاه في كماله على ما يعمل يده لم يكن من الحاجة لأية كان خليفة في الارض قال الله تعالى وانما استأجر الاكل من طريق الافضل ولهذا أورثني

1979

* حمدنا محمد حمدنا عبدا لله

اس نزد حد ثنا بعد قال

حدثني أنوال الاسود عن عروة

قال قالت عائشة رضي الله

عنها كان أصحاب رسول الله

صلی اللہ علیہ وسلم عمال

أَنْفُسِهِمْ فَكَانَ يُكُونُ لَهُمْ

أرواح فقرا لميله اغتسله

رواه همام عن هشام عن:

أَمْرُهُ: عَائِشَةُ * خَدِثْنَا

ابراہیم بن موسیٰ اخوند

عنہ و عن خالد بن معدان

عن المقداد بن اسود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن النعمان بن أبي عبد الله

وسا قال ماء كل أطما

قطر خرمه و آفتابا

علاء الدین وادھوہیؒ

عالم لا یکن اکابر

عليه السلام ما يات من

میں یہ کہ * محمد مایحی بن

أخبرنا

الحبر فامسح به عنهما من

مكة المكرمة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان داود النبي عليه
السلام

السلام كان لا يزال في الامن

مجله

١٠٨

١ قوله بفتح الراء ههنا

الحمد لله الذي يهدينا لهذا

سر الرأ
٢٨٢

نظرة ١٢٩٣١

* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
المثث عن عقييل عن ابن
شهاب عن أبي عبيد مولى
عبد الرحمن بن عوف أنه
سمع أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحب خطيب
أحدكم خرمه على ظهر خير
من أن يسأل أحدًا فخطبه
أو يمنعه * حدثنا يحيى بن
موسى حدثنا وكيع حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
الزبير بن العوام رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحب أخذ
أحدكم أحبله * (باب
السهولة والسماحة في
الشراء والبيع ومن طلب
حقاقله في عفاي) *
* حدثنا علي بن عباس
حدثنا أو غسان قال حدثني
محمد بن المنكدر عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رحم الله رجلا
سحبا إذا باع وإذا اشتري
وإذا اقتضى * (باب من
أنظر موسرا) *

٢٠٧٢

في

٢٠٨٠

نظرة

صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خيرا الكسب عمل الدوهر
بعد فقر بران شرع من قبلنا شرع أنسلا لاسيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله
تعالى فيه ما هم أقدمه وفي الحديث أن التكسب لا يقدر في التوكل وإن ذكر الشئ ببدله وأوقع في
نفس سامعه * الحديث الخامس والسادس (قوله لا يحب خطيب أحدكم) تقدم الكلام عليه في
باب الاستعفاف عن المسئلة وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة بعد أبواب من
طريق أبي صالح عنه وهما من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن أظفر
وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام وحديث الزبير بن العوام في ذلك أو رده هنا
تختصر أوسا في باب الاستعفاف من الزكاة بتمامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله أحبله بفتح
أوله وضم الموحدة جمع حبل مثل فلس وأفلس * (قوله باب السهولة والسماحة
في الشراء والبيع) يحتفل أن يكون من باب القس والتشريح تبا وغيره ويب ويحتفل كل منهما
لكل منهما السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فحفظ أحدهما على الآخر من التاكيد
المفطى وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالسماحة ترك المضاجرة وضوها للمكابسة في ذلك
(قوله ومن طلب حقاقله في عفاي) أي عملا ليل أشار به هذا القدر إلى ما أخرجه الترمذي
وإن ما جبه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة صرفوا عن طلب حقاقله في
عفاي وأفا وأغير وواف (قوله حدثنا علي بن عباس) بالتحسين والتجمل (قوله رحم الله رجلا)
يحتفل الدوام ويحتفل الخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال وروجه الداودي ويؤيد
الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن عطاء من السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بافظ
غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه قصدر رجلا بعينه في
حديث الباب قال الكرمانى ظاهره الأخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من إذا تجمل
دعاء وتقديره رحم الله رجلا يكون كذلك وقد يستفاد العموم من تقديسه بالشرط (قوله سحبا)
بسكون الميم وبالمهملتين أى سهلا وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال البيع
والشراء والتقاضى والسمع الجوادى يقال سمع بكذا إذا جادوا المراد هنا المساواة (قوله وإذا
اقتضى) أى طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الحافى في رواية سحبا كما ابن التميمي إذا قضى أى
أعطى الذى عليه بسهولة بغير مظل وللترمذي وإلحاكم من حديث أبي هريرة مرة فروعا أن الله
يجب سمع البيع سمع الشراء سمع القضاء والنسائي من حديث عثمان رفته أدخل الله الجنة
رجلا كان سهلا مشترى باعنا وقاضيا ومقتضيا ولا جرم حديث عبد الله بن عمرو نحوه
وفيه الحظ على السماحة في المعاملة واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحنة والحض على
ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العقوم منهم * (قوله باب ما أنظر موسرا)
أى فضل من فعل ذلك وحكمه وقد اختلف العلماء في حد الموسر فقيل من عنده مائة ومائة
من تزمه نفقته وقال الثوري وابن المبارك وأجدوا سحبا من عنده خيسون درهمًا أو قهتان
الذهب فهو موسر وقال الشافعي قد يكون الشخص بالدرهم غنيما مع كسبه وقد يكون بالآلاف
فقير ما مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله وقيل الموسر والعسر يرجعان إلى العرف من كان حاله
بالنسبة إلى مثله فغديسا رافه موسر وعكسه هذاهو العتمد وما قبله انما هو في حد من تجوز له

٢٠٧٧

٢٢

تحفة ٢٢١٥

٢١٦/٣

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا

زهير حدثنا منصور بن ربي

ابن حراش حدثنا أن حذيفة

رضي الله عنه حدثنا قال

قال النبي صلى الله عليه وسلم

تلقت الملائكة روح رجل

عن كان فلكم فقالوا أعلمت

من الخير شيئا قال كنت أمر

قساني أن يتطروا ويتجاوزوا

عن الموسر قال فتجاوزوا

عنه قال أبو عبد الله وقال

أبو مالك عن ربي كنت

أيسر على الموسر وأظن المعسر

* وتأنه شعبة عن عبد الملك

عن ربي وقال أبو غوافة عن

عبد الملك عن ربي أنظر

الموسر وأتجاوز عن المعسر

وقال نعيم بن أبي هند عن

ربي قاتل من الموسر

وأتجاوز عن المعسر * (باب

من أنظر معسرا)

المسئلة والاخذ من الصدقة (قوله منصور) هو ابن المعتز (قوله أن حذيفة حدثنا) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربي أجمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة رجل أتى ربه فذكر الحديث وفي آخره فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل رواية أبي غوافة عن عبد الملك عن ربي كما ساق في هذا الباب (قوله تلقت الملائكة) أي استقبلت روحه عند الموت وفي رواية عبد الملك بن عمر عن ربي في ذكر بني إسرائيل أن رجلا كان فبين كان فلكم أتاه الملك ليقض روحه (قوله أعلمت من الخير شيئا) وفي رواية يحذف همزة الاستفهام وهي مقدرة زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم قيل انظر قال ما أعلم شيئا غير أني قد كره ولمسلم طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه حوسب رجل عن كان فلكم فلم يوجد له من الخير شيئا إلا أنه كان يحاطل الناس وكان موسرا وفي رواية أبي مالك الملقبة هتبا ووصلها عند مسلم أي الله بعد من عباده أتاه الله ما لفق الله ما علمت في الدنيا قال ولا يكونون الله حدثنا قال يارب آتيتني مالك فكنت تابع للناس وكان خلق الجواز الحديث وفي رواية ابن أبي عمري في هذا الحديث فيقول يارب ما علمت لك شيئا أرجوه كثير إلا أنك كنت أعطيتني فضلا من مال فذكره (قوله قساني) بكسر أوله جمع في وهو الخادم حرا كان أو محلا (قوله أن يتطروا ويتجاوزوا عن الموسر) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخاف الترجمة والمباين أن يتطروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فسه وظاهره غير مطابق للترجمة ولعل هذا هو السرف في إيراد التعاليف الآتية لأن فيها ما يباين الترجمة (قوله وقال أبو مالك عن ربي كنت أيسر على الموسر وأظن المعسر) وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأعرابي عن أبي مالك كاتقدم أو لا وقال في آخره فقال أبو مسعود الانصاري وعقبه بن عامر الجهني هكذا سمعنا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وتأنه شعبة عن عبد الملك) يعني ابن عمر (عن ربي) أي عن حذيفة يعني في قوله وأظن المعسر وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ وصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة باللفظ فاتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت (قوله وقال أبو غوافة عن عبد الملك الخ) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل محطوا وهو كما قال أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت (قوله وقال نعيم بن أبي هند الخ) وصله مسلم من طريق غيرته من مقسم عنه وقد تقدم لفظه وفيه قول أبي مسعود أيضا قال ابن السكيت رواية بن روي وأظن الموسر أولى من رواية من روى وأظن المعسر لأن انظار المعسر واجب (قلت) ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يجوز صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سبها فهو ساذكرا لاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه (قوله باب من أنظر معسرا) روى مسلم من حديث أبي اليسر يفتح التثنية والمهمله ثم الراء فقه من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله في ظل عرشه وله من حديث أبي قتادة مرفوعا من سراما يضعه الله من كرب يوم القيامة فليست من عن معسرا أو يضع عنه ولا جد عن ابن عباس نحوه وقال وقام الله من فجع جهنم واختلف السلف في تفسير قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فروي

حدثنا همام بن عمار حدثنا
يحيى بن حمزة حدثنا الزبيري
عن الزهري عن عبد الله
ابن عبد الله أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
كان تاجر يداين الناس فإذا
رأى معسرا قال لفسانه
تجاوزوا عنه لعل الله أن
يعجزوا عنه فجاوزوا الله عنه
* (باب أداين السبعان ولم
يكفوا نصحا) * ويذكر عن
العداء بن خالد قال كتب
لي النبي صلى الله عليه وسلم
هذا ما اشتري محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
العداء بن خالد يسع المسلم
من المسلم لاداء ولا خيبة

الطبري وغيره من طريق إبراهيم التقي ومجاهد وغيرهما الآية نزلت في دين الربا خاصة وعن
عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره واختار الطبري أنها نزلت في نصاب دين الربا بلحق بها سائر
الديون لحصول المعنى الجامع بينهم فإذا أسس الدين وجب القطاره ولا سبيل لضربه ولا إلى
حبسه (قوله حدثنا الزبيري) بالقسم (قوله عن عبد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود
في رواية يونس عند مسلم عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله حدثه (قوله كان تاجر يداين
الناس) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي أن رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يداين
الناس (قوله تجاوزوا عنه) زاد النسائي فيقول لرسوله خذ ما يسروا ترك ما عسر وتجاوز
ويدخل في لفظ التجاوز لا انتظار والوضعة وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان
السبع من الحسنات إذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات وقبحه ان الاجر يحصل لمن يأمر به
وان لم يتول ذلك بنفسه وهذا كله بعد تقرير ان شرع من قبلنا إذا جاء في شرعنا في سياق المدح
كان حسنا عندنا (قوله ما) اذا بين السبعان بفتح الموحدة وتشديد الحنة
أي البائع والمشتري (قوله ولم يكفوا) أي ما فيه من عيب وقوله ونصحنا من العام بعد ان خاص
وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره ولو لم يكن فيهما في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال
أصل هذا الباب ان نصيحة المسلم واجبة (قوله ويذكر عن العداء) بالتحقيق واخره همزة فوزن
الفعال ابن خالد بن هود بن سبعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة يحكي قليل الحديث أسلم بعد
حين (قوله) هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد يحكي ما وقع هذا
التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من
طريق عبد الحميد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي صلى الله عليه وسلم
والمشتري العداء عكس ما هنا فقل ان الذي وقع هنا ما لوب وقيل هو صواب وهو من الرواية
بالمعنى لان اشتري وباع بمعنى واحد ولم من ذلك تقديم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم
العداء وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه البداء فباسم المقضول في الشرط اذا
كان هو المشتري قال وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض
عهده لتعليم الخلق قال ثم ان ذلك على سبيل الاستصحاب لانه قد سعى صفقات كثيرة تغير عهده
وفيه كفاية الاسم واسم الاب والجد في العهدة الا اذا كان مشهورا بصفة تخصه ولذلك قال محمد
رسول الله فاستغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد قال وفي قوله هذا ما اشتري ثم قال
يسع المسلم المسلم اشارة الى ان لا فرق بين الشراء والبيع (قوله بيع المسلم المسلم) فيه انه ليس من
شأن المسلم الخديعة وان تصدير الوفاة يقول الكتاب هذا ما اشتري أو أعصدق لا بأس به ولا عبرة
بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تلبيس بما التافهة (قوله لاداء) أي لا عيب والمراد به الباطن
سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي وقال ابن المثير في الحاشية قوله
لاداء أي يكتمه البائع والافلو كان بالعداء وبنه البائع لكان من يسع المسلم للمسلم ومحصله انه لم
يرد بقوله لاداء في الداء مطبقا لبق داء مخصوص وهو ما لم يطعم عليه (قوله ولا خيبة) بكسر
الفتح وبضمها وسكون الموحدة بعد ما مثلته أي مبيها من قوم لهم عهد قاله المطرزي وقيل
المراد بالاخلاق الخبيثة كالالبقي وقال صاحب العين الرية وقيل المراد بالخرام كعبر عن الحلال

بالطوب وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالفتح والخسنة ما كان في الخلق بالضم والغائلة
سكوت البائع على ما يعلم من مكره وفي المسيح (قوله ولا غائلة) بالمجبة أى ولا خور وقيل المراد
الاباق وقال ابن بطال هومن قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحيلة يتلف بها مالى (قوله قال
قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الاصبهني عن سعيد بن أبي عروبة عن عمنه قال ابن قرقول
الظاهر ان تفسير قتادة يرجع الى الخبيثة والغائلة معا (قوله وقيل لبراهيم) أى الخنى (ان
بعض الخناسين) بالنون والخاء المعجمة أى الدالين (قوله يسمى أرى) ينفع الهمة الممدودة
وكسر الراء وتشديد الخاء ههنا هو ضبط الدابة وقيل معلقها وردة ابن الانباري وقيل هو جبل
يدفن في الارض ويبرز طرفة تشبه الدابة أصله من الخبس والاقامة من قولهم تأرى الرجل
بالمكان أى أقام به والمعنى ان الخناسين كانوا يسمون مرابطا بهم باسماء البلاد لئلا يسألوا على
المنترى بقولهم ذلك ليوهموا أنه محجوب من خراسان وسجستان فيحصر عليها المشتري ويطن
انها قربة العهد بالحب قال عياض وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دواهم قلت وأسقطت
الالف واللام التي للجنس كانه كان يسمى فى الأرى أى الاصطبل أو سقط الضمير كانه كان فيه
يسمى آربه وقد تحجفت هذه الكلمة فى رواية أخرى زبد المروى فذكرها أرى فيتحقق بغير مرد
وقصر آخره وزن دعا فى رواية أخرى دلها المروى مثله لكن يضم الهمة أى أظن واضطر فيها
غيرهما فكتب في التين انهار وبت فتح الهمة وسكون الراء قال وفي رواية ابن تظيف قرى يضم
القاف وفتح الراء الأول هو المعتقد قال الراعى

فقد تفر وأجملهم علينا * لنا أرى من على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان ناسا
من الخناسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دواهم خراسان وسجستان ثم أتى السوق
فيقول جاءت من خراسان وسجستان قال فذكر ذلك ابراهيم ورواه سعيد بن منصور عن هشيم
ولفظه ان بعض الخناسين يسمى آربه خراسان الخ والسبب في كراهة ابراهيم ذلك ما يتضمنه من
الغش والتداع والتدليس (قوله وقال عقبه بن عامر لا يحل لأمرى يبيع سلعة يعلم ان بهاءه
الآخره) فى رواية الكشميهنى أخبر به وهذا الحديث وصله أحدوا بن ماجه والحاكم من طريق
عبد الرحمن بن شماسه بكسر المجبة وتحجفت الميم وبعد الف ههنا عن عقبه مرفوعا
بلفظ المسلم أعزوا المسلم ولا يحل لسلع ما عن أخيه يباع فيه غش الا يشنه وفي رواية أخرى يعلم
فيه عيا واستاده حسن (قوله عن صالح أى الخليل) فى الرواية التي بعد ما بين سمعت أبا الخليل
(قوله رفعه الى حكم بن حزام) فى الرواية المذكورة عن حكيم وسيأتى الكلام عليه مستوفى
في باب كرم جواز الخيار بعد عشر بن حديثنا والغرض منه قوله فان صدقا ويناورك لهما في
يعهم الخ وقوله صدقا أى من جانب البائع فى السوق ومن جانب المشتري فى الوفاء وقوله
ويناور أى لمافى التين والمتمن من عيب فهو ومن جانبهم ما وكذا انقصه وفى الحديث حصول البركة
لهمان حصل منهما الشرط وهو الصدق والتين ومحققها وحدهم ما هو الكذب
والكتم وهل تحصل البركة لاحدهما اذا وحده منه المشروط دون الآخر ظاهر الحديث
بقصته ويحتمل ان يعود شؤم أحدهما على الآخر ان تزرع البركة من المبيع اذا وجد الكذب

ولا غائلة قال قتادة الغائلة
الزنا والسرقية والاباق
وقيل لبراهيم ان بعض
الخناسين يسمى أرى خراسان
وسجستان فيقول جاء من
من خراسان وجاء اليوم من
سجستان فذكره كراهة
شديدة وقال عقبه بن عامر
لا يحل لأمرى يبيع سلعة
يعلم ان بهاءه الآخره
حدثنا سليمان بن حرب حدثنا
شعبة عن قتادة عن صالح
أبى الخليل عن عبد الله بن
الحريث رفعه الى حكيم بن
حزام رضى الله عنهم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
السعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو قال حتى يتفرقا فان صدقا
ويناورك لهما في بيعهما
وان تباوركبا تحقت بركة
بيعهما

٢٠٧٩

م ه ت س

تحفة

٢٤٢٧

باب بيع الخلط من التمر حديثنا (٢٦٤) أبو نعيم حدثنا سليمان بن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كنا
٢٠٨٠
من في تحفة ٢٠٨٠

أوالكتم من كل واحد منهم ما لو كان الأجر ثابتهما لصادق المبيع والوزر حاصل للكاذب الكاشم
وفي الحديث إن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح وأن شئهم المعاصي يذهب بخير الدنيا
والآخرة **قوله** باب بيع الخلط من التمر الخلط بكسر المعجمة التمر المجع من أنواع
متفرقة وقوله في الحديث كذا يزرع بضم النون أوله أي يعطاه وكان هذا العطاء مما كان صلى
الله عليه وسلم يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وغيره المجع بفتح الجيم وسكون الميم فسر بالخلط
وقيل هو كل لون من الخل لا يعرف اسمه والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جوده
وقائدة هذه الترجمة رفع يدهم من يدهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لا اختلاط جديده برديته لأن
هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه معتبر بظاهره فلا يعد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة
يرى جديدها بخفى رديتها وفي الحديث النهي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا وكذا الدرهم وسباني
الكلام على ذلك مستوفى في باب إذا ربيع تمر بغير خبر منه في آخر البيع أن شاء الله تعالى
قوله باب العام والخزارة كذا وقت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد
خمس آواب وهو أليق لتوالي تراجم الصناعات **قوله** فقال الغلام قصاب بفتح القاف
وتشديد الهمزة وآخره موحدة وهو الخزانة وسباني في المطالم من وجه آخر عن الاعمش بلفظ
كان له غلام لحام وانفق الطريق على أنه من مسند أبي مسعود الامار وأما جد عن ابن عمر
عن الاعمش بسنده فقال فيه عن رجل من الانصار يكنى أباشعيب قال أنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرفعت في وجهه الجوع فأتيت غلاما لي فذكر الحديث وكذا روى عنه في الخبر التاسع
من أمالي الحاملي من طريق ابن عمر زاد مسلم في بعض طرقه وعن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر
وسباني الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة أن شاء الله تعالى **قوله**
باب ما يبيع الكذب والكتمان أي من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن
خزام الذي كور قبل بابين وهو واضح فيما ترجمه **قوله** باب قول الله عز وجل
يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا بضاعفا مضاعفة الآية هكذا التنسي ليس في الباب سوى
الآية وساق غيره فيه حديث أبي هريرة الماضي في باب من لم يبال من حيث كسب المال
باسناده ومثله وهو يعيد من عادة الضاري ولا يسمع قرب العهد لعله أشار بالترجمة الى
ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا على أن الناس زمان ما يكون الرابح
لما كله أصابع من غيابه وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسيره الآية قال كان الرابي الجاهلة أن
يكون الرجل على الرجل حتى إلى أجل فإذا حل قال تقضى أم تم في فان قضاء أخذوا الزادة في
حقه وزاده الآخر في الاجل وروى الطبري من طريق عطاموسن طريق مجاهد نحوه ومن
طريق قتادة أن رابعا الجاهلية يبيع الرجل البيعة إلى أجل سمى فإذا حل الاجل ولم يكن عند
صاحبه قضاء زادوا آخر عنه والرا بمقصود وحكي مذهبه وهو شاذ وهو من رايه يوفيك بالآيات
ولكن قد وقع في خط المحقق بالواو وأصل الرابي الزادة أما نفس الشيء كقوله تعالى اهتبت
وزيت وأما مقابلة كدريهم بدرهم فنقل هو حقيقة فبهم ما وقيل حقيقة في الأول مجاز في
الثاني زاد ابن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الرابي على كل بيع محرر **قوله**

يبعها **قوله** باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا بضاعفا مضاعفة الآية **باب** ٢٠٨٣

قوله باب العام والخزارة كذا وقت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد

مصححه

٢٠٨٦

تحفة

١١٨١١

* حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن عون بن أبي جحيفة
قال رأيت أبا بشرى عدا
جما فأسأله فقال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم
عن الكلب وعن الدم
ونهى عن الواشمة والموشومة
وأكل الربو موكله وعن
الصور * (ابن أبي جحيفة) الله
الربو يرى الصدقات والله
لا يحب كل كفار أثيم *
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن يونس عن ابن
شهاب قال ابن المسيب إن
أبا هريرة رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الحلف
منفعة السلعة تحفة للركة

٢٠٨٧

٥٥٤

تحفة

١٢٣٣١

نزلت قوله تعالى واقفوا وما ترجعون فيه إلى الله الآية قال فعل التأقل وهم لقرمها متبها انتهى
وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى
واقفوا وما ترجعون فيه إلى الله الآية وهي آخر آية ذكرها قوله إلى قوله وهم لا يظلمون واليهما
أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى وكان البخاري أراد به كره هذا الأثر عن ابن عباس تفسير
قول عائشة لم تزل الآيات من آخر سورة البقرة (قوله) عن عون بن أبي جحيفة في رواية آدم
عن شعبة حدثنا عون وسما في أو آخر أبواب الطلاق (قوله) رأيت أبا بشرى عدا جما
فسأله كذا وقع هنا وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتره وذلك لا يناسب جوابه بحدوث
النهي ولكن وقع في هذا السياق اختصارا بينه ما أخرجه المصنف بعده هذا في آخر البيوع من
وجه آخر عن شعبة بلفظ اشتري جما فامر بما حجه فكسرت فسأله عن ذلك ففقه الشبان بان
السؤال انما وقع عن كسر المحاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر أبي جحيفة المحاجم ما يشعر
بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة فكأنه فهم منه أنه لا يطبخ
النهي ولا يتكلم بالكسب بذلك فذلك كسر محاجم وسبب الكلام على كسب المحاجم بعد
أبواب ويند كرهناك بقية فأنه ان شاء الله تعالى (قوله) ونهى عن الواشمة والموشومة أي نهى
عن فعلهما لأن الواشمة والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما (قوله) وأكل الربا
وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية معطوفا على النهي عن الواشمة والجواب عنه كالتى قبله ثم
ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تفسير فاعلى اللحن بالنهي فسأني في أو آخر البيوع وفي أو آخر الطلاق
بلفظ وعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربو موكله والله أعلم (قوله) باب
الله الربو يرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) روى ابن أبي حاتم عن طريق الحسن قال
ذاك يوم القسامة يحق الله الربو مئذوا لله وقال غيره المعنى أن أمره يؤمل إلى قبله وأخرج
ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حيان قال ما كان من ربا وان زاد حتى يغيظ صاحبه فإن الله
يحققه وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مر فوعا أن الربا وان كثر
عاقبته إلى قل وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربع سنين حتى
يحقق (قوله) عن يونس) هو ابن يزيد (قوله) الحلف) بفتح المهملة وكسر اللام أي البين الكاذبة
(قوله) منفعة) بفتح الميم والقاء بينهما نون ساكنة منفعة من التفاق بفتح النون وهو الرابح ضد
الكساد والسلعة بكسر السين المتاع وقوله تحفة بالمهملة والقاف وزن الأول وحكى عياض
ضم أوله وكسر الحاء والحق التقصير والابطال وقال القرطبي المحدثون يسدونها والأول
أصوب والماء المبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف وفي مسلم البين والجد البين الكاذبة وهي
أوضح وهما في الأصل مصدران مزيدان بمعنى التفاق والحق (قوله) للركة) تابعه
عنبسة بن خالد عن يونس عند أبي داود وفي رواية ابن وهب وإني صفوان عند مسلم في الجمع
وتابعهما أنس بن عياض عند الأسماعيلي ورواه الليث عند الأسماعيلي بلفظ تحفة للكسب
وتابعه ابن وهب عند التميمي ومال الأسماعيلي إلى ترجيح هذه الرواية وإن من رواه بلفظ
للركة أراد بالمعنى لأن الكسب إذا محقق للركة وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما
اختلف على يونس ووقع للبركي في الأطراف في نسبة هذه اللفظة إلى خروجها وهم يعرف بها

(باب ما يكره من الخلف في البيع) * حدثنا عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا (٢٦٧) العوام عن ابراهيم بن عبد الرحمن عن

عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه أن رجلاً أقام

سلعة وهو في السوق خلفاً

بالله لقد أعطى بها ما لم يعط

ليوقع فيها رجلاً من المسلمين

فنزلتان الذين يشترون

بعده الله وأيمانهم ثم أقبلوا

* (باب ما قيل في الصواع) *

وقال طاوس عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال النبي

صلى الله عليه وسلم لا يحتل

خلها وقال العباس الأ

الأخر فانه لقبهم ويوتهم

فقال الأناخر * حدثنا

عبدان أخبرنا عبد الله

أخبرنا بنو عن ابن شهاب

قال أخبرني علي بن حسين

أن حسين بن علي رضى الله

عنهما أخراه أن علماً قال

كانتني شارب من قصبي

من الغنم وكان النبي صلى

الله عليه وسلم أعطاني شارباً

من الغنم فلما أردت أن

أبقي بها طعة بنت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

واعدت رجلاً صواعاً مني

فتباعدت أن يحل معي فتأتني

بأخر أردت أن أبيع من

حرته قال ابن المنبر مناسبت حديث الباب الترجمة انه كالنفسه لانه قال ان الزيادة والنقص

النقص فقال كيف تجتمع الزيادة والنقص فوضع الحديث أن الخلف الكاذب وأن زاد في

المال فانه يحق البركة فكذلك قوله تعالى يحق الله بالأي يحق البركة من البيع الذي فيه

الربا وإن كان العبد زائداً لكن يحق البركة يقضي الى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر

في حديث ابن مسعود وأما اضمحلال الاجر في الآخرة على التنازل الثاني * (قوله)

باب ما يكره من الخلف في البيع) أي مطلقاً فإن كان كذباً فهي كراهة تحريم وإن كان

صدقة فآثمة وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة يبيع المحسنة والراء والزراي من فوعا

بما عسر التجار ان البيع يحضره اللغو والخلف فشوبه بالصدقة (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى)

في رواية يزيد عن العوام سمعت عبد الله بن أبي أوفى وسأني في التفسير مع بقية الكلام عليه وقد

تعبت بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في

الاية وإيمانهم وسأني في الشهادات في سبب زولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حله على

العموم * (قوله) ما قيل في الصواع) بفتح واو له على الأفراد وبضمه على الجمع

يقال صاع وصواع وصياغ بالتحسين وأصله عمل الصياغة قال ابن المنبر فائدة الترجمة لهذه

الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأقره مع العلم به فيكون

كالنقص على جواز ما عداه يؤخذ بالقياس (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وبنو هو

ابن زيدي رواية ابن شهاب بالاسناد المذكور كما قيل فيه انه أصح الاسناد (قوله) كانتني

شارف) بحجته وآخره فاعز من فاعل الناقصة المسنة (قوله) أبقي بها طعة) أي أدخلها وسأني

الكلام على هذا الحديث في فرض الجنس والغرض منه قوله واعدت رجلاً صواعاً مني فتباعد

وقد قدمنا أنهم ربط من اليهود فيؤخذ منه جواز معاملته الصانع ولو كان غير مسلم ويؤخذ منه

انه لا يلزم من دخول النساء في صنعة أن تترك معاملته صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلاً

ولعل المصنف أشار الى حديث كذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب

الاسناد أخرجه أحد وغيره (قوله) حدثنا إسحق) هو ابن شهابين وخاله الطحان وشيخه خالد

هو الخلاء وقوله في أول الباب وقال طاوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ تقدم وصل

هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجمة منه ذكر

الصياغة وتقرر بالنبي صلى الله عليه وسلم على ذلك * (قوله) ذكر القين) بفتح

القاف (والحداد) قال ابن زريق أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قيناً وقال الزجاج

الصواعين وأسميت به في ولية عرسى * حدثنا إسحق حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة ثم حل لاحد قبل ولا أحد بعد وإنما حلت لي ساعة لا يحتل خلالها ولا يعبد

شجرها ولا يقر صيدها ولا يلتقط لقطها المعروف * وقال عباس بن عبد المطلب الا الاخر فقال لا يعبد

الاخر فقال عكرمة هل تدري ما يقر صيدها وإن تحب من الظل وتنزل مكانه قال عبد الوهاب عن خالد الصاعين وقبورنا * (باب

ذكر القين والحداد) * حدثني محمد بن بشير حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي النخعي عن مسروق عن خباب قال

كنت قيناً في الجاهلية وكان لي على العاصي بن واثل دين فأتته أنقاضه قال لا أعطيك حتى تنكر عجمي صلى الله عليه وسلم فقلت

لا أكره حتى يملك الله ثم عتقت قال دعني حتى أموت وأنت فأسألك ما لا وولد أفاضل فقلت أفرأيت الذي كفر يا ثناء قال

لا وبين ما لا وولد أطلع القين أم اتخذ عند الرحمن عهداً ٢٠٩١ م

«(باب الخطاط)» حدثنا عبد الله بن يوسف (٢٦٨) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طحانة أنه سمع انس بن مالك رضي الله

عنه يقول ان خطاط دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال انس بن مالك رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبز اوصافيه دبا وقد يد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الديان من حوالى القصعة قال فلم أرل أحب الديان من وشد «(باب التساج)» حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال جاءت امرأة بردة قال أتدرون ما البردة فقيل له نعم هي الشاة منسو حقة حاشتها قالت يا رسول الله انى نسجت هذه بيدي كسوكها فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم

الذين يصلح الاسنة والقين أيضا الحداد وكان الخزازي اعتمد القول الصائر الى التفاسير بينهما وليس في الحديث الذي أورده في الباب الا ذكر القين وكأنه أطلق الحداد في الترجمة لا شرا كهما في الحكم وسياق الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى وأما قول أم أيمن أنها بنيت عائشة فقناعها زينتها قال الخليل التقيين التزين ومنه سمعت المغيرة قنعة لان من شأنها الزينة «(قوله)» الخطاط بالمججمة والتخانة قال الخطاطي في أحدث هذه الاواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخطاطة معنى زائد لان القالب أن يكون الخط من عند الخطاط فيجتمع فيها الى الصعقة الالة وكان القياس أنه لا تصح اذ لم يتزاحداهما عن الاخرى غالباً لكن الشارع أقر ما فيه من الارقاق واستقر على الناس عليه وسياق الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وقصه دلالة على أن الخطاطة لا تتناهي المرأة «(قوله)» التساج بالنون والمهملة وآخره جيم أو ردفه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد الكفن في كتاب الجنائز وقوله فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاج اليها أي وهو محتاج اليها بخفي الميتة والكشمي محتاج اليها بالنصب على الحال «(قوله)» الخبار بالنون والجيم والكشمي بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة هاء في آخره ويترجم أبو نعيم في المستخرج والاول أشبه بسابق بقية التراجم وأورده حديث سهل أيضاً قصة النبوة وحديث جابر ذكر المنزوحين الخدم وقد تقدم الكلام على قوائدها في كتاب الجمعة وقوله في آخر الحديث الذي يسكت بضم أوله وتشديد الكاف وقوله قال بكت على ما كانت تسمع من الذكر يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه الذي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحدوا بن أبي شبة عنه «(قوله)» شراء الامام الحواشي بنفسه كذا لا يدر عن غير الكشمي وسقطت الترجمة للباقيين ولبعضهم شراء الحواشي بنفسه أي الرجل وفائدة الترجمة رفع توهم من توهم أن تعاطى ذلك يقدر في المرأة «(قوله)» وقال ابن عراش في النبي صلى الله عليه وسلم جلا من عمر هو طرف من حديث سنان موصولاً في كتاب الهمية «(قوله)» واشترى ابن عمر بنفسه هذا التعليق ثبت في رواية الكشمي وحده وسياق موصولاً

محتاج اليها يخرج النوايا ازاره فقال رجل من القوم يا رسول الله اكسنيها فقال نعم فجلس

النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس فخرج فطواها ثم أرسل بها اليه فقال له القوم ما أحسنت سألنا اياه لقد عرفت أنه لا يرسانا لا فقال الرجل والله ما سأله الا تكون كفي يوم أموت قال سهل فكانت كفيه «(باب الخبار)» حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم قال أنى رجال سهل بن سعد يسألونه عن المنبر فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة امرأة أهد سمها سهل أن امرى غلامك الخبار يعمل لى أعودا أجلس عليهن اذا كتبت الناس فارضه يبعنهما من طرف الغاء ثم جاءها فارسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فامر بها فوضعت فجلس عليه «(قوله)» حدثنا خالد بن يحيى حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن امرأة من الانصار قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تجعل لك شيئا تقعده فأتى غلاما فخاراً قال ان شئت فعملت له المنبر فلما كان يوم الجمعة قعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع فصاحت الغلاة التي كان يحطب عندها حتى كانت أن تنشق فيزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها فضنها اليه فجعلت تئن «(قوله)» آتين الصلي الذي يسكت حتى استقرت قال بكت على ما كانت تسمع من الذكر «(باب شراء الامام الحواشي بنفسه)» وقال ابن عمر رضي الله عنهما اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلا من عمر واشترى ابن عمر بنفسه

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما جاء مشرك بغم فاشترى النبي صلى (٢٦٩) الله عليه وسلم منه شاة واشترى من جابر

بعديرا **(قوله)** وقال عبد الرحمن بن أبي بكر أي الصديق جاء مشرك بغم الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر السور في باب الشراء والبيع مع المشركين **(قوله)** واشترى أي النبي صلى الله عليه وسلم (من جابر بعديرا) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبرياء والشفرة في شراء الخواتم وان كان لمن يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشك أحد أنه كان لمن يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان بفعله تعليماً وتشريعاً أو رد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي وسابق شرحه في أول الزهن ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب شراء الدواب والجبر في رواية أبي ذر الجرجسيين وليس في حديثي الباب ذكر لعمر ولكنه أشار إلى الحاقها في الحكم بالابل لان حديثي الباب انما هو ما ذكره ويرى وحده ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا الوجه الترجمة **(قوله)** وإذا اشترى دابة أو جلا هو أي البائع عليه هل يكون ذلك قبضاً يعني أو يشترط في القبض قدر زاد على مجرد القبلية وهي مسألة خلافية سابق شرحها في بيان باب اذا اشترى شاة فوهب من ساعته **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه يعني جلاصعباً هذا طرف من حديث سابق في الباب المذكور ثم أورد حديث جابر في قصة مع جله وسابق الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى ويقال ان الغزوة التي كان فيها غزو ذات الرقاع وقوله فيه يحججه بفتح اوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعمه وقوله أبكر أم ثيبا بالنصب فيما يتقدراً تزوجت ويجوز الرفع بتقدير أمي **(قوله)** **باب** الاسواق التي كانت في الجاهلية فتشابه بها الناس في الاسلام قال ابن بطال فقه هذه الترجمة ان مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لاتنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول السور وان شرحه مضي في كتاب الحج **(قوله)** **باب** شراء الابل الهيم بكسر الهاء جمع اهي للمذكرو وقال لا تني هي **(قوله)** أو الاجرب في رواية النسفي والاجر وهو من عطف القرد على الجمع في الصفة لان الموصوف هنا هو الابل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال شراء الابل الهيم وشراء الابل الجرب **(قوله)** الهام الخالف للقصدي كل شيء قال ابن التين ليس الهام واحد الهيم وما أدري لم ذكر البخاري الهام هنا انتهى وقد أثبت غيره ما نفعه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع اهي ومن العرب من يقول هائم ثم يجعونه على هيم كما قالوا غائط وغيط قال والابل الهيم

بعديرا **حدثنا** ثابوس بن مسعود **حدثنا** ابو معاوية **حدثنا** الاعشى عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً خفيفاً بنسيئة ورهقه درعه **(باب)** شراء الدواب والجبر واذا اشترى دابة أو جلا هو عليه هل يكون ذلك قبضاً **قوله** ان يزل **حدثنا** جابر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال اشترى النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه جلاصعباً **حدثنا** محمد بن جابر عن عبد الوهاب **حدثنا** عبد الله بن عباس عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كتبت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأتاني جلي وأصبا فأتني علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال جابر فقلت نعم قال ما شأنك قلت أظن علي جلي وأصبا فقلت فزلت بعينه

بعينه ثم قال اركب فركبت فلقد رأيت أ كفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تزوجت نعم قال بكر أم ثيبا قلت بل ثيبا قال أفلا جارية تلاحها وتلاعبك قلت ان لي أخوات فأحببت أن تزوج امرأتهم معهن وتقططن وتقوم عليهن قال أما لك فإني قد كنت فالكيس الكيس ثم قال أتبيع جلاك قلت نعم فاشتراني بأوقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فبني وقدمت بالغداة فأتينا إلى المسجد فوجدت علي باب المسجد قال الان قدمت قلت نعم قال فدع جلاك فادخل فصل ركعتين فدخلت فسلمت فأمر بلال ان يركبني فركبني فأتيت بلال فخرجني في الميزان فانطلقت حتى ولت فقال ادعوا جابر اقلت الان يرد علي الجمل وأدري لكن شيء أفضى إلى منه قال خذ جلاك ولت منه **(باب)** الاسواق التي كانت في الجاهلية فتشابه بها الناس في الاسلام **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** شافعيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ ومجنة وفواجيزا سواق في الجاهلية فلما كان الاسلام تأثروا من التجارة فيها فانزل الله ليس عليكم جناح في مواسم الحج قرأ ابن عباس كذا **(باب)** شراء الابل الهيم أو الاجرب **الهيم** الخالف للقصدي كل شيء

٢٠٩٩

ت

٧٢٥٦

«حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال قال عمرو
كان ههنا رجل
اسمه نواس وكانت عنده
ابل هيم فذهب ابن عمر
الله عنهما فاسترى تلك
الابل من شريك له فإله
شريكه فقال بعثنا تلك الابن
فقال نعم بعثنا فقال من شيخ
كذا وكذا فقال ويحك ذاك
والله ابن عمر فقام فقال ان
شريك يا عاك ابلها ولم
يعرفك قال فاستقها قال
فلما ذهب يستاقها فقال
دعها رضىنا بقضاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لاعدوى سمع سفيان عمرا
«باب بيع السلاح في
الفتنة وغيرها» وكره عمران
ابن حصين بيعه في الفتنة

ت

٧٢٥٦/٢

التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء اء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى وقيل الابل
الهيم الملية بالقطران من الحرب فصب عطشى من حرارة الحرب وقيل هوداء بنشاعنه الحرب
ثم استند من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله فشاركون شرب الهيم قال الابل
العطاش ومن طريق عكرمة بن أبي العزبة عن الابل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك «قوله قال عمرو» هو
ابن دينار وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان عمرا هو مقول شيخه علي بن عبد الله وقيل رواه
الجميدى في مسنده عن سفيان قال حدثنا عمرو به «قوله كان ههنا» أي بمكة وفي رواية ابن أبي
عمر عن سفيان عند الاسماعيلي من أهل مكة «قوله اسمه نواس» بفتح النون والتشديد لا كثر
وللقاسي بالكسر والتخفيف والكشهي كالاول لكن بزيادة التثنية «قوله من شريك له»
لم أقف على اسمه «قوله ابلها» في رواية ابن أبي عمرا ما يكسر أوله «قوله ولم يعرفك»
بكون العين من المعرفة لا كثر والمستقلى بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف
«قوله فاستقها» بالمهملة فعل أمر من الاستياق والقتال ابن عمر والمقوله نواس وفي رواية
ابن أبي عمرا قال فاستقها إذا أي ان كان الآخر كما تقول فاربعها «قوله فقال دعها» القائل هو
ابن عمر وكان نواسا أراد أن يرثعها فاستدرك ابن عمر فقال دعها «قوله رضىنا بقضاء»
رسول الله صلى الله عليه وسلم أي رضيت بحكمه حيث حكم ألعدي ولا طيرة وعلى التأويل
الذي اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفا من كلام ابن عمرو على الذي اختاره جري الجمدى في
جميعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن سالم بن جندب عن عبد الله بن عمر عن أبيهما
صرفوا لاعدوى ولا طيرة كأنه اعتمد على أنه حديث واحد وفي الحديث جواز بيع الشيء
المعيب إذا منه البائع ورضى به المشتري سواء منه البائع قبل العقد أو بعده لكن إذا أخبره
عن العقد ثبت النكاح للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوفي ظم الرجل الصالح
وذ كرا الجمدى في آخر الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن عمرو كان يصحكه فقال يوما
وددت أنى أباقبس ذهباً فقال له ابن عمر ما صنعت قال أموت عليه «قوله لاعدوى» قال
الخطابي لا أعرف لاعدوى هنالمعنى الآن يكون الهيام داء من شأنه أن وقع به إذا رمى مع
الابل حصل لها منله وقال غيره لهامعنى ظاهر أي رضى بهذا البيع على ما فيه من العيب
ولأعدى على البائع كما واختاره هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال الداودي معنى قوله
لاعدوى انتهى عن الاعتداء والظلم وقال أبو علي الهجري في النوادر الهيام داء من أدواء
الابل يحدث عن شرب الماء البخل إذا كثر طبلجه ومن علامته حذوه اقبال البير على الشس
حدثت دارت واستمراره على أكله وشربه وبذنه يقص كذا ثبت فإذا أراد صاحبه استئبانه أمره
استئبانه فان وجد رجه مثل رجم الخيرة فهو أهيم من شمن من بوله أو يعرفه صاحبه الهيام انتهى
وبهذا يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأبداه احتمالاً وبه يتضح صحة عطف البخاري
الأجرب على الهيم لا شرا كهما في دعوى العدوى وبما يقوله ابن الحديث على هذا التأويل يصير
في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لاعدوى تفسيراً للقضاء الذي تضمنه «قوله يا

بيع السلاح في الفتنة وغيرها» أي هل يمنع أم لا «قوله وكره عمران بن حصين» في الفتنة
أي في أيام الفتنة وهذا أو ضله ابن عدى في الكامل من طريق أبي الأشعث عن أبي ربيعة عن عمران

٢١٠٠

م د ت

ن ح ط

١٢١٢٢

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن يحيى بن سعيد
عن عمر بن كثير عن أبي محمد
مولى أبي قتادة عن أبي قتادة
رضي الله عنه قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام حنين فبعث الدرع
فأبعث به مخرفا في بني سلة
فأله لا مال تأتله في
الاسلام * (باب العطار
وبيع المسك) * حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
عبد الواحد حدثنا أبو بردة
ابن عبد الله قال سمعت
أبا بردة بن أبي موسى عن
أبيه رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مثل المجلس الضائع
والجلس البوس كمثل
صاحب المسك وكبير الحداد
لا يبعدك من صاحب المسك

٢١٠١

م

ن ح ط

٩٠٥٩

ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعا وإسناده ضعيف
وكان المراد بالقصة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه اذذ العانة لمن اشتراه وهذا
مجهول إذا اشتبه الحال فأما إذا تحقق الباطن فالبيع للطائفة التي في جانب الحق لا بأس به قال ابن
بطال إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الإثم ومن ثم كره مالك والشافعي
وأحمد وسمي بيع العنب بمن يتخذ خرا وذهب مالك إلى فسخ البيع وكان المصنف أشار إلى
خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلال ممن شئت (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري
وعمر بن كثر هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي عرو بفتح العين وهو تصحيف
والإسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى (قوله خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام حنين فبعث الدرع) كذا وقع مختصرا فقال الخطابي سقط شيء من
الحديث لا يمت الكلام إليه وهو أنه قتل رجلا من الكفار فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
سلبه وكان الدرع من سلبه وتعبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إنما أراد
جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر وكذا يفعل كثيرا (قلت)
وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي بعدد في وسع سيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة
حنين من كتاب المغازي وقد استشكل مطابقة الترجمة قال الأسماعيلي ليس في هذا الحديث
من ترجمة الباب شيء وأجب بأن الترجمة مشبهة على بيع السلاح في الفتنة وغير هذا الحديث
أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة وقرأت بخط القطب في شرحه يحتمل
أن يكون الرجل لما قال فأرضه منه فأراد أن يأخذ الدرع ويعرضه عنه النبي صلى الله عليه
وسلم وكان بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة انتهى ولا يخفى تعسف هذا التأويل والحق
أن الإسناد لا يلبس انما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لأنه باع الدرع فاشترى بتمنه
البيستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع
السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال
فيه فأعين المسلمين والمشركون وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك والظن به أنه لم يسمع من
يعني على قتال المسلمين فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه (قوله مخرفا)
بالجمجمة الساكنة والفاء مقنونة الأولى هو البيستان وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار
(قوله في سلة) بكسر اللام (قوله تأتله) بالثلاثه قبل اللام أي حصه قاله ابن فارس وقال
القرائزي جعلته أصل ما لي وأتله كل شيء أصله (قوله ما) في العطار وبيع
المسك ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكان له الحق العطار به لاشترأ كهما
في الترجمة الطبية (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وأبو بردة عن عبد الله هو زيد بن
عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى (قوله كمثل صاحب المسك) في روايته أبي أسامة عن
بريد بن كاسي في الدنيا كمال المسك وهو أعظم من أن يكون صاحبه أولا (قوله وكبير الحداد)
بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف وفي رواية أبي أسامة كمال المسك ونافع الكبير
وحقيقته البناء الذي ركب عليه الزق والرق هو الذي ينفخ فيه فأطلق على الزق اسم الكبير مجازا
لجوارقه له وقيل الكبير هو الزق نفسه وأما البناء فاسمه الكور (قوله لا يبعدك) بفتح واو

٢١٠٦

م د س ق

تحفة

١٦٩١

* (باب) صاحب السلعة
أحق بالسوم * حدثنا موسى بن
إسماعيل حدثنا عبد الوارث
عن أبي السباح عن أنس
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا بني التجار ائمنوني
بما أخطاكم وفيه شرب ونخل
* (باب) * كم يجوز الخبار
* حدثنا صدقة أخبرنا
عبد الوهاب قال سمعت
يحيى بن سعد قال سمعت
نافعا عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن المتبايعين
ياختيار فيعهما

٢١٠٧

م د س ق

تحفة

٨٥٢٢

علمنا بهذا ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجة
من هذه الحنفية بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنبر في الترجمة اشعار بجعل قوله انما
يلبس هذه من اخلاق على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك
خاص بالرجال وانما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الترفة وحاصله ان حديث ابن عمر
يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جمعها **(قوله باب)** صاحب السلعة
أحق بالسوم) يفتح المهمة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن بطال لا خلاف بين
العلماء في هذه المسئلة وان سوتى السلعة من ماله أو وكيل أول بالسوم من طالب شراؤها
(قلت) لكن ذلك ليس بواجب فسماني في قصة جابر أنه صلى الله عليه وسلم يده بقوله بعينه
بأوقية الحديث **(قوله)** حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون **(قوله)** ائمنوني
بمثلة على وزن فاعولني وهو أمر لهم يده كالثمن معنا باختيارهم على سبيل السوم ليد كرهولهم
ثمننا معنا لاختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وبهذا يطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله ائمنوني
أي يا عولني بالثمن أي ولا أخذه به قال فليس فيه إلا أن المشتري يده يده كالثمن وتعلقه بعباس
بان الترجمة انما هي إذ كالثمن معنا وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الأولوية بين البائع
والمشتري (قلت) وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد وياي الكلام عليه مستوفى في أول
المجرة ان شاء الله تعالى **(قوله باب)** (كم يجوز الخبار) كم يجوز الخبار وكس
الخبار اسم من الاختيار والتعبير وهو طلب خبرا لا من من امضاء البيع أو فسحة وهو خياران
خيار المجلس وخيار الشرط وزاد بعضهم خيار التقصص وهو من يشرح في الشرط فلا يزداد
والكلام هنا على خيار الشرط والترجة معقودة لبيان مقدارها وليس في حديثي الباب بيان ذلك
قال ابن المنبر لعله أخذ من عدم تحليده في الحديث أنه لا يتقدم بل يفرض الاخر فيه الى الحاجة
لثمنها في السلع في ذلك (قلت) وقد دروي البيهقي من طريق أبي علقمة الفروي عن نافع عن ابن عمر
مرفوعا الخبار ثلاثة أيام وهذا كانه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق
محب بن اسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب وبه احتج الحنفية
والشافعية فان أمد الخبار ثلاثة أيام أو تكروا لك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغز زيادة
وان كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمديسه بخبر فيه فلهذا مثلا
والثوب يوم أو يومان ولجارية بجمع أو للدار شهر وقال الاوزاعي عند الخبار شهر أو أكثر بحسب
الحاجة اليه وقال الثوري يختص الخبار بالمشتري ويمتد له الى عشرة أيام أو أكثر يقال انه انفرد
بذلك وقص القول بامداد الخبار عن عمر وغيره وسأيت في شيء منه في أبواب الملازمة فيختل أن
يكون من اد الخبار بقوله كم يجوز الخبار أي كم يختار أحد المتبايعين الاخر مرة وأشار الى ما في
الطريق الا تبعد ثلاثة أبواب من زيادة همام واختار ثلاث مرار لكن لمالك تكثر الزيادة
لأنه أي الترجمة على الاستفهام كم مادته **(قوله)** حدثنا صدقة هو ابن الفضل المروزي
وعبد الوهاب هو النقي ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** ان المتبايعين بالخبار كذا لاكثر
وسكن ابن التين في رواية القابسي ان المتبايعان قال وهي لغة وفي رواية أيوب عن نافع في الباب
الذي يليه البيان بتشديد التثنية والبيع بمعنى البائع كضيق وضيق وصين وصان وليس كين

وبأن فانه جماعة غفاران كضم وقام واستعمال البع في المشتري اما على سبيل التغليب أولان
 كلا منهما بائع **(قوله)** ما لم يتفرقا في رواية النسيان يفترا بتقديم الفاء ونقل تغلب عن
 الفصل من سلة اقترافا بالكلام وتفرقا بالابدان وورده ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين
 أوثر الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد وأجيب بانه من لازمه في الغالب لان
 من خالف آخر في عقيدته كأنه مستدعا لمعارفته اياه بسدنه ولا يخفى ضعف هذا الجواب
 والحق جل كلام الفصل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع
 الآخر اتساعا **(قوله)** أو يكون البع خيارا سلك شرحه بعد باب **(قوله)** قال نافع وكان ابن
 عمر اى آخره هو موصول بالاسناد المذكور وقد ذكره مسلم ايضا من طريق ابن جريح عن نافع
 وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى ان التفرق المذكور بالابدان كما سألني وفي الحديث ثبوت
 الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسألت بعد باب **(قوله)** عن أي الخليل في رواية
 شعبة الا ان شعبة بعد باب عن قتادة عن صالح أي الخليل وفي رواية أخرى عن غندر عن
 شعبة عن قتادة سمعت أبا الخليل **(قوله)** عن عبد الله بن الحرث هو ابن نوفل بن الحرث
 ابن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لاحد من طريق
 سعيد بن قتادة عبد الله بن الحرث الهاشمي ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه
 آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث بن نوفل
 وعبد الله هذامذ كور في الحجابة لانه وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاني بهنك كوهو
 معصوم من حيث الرواية في كبار التابعين وقاتلته شعبة تابعيان ايضا وليس له في البخاري
 سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب **(قوله)** وزاد أحمد حدثنا بن
 أي ابن أسود هذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعد
 عن حمزة ولم أره في مسند أحمد بن حنبل وزعم بعضهم انه أحد المذكورين وسألت هذه
 الزيادة من وجه آخر عن حمزة بعد ثلاثة أبواب باوضح من سبيلها وفي منيع همام فائدة طلب
 علوا لاسناد لان بينه وبين أي الخليل في اسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد **(قوله)**
 اذالم وقت الخيار اي اذالم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار أو لطلاقه **(هل يجوز**
البيع) وكأنه أشار بذلك الى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط والذي ذهب اليه الشافعية
 والحنفية انه لا يرا فيه على ثلاثة أيام وذهب ابن ابي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وأصحاب
 وأبو ثور ورواؤن الى انه لا أمثلة حد خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذي
 يشترطه وهو اختيار ابن المنذر فان شرطاً أو أحدهما الخيار مطلقا فالأول اى وان
 أي ليلى هو شرط باطل والبيع جائز وقال النووي والشافعي واختار الرأى يبطل البيع ايضا
 وقال أحمد واسحق الذي شرط الخيار ابدا **(تنبيه)** قوله او يقول أحدهما كذا هو في جميع
 الطرق باثبات الواو فيقول وفي اثباتها نظر لانه يجوز عطف فاعلى قوله ما لم يتفرقا فاعلى الضمة
 أسعت كما أشعبت لما في قراءة من قرأه من يتقى ويصبر ويحتمل ان تكون بمعنى الآن فقرا
 حنثت نصب اللام وبه جزم النووي وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر عن وجه
 آخر عن نافع وفيه ما يكون بيع خيار والمعنى ان المتبايعين اذا قال أحدهما لصاحبه اختر
 امضاء البيع أو فسخه فاختار امضاء البيع مثلا ان البيع تم وان لم يتفرقا وهذا قال النووي

ما لم يتفرقا أو يكون البيع
 خيارا وقال نافع وكان ابن
 عمر اذا اشترى شيئا يبيعه
 فارق صاحبه حديثا يخص
 ابن عمر حديثا همام عن
 قتادة عن أبي الخليل عن
 حنيفة عبد الله بن الحرث عن حكيم
 ابن خزام رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال السعان بالخيار ما لم يتفرقا
 * وزاد أحمد حديثا همز قال
 قال همام فذكر ذلك لابي
 التياح فقال كتبت مع أبي
 الخليل لما حدثه عبد الله بن
 الحرث هذا الحديث **(باب)**
 اذالم وقت الخيار هل
 يجوز البيع * حديثنا
 أو التبعان حديثا جدين
 زيد حديثا أبو بن نافع
 عن ابن عمر رضى الله عنهما
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم السعان بالخيار ما لم
 يتفرقا أو يقول أحدهما
 لصاحبه اختر أو جاعلا
 أو يكون بيع خيار

٢١٠٩

٧٥١٢ نسخة

والاوزاعي والشافعي والسخق وآخرون وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا وقبل انه تفرق بذلك
وقيل المعنى بقوله أو يكون بيع خيار أي أن يشترط الخيار مطلقا فلا يطل بالتفرق وسببنا
الحيث فيه بعد ما بين مستوفى أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
وبه قال ابن عمر أي بخيار المجلس وهو بين من منعه الذي مضى قبل باب وأنه كان إذا اشترى
شيئا بجمعه فأرق صاحبه ولترمذي من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد وكان ابن عمر إذا ابتاع
بجاء هو فاعده قام ليجب له ولا بن أبي شيبة من طريق محمد بن اسحق عن نافع كان ابن عمر إذا باع
انصرف ليجب له البيع وسلم من طريق ابن جريج قال أملئ على نافع فذكر الحديث وفيه قال
نافع وكان إذا باع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فمشى هنيهة ثم رجع إليه وسأني صنع عن ابن عمر ذلك
من وجه آخر بعد ما بين وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم
رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعرا فخرج عنه فوضعه بين يديه فخره بين بعيره وبين النخيل ﴿قوله﴾
وشريع والشعبي أي فالخيار للمجلس وهذا وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي
سمعت أبا النخعي يحدث أنه شهد بشرى بها واختصم إليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا
بأربعة آلاف فوجها له ثم بدله في بيعها قبل أن يقارق صاحبها فقال لي لا حاجة لي فيها فقال
البائع قد بيعت فأوجب لك فاختصمنا إلى الشريح فقال هو بالخيار ما لم يتفرقا قال محمد بن وهب
الشعبي قضى بذلك وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل
برزونا فأراد أن يردده قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب البيع فشهد عنده أبو النخعي أن
شريح أتى في مثل ذلك فردد على البائع ففرج الشعبي إلى قول شريح ﴿قوله﴾ وطاوس قال
الشافعي في الأم أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا بعد البيع قال وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع ﴿قوله﴾ وعطاء بن أبي
مليكة وصلها ابن أبي شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال لا
البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب
والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والاوزاعي وابن جريج وغيرهم
وبأنه ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفة من التابعين إلا النخعي وحده ورواه مكنوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن ججاج عن الحكم
عن شريح قال إذا تكلم الرجل بالبيع فقبل وجب البيع واستناده ضعيف لاجل ججاج وهو
ابن أرمطة ﴿قوله﴾ حدثنا اسحق قال أبو علي الحياتي لم أره منسوبا في شيء من الروايات ولعله
اسحق بن منصور فأن مسلما روى عن اسحق بن منصور عن حبان بن هلال (قلت) قدرته
منسوبا في رواية أبي علي بن شمسو عن القريزي في هذا الحديث اسحق بن منصور ولم أره في
مسند اسحق بن راهويهم من روايته عن حبان فتوى ما قال أبو علي رحمه الله ثم رأيت أناسهم
استخرجوه من طريق اسحق بن راهويهم عن حبان وقال أخرجه البخاري عن اسحق قالته أعلم
﴿قوله﴾ حبان بن هلال (هو) بفتح الحاء بعد هاءم وحده نقبله ﴿قوله﴾ حدثنا شعبة سباني بعد نيباب
من هذا الوجه عن همام بن عبد الله بن شعبة وهو محمول على أنه عند حبان عن شيخين حدثنا به عن

ن

٢٢٧ / ٢

﴿باب﴾ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * وبه قال ابن عمر
وشريح والشعبي وطاوس
وعطاء وابن أبي مليكة
* حدثنا اسحق أخبرنا حبان
ابن هلال قال حدثنا شعبة
قال قتادة أخبرني عن صالح
ابن النخيل عن عبد الله بن
الحريث قال سمعت حكيم بن
حزام رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال البيعان بالخيار

٢١١٠

م د ن

تحفة

٢٤٢٧

شيخ واحد (قوله ما لم يتقربا) في روايته همام الماشية قبل باب ما لم يتقربا وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمرو عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ما لم يفارق صاحبها فان فارقته فلا خيار له وقد اختلف القائلون بان المراد ان يتقربا بالابدان هل التفرق المذكور حديد نفي البسه والمشهور الرابع من مذهب العلماء في ذلك انه موكول الى العرف فكل ما عدى الى العرف تقربا حكم به وما لا فلا والله أعلم (قوله فان صدقا وبيننا) أي صدق البائع في اخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان في الساعة وصدق المشتري في قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذرا أحدهما تارة كيد لا آخر (قوله) محقق بركة بيعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وان كان الصادق مأجورا والكاذب مأثورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بغير وقوع منه التدليس والعيب دون الآخر وجهه ان أي جرة وفي الحديث فضل الصدق والخطة عليه وذم الكذب والخطة على منعه وانه سبب لذهاب البركة وان عمل الآخر فيحصل خيري الدنيا والآخرة (قوله الا يسع الخياط) أي فلا يحتاج الى التفرق كما سأشرحه في الباب الذي يليه وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي قبله ما لم يتقربا أو يقول أحدهما لصاحبه اختروه وظاهره حصر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه دليل على إثبات خيار الجاهل وقد مضى قبل في باب ان ابن عمر جله على التفرق بالابدان وكذلك أيوب برز الاسلمى ولا يعرف لهما محققا من الحجابة وخالف في ذلك ابراهيم التيمي فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه قال البيع جائز وان لم يتقربا ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ اذا وجبت الصفقة فلا خيار وبذلك قال المالكية الا ابن حبيب والخنفية كلهم قال ابن حزم لا تعمل لهم سلفا لابراهيم وحده وقذفوا في الجواب عن حديث الباب فرقا فتمهم من رده لكونه معارضا لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ويحدث التحالف عند اختلاف المتبايعين لانه يقتضى الحاجة الى العين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد ويقول تعالى وأشهدوا اذا تباعتم والاشهاد ان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر ووقع قبل التفرق لم يصادف محلا ولا يخفى شيء من ذلك لان التسخ لا يشب بالاحتمال والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يضر صرحه الى الترجيح والجمع هنا يمكن بين الادلة المذكورة وتغير تعسف ولا تكلف وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو أقوى منه والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن الروى عنده وتعقب بان مالك لم يتقرب به فقد رواه غيره وعمله وهم أكثر عدد ارواية وعملا وقد خص كثير من محققى أهل الاصول الخلاف المشهور فاما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالعجوبة دون من جاء بهدهم ومن فاعلهم ان الراوى أعلم بما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق اذا باع عبده فتابعه أو لى من غيره وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ففصل ابن التين عن أشبه بانه يخالف لعل أهل مكة أيضا وتعقب بانه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهو لا

ما لم يتقربا فان صدقا وبيننا
بورل لهما في بيعهما وان
كذبوا وكما محقق بركة
بيعهما حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال المتبايعان
كل واحد منهما مال له من نافع
صاحبه ما لم يتقربا الا يسع
الخيار

٢١١١

٢ د هـ

تحفة
٨٢٤١

من أكبر علماء أهل المدينة في عصرهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة وقد استندوا في ذلك إلى عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكاً ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه قال ابن العربي إنما يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فاشبهه يسوع الفرير كمالامة وقعب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يجد وقت معين وما ادعاه من الفرير موجود فيه وبأن الفرير خيار المجلس معدوم لأن كلامهم ما يمكن من امضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر وفات طائفة هو خير واحد فلا يعمل به إلا فيما يتم به البايء وردائه مشهور فيعمل به كما ادعوا أنظر ذلك في خبر التفهيم في الصلاة وإيجاب الوتر وقال آخرون هو مخالف للقياس الحلي في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وقعب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار وقال آخرون التفرق بالابتن محمول على الاستحباب تحسناً للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب وقال آخرون هو محمول على الاحتياط الخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والإجارة والعقود وقعب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك رقبته المبيع ومنعته بخلاف ما ذكر وقال ابن حزم سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابتن فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت أما حيث قلنا التفرق بالابتن فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضاً لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعتك بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشترت بعشرة فأنهم ما جئتمو اتفاقاً فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقا لحين يتفرقا وهو المدعى وقيل المراد بالتبايعين المتساويان وردائه مجاز والجل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى وأصح الطحاوي يأتي وأحاديث استعمال فيها المجاز وقال من أنكر استعمال لفظ البائع في السام فقد عفل عن اتساع اللغة وقعب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع فالاصل من الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضاً وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعتك بهذا وكذا وبين قول المشتري اشترت وقالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشترت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري وهكذا حكمه الطحاوي عن عيسى بن أبيان منهم وحكامه ابن خزيمة مدعي مالك قال عيسى بن أبيان وفائدة تطهر فيما لو تفرق قبل القبول فإن القبول يتغير وقعب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضاً وأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضاً لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لتفسير البيوع والحديث يريه فتعين جعل التفرق على الكلام وأجيب بأنه إذا انعقدوا للجل على الحقيقة تعين المجاز وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى وأيضاً فالتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا حين تمام العقد مالكن عقدهما لا يتم إلا باحداً من ابن أبي البرام العقد والتفرق على ظاهر الخبر فصيح أنهم ما معاقدان ماداماني مجلس العقد فلي هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف جعل المتبايعين على المتساويين فإنه مجاز باتفاق وقالت طائفة التفرق يقع بالاقوال كقوله تعالى وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعة

وأجيب بأنه متى بذلك لكونه يقضى الى التفرق بالابدان قال البضاوى ومن نقي خيار المجلس
ارتكب مجازين بحمله التفرق على الاقوال وجه المتبايعين على التساوين وأيضا فالكلام
الشارع بصان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان التساوين ان شاء انعقد البيع وان شاء لم
يعقده وهو يحصل الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ماهو
الكلام الذى يقع به التفرق أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره فان كان غيره فما هو فليس
بين المتعاقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام بعينه لم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه
وتحتمل ما به هو الكلام الذى اختلفا به وانفسخ بينهما وهو هذا في غاية الفساد وقال آخرون
العدم لظاهر الحديث متعذر فمتعين تأويله وبيان تعدده ان المتبايعين ان اتفقا فى الفسخ
أو الامضاء ثبت لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجميع بين الفسخ والامضاء جميع بين
النقضين وهو مستحيل وأجيب بان المراد أن لكل منهما الخيار فى الفسخ وأما الامضاء فلا
احتياج الى الاختيار فانه مقتضى العقد والحال يقضى اليه مع السكوت بخلاف الفسخ وقال
آخرون حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ذلك فيما أخرجه
أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية ان يستقبله قال ابن العربي
ظاهر هذه الزيادة مخالفة لاول الحديث فى الظاهر فان تأولوا الاستقالة فى على الفسخ تأولوا
الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزع الى الترجيح والقياس من حيث بدأ يفرع
وتعقب بان حل الاستقالة على الفسخ أو وضع من حل الخيار على الاستقالة له لو كان المراد
حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد وقد ثبت فى أول الحديث
الخيار ومدته الى غاية التفرق ومن المعلوم أن له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فعين حلها
على الفسخ وعلى ذلك جله الترمذى وغيره من العلماء فقالوا معنا لا يحل له أن يفارقه بهذا البيع
خشية ان يختار فسخ البيع لان العرب تقول اسقلت ما فأتى اذا استدركه فالمراد بالاستقالة
فسخ التام منهما للبيع وحملوا نقي الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرأة وحسن معاشرته السلم
الان اختيار الفسخ حرام قال ابن حزم احتجوا بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام
لقوله فيه خشية ان يستقبله لكون الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك
تستلزم ان يكون الخبر المذكور لا فائدة له لانه يلزم من حل التفرق على القول باحاطة المفارقة
خشى ان يستقبله ولم يحش وقال بعضهم التفرق بالابدان فى الصرف قبل القبض يطل العقد
فكيف ثبت العقد ما طله وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة نظيره وذلك ان النقد وتزك
الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الا ترى بعد
بابين فى قصة البكر الصعب وسبب اني توجييه وجوابه واحتج الجاوى بقول ابن عمر ما أدركت
الصفيقة جامعها عافيه ومن مال المبتاع وتعقب بأنهم يخالفونه أما الخنفة فقالوا هو من مال
البائع ما لم يرمه المبتاع أو نقله والمالكة قالوا ان كان غائبا غيبة بعنده فهو من البائع وانه لا حجة
فيه لان الصفيقة فيه محمولة على البيع الذى انهم لا على ما لم يتبرم جميعا بين كلاميه وقال بعضهم
مضى قوله حتى يفرقا أى حتى يترافقا يقال القوم على ماذا تفارقت أى على ماذا اتفقت وتعقب

بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث لا تبة في الباب الذي بعد هذا وقال بعضهم حديث البيعان بالخيار بما بالفاظ مختلفة فهو مضطرب لا ينجح به وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من الفاظه يمكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف وشرط المضطرب ان يتعدا الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يتعين حل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ فلعله أريد به خيار الشراء وخيار الزيادة في الثمن أو الثمن واجب بأن المعهود في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث يطلق الخيار ارادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة كما في حديث الذي يخذع في السويع وأيضا فإذا ثبت ان المراد بالتباعد بين المتعاقدين بعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن محمد البرقي ذكره أكرهوا أكثره لا يحصل منه شيء المالكين فالحقيقة من الاحتياج لرده هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وحكي ابن السمعاني في الاصطلاح عن بعض الحنفية قال البيع عقد مشروط بوصف وحكم فوصفه الزوم وحكمه الملك وقد تم البيع بالعقد فوجب ان يتم وصفه وحكمه فاما ما أخر ذلك ان ان يترقا فليس عليه دليل لان السبب اذا تم يفيد حكمه ولا يفتق الا بعارض ومن ادعاه فعله البیان وأجاب بان البيع سبب للايقاع في الندم والندم يحوج الى النظر فاقبت الشارع خيار المجلس نظرا للمتعاقدین ليس لمان التندم ودليله خيار الزوم عندهم وخيار الشرط عندها قال ولولزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة لكنها شرعت نظرا للمتعاقدین الا انها شرعت لاستدراك الندم بتفريقه أحدهما فلم يجب وخيار المجلس شرع لاستدراك الندم بشرط كان فيه فوج **قوله** يا إذا أخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع أي وقيل التفريق (فقد وجب البيع) أي وإن لم يترقا فأورد فيه حديث ابن عمر من طريق الشئ نافع بلطف اذا تابيع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يترقا أي فينقطع الخيار وقوله وكانا جميعا كذلك وقوله أو يخيرا أحدهما الآخر أي فينقطع الخيار وقوله فبما عاين ذلك فقد وجب البيع أي وبطل الخيار وقوله وان ترقا بعد ان تابعا ولم يترقا أحدهما البيع أي لم يفسخه فقد وجب البيع أي بعد التفريق وهذا ظاهر جدا في انفساخ البيع بفسخ أحدهما قال الخطابي هذا أو ضرب شي في شئ خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل مختلف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره وان ترقا بعد ان تابعا فيه البیان الواضح ان التفريق بالندم هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفريق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى وقد أقدم الداودي على رده هذا الحديث التتق على صحته بما لا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعا الخ ليس بحفوظ لان مقام الليث في نافع ليس ك مقام مالك ونظر انه انتهى وهو ردنا اتفق الاغمة على ثبوته بغير مستند أو لم يروى الحديث مفسرا لا حادثة جافظان ذلك ما لم يحفظه غيرهم وقوع تعدد المجلس فهو محمول على ان شيخهم خدمهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك الاسع بالخيار فقال الجمهور به جزم الشافعي هو استثناء من امتداد الخيار الى التفريق والمراد أنهم ان اختارا اداءه البيع قبل التفريق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفريق فالتقدير الا البيع الذي جرى فيه الخيار قال النووي اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا

*(باب) اذا خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع * حديثنا قنينة حديثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا تابيع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يترقا وكانا جميعا أو يخيرا أحدهما الآخر فبما عاين ذلك فقد وجب البيع وان ترقا بعد ان تابعا ولم يترقا أحدهما البيع فقد وجب البيع

٢١١٢

م س ق

نحلة

٨٢٧٢

نقطة ﴿﴾ (باب اذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) *

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال كل بعين لا يبع
بينهما حاقى يفرق الا يبع
الخير * حدثني اسحق
أخبرنا جبان حدثنا همام
حدثنا قاده عن أبي الخليل
عن عبد الله بن الحارث

عن حكيم بن حزام رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال البيعان بالخيار حتى
يتفرقا قال هشام وجدت

فی کتابی یختار ثلاث مرار
خان صدقا وینا ورک لهما
فی یسهما وان کذبا وکتمان
فغسی أن یربحا ربحا ویمحقا

بركة يعقوب قال وحديثنا
همام حدثنا أبو التياح أنه
سمي عبد الله بن الحرث
يحدث بهذا الحديث عن

حكيم بن حرام عن النبي
صلى الله عليه وسلم (باب
إذا اشترى شيئاً فوهب من
سأعنه فبمثل أن يتفرقا ولم

تسکر البائع علی المشتري
٢١١٤
م د ط
٢٤٢٧ تحفة

قائلة انتهى ورواية البشت ظاهرة جدافي ترجمته وقيل هو استثناء من انقطاع الخبر بالقرينة
وقيل المراد بقوله أو يفرض أحدهما الآخر أي فبشرط الخيار مدة معينة فلا يتقاضى الخيار
بالتفرق بل حتى تخفى المدة حكمه ابن عبد البر عن أبي ثور روي الأول بأنه أقل في الاضمار
وتعيينه رواية للنسائي من طريق اسمعيل قيل هو ابن أمية وقيل غيره عن نافع بلظن الآن يكون
البيع كل عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو استثناء من اثبات
خيار المجلس والمعنى أو يفرض أحدهما الآخر فقتضيا خيارا للمجلس فتقتضى الخيار وهذا
أضعف هذه الاحتمالات وقيل قوله الآن يكون بيع خيارا أي هما الخيار ما لم يتفرقا فالآن
يتخاروا ولو قبل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق وهو قول يجمع
التأويلين الأولين ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال
فيه البيع الخيار أو يقول لصاحبه اختران فلنا على التقسيم لأعلى الشك * (تنبيه) * قوله
أو يفرض أحدهما الآخر باسكان الآخر من غير عطف على قوله ما لم يتفرقا ويحمل نصب الراعى
ان أو بمعنى الآن كما تقدم قريباً منه في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر * (قوله)
باب اذا كان البائع بالخيار هل يجوز (البيع) كأنه أراد الرعي من حصر الخيار
في المشتري دون البائع فان الحديث قد سوى بينهما في ذلك (قوله كل بيعين) بتشديد التختية
(قوله لا بيع بينهما) أي لازم (قوله حتى يتفرقا) أي فيلزم البيع حينئذ بل في ذلك (قوله لا بيع
الخيار) أي فيلزم بإشراطه كما تقدم البحث فيه وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط
الخيار أو المعنى ان البيع عقد جائز فاذا وجد أحدهذين الأمرين كان لازماً (قوله حديثي
اسحق) هو ابن منصور ورحمان هو ابن هلال (قوله حتى يتفرقا) في رواية الكشي عن ما لم يتفرقا
(قوله قال همام وجعلت في كلبي بخيار ثلاث مرار) أشار أبو داود الى أن هماما تفرق بذلك عن
أصحاب قتادة ووقع عند أحمد عن عثمان عن همام قال وجدت في كلبي الخيار ثلاث مرار ولم
يصح همام عن حديثه بهذه الزيادة فان ثبت فهي على سبيل الاختصار وقد أخرجه الاسماعيلي
من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث (قوله وحديثنا همام) القائل
هو حبان بن هلال المذکور وقد تقدم قبل بابين من وجه آخر عن همام قال الكرمانى القائل
هو حبان فان قيل لم قال حدثنا وقال قيل ذلك قال همام فالجواب أنه حيث قال قال كل سمع
ذلك في المذاكره حيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث أو في حزمه بذلك فنظروا الذي
نظروا فيه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال
(قوله باب اذا اشترى شأ فوجب من ساعته قبل ان يتفرقا) لم ينكر البائع على
المشتري أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن المنير أراد البخاري اثبات خيار المجلس بحديث ابن
عمر بن أبي حنيفة الباب وفيه قصة مع عثمان وهو يبين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه بحديث
ابن عمر في قصة العبر الصعب لان النبي صلى الله عليه وسلم تصرف في البكر بنفس عام فقد
فاسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله لم ينكر البائع يعني ان الهبة المذكورة انما عانت
بإضاء البائع وهو يسكو به المنزل منزلة قوله وقال ابن السنين هذا تصرف من البخاري ولا يظن
بالبني صلى الله عليه وسلم أنه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانها انما عانت ميبناها وجوابه

أنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس والجميع بين
 الحديثين يمكن أن يكون بعد العقد فأرق عمر بنان تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم ذهب وليس في
 الحديث ما ثبت ذلك ولا ما يتقنه فلامعنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت
 عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فإنها إن كانت مقدمة على حديث البيعان
 بالخيار فحديث البيعان فاض عليها وإن كانت متأخرة عنه حل على أنه صلى الله عليه وسلم
 أكتفى بالبيان السابق واستقدمه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم يشكر البائع كان
 ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم
 يشكر على المشتري ما أحدثه من الهبة والعنق أنه يبيع جائزاً واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض
 فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالابدان يجيزون ذلك ومن يرى التفرق
 بالابدان لا يجيزونه والخشيد بن جعفر عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا
 بين المبيعات فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كإساقى واختلفوا فيما بعد الطعام على
 مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن ثانياً
 يجوز مطلقاً الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثاً لا يجوز مطلقاً الا المكمل
 والموزون وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق رابعاً لا يجوز مطلقاً الا الماكول والمشروب وهو
 قول مالك وأبي ثور وخسار بن المنذر واختلفوا في الاعتاق فالجمهور على أنه يصح الاعتاق
 ويصير قبضاً سواء كان للبائع حتى الحبس بأن كان الفتي حلالاً ولم يدفع أم لا أو الصبي في الوقف أيضاً
 صحته وفي الهبة والرهن خلاف والأصح عند الشافعية فيها أنها لا يبعان وحديث ابن عمر
 في قصة البعير الصعب حجة لمقابلها يمكن الجواب عنه بأنه يمتثل أن يكون ابن عمر كان وكلاً في
 القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهر به في قبض المبيع كنى
 وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا الاتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان
 رابك البعير وحسنه وقد احتج به لما اكسبه والحنفية في القبض في جميع الاشياء المتخلية
 واله مال البخاري كانه قدم له في باب شراء الدواب والجراد إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك
 قبضاً وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخلية في الدور والارض وما أشبهها دون المتقولات
 ولذلك لم يجزم البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام وقال ابن قدامة ليس في الحديث
 نص صريح بالبيع فيجوز أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فانه لم يذكرنا (قلت)
 وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في بعض
 طرق هذا الحديث عند البخاري فاشتراه وسبأني في الهبة فعلى هذا فهو بيع وكون الثمن
 لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء وكالم يذكر الثمن يمتثل أن يكون القبض
 المشروط وقوعه وإن لم ينقل قال المحب الطبري يمتثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سابقه
 بعد العقد كما سابقه أو لا وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه (قوله أو اشترى عبداً فاعقته)
 جعل المصنف مسألة الهبة أصلاً ألحق بها مسألة العنق لوجود النص في مسألة الهبة
 دون العنق والشافعية نظروا إلى المعنى في أن العنق قوة وسراية ليست لغیره ومن أطلق به
 منهم الهبة قال ان العنق اتلاف للمال والالاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم

أو اشترى عبداً فاعقته

قوله

(قوله) وقال طاوس فبين يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وحبث له والزمج له (وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه وزاد عبد الرزاق وقع مع عمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بيعت شاعلي الرضا فان الخمار لها حتى يتفرقا عن رضا (قوله) وقال الحميدي) في رواية ابن عسار باسناد البخاري قال لنا الحميدي وجرم الاسماعيل وأبو نعيم باعته وقلده رويناها أيضا موصولا في مسند الحميدي وفي مستخرج الاسماعيل وساقى من وجهه آخر عن سفيان في الهبة موصولا (قوله) في سفر لم أقف على نعيمه (قوله) على بكر) بنخ الموحدة وسكون الكاف ولد الناقة أول ما ركب (قوله) صعب) أي نذور (قوله) فباعه) زاد في الهبة فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال هو لثياب عبد الله بن عرعرة صنع به مائت وفي هذا الحديث ما كان العجوبة عليه من يوقهم النبي صلى الله عليه وسلم وإن لا يتقدموه في المشي وفيه جوارز جر الدواب وأنه لا يشتري في البيع عرض صاحب السلعة بسلعته بل يجوز أن يشتري في بيعها وجواز التصرف في البيع قبل بدل الثمن وحرارة النبي صلى الله عليه وسلم أحوال العجوبة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور (قوله) وقال الليث) وصله الاسماعيل من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرهما وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ووذكره في أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن نونس عن الزهري نحوه وليس ذلك بعلة فقد ذكر الاسماعيل أيضا أن أباصح رواه عن الليث كذلك فوضع أن الليث فيه شيعين وقد أخرجه الاسماعيل أيضا من طريق أيوب عن سويد عن نونس عن الزهري (قوله) بيعت من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا) أي أرضا وعقارا (قوله) بالوادي) يعني وادي القرى (قوله) فلما تباعنا رجعت على عقي) في رواية أيوب بن سويد فطنفت أنكص على عقي القهقرى (قوله) برادق) بتشديد الدال أصله برادق أي يطلب معنى استرداده (قوله) وكانت السنة أن المتبايعين بالخمار حتى يتفرقا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبيع لثمان خسار في فسخه واستدل ابن بطل بقوله وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الأمر فاما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التنفر بالابدان متروكا فذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما ساقى استمرارها وقد وقع في رواية أيوب بن سويد كما ذابنا بيعنا كل كل واحد منا بالخمار ما لم ينفق المتبايعان فتابعت أمال عثمان فذكر القصة وفيها اشعار باستمر ذلك وأعرب ابن رشد في المقدسات فزعم أن عثمان قال لابن عمر ليست السنة بافتراق الابدان قد اتسح ذلك وهذه الزيادة لم أرها باسناد أو وصحت لم تخرج المسئلة على انطلاقي لأن أكثر العجوبة قد نقل عنهم القول بان الافتراق بالابدان (قوله) سقته إلى أرض غود بثلاث لبال) أي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارته على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث لبال (قوله) وساقى إلى المدينة بثلاث لبال) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها من المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بيعتها بثلاث لبال وإنما قال إلى المدينة لأنهما جميعا كانا بين يدي عن القطة في القرب من المدينة فلذلك قال رأيت أبي قد غشبه وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة وساقى نقل الخلاف فيها في باب بيع الملامسة وجواز التصل في ابطال الخمار وتقدم المرء مصلحة نفسه على مصلحة غيره

الساعة على الرضا ثم باعها وحبث له والزمج له وقال الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن عرفة رضي الله عنهما قال قال كمالع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكت على بكر صعب لعمر فكان يغلبني فيقدم أمام القوم فيزجرهم ويرد ثم تقدم فيزجرهم ويرد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه قال هو لثياب رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لثياب عبد الله بن عمر تصنع به مائت قال أبو عبد الله وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال بيعت من أمير المؤمنين عثمان ابن عفان رضي الله عنهما مالا بالوادي بماله بخير ففعلنا تباعنا رجعت على عقي حتى خرجت من بيته خشيئة أن يرادق البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخمار حتى يتفرقا قال عبد الله فلما سبي بيعه رأيت أبي قد غشبه ما سقته إلى أرض غود بثلاث لبال وساقى إلى المدينة بثلاث لبال

غير وفيه جواز بيع الارض بالارض وفيه الغبن لا يريده البيع ﴿قوله ما﴾
 ما يكره من الخداع في البيع كانه أشار بهذه الترجمة الى أن الخداع في البيع مكره ولكنه
 لا يفسخ البيع الا ان شرط المشتري الخيار على ما يشعر به القصة المذكورة في الحديث ﴿قوله﴾
 ان رجلا قد رآه أجده من طريق محمد بن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر كان رجلا من الانصار
 زاد ابن الجار ود في المتقى من طريق سفيان عن نافع انه حبان بن منقذ وهو بفتح المهملة
 والموحدة الثقيلة ورواه الدارقطني من طريق عبد الاعلى والبيهقي من طريق بونس بن هيكبر
 كلاهما عن ابن اسحق به ورواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسحق ﴿قوله ذكركني صلى الله عليه﴾
 منقذ بن عمرو وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسحق ﴿قوله ذكركني صلى الله عليه﴾
 وسلم في رواية ابن اسحق فشكى الى النبي صلى الله عليه وسلم ما يلقى من الغبن ﴿قوله انه يتخذه في﴾
 البيوع بين ابن اسحق في روايته المذكورة سبب شكوا وهو ما يلقى من الغبن وقد أخرجه
 أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ ان رجلا كان يبيع وكان في
 عقده ضعف ﴿قوله لاخلابة﴾ بكسر المجمة وتخفيف اللام أى لاخلادية ولالتقى الجنس أى
 لاخلادية في الدين لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية بونس بن بكير وعبد الاعلى عنه
 ثم أتت بالخيار في كل سلعة استعمل ثلاث لبال فان رخصت فامسك وان سخطت فارددتني حتى
 أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثير الناس في زمن عثمان وكان اذا اشترى شاة
 فقبل له انك غبت فيه رجوعه فيقبله الرجل من النخاعة بان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله
 بالخيار ثلاثا فإدله درهمه قال العلماء لقته النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليلفظ به عند
 البيع فيقطع له صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما
 يرى لنفسه لما تقر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث حكيم بن حزام فان صدقا ويناور لهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث لاجد
 وأحدق في مالك انه يريد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
 انما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغبن علة في الفسخ لما احتاج الى شرط الخيار وقال
 ابن العربي فيتمثل أن الخدع بقصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الغش أو في
 الغبن فلا يتجسس على مسئلة الغبن بخصوصه ولا ليست قصة عامة وانما هي خاصة في واقعة عين
 فيجب بها من كان بصفة الرجل قال وامامنا روى عن عمره ان كرم في البيع فقال ما أجده لكم
 شيئا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ثلاثة أيام فداره على ابن لهيعة
 وهو ضعف انتهى وهو كما قال آخر جبه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه لكن
 الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بانه كان يغبن في البيوع واستدل به
 على أن أمد الخيار بالمشرط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الاصل فقصر به
 على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع
 وأعرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج
 الى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال واستدل به على أن من قال عند العقد لاخلابة انه يصرفني
 ثلثا الصفة بالخيار سواء خذ فيه حبيب أو غنيا أم لا يالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال

﴿باب ما يكره من الخداع في البيع﴾ حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا ذكركني صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في البيوع فقال اذا بايعت فقل لاخلابة

٢١١٧

هـ

نقطة ٧٢٢٩

قوله عقده أى عقله اه عيسى اه من هاشم الأصل

٢٢٢/٢

* (باب ما ذكر في الاسواق) *

وقال عبد الرحمن بن عوف

لما قدمنا المدينة هل من

سوق فيه تجارة فقال سوق

قينقاع وقال انس قال

عبد الرحمن دلوني على السوق

وقال عمر الهادي الصق

بالاسواق * حدثني محمد بن

الصباح حدثنا اسمعيل بن

زكريا عن محمد بن سوفة عن

نافع بن جبير بن مطعم قال

حدثتني عائشة رضي الله

عنها قالت قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم يغزو

جيش الكعبة فاذا كانوا

بنيبدا من الارض

٢١١٨

تحفة

١٧٦٧١

لا خديعة ولا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة ومن أسهل ما روي عليه
 أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لا خباية بالاعتناء بدل اللام وبإزالة المعجمة بدل اللام أيضا
 وكان له كان لا ينصح باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين
 كانوا يشهدون له بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار فدل على أنهم استكتفوا بذلك
 بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو ثبت منه ما لم ينفى عن طريق حديث أنس أن
 أهله أو أن النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله احجر عليه فندعه فنهاه عن البيع فقال لا أضرب
 عنه فقال إذا بايعت فقل لا خلافة وتغيب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لا تترك عليهم وأما
 كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار
 وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى
 الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها **بقوله** ما ذكر في الاسواق قال
 ابن بطلان أراد يذكر الاسواق اباحة المتاجر ودخول الاسواق للأشراف والنضلاء وكان أشار
 إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر المقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبراز وصححه الحاكم
 من حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع إلى الله المساجد وأفضل
 البقاع إلى الله الاسواق وأسناده حسن وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر
 نحوه قال ابن بطلان وهذا خارج على الغالب والأقرب سوق يدكر فيها الله **كمن** كثير
 من المساجد **بقوله** وقال عبد الرحمن بن عوف (الخ) تقدم موصولا في أوائل البيوع والغرض
 منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعاهده
 الفضلاء من العناية لتحصيل المعاش للكفاف والله ينفذ عن الناس **بقوله** وقال انس قال
 عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هنا **بقوله** وقال عمر الهادي الصق (الاسواق)
 تقدم موصولا أيضا هنا في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة
 أحاديث * الأولى حديث عائشة **بقوله** عن محمد بن سوفة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها
 فاف كوفي ثقة عابد يكره أن يكره من صفات السابيين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث
 وآخر تقدم في الحديث **بقوله** عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم التوفي وليس له في البخاري عن
 عائشة سوى هذا الحديث ووقع في رواية محمد بن بكر عن اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سوفة
 سمعت نافع ابن جبير أخرجه الاسماعيلي **بقوله** حدثتني عائشة) هكذا قال اسمعيل بن زكريا
 عن محمد بن سوفة وخالفه سفيان بن عيينة فقال عن محمد بن سوفة عن نافع بن جبير عن أم
 سلمة أخرجه الترمذي ويحتمل أن يكون نافع بن جبير معهما فان روايته عن عائشة أم من
 روايته عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وروى من حديث حفصة
 منه وروى الترمذي من حديث ضبة نخوع **بقوله** يغزو جيش الكعبة) في روايته مسلم
 عبث النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله قال العجب أنا ناسا
 من أمي يؤمرون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن
 الزبير في أخرى أن عبد الله بن صفوان أخبر رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش
بقوله بنيبدا من الارض) في روايته مسلم بالبيد أو في حديث ضبة على الشك وفي رواية لمسلم عن

يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم ٢٨٥ وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال

أي جمعهم الباقر قال هي بدء المدينة انتهى والبدء اسم مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج (قوله) يخسف بأولهم وآخرهم زاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أسوطهم وزاد مسلم في حديث حفصة فلا يبقى إلا الشريد الذي يخسر عنهم واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقضي بدخوله فمن هلك أو لكونه آخر أمانته نسبة للأول وأولاً بالنسبة للآخر فدخل (قوله) وفيهم أسواقهم كذا عند البخاري بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو الأسواق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من رافقهم ولم يصدموافقتهم ولا ينعيم من طريق سعيد بن سليمان عن اسمعيل بن زكريا وفيهم أسواقهم بالجمة والراء القاء وفي رواية محمد بن بكار عند الاسدي على وفيهم سواهم وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تعصيفا فإن الكلام في الخسف بالناس لا بأسواق (قلت) بل لنظ سواهم تعصيف فانه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لنظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي رواية مسلم فقلنا إن الطريق يجمع الناس قال نعم فهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للعداة والمجور والبايع والمؤخرة أي المكروه ابن السليل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والقرص كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا راداة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاماً لحضور راجعهم ويعتدون بعد ذلك على نياتهم وفي رواية مسلم يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله فكيف بن كان كراهها قال يخسفه ولكن يعت يوم القيامة على نية أي يخسف بالجميع لشؤم الأشرار ثم تعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده قال المهلب في هذا الحديث أن من كثروا دقوم في المعصية تختار أن العقوبة تلزمه معهم قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شره والخمر وإن لم يشرب وتعقبه ابن المنبر بأن العقوبة التي في الحديث هي الهزيمة السبوية فلا يهاجم عليها العقوبات الشرعية ويؤيده آخر الحديث حيث قال ويعتدون على نياتهم وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكرير سوادهم إلا أن اضطرار ذلك يتردد النظر في مصاحبة الباجر لاهل الفتنة هل هي أعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ثم يعتبر على كل أحد نية وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التين يحفل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم أن ناساً من أتى والذين يهدمونهم نكادرا الحشة وأيضاً يقتضي كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموا ويرجعوا وظاهر الخبر أن يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها * الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة والقرص منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه وقوله لا يهزمه بضم أوله وسكون التون وكسر الهماء بهما زاي يهزمه وزاومعنى والمراد لا يهزمه بالجمة بيان للجملة التي قبلها وهي لا يريد إلا الصلاة وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله يصلى عليه أي يقول اللهم صل عليه وقوله مالم يؤذنه أي يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالفتح أو بالقول * الحديث

القاسم فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم أعنك قال هو يا بني ولا يتكروا بكيني

الثالث حديث أنس في سبب قوله صلى الله عليه وسلم تسهوا باممي ولا تمكثوا بكنتي أو ردمي
طريقين عن جده عنه وسبب أن في كتاب الاستئذان والغرض منه هنا قوله في أول الطريق
الاولى كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها أنه كان
بالبيع فاشارة إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالبيع وقد قال سبحانه
وتعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون الطعام وعشون في الاسواق الحديث
الرابع حديث أبي هريرة **(قوله عن عبد الله)** بالتصغير في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن
سفيان حدثني عبد الله وسكنه أو رده مختصرا جدا **(قوله عن نافع بن جبير)** هو المذكور في
الحديث الاول وليس له أيضا عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث **(قوله في طائفة من**
النهار) أي في قطعة منه وحكي الكرماني ان في بعض الروايات صائفة بالصاد المهملة بدل طائفة
أي في حر النهار يقال يوم صائف أي حار **(قوله لا يكمن في حار)** أي في حار النهار لا يكمن
عليه وسلم فعله كان مشغول الفكر بوسى أو غيره أو مامن جانب أبي هريرة فالتوقيرو كان ذلك
من شأن الصحابة اذ لم يروا منه نشاطا **(قوله حتى أتى سوق بني قينقاع)** جلس بفناء بيت فاطمة
فقال هكذا في نسخ البخاري قال الداودي سقط بعض الحديث عن الناقل أو أدخل حديثا في
حديث لان بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى وما ذكره أولا احتمالا هو الواقع ولم
يدخل الراوي حديث في حديث وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير سفيان ثابت ماسقط منه
ولفظه حتى جاء سوق بني قينقاع ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة وكذلك أخرجه الاسماعيلي
من طرق عن سفيان وأخرجه الجعفي في مسنده عن سفيان فقال فمضى حتى أتى فناء فاطمة جلس
فيه والاول أربع والنساء بكسر الفاء بعد هاون عمودية أي الموضع المتسع أمام البيت **(قوله ثم**
لكم) جملة الاستفهام بعد هائلة مقبوحة ولكم بضم اللام وقع النكاف قال الخطابي
اللكم على معنيين أحدهما الصغير والآخر التميم والمراد هنا الاول والمراد الثاني ما ورد في
حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين لكم من لكم وقال ابن التين زاذان فارس أن
العبد أيضا يقال له لكم انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الاخرين المذكورين وقال
بلال بن رباح التميمي لكم في لغتنا الصغير وأصله في المهر ونحوه وعن الاصمعي اللكم الذي
لا يمتد لنطق ولا غيره مأخوذ من الملا كيع وهي التي تخرج من السلاح الاثرى وهذا
القول أرجح الاقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يمتد لنطق ولم يدانه لله ولا عبد **(قوله**
خبثت شيئا) أي منته من المبادرة الى الخروج اليه قليلا والفاعل فاطمة **(قوله فظننت أنها**
تلبس سخيا) بكسر المهملة بعدها همزة مخففة وموحدة قال الخطابي هي قلادة تتخذ من طيب
ليس فيها ذهب ولا فضة وقال الداودي من قرنتيل وقال الهروي هو خيط من خز زلبسه
الصبيان والجوارى وروى الاسماعيلي عن ابن أبي عمير أحدر واه هذا الحديث قال السحاب
شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح **(قوله أو تغسله)** في رواية الجعفي وتغسله بالواو
(قوله فغسله) أي يسرع في المشي في رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلي فغسله الحسن وفي
رواية ابن أبي عمير عند الاسماعيلي فغسل الحسن أو الحسن وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير فقال في
روايته ثم لكم يعني حسنا وكذا قال الجعفي في مسنده وسبب أن في اللباس من طريق ورقه

خند شاعلي بن عبد الله
خند شافعيان عن عبد الله
ابن أبي يزيد عن نافع بن جبير
ابن مطعم عن أبي هريرة
الدوسي رضى الله عنه قال
خرج النبي صلى الله عليه
وسلم في طائفة النهار لا يكمن
ولا أكلمه حتى أتى سوق بني
قينقاع جلس بفناء بيت
فاطمة فقال ثم لكم ثم
لكم فخبثت شيئا ظننت
أنها تلبس سخيا أو تغسله
فغسله

٢١٢٢

م س ي

تحفة

١٤٦٢٤

حتى عاتقه وقيله فقال اللهم احبه وأحب من محبه * قال سفيان قال عبد الله ٢٨٧ أخبرني أنه رأى نافع بن جبر وأبو زر كرمه

عن عبد الله بن أبي يزيد يلفظ فقال أين لك دع الحسن بن علي فقام الحسن بن علي يعني **قوله**

فجاء يشد حتى عاتقه وقيله * في روايه ورفاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يده هكذا أي مدها

فقال الحسن يده هكذا **قوله** فقال اللهم احبه * يفتح أوله بلفظ الدعاء وفي روايه

الكشمي أحبه بفتح الاء عام زاد مسلم عن ابن أبي عمير فقال اللهم اني أحبه فاحبه وفي

الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشى معه وما كان عليه

من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفناء الدار ورجه الصغير والمزاح معه ومعايقته

وقبيله ومقبلة للحسن بن علي * وسياقي الكلام عليهم في مناقبه ان شاء الله تعالى **قوله** قال

سفيان * هو ابن عيينة وهو موصول بالاسناد المذكور **قوله** عبد الله أخبرني فيه تقديم

اسم الراوي على الصيغة وهو جائز وعبد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور وأراد

التخاري باراد هذه الزيادة لأن بقى عبد الله نافع بن جبر فلا تضر الضعفة في الطريق

الموصولة لأن من ليس عدس إذا ثبت لقاؤه لمن حدث عنه جلت عنعنته على السماع اتفاقا

وإنما الخلاف في المدلس أو فحين لم يثبت لقبه لم يروى عنه وأبعد الكرماني فقال اتخاذا كروثر

هنا للماروى الحديث الموصول عن نافع بن جبر انتهى: القرصة لبيان ما ثبت في الوثر مما يختلف

في جواز والله أعلم * الحديث الخامس حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري

منه الى حيث يساع الطعام وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسياقي

الكلام عليهم بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الاسواق وأجيب

بان السوق اسم لكل مكان وقع فيه التابع بين من يتعاطى البيع فلا يختص الحكم المذكور

بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التابع فالعموم في قوله في الحديث حيث

يساع الطعام **قوله** باب كراهية السخب في الاسواق * يفتح المهملة وانحاء المجمة

بعدها موحدة ويقال فيها السخب بالصاد المهملة بدل السين وهو رفع الصوت بالخصام وقد تقدم

ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة عرق في أول الكتاب وأخذت الكراهة من نفي

الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما نفقت عنه صفة القظاظه والغلاظة وأورد

المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم والغرض منه

قوله فيه ولا سخب في الاسواق وسياقي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح

ويستفاد منه أن دخول الامام الأعظم السوق لا يخط من رتبته لان النبي انما ورد في دم

السخب فيها لا عن أصل الدخول وهلال المذكور في اسناده هو ابن علي ويقال له هلال بن أبي

هلال وليس لشجته عظيمين يسارعن عبد الله بن عمر وفي الصحيح غير هذا الحديث وقوله فيه

وحذرنا بكسر المهملة أي حافظوا وأصل الحرز الموضع المحيى وهو استعارة وقوله حتى يقم به

الملة العوجاء أي ملة العرب وصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الاصنام والمراد بامتها أن

يخرج أهلها من الكفر الى الايمان وقوله وقابو غلف وقع في رواية التسيق والمستعمل قال

أبو عبد الله يعني المصنف الغلف كل شيء غلاف فيقال سيف أغلف وقوس غلفا ومرجل أغلف

إذا لم يكن محتوا انتهى وهو كلام أبي عبيدة في كتاب المجاز **قوله** تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن

هلال * ساقى هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح **قوله** وقال سعيد عن هلال عن عطاء

بها عين عبي وأدان صم وقابو غلف * تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد عن هلال عن عطاء

حدثنا إبراهيم بن المنذر * حدثنا أبو ضمرة حدثنا

موسى بن عقبة عن نافع * حدثنا ابن عمر أنهم كانوا

يشترون الطعام من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم فبيعت عليهم من يمنعهم أن يسعوه حيث

اشتروه حتى يتلقوه حيث يساع الطعام قال وحديثنا

ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يساع الطعام إذا

اشترأه حتى يستوفيه **قوله** * باب كراهية السخب في

الاسواق * حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا

هلال عن عطاء بن يسار قال لقبت عبد الله بن عمرو

ابن العاصي رضي الله عنهما قلت أخبرني عن صفه رسول

الله صلى الله عليه وسلم في التوراة قال أجل والله أنه

لموصوف في التوراة بعض صفته في القرآن أيها النبي

انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزنا للأميين أنت

عبدى ورسولى سميتك الموكل ليس بفظ ولا غلف

ولا سخب في الاسواق ولا يدفع بالسنية السنية ولكن

يعقو ويعقروا بن قبضة الله حتى يقم به الملة العوجايمان

يقولوا لا اله الا الله ويقع يقولوا لا اله الا الله

بها عين عبي وأدان صم وقابو غلف * تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد عن هلال عن عطاء

عن ابن سلام **«باب الكيل**
 على البائع والمعطى وقول
 الله عز وجل وإذا كالواهم
 أو وزنواهم يحسروا يعني
 كالواهم أو وزنواهم
 كقولهم سمعوا نكم بهعون
 لكم **«وقال النبي صلى الله**
عليه وسلم إذا كالوا حتى
 تستوفوا يذكركن عثمان
 رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال إذا بع
 فكل وإذا اشتقت فأكل
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن أبي نافع عن
 عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من ابتاع
 طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه
 حدثنا عبد الله بن عمر بن
 حابر رضي الله عنه قال وفي
 عبد الله بن عمر بن حرام
 وعليه دين فاستغنت النبي
 صلى الله عليه وسلم على
 غرمائه أن يضعوا من دينه
 فطلب النبي صلى الله عليه
 وسلم إليهم فلم يفعلوا فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اذهب فصف عرك أصنافا
 البعرة على حدة وعقد ابن
 زيد على حدة ثم أرسل إلى
 ففعلت ثم أرسلت إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم

عن ابن سلام) سعيد هو ابن أبي هلال وقد خالف عبد العزيز وقلبي في تعيين الصحابي وطريقه
 هذه وصلها الدارمي في مسنده يعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني في معجمه وأبو داود في معجمه
 ولأما ما أن يكون عطاء من يسار حله من كل منهما فقد أخرجه ابن سعد بن طريق يزيد بن أسلم
 قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول فذكره وأظن المبلغ أن يدهو عطاء من يسار فانه معروف
 بالرواية عنه فيكون هذا شاهد الرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم وسأذكر رواية عبد الله بن
 سلام متابعات في تفسير سورة الفتح ومما جاء عنه في ذلك مجمل ما أخرجه الترمذي من طريق
 محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال مكتوب في التوراة صفقة محمد صلى الله
 عليه وسلم وعيسى بن مريم يدفع معه **«قوله ما** الكيل على البائع والمعطى **أي**
 مؤنة الكيل على المعطى لأنه كان أو موفى دين أو غير ذلك ويطبق بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن
 من السلم وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري انقضاء الثمن فهو على
 البائع على الأصح عند الشافعية **«قوله** وقول الله عز وجل وإذا كالواهم أو وزنواهم يحسروا
 يعني كالواهم أو وزنواهم **«هو** تفسير أي عبدة في الجواز وبه جزم القراء وغيره وخالفهم عيسى
 ابن عمر فكان يفتي على كالواهم وزنا ثم يقول هو وزنه الطبري والجمهور أعروه على حذف
 الجار ووصل الفعل وقال بعضهم يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلا أي
 كالواهم كقولهم كقول الله سمعوا نكم أي سمعوا نكم ومعنى الترجمة أن المرء يكيل غيره إذا
 اشترى ويكيل هو إذا باع **«قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كالوا حتى تستوفوا هذا
 طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المحاربي قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين فذكر الحديث وفيه فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى
 المدينة فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان من معننا جليل أعر فقال أبيعون الجبل فلنا ثم
 فقال بكم قلنا بكذا وكذا أصاعنا ثم قال قد أخذت فأخذ بنظام الجبل ثم ذهب حتى واري فلما
 كان الغشاء أتانا رجل فقال أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باعكم ثم كان تأكلوا من هذا الترحي
 تسعوا وتكثروا حتى تستوفوا ففعلنا ثم قدسنا فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحض
 فذكر الحديث ومطابقه للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما أخذ المرء لنفسه كما يقال استوى
 إذا اتخذ الشواء اكتسب إذا حصل الكسب وبشر ذلك حدث عثمان المذكور بعينه
«قوله ويذكر عن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بع فكل وإذا اشتقت فأكل
 وصلها الدارقي من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقذ من ابني سراقه عن عثمان
 بهذا ومنقذ مجهول الحال لكن له طريق أخرى أخرجهما جدوا بن ماجه والبراز من طريق
 موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به وفيه ابن لهيعة وليكنه من قديم حديثه
 لأن ابن عبد الحكم أو ردفه فتوح مصر من طريق الشيخ عنه وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق
 الترجمة قال لأن معنى قوله إذا بع فكل أي فاف وإذا اشتقت فأكل أي فاستوفى قال والمعنى
 أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص أي لا لا ولا عليك انتهى لكن في طريق البز زيادة
 تساعدا أشار إليه البخاري ولفظه أن عثمان قال كنت اشتري التمر من سوق بني قنقاع ثم جلبه
 إلى المدينة ثم فرغته لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطون ما رزيت به من الربح

و ياخذونه بخبري فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فظهور ان المراد بذلك تعاطي الكيل
 حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والبقصان وله شاهد من رسل آخرجه ابن أبي شبيب من
 طريق الحكم قال قدم لعثمان طعام فذكر نحوه بمعناه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر بن باع
 طعاما فلا يجمع حتى يستوفيه وسبأ في الكلام عليه بعد أبواب وحدث جابر في قصة دين أبيه
 وسبأ في الكلام عليه وعلى ما اختلف من ألفاظه وطرقه في علامات النومة ان شاء الله تعالى
 والغرض منه قوله فيه ثم قال كل القوم فانه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه
 صنف عمل أصنافا أي اعزل كل صنف منه وحده وقوله فيه وعذق ابن زيد العذق بفتح العين
 التخله وبكسر الهاء الجرحون والذال فيه ما معجزة وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور ومن
 الثروا أصنافا غير المدة كثيرة جدا فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة
 فبلغه أنهم عتوا عند أميرها صنوف الثمر الأسود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الآخر
 أكثر من الأسود عندهم **(قوله)** وقال فراس عن الشعبي الخ هو طرف من الحديث المذكور
 وصلة المؤلف في آخر أبواب الوصايا بقامه وفيه اللفظ المذكور **(قوله)** وقال هشام عن وهب عن
 جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم جذله فافله **(وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور وقد**
وصله المؤلف في الاستقراض بقامه وهشام المذكور هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان وقوله
جذله يلفظ الاخر من الجذال بالخيم والذال المعجمة وهو قطع العراجين وبين في هذه الطريق قدر
الدين وقد روي فضل بعد فافله وقد تضمن قوله فافله معنى قوله كل القوم **(قوله)**
ما يستحب من الكيل) أي في المياغات **(قوله) الوليد) هو ابن مسلم **(قوله)** عن ثور**
هو ابن زيد النمق في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم عن الوليد حدثنا ثور **(قوله) عن خالد بن**
معدان عن المقدام بن معدي كرب) هكذا رواه الوليد ونابع يحيى بن جرة عن ثور وهكذا رواه
عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه ونابع يحيى بن سعد عن خالد بن
معدان وخالفه ثم أوال يبيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدام جبرين تغير
أخرجه الاسماعيلي أيضا ورواه من المزيدي في متفضل الاسانيد ووقع في رواية اسمعيل بن
عياش عند الطبراني وفيه عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان
عن المقدام عن أبي أيوب الأنصاري زاد فيه بأبواب وأشار الدارقطني إلى تحجان هذه الزيادة
****(قوله)** يار لئلكم) كذا في جميع روايات البخاري ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره فيه**
قال ابن بطلان النكل مندوب اليه فيما ينفقه المرء على عباله ومعنى الحديث آخر جوابا لكلي
معاذم يبالغكم الى المدة التي قد تمتع فافاض الله من البركة في مده أهل المدينة بدعوة صلى الله
عليه وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة التسمية عليه عند الكيل وقال المطلب
ليس بين هذا الحديث وحدث عائشة كان عندي شطر شعرا كل منتهى طال على فكلته
ففي معنى الحديث الآخر ذكر في الرافق معارضة لان معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج
قوتها وهوسا يسير في كليل فهو رزاقا فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم فلما كانه علمت المدة
التي يبلغ اليها عند انتقضائها وهو صريح لما يتبادر الى الذهن من معنى البركة وقد وقع في
حديث عائشة المذكور عند ابن جابر فإذ لنا كل منه معنى كانه الجارية فلم نلبث أن فني

نقاء فخلص على أعلاه أوفى
 وسطه ثم قال كل القوم
 فكلتم حتى أوفيتهم الذي
 لهم وفي غري كانه لم ينقص
 منه شيء وقال فراس عن
 الشعبي حدثني جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فافله
 زال بكيل لهم حتى آداه
 وقال هشام عن وهب عن
 جابر قال النبي صلى الله عليه
 وسلم جذله فافله **(باب)**
ما يستحب من الكيل)
حدثنا إبراهيم بن موسى
حدثنا الوليد عن ثور عن
خالد بن معدان عن المقدام
ابن معدي كرب رضی الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كيلوا طعامكم

٢١٢٨

نقطة

٩٦٥٥٨

ولم تكلمه ر جوت أن يبقى أكثر وقال الحب الطبري لما أمرت عائشة بكل الطعام ناطرة
 إلى مقتضى العادة فأفاهل عن طلب البركة في تلك الحالة رقت إلى مقتضى العادة اه والذي
 يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي يشتري فأبركة تحصل فيه بالكيل لامتثال
 أمر الشارع وأذا لم يمتثل الأمر فيه بالكيل لا كسأل نزعته منه لشؤم العصا وحديث عائشة
 محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص وهو شبهه بقول أي رافع لما قاله النبي
 صلى الله عليه وسلم في الثالثة ناولي النزاع قال وهل للشاة الأذراعان فقال لو لم تقل هذا لناولني
 مادمت أطلب منك فخرج من شؤم المعارضة اقتراح البركة ويشبه لما قلته حديث لا تحصى
 فيصلي الله عليك الاتي والحاصل أن الكيل بمجرد لا يحصل به البركة مالم يضم إليه أمر آخر
 وهو امتثال الأمر فيما يشترع فيه الكيل ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل مالم يضم
 إليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم ويحتمل أن يكون معنى قوله كبلوا طعامكم أي إذا
 ادخرتموه طالدين من الله البركة واثنين بالاجابة فكأن من كاله بعد ذلك أنما يكيله لا يعرف
 مقداره فيكون ذلك شكافي الاجابة فمعاقب يسرعة فتاده قاله الحب الطبري ويحتمل أن تكون
 البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لانه إذا أخرج بغير حساب قد
 يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيهم من يتولى أمره بالاخذ منه وقد يكون ر يا وإذا كاله آمن من
 ذلك والله أعلم وقد قيل في مسند الزائر أن المراد بكيل الطعام تصغير الارعة ولم أتخفق ذلك
 ولا خلافه **قوله** باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده في رواية النسفي
 ومدهم بصيغة الجمع وكذا الأبي ذر عن غير الكشمي وبه جزم الاماعلي وأبو نعيم والظاهر يعود
 للحدوف في صاع أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم ويحتمل أن يكون
 الجمع لإرادة التعظيم وشرح ابن بطال على الأول **قوله** فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يشري ما أخرجه موصولا من حديثها في آخرها قالت وعك أو بكر وبلال الحديث
 وفيه الهيارك لنا في صاعنا ومدهنا **قوله** حدثنا موسى هو ابن اسمعيل وقد تقدم الكلام على
 ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في آخر الحديث وكذا حديث أنس
 وسعد في كتاب الاعتصام **تيسره** اراد انصف هذه الترجمة عقب التي قبلها يعني بان
 البركة المذكورة في حديث المقدم مفيدة بما اذا وقع الكيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه
 ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقا له سلا إلى ما يحالفهم ما والله أعلم **قوله**
باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة أي يضم المهلة وسكون الكافي حبس البيع
 عن البيع هذا مقتضى اللغة وليس في أحاديث الباب الحكرة ذكر كما قال الاماعلي وكان
 المصنف استنبط ذلك من الأمر بقل الطعام إلى الرجل ومنع بيع الطعام قبل استيقائه فلو كان
 الاحتكار حراما لم يصر بما يؤول اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا
 لا يحتكر الا خاطي أخرجه مسلم لكن مجرد اواء الطعام إلى الرجل لا يستلزم الاحتكار الشرعي
 لان الاحتكار الشرعي امساك الطعام عن البيع واقتطاع القلام مع الاستغناء عنه وحاجة
 الناس اليه وهمذا فسر مالا عن أي الزاد عن سعيد بن المسيب وقال مالك في رفع طعام
 من ضيعة إلى بيته ليست هذه بحكرة وعن أحمد أنما يحرم احتكار طعام المقتات دون غيره من

باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده **قوله** فيه عائشة رضي الله عنها
 عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** حدثنا موسى حدثنا
 وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن قيس الانصاري
 عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان ابراهيم حرم
 نكته ودعا لها وحرم
 المدينة كما حرم ابراهيم مكة
 ودعوت لها في مدها
 وصاعها مثل ما دعا ابراهيم
 لمكة **قوله** حدثني عبد الله بن
 مسleme عن مالك عن اسحق
 ابن عبد الله بن أبي طلحة عن
 أنس بن مالك رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اللهم بارك لهم
 في مكيلهم وبارك لهم في
 صاعهم ومدهم يعني أهل
 المدينة **قوله** باب ما يذكر في
 بيع الطعام والحكرة **قوله**
 حدثني اسحق بن ابراهيم
 أخبرنا الوليد بن مسلم عن
 حفص بن الازاعي عن الزهري عن
 سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال رأيت الذين يشترون
 الطعام بحافزة يضربون
 على عهد رسول الله صلى
 عليه وسلم أن يبعوه
 حتى يؤدوه إلى رجلهم

الاشياء ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكمة التي نهى عنها في غيره هذا الحديث وأن المراد بها ما قدرنا على ما يفسره أهل اللغة فساق الأحاديث التي فيها غيبيات الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعاً للعوام نقله أولئك لهم عند نقله الأمل الذي ينهون إليه أولاً أخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة مخصوصة بشرط مخصوصة وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث منها حديث معمر المذكور وأول واحد من عمر من فروعنا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالحدام والافلاس رواه ابن ماجه واسناده حسن وعنه من فروعنا قال الخالب مرزوق والمحتكر ملعون أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف وعن ابن عمر من فروعنا احتكر طعاماً أربعين ليلة فقدرى من الله وبرئ منه أخرجه أحمد والحاكم وفي اسناده مقال وعن أبي هريرة من فروعنا احتكر حكمة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ أخرجه الحاكم ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث الأول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله وساقى الكلام عليه بعد باب الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفى وساقى الكلام عليه ما في الباب الذي يليه الرابع حديث عمر الذهب بالورق بأو مطابقته للترجمة ففيه من اشتراط قبض الصغير وغيره من الروايات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر وقد استشعر ابن بطال ما يشتهر للترجمة فادخله في ترجمة تاب بيع مائيس عندك وهو مغاير للنسخ المروية عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقوله كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أنس أنه قال من عند مصرف فقال طلبة أي ابن عبيد الله أنا حتى يبيح خازننا من الغاية تأتي بقسطه في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين باباً (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة أشار إلى القصة المذكورة وقائه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظناه ما لا وغيره عن الزهري وأبعد الكرماني فقال غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى (قوله الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كساقى شرحه في المكان المذكور أن شاء الله تعالى (قوله في آخر حديث ابن عباس قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجون) أي مؤخر وهذا في رواية المستفي وحده وهو موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قال في قوله وآخر من مرجون لأمر الله أي مؤخر لأمر الله يقال أرجأ فلان أي أخرت وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس والطعام من جاء أي مؤخر ويجوز ههنا مر جاوزك ههنا وقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همز وهو للمبالغة (قوله باب) بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع مائيس عندك لم يذكر في حديثي الباب بيع مائيس عندك وكان لم يثبت على شرطه فاستنبطه من التي عن البيهقي قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى وحديث النهي عن بيع مائيس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يا بني الرجل ففسأني البيهقي ليس عسدي أيعه منه ثم سأله من السوق فقال لا بيع مائيس عندك وأخرجه الترمذي

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا وهيب عن ابن طاووس

عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى أن

يبيع الرجل طعاماً حتى

يستوفيه قلت لابن عباس تحفة

كيف ذلك قال ذلك دراهم

بدراهم والطعام مرجأ

قال أبو عبد الله مرجون

مرخون حدثني أبو الوليد

حدثنا شعبة حدثنا عبد الله

ابن دينار قال سمعت ابن عمر

رضي الله عنهما يقول قال

النبي صلى الله عليه وسلم

من اشاع طعاماً فلا يبعه

حتى يقبضه حدثنا علي

حدثنا سفيان كان عمرو بن

دينار يحدث عن الزهري

عن مالك بن أنس أنه قال

من عنده صرف فقال

طلبة أنا حتى يبيح خازننا

الغاية قال سفيان هو الذي

حفظناه من الزهري ليس

فيه زيادة فقال أخبرني

مالك بن أنس أنه سمع عمر بن

الخطاب رضي الله عنه يخبر

عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الذهب بالورق

الاهاء وهاء والبر بالبر

الاهاء وهاء والبر بالبر

الاهاء وهاء والشعير بالشعير

ربا الاهاء وهاء (باب بيع

الطعام قبل أن يقبض

وبيع مائيس عندك)

٢١٢٥

ع

تحفة

٥٧٢٦

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال الذي
حفظناه من عمرو بن دينار
سمع طاوسا يقول سمعت ابن
عباس رضي الله عنهما يقول
أما الذي نهى عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فهو
الطعام أن يباع حتى يقبض
قال ابن عباس ولا أحسب
كل شيء إلا مثله حدثنا
عبد الله بن مسلمة حدثنا
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
ابتاع طعاما فلا يبعه حتى
يستوفيه زاد اسمعيل فلا
يبعه حتى يقبضه

٢١٢٦

٢١٢٧

تحفة

٨٢٢٧

مختصرا ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع مالس عندي قال ابن المنذر
مالس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول يا مالك عبد الله أو دارا عنده وهي غايته
بيع الغرر لاحتمال أن تتلف أو لا يرضاهما أن يقول هذه الدار يكذب على أن اشتريها منك
صاحبها أو على أن يسلها لك صاحبها اهـ وقصة حكيم موافقة لاحتمال الثاني (قوله حدثنا
سفيان) هو ابن عيينة وقوله الذي حفظناه من عمرو بن دينار يشهد أن في رواية عمرو
بن دينار عن طاوس زيادة على ما حده نسم به عمرو بن دينار عن كسوف طاوس من ابن
عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك (قوله عن ابن عباس) أما الذي نهى عنه (الح) أي وأما
الذي لم أحفظ فيه فليسوي ذلك (قوله) فهو الطعام أن يباع حتى يقبض فيروا به
عن عبد الملك بن يسير عن طاوس عن ابن عباس من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال
مسعر وأظنه قال أو علفا وهو يفتح المهملة واللام والفاء (قوله) قال ابن عباس لا أحسب
كل شيء إلا مثله (ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه وأحسب كل شيء غير ذلك الطعام وهذا
من فتحة ابن عباس ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتجوا بانقسامه على أن
اشترى عبد الله قبل قبضه أن عتقه جاز قال الساجع كذلك وقصة القاري وهو شوقي
الشارع إلى الحق وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذلك قال ذلك إذا لم
يدراهم والطعام من جامعتهم أنه استعدهم عن سبب هذا النهي فأجاب ابن عباس ما إذا باع
المشتري قبل القبض وتاخر البيع في يد البائع فكانه باعه دراهم بدراهم بين ذلك ما وقع
رواية سفيان عن ابن طاوس عن عبد مسلم قال طاوس قلت لابن عباس قال أن تراهم يتبايعون
بالبزخ والطعام من جامعتهم فماذا اشتري طعاما ما يذبح يارب لا دفعه البائع ولا يقبض منه
الطعام فباع الطعام لاخر بمائة وعشرين دينار وقصة ما بها والطعام في يد البائع فكانه باعه مائة
دينار بمائة وعشرين دينار وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام وذلك قال ابن عباس
لا أحسب كل شيء إلا مثله ويؤيده حديث يزيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
تباع السلع حيث تباع حتى يجوزها التجار إلى ربهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال
القرطبي هذه الأحاديث تنه عن عثمان النبي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ
بظاهرها مالكم تحمل الطعام على عمومها وألحق بالترا جميع المعروضات وألحق الشافعي وابن
حبيب ويحسون بالطعام كل ما فيه حق توفيقه وزاد أبو حنيفة والشافعي فعليه إلى كل مثري
الآن أباح حنيفة استئني العقار وما لا ينقل واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمرو بن الخطاب
الذي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث حكيم بن
حزام المذكور في صدر الترجة وفي صفة القرض عن الشافعي تفصيل فاستأول باليد كالبراء
والذناير والثوب فقبضه باستأول وما لا ينقل كالعقار والنقري الشجر فقبضه بالتخلية وما
ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به
وقبضه قوله أي في التخلية (قوله) عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبعه حتى يقبضه يعني
أن اسمعيل بن أبي أوس روى الحديث المذكور عن مالك بن عبد الله بلقظ حتى يقبضه فلا
حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق اسمعيل وكذلك وقال اسمعيل وأبو اسمعيل

٢١٢٧

حذرة

٩٩٩٣

(باب من رأى إذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤذيه إلى رحله والادب في ذلك) جددنا يحيى بن بكير حذرا للثب عن وثن عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال لقد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاونون جزافا يعني الطعام بصرون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤذيه إلى رحلهم *(باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض)*

على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقيمة (قلت) وقول البخاري زاد اسمعيل يريد الزيادة في المعنى لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحبسه عنده ليستقلده الثمن مثلا وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال ليس في هذه الرواية زيادة وجوب من حل الزادة على مجرد اللفظ فقال معناها زاد لفظا آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المتقول من البائع وتقبضه من المشتري لا يكون قبضا شرعيا حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي وهذا هو النكتة في تعقيب المصنفه بالترجمة الآتية **(قوله)** **باب** من رأى إذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤذيه إلى رحله والادب في ذلك أي تعزير من يبيعه قبل أن يؤذيه إلى رحله ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فمات ترجمه وبه قال الجمهور ولكنهم لم يحضروه الجزاف ولا قبضه بالأداء إلى الرحال أما الأول فلما ثبت من النبي عن بيع الطعام قبل قبضه تدخل فيه المكمل وورد التنصيص على المكمل من وجه آخر عن ابن عمر فروعا آخرجه أبو داود وأما الثاني فلا أن الإيواء إلى الرحال خرج مخرج القالب وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كان يبيع الطعام فيبعت النصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمر نأيا بقاله من المكان الذي اتعنا فيه إلى مكان سواء قبل أن يبيعه وفرق مالك في المشهور عنه بين الجزاف والمكمل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق وإسحق لهم بان الجزاف مر في فسكني فيه التخلية والاستيفاء إنما يكون في مكمل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر فروعا من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ورواه أبو داود والنسائي بلفظي أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للبراز من حديث أبي هريرة بأسناد حسن وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكمل بالكيل وفي الموزون بالوزن فن اشترى شيئا مكايلا أو موازنة فقبضه جزافا فقبضه فاسد وكذلك اشترى مكايلا فقبضه موازنة وبالعكس ومن اشترى مكايلا وقبضه بموازنة لم يجر نسليه بالمكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه نأيا وبذلك قال الجمهور وقال عطية يجوز بيعه بالمكيل الأول مطلقا وقيل إن باعه ينقد جازا لم يكمل الأول وإن باعه بنسبة لم يجر الأول والأحاديث المذكورة تدل على الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة وإقامة الامام على الناس من رأى أحوالهم في ذلك والله أعلم وقوله جزافا مثله الجرم والكسر أفصح وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافا سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم وعن مالك التفرقة فلو علم لم يصح وقال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافا لا تعلم فيه خلافا إذا جهل البائع واشترى قدرها فان اشتراها جزافا ففي بيعها قبل نقلها وإتيان عن أحد ونقلها أفضها **(قوله)** **باب** إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض أو رد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكر عن الناقاة أخذتها بالثمن قال المهلب وجه الاستدلال بأن قوله أخذتها لم يكن أخذنا باليد ولا بحياز شخصها وإنما

٢٩٢ / ٢

وقال ابن عمر رضى الله
عنهما ما أدركت الصفة
مياجموعا فهو من المتابع
* حدثنا فروة بن أبي القراء
أخبرنا علي بن مسهر عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت لقل يوم
كان نأى على النبي صلى الله
عليه وسلم الأياقي فيه بيت
أبي بكر أحد طرفي النهار
فلما أذن له في الخروج إلى
المدينة لم ير عنا الا وقد أنانا
ظهر الخبيرة أبو بكر فقال
ما جاءنا النبي صلى الله عليه
وسلم في هذه الساعة الا
لأمر حدث فلما دخل عليه

٢٩٢٨

نقطة

١٧١ / ٢

كان التزاما منه لاتباعها بالثمن واخراجها عن مالك أي بكر اه وليس ما قاله واضح لان
القصة ماسية لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيجعل كل ذلك على أن
الراوى اختصره لانه ليس من غرضه في سباقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون
فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن
النجارى أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد فاستدل بذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم قد أخذتم بالثمن وقد علم أنه لم يقضه بل أبقاها عند أبي بكر ومن
المعلوم أنه ما كان ليقبضها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون المالك له والضمان
على أبي بكر من غير قبض عن ولا سيما في القصة ما يدل على إشارته لمصلحة أبي بكر حيث أن
بأخذه الا بالثمن (قلت) ولقد تعسف في هذا كما تعسف من قبله وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك
فإن دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة
المبيع بخير قبض وأما دلالة على قوله أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستتباع
ولم يجز بالبيع في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتعميمه بالمعمول نعم ذكره لا
ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتج إلى إبداء المناسبة والله الموفق
قوله وقال ابن عمر ما أدركت الصفة أي العقد (ح) أي بعمله وتحتاته مثقلة (مجموعا) أي
لم يتغير عن حالته (فهو من المتابع) أي من المشتري وهذا التعليق وصله الطحاوى والبارقطنى
من طريق الاوزاعى عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عرعرة أي سبه وقال في رواية فهو من
مال المتابع ورواه الطحاوى أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهرى مثله لكن ليس
فيه مجموعا واسناد الادراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل قال
الطحاوى ذهب ابن عمر إلى أن الصفة إذا أدركت شيئا قبلها فذلك عند البائع فهو من
ضمان المشتري فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرق بالادان اه وما قاله
ليس بلازم وكيف يحتج بما هو محتمل في معارضة أمر مصرح به فابن عمر قد تقدم عنه التصريح
بأنه كان يرى الفرق بالادان والمقول عنه هنا محتمل أن يكون قبل الفرق بالادان ويحتمل أن
يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمع بين حديثه وقال ابن حبيب اختلف العلماء في ما
عندوا احتبه بالثمن فهل في يده قبل أن ياتي المشتري بالثمن فقال سعد بن المسب وربعة
هو على البائع وقال سلمان بن يسار هو على المشتري ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالاول
وتابعه أحمد واسحق وأبو نورو وقال بالاول الخفصة والشافعية والاصل في ذلك اشتراط القبض
في صحة البيع فمن اشتراطه في كل شيء جعله من ضمان البائع ومن لم يشرطه جعله من ضمان
المشتري والله أعلم وروى عبد الرزاق اسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلا قال ان قال البائع
لأعطيه حتى تنقضي الثمن فهل في فهو من ضمان البائع والافهون من ضمان المشتري وقدر
بعض الشراح المتابع في أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد وقد سئل الامام أحمد عن اشترى
طعاما فطلب من يحمله فرجع فوجدته قد احترق فقال هو من ضمان المشتري وأورد ابن عمر
المذكور بلنظ فهو من مال المشتري وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع اذا كان معنادر في
ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون في الزمة فإنه لا يكون من ضمان المشتري

الا بعد القبض كما لو اشترى قفاز من صبرة والله أعلم وساقى الكلام على حديث عائشة في أول
 الهجرة ان شاء الله تعالى فقد أوردته هناك من وجه آخر عن عروة أن تم في السياق الذي هنا والله
 التوفيق ﴿قوله﴾ لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى ياذن له
 أو يتركه أورد فيه حديث ابن عمر وأبو هريرة في ذلك وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه
 وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على
 بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يذن له وقوله إلا أن يذن له ليحتمل أن يكون استثناء
 من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يختص بالأخير ويؤيد الثاني رواية المصنف
 في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب
 الرجل على خطبة أخيه حتى يتركه الخطاطب قبله أو ياذن له الخطاطب ومن ثم نشأ خلاف للشافعية
 هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك والعجيب عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من
 وجه آخر عن عبد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذو ويرجم
 البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه
 أيضا وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ وإن يبتاع الرجل على سوم أخيه
 وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا وذكر المسلم لكونه أقرب إلى امتثال الأمر من
 غيره وفي ذكره إيدان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله ﴿قوله﴾ لا يبيع كذا لاكرهات
 الشافعي على أن لا يفسد ويحتمل أن تكون ناهية وأشعبت الكسرة كقراءة من قرأ أنه من
 يتقى ويصبر ويؤيده رواية لكثيري بلفظ لا يبيع بصيغة النهي ﴿قوله﴾ بعضكم على بيع
 أخيه كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وساقى في باب النهي عن تلقى الركبان عن عبد الله بن
 يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التقييد بآخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال
 الأوزاعي وأبو عبيد بن حزم وبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق الهلاء
 عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم
 والنبي وذكر الأخرج في الغالب فلا يفهم له ﴿قوله﴾ في حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لا تتاجشوا الخ عطف صيغة النهي على معناها فقد روي قوله
 نهى أن يبيع حاضر لبادي قال لا يبيع حاضر لباد فقط علمه ولا تتاجشوا وساقى الكلام على
 بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد وكذا على النخس في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا تتاجشوا
 ذكر بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل صاحبه ذلك كان يصد أن يفعل له مثله وبقي الكلام
 على الخطبة في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قال العلماء البيوع على البيع حرام وكذلك الشراء
 على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيل ارفع لا يبيعك يا قصص أو يقول البائع
 انفسح لا تشري منك يا زيد وهو صحيح عليه وأما السوم فصورته ان يأخذ الشئ بغيره فيقول له رده
 لا يعك خيرا منه فنهى أو مثله بالرخص أو يقول للمالك استرده لا تشريه منك يا كذا ويحمله بعد
 المستقران في وركون أحدهما إلى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان
 كان ظاهرا فمجهول للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ
 الحديث لا يدل عليه وتعبق به لا بد من أمرين لوضع التحريم في السوم لأن السوم في

قال لا يبيعه أخرج
 من عندك قال يا رسول الله
 انما هما البتاي يعني عائشة
 واسماء قال أشعرت أنه
 قد أذن لي في الخروج قال
 العجة يا رسول الله قال
 العجة قال يا رسول الله ان
 عندي ناقتين أعددتهما
 للخروج فخذ أحدهما قال
 قد أخذتهما الآن ﴿باب﴾
 لا يبيع على بيع أخيه ولا
 يسوم على سوم أخيه حتى
 ياذن له أو يتركه حديثنا
 اسمعيل قال حدثني مالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيع بعضكم على بيع
 أخيه حديثنا عن ابن
 عبد الله حديثنا سفيان
 حديثنا الزهري عن سعد
 ابن المسيب عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يبيع حاضر لباد
 ولا تتاجشوا ولا يبيع
 الرجل على بيع أخيه ولا
 يخطب على خطبة أخيه
 ولأن المراد بطلاق آخيتها
 تسكتها ما في أيها

السبعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم انما قال ابن عبد البر فحين أن السوم المحرم ما وقع فيه
 قدر زاد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من غير البيع والسوم على الاخر ما ذكره
 المشتري مغبورنا غنيا فاحشا وبه قال ابن حزم واتفق بمسند الدين النصيحة لكن ينقص
 النصيحة في البيع والسوم فله ان يعزفه أن قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبور من غير أن يزيد
 فيها فجميع ذلك بين المخلصين وذهب الجمهور الى فضحة البيع المذكور مع ثائم فاعله وعند
 المالكية والحنابلة في فسادهم وايتان وبجرم أهل الظاهر والله أعلم **بقوله** **باب**
بيع المزايمة لما تقدم في الباب قبله انتهى عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم وقد
 أوصفته في الباب الذي قبله وورد في البيع فحين يزيد حديث أنس انه صلى الله عليه وسلم باع حيا
 وقدحا وقال من يشتري هذا الحيا والقدح فقال رجل أخذته فما به درهم فقال من يزيد على
 درهم فاعطاه رجل درهمين فباعه ما منه أخرجه أحد أصحاب السنن مطولا ومختصرا والفظ
 للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة في نفسه نصف ما أخرجه البراء من حديث
 سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايمة قال في اسناد ابن لهيعة
 وهو ضعيف **بقوله** وقال عطاء دركت الناس لا يرون باسا بيع المغنم فحين يزيد) وهذا ابن
 أي شبة ونحوه عن عطاء ومجاهد وروى هو وسهيد بن منصور عن ابن عتبة عن ابن أبي عمير
 عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيد وكذلك كانت تباع الا خاس وقال الترمذي عقب حديث
 أنس المذكور وروى العمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا باسا ببيع من يزيد في الغنائم
 والمواثيق قال ابن العربي لا معنى لاختصاص الجوارز بغيره والمواثيق فان الباب واحد
 والمعنى مشترك اه وكان الترمذي يثبت ما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة
 وابن الجارود والدارقطني من طريق يزيد بن أسلم عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذرا الا الغنائم والمواثيق اه وكأنه خرج على الغائب
 فيما يعتاده فيه البيع من زيادة وهي الغنائم والمواثيق يتحقق ما غيرهما لا يشترط في الحكم
 وقد استظهره الأوزاعي واتفق غصا الجوارز ببيع المغنم والمواثيق وعن ابراهيم النخعي
 انه كره بيع من يزيد ثم أورد المصنف حديث ما بر في بيع المدر وفيه قوله صلى الله عليه وسلم
 من يشتريه مني فاشتره نعم بن عبد الله بكذا وكذا فندفعه اليه وسهيد بن شرحبيل في
 باب بيع المدر في أواخر السور وقوله بكذا وكذا ياتي الله غنائما بدرهمين أو أيضا ثمانية الى رجل
 المذكور ان شاء الله تعالى وقد اعترضه الاصمعيلى فقال ليس في قصة المدر بيع المزايمة فان
 بيع المزايمة أن يعطى به واحد ثمانية يعطى به غيره زيادة عليها اه وأجاب ابن بطال بان شاهد
 الترجمة منه قوله في الحديث من يشتريه مني قال فندفعه لازيادة ليستضي فيه له مقل
 التي باعها عليه وسأقي بان كونه كان مقلسا في أواخر كتاب الاستسراض **بقوله**
باب التحش يقع التو وسكون الجيم بعدها جهة وهو في اللغة تنفير الصديق واستئذنه
 من مكانه لصاد يقال تحشت الصديق تحشيه بالضم تحشا وفي الشرع الزيادة في غن السلعة من
 لا يريد شراءها اليق غير فهمي بذلك لان التاجيش ينزل الغسة في السلعة ويقع ذلك بمواطة
 البائع فيشتريه كان في الامر ويقع ذلك بغير علم البائع فيقتص بذلك التاجيش وقد يقتصر به التاج

٢٩٧

* (باب بيع المزايمة) وقال
 عطاء أدركت الناس لا يرون
 باسا ببيع المغنم فحين يزيد
 * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا
 عبد الله أخبرنا الحسين
 المكتوب عن عطاء بن أبي
 رباح عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما أن رجلا
 أعفق غلامه عن دبر
 فاحتاج فآخذته النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال من
 يشتريه مني فاشتره نعم بن
 عبد الله بكذا وكذا فندفعه
 اليه * (باب التحش

٢٩٨

م

تحفة

٢٩٩

كن يخرجه انما اشترى سلعة ما كثر مما اشترى اياه ليعز غيره بذلك كما ساقى من كلام الصائفي في هذا
 الباب وقال ابن قتيبة النخس الخنثى والحديعة ومنه قيل للصائد ناجش لانه يخنث الصيد
 ويخنث له **(قوله)** ومن قال لا يجوز ذلك (البيع) كانه يشترى ما يخرج به عبد الرزاق من طريق
 عن ابن عبد العزيز ان عاملا باع سديا فقال له لولا اني كنت اريد فانفقته لكان كاسدا فقال له
 عمر هذا نخس لا يخل بيعت مناديا ينادي ان البيع مردود وان البيع لا يخل قال ابن بطال اجمع
 العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن
 طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور
 عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت
 الخيار وهو وجه الشافعية قياسا على المصراة والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول
 الحنفية وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشرط في تعصيته من باع على
 بيع أخيه ان يكون عالما بالنهي وأجاب الشارحون بان النخس خديعة وتحريم الخديعة
 واضح لكل أحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشتري
 فيه كل أحد واستشكل الرافعي الفرق بان البيع على بيع أخيه اضرار والاضرار يشتري في
 علم بخرجه كل أحد قال فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بن علم التحريم اه وقد حكى
 البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص التعصية في النخس أيضا بن علم النبي فظهر ان
 ما قاله الرافعي بحثا مخصوص ولفظ الشافعي النخس ان يضر الرجل السلعة تبلغ قطعي بها
 الشيء وهو لا يشترى اهالي القسدي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يسموا
 سومعين نخس فهو عاص بالنخس ان كان عالما بالنهي والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نخس
 عليه **(قوله)** وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل رباخائن هذا طرف من حديث أورده المصنف
 في الشهادات في باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ثم ساق فيه من
 طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال أقام رجل ساجته فحلف بالله لقد أعطى فمات
 يعط فتنزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل رباخائن أورده من طريق يزيد بن هرون عن
 السكسكي وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف
 وأخرجه المطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مر فوالكن قال ملعون يدل خائن اه وأطلق
 ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركه لمن يزيد في السلعة وهو
 لا يريد أن يشتريها في غرور والغر فاشترى كافي الحكم بذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير وكذلك
 يصح على التفسير الاول ان اطاه البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتري كان جمعا في الخيانة
 وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النخس في الشرع مما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي
 وان حرم التعريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلما رأى رجلا رأى
 سلعة رجل تابع بدون قيمه فزاد فيها لتتقى الى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يجر على ذلك
 نيته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ لم تبين النصيحة في أن يؤم
 أمير يدان الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به
 فلذلك يري النصيحة منسوبة عنه ذلك أن يعلم البائع بان قيمة سلعة أكثر من ذلك ثم هو

ومن قال لا يجوز ذلك
 البيع وقال ابن أبي أوفى
 الناجش آكل رباخائن

نخ

٢٩٨ / ٢٩٩

باختباره بعد ذلك ويحتمل أن لا يعين عليه ما علمه بذلك حتى يسأله الحديث الا في دعوا
 الناس يرق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح أحدكم أخاه فليصحه والله أعلم **(قوله وهو**
خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى وقد ذكرنا في حقه
 ما قاله المصنف قبل **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم)** الخديعة في النار ومن عمل عملها ليس عليه
 أمرنا فهو رد **(أما الحديث الثاني)** في سياق موضوع لا من حديث عائشة في كتاب الصلح
 وأما حديث الخديعة في النار فهو ينافي الكامل لابن عدى من حديث قيس بن سعد بن عبادة
 قال لو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المكرو والخديعة في النار لكنت من أمكر
 الناس واسناده لا يأس به وأخرجه الطبراني في الصغيرين من حديث ابن مسعود والحاكم في
 المستدركين من حديث أنس وإسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي اسناد كل
 منهما ما قال لكن مجموعهما يدل على أن المقتضى أصلاً وقد رواه ابن المبارك في البر والصلح عن عوف
 عن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد كره **(قوله عن الحسن)** تقدم
 ان المشهور أنه يفتح الجيم وحكي المطرزي فيه السكون **(قوله ما)** بيع الغرر يفتح
 المججمة براين **(و) بيع** **(حبل الجبلية)** يفتح الملهمة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة
 وعطفه عياض وهو مصدر حبل تحيل حبلوا وحبلته جمع ما حل مثل ظلمة وظالم وكسبة وكاتب
 والهامة فيه الملهمة وقيل للأشعار بالانوية وقد نرفه امرأته جالبة فاهامه في اللانث وقيل
 حبلته مصدر يسمي به المحمول قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبات الا لا دميان
 الامور في هذا الحديث وابنه صاحب المحكم قولاً فقال اختلف اهل اللانث عامة أم
 لا دميان خاصة وان شئت في التعميم قول الشاعر * وذيعة حبل يجمع مقرب * وفي ذلك
 تعقب على نقل التورى اتفاق أهل اللغة على التخصيص ثم ان عطف بيع حبل الجبلية على بيع
 الغرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الغرر مصرحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه
 أحمد بن طريق ابن إسحق حديث نافع وابن حبان بن طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر
 قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وقد أخرج مسلم التيمي عن بيع الغرر من
 حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد
 ولا جمن حديث ابن مسعود دفعه لا تشتر والسك في الملهمة فانه غرر ومثله السك في المانوع
 من أنواع الغرر يلحق به الظرفي وهو المعلوم والمجهول والابق ونحو ذلك قال النووي
 التيمي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع
 الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع نجافاً أو قد لم يصح بيعه والثاني ما يتسامح بعلمه ما
 لحقارته أو للمشقة في تدينه وتعيينه فمن الأول بيع أساس الدار والداية التي في ضربها اللبن
 والحامل ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من السقاء قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على
 اختلافهم في كونه حقيقياً أو يشق تغييره أو تعيينه فكون الغرر فيه كالمعلوم فصعب البيع
 وبالعكس وقال ومن يبيع الغرر ما اعتاده الناس من الاستحرام من الاسواق بالآوراق مثلاً
 فإنه لا يصح لان الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ولم توجد فيه تصحيمها بالعقد وروى
 الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال لا أعلم ببيع الغرر بأساً قال ابن بطال لعلم يبلغه النهي

٢١٤٢

٢١٤٢

٢١٤٢

٢١٤٢

وهو خداع باطل لا يحل

قال النبي صلى الله عليه

وسلم الخديعة في النار ومن

عمل عملها ليس عليه أمرنا

فهو رد حدثننا عبد الله بن

مسلمة حدثننا مالك عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال نهى النبي صلى الله عليه

وسلم عن الحبس **(باب يبيع**

الغرر وحبل الجبلية) حدثننا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن نافع عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن بيع حبل الجبلية

٢١٤٢

٢١٤٢

٢١٤٢

٢١٤٢

والافضل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح وكذلك اذا كان لا يصح غالباً فان كان يصح
غالباً كالترقي في أول بدو صلاحها أو كان مستتراتها كالجل مع الحامل جاز لقلة الغرر ولعل هذا
هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال لا بأس ببيع العبد
الآتي اذا كان علمه ما فيه واحداً فهذا يدل على أنه يرى بيع الغرر ان سلم في المالك وأعلم
(قوله وكان) أي بيع جبل الجبلية (يعاينها بعه أهل الجبلية الخ) كذا وقع هذا التفسير
في الموطأ متصلاً بالحديث قال الاسماعيلي وهو مدرج يعني ان التفسير من كلام نافع وكذا
ذكر خطيب في المدرج وسياقي في آخر السلم عن موسى بن اسمعيل التميمي عن جويرية
التميمية عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع
التفسير عما جله عن مولاة ابن عمر قسياقي في أيام الجاهلية من طريق عبد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون الجزور إلى جبل الجبلية وجبل الجبلية ان تنبع
الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تتجت فثمها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فظاهراً هذا
السياق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر وقد
أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون
التفسير وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير
أيضاً (قوله الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكراً كان أو أنثى الآن لفظه مؤنث تقول
هذه الجزور وان أرت ذكرها في الحديث قيداً فما كان أهل الجاهلية
يفعلونه فلا يتبايعون هذا البعير إلا في الجزور وأعلم الجزور ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل
المثال وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيره في ذلك (قوله إلى أن تنبع) بضم أوله وقع ثلثه
أي تلد ولداً والناقة فاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول
وهو حرف نادر وقوله ثم تنبع التي في بطنها أي ثم تعش المولود حتى تكبر ثم تلد وهذا القدر زائد
على رواية عبد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في بطنها ورواية جويرية أخصر
منهما ولفظه ان تنبع الناقة ما في بطنها وظاهر هذه الرواية قال سعد بن المسيب فيمار واه عنه
مالك وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع بثن إلى ان يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان
يبع بثن إلى ان تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم أبو اسحق في التفسير فلم يشترط وضع
جمل الذكر ورواية مالك ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط وهو في الحكم
مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة في الاجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر
في السلم وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وأبو اسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل الفتوى به
جزم التفسير هو يبيع ولد تناج الدابة والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم ومجهول وغير
مقدور على تسليمه فيدخل في يبيع الغرر ولذلك صدق البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار
إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضاً وروح الأول لا يكون موافقاً للحديث وان
كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن اسحق عن نافع عن
ابن عمر ما وافق الثاني ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال ان أهل
الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البعير يتباع الرجل بالشارف جبل الجبلية فثمها عن ذلك وقال

وكان يعاينها بعه أهل
الجاهلية كان الرجل يتباع
الجزور إلى أن تنبع الناقة ثم
تنبع التي في بطنها

الحديث الثاني ان يجعل انفس اللبس يعاين بصيغة زائدة الثالث ان يجعل اللبس شرطاً في
 قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التاويلات كلها باطل وما أخذ الاول عدم شرط رؤية البيع
 واشترط في الخيار وما أخذ الثاني اشتراط في الصيغة في عقد البيع فهو خدمته بطلان بيع
 المعاوضة مطلقاً لكن من أجاز المعاوضة قدماً بالمحقرات أو عابرت فيه العادة بالمعاوضة وأما
 الملامسة والمناذرة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك فعلى هذا يجمع بيع المعاوضة مع
 الملامسة والمناذرة في بعض صور المعاوضة فإن يميز بيع المعاوضة ان يخص النهي في بعض صور
 الملامسة والمناذرة عابرت العادة فيه بالمعاوضة وعلى هذا يحمل قول الرافعي ان الأئمة أجازوا
 في بيع الملامسة والمناذرة الخلاف الذي في المعاوضة والله أعلم وما أخذ الثالث شرط في خيار
 المجلس وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ونخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة
 على ذلك وأما المناذرة فاختلّفوا فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهي الوجه للشافعية أمحها ان يجعل
 نفس التبديع كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور والثاني أن
 يجعل التبديع يعاين بصيغة والثالث ان يجعل التبديع قاطعاً للخيار واختلفوا في تفسير التبديع
 فقيل هو طرح الثوب كوقع تفسيره في الحديث المذكور وقيل هو بند الحصة والصحيح انه
 غيره وقد روي مسلم النهي عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة واختلّف في تفسير بيع
 الحصة فقيل هو ان يقول بعثك من هذه الأتواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى حصة
 أو من هذه الأرض ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو ان يشترط الخيار ان يرى الحصة
 والثالث ان يجعل انفس الرمي بيعاً وقوله في الحديث ليس الثوب لا ينظر اليه استدل به على
 بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً وبثبت الخيار
 إذا رآه وحكي عن مالك والشافعي أيضاً عن مالك يصح ان وصفه والأقوال وهو قول الشافعي في
 القديم واجدوا سحق وأبي ثور وأهل الظاهر واختاره البقوي والروائي من الشافعية وان
 اختلفوا في تفاصيله ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها لا ينظرون اليها ولا يتخبرون
 عنها وفي الاستدلال بذلك فأقول خلافاً طول واستدل به على بطلان بيع الاعمي مطلقاً وهو قول
 معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الاعمي لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع
 الغائب مع اشتراط في الخيار وقيل يصح اذا وصفه غيره وقال مالك وأحمد عن أبي حنيفة
 يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم أيضاً «تنبيهات» الاول وقع عند ابن ماجه ان التفسير من
 قول سفيان بن عيينة وهو خطأ من قاله بل الظاهر انه قول الصحابي كما سأينته بعده الثاني حديث
 أبي سعيد اختلف فيه على الزهري فرواه عمر وسفيان وابن أبي حنيفة وعبد الله ابن دبل
 وغيرهم عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج
 عن الزهري عن عاصم بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبد الله بن
 عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري على انها كلها عند الزهري واقصر مسلم على
 طريق عاصم بن سعد وحده وأعرض عما سواه وقد خالفهم كلهم الزهري فرواه عن الزهري
 عن سعيد عن أبي هريرة وقالهم أيضاً جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم بن أبيه وزاد
 في آخره وهي يوع ككافوا يتابعون بها في الجاهلية آخر جهما الثاني وخطار رواية جعفر

الابل والغنم) لم يذكر البقر وقد تقدم بيانه في الترجمة وظاهر النسي تحريم التصرية سواء قصد التسديس أم لا وسما في الشر وطمن طريق أبي حازم عن أبي هريرة نهي عن التصرية وهذا جزم بعض الشافعية وعليه عافية من ايداء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ لاتصر والابل والغنم للبيع وله من طريق أبي كثير البجلي عن أبي هريرة اذا باع أحدكم الشاة أو اللقعة فلا يحفلها وهذا هو الرابع وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس وبحجاب عن التعليل بالابذامانه ضرر يسير لا يستمر فغفر لتحصيل المنفعة (قوله) فمن اشاعها بعد أي من اشترها بعد التحصيل زاد عبد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة وعند الشافعية أنهم من حين العقد وقيل من التفرق ويلزم عليه أن يكون الفرأوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما تأخر ظهوره للتصرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أيضا أن تحجب المدة قبل التمكين من الصبح وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة (قوله) بخبر النظرين أي الرايين (قوله) ان يحتملها كذا في الاصل وهو بكسر الن على أنها شرطية وخبر يحتملها ولا ينخرجة إلا عما على من طريق أسيد بن موسى عن الثبت بعد أن يحتملها بفتح الن ونصب يحتملها وظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والمجهور على أنه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يجب لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالبا الا بعد الحلب ذ كقيد في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالتحليل ثابت (قوله) ان شاء أمست وفي رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب ان رضيا أمسكها أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصرة واثبات الخيار للمشتري فلو اطاع على عيب بعد الرضا بالتصرية فزدها هل يلزم الصانع فيه خلاف والاصح عند الشافعية وجوب الرد ونقول ان الشافعي على أنه لا رد وعند المالكية قولان (قوله) وان شاعرها في رواية مالك وان سخطها ردها وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الاطلاق وتقول أبو حامد والرواية فيه نص الشافعي وهو قول الأكثر وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية محمولة على ما اذا لم يعلم أنها مصرة الا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فاحتمل ذلك قال ابن دقيق العيد والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرد ذلك ويشع في جميع موارد (قلت) ويؤيده أن في بعض روايات أجدو الطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة فهو بأحد النظرين بالخيار الى أن يجوزها أو يرددها وسأيت (قوله) وصاع غر في رواية مالك وصاع من غر والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ويجوز أن يتكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولا معه ويعبر عليه قول جمهور النجاة ان شرط المفعول معه أن يكون فاعلا فان قيل التعبير بالرقي المصرة واضح فامعنى التعبير بالرقي الصاع فالجواب أنه مثل قول الشاعر

الابل والغنم فمن اشاعها
بعد فانه بخبر النظرين
ان يحتملها ان شاء أمست
وان شاعرها وصاع غر

علقمتا يتناو ما باردا أي علقمتا يتناو وسقيمتا ما باردا أو يجعل علقمتا مجازا عن فعل شامل للامرين أي ناولتها فيحصل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة اذا اختار فسخ البيع فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فارادته هل يلزم البائع قبوله

فيه وجهان أحدهما لالذهاب طراوته ولا تخلطه بما يتجدد عند المبتاع والتنصيص على التمر
 يقتضي تعينه كسابق (قوله) وبذكر عن أبي صالح وشاهد الوليد بن رباح وموسى بن يسار (الخ)
 يعني أن أبا صالح ممن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر فامروا به أبي صالح فوصلوا أجدو مسلم من
 طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ من ابتاع شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء
 أمسكها وإن شاء ردها وردها صاعا من تمر وأما رواية مجاهد فوصلها البزار قال مغطاي
 لم أرها إلا عنده (قات) قد وصلها أيضا الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائي
 عن ابن أبي شيبة والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد وأول رواية ليث
 لا تسعوا المصراة من الأبل والغنم الحديث وليث ضعيف ومحمد بن مسلم أيضا لين وأما رواية
 الوليد بن رباح وهو يفتح الرء وبالموحدة فوصلها أجدو مسلم بن يسار وهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء
 مصراة فليرد معها صاعا من تمر وأما رواية موسى بن يسار وهو بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء
 مسلم بلفظ من اشترى شاة مصراة فليقلبها فليجلبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها
 صاع من تمر وسابقه يقتضي القورية (قوله) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وهو
 بالخيار ثلاثة أيام وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا أما رواية من رواه بلفظ
 الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرنه بن خالد عنه بلفظ من اشترى مصراة فهو
 بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها ردها معها صاعا من طعام لاسمراء وأخرجه أبو داود عن طريق جاذب
 سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر
 الثلاث فوصلها أجدو من طريق معمر بن أيوب عن ابن سيرين بلفظ من اشترى شاة مصراة فإنه
 يجلبها فإن رضى بها أخذها وإلا ردها وردها معها صاعا من تمر وقد رآه مسند ابن أبي عمير عن أنس بن مالك
 أخرجه مسلم من طريقه بلفظ من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها
 وإن شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء وردها بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرجه
 أحمد والبخاري من طريق عوف عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ
 من اشترى لقمعة مصراة أو شاة مصراة فليقلبها فليجلبها فليقلبها فليجلبها فليقلبها فليجلبها فليقلبها
 ردها وإن شاء من طعام فليصنع ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر
 بدون الثلاث والطعام بدل التمر كذلك والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم
 وهو حافظ ويحمل الإعرافين لم يذكرها على أنه لم يحفظها واختصرها وتعمل الرواية التي فيها
 الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الخنطة
 الشامية وروى ابن أبي شيبة وأبو عوف عن طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين لاسمراء يعني
 الخنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول لاسمراء
 ترمليس يعرف هذه الروايات أن المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام
 القمح فتاه بقوله لاسمراء لكن يعكز على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك
 عن ابن سيرين بلفظ إن ردها ردها معها صاعا من تمر لاسمراء وهذا يقتضي أن المتفق في قوله
 لاسمراء خنطة مخصوصة وهي الخنطة الشامية فيكون المثبت بقوله من طعام أي من قمح ويحتمل
 أن يكون رواه وهو المعنى الذي ظنه مساويا وذلك أن المتبادر من الطعام البرقطن الرواية التي التمر

في

٢٤٧ / ٣

* وبذكر عن أبي صالح
 ومجاهد والوليد بن رباح
 وموسى بن يسار عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم صاع تمر * وقال
 بعضهم عن ابن سيرين صاعا
 من طعام وهو بالخيار ثلاثة
 أيام * وقال بعضهم عن ابن
 سيرين صاعا من تمر ولم يذكر
 ثلاثا

في

٢٤٧ / ٣

حنطة

٢٤٧ / ٣

حنطة

فغير به وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك لكن يعكس على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وقبه فان ردها ردمها صاعا من طعام أو صاعا من ثمران ظاهره يقتضي التحريم بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون أو شك من الراوي لا تحتمل وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخاري وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر يلفظ أن ردها ردمها مثل أو مثلي لنها في إسناده ضعف وقد قال ابن قدامة أنه متروك الظاهر بالاتفاق (قوله والتمر أكثر) أي أن الروايات الناصة على التمر أكثر عددًا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلتها بذكر الطعام فقد روي أنه ذكر التمر من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهمام بن منبه عنده مسلم وعكرمة وأبو إسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي والشمس بن عبد الحميد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة وأما روايته من رواه بذكر الأنافة فيفسر هاروايه من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلًا أو كثيرًا ولا بين أن يكون التمر قوت البلد أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أما الحنفية فقالوا لا يرد عيب التصريم ولا يجب رد صاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور رالأنه قال بخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية أنهما قال لا يتعين صاع التمر بل قيمة وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر وحكي بغوي أن لا خلاف في المذهب أنهم مالوا تراخيًا بغير التمر من قوت أو غيره كني وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه وبالثاني قال الحنابلة واعتدوا بالحنفية عن الأخذ بحديث المصراة باعذار شتى فذهب من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة لم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بخبر رواه مخالف القياس الجلي وهو كلام أدى قائله بنفسه وفي حكاية غني عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنسبة التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وأظن أن لهذه النكبة أو رد البخاري حديث ابن مسعود عجب حديث أبي هريرة أشار منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوقف حديث أبي هريرة فلا يزالان خبر أبي هريرة في ذلك ثابتًا ما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقال ابن السمعاني في الاصطلاح التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد أخص أبو هريرة بتميزه بالحفظ لدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يعني المتقدم في كتاب العلم وفي أول السورع أيضا وفيه قوله أن أخوان من المهاجرين كان بشغلهم الصديق بالأسواق وكنت أكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشهد إذا غابوا وحفظوا إذا نسوا الحديث ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر وأخرجه

والتمر أكثر

الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث أنس وآخرجه البيهقي في الخلافات من
 حديث عمرو بن عوف المزني وآخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر
 هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة لها
 ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر الترفيع تارة والقمع أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصاع
 تارة وبالمثل أو المثلين تارة وبالأناء أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها كما
 تقدم والضعيف لا يعلى به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لمعوم القرآن كقوله تعالى وإن
 عاقبتهم فعاقبوا عمل ما عوقبتهم وأجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن
 بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال ولا دلالة على
 النسخ مع مدعبه لأنهم اختلفوا في النسخ فليل حديث النبي عن يسع الدين بالدين وهو حديث
 آخرجه ابن ماجة وغيره من حديث ابن عمر ووجه الدلالة منه أن لبن المصراة يصير ينافي
 ذمة المشتري فإذا أُرجم بصاع من غرسية صار دينه دين وهذا جواب الطحاوي وتعقب بأن
 الحديث ضعيف باتفاق المحققين وعلى التنزيل فالغراما شرع في مقابل الحلب سواء كان اللبن
 موجودا أو غير موجود فلم ينعين في كونه من الدين بالدين وقبل نأخذه حديث الخراج بالضمان
 وهو حديث آخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن اللبن فضله من فضلات
 الشاة ولو هلك لكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدله البائع
 حكمه الطحاوي أيضا وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المروج
 على الراجح ودعوى كونه بضعة لا دليل عليها وعلى التنزيل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في
 ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا
 تعارض وقبل نأخذه الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة وقبل ذلك
 كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة فانا أخذوها وشرطنا له
 وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يفرم مثليه وكلاهما
 في السنن وهذا جواب عيسى بن أبيان لحديث المصراة من هذا القليل وهي كلها منسوخة
 وتعقبه الطحاوي بأن التصرية انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك الساب للزمه الغريم
 والفرض أن حديث المصراة يقتضي تفرم المشتري فاقتضا ومنهم من قال نأخذه حديث
 البيهقي بالخيار الم يقرها وهذا جواب محمد بن شعاع ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع
 الخماز فثبت أن لا خيار بعدها إلا ان استثناءه الساب بقره لا يبيع اختيار وتعقبه الطحاوي
 بأن اختيار الذي في المصراة من خيار الردي العيب وخيار الردي العيب لا تقطعه الفرقة ومن الغريب
 أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحجبون به فيما لم يردفه ومنهم من قال هو خير واحد لا يقيد
 إلا الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم العمل به وتعقب بأن التوقف في خبر
 الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا انما عايناه في قياس
 الاصول بدليل أن الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة
 هما الاصل والاخران مردودان اليهما فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الاصل
 بالفرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال ان الاصل يخالف نفسه وعلى

تقدير التسليم يكون قياس الاصول يفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد الا الاطلاق فتناول الاصل
لا يتخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الاصل قال ابن ذريق العبد
وهذا أقوى مقسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلاً من
الاصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما
لانه رد الخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بخلاف الى ان قال
والاولى عندى في هذه المسئلة تسليم الاقيسة لكنهما ليست لازمة لان السنة الثابتة مقدمة عليها
والله تعالى أعلم وعلى تقدير التزل فلان تسليم أنه يخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوه عليه من
المخالفة ينهوا بما يوجب أحدها أن المعلوم من الاصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة
وههنا ان كان اللبن مثلياً فليضمن باللبن وان كان متقوماً فليضمن بأحد التقديرين وقد وقع هنا
مضروباً لثبوت القاطب الاصل والجواب يمنع الحصر فان الحصر يضمن في دينه بالابل وليست مثاله
والقيمة وأيضاً ضمان المثل بالمثل ليس مطرداً فقد يضمن المثل بالقيمة اذا تعذر المماثلة كمن
أثقلت ثلثوناً كان عليه قيمتها ولا يجعل بازا لثبوتها لثبوت آخر لتعذر المماثلة ثانياً ان القواعد
تقتضي أن يكون المضمون مقدراً للضمان بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدّر هنا بمقدار واحد
وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب يمنع التعميم في المضمونات كل مضمونة فأرسلها بمقدار
اختلافها بالكم والصور والفرقة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في ذلك ان كل ما يقع فيه
التنازع فليقدر بشئ معين لقطع التشاجر وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان اللبن الحادث
بعد العقد اختلف باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظره على المشتري ولو
عرف مقداره فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدهما لافضى الى النزاع والخصاص فقطع الشارع
النزاع والخصاص وقدرة محمد لا يتعدى به فصلاً للصحة وكان تقديره بالتميز اقرب الاشياء الى اللبن
فانه كان قوتهم انذاك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشترى كافي كونه كل واحد منهما
مقطعاً بمقتاتاً مكملاً واشترى كافي أيضاً أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج فانهما
اللبن التالف ان كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الخلقة وذلك
مانع من الرد فقد حدثت على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطاً فانه كان منه موجوداً عند
العقد وما كان حاداً لم يوجب ضمانه والجواب أن يقال انما يمنع الرد بالنقص اذا لم يكن
لاستعلام العيب والافلا يمنع ضمانه كذلك رابعها أنه خالف الاصول في جعل الخبر لوفسه
ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرمي عند
من يثبتها والجواب بأن حكم المصراة انقدر بأصله من مماثلة فلا يستغرب أن ينقد وصفاً زائداً
على غير ذوق الحكمة فيه ان هذه المدة هي التي يتبين بها اللبن الخلقة من اللبن المجتمعة بالندس غالباً
فشرعت لاستعلام العيب بخلاف خيار الرمي وبه والعيب فلا يتوقف على مدته أو ما ما خيار المجلس
فليس لاستعلام العيب فظهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها خامسها أنه يلزم من الأخذ به
الجمع بين العوض والمعوض فيما اذا كانت قيمة الشاة صاعاً من عرفانها ترجع اليه من الصاع
الذي هو مقدار ثمنها والجواب أن التمر عوض عن اللبن لاعت الشاة فلا يلزم ما ذكره سادسها
أنه يخالف القاعدة الرافعية اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي

هو التي فيكون قد باع شاة وصاعا بصاع والجواب أن الر باع ما يبيع في العقود ولا القسوخ
 بدليل أنهم لو تسايعا ذهبا بفضة لم يجر أن يتفرقا قبل القبض فلو تقابلا في هذا العقد بعينه جاز
 التفرق قبل القبض سابعها أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقاءها فيما إذا كان اللين موجودا
 والاعيان لا تضمن بالبلد الامع فواتها كالمغصوب والجواب أن اللين وإن كان موجودا لكنه
 تعذر رده لاختلاطه باللين الحادث بهذا العقد وتعذر تميزه فاشبهه الا ببق بعد الغصب فانه بضمن
 قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد ثامنها أنه يلزم منه اثبات الرد في غير عيب ولا شرط أما الشرط فلم
 يوجد وأما العيب فنقصان اللين لو كان عيبا لثبت به الرد من غير تصرف والجواب أن
 الخیار مثبت بالتدليس كمن باع رجي دأثرة بما جمعه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري
 كان له الرد وأيضا فالمشتري لما رأى ضرعا لم يلزمه أن يطن أن عاده لها فكان البائع شرط له ذلك
 فثبتين الامر بخلافه فثبت له الرد لصدق الشرط المعنوي لان البائع يظهر صفقة المبيع تارة بقره
 وتارة ببقعه فإذا أظهر المشتري على صفقة قبان الامر بخلافها كان قد دلس عليه ففسخه له
 الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل فان المشتري انما يبدل ماله بناء على الصفقة التي
 أظهرها له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للركن اذا اتلفوا واشتري منهم قبل أن يبطوا إلى
 السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط ولكن لما فيه من الغش والتدليس
 ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وانما هو محمول على صورة
 مخصوصة وهو ما اذا اشترى شاة بشرط أنها تتحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار للشرط
 فاسد فان اتفاقا على اسقاطه في عدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقا بطل العقد وجوب دالصاع
 من الترانة فكأن قيمة اللين ومثله وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصريح
 وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصريح أم لا فهو تأويل
 متعسف وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فردد من افراد ذلك العموم
 فجتاح من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له قال ابن عبد البر هذا الحديث
 أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب وأصل في أنه لا يقصد أصل
 البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تسمية التصريح وثبوت الخيار بها وقدرى
 أجده وابن ماجه عن ابن مسعود عن فوسا عن المحفلات خلافة ولا تحل الخلالة لمسلم وفي اسناده
 ضعف وقد رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفا باسناده صحيح وروى ابن أبي شيبة عن طريق
 قيس بن أبي حازم قال كان يقال التصريح خلافة واسناده صحيح واختلف القائلون به في أشياء
 منها لو كان عالما بالتصريح هل يثبت له الخيار فيه وجه للشافعية ويرجح أنه لا يثبت رواية
 عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه من اشترى مصراة لم يعلم أنها
 مصراة الحديث ولو صار ابن المصراة عادى واستمر على كثره هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا
 للحنابلة في المستثلين ومنها لو تحفظ بنفسها او صرح المالك لنفسه ثم عبد العيا بها فهل
 يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن نظر إلى المعنى أنبته لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه
 تدليس البائع ومن نظر إلى أن حكم التصريح خارج عن القياس خصه بوردته وهو حالة الغم
 فان النهي انما تأملها فقط ومنها لو كان الضرع مما لو ألجأ وظنه المشتري لمينا فاشترىها على ذلك

ثم ظهر له أنه لم هل ثبت له الخيار فيه وجها حكاهما بعض المالكية ومنه ما اشترى غيره
مصراة ثم اطلع على عيبها بعد حلفها فأنقض الشافعي على جواز الرجاء لأنه قل غر معتمى
بجمعه وقيل يرد بدل اللين كما صرحه قال القوي ردصاعا من غر **(قوله)** حدثنا مسدد حدثنا
معمر **(قوله)** سأق في باب النهي عن تلقي الركان بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع
وكان الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين وسياقه عن معمر أم
(قوله) سمعت أبي هوسليمان التيمي وأبو عثمان هو النهدى ورجال الاسناد بصرون سوى
الصحابي **(قوله)** قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليرد معها صاعا من غر ونهى النبي صلى الله عليه
وسلم أن تلقى البيوع هكذا رواه الأكثر عن معمر بن سليمان موقوفا أو أخرجه الاسماعيلي
من طريق عبد الله بن معاذ عن معمر مرفوعا وذكره أرفعه غلط ورواه أكثر أصحاب سليمان
عنه كأنها حديث المخفلة موقوف من كلام ابن مسعود وحديث النهي عن التلقي مرفوع
وخالفهم أبو خلد الأجر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي
وأشار إلى وهمه أيضا **(قوله)** فردها أي أراد ردّها بقرينة قوله فليرد معها صاعا بحقيقة المعية
أو تحصيل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل وقد وردت مع جمعي البعدي كقوله تعالى
وأستمع سليمان الآية **(قوله)** في رواية مالك لا تلقوا الركان يأتي الكلام عليه بعد أبواب
وعلى بيع الحاضر للبادي قريبا ومضى الكلام على البيع وعلى النخس ومضى الكلام على
التصرية بما يغني عن عادته **(قوله)** باب ان شاء رد المصرة وفي حليتها يسكون
اللام على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على ارادة المحلوظ وظاهره أن الترمذي لم يقابل الحبة وزعم
ابن حزم أن الترمذي مقابله الحلب لا في مقابله اللبن لأن الحبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن
والحلب على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذبه ذلك عن الجمهور **(قوله)**
حدثنا محمد بن عمرو كذا الاكثر غير منسوب ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن
المستقبل محمد بن عمرو بن جبلة وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري وفي رواية
أبي علي بن شيبويه عن الفربري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة وأهله الملقون ويزعم
الدارقطني بأنه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بنعيم ويزعم الحاكم والكلاذمي بأنه محمد بن
عمرو والسواق اللخني والأول أولى والله أعلم **(قوله)** حدثنا المكي هو ابن ابراهيم وهو من مشايخ
الحجازي وستان في روايته عنه بلا واسطة في باب لا يشتري حاضر لباد **(قوله)** أخبرني زياد **(قوله)** هو
ابن عبد الخراساني **(قوله)** أن ثابثا هو ابن عياض وعبد الرحمن بن زيد مولا من فوق أي ابن
الخطاب **(قوله)** من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فظاهره أن صاع الترمذي توقف على الحلب كما
يظهر **(قوله)** في حليتها صاع من غر ظاهره أن صاع الترمذي مقابل المصرة سواء كانت واحدة
أو أكثر لقوله من اشترى غنما قال في حليتها صاع من غر وقوله ابن عبد البر عن استعمل
الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وإن قدامه عن الشافعية والخناقلة وعن أكثر المالكية
يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري من المستبشع أن يغرمتك لبن ألف شاة كما يغرمتك
مئتي شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مقدر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار
الصاع قطع النزاع فجعل حد ابن جع اليه عند الخصاص فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم

حدثنا مسدد حدثنا معمر **(قوله)**
قال سمعت أبي يقول حدثنا
أبو عثمان عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال
من اشترى شاة مخفلة فردها
فليرد معها صاعا من غر ونهى
النبي صلى الله عليه وسلم أن
تلقى البيوع **(قوله)** حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تلقوا الركان
ولا يبع بعضكم على بيع
بعض ولا تاجسوا ولا يبع
حاضر لباد ولا صر والغم
ومن اشترى فهو بخير
النظرين بعد أن يحلبها إن
رضيها أمسكها وإن خطبها
ردّها صاعا من غر **(قوله)** باب
ان شاء رد المصرة وفي حليتها
صاع من غر **(قوله)** حدثنا محمد
ابن عمرو حدثنا المكي
أخبرنا ابن جريج قال
أخبرني زياد أن ثابثا مولى
عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه
سمع أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من اشترى
غنما مصراة فاحتلبها فان
رضيها أمسكها وإن خطبها
في حليتها صاع من غر

وقال شيخ ٣١٠ ان شاعر من الزنا حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد

(باب بيع العبد الزاني) وقال شيخ ٣١٠ ان شاعر من الزنا حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد
 ان ابن السقاء لواحدة والناقاة الواحدة مختلفا اختلا فلما بناهم ذلك فاجتمع الصاع سوا
 قل النبي أم كثر فكذلك هو معتبر سواء قلت المصراة وكثرت والله تعالى أعلم **(قوله)**
 بيع العبد الزاني أي جوازه مع بيان عيبه **(قوله)** وقال شيخ ان شاعر من الزنا وقوله
 سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت جفرت ولم يعلم بذلك
 المشتري فخاصمه الى شريح فقال ان شاعر من الزنا واسناده صحيح ثم أورد المصنف في الباب
 حديث اذا زنت الامة فليجلدها الحديث أوردته من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخر
 قلبها ولو لم يجبل من شعر فانه يدل على جواز بيع الزاني بشعره بان الزاني عيب في البيع لقوله
 ولو لم يجبل من شعر وسباني الكلام عليه مستوفى في كتاب الخنود ان شاء الله تعالى قال ابن
 بطال فائدة الامر ببيع الامة الزانية المبالة في تبيع فعلها والاعلام بان الامة الزانية لا زناه
 لها الا البيع ابدأ وأنها لا تأتي عند سد جرح الها عن معاودة الزنا وله ذلك يكون حسبا
 لاعقافها اما ان يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يبيعها بيمينه **(قوله)**
 الشراء والبيع مع النساء أورد فيه حديث عائشة وان عرفت قصة شراء بريرة وسباني الكلام
 عليه مستوفى في الشروط ان شاء الله تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجل يشتري
 شريطا ليست في كتاب الله لا شاعره بان قصة المباعة كانت مع رجل وكان الكلام في هذا
 مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت لنافع الخ هو قول
 همام الراوي عنه وسباني ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح
 ان شاء الله تعالى وحسن أول السند وقع عند المسخلى ابن أبي عباد وعند غيره وسباني
 حسان وهما واحد **(قوله)** هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يبيعه
 أو يبيعه قال ابن المنبر وغيره حل المصنف النبي عن بيع الحاضر لبادي على معنى خاص وهو
 البيع بالاجر أخذ من نفسه بران عباس وقوى ذلك بعموم أحاديث الدين الصحيحة لان الذي
 يبيع بالاجر لا يكون غرضه نفع البائع غالبا وانما غرضه تحصيل الاجر فاقضى ذلك اجازة
 بيع الحاضر لبادي بغير أجر من باب النسيئة (قلت) ويؤيده ما سباني في بعض طرق الحديث
 المعلق أول أحاديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن عمر بن الخطاب
 أنه قدم بجولو بقله على طلحة بن عبيد الله فقال له ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع
 حاضر لباد ولكن اذهب الى السوق فاطن من يادك فشاوري حتى آمر لك أو أمالك **(قوله)**
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استتبع أحدكم أو غاده لنفعه لم هو طرف من حديث وصلة
 أحسن حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حدثني أي قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرق الله بعضهم من بعض فاذا استتبع الرجل الرجل فليضع
 له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمر عن أبي الزبير عن جابر عن قوام له وقد أخرجه
 قاضي على أنه جاءه أو له قال ما بال الناس يشترون شريطا ليس في كتاب الله من اشترط شرط ليس

مسلم في كتاب الله فهو باطل وان اشترط مائة شرط الله أحق وأولى **(قوله)** حدثنا حسان بن أبي عماد حدثنا همام قال سمعت نافع
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة رضي الله عنها سألت بريرة فخرجت الى الصلاة فلما قالت انهم أو أن يبيعوا
 الآن يشتروا الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق قلت لنافع سألنا رجلا أن يبيعنا أو يبيعنا فقال ما يري
 (باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يبيعه أو يبيعه) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استتبع أحدكم أو غاده فليضع
 له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمر عن أبي الزبير عن جابر عن قوام له وقد أخرجه

٢٥٢/٢

ورخص فيه عطاءه حدثنا
 علي بن عبد الله حدثنا
 صفوان عن اسمعيل عن قيس
 قال سمعت جبرار رضي الله
 عنه يقول يا بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 على شهادة أن لا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله وقام
 الصلاة وآتاه الزكاة والسمع
 والطاعة والنصح لكل مسلم
 * حدثنا الصلت بن محمد
 حدثنا عبد الواحد حدثنا
 معمر عن عبد الله بن طاووس
 عن أبيه عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تلقوا
 الركان ولا يسع حاضر لباد
 قال قلت لابن عباس ما قوله
 لا يسع حاضر لباد قال
 لا يكون له سمارا

نقطة
 ٥٧٠٦

مسلم بن طريق أبي خزيمة عن أبي الزبير بلفظ لا يسع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم
 من بعض (قوله) ورخص فيه عطاء (أي) في بيع الحاضر للبادي واصله عبد الرزاق عن الثوري
 عن عبد الله بن عثمان أي ابن خنيم عن عطاء بن أبي رباح قال سأله عن أعرابي أبيع له فرخص
 لي وأما ما رواه سعيد بن منصور عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال أعتقني رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لانه أراد أن يصب المسلمون غزهم فأما اليوم فلا بأس فقال
 عطاء لا يصلح اليوم فقال مجاهد ما أرى أبا محمد إلا لو أنه نظر له من أهل البادية إلا يسع له
 فالجمع بين الروايتين عن عطاء أن يحول قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد
 ما نسب وأخذ يقول مجاهد في ذلك أوحيفة وعسكو ويعموم قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين النصيحة وزعموا أنه ناسخ الحديث انتهى وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومته
 إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيضي على العام والنسخ لا يثبت بالاحتلال وجمع البخاري
 بينهما فيخصيص التبرع عن بيع له لاجرة كالسمار وأما من ينفعه في فعله بأن السعر كذا
 مثلاً فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث
 جبري في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الأمان والثاني حديث ابن عباس
 (قوله) حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد (قوله) لا يكون له سمارا) بمهملتين هو في الأصل التبرع بالامر
 للسمع وسأني الكلام عليه قريباً (قوله) لا يكون له سمارا) بمهملتين هو في الأصل التبرع بالامر
 والحفاظ له ثم استعمل في معنى البيع والشراء لغيره وفي هذا التفسير يعقب على من فسر الحاضر
 بالبادي بأن المراد منه الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئاً يحتاج إليه أهل البلد فهذا
 مذكور في كتب الحنفية وقال غيرهم صورته أن يبيع البلد غريب بسلعة يريد بيعها بغير
 الوقت في الحال فإما أنه يبيد فيقول له ضعه عندي لا يبعه لك على التدرج بما غل من هذا السعر
 فحاصل الحكم منوط بالبادي ومن شاركه في معناه قال وأما ذكر البادي في الحديث لكونه
 الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر واضرار أهل البلد بالاشارة عليه بأن
 لا يبادر بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل المالكية البدو قيدا وعن مالك
 لا يلحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أعمال البيع
 والأسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور ما فعله التخرم
 بشرط العلم بالنهي وإن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه وإن يعرض الحضري ذلك على
 البدوي فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وإن نظهر
 ببيع ذلك المتاع البعثة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدورين اتباع
 المعنى أو اللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء حيث يظهر يخص النص
 أو يعمم وحيث يخفى فإسراع اللفظ أولى فأما اشتراط أن يلقى البلدي ذلك فلا يهوى لعدم دلالة
 اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن الضرر الذي علل به النهي لا يفتقر الحال فيه من سؤال
 البلدي وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط بين الظهور وعدمه
 وأما اشتراط ظهور البعثة فكذلك أيضاً لا احتمال أن يكون المقصود مجرد نفوت الرح والرزق
 على أهل البلد وأما اشتراط العلم بالنهي فلا إشكال فيه وقال السبكي شرط حاجة الناس إليه

معتبر ولم يذكر جماعة عمومها وانما ذكره الراغب تبعاً للبعوى ويحتاج الى دليل واختلفوا أيضاً
 فيما ذاقوا بيع السبع مع وجود الشر وطال المذ كونه محل بيع مع الحرمان ولا يصح على القاعدة
 المشهورة **(قوله باب)** من كره أن يبيع حاضر لباد **(جوابه)** وبه قال ابن عباس أى
 حيث فسر ذلك بالسبعان كفى الحديث الذى قبله **(قوله)** نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 يبيع حاضر لباد كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقيد بالاجر كفى الترجحة قال ابن
 بطلان أراد المصنف أن يبيع الحاضر للباد لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر واستدل على ذلك
 بقول ابن عباس وكأنه قد به مطلق حديث ابن عمر قال وقد أجاز الأوزاعي أن يبيع الحاضر على
 البادى وقال ليست الإشارة بيا وعن الليث وأبي حنيفة لا يبيع عليه لانه إذا أشار عليه فقد
 باع وعنده الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهى عن البيع له وليست
 الإشارة بيا وقد ورد الأمر ببعه فدل على جواز الإشارة **(تنبيه)** حديث ابن عمر وعمر بن
 لم أره إلا من رواية أى على الخنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاع خبره على
 الاسماعيلي وعلى أنه فيهم فلم يخترجاه الامن طريق البخارى وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه
 الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وهو في الموطأ قال البيهقي عدوه في أفراد الشافعي
 وقد تابعه القعني عن مالك ثم اسقاه باستاندين الى القعني **(قوله باب)** لا يشتري حاضر
 لباد بالعمرة أى قياما على البيع له أو استعمالا للفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حبيب
 المالكي الشراء للبادى مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بعضكم على بعض فان
 معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان **(قوله)** وكرهه ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري
 أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلمة بن علفمة عن ابن سيرين قال لقيت
 أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أنس بن مالك قال لا يبيع حاضر لباد قال نعم قال محمد وصدق
 أنها كلمة جامعة وقد أخرج أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلقاء كان يقال
 لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شئ ولا يبتاعه شئ وأما ابراهيم فهو الخبي فم أوقف
 عنه كذلك صريحا **(قوله)** قال ابراهيم ان العرب تقول بيع لي أو باهي تعني الشراء هذا قاله
 ابراهيم استدلالا لمذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة ثم ذكر المصنف في
 الباب حديثين أحدهما حديث أبي هريرة **(قوله)** عن ابن شهاب في رواية الاسماعيلي من
 طريق أبي عاصم عن أبي جريح أخبرني ابن شهاب **(قوله)** لا يبيع المرم كذا لا كثر ولكن يفي
 لا يبتاع وهو خير يعني النهي وقد تقدم البحث فيه قبل باب وكذا على قوله لا يتاجروا فانها
 حديث أنس **(قوله)** عن محمد هو ابن سيرين **(قوله)** نهى أن يبيع حاضر لباد زاد مسلم والنسائي
 من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس وكان أبا هريرة وأبو داود والنسائي
 من وجه آخر عن يونس بن عبيد عن الحسن بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره وعرف
 بهذه الرواية أن الناهي للمهم في الرواية الأولى هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقوى المذهب
 الصحيح لقول الصحابي نهى عن كذا حكم الرفع وإنه في قوة قوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم **(قوله باب)** النهي عن تلقى الركان وأن يبعه مردود لان صاحبه غاص أم إذا
 كان به عالما وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز بخرم المصنف بان البيع مردود بناء على أن

(باب) من كره أن يبيع حاضر
 لباد **(جوابه)** حديثي عبد الله
 ابن صباح حدثنا أبو علي
 الخنفي عن عبد الرحمن بن
 عوف عن عبد الله بن دينار قال
 حديثي أبي عن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهما قال
 نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يبيع حاضر
 لباد وبه قال ابن عباس
(باب) لا يشتري حاضر لباد
 بالعمرة **(جوابه)** ابن
 سيرين وابراهيم البائع
 ولهم شري قال ابراهيم ان
 العرب تقول بيع لي أو باهي
 تعني الشراء **(جوابه)** المكي
 ابن ابراهيم قال أخبرني ابن
 جريح عن ابن شهاب عن
 سعد بن المسيب أنه سمع
 أنس بن مالك يروي عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يبيع حاضر لباد
 على بيع أخيه ولا يتاجروا
 ولا يبيع حاضر لباد **(جوابه)**
 محمد بن النعمان حدثنا معاذ
 بن محمد عن ابن جريح عن
 أنس بن مالك رضى الله
 عنه نهى أن يبيع حاضر
 لباد **(باب)** النهي عن تلقى
 الركان وان يبعه مردود
 لان صاحبه غاص أم إذا
 كان به عالما وهو خداع في
 البيع والخداع لا يجوز

حدثنا محمد بن بشار حدثنا
عبد الوهاب حدثنا عبد الله
العمري عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن التلق وأن
يبسح خضر لباد * حدثنا
عاش بن الوليد حدثنا عبد
الاعلى حدثنا معمر بن
طاوس عن أبيه قال سألت
ابن عباس رضي الله عنهما
ما معنى قوله لا يبسح خضر
ليباد فقال لا يكون له مسارا
* حدثنا سعد حدثنا زيد
ابن زريع قال حدثني النبي
عن أبي عثمان عن عبد الله
رضي الله عنه قال من
اشتري تحفلة فليدفعها صاعا
قال ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن تلق البيوع
* حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يبسح
بعضكم على بيع بعض

التي يقتضي التساؤل لكن حمل ذلك عند المحققين فيما يرجع الى ذات الشيء عنه لا مادام كان
يرجع الى أمر خارج عنه فبصح البيع وثبت الخيار بشرطه الا قد ذكره أو ما يكون صاحبه
عاصيا أو أموا الاستدلال عليه بكونه خداعا فصيح ولكن لا يلزم من ذلك ان يكون البيع
مردودا لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يحل بشئ من اركانه وشرائطه وانما هو لدفع
الاضرار بالركان والقول بطلان البيع صار اليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن أن
يحمل قول البخاري ان البيع مردود على ما اذا اختار البائع رده فلا يخالف الراي وقد نفعه
الاسماعيلي وأكرمه الشافعي ببيع المصرة فان فيه خداعا ومع ذلك لم يطل البيع وكونه
فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له باجر أو بغير أجر واستدل عليه أيضا بحدوث حكم
ابن حزم الماضي في بيع الخيار فنهى عن كذبا وكتمانا تحت بركة بيعهما قال فلم يطل بيعهما
بالكذب والكتمان للعيب وقد ورد بإسناد صحيح أن صاحب السلعة اذا باعها للنبي تلقاها بصير
بالخيار اذا دخل السوق ثم ساقه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر أجاز أبو حنيفة التلق
وكرهه الجمهور (قلت) الذي في كتب الحنفية يكرهه التلق في حالتين أن يضر بأهل البلد وان
يلبس السعر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة
بالخيار وبجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
تلق الجلب فان تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو
داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب وآخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن
سيرين بلفظ لا تلقوا الجلب من تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سده السوق فهو بالخيار وقوله فهو
بالخيار أي اقدم السوق وعلم السعر وهل يثبت له مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع عن
وجهان أحدهما الاول به قال الحنابلة وظاهره أيضا أن النهي لاجل منفعة البائع وإزالة
الضرر عنه وصاحبه عن يتخذنه قال ابن المنذر حمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب
السلعة والى ذلك جميع الكوفون والاوزاعي قال والحديث محتمل للشافعي لانه أثبت الخيار
للبيع لا لاهل السوق انتهى واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب وسأني الكلام
على ذلك وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * وأولها حديث أبي هريرة (قوله) حدثنا
عبد الوهاب * هو ابن عبد المجيد الثقفي (قوله) عن سعيد بن أبي سعيد * هو المقري (قوله) عن
التلق * ظاهره منع التلق مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا سواء كان لاجل الشراء منهم أم لا
وسأني البحث فيه * فأنها حديث ابن عباس (قوله) حدثنا عبد الاعلى (هو ابن عبد الاعلى
(قوله) سألت ابن عباس * كذا رواه مختصرا وليس فيه التلق ذكر وكأنه أشار على عادته الى أصل
الحديث فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفي أوله لا تلقوا الزكائن وكذا أخرجه مسلم
من وجه آخر عن معمر والقول في حديث ابن عباس كالقول في حديث أبي هريرة وقوله
لا تلقوا الزكائن خرج مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عددا ركانا ولا مفهوم له
بل لو كان الخالب عددا مائة أو واحدا ركانا أو ما شئت لم يختلف الحكم وقوله البيع يشمل
البيع لهم والبيع منهم ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلق فلو تلقى الزكائن أحدا لسلام
أو لفرجة أو خرج لحاجة له فوجدهم فيها بيعهم هل يتناول النهي فيه احتمال فنظر الى المعنى
لم يفتقر عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية وشرط بعض الشافعية في النهي أن يتدنى

ولا تلقوا السلع حتى يهبط
 بها إلى السوق * (باب منتهى
 التلقي) * حديثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا
 جويرية عن نافع عن عبد
 الله رضي الله عنه قال كان
 تلقى الزبكان فشتري منهم
 الطعام فيها نالني صلى الله
 عليه وسلم أن يبعه حتى يبلغ
 به سوق الطعام * قال أبو
 عبد الله هذا في أعلى السوق
 وبينه حديث عبد الله
 * حديثنا مسدد حدثنا يحيى
 عن عبيد الله قال حدثني
 نافع عن عبد الله رضي الله
 عنه قال كانوا يتدعون
 الطعام في أعلى السوق
 فيبعونه في مكانه فهم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يبعوه في مكانه حتى
 يتلقوه

المتلقي فطلب من الجالب البسج فلوا بدأ الجالب بطلب البسج فاشتري منه المتلقي لم يدخل في
 النهي وقد كراما الحرم في صورة التلقي المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من
 ثمن المثل وذكر المتولي فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في السخول وذكر أبو اسحق الشيرازي
 أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغيبهم وقد يؤخذ من هذه التقديرات اثبات الخبران وقت قولهم
 يكن هنالك تلقى لكن صرح الشافعية أن كون اخباره كذبا ليس شرطا لشوب الخبرا وانما
 ثبت له الخيار اذا ظهر الغين فهو المعتبر وجودا وعدمه * ثالثا حديث ابن مسعود وقدم في
 الكلام عليه في المصرة والغرض منه هنا قوله ونهى عن تأني البسج فانه يقتضي تقيد النهي
 المطلق في التلقي بما اذا كان لاجل المباينة رابعها حديث ابن عروس في الكلام عليه في الباب
 الذي بعده فدللت الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 ان الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق وإلى هذا ذهب أحمد واسحق وابن المنذر
 وغيرهم وصرح جماعة من الشافعية بان منتهى النهي عن التلقي لا يدخل البلد سواء وصل
 إلى السوق أم لا وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التلقي (قوله ولا تلقوا السلع)
 فيقع أوله واللام وثنيدي القاف المفحوة وضم الواو أي تلقوا واخذت احدى التامين ثمان
 مطلق النهي عن التلقي يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقد
 المالكية يحمل النهي بمحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرخان وقيل بومان وقيل
 مسافة القصر وهو قول الثوري وأما استدواها فبما أتى في حديثه في الباب الذي بعده
 (قوله) (باب منتهى التلقي) أي وأبداؤه وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانتهاه
 من جهة الجالب وأما من جهة المتلقي فقد أشار المصنف بهذا الترجع إلى أن استدأه الخروج
 من السوق أخذ من قول الصحابي أنهم كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق فيبعونه في
 مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعوه في مكانه حتى يتلقوه ولم ينههم عن التبايع
 في أعلى السوق فدل على أن التلقي إلى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من
 البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي وحدا استدأه التلقي عندهم انخروج من البلد
 والمعنى فيه أنهم اذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لانفسهم فان لم يفعلوا ذلك
 فهم من تقصيرهم وأما امكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر والمعروف عند المالكية
 اعتبار السوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد واسحق وعن الليث كراهة التلقي ولو
 في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف
 (قوله) هذا في أعلى السوق أي حديث جويرية عن نافع بلطف كالتلقي الزبكان فشتري منهم
 الطعام الحديث قال البخاري وبينه حديث عبيد الله بن عمر بن نافع أي حدث قال كانوا
 يتبايعون الطعام في أعلى السوق الحديث مشله وأراد البخاري بذلك الرد على من استدله على
 جواز تلقي الزبكان لاطلاق قول ابن عمر كالتلقي الزبكان ولادلائفه لان معناه أنهم كانوا
 يتلقونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وقد حرج مالك في روايته عن نافع
 بقوله ولا تلقوا الساع حتى يهبط بها السوق فدل على أن التلقي الذي لم ينه عنه انما هو ما بلغ
 السوق والحديث يفسر بعضه بعضا وادعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجع بينهما
 بوقوع الضرر لاصحاب السلع وعدمه قال فيحمل حديث النهي على ما اذا حصل الضرر

(باب اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ٣١٥ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها قالت جاءني

بريرة فقالت كاتب أهلي

على تسع وأراق في كل عام

أوقية فأعطيني فقلت ان

أحب أهلك أن أعد هالهم

ويكون ولا تؤذي لي ففعلت

فذهبت بريرة إلى أهلها

فقال لهم فأوذلك عليها

فأعت من عندهم رسول

الله صلى الله عليه وسلم

جالس فقالت اني عرضت

ذلك عليهم فأو الآن يكون

الولاء لهم فسمع النبي صلى

الله عليه وسلم فأخبرت

عائشة رضي الله عنها النبي

صلى الله عليه وسلم فقال

خذوها واشترطوا لهم الولاء

فأما الولاء لمن أعنت ففعلت

عائشة ثم قام رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلى الناس

فحمد الله تعالى وأثنى عليه

ثم قال أما بعد ما بال رجال

يشترون شروطا ليست

في كتاب الله ما كل من شرط

وحدثنا الإباحة على ما ذالم يحصل ولا يخفى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم

(تنبيه) * وقع قول البخاري هذا في أعلى السوق عقب رواية عبد الله بن عمر في رواية أبي ذر

ووقع في رواية أبيه غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب (قوله باب) اذا اشترط

في البيع شروطا لا تحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا وأورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة

بريرة وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فصحب ما ذهب إليه من أن النهي عن تلقى

الركبان يرد به البيع ويسأني الكلام عليه في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى (قوله باب

بيع التبر بالتمر) وأورد فيه حديث عمر مختصرا ويسأني الكلام عليه بعد باب

(قوله باب) بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ذكر فيه حديث ابن عمر في

النهي عن المزانة من طرفين ويسأني الكلام عليه بعد خمسة أبواب وفي الطريق الثانية

حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا ويسأني الكلام عليه بعد سبعة أبواب وذكر في الترجمة

الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر كذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي

في الحديث الزبيب بالكرم قال الاسماعيلي لعله أخذ ذلك من جهة المعنى قال ولو ترجم الحديث

بيوع التمر في رؤس الشجر مثله من جنسه يابس السكان أولى انتهى ولم يغفل البخاري بذلك كسأني

بعد ستة أبواب وأما هنا فكانه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية البث

عن نافع كسأني أن شاء الله تعالى وروى مسلم من حديث محمد بن عبد الله بن عمرو فوعا الطعام

بالطعام مثلا بل (قوله باب) بيع الشعير بالشعير) أي أم حكمه (قوله أنه التمس

صرفا) بفتح الصاد المهملة أي من الدراهم يذهب كان معه وبين ذلك البث في روايته عن ابن

شهاب ولقد عمن مالك بن أنس من الحديث أن قال أقبلت أقول من يصطري الدراهم (قوله

فتروا ضنا) بضاد مجمة أي تخيار نال الكلام في قدر العوض بالزباد والنقص كان كلامها

كان روض صاحبه ويسهل خلقه وقيل المروضة هنا الموصوفة بالسلعة وهو أن يصف كل

منها بما جسته لرفيقه (قوله فأخذ الذهب يقبلها) أي الذهبية والذهب يذ كرويت فيقال ذهب

وذهمه أو يحتمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنته لذلك وفي رواية

البث فيقال طلحة إذا جاء خادمنا فطبخ ورقنا ولم أقف على تسعة الخازن الذي أشار إليه طلحة

(قوله من الغاية) بالغين المجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في آخر الجهاد في قصة

ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله وأحق وأما الولاء لمن أعنت

أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعقها فقال أهلها

نبيعكها علي أن لا يهاها فاذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ينعك ذلك فأما الولاء لمن أعنت (باب بيع التمر

بالتمر) * حدثنا أبو الوليد حدثنا ثوبان عن ابن شهاب عن مالك بن أنس عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال البر بالبر وبالاهواء والشعير بالشعير بالاهواء والتمر بالتمر بالاهواء (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام

بالطعام) * حدثنا اسمعيل بن خالد عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

المزانة والمزانة بيع التمر بالتمر كيلو بيع الزبيب بالزبيب كيلو (باب بيع الشعير بالشعير) * حدثنا

ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانة قال والمزانة أن يبيع التمر بكيل أن زاد في وإن نقص

فعل * قال وحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا بخصرها (باب بيع الشعير بالشعير) * حدثنا

عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أنس أخبرنا أنه التمس صرفا بعتة شافرد عاني طلحة بن عبد الله

فتروا ضنا حتى اصطرف مني فأخذ الذهب يقبلها في يده ثم قال حتى يأتي غازی من الغاية وعري بيع ذلك فقال والله لا تتأرقه

٢١٦٨ م في نسخة ٢٧٧٧/٢١٦٨ ع نسخة ٩٧٩٦٥/٢١٦٨ م

تركه ابن زبير بن العوام وكان طلحة كان له مال من ثمن وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر **قوله**
 حتى تأخذ منه أي عوض الذهب في رواية الليث والله تعطينه ورقة أول تزدن إليه ذهبه فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره **قوله** الذهب بالورق ربا قال ابن عبد البر يختلف على
 مالك فيه وجه له الحفاظ حتى رواه يحيى بن أي كثير عن الأوزاعي عن مالك وتابعه معمر والليث
 وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عينة وشاذ أو نعيم عنه فقال الذهب بالذهب وكذلك رواه
 ابن اسحق عن الزهري ويجوز في قوله الذهب بالورق الرفع أي يبيع الذهب بالورق لحذف المضاف
 للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ويجوز النصب أي يبيع الذهب والذهب يطلق على جميع
 أنواعه المضروبة وغيرها والورق الفضة وهو يفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور
 ويجوز فتحها وقبل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة
 وغير مضروبة **قوله** الألهاء وهاء بالمد فيها وقع الهمزة وقبل بالكسر وقبل بالسكون وحكي
 القصير غيرهم من خطاطي ورد عليه النووي وقال هي ضحيفة لكن قليلة والمعنى خذوها
 وحكي هاء بزيادة كاف مكسورة وقال هاء بكسر الهمزة بتعسي هات وفتحها يعني خذها
 تنوين وقال ابن الأثير هاء هاء هو أن يقول كل واحد من البعثن هاء قطعها ما في يده كالحديث
 الآخر الأيدا يد يعني مقابضة في المجلس وقبل معناه خذ وأعط قال وغير الخطابي يحذفها
 السكون على حذف العوض وتنزل منزلة هاء التي للتبعية وقال ابن مالك هاء تم فعل بمعنى خذ
 وإن وقعت بعد الأفعال فيكون قبله يكون محكي فكذا قبل ولا الذهب بالذهب المقولا
 عنده من المتبايعين هاء هاء هو قال الخليل كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء أن
 يقول كل واحد من المتبايعين لصاحبه هاء فينقبضان في المجلس قال ابن مالك حقها أن لا ينقبض
 بعد الأفعال لا ينقبض بعدها خذ قال في التقدير لا تبعوا الذهب بالورق المقولا من المتبايعين هاء هاء
 واستدل به على اشتراط التقابض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك
 لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولوا تقل من ذلك الموضع إلى آخره يصح تقابضهما
 ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا رجل قول
 عمر لا يفارق على الفور حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم إلى قبود كانه يفتح صندوقا
 جاز **قوله** البر بالبر بضم الموحدة ثم راء من أسماء الحنظلة والشعير بفتح أوله معروف وحكي جواز
 كسره واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك والليث
 والأوزاعي فقالوا هاء صنف واحد قال ابن عبد البر في هذا الحديث إن الكبير يلي البيع
 والشراء لنفسه وإن كان له وكلاهما أو أن يكفونه وفيه المما كسة في البيع والمراوضة وقلب
 السلعة وفائدة الأمن من الغبن وأن من العلم ما يعني على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره
 وأن الامام إذا سمع أو رأى شيئا لا يجوز نهيه عنه ورشد إلى الحق وأن من أفتى بحكم حسن أن
 يذ كر دليله وأن يتفقد أحوال أربعته ويهتم بمصالحهم وفيه العين لتأ كيد الخبير وفيه الحجة بخير
 الواحد وإن الحجة على من خالف في حكمه من الأحكام التي في كتاب الله وأحدثت رسول الله
 النسبة لا يجوز في بيع الذهب بالورق وإذا لم يميز فيهما مع تفاضلهما بالنسبة فأجرى أن لا يجوز
 في الذهب بالذهب وهو جنس واحد وكذا الورق بالورق يعني إذا لم تكن رواية ابن اسحق ومن
 تابعه صحفوة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا

قوله الذهب بالورق ربا
 هكذا في نسخة الشارح
 والنسبة في المتن ما زادها ولعلها
 رواية أخرى اه صححه

حتى تأخذ منه قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الذهب
 بالذهب ربا الألهاء وهاء والبر
 بالبر ربا الألهاء وهاء والشعير
 بالورق ربا الألهاء وهاء
 والبر بالبر ربا الألهاء وهاء

﴿باب بيع الذهب بالذهب﴾

حدثنا صدقة بن الفضل
أخبرنا اسمعيل بن عتبة
قال حدثني يحيى بن أبي
اسحق قال حدثنا عبد
الرحمن بن أبي بكرة قال
أبو بكرة رضى الله عنه قال **نَحْنُ**
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاتبعوا الذهب
بالذهب الأسواء بسواء
والفضة بالفضة الأسواء
بسواء ويعو الذهب بالفضة
والفضة بالذهب كيف
شئتم ﴿باب بيع الفضة
بالفضة﴾ حدثني عبد الله
ابن سعد حدثنا يحيى بن
عبد الرحمن بن عوف
قال حدثني سالم بن عبد الله
عن عبد الله بن عمر رضى الله
عنه ما أن أسعد الخدرى
حدثه مثل ذلك حديثنا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلحقه عبد الله بن عمر فقال
يا أسعد ما هذا الذى يحدث
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال أبو سعيد
في الصرف سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
الذهب بالذهب مثل بمثل
والورق بالورق مثل بمثل
﴿حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
أبي سعيد الخدرى رضى الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لاتبعوا

الحكم أى التسوية فى المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فىستغنى حينئذ بذلك عن
القياس **﴿قوله﴾** بيع الذهب بالذهب تقدم حكمه فى الباب الذى قبله وذكر
المصنف فيه حديث أبى بكرة ثم أورد بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبى اسحق
ورجال الأسانيد بصر يون كلهم وأخذ حكمهم بيع الذهب بالورق من قوله ويعو الذهب
بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم وفى الرواية الأخرى وأمرنا أن نتبع الذهب بالفضة كيف
شئنا الحديث وسأنى الكلام عليه **﴿قوله﴾** بيع الفضة بالفضة تقدم حكمه
أيضا **﴿قوله﴾** حدثني عبيد الله بن سعد زاد فى رواية المسمى وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم
ابن عبد الرحمن بن عوف وابن أخى الزهرى هو محمد بن عبد الله بن مسلم **﴿قوله﴾** عن عبد الله بن
عمر رضى الله عنه ما أن أسعد الخدرى حدثه مثل ذلك حديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلحقه عبد الله بن عمر فقال يا أسعد ما هذا الذى يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
أبو سعيد فى الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر الحديث هكذا ساقه وقصه
اختصارا وقد تقدم وتأخير وقد أخرجه الأسماعيل من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ
البخارى فيه لفظ أن أسعد حدثه حديثنا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى الصرف فقال أبو سعيد فذكر فظهر به الزيادة معنى قوله مثل ذلك أى مثل حديث عمر
أى حديث عمر المأخوذ قريبا فى قصة طلحة بن عبيد الله وتكلف الكرماتى هنا فقال قوله مثل
ذلك أى مثل حديث أبى بكرة فى وجوب المساواة ولو وقع فى رواية الأسماعيلى لماعدل عنها
وقوله فلحقه عبد الله أى بعد أن كان جميع منهم الحديث فأراد أن يستنتجه فيه وقد وقع لى سعيد
مع ابن عمر فى هذا الحديث قصة وهى هذه ووقعت فيه مع ابن عباس قصة أخرى كفى الباب
الذى بعده فأما قصته مع ابن عمر فأنه ركبها البخارى من طريق سالم وأخرجه مسلم من طريق
الليث عن نافع ولفظهما أن ابن عمر قال له رجل من بنى ثعلبة أن أسعد الخدرى بأثر هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع فذهب عبد الله وأما معه والليث حتى دخل على أبى سعيد
الخدرى فقال إن هذا أخبرنى أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق
بالورق إلا بمثل الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعه إلى عينيه وأذنيه فقال أبصرت عيناى
وسمعت أذناى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاتبعوا الورق بالورق إلا بمثل الحديث
ولسلم من طريق أنى نصرة فى هذه القصة لأن عمر مع أبى سعيد أن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن
كان أفتى به لما حدثه أبو سعيد بنهى النبي صلى الله عليه وسلم وأما قصة أبى سعيد مع ابن عباس
فأدركها فى الباب الذى يليه **﴿قوله﴾** فى الرواية الأولى الذهب بالذهب يجوز فى الذهب الرافع
والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل فى الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش ووحيد
وردى وصحى ومكسر وحلى وغيره وخالص ومنقوش ونقل التوى بغيره فى ذلك الإجماع
﴿قوله﴾ مثل بمثل كذا فى رواية أخرى ذكر الرافع ولغيره فى ذلك الإجماع وهو مصدر فى موضع الحال
أى الذهب يباع بالذهب موزن بموزن أو مصدر مؤن كدأى بوزن وزنا وزن وزاد مسلم فى
رواية تهليل بن أبى صالح عن أبيه الأوزن بمثل أسواء **﴿قوله﴾** ولا تشفوا بضأله
وكسر الشين المحجمة وتشديد الفاء أى ففضاها وهو رباعى من أشف والشف بالكسر الزيادة

الذهب بالذهب إلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا يبيعوا الورق بالورق إلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض

ونطلق على النقص (قوله ولا تبعوا منها غابا بناجر) بنون وجيم وزاي مؤجلا بحال أي والاراد
 بالغائب أعم من المؤجل كالتغائب عن المجلس مطلقا مؤجلا كان أو حالا والناجر الحاضر قال
 ابن بطلال فيه حجة لك أفعى في قوله من كان له على رجل دراهم ولا تخر عليه دنانير لم يجوز أن يقاض
 أحدهما الآخر بحاله لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق دينا لأنه إذا لم يجوز غائب بناجر
 فأجرى أن لا يجوز غائب بغائب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال كنت
 أبيع بالابل بالبيع أبيع بالدينار وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينار فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس به إذا كان يسع يومه ولم تفتقر فأو ينكحني؟ فلا يدخل في
 بيع الذهب بالورق دينا لأن النبي يتبعض الدراهم عن الدينار لم يقتصد إلى التاخير في الصرف قاله
 ابن بطلال واستدل بقوله مثلا بمثل على بطلان البيع بقاعدة مدحوة فهو أن يسع مدحوة
 ويدنار يدنار بن مثلا وأسس من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عن
 مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم وفي رواية أبي داود
 فقلت أنما أردت التجارة فقال لا حتى تغير بينهما (قوله ما) بيع الدينار بالدينار
 (نساء) بفتح النون والمهملة والمد والتسوين منه وبأي مؤجلا مؤخرا إقبال النساء: ونسبة
 (قوله الفخالك بن مخنف) هو أبو عاصم شيخ البخاري وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا
 الموضوع (قوله) سمع أبا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم كذا وقع في هذه
 الطريق وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار زاد فيه مثلا بمثل من زاد
 أو أضاف فقد أربى (قوله) ابن عباس لا يقوله في رواية مسلم يقول غديرا (قوله) فقال أبو
 سعيد سألته في رواية مسلم لقد أتت ابن عباس فقلت له (قوله) فقال كل ذلك لا قول) بنصب
 كل على أنه مفعول مقدم وهو في المعنى تطرؤه له المصلحة والسلام في حديث ذي الدين
 كل ذلك لم يكن فالتقي هو المجموع وفي رواية مسلم فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد بن أبي عبيد الله قال
 فقال كل ذلك لا أقول أما رسول الله نأتم أعلم به وأما كتاب الله فلا أعلمه أي لا أعلم هذا الحكم
 فيه وإنما قال لا في سعيد أتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني لكوني أرى سعدا وأظن أنه
 كافوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الساق دليل على أن أبا سعيد
 وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة (قوله لا بالاني
 النسبة) قد روي مسلم الرافعي النسبة وله من طريق عبيد الله بن أبي نذرة وعطاء جميعا عن ابن
 عباس أنهما را في النسبة زاد في رواية عطاء لا أعالا الرابا وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس
 لا رابا فيا كان يدايد وروي مسلم من طريق أبي نذرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال
 أيدايد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أناس كتب إليه فلا يتكلموه
 وله من وجه آخر عن أبي نذرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يابا بسا فيا لقاعد
 عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال ما زاد فهو رافا تكرر ذلك أقولهما فذكر الحديث
 قال غديشي أو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه والصرف بفتح المهملة دفع ذهب
 وأخذ فضة وعكسه وله شرطان منع النسبة مع اتفاق الترويح واختلافه وهو الجمع عليه

ولا تبعوا منها غابا بناجر
 * (باب * بيع الدينار
 بالدينار نساء) * حدثنا علي
 ابن عبد الله حدثنا الخفالك
 ابن مخلد حدثنا ابن جريج
 قال أخبرني عمرو بن دينار
 أن أبا صالح الزيات أخبره
 أنه سمع أبا سعيد الخدري
 رضي الله عنه يقول الدينار
 بالدينار والدرهم بالدرهم
 فقلت له ابن عباس
 لا يقوله فقال أو سعيد سألته
 فقلت سمعته من النبي صلى
 الله عليه وسلم أو وجدته في
 كتاب الله تعالى فقال كل ذلك
 لا أقول وأنتم أعلم برسول
 الله مني ولكني أخبرني
 أسامة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا رابا في
 النسبة

٢١٧٨

٢١٧٩

٢١٨٠

٢١٨١

٢١٨٢

٢١٨٣

* (باب) بيع الورق بالذهب
نسبة) حدثنا حفص بن عمر
حدثنا سبعة قال أخبرني
حبيب بن أبي ثابت قال
سمعت أبا المنهال قال سألت
البراء بن عازب وزيد بن أرقم
رضي الله عنهم عن الصرف
فكل واحد منهما يقول
هذا خير مني فكلها
يقول هي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيع الذهب
بالورق دينا * (باب) بيع
الذهب بالورق يدا بيد) حدثنا
عمران بن مسمرة حدثنا
عباد بن العوام أخبرنا يحيى
بن أبي اسحق حدثنا عبد
الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
رضي الله عنه قال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن
القضة بالقضة والذهب
بالذهب الاسواء بسواء
وأمرنا أن نبتاع الذهب
بالقضة كيف شئنا والقضة

(٢) كذا يابض بالاصل

ومنع التفاضل في النوع الواحد منهم وما هو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم يرجع وابن عباس واختلف في رجوعه وقد روي الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالمهمة والثانية سألت أبا جعفر عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا ما من عمره ما كان منه عبثا يعني يدا بيد يكون يقول انما الربا في النسبة فلقبه أوسعه فقد كرا القصة والحديث وفيه التمر بالقر والخطة بالخطوة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والقضة بالقضة يدا بيد لا يجزئ فن زاد فهو ربا فقال ابن عباس أستغفر الله وأتوب اليه فكان ينهي عنه أشد النهي واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع بينهما وبين حديث أبي سعيد فقبل منسوخ لكن التمسح لا يثبت بالاحتمال وقيل العسقي في قوله لا ربا بالرا بالاعلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما يقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع أن فيها علماء غيره وانما القصد في الأكل لا في الأصل وأيضا فني تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمقهور ومقدم عليه حديث أبي سعيد لا دلالة بالخطوة ويحتمل حديث أسامة على الرابا لا كبرا كالتقدم والله أعلم وقال الطبري معنى حديث أسامة لا ربا الا في النسبة اذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد واجمع بينهما وبين حديث أبي سعيد (تبيينه) «وقع في نسخة الصافي هذا (قال أبو عبد الله) يعني البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول لا ربا الا في النسبة هذا عندنا في الذهب بالورق والخطة بالشعر متفاضلا ولا بأس به يدا بيد لاخر فيه نسبة (قلت) وهذا موافق ٢ وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالمين شاطر العالم ووقفه على معنى قوله وبره من الاختلاف الى الاحتجاج ويخرج عليه بالدلالة وفيه اقرار الصغر للكبر بفضل التقدم (قوله) * (باب) بيع الورق بالذهب نسبة) البيع كله اما بالتقدي أو بالعرض حالا أو مؤجلا فهي أربعة أقسام فبيع التقدي اما مؤجلا وهو المراطلة أو بتقديره وهو الصرف وبيع العرض بتقد يسمى التقديمتا والعرض عوضا لبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة والحلول في جميع ذلك جائز أو ما لا تجل فإن كان التقديمتا مؤخرا فلا يجوز وان كان العرض جاز وان كان العرض مؤخرا فهو السلم وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائر الا في الحوالة عند من يقول انها بيع والله أعلم (قوله عن الصرف) أي بيع الدراهم بالذهب وأعكسه وسمى به لصفه فمعن مقضى البياعات من جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو تصويتهما في الميزان وسألت في أوائل البحر من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال باع ثريدك بدينار درهم أي بذهب في السوق نسبة فقلت سبحان الله أليس هذا فقال لقد بيعتاه في السوق فباعته على أحد فسألت البراء بن عازب فذكره (قوله هذا خبر مني) في رواية سفيان المذكورة قال قال زريق بن أرقم فأما قاله فإنه كان أعظمنا مجازة فسألته فذكره وفي رواية الجدي في مسنده من هذا الوجه عن سفيان فقال صدق البراء وقد تقدم في باب التجارة في البرمن وجه آخر عن أبي المنهال لفظ ان كان يدا بيد فلا بأس وان كان نسفا فلا يصلح وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع وانصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدكم حتى لا تترا واستظهار العالم في القضا بغيره في العلم وسألت بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة ان شاء الله تعالى (قوله) * (باب) بيع الذهب بالورق يدا بيد) ذكر فيه حديث أبي بكر الماضى قبل ثلاثة أبواب وليس فيه التقيد بالحلول

وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن أبي الريح عن عبد الله بن
 آخرجه البخاري من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدا بيد فقال هكذا سمعت وأخرجه مسلم من
 طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحق فلم يسق لفظه فسأله أبو عوانة في مستخرجيه فقال
 في آخره والفضة بالذهب كيف شئتم يدا بيدوا اشتراط القبض في الصرف متفق عليه وإنما وقع
 الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الرويات بعضها ببعض إذا كان
 يدا يدا أو أصرح منه حديث عبادة بن الصامت عن عبد الله بن مسعود قال إذا اختلفت الأصناف فبيعوا
 كيف شئتم **(قوله يدا بيد)** يبيع المزابنة بالزاي والموحدة والنون متعاضدة من الزين
 بقع الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزايون لشدة الدفع فيها وقيل
 للبيع الخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه أولاً لأنه إذا
 وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بنسخه وأراد ألا تدفعه من هذه الإرادة باضاً
 البيع **(قوله وهي بيع النمر)** بالمثناة والسكون **(النمر)** بالمثلثة وقع الميم والمراد به الرطب خاصة
 وقوله يبيع الزبيب بالكرم أي بالعنب وهذا أصل المزابنة وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول
 بمجهول أو بمعلوم من جنس يجزى الربا في نقله قال وأما من قال أشحن لك صبرك هذه بعشرين
 صاعاً مثلاً زاد في وما نقص فعلي فهمون القمار وليس من المزابنة (قلت) لكن تقدم في
 باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر والمزابنة أن يبيع النمر بكيل إن
 زاد في وإن نقص فعلي فثبت أن من صور المزابنة أيضاً هذه الصورة من القمار ولا يلزم من
 كونهما قماراً أن لا يسمى مزابنة ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالخطئة كيلاً وقدره
 مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن نافع بلفظ والمزابنة بيع نمر النخل بالكرم كيلاً وبيع العنب
 بالزبيب كيلاً وبيع الزرع بالخطئة كيلاً وسأني هذه الزيادة للمصنف من طريق اللث عن
 نافع بعد أبواب وقال مالك المزابنة كل شيء من الجزأ لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع
 بشئ يسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجزى الربا في نقله أم لا وسبب التسمية عنه
 ما يدخله من القمار والنمر قال ابن عبد البر نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة وهي المدافعة
 ويدخل فيها القمار والمخاطرة وقدر بعضهم المزابنة بأنها بيع النمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ
 فالخافرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب وقيل هي المزارعة على الجزع قبل غير ذلك
 والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى **(قوله قال أنس الخ)** يأتي موصولاً في باب بيع
 النخاضة وفيه تفسير المحاقلة ثم أورد المصنف حديث ابن عمر بن رواحة أنه سمع سالم بن رواحة
 نافع كلاًهما عنه ثم حدثت أبي سعيد في ذلك في طريق نافع تفسير المزابنة وظاهر ما هنا من
 المرفوع ومثله في حديث أبي سعيد في الباب وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ويؤيد كونه
 مرفوعاً وأنه سالم وإن لم يتعرض فيها للذكر المزابنة وعلى تقدير أن يكون التفسيرين
 هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيرهم من غيرهم وقال ابن عبد البر لا يخالف لهم في أن مثل هذا
 من أبنية وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما يجوز إلا أن لا يعمل فلا يجوز نفسه كحل يجوز
 ولا جزأ يجوز فالجمهور على الإلحاق وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم **(قوله قال)**
 سالم) هو موصول بالاستناد المذکور وقد أورد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع

في الذهب كيف شئنا **(باب)**
 بيع المزابنة * وهي بيع النمر
 بالنمر وبيع الزبيب بالكرم
 وبيع العنب بالكرم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عن المزابنة والمحاقلة * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 قال أخبرني سالم بن عبد الله
 عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا يتبعوا النمر
 حتى يسد صلاحه ولا
 يتبعوا النمر بالنمر قال سالم
 وأخبرني عبد الله عن زيد
 ابن ثابت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

٢١٨٣

م

نسخة

٦٨٨١

٢١٨٤
 م ت س ق
 نسخة
 ٢٧٢٢

رخص بعد ذلك في بيع
 العرايا بالرب أو بالقر ولم
 يرخص في غيره * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد الله
 بن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن
 المزانة والمزانية بيع القر
 بالقر كلا وبيع الكرم
 بالزبيب كلا * حدثنا عبد
 الله بن يوسف أخبرنا مالك

٢١٨٥
 م ت س ق
 نسخة
 ٨٢٦٠

عن ابن عمر أنه قد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضمون ما في سياق واحد وآخر حجه
 الترمذي من طريق محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن
 عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه واتصوا بالتفصيل ولفظ الترمذي
 عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزانة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا
 أن يبيعوها مثل خرصها وما را الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزانة لم يرد في حديث زيد بن
 ثابت وأما رواه ابن عمر بقوله واسطة وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت فإن
 كانت رواية ابن اسحق محفوظة لا تحتمل أن يكون ابن عمر جعل الحديث كله عن زيد بن ثابت
 وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بالحديث الباب على تحريم بيع الرب باليابس منه ولو
 نساوا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكيل والرب قد ينقص إذا
 جف عن اليابس نقصا لا يتقدر وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا ينقصه بالمساواة حالة
 الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لعمدة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح من ذلك
 حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرب بالقر فقال لا ينقص
 الرب إذا جفت قالوا نعم قال فلا إذا أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم **(قوله يرخص بعد ذلك)** أي بعد النهي عن بيع القر بالقر (في بيع العرايا)
 وهذا من أصرح ما ورد في الردعي من جعل من الخفية النهي عن بيع القر بالقر على عومه
 ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهم ما حكوا مختلفان ورد في سياق واحد وكذلك
 من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع القر بالقر لأن
 المنسوخ لا يكون بعد الناسخ **(قوله بالرب أو بالقر)** كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل
 عن الزهري بلفظ أو وهي محتملة أن تكون لتخصيص وإن تكون للشك وأخرجه النسائي والطبراني
 من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ بالرب
 وبالقر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكرهما لؤي وهذابو يكون أو بمعنى التخصيص لا الشك
 بخلاف ما جزم به النووي وكذلك أخرجه أبو داود ومن طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد
 ابن ثابت عن أبيه واسناده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فإن ابن وهب رآه عن يونس
 عن الزهري بالأسانيد أخرجهما للنسائي ورفعهما وإذا ثبت هذه الرواية كانت فيها جهة لوجه
 الصائر إلى جواز بيع الرب بالقر والخرص على رؤس الخيل بالرب بالخرص أيضا على الأرض
 وهو رأي ابن خيران من الشافعية وقل لا يجوز وهو رأي الأصطغري وصححه جماعة وقيل إن
 كانا نوعا واحدا لم يميز إذا لا حاجة إليه وإن كانا نوعين جاز وهو رأي أبي اسحق وصححه ابن أبي
 عمير وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على الخيل والآخر على الأرض وقيل ومثله ما إذا كانا
 معا على الخيل وقيل إن كانا معا إذا كانا نوعين وفي ذلك فروع آخر بطول ذكرها وصرح
 الماوردي بالحق البسر في ذلك بالرب **(قوله يرخص القر)** بالثلثة وتخريك الميم وفي رواية سلم
 غير الخيل وهو المراد هنا وليس المراد القر من غير الخيل فإنه يجوز بيعه بالقر بالثلثة والسكون
 وإنما وقع النهي عن الرب بالقر لكونه متفاضلا من جنسه **(قوله كلا)** أي الكلام عليه في
 الحديث الذي بعده **(قوله وبيع الكرم بالزبيب كلا)** في رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب

٢١٨٦

ق م

تحفة ٤٩٨ *

عن داود بن الحصين عن
 أبي سعيدان مولى أبي أبي
 أحمد عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المزانية والمخالفة والزانية
 اشتراء الثمر التمر على رؤس
 الخيل * حدثنا مسدد حدثنا
 أبو معاوية عن الشيباني
 عن عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 المخالفة والمزانية * حدثنا
 عبد الله بن مسعود حدثنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن زيد
 ابن ثابت رضي الله عنهم
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخص لصاحب العربة
 أن يبيعها بخمرها * (باب
 بيع التمر على رؤس الخيل
 بالذهب أو الفضة * حدثنا
 يحيى بن سليمان حدثنا ابن
 وهب أخبرني ابن زريق

كيلوا الكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته
 رواية مسلم وفيه جواز تسمية العنب كرمًا وقد ورد النبي عنه كاسًا في الكلام عليه في الأدب
 ويجمع بينهما يحمل النبي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز وهذا كله ما عني أن
 تفسير الزانية من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير كونه موقوفًا فلا جملة على الجواز
 فيحمل النبي على حقيقته واختلاف السلف هل يلحق العنب وأغیره بالرطب في العرايا فقبل لا
 وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم الخب الطبري وقيل يلحق العنب خاصة
 وهو مشهور ومذهب الشافعي وقيل يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية وقيل يلحق كل ثمرة وهو
 منقول عن الشافعي أيضا (قوله عن داود بن الحصين) هو المحدث وكلهم حديثون لا شيخ
 البخاري وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه وشيخه
 هو أبو سعيدان مولى أبي أبي أحمد ووقع في روايته مسلم أن أبي سعيدان أخبره أنه سمع أبي سعيد وأبو
 شيكان مشهور بكنيته حتى قال النووي تعاليفه لا يعرف اسمه وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد
 الحاكم في الكنى لكن حتى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه في أن
 اسمه قزمان وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الاسدي ابن أخي زينة بنت جحش
 أم المؤمنين وحكي الواقدي أن أبي سعيدان كان مولى لبني عبد الأشهل وأن جحش بن عبد الله بن
 أبي أحمد نسب إليه (قوله والمزانية اشتراء الثمر التمر على رؤس الخيل) زاد ابن مهدي عن مالك
 عبد الله بن مسعود في حديث ابن عمر أنه قال لا يبيع العبد كرام الأرض وكذا هو
 هذه الصورة بل لأنه صورة المايعة التي وقعت اذ كان فلا ينسبهم له لغير وجهه على سبب أوله
 مفهوم ولكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق ويستفاد منه أن
 معيار التروال بيب الكيل وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمخالفة كراه الأرض وكذا هو
 في الموطأ (قوله عن الشيباني) هو أبو إسحق ووقع في رواية الأسعاعيل من وجه آخر عن أبي
 معاوية حدثنا الشيباني وسيأتي الكلام على المخالفة في باب بيع المخاضرة ووقع في رواية محمد بن
 عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله والمزانية في النخل والمخالفة في الزرع
 (قوله أخص لصاحب العربة) بفتح المهملة وكسر الراء تشديد التثنية الجمع عرايا وقد ذكرنا
 تفسيرها لغة (قوله أن يبيعها بخمرها) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ
 البخاري فيه كيلا ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقة عن نافع وسيأتي بعدياب ورواه
 مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال يخرصها من التروغوه للمصنف من رواة يحيى بن سعيد
 عن نافع في كتاب الثمر وسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلطف رخص في
 العربية بأخذها أهل البيت يخرصها تريا كل ثمر رطب ومن طريق التثنية عن يحيى بن سعيد بلطف
 رخص في بيع العربية يخرصها تريا قال يحيى بن سعيد بلطف رخص في العربية أن يشتري الرجل تمر الخلات بطعام أهل رطبها
 يخرصها تريا وهذه الرواية تين أن في رواية سليمان أدرجا وأخرج الطبراني عن طريق جاد بن
 سلمة عن أبيوب وعبد الله بن عمر عن نافع بلطف رخص في العرايا النخله والخلاتين وهذان للرجل
 فيبيعهما يخرصها تريا زاد فيه وهبان للرجل وليس بقصد عند الجهور كاسًا في شرحه بعدياب
 (قوله باب يبيع الثمر) بفتح المثلثة والميم (على رؤس الخيل) أي بعدها أن يبيع

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

عن عطاء وأبي الزبير عن جابر

رضي الله عنه قال نهي النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع

التمر حتى يطيب ولا يباع شيء

منه إلا بالدينار والدرهم إلا

الدرهم * حدثنا عبد الله

ابن عبد الوهاب قال سمعت

مالكاً وأباه عبيد الله بن

الربيع أحدك داود عن

أبي سفيان عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم رخص في بيع

العرايا في خمسة أوسق أو دون

خمس أوسق

٢١٩٠

٢١٩٠

٢١٩٠

٢١٩٠

وقوله بالذهب أو الفضة أتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه (قوله عن عطاء) هو ابن أبي رباح وأبو الزبير يهره محمد بن مسلم كذا جمع بينهما ابن وهب ونابعه أبو عاصم عند مسلم ويعني بن أيوب عند الطحاوي وكلاهما عن ابن جريج ورواه ابن عينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطاء وحده ووقع في روايته عن ابن جريج أخرني عطاء (قوله عن جابر) في رواية أبي عاصم المذكورة انهما معاً جابر بن عبد الله (قوله عن بيع التمر) بفتح الميم أي الرطب (قوله حتى يطيب) في رواية ابن عينة حتى يدو صلاحه وسيأتي تفسيره بعد باب (قوله ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم) قال ابن بطال إنما اقتصر على الذهب والفضة لانهم ما جمل ما يتعامل به الناس والأفلاخ خلاف دين الامه في جواز بيعه بالعرض يعني بشرطه (قوله إلا العرايا) زاد يعني بن أيوب في روايته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يجزى ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر كما سيأتي البحث فيه قال ابن المنذر ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر وهذا مردود لان الذي روى التمر عن بيع التمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في بيع العرايا فأثبت التمر على الرخصة معاً قلت) ورواية سالم الماشقة في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعبد النبي عن بيع التمر بالتمر ولفظه عن ابن عمر فروعا ولا يتبعوا التمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانها تكون بعد منع وكذلك يقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع التمر وقد قدمت اباض ذلك (قوله حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة بصرية مشهور (قوله سمعت مالكاً) فيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فاقبه وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بمحدثه الشيخ لفظاً (قوله وسأله عبيد الله) هو بالتصغير والربيع أوه هو صاحب المصنوع وهو والفضل وزير الرشيد (قوله رخص) كذا لا كثيراً لتشديد للكشمي أرخص (قوله في بيع العرايا) أي في بيع تمر العرايا لان العربية هي النخلة والعرايا جمع عربي كما تقدم فخذ المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك من الرواي بين مسلم في روايته ان الشك فيه من داود بن الحصين وللمصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وذكر ابن التميمي انه غيره ان داود تفرد بهذا الاسناد قال وما رواه عنه الامالك بن أنس والوسق ستون صاعاً وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقد اعتمدت من قال يجوز بيع العرايا بفهم هذا العدد ومنعوا ما زاد علمه واختلفوا في جواز النخلة لاجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في خمسة أوسق أو دونها وعند الشافعية الجواز في اربعة أوسق أو خمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فأخذنا منع أن الاصل التمر يبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز فبلغ ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف ان النبي عن بيع الزمانة هل ورد متقدماً ووقع الرخصة في العرايا أو النبي عن بيع الزمانة وقع مقررنا بالرخصة في بيع العرايا فعلى الاول لا يجوز في خمسة الشك في رفع التمر وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التمر ويرجى الاول رواية سالم المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بأن لفظه دون حاله لجميع

ما تحت الخمسة فالوعلمانم بالاربع رفع هذه الخمسة وتعتب بان العمل بها يمكن بأن يحمل على
أقل ما تصدق عليه وهو المقتضى به في مذهب الشافعي وقد روى الترمذي حديث الباب من
طريق يزيد بن الحبيب عن مالك بلفظ أرخص في بيع العرايا فيادون خمسة أوسق ولم يرد في
ذلك وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب الى تحديده بآر بعة أوسق لو روده في حديث جابر من
غيره شك فيه فحين طرحت الرواية التي وقع فيها الشك والاختلاف راية المتقدمة قال وأكرم المازري
الشافعي القول به اه وفيما نقله نظراً ما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وانما فيه
ترجيح القول الصائر الى أن الخمسة لا تجوز وانما يجوز ما دونها وهو الذي أكرم المازري أن يقول به
الشافعي كما هو بين من كلامه وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واحتجوا بحديث
جابر ثم قال ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أربع أوسق
مما بلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر (قلت) حديث جابر الذي أشار اليه أخرجه
الشافعي وأجد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والمحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن اسحق
حديث محمد بن يحيى بن حبان عن عمه وأصح بن حبان عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها يجزئها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والأربع
لفظ أجد ورجع عليه ابن حبان الإحسان أن لا يزيد على أربعة أوسق وهذا الذي قاله يعين
المصير اليه وأما جعله حدا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح وأصح بعضهم مالك يقول سهل بن أبي
حمة أن العربية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة وسبأى ذكره في الباب الذي يليه ولاخية
فيه لانه موقوف ومن فروع هذه المسئلة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فان البيع مطل
في الجبيع وخروج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق
ولو باع مادون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للمشتري بعينه في صفقة أخرى
جاز عند الشافعية على الأصح ومنعه أجد وأهل الظاهر والله أعلم (قوله قال نعم) القائل هو مالك
وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لمالك أخذت داود فذكره قال في آخره نعم
وهذا التحمل يدعي عرض السماع وكان مالك يختار على التحديث من لفظه واختلف أهل
الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوتة ينزل منزلة إقراره اذا كان عارفاً
ولم يمنع مانع واذا قال نعم فأولى بلا نزاع (قوله سفیان) هو ابن عيينة (قوله قال يحيى بن
سعيد) هو الأنصاري وسبأى في آخر الباب ما يدل على أن سفیان صرح بتحديث يحيى بن سعيد
له به وهو السري في إيراد الحكاية المذكورة (قوله سمعت بشرا) بالموحدة والمجتمعة مصغراً وهو ابن
يسار البخثانية ثم المهملة مخففاً الأنصاري (قوله سمعت سهل بن أبي حمة) زاد الوليد بن كثير
عنه مسلم عن بشر بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمة حدثاه ولسلم من طريق سليمان
ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
منهم سهل بن أبي حمة (قوله ان سباع بن خرصها) هو بفتح الخاء المجتمعة وأشار ابن التين الى جواز
كسرها وجرم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه
تقدير ما فيها اذا صار تقرأ في فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المخروص
اه واخرص هو التخمين والحديث وسبأى الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا

قال نعم حدثنا علي بن عبد
الله حدثنا سفیان قال
قال يحيى بن سعيد سمعت
بشرا قال سمعت سهل بن
أبي حمة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع
العرايا الا فرورخص في العربية
أن سباع بن خرصها يأكلاها
أهلها رطباً

٢١٩١

م د هـ

تحفة

٤٦٤٩

(قوله) وقال سفيان مرة أخرى (الح) هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عينة حديثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد والله الإشارة بقوله هو سواء أي المعنى واحد (قوله) قال سفيان (أي بالاسناد المذكور) فقلت ليحيى (أي ابن سعيد) حديثه. (قوله) وأنا غلام) جملة حاله والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فطنته وأنه كان في سن الصبا يتأطر شيوخه ويتأخرونهم (قوله) رخص لهم في بيع العرايا) محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قد رخصه في بيع العرايا بالرخص وأن يأكلها رطباً وأما ابن عينة فروايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها شيء مما ذكر (قوله) قلت أنهم يروونه عن جابر (أي رواية) أحذف مستنده عن سفيان قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر (قلت) ورواية ابن عينة كذلك عن ابن جريح عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتي في كتاب الشرب وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب (قوله) قال سفيان (أي بالاسناد المذكور) (أنما أردت) أي الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد أنهم يروونه عن جابر (إن جابر من أهل المدينة) فيرجع الحديث إلى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له أهل المدينة ترووا أنه ضافه التفسير فحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالأطلاق والتفسير بالخبر من زيادة حافظ فعين المصير لها وأما التفسير بالاكل فالذي يظهر أنه لسان الواقع لأنه قد سئل عن أي عبيد أنه شرطه والله أعلم (قوله) قيل لسفيان لم أقف على تسمية القائل (قوله) أليس فيه) أي في الحديث المذكور (نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال لا) أي ليس هو في حديث سهل بن أبي حنيفة وإن كان هو صحيحاً من رواية عمرو وسفيان بعد ابن وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا اللفظ الذي نفاه سفيان وحكى الاستماع لي عن ابن صاعدة أنه أشار إلى أنه هوهم فيه (قلت) قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري عن سفيان كذلك فظهر أن عبد الجبار لم يقر بذلك (قوله) ما تفسير العرايا) هي جمع عرية وهي عطية عمر الخنل دون الرقبة كان العرب في الجذب يطوع أهل الخنل بذلك على من لا غرة كما يطوع صاحب الشاة والأبل بالمخبة وهي عطية اللبن دون الرقبة قال حسان بن ثابت فيماد كربان التين وقال غيره هي لسويد بن الصلت

ليست بسنة ولا رخيصة * ولكن عرايا في السنين الجوائح

ومعنى سنينها إن تحمل سنة دون سنة والرخصة التي تدعى حين تميل من الضعف والعمالة فعلة بمعنى بقية أو فاعلة يقال عرى الخنل بفتح السين والراء التعدية يعروها إذا فردها عن غيرها بأن أعطاها إلا يخبر على سبيل المخبة لئلا كل ثمرها وتبقى رقيتها لمعطها ويقال عريت الخنل بفتح السين وكسر الراء تعرى على أنه فاصر فكأنها تعرى عن حكم أخواتها واستثبت بالعطية واختلف في المراد بها شرعاً (قوله) وقال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة) أي يهبها أو يهب ثمرها (ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له) أي للواهب (إن بشرتها) أي يستري رطبها (منه) أي من الموهوبة له (بقر) أي يابس وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره

وقال سفيان مرة أخرى الا انه رخص في العرية بيعها أهلها بخرصها ياكلون رطبها قال هو سواء قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام إن أهل مكة يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهم في بيع العرايا فقال وما يدرى أهل مكة قلت أنهم يروونه عن جابر فسكت قال سفيان إنما أردت إن جابر من أهل المدينة قيل لسفيان أليس فيه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال لا (باب تفسير العرايا) وقال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن بشرتها منه بقر

نع

وكانت العادة أنهم يخرجون باهليلجهم في وقت التمار إلى البساتين فيكرو صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فقول له أنا أعطيك بخيرص نخلك ثم أفرخص له في ذلك ومن شرط العربية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع العربي خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه أو وليد دفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكلف ومن شرطها أن يكون البيع بعد بوالصلاح وأن يكون بتمر مؤجل وخالفه الشافعي في الشرط الآخر فقال يشترط التقابض (قوله وقال ابن ادريس العربية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا سمدولا تكون بالجوزاني) ابن ادريس هذا راجع ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المهذب وحزم المزي في التهذيب بأنه الشافعي والذي في اللام الشافعي وذكره عنه البيهقي في المعرفة من طريق الراسع عنه قال العراقيان يشتري الرجل غرة الخلة فأكثر بخيرصه من التمر بأن يخيرص الرطب ثم يقدر كم يقص إذا يس ثم يشتري بخيرصه غرة فان تفرقا قبل أن يقابض فاسد البيع انتهى وهذا وان غار ماعلقه البخاري لفظا فهو يوافق في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزا فاولا نسئله وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأه بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته قال لفظ الشافعي ولا يتباع العربية بالتمر إلا أن يخيرص العربية كما يخيرص العشر فمقال فيها الات كذا وكذا من الرطب فإذا يس كان كذا وكذا فسد دفع من التمر بكيله خروا يقبض الخلة بتمرها قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل قبضها فاسد (قوله واما يقويه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزا (قوله سهل بن أبي حنيفة بالأسوق الموسقة) وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن زويعة عن الأعرج عن سهل موقوفا ولفظه لا يباع التمر في رأس النخل بالأسواق الموسقة إلا أسقا ثلاثة أو أربعة وأوجه بأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العربية عند أصحابه وضابط العربية عندهم أنها يسع رطب في نخل يكون خروا إذا صار غرة أقل من خمسة أسوق نظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقول سهل بالأسوق الموسقة للدليل فيه لأنها لا تكون مؤجلة وانما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي (قلت) لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن ادريس بقوى قول ابن ادريس ثم انصور العربية كثيرة منها أن يقول الرجل لصاحب حائط يعني ثم فخلات بأعنانها بخيرصها من التمر فيخيرصها ويبيعو يقص منه التمر ويسلم اليه الخلات بالخلة فينتفع رطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل فخلات أو ثم فخلات مع لومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخيرصها ويشتري منه رطبها بقدر خروصه بتمر يجعله ومنها أن يهبها لها فيقتصر الموهوب بالانتظار ضرورة الرطب قرا ولا يجب أكلها رطب الاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخيرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه مجالا ومنها أن يسع الرجل غرة حائطه بعد بوالصلاح ويستثنى منه فخلات مغلوقة بقيمتها لنفسه أو ليعالوهي التي عني له عن خروصها في الصدقة وسيت عر بالانها أعربت من أن يخيرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا تفتدهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يتاعوا بذلك التمر من رطب تلك الفخلات بخيرصها أو بما يطلق عليه اسم عريفة أن يعري رجلا ثم فخلات ببيع له أكلها أو التصرف فيها وهذه هبة مخصوصة ومنها أن

وقال ابن ادريس العربية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا سمدولا تكون بالجوزاني وعما يقويه قول سهل بن أبي حنيفة بالأسوق الموسقة

يعرى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه فخلات معلومة لا يصرها في الصدقة وهاتان
 الصورتان من العرايا لا يبيع فيها جميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر
 مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الاخيرة من صور
 البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروا وتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة
 صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يعرى الرجل فترفع له من نخله ولا يسلم ذلك له
 ثم يندوله في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتسب ذلك ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب
 يخرصه ثم راوله على ذلك أخذته بعموم النسي عن بيع الثمر بالثمن وتعقب بالتصرع باستثناء
 العرايا في حديث ابن عمر كأن تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن عيسى بن أبيان من أصحابهم
 أن معنى الرخصة أن الذي وهب له العربية لم يملكها لأن الهبة لذلك الإناقض فلما جازله أن
 يعطى بدلها ثم راوله على ذلك المبدل منه حتى يسحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة وقال
 الطحاوي بل معنى الرخصة فيه أن المرأة ما مورى ما مضى ما وعده ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا
 عليه فلما أذن له أن يحتسب ما وعده ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك
 معنى الرخصة واحتج مذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منها لأنه لا ينزمن
 كون أصل العربية العطية أن لا تنطق العربية شرعا على صورة أخرى قال ابن المذخر الذي رخص
 في العربية هو الذي نهي عن بيع الثمر بالثمن لفظ واحد من روايات جماعة من الصحابة قال
 ونظر ذلك الأذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا بيع ما ليس عندك قال في إجازة السلم مع
 كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستثناء من بيع الثمر بالثمن فقد
 تناقض وأما جهل الرخصة على الهبة فيعبد مع نصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه
 فلو كان المراد الهبة لما استنتبت العربية من البيع ولأنه غير الرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد
 ممنوع والمتع انما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قبلت بخمسة أسواق وأما دونها والهبة
 لا تسبق لأنهم لم يفرقوا في الرجوع عن الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا
 فليس اعطاء الثمن بدل الرطب بل هو وتجديده أخرى فإن الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم
 (قوله وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله
 النخلة والنخلين) أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن اسحق وأما
 تفسيره فوصله أو داود عنه بلفظ الخلات وزاد فيه فيشقيه عليه فيبيعها بثلث خرصها وهذا قريب
 من الصورة التي قصر مالك العربية عليها (قوله وقال يزيد) يعني ابن هرون (عن سفیان بن حسين
 العرايا بثلث كانت تهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينظر واجبا فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاءوا من الثمن) وهذا وصلة الامام أحمد في حديث سفیان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه
 عن زيد بن ثابت عن فروق عن العرايا قال سفیان بن حسين قد كره وهذه إحدى الصور المتقدمة
 واحتج مالك في قصر العربية على ما ذكره حديث سهل بن أبي حنيفة المذكور في الباب الذي قبله
 بلفظ يأكلها أهلها رطبا فتسلك بقوله أهلها والظاهر أنه الذي أعزاهوا ويحتمل أن يراد بالهل من
 نصير اليها لشراءه والاحسن في الجواب أن حديث سهل يدل على صورة من صور العربية وليس
 فيه التعرض لكون غيرها ليس هو به وحكي عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث

وقال ابن اسحق في حديثه
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما كانت العرايا أن يعرى
 الرجل الرجل في ماله النخلة
 والنخلين * وقال يزيد عن
 سفیان بن حسين العرايا بثلث
 كانت تهب للمساكين فلا
 يستطيعون أن ينظروا
 بها فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاءوا من الثمن

٢٥٧ / ٢٤

مكتبة

مكتبة

٨٤٦٥

سفيان بن حسين وهو اختار المزي وأسكر الشيخ أبو حامد ثقله عن الشافعي ولعل مستند من
 أثبت ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن مجاهد بن يسيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عراياكم
 هذه قال فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الرطب يحضن وليس عندهم
 ذهب ولا فضة يشترون بهما منه وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم فرخص لهم أن يشتروا العرايا
 بخرصها من القريا كونها رطباً قال الشافعي وحديث سفيان يدل لهذا فإن قوله يا كاهلها
 رطباً يشعر بأن يشتري العربية بشرطها ألا كاهلها وليس له رطباً كله غيرها ولو كان المرخص
 له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما ياكله
 غير حائله يفتقر إلى بيع العربية وقال ابن المنذر هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي
 وقال السبكي هذا الحديث يذكّر الشافعي أسناده وكل من ذكره انحساره عن الشافعي ولم يجد
 السبكي في المعرفة له اسناداً قال ولعل الشافعي أخذ من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير
 صحته فليس فيه حجة للتبديد الفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكر في القصة فيصنع إن
 تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ويحتمل أن يكون السؤال فلا يتم الاستدلال مع
 إطلاق الأحاديث الموصوفة بالشارع وقد اعتبر هذا القيد الحائلاً مضموناً إلى ما اعتبره
 مالك فنبههم لا يجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب
 والله أعلم **(قوله)** حدثنا محمد كذا لا كثر غير منسوب ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل
 وعبد الله هو ابن المبارك **(قوله)** قال موسى بن عقبة أي بالاستدراك ذكره **(قوله)** والعرايا
 تخلت معلومات بأنها قشترتها أي تشتري ثمرتها بغير معلوم وكله اختصره العلم به ولم أجده في شيء
 من الطرق عنه إلا هكذا ولعلها أراد أن يبين أنها مستقمة من عروت إذا ثبت وترددت إليه لامن
 العربي يعني التجرّد قاله الكرمانى وقد تقدم قول يحيى بن سعيد العربية أن يشتري الرجل ثمر
 التخلت لطعام أهله رطباً بخرصها تمر وفي لفظ عنه أن العربية التخله تجعل للقوم فيبيعونها
 بخرصها تمر وقال القرطبي كأن الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد
 وليس يحيى صحيحاً يباحى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له ثم قال وتفسير يحيى خروج به عن
 المزانة التمس عنها قصة لا ترق إليها حاجة كبدولة ولا ترفع بهامفسدة فإن المشتري لها بالتمر
 متمسك من بيع غيره بعين وشراؤه بالعين ما يرد من الرطب فإن قال يستعد هذا قبله فاجر بيع
 الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على التخل وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقعد بأشاع أحاديث
 هذا الباب من غير فاهم بأنها طقة باستثناء العرايا من بيع المزانة وأما الزاوية الأخيرة فليس بلازم
 لأنها رخصة وقعت مقيدة بقيد بيع القيد وهو كون الرطب على رؤس التخل مع أن كثيراً من
 الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤس التخل بالمعنى كما تقدم والله أعلم
 وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي فقد روى أبو داود عن طريق عمرو
 بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل يعري الرجل التخله أو
 الرجل يستني من ماله التخله يأكهار رطباً فيبيعها تمر أو قال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه حدثنا
 وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنها التخله يثرها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل وإنما يجبه
 الأعراب على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها وأما من عمل

حدثنا محمد أخبرنا عبد الله
 أخبرنا موسى بن عقبة عن
 تافع عن ابن عمر بن زيد بن
 ثابت رضي الله عنهم أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رخص في العرايا أن تباع
 بخرصها كذا قال موسى بن
 عقبة والعرايا تخلت
 معلومات بأنها قشترتها

٢١٩٢

٢١٩٢

٢١٩٢

٢١٩٢

بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه والله أعلم ﴿قوله ما﴾
 قبل أن يبدو صلاحها) يبدو غيره رأى بظهور الثمار بالمثلثة جمع غرة الثمر يك وهي أعم من
 الرطب وغيره ولم يميز بحكمهم في المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقل
 يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو من نقل الاجماع على البطلان وقيل يجوز
 مطلقا ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب وهو من نقل الاجماع فيه أيضا وقيل ان شرط
 القطع يبطل والابطال وهو قول الشافعي وأجلوا الجمهور ورواية عن مالك وقيل يصح ان لم
 يشترط التبقية والتي فيه محمول على بيع الثمار قبل ان توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية وقيل
 هو على ظاهره لكن انتهى فيه للتزنية وحديث يزيد بن ثابت المصدرة الباب يدل للاخير وقيل يحتمل
 على الثاني وذكر المحسن في الباب أربعة أحاديث * الاول حديث يزيد بن ثابت (قوله وقال
 اللث عن أبي الزناد الخ) لم أره موصولا من طريق اللث وقد رواه سعد بن منصور عن أبي الزناد
 عن أبيه في نحو حديث اللث ولكن بالاستناد الثاني دون الاول وأخرجه أبو داود والطحاوي
 من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالاسناد الاول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق
 يونس بالاسنادين معا (قوله من في حارثه) بالمهمل والمثلثة وفي هذا الاستدراية تأتي عن
 مثله عن حماد بن عمار في رواية الأربعة مدسئون (قوله فإذا أخذ الناس) بالجمع والذال المجمة الفخيلة
 أي قطعوا ثم الغل أي استحق الثمر القطع وفي رواية أبي ذر عن المسيبي والسرخسي أجذب زيادة
 ألف ومثله للنسبي قال ابن التين معناه دخاوا في زمن الجذاذ كاطلم اذا دخل في الظلام والجذاذ
 صرام النخل وهو قطع غرتها وأخذها من الشجر (قوله وحضر تقاضهم) بالنضاد المجمة (قوله
 قال المتباع) أي المشتري (قوله الدمان) بفتح المهملة وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد وضبطه
 الخطابي يضم أوله قال عباس بن حماد صحران والضم رواية القابسي والفتح رواية السرخسي قال
 ورواها بعضهم بالكسر وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الدمان زاذي أوله الألف وفتحها
 وفتح الدال وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتغيته وسواده وقال الأصمعي الدمال باللام العفن
 وقال القرز الدمان فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود
 معفونا ووقع في رواية يونس الدمار بالمد والنون وهو تخفيف كما قاله عباس ووجهه غيره
 بأنه أراد الهلاك كقوله فمضغ أهله (قوله أصابه مرض) في رواية الكشميني والنسبي مراض
 يكسر أوله لاكثر وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض يوزن لصداغ والسعال
 وهو ما يقع في الفترة فتلك يقال أمرض اذا وقع في ما له عاهة وزاد الطحاوي في رواية أصابه
 عفن وهو بالمهمله والقاء الفتوحين (قوله قشام) بضم القاف بعد هاء جمع خفيفة زاد
 الطحاوي في روايته والقشام شيء يصيب حتى لا يربط وقال الأصمعي هو أن ينقص ثمر النخل
 قبل أن يصير بلما وقيل هو كالم يقع في الثمر (قوله عاهات) جمع عاهة وهو يدل من المذكورات
 أولها والعاهة العيب والافتق والمراد بها قشاما يصيب الثمر يذكر (قوله فامالا) أصلها ان
 الشرطية وما زائدة فاذا غت قال ابن الأباري هي مثل قوله فاما ترين من البشر أحدًا فاكنتي
 بلفظه عن الفعل وهو تفرقوا لهم من أكرمته ومن لا أي ومن لم يكرمك مني لم أكرمته والمعنى
 ان لا تفعل كذا فافعل كذا وقد نطقت القربا بماله الامالة خفيفة والعامة تشبع ماله

* (باب بيع الثمار قبل أن
 يبدو صلاحها) وقال
 اللث عن أبي الزناد كان
 عروة بن الزبير يحدث عن
 سهل بن أبي حنيفة الانصاري
 من في حارثه أنه حدثه
 عن يزيد بن ثابت رضي الله
 عنه قال كان الناس
 في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتنازعون
 الثمار فإذا أخذ الناس وحضر
 تقاضهم قال المتباع أنه
 أصاب الثمر الدمان أصابه
 مرض أصابه قشام عاهات
 يجحون بها فشق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لما كثر عنده الخصومة
 في ذلك فامالا فلا تنابعا
 حتى يبدو صلاح الثمر

٢١٩٢

خ ت ه

ن ح ط

٢٧١٩

ن ج

٢٦٠١٢

وهو خطأ **(قوله)** كالمشورة) يضم المجبة وسكون الواو وسكون المجبة وفتح الواو لغتان فعل الاول
 فهي فعلة وعلى الثاني مقعلة. وزعم الحريري ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد
 أنبتها الجامع والصحاح والحكم وغيرهم **(قوله)** وأخرى خارجة من زيد بن ثابت (القاتل هو أبو
 الزناد **(قوله)** حتى تطلع الثريا) أي مع الفجر وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة
 عن فو قال اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد وفي رواية أخرى حنيفة عن عطاء رفعت
 العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
 الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار فالمعبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له وقد بينه
 في الحديث بقوله وتبين الاصفر من الاجر وروى أحمد بن طريق عثمان بن عبد الله بن سرافة
 سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب
 العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن
 أبيه قد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع
 خصوصه فقال ما هذا فذكر الحديث فاذا مذكور السبب وقت صدور النهي المذكور **(قوله)**
 ورواه علي بن بحر) هو القطان الرازي أحد شيوخ البخاري وحكام هوا بن سلم يفتح المسحلة
 وسكون اللام رازي أيضا وعنسة يسكون التون وفتح الواو بعددها مهله هوا بن سعيد بن
 الضريس الضاد المجبة مصغر ضرب من كوفي ولي قضاء الرازي فصر في الرازي وقد روى أبو داود
 حديث الباب من طريق عنبة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا وقد خفي هذا على أبي
 علي السدي فقرأت بخطه في هامش نسخة ما نصه حديث عنبة الذي أخرجه البخاري عن
 حكيم أخرجه الساجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبة انتهى فظن أنهما
 واحد وليس كذلك بل هما اثنان وضيغهما مختلف وليس لعنبة بن سعيد هذا في البخاري سوى
 هذا الموضع الموقوف بخلاف عنبة بن خالد وكذا ذكرنا شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف
 عنه روايا غير عنبة بن سعيد المذكور وقوله عن سهل أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره وزيد هو ابن
 ثابت والفرس أن الطريق الاولى عن أبي الزناد ليست غريبة فقرة الحديث الثاني حديث
 نافع عن ابن عمر بلفظ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري أما البائع
 فلتلاي كل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلتلاي بضعه ماله ويساعد البائع على الباطل وفيه
 أيضا قطع النزاع والتخاصم ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو صلاحها مطلقا سواء اشترط الإبقاء أم لم
 يشترط لان ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهي عمدا لئلا يتوكلوا على الباطل والمعنى
 فيه أن تؤمن فيها العاهة وتقلب السلامة فيشتق المشتري بمصالحها بخلاف ما قبل بدو صلاح
 قاته بصدد القرار وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي يعقوب نافع فزاد الحديث حتى يأمن
 العاهة وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ وتذهب عنه إلا أنه يبدو صلاحها صغره
 وهذا التفسير من قول ابن عمر بن مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر قيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته وإلى الفرقين ما قبل ظهور صلاحه وبعد ذهاب
 الجمهور وعن أبي حنيفة أنما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء فان شرطه لم يصح
 البيع وحكي النووي في شرح مسلم عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعقب بأن الذي

نق
٢٦٠/٢

نق
نق
٢٧١٩

كالمشورة يشير بها الكثرة
 خصوصتهم وأخرى خارجة
 ابن زيد بن ثابت أن زيد بن
 ثابت لم يكن يبيع ثمار
 أرضه حتى تطلع الثريا فبين
 الاصفر من الاجر قال أبو
 عبد الله رواه علي بن بحر
 حدثنا حكيم حدثنا عنسة
 عن زكريا عن أبي الزناد عن
 عروة عن سهل عن زيد
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن نافع عن
 عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن بيع
 الثمار حتى يبدو صلاحها
 نهى البائع والمشتري
 * حدثنا ابن مقاتل

٢١٩٤

نق

نق

٢٥٥

صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح السبع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطله بشرط
 الإبقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم واختلف السلف في قوله حتى يبدو
 صلاحها هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز سبع ثمرة
 جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها أولاً بتمن بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولاً
 من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول اللبس
 وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً والثاني قول أجود وعنده رواية كالرابع
 والثالث قول الشافعية ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير بدو الصلاح لأنه دل على الاكتفاء
 بمسمى الزهاء من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء هو بعض الثمرة وبه هو بعض
 الشجرة مع حصول المعنى وهو الامن من الغاهقة ولو لا حصول المعنى لكان تسميتها من هذه بازهاء
 بعضها قد لا يكفي به لكونه على خلاف الحقيقة وأيضاً لو قيل بازهاء الجميع لادى الى فساد
 الحائط أو أكثره وقدم الله تعالى يكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة بل طول زمن التفكه بها
 الحديث الثالث حدث أنس **(قوله أخبرنا عبد الله)** هو ابن المبارك **(قوله عن أنس)** سألني في
 الباب الذي يليه من وجه آخر عن جند قال حدثنا أنس **(قوله عن أنس)** أن تبعاً ثمرة النخل كذا وقع
 التقيد بالنخل في هذه الطريق وأطلق في غيرها ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر
 النخل لكونه كان الغالب عندهم **(قوله قال أبو عبد الله)** يعني حتى تحمر كذا وقع هنا وأبو
 عبد الله هو المصنف ورواية الأصمعي تشيران فأقول ذلك هو عبد الله بن المبارك فلفعل أداة
 الكسبية في رواياتنا وبدو سألني هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث وقد كرمه من
 حكى أنه مدرج الحديث الرابع حدث جابر **(قوله حتى تشقق)** بضم أوله من الرابى يقال
 اشقق غراً النخل اشقاها إذا جراً وأصفر والاسم الشقق بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهمل
 وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ حتى تشقه فأبدل من الحاءاء اقربها منها **(قوله فقليل)**
 وما تشقق هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث بين ذلك أجند في روايته لهذا
 الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حبان أنه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابته بذلك
 وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز وأخرجه الأصمعي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
 سليم بن حبان فقال في روايته قلت لجابر ما تشقق الخ فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد بن
 فسره هو جابر وقد أخرجه مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر موطأ
 وفيه وأن يشترى النخل حتى يشقه أو الاشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء في آخره فقال
 زائدة فقلت لقطاء سمعت جابر إذا كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو يحتمل أن يكون
 مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث
 لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم
 وما يقوى كونه مرافقاً وقع ذلك في حديث أنس أيضاً وفيه دليل على أن المراد بدو الصلاح
 قدر زائد على ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الضرر لكثرة الجوارح فيها وقد بين ذلك في
 حديث أنس الآتي في الباب بعده فإذا اجرت وأكل منها أمنت العاهة عليها أي غالباً **(قوله)**
 تحمار وتصفار قال الخطابي لم ير بذلك اللون انحصار من الصفرة والحرة وإنما أراد حرة أو

٢١٩٥

تحفة

٢١١٠

أخبرنا عبد الله أخبرنا جند
 الطويل عن أنس رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى أن تباع ثمرة
 النخل حتى ترهق * قال أبو
 عبد الله يعني حتى تحمر
 * حدثنا مسدد حدثنا يحيى
 ابن سعد عن سليم بن حبان
 حدثنا سعيد بن ميناء قال
 سمعت جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن
 تباع الثمرة حتى تشقق فقليل
 وما تشقق قال تحمار وتصفار
 ويؤكل كل منها

٢١٩٦

تحفة

٢٢٥٩

صفرة بكمودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر وقال
ابن النبي التقيع تغير لونها الى الصفرة والجره فاراد بقوله تحمار وتصفار ظهوراً واثلاً الجرّه
والصفرة قبل ان تشبع قال وانما يقال تفعال في اللون الغبر المتكسر اذا كان يتلون وانكر هذا
بعض أهل اللغة وقال لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ويحتمل أن يكون المراد المبالغه في
احمرارها واصفرارها كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (تكميل) قال الداودي
الشارح قول زيد بن ثابت كالمشورة ينسبها عليهم تاويل من بعض نقله الحديث وعلى تقدير
أن يكون من قول زيد بن ثابت فلهل ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن
عمرو وغيره (قلت) وكان البخاري استشهد بذلك فربأ أحاديث الباب بحسب ذلك فاذا حديث
زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي وحديث أنس وجابر بيان القاطبة التي
ينهى اليها النهي (قوله ما) سيع الخلل قبل أن يدو صلا حها) هذه الترجه
معقودة لبسان حكم سيع الاصول والتي قبلها الحكم سيع الثمار (قوله معلى بن منصور) هو من
كبار شيوخ البخاري وناصري عنه في الجامع بواسطة ووقع في نسخة الصفاني في آخر الباب
قال ابو عبد الله كتبت أنا عن معلى بن منصور الاثنى لم كتب عنه هذا الحديث (قوله حتى
يزهو) يقال زها الخلل يزها اذا ظهرت ثمرته وسبأ في الباب الذي بعده بلفظ حتى ترهى وهو
من ارهى يرهى اذا اجزأ واصفر (قوله قيل وما يزهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية
والامسؤل وقدر واه اسمعيل بن جعفر كاسياً في بعد خمسة ابواب عن جمد وفيه قلنا لانس
ما زهوها قال تحمر وفي رواية سلم من هذا الوجه فقلت لانس وكذلك رواه احمد عن يحيى
القطان عن جمد لكن قال قيل لانس مات زهو (قوله ما) اذا باع الثمار قيل ان
يدو صلا حها ثم أصابته عاهة فهو من البائع جنح البخاري في هذه الترجه الى حصه السبع وان لم
يدو صلا حها ولكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه انه اذا لم يفسد فالسبع صحيح
وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب (قوله حتى ترهى) قال الخطابي هذه
الرواية هي الصواب فلا يقا في الخلل ترهوها وانما يقال ترهى لا غير ما ثبوت غيره مانقاه فقال زها
اذا طالوا كتمل وأزهي اذا اجزأ واصفر (قوله قيل وما ترهى) لم يسم السائل في هذه الرواية
والامسؤل ايضا وقدر واه النساء من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ قيل يا رسول
الله وما ترهى قال تحمر وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن اوب وابو عوفه عن طريق
سليمان بن بلال كلاهما عن جمد وظاهره الرفع ورواه اسمعيل بن جعفر وغيره عن جمد موقفاً
على انس كما تقدم في الباب الذي قبله (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت اذ اذعن الله
القره الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجمله وتابعه محمد بن عباد عن الدراودي عن جمد
مقتصر على هذه الجمله الاخيره وحزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه وبذلك
جزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبى زرعة والخطابي رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد فقد
رواه ابراهيم بن حزم عن الدراودي كرواية اسمعيل بن جعفر الا في ذكرها ورواه معمر بن
سليمان و بشير بن الفضل عن جمد فقال فيه قال أقرأيت الخ قال فلا أدري أنس قال لم يستحل
أحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر

٢١٩٧

٢١٩٨

٢١٩٩

(باب سيع الخلل قبل أن
يدو صلا حها) حدثني
علي بن الهيثم حدثنا معلى
جمد ثنا هشيم أخبرنا جمد
حدثنا أنس بن مالك رضى
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن سيع
القره حتى يدو صلا حها
وعن الخلل حتى يزهو قيل
وما يزهو قال يحمار أو يصفار
(باب) اذا باع الثمار قيل
أن يدو صلا حها ثم أصابته
عاهة فهو من البائع حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن جمد عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن سيع القار حتى
ترهى فقيل له وما ترهى قال
حتى تحمر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيت اذا
منع الله القره بما أخذ أحدكم
مال أخيه

٢١٩٨

٢١٩٩

٢٢٠٠

٢٢٠١

١٩٩٢ هـ

٩٨٨٤

٩٨٨٤

وقال الليث حدثني

عن ابن شهاب قال لو أن

رجلا أتبع عمر قبل أن يبدو

صلاحه ثم أصابته عاهة

كان ما أصابه على ربه * أخبرني

سالم بن عبد الله عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال لا تتبعوا الفجرة حتى

يبدو صلاحها ولا تبعوا

الفجرة * (باب) * شراء

الطعام إلى أجل * حدثنا

عمر بن حفص بن غياث

حدثنا أي حدثنا العاش

قال ذكرنا عند إبراهيم الرهن

في السلف فقال لا بأس به ثم

حدثنا عن الأسود عن

عائشة رضي الله عنها أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم اشترى طعاما من

يهودي إلى أجل فنهه

دروعه * (باب) * إذا أراد

بيع قتر خير منه * حدثنا

قتيبة عن مالك عن عبد

المجيد بن سهيل بن عبد

الرحمن عن سعد بن المسيب

عن أي سعد الخدري وعن

أي هريرة رضي الله عنها

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم استعمل رجلا على خير

عن جدي فقطعه على كلام أنس في تفسير قوله تعالى وظاهره الوقف وأخرجه الجوزقي من طريق
 يزيد بن هريرة والخطيب من طريق أبي خالد الأحمري كلاهما عن جدي بلفظ قال أنس أ رأيت أن
 منع الله الفجرة الحديث ورواه ابن المبارك وشيخنا تقدم آتقاع جدي فليذكره هذا القدر
 المختلف فيه وتابعهما جماعة من أصحاب جدي عنه على ذلك (قلت) وليس في جميع ما تقدم ما يمنع
 أن يكون التفسير من فواعلان مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي
 وقفه ما يفي قول من رفعه وقدرى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في
 حديث أنس ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعث من أخيك غرا فاصابته عاهة فلا
 يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ من أخيك بغير حق واستدل بهذا على وضع الجواز في الفجر
 يشترى بعد بدو صلاحه ثم نصبه حائجة فقال مالك بضع عنه الثالث وقال أجدوا أبو عبيد بضع
 الجميع وقال الشافعي والليث والكوفيون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا التمازير وضع الجواز
 فيها إذا بيعت الفجرة قبل بدو صلاحها بغير بشرط القطع فيجوز مطلق الحديث في رواية جابر
 على ما قد به في حديث أنس والله أعلم واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في غزاة
 اتاعها فكدرت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وقام به فقال خذوا
 ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلم يطل دين الغرماء بذهب
 الفمارة وفيهم باعتم أولوم بؤخذ الفم منهم دل على أن الأمر بوضع الجواز ليس على عمومته والله
 أعلم وقوله لم يستعمل أحدكم مال أخيه أي لو تلف الفم لا تسبق في مقابلته العوض فكيف
 بالأكافير عوض وفيه إجماع الحكيم على الغالب لأن تلف الفم لا يوجب له ما يوجب له من عدم
 التطرق إلى ما لم يبدو صلاحه يمكن فانيط الحكم بالبالغت في الخاليتين (قوله) وقال الليث حدثني
 يونس الخ هذا التعليق وصله الذهبي في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن
 الليث عن عقل بن هذا وأتم منه والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من
 الحديث (قوله) ما شراء الطعام إلى أجل ذكر فيه حديث عائشة في شرائه صلى
 الله عليه وسلم طعاما إلى أجل وسأيت الكلام عليه مستوفي في الرهن ان شاء الله تعالى (قوله)
 ما إذا أراد بيع قتر خير منه أي ما يصنع ليسلم من الزبا (قوله) عن عبد المجيد
 بن عبيد بن جهم عن أي سعد بن جهم ومن قاله بالمجمل ثم لم يقدح في وسأيت ذلك في الوكالة (قوله)
 عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن زادني الوكالة من هذا الوجه ابن عوف (قوله) عن
 سعد بن المسيب في رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد أنه سمع سعد بن المسيب أخرجه
 المصنف في الأغصان (قوله) عن أي سعد بن جهم في رواية سليمان بن أبي سعيد وأما
 هريرة حدثنا قال ابن عبد البر كراي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد المجيد وقد رواه
 قتادة عن سعد بن المسيب عن أي سعد بن جهم وكذلك رواه جماعة من أصحاب أي سعد بن جهم
 (قلت) رواية قتادة أخرجه النسائي وابن جبان من طريق سعد بن أي عزبة عنه ولكن
 ساقه معاريساق قصة عبد المجيد وساق قتادة يشبهه ساق عقبة بن عبد الغافر عن أي سعد
 بن ساق في الإشارة إليه في الوكالة (قوله) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على
 خير في رواية سليمان المذكورة بعثت أخا بني عدي من الأنصار إلى خير فامرهم عليها

مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التخييل في ذلك والتأجيل فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإن تشارط على ذلك في نفس العقد فهو باطل أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخلو في الورع وقال بعضهم ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط وهو كن أراد أن يرتى بامرأته ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فاته عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه أن البيوع الفاسدة ترد وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز باصلا من حيث أنه بيع مجموع وصفه من حيث أنه باع على هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي قال ووجه الرأى أنه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ولا أمره برد الزائدة على الصاع **(قوله)** باب من باع تخلافا قد أبرت أو أرضا من روعة أو باجارة أي أخذ شيئا عمدا كباجارة والتخل اسم جنس يذكروا يؤتى بالجمع فخل وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحدة مخفف على المشهور ومشدود أو الرامعة فتوحة يقال أبرت التخل أي أبرت أو وزن أكلت الشيء أكله أو كاد وقال أبرته بالتشديد أبره تأبأ بوزن علمه اعلمه تعلموا والتأبى التستيق والتعجم ومعناه شق طلع التخله الاثنى ليدرك فيه شيء من طلع التخله الذي هو الحكم مستمر بمجرد التستيق ولو لم يضع فيه شيئا ورؤى مسلم من حديث طلحة قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوم على رؤس التخل فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يلتمونه فيجعلنون الذي في الاثنى فيلحق الحديث **(قوله)** وقال ابن ابراهيم يعني ابن موسى الرازي وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** أيما فخل هكذا رواه ابن جرير عن نافع موقوفا قال البيهقي ونافع بروى حديث التخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا قلت وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سيأتي التسمية عليه في كتاب الشرب ونذكره هناك إن شاء الله تعالى ما وقع لصاحب العمدة وشارحه من الوهم فيه وحديث الحرث لم يرو غير ابن جرير والرواية الموصولة ذكرها مالك واللبث كما تراها في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ووصل مالك واللبث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة التخل دون غيرها واختلف على نافع وسالم في رفع ماعدا التخل فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة التخل والعبد معا هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهري وخالقهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لجميع الأحاديث أخرجه الترمذي وروى مالك واللبث وأبو عبد الله ابن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة التخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود ومن طريق مالك بالاسنادين معا وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وسخر مسلم والسنائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المصلاة على رواية سالم ومال على بن المدني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه الترمذي من طريق عبد بن عبد بن سفيان عنه وهو وهم وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو الا عن عمر شأن العبد وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين **(قوله)** وكذلك العبد والحرث) بشري بالعبد إلى حديث من باع عبدا وله مال فماله البايع الآن يشترط المبتاع بصورة تشبيهه بالتخل من جهة

٢٢٠٢
تحفة
٩٩٩٩٩

* (باب من باع تخلافا قد أبرت أو أرضا من روعة أو باجارة) * قال أبو عبد الله وقال ابن ابراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جرير قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع مولى ابن عمر أيما فخل بيعت قد أبرت لم يذكر الحرث قاله للذي أبرها وكذلك العبد والحرث سمى له نافع هؤلاء الثلاثة حديثا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٢٠٤
موسى
تحفة

٨٢٣٥

العلياء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لانه بيع مجهول معلوم وأما بيع رطب
 ذلك ما يسه بعد القطع وأما المائدة فالجمهور لا يجوزون بيعه من ذلك بحسبه لامتناعه
 ولا امتناعه انتهى وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب وأخرج الطحاوي لابي حنيفة في جواز
 بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بثل مع ان
 رطوبة أحدهما ليست كطوية الآخر بل تختلف باختلاف ما ينبتا وتغيب بأنه قياس في مقابلة
 النص فهو فاسد وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكنه نقصان يسير فعني عنه لقلته بخلاف
 الرطب بالتمر فإن تفاوته تفاوت كثير والله أعلم **(قوله ما)** بيع النخل بأصله ذكره
 حديث ابن عمر في التآبير وقد تقدم البحث فيه قبل باب وأورده ههنا من رواية اللبث عن نافع
 بلفظ أيا امرئ أربغلا ثم باع أصلها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى منع من اشتري النخل وحده
 أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى بخلاف ما لو اشتراه سعة للنخل فيجوز وروى ابن
 القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال والاول وألغى العموم انتهى عن ذلك **(قوله ما)**
 بيع الخاضرة بالخاء والصاد المعجبين وهي مقابلة من الخاضرة المراد بيع الفخار والحبوب
 قبل أن يدو صلاحها **(قوله)** حدثنا اسحق بن وهب **(قوله)** أي العلاف الواسطي وهو ثقة ليس له
 ولا شيخه ولا شيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع **(قوله)** حدثنا عمر بن نوس حدثنا
 أبي هو نوس بن القاسم البجلي من بني حنيفة وثقه يحيى بن معين وغيره وهو قسلس
 الحديث **(قوله)** عن الحاقلة قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سبيله بالبر ما يؤخذ من الحقل
 وقال اللبث الحقل الزرع أذا تبس من قبل أن يظلم سوقه والمنتهى عنه بيع الزرع قبل
 ادراكه وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر وعن مالك هو كراء
 الأرض بالخطبة أو بـكـيل طعام أو أدام والمشهور أن الحاقلة كراء الأرض ببعض ما تمت
 وسأبني البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملاسة والمناذرة
 في بابها وكذلك المزانية زاد الإسماعيلي في روايته قال نوس بن القاسم والخاضرة بيع الفخار
 قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشد ويرك منه وللطحاوي قال عمر بن نوس قسلس أبي في
 الخاضرة قال لا يشتري من غر النخل حتى يوفى بجمراً أو بصفر وبيع الزرع الأخضر لم يحدد
 بطناً بعد بطن بما يجب بمعرفة الحكم فيه وقد أجازته الحنفية مطلقاً وبثت الخبر إذا اختلف
 وعند مالك يجوز إذا ابدأ صلاحه ولم يشتري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع ويقتصر الغرض في
 ذلك الحاجة وتشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتتقلب وكراء الموضع مع أن
 لبنه يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل وعند الشافعية يصح بعد بدو صلاحه مطلقاً وقيل
 يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في سبيله كالجوز والنوز ثم ذكر في الباب حديث أنس في
 النهي عن بيع غر النخل حتى يزهو وقد تقدم البحث فيه قريبا **(قوله ما)**
 بيع الجاروا (كاه) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف ذكره حديث ابن
 عمر عن الشجر شجرة كالرجل المؤمن وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم وليس فيه ذكر البيع
 لكن الأكل منه يقتضي جواز بيعه قاله ابن المنبر ومجمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً
 على شرطه يدل بطلان بيعه على بيع الجار وقال ابن بطال بيع الجاروا كاه من المباحات بلا

قال في الفخلة * (باب من أجرى ٣٣٨ امر الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسنهم

على نياتهم ومذاهبيهم
المشهوره) * وقال شرح
للعزاليين سنهم سنهم
وقال عبد الوهاب عن أيوب
عن محمد لا بأس العشرة
باحد عشر وبأخذ النفقة
رجل وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لهند خذ
ما يكفلك وولك بالمعروف
وقال تعالى ومن كان فقيرا
فلما كل بالمعروف واكثر
الحسن من عبد الله بن
مرداس جارا فقال بكم
قال بدافقين فركبه ثم جاء
مرة أخرى فقال الجمار
الجار فركبه ولم يشارطه
فبعث اليه نصف درهم
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن حميد
الطويل عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال سمع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أبوطيبة فأمر له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بصاع من تمر وأمر أهله أن
يحفظوا عنه من خراجه
حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن هشام عن عروة
عن عائشة رضي الله عنها
قالت هندا معاوية ترسل
الله صلى الله عليه وسلم أن
يأسفان رجل شحيح فهل
٣ قولا ومقابلا يعرض الخ
كذا النسخ التي باديها ولعل

خلاف وكل ما اتفق به لا كل فبعضه جائز (قلت) فأئذ التراجع رفع وهم المنع من ذلك لانه
قد ينظر انفساد او اضعاف وليس كذلك وفي الحديث أكل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة القوم
فبذلك على من كره اظهار الاكل واستحب اخفاء قياسا على اخفاء تخريجه (قوله)
من أجرى امر الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل
والوزن وسنهم على نياتهم ومذاهبيهم المشهورة قال ابن المنبر وغيره مقصود بهذه الترجمة اثنان
الاعتدال على العرف وأنه يقضى به على ظواهر اللفاظ ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة
فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز وكذا لو باع موزنا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد
وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي ينبغي عليها
الفقه فنها الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من النكاح والاضافة كصرفه
الفضة وكبرها وغالب الكفاية في اللحية ونادرا ما قرب منزله وبعده وكثرة فعل أو لا موقلة في
الصلاة ومقابلا يعرض في البيع وعينا أو مثل ومو مثل وكف عن كساح وموتة ونفقة وكسوة
وسكنى وما يليق به من الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالخض والطهور أو كثر
مدة الحمل وسن البأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يقرب علمه الاحكام كاحله
الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب ويتطمع مع صديق وما يعد قضاء ابداء عارية
وغصبوا وحفظ وديعة واستماع عارية ومنها الرجوع اليه في امر يخص كالفاظ الاعيان
وفي الوقوف والوصية والتوقيض ومقادير المكاييل والموازين والتوديع وغير ذلك (قوله وقال
شرح للعزاليين بالمعجزة وتشديد الزاى (قوله سنهم سنهم) أي جائز وهذا على أن قرأ
سنهم بل رفع ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا وهذا وصله سعيد بن منصور
من طريق ابن سيرين أن ناسا من القزاليين اختصموا الى شرح في شيء كان بينهم فقالوا ان سنا
ينبئنا كذا وكذا فقال سنهم سنهم (تنبيهه) ووقع في بعض نسخ الصحاح سنهم سنهم
رجعوا وقوله رجع الفظة زائدة لامعنى لها هاتوا وانما هي في آخر الاثر الذي بعده (قوله وقال
عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن أيوب عن حميد) هو ابن سيرين وهذا وصله أبو بكر بن أبي
شبة عن عبد الوهاب هذا (قوله لا بأس العشرة باحد عشر) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه
بمائة دينار مثلا كل عشرة منه باحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح مائة قال
ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز درهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فجاره قوم
ومنه آخرون (قلت) وفي كون هذا النسخ هو المراد من أن ثراين سيرين نظرا لا يخفى وأما قوله
وبأخذ النفقة رجحا فاختلفوا فيه فقال مالك لا يأخذ الا في مالها تأخير في السلعة كالصنغ
والخياطة وأما حرة السمار والبطي والسد فلا قال ابن حجر المشرى على ما لا تأخير له جازا
رضي بذلك وقال الجوهري والبائع أن يتسبب في المراجعة بجمع ما صرفه ويقول قام لي بكذا
ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الاشارة الى أنه اذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة
درهم يبيع بأحد عشر فباع المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس (قوله وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لهند) أي بنت عتبة زوج أبي سفيان وتذكر كسوة امه موصولة في الباب (قوله
واكثرى الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس جارا الخ) وصله سعيد بن منصور عن

٢٢١٦ م

نقطة

٩٦٨٩

* (باب الشراء والبيع مع
المشركين وأهل الحرب) *
حدثنا أبو النعمان حدثنا
معمر بن سليمان عن أبيه عن
أبي عثمان عن عبد الرحمن بن
أبي بكر رضي الله عنهم قال
كأنم النبي صلى الله عليه
وسلم ثم جاء رجل مشرك
مشعان طويل يغم يسوقها
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أيعا أم عطلة أم
هبة قال لا بل بيع فاشترى
منه شاة * (باب شراء المملوك
من الحربي وحبته وعقته) *
وقال النبي صلى الله عليه
وسلم لسلطان كاتب وكان
حرا فظلموه وباعوه وسبي
عمار وصهيب وبلال

نقطة

٢٦٤ / ٢

فإنسق وقوله في المتن الحلاب بكسر الملهة وتخفيف اللام آخره موحدة إلا أنه الذي يجب فيه
أول المراد اللب وقوله بضاعون مجتمين أي بيا كون من الضعاف وهو الباك بصوت وقوله فرجة
بضم الفاء ويجوز الفتح والفرق تقدم في الزكاة والذرة بضم الميمجة وتخفيف الراء معروف
* (قوله باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب) قال ابن بطال معاملة الكفار
جائز إلا ببيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في مباحة من غلب ماله الحرام
وحجة من رخص فيه قوله صلى الله عليه وسلم للمشرك أيعا أم هبة وفيه جواز بيع الكافر
وأثبت ملكه على ما فيه وجواز قبول الهدية منه وسأى حكم هدية للمشرك في كتاب الهبة
(قلت) وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا ثم ساقه منه وبيأى الكلام عليه هناك
إن شاء الله تعالى وقوله فيه مشعان بضم الميم وسكون الميمجة بعد هاهمه وأخره نون ثقيلة أي
طويل شعث الشعر وسأى تفسيره للصنف في الهبة وقوله أيعا أم عطلة منسوب بفعل مضارع
أي أي تحمله ونحو ذلك ويجوز الرفع أي أهدا وقد تقدم في باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق
بمباحة أهل الشرك * (قوله باب شراء المملوك من الحربي وحبته وعقته) قال ابن
بطال غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات ملك الحربي وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة
والعق ونحوها إذ أقر النبي صلى الله عليه وسلم لسلطان عند ما لكان من الكفار وأمره أن يكتب
وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لسلطان أي الفارسي (كاتب وكان حرا فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث رواه أحمد
والطبراني من طريق أبي إسحق عن عاصم بن عمر عن مجاهد بن يسعد عن سلمان قال كنت رجلا
فارسيًا فأتى كرا الحديث بطوله وفيه ثم ربي فتم من كلب تجارته لوني معهم حتى إذا قدموا بي
وأدى القرى ظلموني فباعوني من رجل مهودى الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كاتب سلمان قال فكانت صاحبي على ثلثمائة ودية وأخرجته من حسان والحاكم في
صحيحه ما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم
من حديث يزيد بن عطاء (تنبيه) * قوله كان حرا فظلموه وباعوه من كلام البخاري لخصه من قصته
في الحديث الذي علقه ووطن التكرار في أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قوله لسلطان
كاتب سلمان فقال قوله وكان حرا حال من قال النبي لأن قوله كاتب ثم قال كيف أمره
بالكتابة وهو حرا وجب عليه أن يكتب الكتاب وهو حرا بالكتابة وهو حرا بالكتابة وهو حرا بالكتابة
من الظلم كذا قال وعلى تسليم أن قوله وكان حرا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يتبع
منه جعل الكتابة على الجواز لا احتمال أن يكون أراد قوله وكان حرا أي قبل أن يخرج من بلده
فتنت في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه
قبل الإسلام وقد قال الطبري إنما أقر اليهودي على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم
يكن سلمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تصرف وحكم هذه الشريعة أن من غلب من
الكفار على نفس غيره وأما لولا يكن المغلوب في دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب
(قوله) وسبي عمار وصهيب وبلال أما قصة سبي عمار فاطهر في المراد منها أن عمارا كان غريبا
عند ما أتوا من المهلة وأوقع عليه سبي وانما سكن أبو ياسر مكة وحالف بن مخزوم فزوجه
سبية وهي من مواليهم فولدت لعمار فيجوز أن يكون المشركون عمارا معاملة السبي

وقال تعالى والله فضل بعضكم (٣٤٣) على بعض في الرزق فالذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيمانهم الى قوله

لكون أمهم من مواليهم دخلوا في رزقهم وأما صيب فقد كان سعداً أباهم من القرن فاسط وكان عاملاً لكسرى فسبب الروم صهيلاً بالمغرب أهل فارس فاستأجبه منهم عبد الله بن جعدان وقيل بل هرب من الروم الى مكة فخالف ابن جعدان وسأني الإشارة الى قصة في الكلام على الحديث الثالث وأما بلال فقال مسدد في مسنده حديثاً عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال لا يتأتم أبى جهل فعهذه بهعت أبو بكر رجلاً فقال اشترى بلالاً فأعتقه وروى عبد الرزاق عن طر بن سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر للعباس اشترى بلالاً فاشتراه فأعتقه أبو بكر وفي المغازي لابن اسحق حديثي هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بمسيرة خلف وهو يعذب بلالاً فقال ألا اتقي الله في هذا المسكين قال أتقذه أنت عماري فأعطاه أبو بكر غلاماً أجدل منه وأخذ بلالاً فأعتقه وجميع بين القصتين بأن كلا من أمة وأبى جهل كان يعذب بلالاً وله ما شوب فيه (قوله) وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية موضع الترجمة قوله تعالى على ما ملكت أيمانهم فأبى لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية وقال ابن المنير مقصوده صحة ذلك الخري وملك المسلم عنه والمخاطب في الآية المشركون والتوبيخ الذي وقع لهم بالنسبة الى ما علموا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم بذلك وليس هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسار قمع الجار وفيه أنه أعطاهما جاجر ووقعها آخر حمزة بديل الهاء وقوله كتب بفتح الكاف والموحدة بعد ما شئت أي آخره وقيل رده خائباً وقيل آخره وقيل صرعه وقيل صرعه وقيل أنه كحاها كلها ابن التين وقال انها متقاربة وقيل اصل كت كبد أي بلغ اللهم كبده فأبدت الدال منمنة وقولاً أخرهم أي مكن من الخلد متوسل في الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول الكفار أعطوا هاجراً وقيل سارة منه واما إبراهيم عليه السلام ذلك فقيه صحة هبة الكافر * فانهم حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم قريباً باقي الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم وموضع الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة للوليدة واجر أحكام الرق عليها * فانها حديث صهيب (قوله عن سعد) أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله) قال عبد الرحمن ابن عوف لصهيب اتق الله ولا تدع الى غيرك (كأن صهيب يقول انه ابن سنان بن مالك

أفستعنه الله يجحدون * حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة فدخل بها قرية فيها ملك من الملوكة أو جبار من الجبارة فقبل دخل إبراهيم بامرأته هي من أحسن النساء فرسل اليه أن يا إبراهيم من هذه التي معك قال أختي ثم رجع اليها فقال لا يجزيك حتى حديثي فاني أخبرتهم أنك أختي والله ان على الارض من مؤمن غيري وغيرك فأرسل بها اليها فقام اليها فقامت فوضأ وتصلى فقالت اللهم ان كنت أمنت برك برسولك وأصنحت فرجى الاعلى زوجي فلا تسلط على الكافر فخط حتى ركض برجله قال الاعرج قال أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب قال قالت

اللهم ان تصيق قلته فارسل ثم قام اليها فقامت فوضأ وتصلى وتقول اللهم ان كنت أمنت برك برسولك ان وأصنحت فرجى الاعلى زوجي فلا تسلط على هذا الكافر فخط حتى ركض برجله قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة فقالت اللهم ان تصيق قلته فارسل في الثانية أو في الثالثة فقال والله ما أرسلت الى الاشيطان ارجعوا الى إبراهيم عليه السلام وأعطوها آخر فرجعت الى إبراهيم عليه السلام فقالت أشعرت أن الله كتب الكافر وأخذتم وليدة * حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت اخذتم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ان أختي عتبة بن أبي وقاص عهدت الي أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أختي يا رسول الله ولدي على فراش أختي من وليدة فظفر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شيهاً يباعته فقال هو لك يا عبد الولد لا فراش ولا عاهة آخر وأخبرني منه يا سودة بنت زمعة فتره مسودة قط * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد عن أبيه قال عبد الرحمن ابن عوف رضى الله عنه لصهيب اتق الله ولا تدع الى غيرك فقلت قال صهيب ما يسرني أني كذا وكذا وأنت قلت ذلك ولكني سركت وأنا صبي * حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال يا رسول الله

تحفة

أرأيت أمورا كنت تبحث
أو تبحث بها في الجاهلية
من صلة وعتاقة وصديقة
هل فيها أجر قال حكيم رضى
الله عنه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسأت على
ما سلف لك خير * (باب
جلود الميتة قبل أن تدبغ) *
* حدثنا زهير بن حرب حدثنا
يعقوب بن إبراهيم حدثنا
أبي عن صالح قال حدثني
ابن شهاب أن عبد الله بن
عبد الله أخبره أن عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما
أخبره أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مر بشاة ميتة
فقال هلا سقمتم بها هي
قالوا إنها ميتة قال إنما هم
أكلها * (باب قتل الخنزير) *
وقال جابر حرم النبي صلى الله
عليه وسلم بيع الخنزير
* حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا الليث بن ابن شهاب
عن ابن المسيب أنه سمع أبا
هريرة رضى الله عنه يقول
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم والذى نفسى بيده
ليوشكن أن ينزل فكم ابن
مرهم حكما مسقطا فبكسر
الصليب ويقتل الخنزير
ويضع الجزية ويفيض المال
حتى لا يقبله أحد

ابن عبد عمرو بن عجل وبسوق نسبها انتهى الى القرن فاسطوان أمه من بني تميم وكان لسانه
أعجميا لانه ربي بين الروم فقلب عليه لسانهم وقد روى الحارث من طريق محمد بن عمرو بن علقمة
عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال قال عمر لمصعب ما وجدت عليك في الاسلام
الاثلاثة أشاء أكنسك أيا يحيى وأنت لا تسلك شيئا وتدعى الى القرن فاسقط فقال أما الكنية فإن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كنى وأما النقة فإن الله يقول وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وأما
النسب فلو كنت من روثه لا تنسب اليها ولكن كان العرب تسمى بعضهم بعضا فاسب الى ناس بعد
أن عرفت مولدى وأهلى فباعونى فأخذت بلسانهم يعنى لسان الروم ورواه الحارث أيضا وأحمد
وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن مصعب عن أبيه
انه كان يكنى أيا يحيى ويقول انه من العرب ويطعم الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كنى وأتى رجل من القرن فاسقط من أهل الموصل ولكن سبني الروم غلاما صغيرا بعد
أن عقت قومي وعرفت نسبى وأما الطعام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خباركم من
أطعم الطعام ورواه الطبرانى من طريق يزيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على
مصعب فلما رآه مصعب قال يا ناس يا ناس فقال عمر ماله يدعو الناس فقيل إنما يدعو غلامه
يحنس فقال يا مصعب ما فبك شي أعنيه الا ثلاث خصل فذكر نحوها وقال فيه وأما تنسب الى
العرب فإن الروم سبني وأنا صغيري واني لا ذكر أهل بيتي ولو أنى انفلتت عن روثه لا تنسب اليها
فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فقلها انتقلت لهذه المراجعة بينه وبين عمر مرة وبينه وبين
عبد الرحمن بن عوف أخرى وبدل عليه اختلاف السياق رابعها حديث حكيم بن حزام أنه قال
يا رسول الله أرأيت أمورا كنت تبحث بها الحديث وقد قدم الكلام عليه في الزكاة وموضع
الترجمة ما تضمنته الحديث من وقوع الصدقة والعتاقة من المشرك فانه يتضمن صحة ملك
المشرك الذميمة العتق متوقفة على صحة المالك وسألت الكلام على قوله انتحى هل هو بالثلاثة
أو المتنافاة في كتاب الادب وذكر الكرماني أنه روى هنا تحجب بوحدين وكان الاول ان ينسبها
لقائلها * (قوله ما) جلود الميتة قبل أن تدبغ أى هل يصح بيعها أم لا وأورد نفسه
حديث ابن عباس في شاة ميتة وكأه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما ينتفع به
يصح بيعه وما لا فلا وهذا يجاب عن اعتراض الامعاء على ما ليس في الخبر الذى أوردته عرض
للبيع والاستمتاع بجلود الميتة مطلقا قبل البياغ وبعدمه مشهور من مذهب الزهري وكأه
اختيار الجازى وبجحة مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إنما هم أكلها فانه يدل على ان كل ما
عد ذكرا أكلها مباح وسألت الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى * (قوله
يا) قتل الخنزير أى هل يشرع كائنه حرم أكله ووجه دخوله في أبواب البيع
الاشارة الى ان ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شذبه بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير
اذ لم يكن فيه ضاروة قال والجهموعى جواز قتله مطلقا والخنزير بوزن غريب ووثقه أصلية
وقيل رائدة وهو مختار الجهموعى (قوله) قال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير
هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سبقت به بدبعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب حديث
أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فكسر الصليب ويقتل الخنزير وسألت الكلام عليه

مستوفى في أحاديث الأنبياء وموضع الترجمة منه قوله و يقتل الخنزير بأمر باعدا منه ما لفته
 في حرم أكسكه وفيه نوع عظيم للتصاري الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستقلون
 أكل الخنزير ويألفون في محبته **(قوله باب)** لا يذبح شحم الميتة ولا يباع وذكه
 رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أي روى عنه وسأبني شرح ذلك في باب بيع الميتة
 والاضنام **(قوله)** بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع خرا في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن
 أبي شيبة عن سفيان بن عيينة بهذا الاسناد أن سمرة باع خرا فقال قاتل الله سمرة زاد البيهقي من
 طريق الزعفراني عن سفيان عن سمرة بن جندب قال ابن الحوزي والقرطبي وغيرهما اختلف
 في كيفية بيع سمرة للعصر على ثلاثة أقوال أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية
 فباعها منهم بمقتد اجواز ذلك وهذا حكمه ابن الحوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال كان ينبغي
 له أن يولمهم ببيعها فلا يدخل في مخطوئهم وان أخذوا ثمنها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرم ما يكون
 شيئا بقصة بريرة حيث قال هو عليها صدقة ولنا هذه والثاني قال الخطابي يجوز أن يكون باع
 العصر عن نخذه خرا والبيع يسمى خرا كما قد يسمى العنب به لأنه يؤكل اليه قاله الخطابي قال
 ولا نفن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع قهرها وانما باع العصر والثالث أن يكون خلل
 الخمر وباعها وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد سمرة الجواز
 كأن أوله غيره أنه يعمل التخليل ولا ينحصر الحل في تخليلها بنفسها قال القرطبي تعالى ابن الحوزي
 والاشبه الأول (قلت) ولا يبيع على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت
 له عن غنمة أو غيرها وقد أبدى الائمة على في المداخل فيه احتمالا آخر وهو أن سمرة علم تحريم
 الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته وهذا هو الظن به ولم أرفق شي
 من الاخبار أن سمرة كان واليا لمصر على شيء من أعماله الآن ابن الحوزي أطلق أنه كان واليا
 على البصرة لعمر بن الخطاب وهو وهم فأنتمولى سمرة على البصرة لأن يادوا بنه عبيد الله بن زياد بعد
 عمر يدور ولا البصرة زاهر قد ضبطوا وأيس منهم سمرة ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل
 سمرة على قبض الجزية **(قوله)** حرمت عليهم الشحوم أي أكلاها والافلوس حرم عليهم بيعها لم يكن
 لهم حيلة فبما صنعوه من أذايتها **(قوله)** فحماوها بفتح الجيم والميم أي أذاوها يقال جله إذا ذأبه
 والجلل الشحم المذاب ووجه تشبيهه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم
 الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما لكن ليس كل ما حرم تناولهم يبيع كالحرام الألهية وسباع
 الطير كالظهار أن اشترى كهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجسا هكذا حكمه ابن بطال
 عن الطبري وأقره وليس بواضح بل كل ما حرم تناولهم يبيع به وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما
 حرم أكله انما يتأتى بعد ذلك وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاته وإذا صار ميتة صار نجسا ولم
 يجوز بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس وأما
 قول بعضهم الابن إذا ورث جارية آتية حرم عليه وطؤها وحالها بيعها وأكل ثمنها فأجاب بعض
 عنه بأنه تموز به لأنه لم يحرم عليه الاستمتاع بها مطلقا وانما حرم عليه الاستمتاع بها الأمر خارجي
 والاستمتاع بها التفرغ في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها بخلاف في الشحوم فإن المقصود منها وهو
 الأكل كل محرم ماعلى اليهود في كل حال وعلى كل شخص فاقترافا وفي الحديث ابن العباس العين

*** (باب) * لا يذبح شحم**
 الميتة ولا يباع وذكه * رواه جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا الجدي حدثنا
 سفيان حدثنا عمرو بن
 دينار قال أخبرني طاوس
 أنه سمع ابن عباس رضي الله
 عنهما يقول بلغ عمر أن فلانا
 باع خرا فقال قاتل الله فلانا
 أم يعلم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال قاتل الله
 اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فحماوها فباعوها

٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢٢٢

٩٠٥٠٩

* حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل

عبد الله بن أحمد بن حنبل عن

ابن شهاب قال سمعت سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

قاتل الله يهودا حرمت

عليهم الشحوم فباعوها

وأكلوا أثمانها * قال أبو

عبد الله قاتلهم الله لعنهم

قتل لعن الخمرصون

(باب بيع التصاوير التي

ليس فيها روح وما يكره

من ذلك) * حدثنا عبد الله

ابن عبد الوهاب حدثنا زيد

ابن زريع أخبرنا عوف عن

سعيد بن أبي الحسن قال

كنت عند ابن عباس رضي

الله عنهما إذا تأمر رجل فقال

يا أبا عباس اني انسان انما

معبشني من صنع يدي

واني أصنع هذه التصاوير

فقال ابن عباس لا أحدثك

الامام سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم سمعته

يقول من صور صورة فان

الله معذبه حتى ينفخ فيها

الروح وليس شافع فيها

أبدا فرب الرجل روة شديدة

واصفرو وجهه فقال ويحك

ان ابنت الان لا تصنع فعلك

بهذا الشجر كل شيء ليس فيه

روح

ولكن يحتمل ان يقال ان قول عمر قال الله سمعة لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند
ارادة الزجر فقلها في حقه تغلظا عليه وفيه اقالة ذوى الهيات لزالهم لان عمر اكتب تلك
الكلمة من مريد عقوبة ونحوها وفيه ابطال الخيل والوسائل الى الحرم وفيه تحريم بيع الخمر
وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع وشذمن قال يجوز بيعها ويجوز بيع العنقود
المستحيل بطنه خمر واختلف في علة ذلك فقيل لخاصتها وقيل لانه ليس فيها منفعة مباحة
مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها وانه ان الشيء اذا حرم عنه حرمة ثم وفيه دليل على ان
بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز وكذا في كل المسلم الذي في بيع الخمر وأما تحريم بيعها على
أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالقرع وفيه استعمال القياس في الاشياء
والنظر واستدل به على تحريم بيع حبة الكافر اذا قتله واراد الكافر شراءه وعلى منع بيع
كل محرر نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقين واجاز ذلك الكوفون وذهب بعض المالكية الى
جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتمال المشتري ذنبه وسأني في باب بيع الميتة من حديث
جابر بن الوقت الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا المقالة وفيه البحث عن الاتفاق بشع
الميتة حرمت بيعها وما يستثنى من تحريم بيع الميتة ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا عبد الله) هو
ابن المباركة ويونس هو ابن زيد (قوله قاتل الله يهودا) كذا بالتبوين على ارادة المعلن وفي
رواية يعقوب بن علي ارادة القسلة وقد رد للمصنف في رواية المستفي في آخر الباب ان معناه
لعنهم واستشهد بان قوله تعالى قتل الخمرصون معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل وقوله
الخمرصون المكاذبون هو تفسير مجاهد رواها الطبري في تفسيره عنهما وقال الهروي معنى
قاتلهم قتلهم قال وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين وربما جاء من واحد كما فارت
وطارت النعل وقال غيره معنى قاتلهم عاذاهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله
وقال البيضاوي قاتل أي عاذى أو قتل وأخرج في صورة المبالغة أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم
فأنهم بما اخترعوا من الخيلة اتصوا بخاربة الله ومن حاربهم ومن قاتله قتل (قوله) *
بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك) أي من الاتخاذ أو البيع
أو الصنع أو ما هو أهم من ذلك والمراد بالتصاوير الاشياء التي تصور نمذ المواقف رجع الله
حديث ابن عباس من صوروا من صور صور فأن الله معذبه الحديث ووجه الاستدلال به على
كرهية البيع وغيره واضح وسعيد بن أبي الحسن راويه عن ابن عباس هو أخو الحسن
البصري وهو من بني مولات قبيلة وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث وسأني
الكلام على مستوفي في كتاب اليااس ان شاء الله تعالى (قوله فرب الرجل) بالراء والموحدة أي
استخف قال الخليل بالرجل أي ضاعف نفسه في خوفه وهو الروال روة وقيل معناه ذعر وامتلاء
خوفا وقوله روة بضم الراء بفتحها (قوله فعليك هذا الشجر كل شيء ليس فيه روح) كذا
في الاصل ينفض كل على انه يدل كل من بعض وقد جوز بعض النحاة ويحتمل أن يكون على
حذف مضاف أي عليك مثل الشجر أي على حذف واو والعطف أي وكل شيء ومثله قوله لهم في
التجبات الصلوات اذا لمعني والصلوات وبهذا الخبر حرم الحديث في جمعه وكذا ثبت في رواية
مسلم والاسماعيلي بلفظ فاصنع الشجر وما لا تنس له ولا بني نعمين من طريق هذ عن عوف

فعلبك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح باثبات وواو العطف وقال الطيبي قوله كل شيء
هو بيان الشجر لانه لما منع عن التصوير أو أرشده الى الشجر كان غير وافي بمقصوده ولانه
قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر وقوله كل بالخفض ويجوز ان نصب (قوله)
قال أبو عبد الله (قوله سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس هذا الواحد)
أي الحديث سقطت هذه الزيادة فمن رواية النسي هنا وأشار بذلك الى ما أخرجه في اللباس
من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس يعنيهما وسأذكر ما بين الروايتين من
التغاير هناك ان شاء الله تعالى ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله سمع سعيد ما نصه قال أبو
عبد الله وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال كنت عند ابن
عباس بهذا الحديث وبعبده قال أبو عبد الله سمع سعيد الخزاز الشكالي بهذا ولم أجده هذا
في شيء من نسخ البخاري الا في نسخة الصغاني ومحمد المذكوره ابن سلام وعبد الله بن سليمان
(قوله باب) تحريم التجارة في الخمر تقدم نظيره هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن
بقيد المسجود هذه أهم من تلك (قوله وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخمر)
سأني موضوعا بعد سنة أبواب وقد تكرر المسئلة هناك ان شاء الله تعالى ثم أورد حديث
عائشة نلفظ حرمت التجارة في الخمر وقد تقدم في باب كل الراب من هذا الوجه ثم ساقا
ولا جدوا الطبراني من حديث عيم الداري مرفوعا ان الخمر حرام شراؤها وشيئها (قوله)
باب انهم من باع حرام أي عالمهم متداول الحرام لظاهر المراد به من باع آدم ويحتمل أن
يكون أهم من ذلك فيدخل مثل الموقوف (قوله حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن
عيسى بمهمله ثم موحدة صغر ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار نسب الى جده
وهو شيخ بصري ما أخرجه عنه من السنة الا البخاري وقد أخرج حديثه هذا في الاجازة عن شيخ
آخر وافق بشر في روايته له عن شيخهما (قوله حدثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي
نزول مكة مختلف في وثيقته وليس له في البخاري موضوعا لسوى هذا الحديث وذكر في الاجازة
من وجه آخر عنه والتحقيق أن الكلام فيه انما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا
الحديث من غير روايته وافق الرواة عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري
عن أبي هريرة وخالفهم أبو جعفر النقيي فقال عن سعيد بن أبيه عن أبي هريرة قاله الباقى
والمخفوظ قول الجماعة (قوله ثلاثة أنا خصمهم) زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي
في هذا الحديث ومن كتب خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين
الا انه أراد التشديد على هؤلاء المنصرم والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر
من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله وقال الفراء الازل قول الفصحاء ويجوز في الاثنين
خصمنا والثلاثة خصوم (قوله أعطى بي ثم غدر) كذا الجمع على حذف المفعول والتقدير
أعطى بي ثم غدر أي أعظم مقصود ووقع عند أبي داود ومن حديث عبد الله بن عمر مرفوعا ثلاثة لا تقبل
منهم صلاة فذكرهم من رجل اعتمد حرا وهذا أهم من الاول في الفعل واخص منه في المنعول
به قال الخطابي اعتبارا لخرم بيعهم بأن يمتقه ثم يكتم ذلك أو يبيعه والمأني أن يستخدمه

* قال أبو عبد الله سمع
سعيد بن أبي عروبة عن
النضر بن أنس هذا الواحد
* (باب تحريم التجارة في
الخمر) * وقال جابر حرم النبي
صلى الله عليه وسلم بيع الخمر
* حدثنا مسلم حدثنا شعبة
عن الامش عن أبي الغضى
عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنها ما نزلت
آيات سورة البقرة عن آخرها
خرج النبي صلى الله عليه
وسلم فقال حرمت التجارة
في الخمر * (باب انهم باع
حرام) * حدثني بشر بن
مرحوم حدثنا يحيى بن
سليم عن اسمعيل بن أمية عن
سعيد بن أبي سعيد عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال قال الله ثلاثة أنا
خصمهم يوم القيامة رجل
أعطى بي ثم غدر ورجل باع
حراما كل نفسه

٢٢٢٢

نظرة

٢٢٢٢

كره بعد العتق والاول أشدهما (قلت) حديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق وأجده العمل
 بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن كان العبد عليه أشد قال الملب وأما كان اسمه شديدا
 لان المسلمين أكفاه في الحرية فمن باع حراً فقد منعه التصرف فيما يباح الله له وأزمه الذل الذي
 أنقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصمه سيده وقال المنذر لم
 أيتخلو في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسرقه من حر زميله الأمير ويروى عن علي
 تقطع بدين باع حراً قال وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارفع فروى عن علي قال من أقر
 على نفسه بأنه عبد فهو عبد (قلت) يحتمل أن يكون محمله فمن لم يعلم حرته لكن روى ابن أبي شيبة
 من طريق قتادة أن رجلاً باع نفسه فقضى عنه بانه عبد وجعل عنه في سبيل الله ومن طريق
 زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حراً في دين وقفل ابن حزم ان الحر كان يباع في الدين حتى
 نزلت وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ولا يثبت ذلك
 أكثر الأصحاب واستقر الاجماع على المنع (قوله) ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره
 هو في معنى من باع حراً أو كل غنمه لا تستوفى منه فمعه بغير عوض وكأنه أكلها ولأنه استخدمه
 بغير أجره وكأنه استعبده (قوله) بأمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهودي بيع
 أرضهم) كذا في رواية أبي ذر يرفع الراوتر كسر الضاد المجع جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع
 السلامة ولم يبق مفرددها لان الراء في القوم كسرة وفي الجمع محركة (قوله) حيناً بلامهم
 أي من المدينة (قوله) فيه المقري عن أبي هريرة) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب اخراج
 اليهود من جزيرة العرب من طريق سعد المقري عن أبي هريرة قال بننا نحن في المسجد أخرج
 علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا إلى اليهود وفيه فقال اني أريد أن أحكمكم فمن وجد
 منكم عماله شأفليعه وهذه القصة وقعت لبني النضير كما سأتى بيان ذلك في موضعه وكان
 المصنف أخذ يبيع الأرض من عموم بيع المال وقد تقدم في أبواب الخيارات قصة عثمان وابن
 عمر اطلاق المال على الأرض وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال انما ذكر
 البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضياً لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه
 والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد خبره عنه فقرر من تكرار الحديث على صورته
 بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته (قوله) بأمر النبي صلى الله عليه وسلم يبيع العبد والحيوان
 بالحيوان نسيئة) التقدير يبيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف
 العام على الخاص وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكور والآن ولائذ ذكر قصة
 صفية أو أشار إلى الحاق حكم الذكركم بالأنثى في ذلك لعدم الفرق قال ابن بطال اختلفوا في
 ذلك فذهب الجمهور إلى الحيوان لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ومنع الكوفيون وأحمد
 مطلقاً الحديث بمرة الفرج في السنين ووجه ثقات إلا أنه اختلف في مبيع الحسن من مرة وفي
 الباب عن ابن عباس عند الزوار والطحاوي ووجه ثقات أيضاً إلا أنه اختلف في وصله وإرساله
 فرج البخاري وغير واحد إرساله وعن جابر عند الترمذي وغيره وإسناده لين وعن جابر بن سمرة
 عند عبد الله في زيادات المسند وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني واحتج الجمهور بحديث
 عبد الله بن عمرو وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً وفيه فأتبع البعير بالبعير

ورجل استأجر أجيراً
 فاستوفى منه ولم يعطه أجره
 * (باب) أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم اليهودي بيع
 أرضهم حيناً بلامهم *
 فيه المقري عن أبي هريرة
 * (باب) يبيع العبد والحيوان
 بالحيوان نسيئة *



واشتري ابن عمر راحلة
 بأربعة أبعرة مضوية عليه
 يوفيا صاحبها بالربعة وقال
 ابن عباس قد يكون البعير
 خيرا من البعيرين واشتري
 رافع بن خديج بعيرا بغير
 فأعطاه أحدهما وقال أتيتك
 بالآخر غدار هو ان شاء
 الله وقال ابن المسيب لا ربا
 في الحيوان البعير بالبعيرين
 والثلة بالثانين الى أجل
 وقال ابن سيرين لا بأس ببعير
 ببعيرين ودرهم بدرهم
 نسئته جدها ثلثا من بغير
 حرب حدثنا جاد بن زيد
 عن ثابت عن أنس قال
 كان في السي صفية
 فصارت الى دحية الكلبي
 ثم صارت الى النبي صلى
 الله عليه وسلم * باب
 بيع الرقيق * حدثنا أبو
 المان أخبرنا شعب عن
 الزهري قال أخبرني ابن
 حجر زان أن أبا سعيد الخدري
 رضي الله عنه أخبره أنه
 بينا هو جالس عند النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 يا رسول الله أنا نصيب سينا
 فقب الأثمان فكف
 ترى في الغزل فقال وأنتكم
 تفعلون ذلك عليكم أن
 لا تعملوا ذلك فأنها ليست
 تسعة كتب الله أن يخرج
 الألهي خالجه * باب بيع
 المدبر * حدثنا جاد بن زيد

يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارقطني وغيره واستاده قوي واحتج البخاري هنا
 بقصة صفية واستشهد بها آثار العجالة (قوله واشتري ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة الحديث) وصله
 مالك الشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبي شيبة عن طريق أبي بشر عن نافع عن
 ابن عمر اشتري ناقه بأربعة أبعرة قال له فقال لصاحب الناقة ذهب فانظر فإن رضى فقد وجب
 البيع وقوله راحلة أي ما يمكن ركوبه من الأبل ذكرنا أو أنش وقوله مضوية صفوة راحلة أي
 تكون في ضمان البائع حتى يوفيا أي يسلم للمشتري والربعة يفتح الرءوا واحدة المحبة مكان
 معروف بين مكة والمسدينة (قوله وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين) وصله
 الشافعي عن طريق طاوس ان ابن عباس سئل عن ببعيرين فقال (قوله واشتري رافع بن
 خديج بعيرا بغيرين فأعطاه أحدهما قال أتيتك بالآخر غدار هو ان شاء الله) وصله عبد الرزاق
 عن طريق مطرف بن عبد الله عنه وقوله رها بفتح الراء وسكون الهاء أي سهلا والرهو السبر
 السهل والمراد به هذان يأتيه بغير بعيرين غير مطل (قوله وقال ابن المسيب لا ربا في الحيوان
 البعير بالبعيرين والثلة بالثانين الى أجل) أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه لا ربا
 في الحيوان ووصله ابن أبي شيبة عن طريق آخر عن الزهري عنه لا بأس بالبعير بالبعيرين نسئته
 (قوله وقال ابن سيرين لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسئته) كذا في معظم الروايات ووقع في
 بعضها ودرهم بدرهمين نسئته وهو خطأ والصواب درهم بدرهم وقد وصله عبد الرزاق عن طريق
 أيوب عنه بلفظ لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسئته فإن كان أحد البعيرين نسئته فهو
 مكروه وروى سعيد بن منصور عن طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأسا بالحيوان الحيوان يدا
 يسدو الدرهم نسئته ويكره ان تكون الدراهم تقدا والحيوان نسئته (قوله كان في السي
 صفية فصارت الى دحية الكلبي ثم صارت الى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في أورده مختصرا وأشار بذلك
 الى ما وقع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته ما نه صلى الله عليه وسلم عوض دحية عنها بسبعة
 أروس وهو عند مسلم من طريق جاد بن ثابت ولله صنف من وجه آخر كما سأل فقال لدحية
 خذ جارية من السي غيرها قال ابن بطل ينزل تبدلها بجارية بغير مينة يختارها مائة يبيع
 جارية بجارية نسئته وسألني الكلام على قصة صفية هذه مستوفى في غزوة خيبر ان شاء الله تعالى
 * (قوله يا سبيع الرقيق) أورده حديث أبي سعيد أنه قال يا رسول الله أنا نصيب
 سينا فقب الأثمان الحديث ودلالتة على الترجمة واضحه وسألني الكلام عليه في كتاب النكاح
 ان شاء الله تعالى وقوله في هذا السباق انه بينا هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله أنا نصيب سينا وهم أمه السائل وليس كذلك بل وقع في السباق حذف ظاهره بينا
 ساقا لتسألني عن عمر بن منصور عن أبي المان شيخ البخاري فيه بلفظ بينا هو جالس عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بغير جرح من الانصاف فقال ذكره وسألني البحث في ذلك * (قوله
 يا سبيع المدبر) أي الذي علق مالكه بحقه موت ما لكه يحيى بذلك لان الموت در الحاة
 أولان فأعلاه دبراً ثم دناه وأخره أمامناه فباستمراره على الاتعاف بخدمة عبده وأما آخره
 فتبصير ثواب العتق وهو راجع الى الاول لان تدبير الأهر ما أخو من النظر في العاقبة فيخرج
 الى تدبير الأهر وهو آخره وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب عليها في نسخة

الصغاني وصارت أحاديثها داخله في سيع الرقيق وتوجهها واضح وكذا هو في رواية الترمذي
وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين الأول حديث جابر بن سيع المديري (قوله)
حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالد وعطاء هو ابن أبي رباح وفي الاستاذ ثلاثة من التابعين في نسق
اسمعيل وسلة وعطاء فاسمعيل وسلة قرئان من صفار التابعين وعطاء من أوساطهم (قوله)
باع النبي صلى الله عليه وسلم المديري هكذا أورد مختصرا وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع
كذلك وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفيان واسمعيل جميعا عن سلة وأخرجه
الاسماعيلي من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ونظفه في رجل أعتق غلاما له عن دير وعليه
دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن
ابن غير شيخه فيه هنا لكن قال عن محمد بن بشر بدل وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ونظفه بلفظ
النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما له عن دير لم يكن له مال غيره فباعه
بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه وترجم عليه بيع الأمام علي الناس أموالهم وقال في الترجمة وقد
باع النبي صلى الله عليه وسلم مديرا من نعيم بن الحزام وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود
والتسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال له أبو عبد الله
أعتق غلاما له فقال له يعقوب عن دير لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله الحزام بثمانمائة درهم فدفعها إليه الحديث وقد
تقدم في باب بيع الزايد من وجه آخر عن عطاء بلفظ أن رجلا أعتق غلاما له عن دير فأحتاج
فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله فأقاد في هذه الرواية
سبب وجهه هو الاحتياج إليه وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسيره الجاهق هو الدين فقد
ترجمه في الاستقراض من باع مال المفسد ففسده بين الغرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه
وكانه أشار بالاول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيلي في قوله وعليه دين وإلى
ما أخرجه التسائي من طريق الأعمش عن سلة بن كهيل بلفظ أن رجلا من الأنصار أعتق غلاما
له عن دير وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم
فأعطاه وقال اقض دينك بالثاني إلى ما أخرجه مسلم والتسائي من طريق الليث عن أبي الزبير
عن جابر قال أعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دير فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك
مال غيره فقال لا الحديث وفيه فدفعها إليه ثم قال أبا عبد الله تصدق عليها الحديث وفي رواية
أيوب المذكورة ونظفه إذا كان أحدكم فقيرا فليبدل نفسه فإن كان فضل فعلى عباده
الحديث فاتفقت هذه الروايات على أن يبيع المديري كان في حصة الذي دبره الاماروا مشرك من
الذين كرهوا كماله عند الاستاذ أنه رجل مات وترك مديرا ودفنهم النبي صلى الله عليه وسلم
فبسطه في ثوب بثمانمائة درهم أخرجه الدارقطني ونقل عن شعبة أبي بكر التيسوي أن
شريكا أخطأ فيه والصحيح ما رواه الأعمش وغيره من سلة وفيه ودفع عنه المديري في رواية التسائي
من وجه آخر عن اسمعيل بن أبي خالد ودفع عنه إلى مولا (قلت) وقد رواه أحمد عن اسود بن عامر
عن شريك بلفظ أن رجلا دبر عبد الله وعليه دين فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين مولا له
وهذا أشبهه برواية الأعمش وليس فيه الموت ذكر وشريك كان فقيرا فحفظه لما ولي القضاء وسماح

٢٢٢٠

هـ س ق

تطه

٢٤٩٩

حدثنا وكيع حدثنا اسمعيل
عن سلة بن كهيل عن عطاء
عن جابر رضي الله عنه قال
باع النبي صلى الله عليه
وسلم المديري حدثنا قتيبة

٢٢٢١

هـ س ق

تطه

٢٥٢٩

من جلده عنه قبل ذلك أصبح ومنهم أسود المذكور * (تسبيات) * الاول اتفقت الطرق على أن
 ثمة ثمانية دهرهم الاما أخرجه أبودا ومن طريق هشيم عن اسمعيل قال سمعنا أنه أو تسعة
 (الثاني) وحدث لو كيع في حديث الباب اسنادا آخر أخرجه ابن ماجه من طريق أبي
 عبد الرحمن الادري عنه عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مشمل لفظ حديث الباب مختصرا
 (الثالث) وقع في رواية الاوزاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو أنت أحق
 بثمانه والله أعنى عنه * الطريق الثاني (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الحمدي في مسنده
 حدثنا عمرو بن دينار (قوله) باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم
 يذكر من يعود الضمير عليه وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره
 يعنى المدبر وأخرجه مسلم عن اسمعيل بن ابراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظ دبر
 رجل من الانصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتراه ابن
 التمام عبد ابي قحطمة عام أول في اماره ابن الزبير وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بتمامه نحوه
 وقد أخرجه المصنف في كفارات الايمان من طريق جاد بن زيد عن عمرو بن نحو وهو لم يقل في اماره ابن
 الزبير ولا عين الثمن قال القرطبي وغيره اتفقوا على مشروعة التدبروا اتفقوا على أنه من الثلث
 غير الثلث ورفقناهما قال ابن رأس المال واختلوا هل هو عقد جازر ولا من قال لا من منع
 التصرف فيه الا بالعتق ومن قال جازر بالاول قال مالك والاوزاعي والكوكون وبالثاني
 قال الشافعي وأهل الحديث وبجهم حديث الباب ولانه تعليق للعتق بصفة انفراد السديها
 فيمكن من بيعه من علق عقبه بدخول الدار مثلا ولان من أرضى بعتق شخص جازله بيعه
 بانفاق فيلحق به جواز بيع المدبر لانه في معنى الوصية وقيد البيع الجواز بالحاجة والا فسكره
 وأجاب الاول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحصل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز بما
 اذا كان عليه دين وهو منهو ومذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض
 المالكية عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره
 فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله وادعى بعضهم انه صلى الله عليه وسلم اتماع
 خدمة المدبر لارقبته واحتج بما رواه ابن فضال عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه
 صلى الله عليه وسلم قال لا بأس ببيع خدمة المدبر أخرجه الاذهافي ورجال اسناده ثقات الا أنه
 اختلف في وصلة وارساله ولو صح لم يكن فيه حجة الا دلل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة
 المدبر الذي اشتراه نعمين بن التمام كان في منفعة دون رقبته * الحديث الثاني حديث أبي هريرة
 وزيد بن خالد بن سبيح الامة اذ اذنت وقد تقدمت الاشارة اليه في باب بيع العبد الزاني وأوردتها
 من وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الامر ببيع الامة اذ اذنت فيشمل
 ما اذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فهو خدمته جواز بيع المدبر في الجلة وأما ما وقع في رواية النسي
 وفي نسخة الصفاي فلا يحتاج الى اعتذار (قوله) هل يسافر الجارية قبل أن
 يستبرأ هكذا قيل بالسفر وكأن ذلك لكونه مظنة الملاسة والمباشرة غالبا (قوله) ولم
 الحسن بأسا أن يقبلها أو يباشرها) وصلا ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبد عنه قال وكان
 ابن سيرين يكره ذلك وروى عبد الزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج قال

حدثنا سفيان عن عمرو
 جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما يقول باعه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم * حدثني
 زهير بن حرب حدثنا يعقوب
 حدثنا أبي عن صالح قال
 حدث ابن شهاب أن عبد الله
 أخبره أن زيد بن خالد وأبا
 هريرة رضي الله عنهما
 أخبراه أنهم جمعا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسئل
 عن الامتة ترى ولم يخص
 قال ابلدوها ثم انزمت
 فاجلدوها ثم يبعوها بعد
 الثالثة والرابعة * حدثنا
 عبد العزيز بن عبد الله
 قال أخبرني الثالث سعد
 عن أبيه عن أبي هريرة قال
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول اذ اذنت أمة
 أحكم قنتين زناها فليجلدها
 الحدولا يترتب عليها ان
 زنت فليجلدها الحدولا
 يترتب عليها ثم انزمت الثالثة
 قنتين زناها فليبعها ولو
 يجلد من شعر * (باب) *
 هل يسافر الجارية قبل
 أن يستبرأ * ولم ير الحسن
 بأسا أن يقبلها أو يباشرها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا وهبت الوليدة التي لو طأ ويغت واعتقت فليست بها (٣٥١)

رجها بحضة ولا تستبرأ
العذراء وقال عطاه لآباس
أن يصيب من جاريته
الحاصل ما دون الفرج
وقال الله تعالى الاعلى
أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم * حدثنا عبد الغفار
ابن داود * حدثنا يعقوب بن
عبد الرحمن عن عمرو بن أبي
عمر عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال قدم النبي صلى
الله عليه وسلم خيبر فأتاه
الله عليه الحسن ذكر له حال

صفة بنت حنن أخطب
وقد قتل زوجها وكانت
عروسا فامطأها رسول

الله صلى الله عليه وسلم لنفسه
فخرج بها حتى بلغنا سد

الرواحل فبقي بها ثم صنع
حسبا في قطع صغير ثم قال
رسول الله صلى الله عليه

وسلم آذن من حولك فكانت
ذلك ولعمري رسول الله صلى الله
عليه وسلم على صفة ثم خرجنا

الى المدينة قال فرأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحوي لها ولوراحلها

ثم جلس عند بئر فضع
ركبته فقصص صفة رجلها
على ركبته حتى تركب

* (باب بيع المنة
والاصنام) * حدثنا ثمانية
حدثنا الليث عن يزيد بن

أبي حبيب عن عطاء بن أبي
إبراهيم عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بمكة عام الفتح ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير

الداودي قول الحسن ان كان في المسيبة صواب وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين
المسيبة وغيرها **قوله** وقال ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي لو طأ ويغت واعتقت فليست بأرجها
بحضة ولا تستبرأ العذراء * أماقوله الاول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع
عنه وأماقوله ولا تستبرأ العذراء فوصله عبد الرزاق من طريق أبي نعيم عنه وكذا يروى أن
البكرات تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء فيه تطرأ على تقديره في الاستبراء شائبة
تعبس ولهذا تستبرأ التي أيس من الحيض **(قوله)** وقال عطاه لآباس أن يصيب من جاريته
الحاصل ما دون الفرج قال الله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن التين ان
أراد عطاه بالحاصل من جلت من سيدها فهو فاسد لأنه لا يربط في حله وان أراد من غيره ففيه
خلاف **(قلت)** والثاني أشبه بمراده وذلك قد بعد عن الفرج ووجه استدلاله بالآية أنما دللت
على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوطء بدليل في الباقي على الاصل ثم ذكر المصنف
في الساب حديث أنس في قصة صفية وسأني مسبوطة في المغازي والغرض منه هنا قوله حتى
بلغنا سد الرواحل حيث فبني بها فان المراد بقوله حلت أي طهرت من حضها وقد روى البيهقي
بإسنادين أنه صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بحضة وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس
أنه صلى الله عليه وسلم تركه صفية عند ما سلم حتى انقضت عدهم فاقد شك جاد رواه عن ثابت
في رفعه وفي ظاهره نظر لأنه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها
بشر فلم يرض من يسع انقضاء العدة ولا يقولونها كانت حاملا فحصل العدة على طهرها من
الحض وهو المطلوب والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مر فو قال لو طأ حامل حتى تضع
ولا غدرات جل حتى تحيض حضة قاله في سبأ أو طأس آخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط
الصحيح **(قوله)** باب بيع المنة والاصنام أي تحريم ذلك والمنة بفتح الميم ملازمتها
عنه الحياة لا بد كآفة شرعية والمنة بكسر الهمزة وليست حرادها ونقل ابن المنذر وغيره
الاجماع على تحريم بيع المنة وتبتي من ذلك السم والجراد والاصنام جمع صنم قال
الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ماله جنه والصنم ما كل مصو واقبتهما عمود وخصوص
وجهي فان كان مصورا فهو وثن وصنم **(قوله)** عن عطاء بن يمين قال رواه العلقمة تلو هذه الرواية
المصلحة ان يزيد بن أبي حبيب يسلمهم من عطاء بن يمين كتب اليه ولين يذيقه اسناد آخر ذكره
أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد المجيد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن
عمرو بن الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال ابن حاتم سألت أبي عنه فقال قد
رواه محمد بن يحيى عن يزيد بن عطاء بن يزيد بن اسمعيل عن عطاء بن يمين عن أحد من المصريين رواه
عن يزيد بن عبيدة بن عبد المجيد بن جعفر فان كل حفظه فهو صحيح لان محله الصدق قلت قد استأنف
فه على عبد المجيد ورواه أبي عاصم عن الموافقة رواه غيره عن يزيد بن أريج فتكون رواية
حاتم بن اسمعيل شاذة **(قوله)** عن جابر في رواية أحد عن جابر بن محمد عن الليث بن سعد سمعت
جابر بن عبد الله بمكة **(قوله)** وهو بمكة عام الفتح فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة
ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ليسلمهم من
يكن سمعه **(قوله)** ان الله ورسوله حرم خذوا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل الى خير أو واحد
رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بمكة عام الفتح ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير

وكان الاصل حراما فقال القرطبي انه صلى الله عليه وسلم تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في
ضمير الاثنين لانه من نوع ماردته على الخطيب الذي قال ومن يعصهما كذا قال ولم تنق الرواة
في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس فيه ورسوله وفي رواية
لان مردويه من وجه آخر عن النبي ان الله ورسوله حراما وقد صح حديث أنس في النهي
عن كل الجرا لاهلية ان الله ورسوله ينهيانكم ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث بينهما كم
والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا وجهه الاشارة الى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله وهو
مخوف قوله والله ورسوله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر
عليها والتقدير عند سيوييه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الامين لان الرسول تابع لاهل الله (قوله فقيل بارسول الله) لم
أص على تسمية القائل وفي رواية عبد الحميد الآتية فقال رجل (قوله أ رأيت خصوم الميتة فانه
رطب بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبج بها الناس) أي فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع
فانها مفضية لصحة البيع (قوله فقال لا هو حرام) أي البيع هكذا افسره بعض العلماء كالشافعي
ومن اتبعه ومنهم من جعل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر
العلماء فلا يتنع من الميتة أصلا عندهم الا ما خص بالدليل وهو الخلد المدوغ واختلقوا فيما
يتجس من الأشياء الطاهرة فالجهو رعى الجواز وقال أحمد وان الماحشون لا يتنعق بشئ
من ذلك واستدل الخطابي على جواز الانتفاع باجماعهم على أن من مات له دابة ساعه اطعمها
الكلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق (قوله) قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عند ذلك قائل الله اليهود الخ وسبقاه مشعر بقوة ما أوله الاكثر ان المراد بقوله
هو حرام البيع لا الانتفاع وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر فروعا الى ابن ابي اسرائيل
انه لما حرم عليهم الشحوم باعوها فاكلوها وكذلك عن الجرعة عليكم حرام وقد مضى في باب
تحريم تجارة الجر حديث عيم الداري في ذلك (قوله وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد) هو ابن
جعفر وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وآخر جهات سلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم
يسقطه بل قال مثل حديث الشوا والظاهر انه أراد أصل الحديث والافق سابقه بعض
مخالفه قال أحمد حدثنا أبو عاصم الخ خلد بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني زيد بن أبي
حبيب ولفظه يقول عام الفتح ان الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الجر وبيع الاصنام
قال رجل بارسول الله فأتني في بيع شحوم الميتة فانها تدهن بها السفن والجلود ويستصبج بها
فقال قائل الله بهود الحديث فظهر بهذه الرواية ان السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد
ما قرناه ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
قال وهو عند الركن قائل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوها وان الله
اذا حرم على قوم كل شئ حرم عليهم منه قال جمهور العلماء له في منع بيع الميتة والخمر
والخنزير النجاسة فيعدي ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير والعلة في
منع بيع الاصنام عدم المنفعة المباحة فعلى هذا ان كانت بحيث اذا كسرت يتنعق براضها جازي

٢٢٢٦

ع

تعة

٢٤٩٤

والاصنام فقيل بارسول
الله أ رأيت شحوم الميتة
قوله يطلى بها السفن ويدهن
بها الجلود ويستصبج بها
الناس فقال لا هو حرام ثم
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عند ذلك قائل
الله اليهود ان الله لما حرم
شحومها جازاه ثم باعوه
فاكلوا ثمنه وقال أبو عاصم
حدثنا عبد الحميد ثنا
يزيد كتب الى عطاء سمعت
جابر ارضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم

تج

٧٧٢/٢

٢٢٢٧

ع
نقطة

٧٥٥١٠

(باب عن الكلب)
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن
عن أبي مسعود الأنصاري
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن
ثمن الكلب ومهر البتي
وحلوان الكاهن * حدثنا
حجاج بن منهل حدثنا شعبة
قال أخبرني عون بن أبي
حجيفة قال رأيت أبي اشتري
حجما فاهرا بمخاض فكسرت
فأسأله عن ذلك فقال إن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الدموع
الكلب وكسب الأعمول
الواشمة والمشوشة وكل
الربا وموكله ولعن المصور

٢٢٢٨

نقطة

٧٥٥٦٥

بمعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ولا أكثر على المنع جلالته على ظاهره والظاهر
أن النهي عن بيعها للمبالغة في التفرغ عنها ولتحققها في الحكم الصليان التي تقطعها
التصاري ويحرم ثمن جميع ذلك وصنعت وأجوعا على تحريم بيع الميتة والخنزير
الأمات قدمت الإشارة إليه في باب تحريم الخمر ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر
الخنزير لخنزركاه ابن المسد عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعلى هذا فيجوز
بيعهم ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا يتحل الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر
فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والخنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف
وقال بن جاسية الشعر والحسن والبش والاوزاعي ولكنها تطهر عندهم بالقل وكانها ميتة
عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجسة العين وشعره قول ابن القاسم في عظم القليل أنه
يطهر إذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب ثمن الميتة ﴿قوله﴾
باب ثمن الكلب ﴿أورد فيه حديثين﴾ أحدهما عن أبي مسعود أنه صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البتي وحلوان الكاهن * فأنهم ما حديث أبي حنيفة نهى عن
ثمن الدموع ثمن الكلب وكسب الأمة الحديث وقد تقدم في باب موكل الراعي أو أتل البيع واشتل
هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غابنا من كسب الأمة ومهر البتي * الأول عن
الكلب وظاهر النهي تحريم بيعه وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتنائه أو
لا يجوز ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه بذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه ويجب
القيمة على متلفه وأنه كالجمهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز بيعه ويجب القيمة وقال طاهر الغبي
يجوز بيع كلب الصيدون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعا نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وقال أن جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترايا واسأله
صحيح وروى أيضا بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يعل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن
ولأمهر البتي والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقا وهي قائمة في المعلم وغيره
المنع عندين لا يرى نجاسته التي عن اقتضاه والأمر يقتله ولذلك خص منه ما أدنى في اقتضاه
وبدل عليه حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والكلب صيد
أخرجه النسائي بإسناد جلاله ثقلا إلا أنه طعن في صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي
حاتم لفظ نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضاربا بدعي مما يصد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو
منكر في رواية لا جدني عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلة وشعره للطبراني من حديث
مروية ثبت صدوقه قال القرطبي مشهور بذهب مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهة بيعه ولا ينفخ
أن وقع في ذلك لا يمكن عند شعبة وأذن في اتخاذها لثمنه الجائزة كان حكمه حكم جميع
المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لآله ليس من مكارم الأخلاق قال وأما ما ثبت في
النهي بينه وبين مهر البتي وحلوان الكاهن فيجوز على الكلب النمل يؤذن في اقتضاه وعلى
تقدير الممو في كل كلب قال نهى في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه
والعصرم إذ كل واحد منها ممنه عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منها من دليل آخر فانا
عرفنا تحريم مهر البتي وحلوان الكاهن من الإجماع لأن مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في

الطيف الاشتركت في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النبي والايجاب على النبي الحكيم
 الثاني مهر البني وهو ما تأخذ الزانية على الزنا بمهر انجازا والبني فتح الموحدة وكسر المعجمة
 وتشديد التحتية وهو فعل بمعنى فاعله وجمع البني بغايا والبغاء بكسر أوله الزنا والفجور وأصل
 البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستبدل على ان الامة اذا كرهت على الزنا
 فلا مهر لها وفي وجهه لشافعية يجب للسيد الحكيم الثالث كسب الامة وسبأني في الاجابة بان
 كسب البني والامة وفيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم عن كسب
 الامة اذا اوداود من حديث رافع بن خديج عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فعرف
 بذلك النبي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح وقد روى اوداود ايضا من حديث رافع بن
 رافع عن فروعها عن كسب الامة الاما عقلت بيدها وقال هكذا بيده نحو الغزل والتفشي وهو
 بالفاء أي تنقب الصوف وقيل المراد بكسب الامة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لانها
 لا تؤمن اذا أُرمت بالكسب ان تكسب بفرجها فالعنى ان لا يجعل عليه باخر مع ما لم يؤيده
 كل يوم الحكيم الرابع حلوان الكاهن وهو حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على امر
 باطل وفي معناه التحريم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعناه العرافون من استطلاع الغيب
 والحلوان مصدر حلونه حلوانا اذا أعطيته وأصله من الحلوة وشبهه بالشئ الخلو من حيث الله
 يأخذ مسهل لا كلفه ولا مشقة يقال حلوته اذا اطعمته الحلوة والحلوان ايضا الرشوة والحلوان
 أيضا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وسبأني الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب
 الطب من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى الحكيم الخامس عن الدم واختلاف في المراهب فقيل
 أجرة الحمامة وقيل هو على ظاهره والمراد تحريم بيع الدم كحرم بيع الميتة والخنزير وهو حرام
 اجماعا أي بيع الدم وأخذ عنه وسبأني الكلام على حكم أجرة الحمام في الاجارة ان شاء الله تعالى
 * (خاتمة) استدل كتاب البيوع من المرفوع (٢) على ما تقي حديث وسبعة وأربعين حديثا المعلق
 منها ستة وأربعون وماعداها موصول المكر منه فيه وفيه مائة وتسعة وثلاثون حديثا
 والخالص مائة وعثمانية أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثا وهي
 حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه وحديث أبي هريرة في القرة الساقطة وحديث
 عائشة في التسمية على الذبيحة وحديث أبي هريرة بأنني على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال
 وحديث أبي بكر قد علم قومي أن عرفتي وحديث المقدام أطيب ما كل من كسبه وحديث أبي
 هريرة ان داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر بن عبد الله سمعا وحديث العدا في المهمة
 وحديث أبي جحيفة في الجاه وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أبي أوفى أن رجلا
 أقام سلعة وحديث ابن عمر كان على رجل صعب وحديثه في الايل الهم وحديث اكلوا حتى
 تشوفوا وحديث اذ بعث فكل وحديث جابر في دين أسبه وحديث المقدام كلوا طعامكم
 وحديث عائشة في شأن الهجرة وحديث المكر والخديعة في النار وحديث أنس في المامسة
 والمناذرة وحديث اذ استنصحتكم أهلككم أهلكه فلينبهه وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث
 ابن عباس في المزاينة وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار وحديث سلمان في مكاتبته وحديث
 عبد الرحمن بن عوف مع صهيب وحديث أبي هريرة ثلاثة أنا خضعتهم وحديثه في اجلاء اليهود

(٢) قوله من المرفوع في نسخة
 من المرفوعات

قوله لا يبيع بالرفع ولا يدر
 لا يبيع بالجر اه معجبه

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

(باب السلم في كيل معلوم)

حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا

إسماعيل بن علي أخبرنا ابن

أبي نعيم عن عبد الله بن كثير

عن أبي النعمان عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال قدم

رسول الله صلى الله عليه وسلم

المدينة والناس يسلفون في

التمر العام والعامين أو قال

عامين أو ثلاثة شك إسماعيل

فقال من سلف في تمر فليسلف

في كيل معلوم ووزن معلوم

حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا إسماعيل

عن ابن أبي نعيم عن أبي نعيم

معلوم ووزن معلوم (باب

السلم في وزن معلوم) حدثنا

صدقة أخبرنا ابن عيينة

أخبرنا ابن أبي نعيم عن

عبد الله بن كثير عن أبي

النعمان عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال قدم النبي

صلى الله عليه وسلم المدينة

وهم يسلفون بالتمر السنتين

والثلاث فقال من أسلف

في شيء في كيل معلوم ووزن

معلوم إلى أجل معلوم

حدثنا سفيان قال حدثني

ابن أبي نعيم وقال فليسلف

في كيل معلوم إلى أجل معلوم

حدثنا سفيان حدثنا سفيان

عن ابن أبي نعيم عن عبد الله

بن كثير عن أبي النعمان قال

سمعت ابن عباس رضي الله

عنهما يقول قدم النبي صلى

وفيه من الأسرار عن الصحابة والتابعين اثنان وخمسون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

باب السلم في كيل معلوم)

كذا في رواية المسقطي والبيهقي متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشي من بين كتاب
وباب وحذف التسني كتاب السلم وأثبت الباب وآخر السهلة عنه والسلم يفتحين السلف وزنا
ومعنى وزن الكماير روى أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم
رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فاسلفوا أعلم والسلم شرعا يعبر موصوف في الذمة ومن قبله
بلفظ السلم زاده في الحد ومن زاده سيد يعطى عاجلا فله نظر لانه ليس داخل في حقيقة
واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب واختلافوا في بعض شروطه واتفقوا
على أنه شرط له ما يشترط للسبع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد غرر
جواز للمباحة أم لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي فيما يكال واشترط تعيين الكيل
فما يكال فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل الآن لا يكون في البلد سوى
كيل واحد فإنه يصرف إليه عند الإطلاق ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعا من أسلف في شيء
الحديث من طريق ابن علية وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نعيم
وذ كر بعد من طريق أخرى عنه ومدايره على عبد الله بن كثير قد اختلف فيه فجزم القابسي
وعبد الغني والمزي بأنه المكي القاري المشهور وجرم الكلا ياذي وابن طاهر والدمياطي
بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي وكلاهما نقضه والاول أرجح فإنه مقتضى
صنيع المصنف في تاريخه وأبو النعمان شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته
فربما عن البراء بن عازب بن أرقم (قوله عامين أو ثلاثة شك إسماعيل) يعني ابن علية ولم يشك سفيان
فقال وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع
الناقص أو على المصدر (قوله من سلف في تمر) كذا لا ين علمة بالتشديد وفي رواية ابن عيينة
من أسلف في شيء وهي أشمل وقوله وزن معلوم أو الواو بمعنى أو المراد اعتبار الكيل فيما يكال
والم وزن فيما وزن (قوله حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا إسماعيل) هو ابن علية واختلف في محمد فقال
الجاني لم أره منسوباً وعندي أنه ابن سلام وهو جرم الكلا ياذي زاد السفيان أن إلى أجل معلوم
وسلف في البحث في باب (قوله بالسلم في كيل معلوم) أي فيما وزن معلوم وزنه وكذا ذهب
إلى أن ما وزن لا يسلف فيه مكبلاً وبالعكس وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز
وجهه إمام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً وتنقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلف
ففيه من المكيل كصاع الحجاز وقيل العراق وأردب مصر بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة
فإذا أطلق صرف إلى الأغلب وأورد فيه حديثين أحدهما حديث ابن عباس المأثري في
الباب قبله ذكره من ثلاثة من مشايخه حديثه به عن ابن عيينة قال في الأولى من أسلف في شيء
ففي كيل معلوم الحديثه قال في الثانية من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم

الله عليه وسلم وقال في كيل

معلوم ووزن معلوم الى أجل

معلوم حدثنا أبو الوليد حدثنا

شعبة عن ابن أبي الجبال ح

وحدثنا يحيى حدثنا وكيع

عن شعبة عن محمد بن أبي

الجبال حدثنا خفص بن عمر

حدثنا شعبة قال أخبرني محمد

أبو عبد الله بن أبي الجبال

قال اختلف عبد الله بن

نخلة شداد وأبو بردة في السلف

فيعتقون الى ابن أبي أوفى

رضي الله عنه فسأته فقال

أنا كنت على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأبي

بكر وعمر في الخطوة والشعر

والزبيب والقروسات ابن بزي

فقال مثل ذلك (باب السلم

الى من ليس عنده أصل)

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا عبد الواحد حدثنا

الشياني حدثنا محمد بن أبي

مجدال قال يعني عبد الله بن

شداد وأبو بردة الى عبد الله

ابن أبي أوفى فرضي الله عنهما

فقال ساهل كان أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم في

عهد النبي صلى الله عليه وسلم

يلقون في الخطوة فقال

عبد الله كان سلف سبط اهل

الشام في الخطوة والشعر

والزيت في كل معلوم الى

أجل معلوم قلت الى من

كان أصله عنده قال ما كان

سبيلهم عن ذلك ثم يعني

الى عبد الرحمن بن أبي بزي

ولم يذ كر الوزن وذكره في الثالثة وصرح في الطريق الاولى بالاخبار بن ابن عيينة وابن أبي نعيم
وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان الحافا للعددا السكيل والخالف فيه الحنفية وسأني
القول بصحة عن الحسن بعد ثلاثة أبواب ثانياً ما حدث ابن أبي أوفى (قوله عن ابن أبي
الجبال) كذا أنهم أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره محمد بن أبي الجبال وممنهم من أورده على
السكك محمد وعبد الله وذكر البخاري الروايات الثلاث وأورده التماسي من طريق أبي داود
الطالسي عن شعبة عن عبد الله وقال مرة محمد وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من
رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجبال ولم يذ كر
في الجمع كذلك ذكره البخاري في تاريخه في التمهيد بن جزم أبو داود بأن اسمه عبد الله وكذا قال
ابن حبان وصفه بأنه كان صهر مجاهدو بأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى وثقه
أنصاري بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله
ابن شداد) أي ابن الهادي الليثي وهو من صفار الصحابة وأبو بردة أي ابن أبي موسى الأشعري
(قوله في السلف) أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجمه
كذلك في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أبي بزي) هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صفار الصحابة
ولا يسه أئني صحيفة على الرابع وهو بالموحدة والزاي وزن أعلا ووجه ايراد هذا الحديث في
باب السلم في وزن معلوم الإشارة الى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ فسنلفه في
الخطوة والشعر والزيت لان الزيت من جنس ما وزن قال ابن مطال أجمعوا على ان كان في
السلم ما يكال أو وزن فلا يذ فيه من ذكر الكيل للمعلوم الوزن والمعلوم فان كان فصلا لكيل ولا
وزن فلا يذ فيه من عدم معلوم (قلت) أورد مع معلوم والعدد والذرع ملحوظ بالكيل والوزن
لجامع بينهما وهو عدم الجهة بالمقدار ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من
تعين الذراع لاجل اختلافه في الاماكن وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه
صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذ كر في الحديث لانهم كانوا يعملونه وانما تعرض له كما كانوا
يعملونه (قوله بالسلم الى من ليس عنده أصل) أي عما أسلفه وقيل المراد
بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه فاصل الحب مثلاً والذرع وأصل الثمر مثلاً الشعر والغرض
من الترجه ان ذلك لا يشترط وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً
من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الخطوة والشعر والزيت ومن طريق خالد عن
الشياني ولم يذ كر الزيت ومن طريق جزي عن الشيباني فقال الزيت بدل الزيت ومن طريق
سفيان عن الشيباني فقال ذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان كذلك (قوله نبط
أهل الشام) في رواية سفيان أنباط من أنباط الشام وهم قوم من العرب دخلوا في النجم والروم
واختلطت أنسابهم وفسدت أسنتهم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائع بين
العراقين والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام وقال لهم النبط فيفتحهم والنبط يفتح
أولهم وكسر ثابته وزيادة تحت ثابته والانباط قبل سمو بذلك المعروفهم بأنباط الماء أي استغراه
لكثرة معالجتهم بالفلاحة (قوله قلت الى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه وسأني من طريق
سفيان بلفظ قلت أن لهم نزع أولهم يكن لهم (قوله ما كان أصلهم عن ذلك) كأنه استفاد

فسالته فقال كان أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم

يسلفون في عهد النبي صلى

الله عليه وسلم ولم تسألهم أنهم

حرب أم لا حدثنا الحق

حدثنا خالد بن عبد الله عن

الشيبياني عن محمد بن أبي

مجاهد هذا وقال فيسلفهم

في الخطبة والشعر وقال

عبد الله بن الوليد عن

سفيان حدثنا الشيبياني قال

والزيت حدثنا قتيبة

حدثنا بر عن الشيبياني

وقال في الخطبة والشعر

والزيت حدثنا آدم

حدثنا شعبة أخبرنا عمر وقال

سمعت أبا الجعفي الطائي

قال سألت ابن عباس رضي

الله عنهما عن السلم في الخيل

فقال نهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن بيع الخيل

حتى يؤكل منه حتى يوزن

فقال رجل ما وزن فقال له

رجل إلى جانبه حتى يحضر

وقال معاذ حدثنا شعبة

عن عمرو قال أبو الجعفي

سمعت ابن عباس رضي الله

عنهما نهى النبي صلى الله

عليه وسلم مثله (باب

السلم في الخيل) حدثنا أبو

الوليد حدثنا شعبة عن عمرو

عن أبي الجعفي قال سألت

ابن عمر رضي الله عنهما عن

السلم في الخيل فقال نهى

عن بيع الخيل حتى يصح

وعن بيع الورق تساءلنا

الحكم من عدم الاستفصال وتقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله) وقال عبد الله بن الوليد هو العذني وسفيان هو الثوري وطرقة موصولة في جامع سفيان من طريق علي بن الحسن الهلال عن عبد الله بن الوليد المذكور واستدل بهذا الحديث على صحة السلم اذ لم يذكر مكان القبض وهو قول أحدوا سفيان وأبي ثوريه قال مالك وزاد ويقضه في مكان السلم فان اختلفا فاقول قول السابغ وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حل وموتة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما لم ينقطع في محله لم ينفسخ البيع عند الجمهور وفي وجه الشافعية ينفسخ واستدل به على جواز التفريق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث وهو قول مالك أن كان غير شرط وقال الشافعي والكوفيون بفسده لا افتراق قبل القبض لانه يصير من باب بيع الدين بالدين وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم والمهر ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم وإن السنة اذا وردت بتقرير حكمه كان أصلا برأسه لا يضر مخالفة أصل آخر ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه وزعم ابن بطال انه غلط من نسخ قوله لا مدخل له في هذا الباب اذ لا ذكر للسلم فيه وغفل عما وقع في السابق من قول الراوي انه سأل ابن عباس عن السلم في الخيل وأجاب ابن النضر أن الحكم مأخوذ بطريقه المعلوم وذلك أن ابن عباس لم يستل عن السلم مع من له خيل في ذلك الخيل رأى ان ذلك من قبل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فاذا كان السلم في الخيل المعلن لا يجوز تعين جواز في غير المعلن إلا من فهم من آله الاعتماد على ذلك الخيل بعينه فلا بدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ويحتمل أن يريد بالسلم معناه الغوري أي السلم قبل كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنهم ما موصوفة في الذمة (قوله) أخبرنا عمرو في رواية مسلم عمرو بن مرة وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة (قوله) فقال رجل ما وزن (لم أقف على إجماع وزعم الكرماني انه أبو الجعفي نفسه لقوله في بعض طرقه فقال له الرجل بالعرف (قوله) فقال له رجل إلى جانبه) لم أقف على اسمه وقوله حتى يحضر بتقديم الرأى على أي يحفظ وبان وفي رواية الكشيبي بتقديم الرأى على الرأى أي وزن أو يحضر وفاق ذلك معرفة كنه حقوق الفقهاء قبل أن ينصرف فيه المالك وصوب غايض الأول ولكن الثاني الذي ذكر الوزن وبأية في رواية التميمي حتى يحضر برأى الأولى تقيده بالكسور والمثلث (قوله) وقال معاذ حدثنا شعبة (وصلة الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن جبير الله بن معاذ عن أبيه) (قوله) (باب السلم في الخيل) أي في غير الخيل (قوله) فقال أي ابن عمر (نهى عن بيع الخيل حتى يصح) أي نهى عن بيع غير الخيل وانفتحت الروايات في هذا الموضوع على انه نهى على البناء للمجهول واختلف في الرواية الثانية وهي رواية عند رفقند أبي ذر إلى الوقت فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث وفي رواية غيرهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم واقتصر مسلم على حديث ابن عباس (قوله) وعن بيع الورق أي بالذهب كافي الرواية الثانية (قوله) نهى النون والمهمل والمداي تأخير ان تقول سألت الذين أي

وسالت ابن عباس عن السلم

في النخل فقال نهي النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع

النخل حتى يؤكل منه أو

يأكل منه حتى يؤزن

حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر

حدثنا شعبة عن عمرو بن

أبي الجعفي سأل ابن عمر

تحفة رضي الله عنهما عن السلم

في النخل فقال نهي النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع

النخل حتى يبيع ونهي عن

الوزن بالذهب بناءً على

وسالت ابن عباس فقال

نهي النبي صلى الله عليه

وسلم عن بيع النخل حتى

يأكل أو يؤكل حتى يؤزن

قلت وما يؤزن قال رجل

عنده حتى يحزر * (باب

الكفيل في السلم) حدثني

محمد بن سلام حدثنا يعقوب

حدثنا الأعمش عن إبراهيم

عن الأعمش عن عائشة رضي

الله عنها قالت اشترى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم طعاماً من يهودي

بسيئة ورهنه درعاً من

حديد * (باب الرهن في

السلم) حدثني محمد بن محبوب

حدثنا عبد الواحد حدثنا

الأعمش قال ذكرنا عند

إبراهيم الرهن في السلم

فقال حدثني الأسود عن

عائشة رضي الله عنها أن

النبي صلى الله عليه وسلم

اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل

معاوم وارهن منه درعاً من حديد * (باب السلم إلى أجل

معاوم

تحفة ١٥٩٤٨

آخره نساء أي تأخير أو سياتي البحث في اشتراط الاجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن
عمران مضع فعمول على السلم الحال عندئذ يقول به أو ما قرب أجله واستدل به على جواز السلم في
النخل المعين من البستان المعين لكن بعدد وصله وهو قول المالكية وقد روى أبو داود وابن
ماجه من طريق البخاري عن ابن عمر قال لا يسلم في نخل قبل أن يطلع قات رجل أو دواب
نخل قبل أن يطلع فلم يطلع ذلك العام شيئاً فقال المشتري هو لي حتى تطلع وقال البايع انما بعنتك
هذه السنة فاخصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا في
نخل حتى يبدو صلاحه وهذا الحديث فيه ضعف ونقل ابن المنذر اتفاق الاكر على منع السلم في
بستان معين لانه غرر وقد جاز الاكثر الحديث المذكور على السلم الحال وقد روى ابن حبان
والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة اسلام يزيد بن سبعة بفتح السين المهمة
وسكون العين المهمة بعد ما قرون انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك أن تبعني نرا
معاوماً إلى أجل معاوم من حائط قال لا يسكن من حائط سمعي بل يسكن أو سقا صمعة
إلى أجل مسمى **قوله** (باب الكفيل في السلم) أورده في حديث عائشة اشترى النبي
صلى الله عليه وسلم طعاماً من يهودي بسيئة ورهنه درعاً من حديد ثم رجه به باب الرهن في السلم
وهو ظاهر فيه وأما الكفيل فقال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث ما ترجم به ولعله أراد الخلق
الكفيل بالرهن لانه حتى ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل نفسه (قلت) هذا الاستنباط بعينه
سبق اليه ابراهيم النخعي راوى الحديث والى ذلك أشار البخاري في الترجمة فبأن في الرهن عن
مسند عن عبد الواحد عن الأعمش قال ذكرنا عند ابراهيم الرهن والكفيل في السلم فذكر
ابراهيم هذا الحديث فوضع انه هو المستنبط لذلك وأشار البخاري في السلم إلى ما روى في بعض
طرق الحديث على عاده وفي الحديث الردي من قال ان الرهن في السلم لا يجوز وقد أخرج
الاسماعيلي من طريق ابن عمر عن الأعمش ان رجلاً قال لابراهيم النخعي ان سعيد بن جبير
يقول ان الرهن في السلم هو الرهن بالمضمون فرد عليه ابراهيم بهذا الحديث وسيأتي بقية الكلام
على هذا الحديث في كتاب الرهن ان شاء الله تعالى قال الموفق رويت كراهة ذلك عن ابن عمر
والحسن والاوزاعي واحدى الروايتين عن أحمد وروى عنه الباقر والحجة فيه قوله تعالى اذا
تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلى أن قال فنهى بمقوضة واللفظ عام فبذلك دخل السلم في
عمومه لانه أحد نوعي البيوع واستدل لاجل جبراهه أو داود من حديث أبي سعيد بن سلم
في شيء يلاصقه إلى غيره وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعد وان فصير
مستوفياً لحقه من غير السلم فيه وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه من أسلف في شيء
فلا يشترط على صاحبه عرقضاً نه اسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى
العقد والله أعلم **قوله** (باب السلم إلى أجل معاوم) يشترط في الردي من أجل
السلم الحال وهو قول الشافعية وذهب الاكر إلى المنع وحل من أجاز الأمر في قوله إلى أجل
معاوم على العلم بالاجل فقط فالتقدير عندئذ من سلم إلى أجل فليس إلى أجل معاوم لا يجهول
وأما السلم إلى أجل فيجوز بطريق الأولى لانه إذا جازع الاجل ونسيه الغير رفع الحال الأولى
لكونه أبعد عن الغرر وتسبق الكتابة واجب بالقرآن والاجل في الكتابة شرع لعدم

وَبِهَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَالْحَسَنُ وَالْأَسَدُ وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ لَا يَأْسُ فِي الطَّعَامِ (٣٥٩) الْمَوْصُوفُ بِسُوءِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

قدرة العبد غالباً (**قوله** به قال ابن عباس) أي باختصاص السليم بالاجل وقوله وأوسعده هو الخلدري والحسن أي البصري والاسودأى ابن زيد البخفي فأما قول ابن عباس فوصفه الشافعي من طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المصفون إلى أجل مسمى قذاحه الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ أيها الذين آمنوا إذا تدانيتهم دين إلى أجل مسمى فلا تكتبوه وآخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاذ وأضرب أجلاً ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سألني وأنا أقول أي سعد فوصله عبد الرزاق من طريق نعيم شؤن وهو وحدة ومعه لم يصغر وهو الهذلي بقى الجملة والتون ثم الزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال السلم عما يقوم به العرب وأما ولكن أسلف في كل معلوم إلى أجل معلوم وأما قول الحسن فوصله سعد بن منصور من طريق واثق بن عبد الله كان لا يرى بأساً بالسلف في الحيوان إذا كان شاعراً مع ما إلى أجل معلوم وأناقول الاسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحق عنه قال سألت عن السلم في الطعام فقال لأبأس به ككل معلوم إلى أجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال إذا اجتبت في السلم فقيرا وأجلا فلا بأس وعن شريك عن أبي إسحق عن الاسود مثله واستدل بقول ابن عباس الماضي لانسلف إلى العطاء الاشتراط تعيين وقت الاجل بشئ يختلف فان زمن الحصاذ يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى المسيرة وأصح حديث ثالثه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى يهودي باعتل ثوبين إلى المسيرة وآخرجه التستائي وطعن ابن المنذر في صحتهما وهم فيه والحق أنه لا دلالة له على المطلوب لأنه ليس في الحديث إلا مجرد الاستسداء فلا يتبع إذا ذاب وقع العقد قيد بشرطه ولذلك لم يصف الثوبين (**قوله**) وقال ابن عمر لا بأس في الطعام للموصوف يسعر معهم إلى أجل معلوم ما يمكن ذلك في زرع لم يصدلاحه وصله مالك في الموطن نافع عنه قال لأبأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف فدكر مثله وزاد وأثر لم يصدلاهما وآخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عمر عن نافع نحوه وقدمضي حديث ابن عمر في ذلك ثم فرغنا في الباب الذي قبله ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم (**قوله**) وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفیان حدثنا ابن أبي شيبة هو موصول في جامع مسلمان من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العدني عنه وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التعديت لأن الذي قبله ذكره لتعنيته ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبي رزيق وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب (**قوله**) **باب** السلم إن انفق الناقة أو ريفه حديث ابن عمر انتهى عن بيع حمل الحيلة وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع ونحوه منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولما أسند إلى شيء يعرف بالفاحش خلافاً لما ذكرناه رواية عن أحمد (*) خاتمة*) اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثاً متعلقاً بها أربعة والثلاثة موصولة الخالص منها خمسة أحاديث والباقية مذكورة وافقة مسلم على يخرج مجدي بن عباس خاصة وقدم من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

ما لم يكن ذلك في زرع لم يد
 صلاحه - حدثنا أبو نعيم
 حدثنا سفيان عن ابن أبي
 شيبة عن عبد الله بن كثير
 عن أبي الهيثم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما
 قال قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة وهم يسقون
 في الثمار السقية والثلاث
 فقال أسلفوا في الغنار
 كيل معلوم إلى أجل معلوم
 وقال عبد الله بن الوليد
 حدثنا سفيان حدثنا ابن
 أبي شيبة وقال في كيل معلوم
 ووزن معلوم - حدثنا محمد
 ابن مقاتل أخبرنا عبد الله
 أخبرنا سفيان عن سلمان
 الشيباني عن محمد بن أبي
 المجالد قال أرسلني أبو بردة
 وعبد الله بن شداد إلى عبد
 الرحمن بن أبيزيد وعبد الله
 ابن أبي أوفى فسألتهما عن
 السلف فقالا كلا نصيب
 المغامر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فكانا يتنا
 أباط من أباط الشام
 فذهبهم في الخطو الشعر
 والزيت إلى أجل مسمى
 قال قلت أكل لهم زرع أو
 ما لم يكن لهم زرع قال ما كان
 نسا لهم عن ذلك - (باب
 السلم إلى أن تنتج الناقة)
 - حدثني موسى بن اسمعيل
 أخبرنا جابر بن عتيق نافع
 سلم عنه فبهره نافع إلى أن تنتج

عن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يلبسون الخزروالي حبل الخبث فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فببره نافع الى أن تنتج من

(قوله كتاب الشفعة)

بسم الله الرحمن الرحيم * السلم في الشفعة) كذا المسمي وسقط ما سوى البنية السابق وثبت
لجميع باب الشفعة فيما لم يقسم والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من تركها وهي
ما أخذت لغف من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصة
شريك الى شريك كانت انتقلت الى أحسنه بمثل العوض المسمى ولم يتخلف العلى في
مشر وعينها اما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (قوله حديثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وقد
تقدمت الإشارة الى روايته في بيع الارض من كتاب البيوع والاختلاف في قوله كل مال
يقسم أو كل مال لم يقسم واللفظ الاول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلا للقبضة بخلاف
الثاني (قوله) فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) أي ينت مصارف الطرق
وشوارعها كانه من التصرف أو من التصريف وقال ابن مالك معناه خلصت وراثته وهو
مستحق من الصرف بكسر المهملة والخالف من كل شيء وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة
وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بنلق قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة في كل شرك لم يقسم أربعة وأحاط لايحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ
وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المباح
وصدره بشعر بثبوتها في المقولات وسيأتي بشر باختصاصها بالبقار وبما فيه العقار وقد
أخذ به جمهورها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبتت في الحيوانات دون
غيرها من المقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء ورواه
ثقات الا انه أعل بالارسل وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس برواه
قال عاصم لواقصر في الحديث على القطعة الاولى لكاتب فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار
ولكن أضاف اليها صرف الطرق والمترقب على أمرين لا يلزم منه ترمه على أحدهما واستدل
به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لا شفعة
لذئ وعن الشعبي لا شفعة لمن لم يسكن المصير * (تنبيهان) * الاول اختلف على الزهري في
هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلا كذا رواه الشافعي وغيره
ورواه أبو عاصم والمباحثون عنه فوصله بكرا في هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جرير
عن الزهري كذلك لكن قال عنهم ما وعن أحمد ما أخرجه أبو داود والحقوف ورواه ابن
أبي سلمة عن جابر موصولا وعن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وما سوى
ذلك شذوذ ممن رواه ويقوى طر يقبه عن أبي سلمة عن جابر متابعه يحيى بن أبي كبريه عن أبي
سلمة عن جابر متساقه كذلك (الثاني) حكى ابن أبي حاتم عن أبيه ان قوله فاذا وقعت الحدود والم
مدرج من كلام جابر وقبه نظرا لان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج
بدليل وقد نقل صاحب ابن أجد عن أبيه انه رجح رفعها (قوله) ما عرض الشفعة
على صاحبها قبل البيع) أي هل تبطل بذلك شفعة أم لا وسأتي في كتاب ترك الجبل مزيد
بيان لذلك (قوله) وقال الحكم اذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعة
وهو شاهد لا يتغيرها فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ اذا أذن المشتري

التاقي ما في بطنها

(كتاب الشفعة)

بسم الله الرحمن الرحيم
* السلم في الشفعة * (باب
الشفعة فيما لم يقسم)
فاذا وقعت الحدود فلا
شفعة * حديثنا سعد
حديثنا عبد الواحد حدثنا
معمر عن الزهري عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنهما
قال قضى النبي صلى الله
عليه وسلم بالشفعة في كل مال
يقسم فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة
* (باب عرض الشفعة على
صاحبها قبل البيع) * وقال
الحكم اذا أذن له قبل
البيع فلا شفعة له وقال
الشعبي من بيعت شفعة
وهو شاهد لا يتغيرها فلا
شفعة * حديثنا التميمي بن
ابراهيم أخبرنا ابن جرير
أخبرني ابراهيم بن مسيرة

في الشراء فلا شفعة له وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شبة أيضا بنحوه **(قوله)** عن عمرو بن
 الشريد في رواية سفيان الآتية في ترك الحبل عن إبراهيم بن مسرة سمعت عمرو بن الشريد
 والشريد يفتح المجمة وزن طويل صحابي شهير وولد من أواسط التابعين ووجه من ذكره في
 العجالة وماله في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معلقا والنسائي وابن ماجه
 هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن
 أبي رافع قال الترمذي سمعت مجاهد بن جبر عن أبيه يقول كلا الحديثين عندي صحيح **(قوله)**
 وقتت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي **(قوله)** في رواية
 سفيان المذكرة في نسخة لهذا يأتي ما فيها إن شاء الله تعالى **(قوله)** اتبع مني بيتي في دارك أي
 الكائن في دارك **(قوله)** فقال المسور والله لتباعدنهما بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل
 المسور أن يساعده على ذلك **(قوله)** أربع آلاف في رواية سفيان أربع مائة وفي رواية الثوري
 في ترك الحبل أربع مائة مثقال وهو يدل على أن المثقال اذذاك كان بعشرة دراهم **(قوله)** منجمة
 أو مقطعة شئ من الراوي والمراد مؤجلة على أقساط معلومة **(قوله)** الجار أحق بقبضه
 بفرض المهرلة والقاف بعدهما موصولة والسقب بالسين المهمله وبالأصاذا أيضا ويجوز فتح القاف
 وأصلها القرب والملاصقة ووقع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بقبضه ينظر به إذا
 كان غائبا إذا كان ظرفا فبهما واحدا قال ابن بطلان استدل به بأو حقيقه وأصحابه على إثبات
 الشفعة لجار وأوله غيرهم على أن المراد المهرلة أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت
 ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا
 فهو رد فان كل شئ قريب شاقيل له جار وقد قالوا لا امرأه الرجل جارة لما بينهما من الخلطة انتهى
 وقبضه من المهرلة بظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شفعة لأحد
 من منزل سعد وذلك عن ابن شبة أن سعدا كان اتخذ دارين بالباطن مقابليتين بينهما عشرة أذرع
 وكانت التي عن يمين المسجد منهما لا يراى رافع فاشتراها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى
 كلامه أن سعدا كان جارا لا يراى رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا وقال بعض الحنفية يلزم
 الشافعية القائلين بمحمل اللفظ على حقيقته ومجازته أن يقولوا شفعة الجار لأن الجار حقيقة
 في الجوار ومجاز في الشريك وأجيب بأن محل ذلك عند التبريد قد قامت القرينة على المجاز
 فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع فحدث جابر برص في اختصاص الشفعة بالشريك
 وحديث أبي رافع مصر ورف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد
 حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا في المسار في الطريق ثم الجار
 على من ليس بجار وفعلى هذا فيستعين فأول قوله أحق بالجل على الفضل أو التمهيد بنحو ذلك
 واحتجهم لم يقل بشفعة الجوار أيضا بان الشفعة ثبتت على خلاف الأصل بمعنى معدوم في الجار
 وهو أن الشريك لم يدخل عليه شريكه فتأذى به فعدت الحاجة إلى مقاضته فيدخل عليه
 الضرر بقصص قيمة ملكه وهذا لا يوجب المقصوم والله أعلم **(قوله)** يا أيها
 الجوار أقرب كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرية
 واحدة **(قوله)** حدثنا جابر **(قوله)** هو ابن مهنا وقدرى البخاري جابر بن محمد بواسطه واشتركا في

عن عمرو بن الشريد قال
 وقتت على سعد بن أبي
 وقاص فجاء المسور بن مخرمة
 فوضع يده على إحدى
 منكبي إذ جاء أبو رافع مولى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا سعد اتبع مني بيتي
 في دارك فقال سعد والله
 ما أباعدنهما فقال المسور
 والله لتباعدنهما فقال سعد
 والله لأزبدك على أربعة
 آلاف منجمة أو مقطعة
 قال أبو رافع لقد أعطيت
 بينهما مائة دينار ولو لا أني
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول الجار أحق
 بقبضه ما أعطيتكما
 بأربعة آلاف وأنا أعطيتكما
 خمسمائة دينار فأعطاها إياه
(باب) أي الجوار أقرب
 * حدثنا جابر

٧٢٥٩

نصفه

٩٦٦٦٢

الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد (قوله وحده شاعلي) كذا لا كذا غيره
منسوب وفي رواية ابن السكن وكرهه علي بن عبد الله ولا بن شعبة وعلي بن المديني ورجح أبو علي
الحبائي أنه علي بن سلة الليثي يفتح اللام والموحدة بعدها فاف وبه جزم النكلاذادي وابن ظاهر
وهو الذي ثبت في رواية المستملي وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبته من نسبته من الرواية
بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق انما ينصرف عن
يكون أشهر وابن المديني أشهر من الليثي ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصده
علي بن المديني (شبهه) ساق المتن هنا على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الأدب
عن جراح بن منهال وحده وساقه هناك على لفظه (قوله وحده شاعلي) هو الجوني (قوله
سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزني بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التميمي وقال بعضهم
هو طلحة بن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن
طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثا غيره هذا ويرجح ما قال المزني بأن المصنف أخرجه حديث
الباقي في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم من مرقوليس
طلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث وساق الكلام عليه مستوفى في كتاب الأدب
إن شاء الله تعالى والجواب يرضي الجيم ويكسرهما وقوله قال إلى أقربهما يروي قال أقربهما
يحذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعده فعلى أقرب الحارين
قال ابن بطال لا حاجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالحوار لأن عائشة إنما سألت عن بداهة
من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى وأوجب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث
أي رافع ثبت بثقة الحوار فاستنط من حديث عائشة بتقدم الأقرب على الابدال الصلة في
مشروعية الشفعة لم يتصل من الضرر بمشركة الغر الاخني بخلاف الشر يك في نفس الدار
والصديق للدار (خاتمة) جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة الأول منها ذكر
والآخر أن انفرد بهما المصنف عن مسلم وفيه من الآثار اثنان غير قصة المسور وأبى رافع مع
سعد وهي موصولة والله أعلم

* (قوله كتاب الاجارة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم) في الاجارات كذا في رواية المستملي وسقط للنسقي قوله في الاجارات
وسقط للباقيين كتاب الاجارة والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكي ضمها وهي لغة الالة يقال
اجرة بالمد وغير المد إذا نته واصطلاحا تملك متفعة رقة بعض (قوله ما
استخار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خيرين استأجرت القوى الامين) في رواية أبي ذر
وقال الله وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب وقدرى ابن جرير من طريق
شعيب الجني يفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال اسم المرأة التي تزوجها موسى
صفورة واسم اختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق الا انه قال اسم اختها شرفا وقيل ليا
وقال غيرهم ان اسمها صفورا وعبروا عنها كاتونا ماؤذ كرا بن جرير اخلافا في ان اسمها
هو شعيب النبي وأبى أخيه أو آخر اسمه بثرون أو يرى أقوالا يبرح منها شيئا وروى من

حدثنا شعبة وحده
علي حدثنا شعبة
شعبة حدثنا أبو عمران قال
سمعت طلحة بن عبد الله عن
عائشة رضي الله عنها قالت
يا رسول الله ان لي جارين
فألى أجهما أهدى قال إلى
أقربهما منك يا

* (كتاب الاجارة) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (في الاجارات) *

* (باب استخار الرجل
الصالح وقول الله تعالى ان
خيرين استأجرت القوى
الامين

(٢) قوله يكفيه في نسخة
يكبره

والخازن الامين ومن لم
يستعمل من اراده * حدثنا
محمد بن يوسف حدثنا سفيان
عن أبي بردة قال أخبرني
جدي أبو بردة عن أبيه
موسى الأشعري رضي الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم الخازن الامين
الذي يؤدى ما أمر به طيب
نفسه أحد المتصدقين
* حدثنا سعد حدثنا يحيى
عن قزوين خالد قال حدثني
جديد بن هلال حدثنا أبو
بردة عن أبي موسى قال
أقبلت الى النبي صلى الله
عليه وسلم ومع رجلان من
الأشعريين فقلت ما علمت
أنهما يطلبان العمل قال
لن أو لا نستعمل على
علمنا من اراده * (باب روى
الغنى على قراريط) * حدثنا
أحمد بن محمد المكي حدثنا
عرو بن يحيى عن جده عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما بعث الله نبيا الا رعى
فقال نعم كنت أراها على
قراريط لاهل مكة

طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ان خير من استأجرت القوى الامين قال قوى
فما لى الامين فيها استودع وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخره ان أبا هاشم أبا هاشم
رأت من قوته وأما تفذ كرت قوته في حال السقي وأما تسفه في غرض طرفه عنها روى له الماشي
خلفي ودلني على الطريق وهذا آخر جبهه اليه في باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه
فزوجوه وأقام موسى معه يكفيه (٢) ويعمل له في رعاية غنمه (قوله) والخازن الامين ومن لم يستعمل
من اراده * ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد
المتصدقين وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا يطلبان من النبي صلى الله عليه وسلم أن
يستعملهما في الاول قدم مضى الكلام عليه في الزكاة والثاني سياتي شرحه مستوفى في كتاب
الاحكام قال الامام علي بن ابي طالب في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث
الخازن الامين من هذا الباب لانه لا جارة فيه وقال ابن التين وانما أراد البخاري ان الخازن
لا شيء له في المال وانما هو أجبر وقال ابن بطلان انما أدخله في هذا الباب لان من استأجره على شيء
فهو أمين فيه وليس عليه شيء منه ضمان ان قدما وتلف الا ان كان ذلك بتضيعة اه وقال
الكرواني في دخول هذا الحديث في باب الاجارة للشارة الى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب
المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من جهة ان الذي يطلب العمل انما يطلبه
غالب الحصول الاجرة التي شرعت للعامل والعمل المطاوب بشغل العمل على الصدقة في جميعها
وتفرق في وجوها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعاملين عليها فادخلوه في الترجمة من جهة
طلب الرجلين أن يستعملهما النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة وغيرها ويكون لهما على
ذلك أجر متعولمة (قوله) في الحديث الثاني ومع رجلان من الأشعريين قال فقلت ما علمت
انهما يطلبان العمل كذا وقع مختصرا وسألت في استنباط المتردين بهذا الاستدبا عنه تاما
وفيه ومع رجلان من الأشعريين وكلاهما سأل أي للعمل فقلت والذي بعثت ما الطلعت على
ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل الحديث (قوله) قال لن أو لا نستعمل على علمنا من
اراده * هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا
وحكي ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ أو لي يضم الهمزة وفتح الواو وتسد يد اللام مع كسرهما
فعل مستعمل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون اللفظ نستعمل زائدا
ويكون تقدير الكلام لن أو لي على علمنا وقد وقع هذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن
عبد الله عن أبي بردة بلفظ الاول على علمنا وهو بعض هذا التقرير والله أعلم قال المذهب
لما كان طلب العمالة تدللا على الحرص استأجره من الحرص فلذلك قال صلى الله عليه
وسلم لا نستعمل على علمنا من اراده وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية اما على
سبيل التقرير أو التكره أو على الحرص من خلع القرطبي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه
(قوله) باب روى الغنى على قراريط على معنى الباطون السببية أو المعاوضة
وقيل انها هاهنا للفرقة كاستين (قوله) عرو بن يحيى عن جده وهو سعيد بن عرو بن سعيد بن
العاص الاموي (قوله) الارى الغنى في رواية الكشميني الارى الغنى (قوله) على قراريط
لاهل مكة في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عرو بن يحيى كنت أراها لاهل مكة

بالتقريب وكذا رواه الاسماعيل عن المنيعي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى قال سويده أحد
رواته يعني كل شاة بقراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار والدريهم قال ابراهيم الحارثي
قراير اسم موضع مكة ولم يرد القيراط من الفضة وصوبه ابن الجوزي تعالى ابن ناصر وخياط
سويده في تفسيره لكن رجح الاول لان أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قيراط وأما ما رواه
النسائي من حديث نصير بن حزن فيفتح المهمله وسكون الزاي بعد هاتون قال اقتصر أهل الابل
وأهل الغنم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى وهوراي غنم وبعث داود وهوراي
غنم وبعث وأبأرعي غنم أهل بجياد فزعم بعضهم ان فيه رد التأويل سويدين سعد لانه ما كان
يرعى بالاجرة لاهله فيسعين انه أراد المكان فعبر نارة بجياد وتارة بقرار بطوليس الرديجيد اذ لا مانع
من الجمع بين أن يرعى لاهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة أو المراد بقوله أهل أهل مكة فيفتح الخبران
ويكون في أحد الحديثين بين الاجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافي ذلك والله أعلم وقال بعضهم
لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقود لذلك جافى الصحيح يستحقون أرضا يذكرونها
القيراط وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة واضح قال العلماء الحكمة في الهام الايمان من
رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم الثمن برعيها على ما يكفونه من القيام بأمر أمتهم ولا نفي
مخالطتها ما يحصل لهم الحلو والشقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجعلها بعد تفرقها في المرى ونفقتها
من مسرح الحسرح ودفعت عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا اختلاف طباعها وشدة
تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاضدة لقوام ذلك الصبر على الامه وعرفوا اختلاف
طباعها واثبات عقولها خيرا وكم سرها ورقتها فيضعفها وأحسنوا التعاملها فكيف يكون
تحملها لم يشق ذلك أسهل مما لو كفروا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على
ذلك رعى الغنم وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولا تفرقها أكثر من تفرق الابل
والبقر لما كان ضبط الابل والبقر بالبرد ونفا الى الدابة المألوفة ومع أكثر تفرقها فهي أسرع
انقسام من غيرها وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله
ما كان عليه من عظيم التواضع له والتصريح بعبادته عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله
وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء **(قوله يا)** استخبار المشركين عند الضرورة واذا لم
يوجد أهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم هو خير هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف
يرى باستماع استخبار المشركين حريسا كان أو قسما لا عند الاحتياج الى ذلك كتدبر وجوده وسلم
يكفي في ذلك وقدرى عبد الرزاق عن ابن جرير عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم
عالم يعلمون بها نخل خيبر وزرعها فداها النبي صلى الله عليه وسلم هو خير فذفعها اليهم الحديث
وفي استشهاده بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم هو خير على أن يزعموا واستخباره
الدليل المشرك لما جاز على ذلك نظر لانه ليس فيه ما تصرح به بالصدق من منع استخبارهم
وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضمونا الى قوله صلى الله عليه وسلم اننا لانتسعين بمشرك
أخرجه مسلم وأصحاب السنن فأراد الجمع بين الاخبار بما ترجم به قال ابن بطال عامة الفقهاء
يحيون استخبارهم عند الضرورة وغيره لما في ذلك من المذلة لهم وانما الممتنع أن يوازم الملم
تقسيم المشرك لم يقيم من اذلال المسلم اه وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في آخر كتاب

ع

٣٧٩ / ٢

* (باب استخبار المشركين
عند الضرورة) واذا لم يوجد
أهل الاسلام وعامل النبي
صلى الله عليه وسلم هو
خير * حدثني ابراهيم بن
موسى أخبرنا هشام عن معمر
عن الزهري عن عروة بن
الزبير عن عائشة رضي الله
عنها واستأجر النبي صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر جراحا من
بني الدليل فمن بنى عبد بن
عدي

٢٢٦٢

٢٢٦٢

١٦٦٥٢

هاديا الماهر بالهداية قد غس عين حلفت في آل العاصي بن وائل وهو على دين ٣٦٥ كفار قريش فامناه فدفعنا اليه راحلتهما

وواعدا معا ثور بعد ثلاث

لال فأتاهما براحتيهما

صبيحة لال ثلاث فارتحلا

واطلقن معهما عامرين

فهرة والدليل الدليل

فأخذهم أسفل مكة وهو

طريق الساحل (باب اذا

استأجر أجيرا ليعمل له

بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو

بعد سنة جاز وهما على

شرطهما الذي اشترطاه اذا

جاء الاجل) * حدثنا يحيى

ابن بكير حدثنا الليث

عن عقيل قال ابن شهاب

فأخبرني عروة بن الزبير أن

عائشة رضي الله عنها زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

قالت واستأجر رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

رجلانا من بني الدليل هاديا

خريتا وهو على دين كفار

قريش فدفعنا اليه راحلتهما

وواعدا معا ثور بعد ثلاث

لال فأتاهما براحتيهما

صبيحة ثلاث (باب الاجير في

الغزو) * حدثني يعقوب بن

ابراهيم حدثنا اسمعيل بن

علاء أخبرنا ابن جريح قال

أخبرني عطاء عن صفوان

ابن يحيى عن يحيى بن أسماء

رضي الله عنه قال غزوت مع

النبي صلى الله عليه وسلم

جيش العسرة فكان من

جيش العسرة فأنطلق الى

الاجارة موصولا وأشارني الترجمة بقوله اذا لم يوجد أهل الاسلام الى ما أخرجه أبو داود من طريق
جده بن سلمة عن عبيد الله بن عمر أحسبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل
أهل خيبر فذكر الحديث وقال فيه وأراد أن يجعلهم فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولنا
الشر ولكم الشر الحديث وانما أجابهم الى ذلك ليعرفهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم فقول
المصنف لم لا يعرف منزلة لم يوجد وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول
الهجرة ان شاء الله تعالى وقوله في أول الحديث استأجر وقع في رواية الأصل وأبي الوقت
واستأجر بن زيادة وأوهي ثابتة في الأصل في نفس الحديث الطويل لان القصص معطوفة على
قصة قبلها وقد ساقه المصنف في الترجمة بعد ما بسنده الا في مطو لا ووقع هنا فاستأجر بالفاء
ووهي من زعم أن المصنف زاد الواو للتسوية انه اقتطع هذا القدر من الحديث (قوله هاديا)
زاد الكشي من في رواية أخرى بتاوهي بكسر المعجمة وتشديد الراء بعد هاتين ساكنة ثم منته
وقوله الماهر بالهداية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول الزهري كاستنبه هنالك
وشكى الخلاف في تسمية الهادي المذكور وفي الحديث استأجر المسلم الكافر على هداية
الطريق اذا أمن اليه واستأجر الاثنين واحدا على عمل واحد (قوله باب اذا
استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي
اشترطاه اذا جاء الاجل) * وأورد فيه طر فام حديث عائشة المذكور وفيه أنهم ما واعد الدليل
براحلتهم ما بعد ثلاث وعلقه الامعاء على أنه ليس في الخبر على أنهم استأجروا على أن لا يعمل
الا بعد ثلاث بل في الخبر أنهم استأجروه واستأجره واستأجره من وقت تسليمه راحلتهما
منهم براعاهما ومحفظهما الى أن ينهالهما الخروج قلت ليس في ترجمة البخاري ما أخرجه
والذي ترجمه هو ظاهر القصة ومن قال بطلان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من حين الاجارة
هو المحتاج الى دليل والله أعلم وقد قال ابن المنير معقبا على من اعترض على البخاري بذلك أن
الخدمة القصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك
ولاشك أنها تأخرت قلت ويؤيدها الذي كان رعى راحلهم معا من في هجرة لا الدليل وقال
ابن المنير ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا ثباتا ولا نفيا وقد يحتفل في المدة القصيرة
لنحو القرويهما لا يحتفل في المدة الطويلة وهذا مذموم لما ثبت حد الجوار في البيع مما
لا يتغير بالبيعة مثله واستنط من هذه القصة جواز اجارة النادم مع علمه قبل مجيئهم في أول
المنع وهو مجيئ على صحة الاصل فيلحق به الفرع والله أعلم (قوله باب الاجير في
الغزو) * قال ابن بطال استأجر الاجير للخدمة وكفايته مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء اه
ويحتمل أن يكون أشار الى أن الجهاد وان كان النقص به تحصيل الاجر فلا ينافي ذلك الاستعانة
بمن يخدم الجاهدين يكفيه كثيرا من الامور التي لا يتأطاها بنفسه (قوله عن صفوان بن يحيى)
في رواية عمام الماضية في الحج حدثني صفوان بن يحيى (قوله العسرة) بضم العين وسكون
السين المهملة من غزوة وسأق الكلام على الحديث في الديار ورواية همام ان كورة
تختصر (قوله فاشد) أي أسقط (قوله فاهدر) أي لم يجعل له دية ولا قصاص (قوله لا تقضيها) بفتح
أوتق اعمال في تضي فكان في أجير فقاتل انسانا فغض أحدهما اصبع صاحبه فاتنزع اصبعه فأنزله فسقط فأنطلق الى
النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرنيته وقال أتدع اصبعه في حين تقصمها قال أحسبه قال كما يقضم الفيل

الضاد المججمة وماضيه بكسرهما والاسم القصم بفتح القاف وسكون الضاد المججمة وهو الاكل
 باطراف الاسنان والفعل الذكمن الابل ونحوه **(قوله)** قال ابن جرير **(الح)** هو بالاسناد المذكور
 البوهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت خنا فقط **(قوله)** عن كذا الجميع وكذلك
 أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير **(و)** وقال أبو عاصم عن ابن جرير عن أبيه
 عن جده عن أبي بكر زاذفة عن أبيه أخرجه الحاکم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة
 وعبد الله بن أبي مليكة منسوب الى جده وقيل الى جد أبيه فانه عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة
 واسمه زهير بن عبد الله بن جعدان التيمي وله حجة ومنهم من زاد في نفسه عبد الله بن عبد الله
 ابن زهير وقال ان الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير فلي الاول فالخديث من رواية زهير بن
 عبد الله عن أبي بكر وعلى الثاني فهو من رواية عبد الله بن زهير ويتردد عددا الضعيف في قوله عن جده
 على من يعود على الخلاف المذكور وزعم مغلطاي أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة
 في موضعين وليس كازعم والله أعلم **(قوله ما)** اذا استأجر أجيرا في رواية غير أبي ذر
 من استأجر **(قوله)** في رواية الأصل في الاجر يسكون الحجير وبالراء الاولى أوجه
(قوله) ولم يبين العمل أي هل يصح ذلك أم لا وقد علم البخاري الى الجواز لانه احتج بذلك فقال
 لقوله تعالى اني أردن أن تكمل احدي ابني هاتين الآية ولم يقصص مع ذلك الجواز لاجل
 الاحتمال ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل وانما علمه أن موسى
 أجز نفسه من والده المرأتين ثم انما تمت الدلالة بذلك اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد
 شرعنا بغير ربه وقد احتج السافعي بهذه الآية على مشروعية الاجارة فقال ذكر الله سبحانه
 وتعالى ان نبيا من أنبياءنا أجز نفسه حججا سمعة ملكا بضع امرأته قبل استأجره على أن يري
 له قال المهب ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم وانما
 حذف ذكره لعلهم يعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يردجوا أن يكون العمل مجهولا وانما أراد
 أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا وان المتبع المقاصد لا الالتفات ويحتمل أن يكون
 المصنف أشار الى حديث عتبة بن النضر بضم النون وتشديد الميم لانه قال كان عذرسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان موسى أجز نفسه ثمان سنين أو عشر اعل عفة فرجه وطعام بطنه أخرجه
 ابن ماجه وفي اساده ضعف فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى وقد ابعدهم جوز أن يكون
 المهور شيئا أخر غير الراي وانما أراد شعيب أن يكون يرى غنمه هذه المدوة بزوجته ابنته فذكره
 الامر من وعق التزويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المفاضة فاستأجر مولى غنمه
 بشئ معلوم بينهما ثم اكتمل انتم بهر معلوم بينهما **(قوله)** بضم الحجير فلا نا أي يعطيه
(أجرا) هذا ذكره المصنف تفسير القول تعالى على أن تأجرني وبذلك جزم أبو عبيدة في الجاز
 وتعبه الاسماعيلي بأن معنى الآية في قوله على أن تأجرني أي تكون لي أجرا والتقدير على أن
 تأجرني نفسك **(قوله)** ومنه في التعر به أجز الله هو من قول ابن عبيدة أضاورا يا أجز الله أي
 ينسلك وكأنه نظر الى أصل المادة وان كان المعنى في الأجر والاجرة مختلفا **(قوله ما)**
 اذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن يقص جان أو ردفه طرفا من حديث أبي ثعلبة
 في قصة موسى والخضر وقد أورد مسنونا في التفسير بهذا الاسناد وبأن الكلام عليه مبينا

٢٢٦٧

٢٢٦٧

٢٢٦٧

هناك ان شاء الله تعالى وانما يتم الاستدلال بهذه القصة اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا فقول موسى لو شئت لاتخذت عليه أجراً أى لو تشارطت على عمله باجر معينة لقمنا ذلك قال ابن النير وقصد البخارى ان الاجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الاجل **(قوله باب)** الاجارة الى نصف النهار أى من أول النهار وترجمه فى الذى بعده الاجارة الى صلاة العصر والتقدير أيضاً ان الاستدلاء من أول النهار ثم ترجمه بهذا باب الاجارة من العصر الى الليل أى الى أول دخول الليل قيل أراد البخارى اثبات صحة الاجارة باجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ان الشارع ضرب المثل بذلك ولو لا الجواز ما أفرد ويحتمل أن يكون الفرض من كل ذلك اثبات جواز الاستحجار لقطعته من النهار اذا كانت معينة دفعها التوهم من يروهم ان أقل المعلوم أن يكون يوماً كاملاً **(قوله)** منكم ومثل أهل الكناين كذا فى رواية أيوب والمراد باليهود الكناين اليهود والنصارى **(قوله)** كمثل رجل فى السياق حذف تقديره منكم مع نبيكم ومثل أهل الكناين مع أبيائهم كمثل رجل استأجر فالتزمه ضرب الامة مع نبيهم والممثل به الاجراء مع من استأجرهم **(قوله)** على قيراط زاد فى رواية عبد الله بن دينار على قيراط وهو المراد **(قوله)** فعملت اليهود زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم فى الصلاة حتى اذا انصف النهار يحجزوا فاعطوا قيراطاً وقيراطاً وكذا وقع فى بقية الامة والمراد بالقيراط التصيب وهو فى الاصل نصف دانق والدانق سدس درهم **(قوله)** الى صلاة العصر) يحتمل أن يرد به أول وقت دخولها ويحتمل أن يرد بأول حين الشروع فيها والثانى يرفع الاشكال السابق فى المواقف على تقدير تسليم ان الوقتين متساويان أى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والغروب فكيف يصح قول النصارى انهم أكثر عملاً من هذه الامة وقد قدمت هناك عملة أجوبة عن ذلك فلتراجع من يؤمن بالاجوبة التى لم تقدم ان قائل مالئاً أكثر عملاً اليهود خاصة ويؤيده ما وقع فى التوحيد بلفظ فقال أهل التوراة ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك أما اليهود فلا هم أطول زماناً فاستلزم أن يكونوا أكثر عملاً وأما النصارى فلا هم وازنوا كثرة اتباعهم بكثرة زمن اليهود لان النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعاً أشار الى ذلك الاسماعيلى ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار انهم عمالوا الى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتاً أشار الى ذلك ابن القصار وابن العربي وقد قدمنا انه لا يحتاج اليه لان المدة التى بين الظهر والعصر أكثر من المدة التى بين العصر والمغرب ويحتمل ان تكون نسبة ذلك اليهم على سبيل التوزيع فالقائل بخن أكثر عملاً اليهود والقائل بخن أقل أجر النصارى وفيه بعد وسكى ابن التين أن يعتد بعمل الفريقين جميعاً أكثر من زمانهم أطول وهو خلاف ظاهر السياق **(قوله)** فغضبت اليهود والنصارى أى التفتوا منهم **(قوله)** مالئاً أكثر عملاً وأقل عطاء) نصب أكثر وأقل على الحال كقوله تعالى فإلههم عن التثنية كرمعربين وقد تقدمت مساحت هذه الجملة فى كتاب المواقف **(قوله)** من حرككم أطلق لفظاً الحق لقصد الممانعة والافعال كل من فضل الله تعالى **(قوله)** فذلك فقللى أو تيمنه من أشاء) فيه جملة لاهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الاحسان منه جل جلاله **(قوله)** باب الاجارة الى صلاة العصر ذكر فيه حديث ابن عمر عن طريق مالك عن عبد الله بن دينار وليس فى سياقه التصريح بالفعل الى صلاة العصر وانما يؤخذ

٢٢٦٨

٢٢٦٨

٢٢٦٨

حدثنا اسمعيل بن أبي أيوب قال حدثني ٣٦٨ مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن الخطاب

ذلك من قوله ثم أتته الذين يعملون من صلاة العصر فان ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها نعم في رواية أيوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر (قوله) في رواية عبد الله بن دينار انما مثلكم اليهود والنصارى هو يخفف اليهود عطفًا على الضمير المحرور بغير إعادة الجار قاله ابن التين وانما يأتي على رأي الكوفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه (قلت) ووجدته مضبوطًا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على ارادة المعية ويرجح توجيه ابن مالك ما سألني في أحاديث الانبياء عن طريق الليث عن نافع بلفظ وانما مثلكم ومثل اليهود والنصارى (قوله) الى مغارب الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلفظ الجموع وكأنه باعتبار الازمنة المتعددة باعتبار الطوائف وقص في رواية سفیان الآتية في فضائل القرآن الى مغرب الشمس على الافراد وهو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الانبياء ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ الى ان تغيب الشمس (قوله) هل ظلمكم) أي قصصكم كما في رواية نافع في الباب الذي قبله وسأذكر بقية قوائده بعد ما ين (قوله) ما) انهم من منع أجر الاجير) أورد فيه حديث أبي هريرة قد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب انهم من باع عرافي وأخر السبع (تنبه) أخر ابن بطال هذا الباب عن الذي بعده وكأنه صنع ذلك للمناسبة (قوله) ما) الاجارة من العصر الى الليل) أي من أول وقت العصر الى أول دخول الليل أورد فيه حديث أبي موسى وقدمت في سنده ومنه في المواقيت وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد بن الهلاء المذكور هناك ويريد بالموحدة والتصغيره ابن عبد الله بن أبي بردة (قوله) كمثل رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التثنية بالمركب (قوله) يعملون لعملا وما الى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر لان فيه انه استأجرهم على أن يعملوا الى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وانهم ما حديثان سيقا قصتين نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى فربما الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن يحتمل أن تكون القصستان جمعا كما تأخذ ابن عمر فحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ان التبر ما احتمال أن يكونوا غصبا أو لا فقالوا ما قالوا اشارة الى طلب الزيادة فلما لم يعطوا اقدرا زادوا تركوا فقالوا للسمعاعنا باطل انتهى وفيه مع بعده مخالفة لصرح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد فهم قالوا رأينا أعطيت هؤلاء قراطين قراطين وأعطيتنا قراطا وقراطين كذا أكثر مما علف فيه التصريح بما هم أعطوا ذلك الآن يجعل قوله سم أعطيتنا أي أمرت لنا أو وعدتنا ولا يستلزم ذلك انهم أخذوه ولا ينبغي أن الجمع يكونهما قصتين وضع وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى ان الله تعالى قال اليهود آمنوا بي ورسلي الى يوم القيامة فآمنوا بموسى الى ان بعث عيسى فكفروا به وذلك في

قدر

العلام حدثنا أبو اسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المسلمين والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون لعملا وما الى الليل على أجر معلوم فعملوا الى نصف النهار فقالوا لاجارنا الذي شرط لنا وما علف باطل فقال لهم لا تفعلوا اكوا ليشية عليكم وخذوا أجركم كمالا فأبوتروا واستأجر آخرون بعدهم فقال اكوا ليشية بكم وهذا عليكم الذي شرط لهم من الاجر فعملوا

حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه (٣٦٩)

فقد رصف المدة التي من مبعث موسى الى قيام الساعة فتقولهم لا حاقنا الى اجرنا اشارة الى انهم كفروا واولوا واستغنى عنهم هذه من اطلاق القول واردة لازمة لان لازمة ترك العمل المعبره عن ترك الايمان وقولهم وما علمنا باطل اشارة الى احاط علمهم بكنههم بعيسى اذ لا تفهم الايمان بموسى وحده بعد بعثته عيسى وكذلك القول في النصارى الا ان فيه اشارة الى ان مدتهم كانت قدر رصف المدة فاقصر واعلى نحو الراجع من جميع النهار وقوله ولكم الذي شرطت زانق رواية الاسماعيل الذي شرط لهؤلاء من الاجر يعنى الذين قتلهم وقوله فاما بنى من النصارى عيسى اى بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بنى من الدنيا وقوله واستكملوا اجر الذين ايمانهم بالانبياء الثلاثة وقضى الحديث الاشارة الى قصر المدة التي بقيت من الدنيا وسألت الكلام عليه في قوله بعثت انا والساعة كهاتين (قوله حتى اذا كان حين صلاة العصر) هو نسب حين ويجوز فيه الرفع (قوله واستكملوا اجر الذين قتلهم) كذا الذى ذكره وغيره وحكى ابن التين ان روايته كلاهما بالرفع وخطاه وليس كازعم بل وجه (قوله فذلك مثلهم) اى المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا التور) في رواية الاسماعيل فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما امرهم الله به واستبدلوا على ان يبقوا هذه الامية يدعى الاث لا نه يقتضى ان مدة اليهود تطير مدق النصارى والمسلمين وقد اتفق اهل النقل على ان مدة اليهود الى بعثته النبي صلى الله عليه وسلم كانت اكثر من اثنى سبعة ومدة النصارى من ذلك سائمة وقيل اقل فتكون مدة المسلمين اكثر من الف قطعاً ونصن الحديث ان اجر النصارى كان اكثر من اجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بغير طاب والنصارى تحوز ربع النهار بغير طاب ولعل ذلك باعتبار ما حصل من آمن من النصارى بموسى وعيسى فحصل لهم تضعيف الاجر من غير تخلاف اليهود فانهم لم يبعث عيسى كقرواه وفي الحديث ففضل هذه الامة وتوفيرا اجر هاجم قله علمها وقه جواز استدامة صلاة العصر الى ان تغيب الشمس وفي قوله فاما بنى من النصارى عيسى اشارة الى قصر مدة المسلمين بالنسبة الى مدة غيرهم وفيه اشارة الى ان العمل من الطوائف كان مساوياً في المقدار وقد تقدم الحديث في ذلك في المواقيت مشروحة (قوله ما) من استاجر اجبر اقره (اجره) في رواية الكشمي حتى قتل الاجبر (قوله فعمل فيه المستاجر) اى اجر فيه اوزع (فزاد) اى ربح (قوله ومن عمل في مال غيره فاستفضل) هو من طفق العام على الخاص لان العامل في مال غيره اعم من أن

فقال لهم اكلوا بقية عليكم فان ما بنى من النصارى يسر فاقوا فاستاجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر الذين قتلهم فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا التور * (باب من استاجر اجبر اقره) فعمل فيه المستاجر فزاد أو من عمل في مال غيره فاستفضل * حدثنا أبو العباس أخبرنا شعب بن الزهري حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى اواوا الميت الى غار فدخلوه فانطردت ضرير من الجبل فسلست عليها الغار فقالوا انه لا ينجيكم من هذه الضخرة الا ان تدعوا الله بصالح أعمالكم فقال رجل منهم اللهم كان لي أبوان

(٤٧ فتح الباري ج ١) شحان كبروان وكنت لأعقب قبلهما أهلاً ولا مآلئاً في بي طلبتي هو ما لم أرح عليهما حتى ماتا فقلت لهما غيبوهما فغيبوهما ما نسين فكرهت أن أعقب قبلهما أهلاً ولا مآلئاً والقدح على يدي انظر استقظا طهما حتى برق الفجر فاستقظا فغيبوهما اللهم ان كنت فعلت ذلك انتقم وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الضخرة فانفرت شيلاً لا يستطيعون الخروج وقال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن نفسها فاستغفرتني حتى أمنت بها منة من السنين فجاءتني فأعطيناها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسي فافعلت حتى اذا قدرت عليها قالت لا أحل لك أن تغض الخاتم الابيضه ففكرت من الوقوع عليها فانصرف عنها وهي أحب الناس الى وترك الذهب الذي أعطيناها اللهم ان كنت فعلت ذلك انتقم وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرت الضخرة فغاب عنهم لا يستطيعون الخروج منها قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجراً عظيمهم أجراً من غير رجل واحد ترك الذي له وذهب ففقرت أجراً حتى كبرت منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله اني اأجرى فقلت له كل ما ترى

من أجله من الابل والبرق
والغمر والرقيق فقال يا عبد
الله لست ترى في قلتي اني
لا استرئيك فأخذته كله
فالساق فله تركه منه شأ
الله فان كنت فعلت ذلك
استاء وجهك فافرح عنا
ما نحن فيه فانفجرت
الصخرة فخرجوا يشون
*(باب من آخر نفسه
ليحمل على ظهره ثم تصدق
به أو أخرج المال)* حدثني
سعيد بن يحيى بن سعد
القرشي حدثنا أبي حدثنا
الاعمش عن شقيق عن أبي
معوذ الانصاري رضى
الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
أمر بالصدقة أطلق أحدنا
الى السوق فيحمل فصيل
المدون لبعضهم ليلة ألف
قال ما نراه الا نسيه *(باب
أجر السمرة)* ولم يران
سعرين وعطاء وبرايم
والحسن يا جر السمارة
بأسا وقال ابن عباس
لا بأس أن يقول بع هذا
الثوب فزاد على كذا وكذا
فهو لك وقال ابن سيرين
اذا قال بع بكذا فاعا كان
من ربحه قلت أو يني ويثقل
فلا بأس به
(٢) قوله وسأقي شرحه في
نسخة وسأقي بقبه بما حقه

يكون مستأجرا أو غير مستأجر ولم يذكر المصنف الجواب إشارة الى الاحتمال كعادته ثم ذكر فيه
حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق عليهم الغار وقد تقدم من وجه آخر قريباً وقد تعقب
المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجمه له وانما البحر الرجل في آخر جبره ثم أعطاه
له على سبيل التبرع وانما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة وقد تقدم ذلك في إنشاء كتاب البيوع
وسأقي شرحه (٢) مستوفى في آخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية
لا أعقب هولاء الغنوق بالغن المحجمة والموحدة وآخيه فافرح العشي وضبطوه بفتح الهمزة
أعقب من الثلاثي الا الاصيل فيضمهما من الرباعي وخطبوه وقوله أهلاً ولا مالاً المراد بالاهل ماله
من زوج وولد وبال مال ماله من رقيق وخدم وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعبه وقوله
وجه وقوله فتأني بفتح النون والهمزة مقصود بالوزن سعي أي بعد وفي رواية كرم عاق الاصيل فناء
بعد النون نوزن جاء وهو بمعنى الاول وقوله فلم أر حبة لمزة وقوله كسر الرام وقوله برق الفجر
بفتح الراء أي أضاء وقوله فافرح بالوصل ونظم الرام مبهمة قطع وكسر الراء من الفرج ومن
الافراج وقوله كل ما ترى من أجل كذا لكشيم من الرباعي وزيدي المروزي والباقي من أخرج ولكل
وجه (٣) قوله يا س من آخر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به في رواية الكشيم
ثم تصدق منه وقوله وأخرج الجمل أي وبأجر الجمل (قوله حدثنا أبي) هو الاموي صاحب
الغازي وقوله عن شقيق هو أبو وائل وقوله فيحمل أي يطلب أن يحمل بالاجرة وقوله بالمدنى
يحمل انتاع بالاجرة وهي مدتن طعام والمخاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد ههنا
الحمل من أحدهما والاجر من الآخر كالمساواة والمزاولة ووقع للنسائي من طريق منصور
عن أبي وائل ينطلق أحدنا الى السوق فيحمل على ظهره (قوله وان لبعضهم ليلة ألف) هذه
اللام للتأني كيد وهي ابتدائية لا خولها على اسم ان وقد تقدم الخبر وهي كقولها تعالى ان في ذلك
لعبرة ومن اراد ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ وان لبعضهم اليوم مائة
ألف زاد النسائي وما كان له يومئذ درهم أي في الوقت الذي كان يحمل فيه (قوله قال ما نراه
الا نسيه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الاعمش ان قائل ذلك هو أبو وائل الراوي للحدث
عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة (قوله يا س) أخرج
السمرة أي حكمته وهي بمهملتين (قوله ولم يران) سيرين وعطاء وبرايم والحسن يا جر السمارة
بأسا أما قول ابن سيرين وبرايم فوصله ابن أبي شبة عنهما بالمفضل بأس يا جر السمارة اذا افتقر
يداً به وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شبة أيضاً بلفظ سئل عطاء عن السمرة فقال لا بأس
بها وكان المصنف أشار الى الدرع من كرهها وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين (قوله وقال
ابن عباس لا بأس أن يقول بع هذا الثوب فزاد على كذا وكذا فهو لك) وصلة ابن أبي شبة
من طريق عطاء فتعوه وهذه أجرة سمرة أيضاً لكنها محمولة ولذلك لم يجرها الجمهور وقالوا يا بع
له على ذلك فله أجرة مثله وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على انه أجرة محمى المقارض وبذلك
أجاب أحدواً وحقق ونقل ابن التين ان بعضهم شرط في جوازها أن يبيع الناس ذلك الوقت ان غش
السلعة يساوي أكثر مما سعى له وتعبه بأن الحمل بمقدار الاجرة باق (قوله وقال ابن سيرين اذا
قال بع بكذا فاعا كان من ربحه قلت أو يني ويثقل فلا بأس به) وصلة ابن أبي شبة أيضاً من طريق

بونس غموه هذا أشبه بصورة المقارص من السفار **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم**
المسلمون عند شروطهم) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقد جاء من
 حديث عمرو بن عوف المزني وأبي هريرة وغيرهما ما حديث عمرو بن عوف فأخرجه اسحق في
 مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده فروعا بلفظه وزاد
 شرطهما حلالا وأحل حراما وكثير بن عبد الله ضعفه عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه
 كالترمذي وابن خزيمة يقرّونه وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من
 طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو موحد عن أبي هريرة بلفظه أضافوا زيادة كثير
 فزادها والصحيح جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجهما الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع
 عن أبي هريرة ولا يثبت في شيء من طريق عطية بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون
 عند شروطهم وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق **(تنبه)**
 فخرح على ذلك فهو وقد نقضه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث
 ابن عباس الماضي في البيوع والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر بالبادي أن لا يكون له
 سمسار فان مفهومه انه يجوز أن يكون سمسارا في بيع الحاضر للعاضر ولكن شرط الجمهور أن
 تكون الاجرة معلومة وعن أبي حنيفة أن دفعه له الفاعل ان يشتري بها زباجة عشرة فهو
 فاسد فان اشترى فله أجره المثل ولا يجوز ماسي من الاجرة وعن أبي ثور اذا جعل له في كل ألف
 شيئا معلوما لم يجز أن ذلك غير معلوم فان عمل فله أجر مثله وحجة من منع انها اجارة في أمر لا مد
 غير معلوم وحجة من اجازها له اذ عين له الاجرة كفي ويكون من باب الجمالة والله أعلم **(قوله**
باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب) أورد في حديث خباب
 وهو اذ ذل المسلم في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي اذ ذل دار حرب
 واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال ان يكون
 الجواز مقيدا بالضرورة وأن جواز ذلك كان قبل الاذن في قتال المشركين ومنابتهم وقبل
 الامر بعدم اذلال المؤمن نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك بالضرورة بشرطين أحدهما
 أن يكون عمله في ساحل المسلم فعله والا حزان لا يبيعه على ما يعود ضرره على المسلمين وقال
 ابن المنبر استقرت المذاهب على ان الصناعات حوا فيهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد
 ذلك من الذلة بخلاف ان يجدهم في منزله وبطريق التسعة والله أعلم وقد تقدم حديث خباب
 في البيوع وما في بقية شرحه في تفسير سورة مريم **(قوله باب ما يعطى في الرقبة على**
أسماء العرب) فاجبة الكتاب كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع والأحاديث التي جمعها في المراء
 به طائفة من العرب خصوصاً قال الهمداني في الانساب الشعب والحق يبعي وصح الشعب
 لأن القليلة تشعب منه وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الامكنة
 ولا باختلاف الاجناس وتقيده في الترجمة بأحاديث العرب يشعر بجمه فيه ويمكن الجواب بانه
 ترجم بالواقع ولم يتعرض لشي غير وقد ترجم عليه في الطب الشروط في الرقبة بقطيع من الغنم
 ولم يقيده بشيء وترجمه أيضا لرقيا بشاعة الكذب والرقية كلام يستثنى به من كل عارض

* وقال النبي صلى الله عليه

وسلم المسلمون عند شروطهم

* حدثنا سعد بن عبد الله

الواحد حدثنا معمر بن

طائوس عن أبيه عن ابن

عباس رضي الله عنهم قال

نهي النبي صلى الله عليه وسلم

أن يئتي الركب ولا يبيع

حاضر لبادي ابن عباس

ما قوله لا يبيع حاضر لباد

قال لا يكون له سمسار

(باب) هل يؤجر الرجل

نفسه من مشرك في أرض

الحرب * حدثنا عمر بن حفص

حدثنا أبي حدثنا الاعشى

عن مسلم عن مسروق حدثنا

خباب رضي الله عنه قال

كنت رجلا قنينا فعملت

للعاص بن وائل فاجع لي

عنده فأنته أفاضه فقال

لا والله لا أقضيك حتى تكفر

بمحمد فقلت أما والله حتى

تموت تمعت فلا قال واني

لمت ثم دعوت قلت نعم قال

فانه سيكون ثم مال وولد

فأقضيت فأنزل الله تعالى

أفرأيت الذي كفر بآياتنا

وقال لا زينا مالا وولدا

(باب ما يعطى في الرقبة

على أجيال العرب بنقطة

الكتاب) **ق**

أشار إلى ذلك ابن درسته وسياق تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى **(قوله وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله)** هذا طرف من حديث واصله المؤلف رحمه الله في الطب واستبدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وخالف الحنفية فنعوه في التعليم وأجازوه في الرقي كالدواء فالوالان تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله وهو القياس في الرقي لأنهم أجازوه فيه هذا الخبر وحل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب وسياق القصة التي في الحديث بأني هذا التأويل وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره وتعقب بأنه الباطل للنسخ بالاحتمال وهو مردود بأن الأحاديث ليس فيها نص يرجح المنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب وبأن الأحاديث المذكورة أيضا ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض للأحاديث الصحيحة وسيكون لتساعده إلى البحث في ذلك في كتاب السكاك في باب الترويج على تعليم القرآن **(قوله وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئا قبله)** وقال الحكم لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطى الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ وإن أعطى شيئا قبله وأما قول الحكم فوصله الغوري في المحدثات حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال أوله أنه أجازوا وألقت الحكم فقال ما سمعت فقها يذكره وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في الطبقات من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال لما حذقت قلت لعبي بإعماه أن المعلم يريد شيئا قال إنما كانوا يأخذون شيئا ثم قال أعطه خمسة دراهم فلم أزل به حتى قال أعطه عشرة دراهم وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجر أو كرهه الشرط **(قوله ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم)** أما قوله في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه فروى عبيد بن جعد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكايته أخذ عليه الأجرة وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب ما ترى في كسب القسام فكرهه وكان الحسن يكرهه وقال ابن سيرين إن لم يكن حشنا فلا أدري ما هو وجان عنه رواه يجمع بينهما بين هذا الاختلاف قال ابن سعد حدثنا عمار حدثنا جاد عن يحيى عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام وكان يكرهه أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري وكان يقال السحت الرشوة بقية كلام ابن سيرين وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاعل عن عمرو على وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت أنه الرشوة في الحكم أخرجه ابن جرير بإسنادهم ورواه من وجه آخر فروعاً ورجاله ثقات ولكنه مرسل ولقطة كل لحظ انتبه السحت فالتأويل به قيل بأمر رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم **(تنبيه)** القسام فتح القاف فعال من القسم فتح القاف وهو القاسم وشرحه الكرماني على أنه ضم القاف جمع قاسم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة تنحى عن الحاء وهو شاذ وضبطه بعضهم بما يان من أكله العصار فهو أعظم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تكسر

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئا قبله * وقال الحكم لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطى الحسن دراهم عشرة ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم

وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم (قوله) وكأول يعطون على الخرص (هو) بفتح المعجمة
 وسكون الراء ثم صادمه لة هو الحزر وزنا بمعنى وقد تقدم تفسيره في البيوع أي كانوا
 يعطون أجرة الخمارص وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لأشتر كما في أن كلامهما
 يفصل التنازع بين المتخاصمين ولأن الخرص يقصد للقسمة ومناسبة ذكر القسام والخمارص
 للترجمة الأشتر التي ان جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقصة واحد ومن ثم كماله أخذ
 الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات وكره أيضاً أجرة القسام وقيل إنما
 كرهها لأنه كان يرق من بيت المال فكرهه أن يأخذ أجرة أخرى وأشار بصحون إلى الجواز
 عند فساد أمور بيت المال وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أحدث الناس ثلاثة
 أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضرب النخل وقسمة الأموال والتعليم اه وهذا مرسل
 وهو يشعر بانهم كأول قبل ذلك تبرعوا بها فلما غشا الشيع طلبوا الأجرة فقد ذلك من غير كرم
 الاخلاق فحذر كراهته من كرهها على التنزيه والله أعلم (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي
 وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كما به اسمه اباس وهو مشهور بكنيته (قوله عن أبي
 المتوكل) هو النابج وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه وتابع بأعوانه
 على هذا الاسناد شعبة كما في آخر الباب وهشم كما أخرجه مسلم والنسائي والاعمش فرواه
 عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي المتوكل أبا نضرة أخرجه
 الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه فاما الترمذي فقال طريق شعبة أصح من طريق
 الاعمش وقال ابن ماجه انها الصواب ورجحها الدارقطني في العلل ولم يرجح في السنن شأ وكذا
 النسائي والذي يرجح في نقدى ان الطريقين محفوظان لا اشتغال طريق الاعمش على زيادات في
 المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه فكانه كان عند أبي بشر عن شيخين فحذف به تارة عن هذا
 وتارة عن هذا ولم يصح ابن العربي في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد روى عن أبي سعيد
 أيضاً معدن سيرين كما ساق في فضائل القرآن وسليمان بن قتبه وهو بفتح القاف وتشديد اللامنة
 كما أخرجه أحمد والدارقطني وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد (قوله انطلق نفر) أقف على اسم
 أحد منهم سوى أبي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بان السفر كان في جهاد لكن في
 رواية الاعمش ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثهم وفي رواية سليمان بن قتبه عند أحمد يفتنار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعثنا زاد الدارقطني فيه بعثهم بفتح عليم أو سعيد ولم أقف على تعيين هذه
 السرية في شيء من كتب المغازي بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم وهي واردة عليهم لم أقف
 على تعيين الحى الذين نزولوا بهم من أى القبائل هم (قوله فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة
 وفي رواية الاعمش عند غدر الترمذي يفتنار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلاً فنزلنا بقم
 لبلا فاستأناهم القرى فافادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أمير
 السرية والقرى بكسر القاف مقصور الضافة (قوله فاوا ان يضفوههم) بالتشديد لا أكثر
 وبكسر الضاد المعجمة تخففاً (قوله فلدغ) بضم اللام على البناء للجهول واللدغ بال اللام المهملة
 والغن المعجمة وهو اللسع وزنا بمعنى وأما اللدغ بال ال المعجمة والغن المعجمة فهو الاحراق
 الخفيف واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما وأكثر

وكأول يعطون على الخرص
 * حدثنا أبو النعمان
 حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر
 عن أبي المتوكل عن أبي سعيد
 رضى الله عنه قال انطلق
 نفر من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم في سفرة سافروها
 حتى نزلوا على حى من أحياء
 العرب فاستضافوهم فأبوا
 أن يضيفوهم فلدغ سيد
 ذلك الحى

٢٧٧٦

ع

نقطة

٤٢٤٩

ما يستعمل في العقب وقد أفادت رواية الأعشى تعيين العقب وأما ما وقع في رواية هشيم عند
النسائي أنه مصاب في عقله وأديغ فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في أنه أديغ ولا
سيما نريح الأعشى بالعقب وكذلك ماسيأتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين
عن أبي سعيد بلقظ أن سيدا لحى سليم وكذا في الطب من حديث ابن عباس أن سيدا لحى سليم
والسليم هو الأديغ ثم وقعت للحجاجة قصة أخرى في رجل مصاب بعقله فقرا عليه بعضهم فأنه
الكتاب فقرأ أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه امر
يقوم وعندهم رجل مجنون موثق في الحديد فقالوا أنك جئت من عند هذا الرجل مجنون فارقنا
هذا الرجل الحديث فالذي يظهر أنهم ما قصصنا لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه أديغ **(قوله)**
فسيء الله بكل شيء أي مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقب كذا الأكر من السي
أي طلبوا له ما يداويه ولكنهم شئ فشفوا بالمجمعة والنساء وعده شرح الخطابي فقال معناه طلبوا
الشفاء فقالوا شئ الله مرضي أي أرى هوشه له الطبيب أي عالجه بما يشفيه أو وصفه ما فيه
الشفاء لكن ادعى ابن التين أنها تصنف **(قوله)** لو أتيتم هؤلاء الرهط قال ابن التين قال نزهة شر
وتارة رهطاً والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين
(قلت) وهذا الحديث يدل **(قوله)** فلوهم في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذا الرواية
جارية منهم فيعمل على أنه كان معها غيرها زاد البرزقي حديث جابر فقالوا لهم قد بلغنا أن
صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم **(قوله)** وسعينا في رواية الكشي في شفيان الجمجمة والفاء
وقد تقدم ما فيها **(قوله)** فهل عند أحد منكم من شيء زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه بنفع
صاحبنا **(قوله)** فقال بعضهم في رواية أبي داود فقال رجل من القوم نعم والله إن لآرق بكسر
الناف و بين الأعشى أن الذي قال ذلك هو أوسع مدرأوى الخرو ولفظه قلت نعم أنا أول لكن لا أرفقه
حتى تعطوا غنائما فإديان جنس الجعل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على عمل وقد
استشكل كون الرافعي هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين فقام معهما رجل
ما كان ظنه يحسن رقية وآخر جهل مسلم وسأى في المصنف في فضائل القرآن بلقظ آخر وفيه فمارجع
قلنا له أ كنت تحسن رقية ففي ذلك اشعار بأنه غيره والجواب أنه لا مانع من أن يكني الرجل عن
نفسه فلعل أباسعيد صرح نارقو كني أخرى ولم يتفرد الأعشى بتعيينه وقد وقع أيضاً في رواية
سليمان بن قيس بلقظ فأتيتهم فرقيته بفاحشة الكتاب وفي حديث جابر عند البرزقي قال رجل من
الانصار أنا أرفقه وهو مجنون يرواية الأعشى فان أباسعيد أنصاري وأما جمل بعض الشارحين
ذلك على تعدد القصة وإن أباسعيد روى قصتين كان في أحدهما رافعا وفي الأخرى كان الرافعي
غيره فيعيد جدا ولا سيما مع اتحاد الخرج والسياق والسبب ويكني في رد ذلك أن الأصل
عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الروايتين يمكن بدونه وهذا بخلاف ما قدمته من
حديث خارجة بن الصلت عن عبد فان السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الجمل على التعدد
فيه قريبا **(قوله)** فصالحوهم أي وافقوهم **(قوله)** على قطع مع الغنم قال ابن التين القطيع
هو الطائفة من الغنم وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقطوع من غنم كان أو غيرها وقد صرح
بذلك ابن قزول وغيره وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين وثمن

فسعوا له بكل شيء
لا ينفعه شيء فقال بعضهم
لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين
نزلوا علينا أن يكون عند
بعضهم شيء فأتوهم فقالوا
يا أيها الرهط أن سيدنا دغ
وسعينا له بكل شيء لا ينفعه
فهل عند أحد منكم من
شيء فقال بعضهم نعم والله
إنى لآرق ولكن والله لقد
استغنيناكم فلم تضفونا فاما
أنباراق لكم حتى تجعلوا
لنا جعلا فصالحوهم على
قطيع من الغنم

في رواية الاعمش فقالوا انا قطعكم ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشاة في رواية معبد بن
 سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكانهم اعتبروا عدد دهم
 فجعلوا الجعل بازائه **(قوله فأنطلق بنقل)** بضم الفاء وكسر حا وهو نفع معه قلل رزاق وقد
 تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حنيفة في الرقعة يكون بعد
 القراءة تحصيل بركة القراءة في الجوارح التي ير عليها الرقعة فتحصل البركة في الرقعة التي يتفعل
(قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعبة فجعل يقرأ عليها بها فاتحة الكتاب وكذا في
 حديث جابر وفي رواية الاعمش فقرأت عليه الحمد لله ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد
 لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريقة عدد ما قرأ الفاتحة لكنه ينفه في رواية الاعمش وأنه
 سبع مرات ووقع في حديث جابر ثلاث مرات والحكم الزائد **(قوله فكأنما شط)** كذا
 للجميع بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي قال الخطابي وهو لغة والمشهور شرط اذا عقد
 وأنشط اذا حل وأصله الانشطة بضم الهمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهي الجمل وقال ابن
 التيمي حكى بعضهم ان معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نشيط ويحتل
 أن يكون معنى نشط فزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شأ فشيئاً **(قوله من عقال)**
 بكسر الهمزة بعدها قاف وهو الجمل الذي يشد به ذراع البهيمة **(قوله وما به قلبه)** بحركات أي
 عليه وقيل العلة قلبه لان الذي نصيبه يقاب من جب الى جنب يعلم موضع الداء قاله ابن
 الاعراب ومنه قول الشاعر * وقد برئت فاني الصدر من قلبه * وفي نسخة الدماطي يحظه
 قال ابن الاعراب القلب داء مأخوذ من القلاب بأخذ البعير فألم قلبه فموت من يومه **(قوله فقال)**
 بعضهم اقصوا لم أقصه اسم **(قوله فقال الذي رقى)** بفتح القاف وفي رواية الاعمش فلما
 فضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء وفي رواية معبد بن سيرين فامر لنا بثلاثين شاة وسقانا
 لبنا وفي رواية سليمان بن قيس فبعث اللبن بالشيء والزل فاكلنا الطعام وأوان يا كوا القنم
 حتى أتينا المدينة وبين في هذه الرواية ان الذي منعهم من تناولها هو الرقعة وأما في باقي الروايات
 فاجمعه **(قوله فنظروا ما يأمرنا)** أي فتبعه ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك **(قوله وما يدريكم انما رقية)**
 رقية قال الداودي معناها ما أدرأه الله وقد روى كذلك وأصله هو المحفوظ لان ابن عينة قال اذا
 قال وما يدريكم فلم يعلم واذا قال وما أدرأه فقد أعلم وتعبه ابن التين بان ابن عينة إنما قال ذلك
 فيما روى في القرآن كما تقدم في آخر الصام والافلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الداراة وقد
 وقع في رواية شعبة وما أدرأه ونحوه في رواية الاعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يدريه
 وهي كلمة يقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا فرق هنا زاد شعبة في
 روايته ولم يذكر منه نهياً من النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وزاد سليمان بن قيس في روايته
 بعد قوله وما يدريكم انما رقية قلت آتني في روي والد راكطني من هذا الوجه فقلت يا رسول الله
 شيء آتني في روي وهو ظاهر في انه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقية بالفاتحة ولهذا قاله
 أصحابنا لم يرجع ما كنت تحسن رقية كما وقع في رواية معبد بن سيرين **(قوله ثم قال قد أصبتم)**
 يحتمل أن يكون صواب فعلهم في الرقية ويحتمل أن ذلك في وقتهم عن التصرف في الجعل حتى
 استأنفوه ويحتمل أنهم من ذلك **(قوله وانشر بوالى معكم سهما)** أي اجعلوا الى منه نصيبا وكانه

فأنطلق بنقل عليه ويقرأ
 الحمد لله رب العالمين
 فكأنما نشط من عقال
 فأنطلق عشي وما به قلبه
 قال فأوفوهم جعلهم
 الذي صالحهم عليه فقال
 بعضهم اقصوا فقال الذي
 رقى لا تفعلوا حتى تأتني النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكره
 الذي كان فنظروا ما يأمرنا
 قدوموا لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فذكره
 فقال وما يدريكم انما رقية
 ثم قال قد أصبتم اقصوا
 وانشر بوالى معكم سهما
 ففعل النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أبو عبد الله

أراد المداغة في تانيسهم كما وقع له في قصة الجار الوحشي وغير ذلك **(قوله)** وقال شعبة حدثنا أبو
 بشر سمعت أبا المتوكل **(هذه الطريق في هذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطب**
من طريق شعبة لكن بالنعنة وهذا هو السرف عزوه الى الترمذي مع كونه في البخاري وغفل
بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبه الى الترمذي وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله
ويلتحق به ما كان بالذكرو والدعاء بالماوروكذا غير المأثور وما لا يخالف ما في المأثور وأما الرق
بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسأقي حكم ذلك مبدا وطاف كتاب الطب
وفيه مشروعية الضافة على أهل البوادي والتزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل
القرى أو الشرايع وفيه مقابلة من امتنع من المكربة بنظر صنيعه لم يصنع الصالحين من الامتناع
من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى لو
شئت لأخذت عليه أجرا ولم يعتدوا بالحضر عن ذلك إلا بما روي في حديثه وفيه أمضاء ما يلزمه المرعى
نفسه لأن أبا سعيد الترمذي إن يرقى وإن يكون الجعل له ولا يجنبه وأمره النبي صلى الله عليه وسلم
بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهديتين يعلم رغبته
في ذلك وأجابه إليه وفيه جواز قض النسي الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرفت فيه
شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة وفيه
أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه من تقديمه لأن أولئك منعوا الضافة وكان الله
قديم للصحابة في ما لهم نصيبا فتعوزهم فببب لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم وفيه
الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لأن من عادة الناس الاعتزاز بما
كبرهم فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء قافوا وكان الحكمة فيه أيضا
إرادة الإجابة الى ما يلتمسه المطالب منه الشفاء ولو كثرت اللادوخ لو كان من أحاد الناس لعلهم
يكن يقدروا على التقدير المطالب منهم **(قوله) يا — ضرية العبد وتعاذه ضرب**
الاماء الضرية بفتح المجهدة فعيلة بمعنى مفعولة ما يقدروا السيد على عبده في كل يوم وضربا
جمعا ويقال لها خراج وغلة بالغين المجهدة وأجر وقد وقع جميع ذلك في الحديث ثم أورد المصنف
فيه حديث أنس أن أبا طيبة جهم النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه باله خففوا عنه من ضريبة
وذلاته على الترجعة فظهر أن المراد بيان حكم ذلك وفيه نفي النبي صلى الله عليه وسلم له
دلالة على الجواز وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعذاب وأما ضرائب الاماء فيؤخذ منه بطريق
الالحاق واختصاصها بالتعاذه لكونها مظنة تطرق الفساد الاغلب والافكا يخشى من
اكتساب الامة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقه مثلا ولعلنا أشار الترجة الى
ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأجرى قال خطبنا حذ بنه حين قدم المداين فقال
تعاذهوا ضربا ما كنتم وهم وعنده أبي نعم في الخلية بلنظ ضرائب علمائكم واسم الاجرى
هذا مالكا وأورد سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريقه شاذين الفرات قال حدثنا
أبو داود شيخ من أهل المداين قال كنت تحت منبر حذيفة وهو يخاطب ولأبي داود من حديث
رافع بن خديج عن فوعانسي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو وقد تقدم ذكر ذلك
في آخر السورع وقال ابن المتري في الحاشية كأنه أرادنا تعاذه التفتد لبق مدار ضريبة الامة

نع

٢٨٦ / ٢

وقال شعبة حدثنا أبو بشر
 سمعت أبا المتوكل بهذا
 «باب ضريبة العبد
 وتعاذه ضرائب الاماء»
 «حدثنا محمد بن يوسف
 حدثنا سفيان عن جند
 الطويل عن أنس بن مالك
 رضى الله عنه قال جهم أبو
 طيبة النبي صلى الله عليه
 وسلم فامر له بصاع أو صاعين
 من طعام وكلمه باله خفف
 عن غلته وأضر بيته

٢٢٢٢

تعلة

٩٧٩

(باب خراج الحمام) *
 * حدثنا موسى بن اسمعيل
 * حدثنا وهب حدثنا ابن
 طاوس عن أبيه عن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال
 احتجم النبي صلى الله عليه
 وسلم وأعطى الحمام أجره
 * حدثنا مسدد حدثنا يزيد
 ابن زريع عن خالد بن عكرمة
 عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عنهما قال احتجم النبي صلى
 الله عليه وسلم وأعطى الحمام
 أجره وروى عن كراهية لم يعطه
 * حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر
 عن عمرو بن عامر قال سمعت
 أنس رضي الله عنه يقول
 كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يحتجم ولم يكن يظلم أحدا
 * (باب من كسب
 مولى العبد أن يحتجموا عنه
 من خراجه) * حدثنا آدم
 حدثنا شعبة عن جند
 الطويل عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم غلاما
 بجمام فجعله وأمره

لاحتمال أن تكون تقليد فتحتاج إلى التمسك بالتعبير ودلالة من الحديث أمره عليه الصلاة
 والسلام بتحقيق ضريبة الجمام فلو لم ذلك في حق الأمة أقعدوا أولى لأجل الغائلة الخاصة بها
 (قوله) **باب** خراج الجمام أورده حديث ابن عباس احتجم النبي صلى الله عليه
 وسلم وأعطى الجمام أجره وزاد من وجه آخر ولو علم كراهية لم يعطه وهو ظاهر في الجواز وتقدم
 في السبوح بلفظ ولو كان حرام لم يعطه وعرف به أن المراد بالكرهية هنا كراهية التحريم وكان
 ابن عباس أشار بذلك إلى الردعي من قال أن كسب الجمام حرام واختلف العلم بعد ذلك في
 هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا كسب فيه دناءة
 وليس يحرم خيما أو الزجر عنه على التنزيه وذهب من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أئيج وخرج
 إلى ذلك الطحاوي والنسفي لا يثبت بالاحتمال وذهب أحد وجاعة إلى الفرق بين الحر والعبد
 فكروا الحر الاحتراق بالجمامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على
 الرقيق والا منها وأباحوها للعبد مطلقا وعدمهم حديث حميدة أنه سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم عن كسب الجمام منها فذكر له الحاجة فقال أعلقه فاحتج به أخرجه مالك وأحد
 وأصحاب السنن ورواه الثقات وقد كررنا أن أجاز الجمام إنما كره لانه من الأشياء التي يجب
 للمسلم على المسلم اعانة له عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجر وجمع ابن
 العربي بين قوله صلى الله عليه وسلم كسب الجمام خيث وبين إعطائه الجمام أجره بأن يحمل
 الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول وفي
 الحديث ناحية الجمامة وقد تحقق بها عندنا وروى عن أخرج الدم وشعره وسائر ذلك في كتاب
 الطب وفيه الأجر على المعالجة والطب والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يحتجموا منها وجاز
 من خارجة السيد بعده كأن يقول له أنت ذلك أنت تكتسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد
 فهو لك وفيه استعمال العبد غير أن سببه الخاص إذا كان قد تضمن تمكنه من العمل أذنه
 العام (قوله) عن عمرو بن عامر هو الانصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس وقد
 تقدم له حديث في الطهارة وأخر في الصلاة وهذا هو جميع ما له عنده (قوله) كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يحتجم فيه أشعاره بالمواظبة بخلاف الأول وقوله ولم يكن يظلم أحدا أجره فيه
 إثبات إعطائه أجره الجمام طريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على
 طريق التخصيص (قوله) **باب** من كسب مولى العبد أن يحتجموا عنه من خراجه
 أي على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان
 لا يطيع ذلك (قوله) عن جند الطويل عن أنس قد رواه الاسماعيلي من هذا الوجه عن جند
 سمعت أنس (قوله) دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب واسم أبي
 طيبة نافع على الصحيح فقد روى أحمد وابن السكن والطبراني من حديث حميدة بن مسعود أنه
 كره له غلام بجمام يقال له نافع أبو طيبة فأنطق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراجه
 الحديث وحكى ابن عسجد لربي اسم أبي طيبة أنه دينار ورواه في ذلك لأن دينار الجمام تابعي
 روى عن أبي طيبة لأنه اسم أبي طيبة أخرجه حديثه ابن مندوم من طريقه بام الجمام عن دينار
 الجمام عن أبي طيبة الجمام قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ونبئت جزم أبو أحد

الحاكم في الكنى أن ديار الحجام بروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في
 الصحابة باسمه ضعف أن اسم أبي طيبة ميسرة أو أما العسكري فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه
 وذكر ابن الخذاقي رجال الموطأ أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة (قوله بصاع أو صاعين
 أو مئداً ومدين) شك من شعبة وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم
 يتعرض لذكر المد وقد تقدم في البسوس من رواية مالك عن حميد فأمر له بصاعين ثم روى لم يشك
 وأفاد نعيم مافي الصاع وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال أصر في النبي صلى الله
 عليه وسلم فأعطيت الحجام أجره فأفاد نعيم من بإشرار العتبة ولا بن أبي شيبه من هذا الوجه
 أنه صلى الله عليه وسلم قال للجحام كم خراجك قال صاعان قال فوضع عنه صاعاً وكان هذا هو
 السبب في الشك المأخوذ وهذه الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عن ابن أبي شيبه أن
 خراجهم كان ثلاثة أصع وكذا الذي يعل عن جابر فإن جمع بينهما بأنه كان صاعين وزيادة فن
 قال صاعين ألقى الكسروم قال ثلاثة جبره (قوله وكلم فيه) لم يذكروا المفعول وقد ذكره قبل
 يسلم بن وجه آخر عن حميد قال كلم مواله ومواليه هم من حولته على الصحيح ومواليهم
 محصية بن مسعود كثر أدهنا وانما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان قتلا واربلا ويكون
 القتال منهم واحداً وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني ياضة فهو وهم فان مولى بني ياضة
 آخر يقال له أبو هند (قوله ما كسب النبي والأما) بين النبي والأما مخصوص
 وعمرو جهى فقد تكون النبي أمة وقد تكون حرة والنبي ينفخ للرحمة وكسر المجهمة
 وتشديد الباء وزن فعمل معنى فاعله أمة ومفعوله هي الزانية لم يصرح المصنف بالحكم لأنه
 نهى على أن المنوع كسب الأمة الفعول لا بالصفات الجارية (قوله وكراههم) أي النخس
 (أجر الناحية والمغنية) وصله ابن أبي شيبه من طريق أبي حاتم عنه وزاد الكاهن وكان
 البخاري أشار بهذا الأثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة يحمل على ما كانت الحرفة فيه
 ممنوعة أو تجوز إلى أمر ممنوع شرعاً لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية (قوله وقول الله عز
 وجل ولا تكبروا اقتياتكم على البغاء إلى آخر الآية قال مجاهد اقتياتكم أمة كم وقع هذا في
 رواية السجتي وقدرى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا
 تكبروا اقتياتكم على البغاء قال لا تكبروا أمة كم على الزنا وأخرجه هو وعبد بن عبد
 والطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في قوله ولا تكبروا اقتياتكم قال أمة كم على
 الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أصر أمة بالزنا فزنت فجاءت ببرد فقال أرجعي فأنى على آخر فقالت
 والله ما أنا بأرجعة فزنت وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعاً ومما
 الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرفوعاً في قصة
 طولة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلاً واتفقوا على تسميتها معاذة وروى
 أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابراً قال جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار
 فقالت ان سيدى يكرهنى على البغاء فنزلت فالتظاهرة ثم زارت فيها وزعم مقاتل أنها صامعا
 كاستأمن لبد الله بن أبي وزادهم عن غيرهم وقوله تعالى أن أردن تحصناً لا مفهوم بل خرج
 مخير القلب ومحمّل أن يقال لا تصور الإكراه الذي يردن التعفف لأنهم حينئذ في مقام

بصاع أو صاعين أو مئداً أو
 مدين وكلم فيه تخفف من
 ضربته (باب كسب النبي
 والأما) هو كراههم أجز
 الناحية والمغنية وقول الله
 تعالى ولا تكبروا اقتياتكم
 على البغاء أن أردن تحصناً
 لتتقوا عرض الحياة الدنيا
 ومن يكرههن فإن الله من
 بعدا كراههن غفور رحيم
 وقال مجاهد اقتياتكم أمة كم
 حدثنا قتيبة بن سعيد عن
 مالك عن ابن شهاب عن أبي
 بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 بن هشام عن أبي مسعود
 الأنصاري رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الكلب
 ومهر البقي وحلوان الكاهن
 * حدثنا مسلم بن إبراهيم
 حدثنا شعبة عن محمد بن
 بجادة عن أبي حاتم عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن كسب الأما

٢٣٨٢

تعد

٢٣٨٢

الاختبار وقوله وقال بجاهد فاستنكم اماما كم وقع هذا في رواية المستنقلى وذ كره النسقى لكن لم
 نسبة تجاهدوا لفظه قال فاستنكم الامام وهو في تفسير القري باى عن ورقاء عن ابن ابي شيعة عن
 بجاهد في قوله تعالى ولا تكثر هو اقباسكم بقول امامكم على البغاة على الزنا ثم اورد المصنف
 حديث ابي مسعود في النهى عن مهر البني وغيره وحديث ابي هريرة في النهى عن كسب
 الامام وقد تقدم في آخر السبع وعفي الباب الذي قبله من شرهما ما فيه مزيد كفاية **قوله**
باب عيب الفحل اورد فيه حديث ابن عمر في النهى عنه والعيب بفتح العين
 واسكان السين المهملة وفي آخره موحدة ويقال له العيب ايضا والفحل الذي كرم من كل
 حيوان فرسا كان او جلا او نسا او غير ذلك وقد روى النسائي من حديث ابي هريرة في النهى عن
 عيب التيس واختلف فيه فقيل هو عن ماء الفحل وقيل اجره الجماع وعلى الاخير جرى المصنف
 ويؤيد الاول حديث جابر عند مسلم نهى عن بيع ضرب الجبل وليس بصريح في عدم الجبل على
 الاجارة لان الاجارة بيع منعقوب يؤيد الجبل على الاجارة لان الفحل ما تقدم عن قتادة قبل اربعة
 أبواب انهم كانوا يكرهون ايجو ضرب الجبل وقال صاحب الافعال اعيب الرجل عيبا اكرى
 منه فخار بزيه وعلى كل تقدير فبيعه واجارته حرام لانه غير متمتع ولا معلوم ولا مقصد روى
 تلميذه وفي وجه الشبهة والخاتمة تجوز الاجارة مدعة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين
 ورواية عن مالك قواها الامير وغيره وحل النبي على ما اذا وقع لمدح مجهول وما اذا استأجره
 مدعة معلومة فلا بأس بجوار الاستأجار لتلخيص الفحل وتعقب بالفرق لان المقصود هنا ماء الفحل
 وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلخيص ثم النهى عن الشراء والكره انما صادر لما قسم
 الثمر وما اعارة به ذلك فلا خلاف في جوازها فان اهدى للمعهديه من المستأجر بغير شرط جاز
 وللمتأجر من حديث انس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل
 فيها فقال يا رسول الله انظر في الفحل فتكرم فرخص له في الكرامة ولا ين حبان في صحبه من
 حديث ابي كبشة مرفوعا من اطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا **قوله** عن علي بن
 الحكم هو البناء يضم الموحدة بعدها ثاقف خففة بصرية ثقة عند الجميع ولينه او الفتح
 الازدي بلا مستند وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد اخرج الحاكم في المستدرک هذا
 الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيم قال علي بن الحكم تقيمن اعز البصر بين حديثي النهى
 وتغيبهم في استدراك وهو في البخاري كاتري وكان في المار في كتاب السبع توهم ان البخاري لم
 يخرجها **قوله** اذا استأجر ارضا فان احدهما أي هل تقسم الاجارة أم لا
 والجواب على عدم الفسخ ذهب الكوفيون والشيعة واقتربوا ان الوارث ملك
 الرقبة المتبعة سبع لها فان تعبت يد المستأجر عنها بموت الذي آجره وتعقب بان المتبعة قد تنفذ
 عن الرقبة كالجور في بيع مساقبة المتبعة في تلك المتبعة باق المستأجر بمقتضى العقد وقد
 اتفقوا على أن الاجارة لا تفسخ بموت فاعل العقد فكذلك هنا **قوله** وقال ابن سيرين ليس
 لاهله أي أهل الميت (ان يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (الى غلم الاجل وقال الحسن
 والحكم ويا بن معاوية تعضى الاجارة الى اهلها) وصله ابن ابي شيعة من طريق جده عن
 الحسن ويا بن معاوية ومن طريق ابي بصير بن خنوه ثم اورد المصنف حديث ابن عمر

باب عيب الفحل **قوله** اذا استأجر ارضا فان احدهما أي هل تقسم الاجارة أم لا
 والجواب على عدم الفسخ ذهب الكوفيون والشيعة واقتربوا ان الوارث ملك
 الرقبة المتبعة سبع لها فان تعبت يد المستأجر عنها بموت الذي آجره وتعقب بان المتبعة قد تنفذ
 عن الرقبة كالجور في بيع مساقبة المتبعة في تلك المتبعة باق المستأجر بمقتضى العقد وقد
 اتفقوا على أن الاجارة لا تفسخ بموت فاعل العقد فكذلك هنا **قوله** وقال ابن سيرين ليس
 لاهله أي أهل الميت (ان يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (الى غلم الاجل وقال الحسن
 والحكم ويا بن معاوية تعضى الاجارة الى اهلها) وصله ابن ابي شيعة من طريق جده عن
 الحسن ويا بن معاوية ومن طريق ابي بصير بن خنوه ثم اورد المصنف حديث ابن عمر
 نافع عن ابن عمر حتى أجلاه هم عمر

أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خبر اليهود على أن يعملوا وسبأى السلام عليه مستوفى في
الزراعة كذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله وقال عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
حتى أجلاهم عمر يريد أن عبد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث بجويرية عن نافع
وزاد في آخره حتى أجلاهم عمر قال الكرمانى القائل وقال عبد الله هو موسى بن اسمعيل الراوى
عن جويرية وهو من تمة حديثه وبه تحصل الترجمة فاما قوله انه موسى فقط واضح لأن موسى
لا رواية له عن عبد الله بن عمر أصلاً والقائل وقال عبد الله هو البخارى وهو تعلق سائق سانه
وقد وصله مسلم من طريق عن نافع وقال في آخره حتى أجلاهم انى تبعوا أربيعاً وأما قوله وهو
من تمة حديثه ان كان أراد به انه حدث به فقد ثبت انه غلط وان أراد أنه من تمة لكن من
رواية غيره فصحيح وكذا قوله وبه تحصل الترجمة والقرض منه هنا الاستدلال على عدم فسح
الاجارة بموت أحد المتأجرين وهو ظاهر في ذلك وقد أشار اليه بقوله ولم يذ كر ان أبابكر جدد
الاجارة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث نافع بن
خديجة في النبي عنه وسبأى شرحهما في المزارعة أيضاً ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشقل كتاب
الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثاً المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكرر
منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثاً والبقية خالصة واقفة مسلم على تخريجها سوى حديث
أبي هريرة في رضى الغنم وحديث المسلول عن شروطهم وحديث ابن عباس أحق ما أخذتم
عليه أجزا كتاب الله وحديث ابن عمر في النبي عن عيب النعل وفيه من الآثار عن الصحابة
والتابعين ثمانية عشر اثر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم
باب الحوالة كذا الاكثر زاد النسق والمستقلى بعد البسملة كتاب الحوالة
«الحوالة» بفتح الحاء وقد تكسر مستقمة من التحويل أو من الحوّل تقول حال عن العهد اذا
استقل عنه حوّل أو هي عند الفقهاء تفصل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين
رخص فيه فاستمى من النسي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقل
ويشترط في صحته ارضاء المحيل بالاختلاف والمحال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض شذ
ويشترط أيضاً تماثل الحقيقتين في الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالتقديرات
ومنعها في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى ﴿قوله﴾ وهل يرجع في الحوالة هذا اشارة الى
خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جازن ﴿قوله﴾ وقال الحسن وقتادة اذا كان أى المحال عليه
(يوم أحال عليه مليحاً جاز) أى بالارجوع ومفهومه أنه اذا كان مفلساً فله أن يرجع وهذا الاثر
أخرج ابن أبي شيبة والترمذ واللفظ له من طريقين سيحيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما
شئلا عن رجل احتال على رجل فافلس قالان كان مليحاً يوم احتال عليه فليس له أن يرجع وقيل
أجند بما اذا لم يعلم المحتال بالفلاس الحال عليه وعن الحكم لا يرجع الا اذا مات المحال عليه وعن
الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع الا بمحض التحيل والمحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع
بالفلس مطلقاً سواء مات ولا يرجع بغير الفلاس وقال مالك لا يرجع الا ان غره كان علم فليس
المحال عليه ولم يعلم بذلك قال الحسن وشريح وزفر الحوالة كالسكاة فيرجع على أيهما شاؤ به
بشعر ادخال البخارى أبواب الكفالة في كتاب الحوالة وذهب الجمهور الى عدم الرجوع مطلقاً

(بسم الله الرحمن الرحيم)
«باب الحوالة» وهل يرجع
في الحوالة «وقال الحسن
وقتادة اذا كان يوم أحال
عليه مليحاً جاز»

تج
٢٨٨ / ٣

واحتمج الشافعي بان معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حوالت حقه عني وأثبتته على غيري وذ كرأن
 محمد بن الحسن احتج لقوله بحدث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة تر جع صاحبها لاوى أى
 لا هلال على مسلم قال فسألت عنه اسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع
 بينه وبين عثمان فمطل الاحتجاج به من أوجه قال البيهقي أشار الشافعي بذلك الى ما رواه وشيعة
 عن خليف بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان فالجهول خلسد والاقطاع بين معاوية بن قرة
 وعثمان وليس الحديث مع ذلك خرف عا وقد شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة **قوله** وقال
 ابن عباس يتخارج الشر بكان الخ وصله ابن أبي شيبه بعمته قال ابن التين محله ما اذ وقع ذلك
 بالتراضى مع استواء الدين وقوله نوى بفتح المشاة وكسر الواو أى هلك والمراد أن يقلس من عليه
 الدين أو يموت أو يجهز فيصلف حيث لا ينسب في كل ذلك لا رجوع إلى رضى بالدين قال ابن المنبر
 ووجهه أن من رضى بذلك فهلك فوق ضمائه كالمواشترى عينا فقلت في يده وألحق البخاري
 الحوالة بذلك وقال أبو عبيد الله كل من ورثة أو شر كمال وهو في بعضهم دون بعض فلا بأس
 أن يتابعوه بينهم **قوله** عن الأعرج عن أبي هريرة قد رواه همام عن أبي هريرة ورأه ابن عمر
 وجابر عن أبي هريرة **قوله** مطلق الغنى ظلم في رواية ابن عينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن
 ماجه المطلق ظلم الغنى والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطلق وقد رواه
 الجوزي عن طريق همام عن أبي هريرة بلفظ أن من الظلم مطلق الغنى وهو يفسر الذى قبله وأصل
 المطلق المتقال ابن فارس مطلق الحديث أمطها مطلقا إذا مددتها لتطول وقال الزهري المطلق
 المدافعة والمراد هنا تأخيرها استحق إذا واه يغير عذرو الغنى يختلف في تفسيره ولكن المراد هنا
 من قدر على الأداء فأخروه ولو كان فقرا كما سبأ في البحث فيه وهل يصف بالمطل من ليس التندر
 الذى استحق عليه حاضر عند لكنه قادر على تحصيله بالكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية
 عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين واجب
 بسبب بعض به فيجب والأفلا وقوله مطلق الغنى هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى
 أنه يحرم على الفنى القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاقر وقيل هو من إضافة
 المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه
 عنه وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بعده هذا التأويل **قوله** فإذا
 أتبع أحدكم على ملي فليتبعض المشهور في الرأية واللغة كما قال النووي اسكان المتنافي أسمع
 وفي فليتبعض وهو على البناء للجمهور مثل إذا أعلم فليعلم تقول سمع الرجل يحق أتبعه تبعه بالفتح
 إذا طلبته وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمزة وتسكون التاء مبنيا للماء بسم فاعله عند الجمع
 وأما فليتبعض فلا كثر على التخفيف وقد بعضهم بالتشديد والاول أجود انتهى وما دامه من
 الاتفاق على أتبع رده قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف
 ومعنى قوله أتبع فليتبعض أى أحيل فليجتل وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان
 الثوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه
 وأشار الى فقر يعلى بذلك ولم يقر به كما تراه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ فإذا
 أحلت على ملي فتابعه وهذا بتشديد التاء بخلاف وإلى ما لهم من مأخوذ من الملاء يقال

وقال ابن عباس يتخارج
 الشر بكان وأهل الميراث
 فأخذ هذا عينا وهذا دينا
 فان نوى لاحدهما لم يرجع على
 صاحبه وحدثننا عبد الله بن
 يوسف أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مطلق الغنى ظلم فإذا
 أتبع أحدكم على ملي فليتبعض

٢٢٨٧

م ك س

تحفة

١٢٨٠٣

ملوا الرجل بضم اللام أى صار ملياً وقال الصكر مائى الملى كالفقى لفظاً ومعنى فاقتضى انه بغير
 همز وليس كذلك فقد قال الخطابي انه فى الاصل بالهمز ومن رواه بتر كهذا فقد سده له والارض فى
 قوله فليست بالاسم عند الجمهور ووجه من نقل فيه الاجماع وقيل هو امر باحة وارشاد
 وهو شاذ وجله أكثر الخبايا وأو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره وعبارته الخرى ومن
 أحبل بضمه على ملى فهو أجاب عليه أن محتمل * (تنبيه) ادعى الرافعى أن الأشهر فى الروايات
 وإذا أتبع وانهم ما جلتان لا تعلق لاحداهما بالآخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو
 وغفل عما فى صحيح البخارى هنا فإنه بالفاء فى جميع الروايات وهو كالتوسطة والعلة لقبول
 الحوالة أى إذا كان المطلق قابلاً لقبول من يحتمل بدنه عليه فإن المؤمن من شأنه أن يجتزع من
 الظلم فلا يمتل نعم واهم مسلم بالواو وكذا البخارى فى الباب الذى بعده لكن قال ومن أتبع
 ومناسبة الجمله للتي قبلها أنه لعل على أن مطلق التقي ظم عقبة بابه ينبئ قبول الحوالة على الملى
 لما فى قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فإنه قد تكون مطالبة المحال عليه سبباً له على احتمال
 دون المحيل ففي قبول الحوالة اعانة على كفه عن الظلم وفى الحديث الزجر عن المطل واختلف هل
 بعد فعله عمداً كبيرة أم لا فالجمهور على أن فاعله يفسق لكن هل يثبت فسقه بمطله من واحدة
 أم لا قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ورده السبكي فى شرح المنهاج بان مقتضى
 مذهبنا عدمه واستدلاله بمنع الحق بعد طلبه وابتغاء العذر عن ادائه كالقصب والغصب كبيرة
 وتسميته ظلماً يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار ثم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد
 أن يظهر عدم عذره انتهى واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا فالتى
 يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المطل يشعر به ويدخل فى المطل كل من زعم حق
 كالزوجه وزوجه والسيد لعبد والمالك لرعيته وبالعكس واستدل به على أن العاجز عن الاداء
 لا يدخل فى الظلم وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي
 الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بان العاجز لا يسمى مطاللاً
 وعلى أن النفى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم وهل هو مخصوص من عموم النفى أو ليس هو
 فى الحكم بغيره لا يظهر الثانى لأنه فى تلك الحالة يجوز إعطاء من سهم الفقراء من الزكاة فلو كان
 فى الحكم غنياً لم يجز ذلك واستنبط منه أن المعسر لا يجسب ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعى
 لو جازت مؤاخذه لمكان ظالم الفرض أنه ليس بظالم لم يجزه وقال بعض العلماء أنه لا يجبهه وقال
 آخر وإنه لا يلازمه واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كوت
 أو قس لم يكن المحتمل الرجوع على المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لا اشتراط النفى فائدة ظلاً
 شرطت علم أنه انتقل لا رجوعاً له كالأعوضه عن دينه بعض ثم تلف الأعوض فى يد
 صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوه بالضمان واستدل به على
 ملازمة الماطل وإزالة دفع الدين والتوصل إليه بكل طريق وأخذ منه قهراً واستدل به على
 اعتبار رضا المحيل والمحتمل دون المحال عليه لكونه لم يذكر فى الحديث وبه قال الجمهور وعن
 الحنفية يشترط أيضاً وبه قال الاصطفى من الشافعية وفيه الارشاد إلى تزلزله الاسباب
 القاطعة لاجتماع القلوب لأنه يرجع عن الماطلة وهى تؤدى الى ذلك

باب قوله

أن أحوال دين الميت على رجل جاز وأذا أحوال على مليء فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والقرعة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد وفيه حديث أبي هريرة مطلق الفتي ظم عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ومناساته الترجمة واضحة وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور وعلى عدم الرجوع وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريقة ثبتت في رواية النخعي عن الثوري وأنها لم تقع عند الحوي قال وقد رواها محمد بن شاكر عن البخاري (قلت) وثبتت أيضاً عند أبي زر بن عبد المولى عن الثوري ورواها أيضاً إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري ويؤيد صريح النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلسلة باب من تكلم على ميت دنائلس أن يرحم فلو كان ما صنعته أوزر محضوفاً لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد (تنبيهان) الأول محمد بن يوسف لأقربائه يعمون عبد الله بن يوسف فحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان الفراء بن صاحب سفين الثوري وعبد الله هو ابن يوسف بن عبد الله النسفي صاحب مالاً ولم يأت الفراء بمالك ولا التنسي سفيان والله أعلم (الثاني) قال ابن بطال اغترجهم بالحالة فقال إن أحوال دين الميت ثم أدخل حديث سلمة وهو في الضمان لأن الحوالة الضمان عند بعض العلماء اعتباراً بالدين واليه ذهب أبو ثور لأنهما ينظمان في كون كل منهما ينقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر والضماني في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن فصار كالحالة سواء (قلت) وقد ترجمه بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر (قوله) إذا بُني بمجازة ثم أُلغى على اسم صاحب هذه الجنازة ولا على الذي بعدهم والحاكم من حديث جابر ما أن رجل فغسلناه وكنفناه وخطبناه ووضعناه حيث وضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم له (قوله) فقال له عليه دين) سائق بعد أربعة أبواب بسبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوق بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك له دينه قضاء أم لا حدث أنه ترك له دينه وفاء صلى عليه ولا قال المسلمين ما يولوا على صاحبكم الحديث وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن دفع الله عليه الفتح (قوله) ثم أتى بمجازة أخرى) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع الأول من ترك له مالاً وليس عليه دين والثاني عليه دين وله وفاء والثالث عليه دين وله وفاء والرابع من لا دين له وله مال وهذا حكمه أن يرضى عليه أيضاً وأنه لم يذكر له أن يكون له دين (قوله) ثلاثة دنائير) في حديث جابر عند الحاكم دنائير وأخرج أبو داود ومن تبعه آخر عن جابر نحوه وكذلك آخره الطبراني من حديث أبيه بنت يزيد ويجمع بينهما بأنها كأد دنائير وسطاً بين قال ثلاثة قيع الكسر ومن قال دنائير أئده أو كان أصلهما ثلاثة توفى قبل من بعده دنائير وتوفي عليه دنائير فن قال ثلاثة قيع اعتباراً بالأصل ومن قال دنائير فباع اعتباراً بما في الدين والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا دون دنائير وفي مختصر الزيني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ويجمع أن ثبت التعدد (قوله) فقال أبو قتادة صل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) فبني عليه) وقوله ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة وأنا أنكره له زادنا حكماً في حديث جابر فقال هما علف ومالك والميت منهما برى قال ابن فضال عليه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أذني أبا قتادة يقول ما صنعت

* (باب ان أحال دين الميت

علي رجل جازوا اذا أحوال

علی ملی عفیس له رد) *

حدیثنا محمد بن یوسف حدیثنا

سفیان عن ابن د لوان

عن الاعرج عن ابی هريره

رضي الله عنه عن النبي
صلوات الله عليه وسلم قال: **مُطْلَقٌ**

الفن ظالمون: آتبع عليا ملياً

فلتبع*(باب)* إذا أحوال

دین المیت علی رجل جاز

* حدثنا المكي بن ابراهيم

حدثنا ابن أبي عمير عن

سليم بن الاكوع رضى الله

عنه قال كما جلوسا عند النبی

صلی اللہ علیہ وسلم ادا کی

بجباره واما اصل عليها فقال

فَمَا لَمْ تَشَأْ قَالَهُ الْإِصْفَلِيُّ

عَلَيْهِ ثُمَّ آتَىٰ مَخْزَأَهُ أَخِي

فَقَالُوا إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهَا

فَالْهَلْ عَلَيْهِ دِينَ قَبْلَ نَعْمَ قَالَ

فهل ترك شيئاً قالوا ثلاثة

فانيرفصلى عليها ثم أتى بالثالثة

فَقَالُوا صِلْ عَلَيْهَا قَالِ هَلْ تَرَىٰ

شيئا قالوا لا قال فهل عليه

دین قالوا ثلاثہ دنیاہ قال

صاوا علی صاحبہم قتال

اَوْفَادُهُ صَلَّيْهِ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ

اللَّهُ وَعَلَى دِينِهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ

الدينار ان حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيت بما يارسل الله قال الا ان حين ردت عليه جلده
وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى فروى الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أتى بجنائز لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه قال قيل عليه دين كذب
وان قيل ليس عليه دين صلى فاتى بجنائز فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا لا يارسل فعدل
عنه فقال علي هما علي يارسل الله وهو يرى منهم ما فعلى عليه ثم قال لعلى تجزأ الله خبرا وفك
الله رها ناك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال
الميت وعن مالك انه ان يرجع ان قال انى اخضعت لأرجع فاذا لم يكن للميت مال وعمل الضامن
بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جازا الضامن بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء
لم يصح ذلك وهذا الحديث حجة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وأنه
لا ينبغي تحميله الا من ضرورة وسأقي الكلام على الحكمة في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على
من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب ان شاء الله
تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنائز وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه ﴿قوله﴾
العلم على الخاص والمراد بغير الابدان الأموال ﴿قوله﴾ وقال أبو الزناد الخ هو مختصر من قصة
أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حمر بن عمرو
الاسلمى عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للصدقة فاذا رجل يقول لأمرأة صدق مال ولا والله اذا
المرأة تقول بل أنت صدق مال انك فسأل حرة عن أمرها ما فأنكر أن ذلك الرجل زوج تلك
المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فاعتقه امرأته ثم ورثت من أمه ما لافقها حرة للرجل
لأنه جنت فقال له أهل الماء ان أمره رفع الى عسر خلد مائة ولم ير عليه رجحا قال فأخذ حرة
بالرجل فكسلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم وانما دارع عمره الرحم لانه
عذره بالجحالة واستفد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالابدان فان حرة بن عمرو والاسلمى
صحباني وقد فعلوا لم يشكره عمر مع كثرة العناية به فحفظت وأما جلد عمر للرجل فظاهر
أنه عزه بذلك قاله ابن التين قال وفه ما هذا مذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير بقدر الحد
وتعقيب به فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة فيه وأيضا فليس فيه التعصير بجهالة جلده
ذلك تعزير افضل مذهب عمر أن الزاني المحض ان كان عالم بالرحم وان كان جاهلا جلد ﴿قوله﴾
وقال جرير أي ابن عبد الله الجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود) في
المرتين استنبههم وكفلهم فتاوا وكفلهم عشارهم) وهذا أيضا مختصر من قصة آخرها البيهقي
بطولها من طريق أبي اسحق عن حارثة بن مضرب قال صلبت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما
سيلم قام رجل فأخبره أنه انتهى الى مسجد بني حنيفة فسمع وذن عبد الله ابن النواجة يشهد أن
مسلم رسول الله فقال عبد الله على باب النواجة وأصحابه في بهم فأمر قرظ بن كعب
فصبر عن ابن النواجة ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم
فقام جرير والاشعث فقالا لا بل استنبههم وكفلهم عشارهم فتاوا وكفلهم عشارهم وروى
ابن أبي سبيبة عن طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا قال

٢٢٩٠

ت

ت

١٠٤٣٥

باب الكفالة في القرض
والديون بالابدان وغيرها
وقال أبو الزناد عن محمد بن
حمر بن عمرو الاسلمى عن
أبيه أن عمر رضي الله عنه
بعثه مصدا فوقع رجل
على جارية امرأته فأخذ حرة
من الرجل كفلا حتى قدم
على عمر وكان عمر قد جلده
مائة جلدة فصدقهم وعذرهم
بناطها * وقال جرير
والاشعث لعبد الله بن مسعود
في المرتين استنبههم وكفلهم
فتاوا وكفلهم عشارهم

ت

٢٨٩ / ٢

نغ

٢٨٩ / ٢

وقال جاد اذا تكفل بنفس
فات فلاشي عليه وقال
الحكم يضمن * قال
أبو عبد الله وقال الليث
حدثني جعفر بن ربيعة عن
عبد الرحمن بن هرم عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه ذكر جلا من بني
اسرائيل سأل بعض بني
اسرائيل أن يسلقه ألف
دينار فقال اتني بالشهداء
أشهدهم فقال كني بالله
شهدا قال فأتني بالكفل
قال كني بالله كفيلا قال
صدقت فدفعها اليه الى
أجل سمى فخرج في البحر
فقضى حاجته ثم التمس
مراكب ركها يقدم عليه
للأجل الذي أجله فوجد
مراكبا فأخذ خشبة ففرها
فأدخل فيها ألف دينار
وصحيفة منه الى صاحبه

٢٢٩١

س
نحلة ١٢٦٢٠

نغ ٢٨٩ / ٢

ابن المتير أخذ البخاري الكفالة بالابن في الدين من الكفالة بالابن في الحدود بطريق الاولى
والكفالة بالنفس قال بها الجمهور ولم يختلف من قال بها ان المتكفل بحد أو قصاص اذا غاب
أومات ان لا حد على الكفل بخلاف الدين والفرق بينهما أن الكفل اذا أدى المال وجب
له على صاحب المال مثله * (تنبيه) * وقع في أكثر الروايات في هذا الاثر فتأويلها ان التوبة
ووقع في رواية الاصيلي والقاسبي وعبدوس فأبو الغيرة مثناة قبل الالف قال عياض وهو وهم
مفسد للمعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه فاء أو اسمزة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد
المعنى (قوله وقال جاد) أي ابن أبي سليمان (اذا تكفل بنفس فات فلاشي عليه وقال الحكم
يضمن) وصله الاثر من طريق شعبة عن جاد والحكم وبذلك قال الجمهور وعن ابن القاسم
صاحب مالك يفصل بين الدين والحال والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان
لوقدم لاذكره أم لا * (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة الخ) وقع هنا في نسخة الصغاني
حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث وقد تقدم في باب التجارة في الجران بأدروأ الوقت وصلا
في آخره قال البخاري حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث وصله أبو ذر هنا من روايته عن
شعبة على بن ربيعة حدثنا محمد بن عثمان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن
صالح به وكذلك وصله بهذا الاسناد في باب ما يستخرج من الحرم كالب الزكاة ولم يقرر عبد الله
ابن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي اياس والتسائي من طريق
داود بن منصور وكلهم عن الليث وأخرجه الامام أحمد عن نوس بن محمد عن الليث أيضا له طريق
أخرى عن أبي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن
أبي هريرة وصلها في الادب المفرد وان حبان في صحيحه من هذا الوجه (قوله أنه ذكر جلا من بني
اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلقه ألف دينار) في رواية أخرى سلمة أن رجلا من بني
اسرائيل كان يسلق الناس اذا أمه الرجل يكفل ولم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في
مسند الصحابة الذين نزلوا مصر محمد بن الربيع الحيزي باسناد له فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص رفعه أن رجلا جاء الى الخاشي فقال له اسلفني ألف دينار الى أجل فقال من الجبل
بان قال قال فاعطاه الالف فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الأجل أراد ان يروج
اليه فبسته الرمح فعمل نالوا فاذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة واستفدنا منه ان الذي
أقرض هو الخاشي فيجوز أن تكون نسبة الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لانه من
نسلكهم (قوله قال فأتني بالكفل قال كني بالله كفيلا قال صدقت) في رواية أخرى سلمة فقال
سبحان الله نعم (قوله فدفعها اليه) أي الالف دينار في رواية أخرى سلمة فعطاه ديناروا الاول
أرجح وافقه حديث عبد الله بن عمرو ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن
مثلا ثانيا والعدد سمانه أو بالعكس (قوله فخرج في البحر فقضى حاجته) في رواية أخرى سلمة فترك
الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدر الله ان حل الأجل وأرجع البحر بينهما (قوله ولم يجدهم) زاد
في رواية أخرى سلمة وغدا رب المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلفني وانما أعطيت لك
(قوله فأخذ خشبة ففرها) أي حفرها وفي رواية أخرى سلمة فقبر خشبة وفي حديث عبد الله
ابن عمرو فعمل تاي نالوا جعل فيه الالف (قوله وصحيفة منه الى صاحبه) في رواية أخرى سلمة وتكتب

ثم رجع موضعها ثم أتى بها إلى الجرف قال ٣٨٦ اللهم انك تعلم أني كنت تسلفت فلانا لقد بنارفسالي فكيف سلفت كفي بالله

كفلا فرضي بك وسألتني شهيدا فقلت كفي بالله شهيدا فرضي بذلك وأني جهدت أنا أجد مر كما أبعث إليه الذي لم أقدر وأني أستودعها فري بها في البحر حتى وبلت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يلقن مر كما يخرج إلى البلد فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لمر كل ما قد جاء به فإذا بالخشعة التي فيها المال فأخذها لأهل حطبا فلما نشرها وجد المال والخصفة ثم قدم الذي كان أسلفه فأني باللقد دينار وفي رواية أخرى سلمة ثم قدم بعد ذلك فأدبر المال فقال يا فلان مالي قد طالت انظره فقال أما مالي فقد ذهبت إلى وكلي وأما أنت فهذا مالي وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له هذه ألفك فقال النجاشي لأقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت فأخبره فقال لقد أدى الله عنك **قوله** وانصرف باللقد دينار راشدا في حديث عبد الله بن عمرو قد أدى الله عنك وقد بلغتنا الألف في التابوت فأمسك عليه ألفك زاد أو سلمة في آخره قال أبو هريرة لقد رأيتنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر مرؤنا ولغطنا أيهم ما آمن وفي الحديث جواز الاجل في القرض وجوب الوفاء وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف وفيه التحدث عما كان في أسرار بل وغيرهم من العجائب للاعتاظ والاتساع وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه بوفيه بداء الكاتب نفسه وفيه طلب الشهادة في الدين وطلب الكفيل وفيه فضل التوكل على الله وإن من صرح نوكه تكفل الله بنصره وعونه وسأني حكم أخذنا لقطه البحر في كتاب القطة إن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفالة يتحدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقرره وأما ذلك لأسبغ به فسهو الأمل يكن له ذكره فائدة **قوله** يا رسول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فآؤهم نصيهم) أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومنه وسأني الكلام عليه هناك والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض فطوعا فليزكم كإتقان الميراث بالخلف الذي عقد على وجه الطوع وروى أبو داود في النسخ من طريق يزيد النخعي عن عكرمة في هذه الآية كان الرجل يخلف الرجل ليس بينهما نسب فبئس أحدهما الآخر فتسرع ذلك قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في طاعة من أمرهم

عن طلحة بن مصرف عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ما وكل جعلنا ما إلى قال ورثة **كتاب** رجع الأخوة التي أتى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما نزلت ولكل جعلنا ما إلى نسخت ثم قال والذين عاقدت أيمانكم الانصرور والفاقة والصحة وقد ذهب الميراث ونوض له **حديث** ثاقبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن جدي عن أنس رضي الله عنه قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الزبيع **حديث** ثاقبة عن الصباح

عن طلحة بن مصرف عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ما وكل جعلنا ما إلى قال ورثة **كتاب** رجع الأخوة التي أتى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما نزلت ولكل جعلنا ما إلى نسخت ثم قال والذين عاقدت أيمانكم الانصرور والفاقة والصحة وقد ذهب الميراث ونوض له **حديث** ثاقبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن جدي عن أنس رضي الله عنه قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الزبيع **حديث** ثاقبة عن الصباح

كتاب الله ثم أورد المصنف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بين عبد الرحمن بن
 عوف وسعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع وغرضه إثبات الحلف في
 الاسلام ثم أورد حديث أنس أيضا إثبات الحلف في الاسلام (قوله حديثنا عاصم) هو ابن
 سليمان المعروف بالاحول (قوله قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام) الحلف بكسر الميم المهملة وسكون اللام بعدها فاء المهدول الغني عنهم
 لا يتعاهدون في الاسلام على الأشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية كما سأذكره وكان
 عاصمًا يسير بذلك إلى ما رواه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جابر بن مطعم
 مرفوعا لا حلف في الاسلام وأما حلف كلن في الجاهلية لم يرد في الاسلام الأشدة أخرجه مسلم
 ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عن ثبة في كتاب مكة عن أبيه وعن عمرو بن
 شعيب عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة فقال أيها الناس
 فذكروا حلفكم أخرجه عن ثبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الحلف فقال لا حلف في الاسلام ولكن تسكروا يحلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر
 ابن شعبة واللفظه ومما عن ابن عباس رفعه ما كان من حلف في الجاهلية لم يرد في الاسلام
 الأشد فوجه أخرجه عن ثبة واللفظه وأجد وصححه ابن حبان ومن مرسل عن ثبة بن ثابت
 قال أرايت الأوس أن يحلف سلمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث قيس
 ابن عاصم أخرجه عن ثبة ومن مرسل الشعبي رفعه لا حلف في الاسلام وحلف الجاهلية
 مشهور ذكره عن ثبة أن أول حلف كان بمكة حلف الأحياء إن امرأة من بني مخزوم
 شكت رجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلب بني بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم فأتى
 قومه فقال لهم ذلت قريش لبني بكر فأنصروا الأخواتكم فركبوا إلى بني المصطلق من خزاعة
 فصعد بهم نواهلون بن خزيم بن مذكفة فاجتمعوا بالذنب جيش ففتح المشرك وسكون الموحدة
 بعدها هجيرة وهو جبل باسفل مكة قصص القوم إلى المدينة على غير ما موسى جيش مكافؤ كان هذا
 عبدا الأحياء وعند عمرو بن شعيب عن مرسل عن عروة بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القارة قال
 عبد العزيز بن عمر أنما هو الأحياء الصالحين عند جيش ثم استنذع بناتة انه على عشرة
 أميال من مكة ومن طريق جادال أويته بنو النضير ثم أتى قومه قال عمر بن شبة ثم كان حلف
 قريش وقتيل ودوس وذلك أن قريشا غلبت في قريش وظهر من الظلمة ما لم يكن من الشجر والزع
 تخافهم يخف خلفهم وأن حليمهم بن دوس وكانوا الخوالب هو جيرانهم ثم كان حلف
 المطيعين وأبوهم استنذع طريق إلى ملطوقه ما شهدت من حلف الأحلاف المطيعين وما أحب أن
 أتكنه وإن لي خير منكم ومن مرسل طلبة بن عوف رفعه شهدت وأغارهم حلفهم عمرو بن المطيعين
 لأحب أن لي جر النوراني تكتنه قال وحلف الفضول وهم فضل وفضالة ومفضل وأخلاقهم
 وقع حلف المطيعين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف حلف الفضول وكان حلقهم أن
 لا يبن ظالم مظلوما بمكة وذكره في سبيل ذلك أسماء مختلفة محصلها أن التاديب من أهل البلاد
 كان يقدم مكة فمما نظره بعض أهلها فيسكوه إلى من يها من القبائل فلا يفيدوا جميع بعض

٢٢٩٢

نسخة

٥٧٦

حديث اسمعيل بن زكريا
 حديثنا عاصم قال قلت لأنس
 ابن مالك أبلغك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام

٢٢٩٢

م

نسخة

٩٣٠

من كان يكره الظلم ويستحقه الى أن عقدوا الحلف وظهر الاسلام وهم على ذلك وسبأني بيان
ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة **(قوله)** قد حالف رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الطبري ما استدبل به أنس على إثبات الحلف لا بنافي حديث جابر بن مطعم
في نفسه فان الاخاء المذكور كان في أوائل الهجرة كانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي
ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس الانصر
والنصيحة والرفادة ووصي له وقد ذهب الميراث **(قلت)** وعرف بذلك وجه ايراد حديثي أنس مع
حديث ابن عباس والله أعلم وقال الخطابي قال ابن عينة حالف بينهم أي آخى بينهم يريد أن معي
الحلف في الجاهلية معني الاخوة في الاسلام لكنه في الاسلام جاز على أحكام الدين وحذوده
وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم رآهم فبطل منه ما خالف حكم الاسلام
وبقي ما عدا ذلك على حاله واختلاف الصحابة في المدة الفاصلة بين الحلف الواقع في الجاهلية
والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن علي
ما كان قبل نزول لثيلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها
اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديسة فهو مشدود وكل حلف بعدها مقروض آخر جرح
ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيد اليهم واثن قول عمر أقوا هو يمكن الجحيان
المذكورات في رواية غيره بمائل على تأكيده حلف الجاهلية والذي في حديث عمر مائل
على نسخ ذلك **(قوله)** ما من تكفل عن مبتدئ فليس له أن يرجع وبه قال
الحسن) يحتمل قوله فليس له أن يرجع أي عن الكفالة بل هي لازمة له وقد استقر الحق في ذمته
ويحتمل أن يرجع فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به والاصل التي مقصوده ما ورد
فيه حديث سلمة بن الأكوع المتقدم قبل باين وقد سبق القول فيه وجه الاختصاص انه لو كان
لا في قتادة ان يرجع لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المديان حتى يوفي اوقتاده الدين لا احتمال
ان يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه فاق عليه فدل على انه ليس له أن يرجع **(تسمية)**
اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الاموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطرق تاما وقد ساقه
الاسماعيلي هنا تاما وساق في قصته المحذوف انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث كانت وكأته
ذكر ذلك لكونه كان من اهل الصفة فلم يعجه ان يدخر شئاً واستدبل به على جواز ضمان ما على
الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافا لاني خففه وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول
الجمهور ثم اورد فيه حديث جابر **(قوله)** حدثنا عمرو بن دينار **(قوله)** سمع محمد بن علي (أي
ابن الحسين بن علي) وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكوفي رجلاً دخل بينه وبينه واسطة
ولسفيان في هذا الحديث اسناداً آخر سألني بيانه في فرض الحسن **(قوله)** لو قد جاء مال الجيرين
هو مال الجزية كما سألني بيانه في المغازي وكان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على الجيرين الغلاء
ابن الحضرمي كما سألني في باب انجاز الوعد من كتاب الشهادات ان في حديث جابر هذا **(قوله)**
قد اعطسك هكذا وهكذا في الطرق التي في الشهادات هكذا وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث
مرات وهذا اظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب بعد ذلك اذ ادهى جسمه فقلت قال خذ
مثليما وعرف بقوله فيه فني لي خمية تفريق قوله خذ هكذا كما أنما أشار بيديه جميعا وسألني ببط

فقال قد حالف رسول الله

صلى الله عليه وسلم بين قريش

والانصار في داري **(باب)**

من تكفل عن مبتدئ

فليس له أن يرجع **(قوله)** قال

الحسن **(قوله)** حدثنا أبو عاصم

عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة

ابن الأكوع عرضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وسلم

أتى بجماعة ليعلم عليهما فقال

هل عليهما من دين فقالوا لا

فصلي عليهما ثم أتى بجماعة

أخرى فقال هل عليهما من

دين قالوا نعم قال فقالوا على

صاحبكم قال أبو قتادة على

دينه رسول الله فعلى عليه

(قوله) حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان حدثنا عمرو

مع محمد بن علي عن جابر بن

عبد الله رضي الله عنهم قال

قال النبي صلى الله عليه

وسلم لو قد جاء مال الجيرين

قد اعطسك هكذا وهكذا أفلم

يحيي مال الجيرين حتى قض

النبي صلى الله عليه وسلم فلما

جاء مال الجيرين أمرأوا

بكر فنادى من كان له عند

النبي صلى الله عليه وسلم

عند أدين قليلاً فأتيته

فقلت ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال لي كذا وكذا

فقلنا خمة فعددها فإذا

هي خمة فقلت وقال خمتها

«باب جوار أبي بكر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده» حديثنا يحيى (٣٨٩) بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن

شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم أعدل أبوي إلا وهما يدينان الدين * وقال أبو صالح حدثني عبد الله بن عيسى عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم أعدل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ولم يغير عليهما يوم إلا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار يكرهون عيشة فلما أتى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل المحنة حتى

شرح في كتاب فرض الجنس إن شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة أن أبابكر لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب وأطوع فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عهده وكان صلى الله عليه وسلم يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك وقد عده بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخص من هذا الحديث ولا دالة في ساقه على الخصوصية ولا على الوجوب وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك لفعلا نفسه لأن أبابكر لم يلق من جابر شاهد على صحته عوايه ويحتل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففرض له بهل فيستدل به على جواز مثل ذلك الحكم **(قوله)** يا جوار أبي بكر الصديق تكسر الجير وتضم والمراد به الذمام والامان **(قوله)** في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده أو ردفه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا **(قوله)** فأخبرني عروة في نفسه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا والغرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة وتقرر الرئي صلى الله عليه وسلم له على ذلك ووجه دخوله في الكفاية أنه لا يثبت بكفالة الأبدان لأن الذي أجاره كأنه تكفل بنفس الجار أن لا يضام قاله ابن المنبر **(تنبيه)** ساق البخاري الحديث هنا (٢) على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل وساقه من يتبعهما من التفاوت هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبط ترك العمدان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال أبو صالح حدثني عبد الله بن عيسى هذا التعليق سقط من رواه أبي ذر وساق الحديث عن عقيل وحده وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم

أن المخرج ترك العمدان لغيره وهو سيد القارة فقال ابن تيرنيا أبابكر فقال أبو بكر أخرجني فوي فأنا أريد أن أسجد في الأرض وأعبدني قال ابن الدغنة أن مثلك لا يخرج ولا يخرج فأتك تكسب المعلوم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق وأتاك جبار فارجح فاعبد بك لا بد لا فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كمار قريش فقال لهم إن أبابكر لا يخرج مثله ولا يخرج أخير جون رجلا يكسب المعلوم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف وتعين على نوائب الحق فانتفعت قريش جوار ابن الدغنة وآمنوا بأب بكر وقالوا ابن الدغنة هرا أبابكر فلم يدبره في داره فليصل وليرحم أمائنا ولا يؤذ بنا بذلك ولا يستعلن به فأنادى خدينا أن هتني أنا ونساءنا قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر فطفق أبو بكر يعبد به في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراة في غير داره ثم بدأ بكرا فبقي مسجدا فبناه داره ورزق كان يصل فيه ويقرأ القرآن فسقطف عليه نساء المشركين وأتاهن بحجون وينارون له وكان أبو بكر رجلا بكاء لا يملك دفعه حين يقرأ القرآن فأقر ذلك أشراف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له أنا كالأجرنا أبابكر على أن يعبد به في داره وأنه جاور ذلك فابتنى مسجدا فبناه داره وأعلن الصلاة والقراة وقد خشي أن يفتي أنا ونساءنا فأنادى أن أجب أن يقتصر على أن يعبد به في داره فقبل وإن أتى إلا أن يعلن ذلك فله أن يراد ذلك فتمت فأنادى كرهنا أن نخفرك ولنسنا مقربنا في برك الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة أبابكر فقال قد علمت الذي عقدت لك عليه فأما أن تقتصر على ذلك وأما أن ترد إلى ديتي فأتى لا أحب أن تسمع العرب أتى أخبرت في رجل عقدت له قال أبو بكر فأتى أبو بكر جوارك وأرضى بجوار الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم ومثنيك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أريت دار هجرتكم رأيت سجنات تفل بين لابني وهما الحرتان فهما من هاجر قبل المدينة حين ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجرا إلى أرض الحبشة وتجهز أبو بكر مهاجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على رسلك فأتى رجوان يؤذني قال أبو بكر له تزجو فلما أتى أت فلان فمغبس أبو بكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحببه وعلفوا حلتين كانا عتدمو ربي السمر أربعة أشهر **(٢)** قوله الحديث هنا الخ وهو الطريق الثاني الأول اه معجبه

٢٢٩٨

م ت

نحلة

١٥٢١٦

(باب الدين) حدثنا يحيى
ابن بكير حدثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب عن
أبي سلمة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يوقى
بالرجل الموقى عليه الدين
فيسأل هل ترك له فيه فضلا
فإن حدث أنه ترك له شيء وفاء
صلى والاقال للسليلين
صاوا على صاحبكم فلما فتح
الله عليه الفتوح قال أنا
أولى بالمؤمنين من أنفسهم
فمن يوقى من المؤمنين فترك
دينا فعلى قضاؤه ومن ترك
مالا فلورثته

(٣) قوله وقوله كالأخ
ليست هذه الكلمة في رواية
المتن الذي يابدين وألها
رواية للشارح وحروظها
اه محكيه

والاصلي والخياني وغيرهم انه سليمان بن صالح المروزي ولقبه ساوية وشيخه عبد الله هو ابن
المبارك وبذلك جزم الاصلي وجزم الاسماعلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث
وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب وزعم الدماطي انه أبو صالح محبوب بن موسى القراء
الانطاكي ولم يذكر ذلك مستندا ولم يسبقه أحد الى عدم محبوب بن موسى في شيوخ
الجاري والمعمد هو الاول فقد وقع في رواية ابن السكن عن القريري عن البخاري قال قال
أبو صالح سلمة حدثنا عبد الله بن المبارك **(قوله يا الدين)** كذا للاصلي
وصكرية وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية
المستملى ووقع للنسفي وابن شبيب في باب يغير ترجمة ويهزم الاسماعلي وأما ابن بطال فذكر هذا
الحديث في آخر باب من تكفل عن ميت يدن وصنعه الحق لأن الحديث لا يتعلق به ترجمة جوار
أبي بكر حتى يكون معها أو ثبت باب بلا ترجمة فيكون كالفصل منها وأما من ترجمه باب الدين
فبعد إذا لا لا في ذلك أن يكون في كتاب القرض **(قوله)** عن أبي سلمة عن أبي هريرة **(قوله)** هكذا رواه
عقيل وتابعه يونس وابن أبي شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفه معمر فرواه عن
الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي **(قوله)** هل ترك له فضلا أي قدرا
زاد على مؤنة تجهيزه وفي رواية الكشمي قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن
وهو أولى بدليل قوله فإن حدث أنه ترك له شيء وفاء **(قوله)** فترك لنا في رواية تعام عن أبي هريرة
عند مسلم فترك لنا أيضا وضعية وسأني في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عروة
عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا وأنا في الناس في الدنيا والاخرة فأما مؤمن مات
فذكر وقفيه ومن ترك لنا أو ضياعا فليأني وسأني الكلام على هذه الزيادة التي في قوله هناك أن
شاء الله تعالى والضياح بفتح المجمة بعدها تختاتة قال الخطابي هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ
المصدر أي ترك ذوى ضياع أي لأشئ لهم وقوله كالأخ (٣) بفتح أوله أصله الثقيل والمراد بهنا
العمال **(قوله)** فلورثته في رواية مسلم فهو لورثته وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عروة فله رثه عصته
ولسلم من طريق الأعرابي عن أبي هريرة قال في العصبه من كان وسأني البعث فيه في كتاب
القرآن ان شاء الله تعالى قال العلماء كان الذي فعله صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على من
عليه دين يحرض الناس على قضاء الدين في حياتهم التوصل الى البراءة منها لئلا يفتوتهم صلاة
التي صلى الله عليه وسلم وهل كانت صلته على من عليه دين محرمه عليه أو جائزة وجهان قال
النووي الصواب الحزم يجوز الجمع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي القرطبي انه ربما كان
متبع من الصلاة على من ادين دينًا غير جائز وأما من استدان لآخره حوائجًا كان يتبع وفيه
تفردان في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفا
لبينه نعم جامع حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من
عليه دين جاءه جبريل فقال انما الظالم في الدين التي جلت في البني والاسراف فأما المتعفف
فوالعمال فأنا ضامن له وأدى عنه ففصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك
ضامًا الحديث وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لأبا يني في المتابعات وليس فيه أن
التفصيل المذكور كان مستقرا وانما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله عليه وسلم

ن
٢٩٢/٣

(كتاب الوكالة)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(وكالة الشريك)

*(الشريك في القسمة)

وغيرها) وقد أشرنا إلى النبي صلى

الله عليه وسلم علياً في حديثه

ثم أمره بقسمتها حديثنا

قسمة حديثنا سفيان عن ابن

أبي نعيم عن مجاهد عن عبد

الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن

رضي الله عنه قال أمرني

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن أتصدق بجلال

البدن التي فحرت وبجاولها

حديثنا عرو بن خالد حديثنا

الليث عن يزيد عن أبي الخير

عن عقبة بن عامر رضي الله

عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم أعطاه عتقا بقسمها

على صاحبته فبقي عتود فذكره

لنبي صلى الله عليه وسلم

٢٣٠٠

٢٣٠٠

نحلة

٩٩٥٥

من تركه يافعل وفي صلته صلى الله عليه وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح
أشار بأنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه وهل كان
القضاء واجبا عليه أم لا وجهان وقال ابن بطال قوله من تركه يافعل ينافي ما سبق في الصلاة على من
مات وعليه دين وقوله فعلى قضاءه أي بما يفي الله عليه من الفئات والصدقات قال وهكذا يلزم
الموتى لأمر المسلمين أن يفعل به من مات وعليه دين فإن لم يفعل فالأثم عليه أن كان حق الميت في
بنت المال في بقدر ما عليه من الدين والأفقسطة (خاتمة) اشتمل كتاب الحوالة وما معه من
الكفالة على اثني عشر حديثا المعلق منها طريقان والبقية موصولة المكر منه فيه وفيه ما مضى
مستحاديث الستة الأخرى خالصة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث سامة بن الأكوع
في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الآثار عن الصحابة فن
بعدهم شامة آثار والله المستعان

(قوله كتاب الوكالة)

بسم الله الرحمن الرحيم * وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها كذا لا يبي ذر وقد مر غيره
السبعة وزادوا والتسعي كتاب الوكالة وكالة الشريك وغيره باب بدل الواو والوكالة بفتح الواو
وقد تكرس التقويض والحفظ فتقول وكات فلا نا إذا استخففت وكات الأمر بالماعتصاف إذا
فوضته اليه وفيه في الشرع إمامة الشخص غير مقام نفسه مطلقا وبقيدا (قوله) وقد أشرنا
إلى النبي صلى الله عليه وسلم علياً في حديثه ثم أمره بقسمتها هذا الكلام ملق من حديث عند المصنف
أحدهما ما حدث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يقسم على أحراره وأشره في
الهدى وسأني موصولا في الشركة ورواهم من زعم من الشراح أنه مضي في الحج * ثانيا ما حدث
على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها وقد تقدم موصولا
في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكرهنا طريق الحديث موصولا في الأمر
بالتصدق بجلال البدن وقد تقدم في الحج بهذا السند والمثل مع الكلام عليه ومقصود منه هنا
ظاهر في ترجمته في القسمة وأما قوله في الترجمة وغيرها أي وفي غير القسمة فيؤخذ بطريق الإلحاق
والجلال بكر الجيم وقد تقدم شرحها ثم ورد المصنف حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطاه عتقا يقسمها الحديث وسأني شرحه في كتاب الأضاحي وشاهد الترجمة
قوله ضحيت فانه عليه أنه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكان له أن يشركهم
وهو الذي في القسمة بينهم وأبى ابن المنبر احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل
واحد من القسمة قسمها ما هو إليه فلا تقيح الشركة وأجاب بأنه ساق الحديث في الأضاحي من
طريق أخرى يلتزمه أقسم بينهم عتقا قال فدل على أنه حين تلك التعميم أوجب لهم جلتها
ثم أمره بقسمة قسمتها فصاح الاستدلال به لم ترجمه قال ابن بطال وكالة الشريك جائزة كما
يجوز ترك الزكوة لا أعلم فيه خلافا واستدل الله وأدى بحديث علي بن جوار تقويض
الأمر المراءى الشريك ونقحه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه
فلا يكون فيه تقويض (قوله ضود) فتح المجلد وضمت المشنة وسكون الواو الصغير من المزاد

فقال ضمهاته (باب اذ اوكل المسلم ٣٩٢ حرياني دار الحرب أو في دار الاسلام جاز) * خذ ثعابد العز بن عبد الله قال

حدثني يوسف بن الماجشون
عن صالح بن ابراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف عن
أبيه عن جده عبد الرحمن
بن عوف رضي الله عنه
قال كانت أمية بن
خلف كلباً بأن يحفظني
في صاغيتي بمكة وأحفظه
في صاغيتي بالمدينة فلما
ذكرت الرجن قال لا أعرف
الرجن كاتبني بأهلك الذي
كان في الجاهلية فكانت به
عبد عمر ولما كان في يوم
بدر خرجت إلى جمل
لا حزنه حين نام الناس
فأبصره بلال فخرج حتى
وقفت على مجلس من الأنصار
فقال أمية بن خلف لا تجوز
أن تخاف أمية فخرج معه
فريق من الأنصار في آثارنا
فلما خشيت أن يلحقونا
خلف لهم ابنه لاشعلهم
فقتلوه ثم أبوا حتى تابعونا
وكان رجلاً تفصلاً فلما
أدركونا قلته له أترك فلو
فألقيت عليه نفسي لامنعه
فقتلوه بالسوف من تحت
قتلوه وأصاب أحدهم رجلي
بسيفه وكان عبد الرحمن بن
عوف يرى ذلك الأثر في
ظهر قدمه قال أبو عبد الله
سمع يوسف صالحاً وأبراهيم

أباه (باب الوكالة في الصرف والميزان) وقد وكل عمرو بن عوف في الصرف * خذ ثعابداً عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة
رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عبد

عبد

استعمل رجلا على خبز

فأهمهم قهر جناب فقال

أكل خبز خبير هكذا فقال

أنا لأخذ الصاع بالصاعين

والصاعين بالثلاثة فقال

لا تفعل بيع الجمع بالدرهم

ثم أبيع بالدواهم خبيرا

وقال في الميزان مثل ذلك

«باب إذا أضر الراعي أو

الوكيل شاة قوت أو شيئا

يفسد بيع أو أصل ما يخاف

عليه الفساد» حدثني إسحق

ابن إبراهيم سيع المقر أنبأنا

عبد الله عن نافع أنه سمع ابن

كعب بن مالك يحدث عن

أبيه أنه كانت له غنم تربي

ببلغ فأصرت جارية لنا

بشاة من غنمنا فأنفكرت

بجرا فذبحتها فقال لهم

لأننا كلوا حتى أسأل رسول

الله صلى الله عليه وسلم أو

أرسل إلى النبي صلى الله

عليه وسلم من يأه وأنه

سأل النبي صلى الله عليه

وسلم عن ذلك وأرسل

فأمره بأكلها قال

عبد الله فيجبني أنها أمة

وأنا ذبحت «نابعه علة

عن عبد الله» (باب) «وكالة

الشاهد أو الغائب جائزة

«وكعب عبد الله بن عمرو

قهرماته وهو غائب عنه أن

يركع عن أهله الصغير

والكبير

عبد البراءة وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الجسد بجاء مهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فقله وقع كذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع ليعبي ابن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ **قوله** استعمل رجلا على خبز تقدم في البيوع أنه أنصاري وإن اسمه سواد بن غزيرة وتقدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أي والموزون مثل ذلك لا يباع برطلين وقال الدودي أي لا يجوز المتر المتر إلا كلبا بكل أو وزنا ووزن وتعقبه ابن التين بأن المتر لا يوزن وهو يجب فعله المتر بالثلاثة وقع الميم ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتقو به صلى الله عليه وسلم أمر ما كمال ووزن إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويتحقق به المصروف قال ابن بطال يبيع الطعام يذيل بمثل المصروف سواء أي في اشتراط ذلك قال ووجه أخذ الود كالتمنعه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خبير بيع الجمع بالدرهم بعد أن كان باع على غير السنة فتها من بيع إلى أو أدله في البيع بطريق السنة **قوله** (باب) إذا أضر الراعي أو الوكيل شاة قوت أو شيئا يفسد بيع أو أصل ما يخاف عليه الفساد» كذا في الدر والنسقي وعليه جرى الأسما على ولا ينسوي به فاصل يدل أو أصل وجواب الشرط محذوف أي جاز وفحوى ذلك في شرح ابن التين يحذف أو فصار الجواب أصل ما يخاف عليه الفساد وأما الأصل في فعهذه أو شيئا يفسد بيع أو أصل وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت له غنم تربي ببلغ فإنه يبيع الحديث قال ابن المنبر ليس غرض البخاري يتحدث بالسبب الكلام في تحليل الذبحة أو يحررها وانما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل وقد اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكا للسلحابة الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها والذي يظهر أنه أراد دفع الحرج عن من فعل ذلك وهو أعظم من التضمين **قوله** أنه سمع ابن كعب بن مالك) جزم الزكي في الأطراف بأنه عبد الله لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفا من هذا الحديث قال ظاهر أنه عبد الرحمن **قوله** قال عبد الله) هو ابن عمر العمري راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المذکور إليه **قوله** تابعه عبد الله) أي ابن سليمان (عن عبد الله) هو العمري المذکور بالاستناد المذکور وسأق موصول في كتاب النافع وبأن الكلام عليه هناك لئلا يكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره واستدل به على تصديق المؤمن على ما وقع عليه ما لم يظهر دليل الخيانة وعلى أن الوكيل إذا أضر على أناته المشاة فلا يضر أن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهلكت أنه لا ضمان عليه **قوله** (باب) بالتسوية (وكالة الشاهد أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن بطال أخذ الجمهور بمجازة وكيل الحاضر بالبدن غير عذر وسنعه أو خيفة الإضرار عرض أو سقرا أو مرضا الخصم واستبقى مالك من هبته من الخصم عداوة وقد بانغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور واعتمد في الجواز حديث الباب قال وقد اتفق الصحابة على جواز ترك وكيل الحاضر بشرط قال ووكالة الغائب مقفزة إلى قبول الوكيل الوكالة اتفاقا وإذا كانت مقفزة إلى قبول فحكم الغائب والحاضر سواء **قوله** (وكعب عبد الله بن عمرو) أي ابن النعاص (القيهرماته) أي خازنة القيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية **قوله** أن يركع عن أهله (أهله) أي زكاة القطر ولم أقف على اسم هذا القهرمان وقد أورد فيه حديث أبي هريرة كن رجلا على

حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلة ٣٩٤ بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رجل على النبي

صلى الله عليه وسلم جل من الابل فجاءه فقاضاه فقال أعطوه الحديث وسياقي شرحه في كتاب القرض وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فبستقاده منه بطريق الأولى لأن الحاضر إذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجازله الغائب عنه أولى واحتياجه اليه وقال الكرماني لفظاً أعطوه يتناول وكلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم حضوراً وغيباً ﴿قوله باب﴾ الوكالة في قضاء الديون أو رده حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجبه آخر وهو ظاهر فيما ترجم به وقوله قال أعطوه سنا مشمل سنده قالوا يا رسول الله الأمل من سنه كذا لجميع الرواة وقفه حذف يظهر من سياق الذي قبله والتقدير فقالوا لم نجد الأمل الخ قال ابن المنير فقه هذه الترجمة أنه ربما فهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجباً على الفور امتنع الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فيمن أن ذلك جائز ولا يبعد ذلك مطلقاً ﴿قوله باب﴾ إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز يجوز في وكيل التنوين ويجوز تركه على حذفه بين ذراعي وجبه الأسد ووقع عند الأسماعيلي لو كبل قوم أو شفيع قوم ﴿قوله﴾ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لوفده وازن حين سأله المغام فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصبي لكم وهو طرف من حديث أخرجه ابن اسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسياقي بيانه في كتاب الحسن إنشاء الله تعالى وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخزومه ومروان بن الحكم في قصة وفده وازن أيضاً وسياقي شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فيه وإني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم الحديث قال ابن بطلان كان الوفد سراً من هوازن وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فأطاب الوكيل وألشفع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك حكمه حكمهم وقال الخطابي فيه أن أقرار الوكيل على موكله مقبول لأن العرف بمنزلة الوكلاء غيباً أقيموا له من أمرهم وهذا قال أبو يوسف وقده أبو حنيفة ومحمد بالحاكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح أقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث بحجة لجاز لأن العرف ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله حتى نعطيه إياهم من أول ما نبي الله علينا وسياقي البحث فيه في باب وقال ابن المنير قوله صلى الله عليه وسلم للوفد وهم الذين جاؤا شفعاء في قومهم نصبي لكم قد يفهم أن الموهبة وقعت

صلى الله عليه وسلم
جل سن من الابل فجاءه
فقاضاه فقال أعطوه فطلوا
سنه فلم يجدوا له الاسنا
فوقها فقال أعطوه فقال
أوفتي أوفى الله بك قال
فحقاً قال صلى الله عليه وسلم
ان خياركم أحسنكم قضاء
﴿باب﴾ الوكالة في قضاء
الدين ﴿حدثنا سليمان بن
حرب حدثنا شعبة عن سلمة بن
كهيل قال سمعت أبا سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلاً أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
يتقاضاه فأعظف فقهه ما أحياه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعوه فان صاحب
الحق يتقلا ثم قال أعطوه
سنا مثل سنه قالوا يا رسول
الله الأمل من سنه فقال
أعطوه فان من خبركم
أحسنكم قضاء ﴿باب﴾
إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع
قوم جاز ﴿قوله﴾ للنبي صلى
الله عليه وسلم لوفده وازن
حين سأله المغام فقال النبي

صلى الله عليه وسلم نصبي لكم ﴿حدثنا سعد بن غير قال حدثني الليث قال حدثني عثيل عن ابن شهاب قال وزعم للوسائط
عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخزومه أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفده وازن مسلمين فسأله أن
يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث إلى أصدق فاختاروا إحدى الطائفتين أما
السبي وأما المال فقد كتبت استأنت بهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظهر بعشر عشرة ليلة حين قتل من الطائفت
فلبس لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فاختارنا سينا فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المسجد فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم هؤلاء قد جاؤا بنا من إني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم
فإن أحببتمكم أن يطين بذلك فيفعل ومن أحببتمكم أن يكون على خطه حتى نعطيه إياهم من أول ما نبي الله علينا فيفضل
فقال الناس قد طيننا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا لا نرد من آذن منكم في ذلك عن
لم يأتنا فارجعوا حتى يرفعوا الباعر فأمرهم ثم فرح الناس فكلهم عرفوا ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه

للسائط وليس كذلك بل المقصود هو جمع من تكلموا بسببه فيستقامده أن الأمور تنزل
 على المقاصد لا على الصور وأن شغل لغره في همة فقال المشفوع عنده الشفع قد وهبك
 ذلك فليس الشفع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهمة المشفوع له ولحق
 به من وكل على شراعي بعينه فاشتراه الوكيل ثم ادعى أنه انما أوى نفسه فانه لا يقبل منه ويكون
 المسيح للموكل انتهى وهذا قاله على مقتضى مذهبه وفي المسألة خلاف مشهور (قوله)
 اذ أول رجل رجلان يعطى شأولم ينك يعطى فاعطى على ما تعارفه الناس
 أي فهو جازمه حديث جابر في قصة بيعه الجمل وسأني شره في كتاب الشروط وشاهد الترجمة
 منه قوله فيه بإل اقصه وزده أعطاه رابعه قد نانو وزاده قراطا فانه لم يذكر قدر ما يعطيه عند
 أمر ما بطاها الزيادة فاعتد بلال على العرف في ذلك فزاده قراطا (قوله) عن عطامن أي يراخ وغيره
 يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا لا كذا وقع عند الاسماعيلي أي ليس
 جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وانما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ووقع لبعضهم
 لم يبلغه كله رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابريه
 واسطه وعند أي نصفي المستخرج لم يبلغه كله إلا رجل واحد عن جابر ومثله للحمليدي جمعه
 وخطب الدسماطي في نصحه من الخاري لم يبلغه بالتشديد وقال الكرمانى قوله من يدعهم
 الضمير فيه يرجع إلى العرف في ما يبلغه الحديث والرسول ورجل من كل (قلت) الصغير
 الحديث جزئيا لا الرسول لأن السند متصل قال الكرمانى وفي كثر الروايات لفظه وغيره بالجبر
 وأما رفعه فعلى الاستداه من يدعوه ويحمل أن يصح كون رجل فاعل فعل مقدر ليبلغه وعلى
 التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التحجرف (قلت) انما جاء التحجرف من عدم فهم المراد
 والاخفى الكلام أن ابن جرير يرى هذا الحديث عن عطاء وعن غيره عطاء كله عن جابر لكنه
 عنده عن جابر رواه عن روى عن كل واحد قطع من الحديث وقوله لم يبلغه كل رجل أي لم يبلغه
 بشاقه فهو بيان منه لصورة تحمله وهو كقول الزمهرى في حديث الألف وكل حديثي طائفة من
 حديثه بالكثرة زاد عليه حتى أن يكون كل واحد منهم شاقه بتمامه فأى تحجرف في هذا والعجب من
 شارح ترك الرواية المشهورة التي لا تعلق في تركيها وتشاغل بتجويزي لم يثبت في الرواية ثم
 يطلق على الجميع التحجرف أفهنا شارح أوجارح ووقت من نسبه من روى ابن جرير عنه
 هذا الحديث عن جابر على أن الزمير قد تقدم في الجمع شيء من ذلك (قوله) على جل (قال) يقع
 المثلثة بعد هاء خفيفة هو البعير الطيب السبع يقال ثفال وثفيل وأما الثفال بكسر الهمزة فهو
 ما وضع تحت الرجى ليتزل عليه الذئق وقال ابن التين من ضبط الثفال الذي هو البعير بكسر
 أو له فقد أخطأ وقوله أربعة ذئاب كذا البعير وذكره الداودي الشارح بلفظ أربع الذئاب
 وقال سقطت الهاء لاندخلت الألف واللام وذلك جائز في إيدادون العشرة وتعبه ابن التين بأنه
 قول مخترع لم يقل أحد غيره وقوله يمكن القراط يفارق قراط جابر كذا لا في ذروا السبق يفارق
 قال الداودي الشارح بيتي خرطته وتعبه ابن التين بأن المراد قراط سبعة وأن الخريطة
 لا يقال لها قراط انتهى وقد وقع في رواية الأكثر جابر وهو الذي جعل الداودي على تأويله
 المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذنا على الشام يوم الحرة قال ابن
 بطال فيه الاعتماد على العرف لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين قدرا لزيادة قوله وزده

اذا أول رجل رجلان
 يعطى شأولم ينك
 يعطى فاعطى على ما تعارفه
 الناس حد ثنا المكي بن
 ابراهيم حدثنا ابن جرير
 عن عطامن أي يراخ وغيره
 يزيد بعضهم على بعض ولم
 يبلغه كله رجل منهم عن
 جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهما قال كنت مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في سفر
 فكتب على جل فقال انما
 هو في آخر القوم خفي النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من هذا قلت جابر بن عبد الله
 قال ما لك قلت انى على جل
 فقال قال أمك قضيت قلت
 نعم قال أعطيت به فاعطيت
 فضربه فزجره فكان من
 ذلك المكان من أول القوم
 قال بعينه قال بل هو لك
 يا رسول الله قال بل بعينه
 فذاخذته باربعة ذئاب وثلاث
 ظهه الزائدة فلما دونها
 من المدة أخذت أربع
 قال أن تريد قلت ورجت
 امرأه فذاخذتها قال فهلا
 جارية تاعيا وتلاعك
 قلت أن أتى فوفى تركل ثبات
 فأردت أن أتكع امرأته
 جربت خلاصتها قال فذلك
 فلما قمنا للمدة قال يا بلال
 اقضه وزده فأعطاه أربعة
 ذئاب وزاده قراطا قال

جابر لا تفارق في زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن القراط يفارق قراط جابر بن عبد الله

فأخذ بلال على العرف فاقصر على قيراط فلوزاده مثلاً د سار التناوله مطلق الزيادة لكن
 العرف يأباه كذا قال وقد سارع في ذلك باحتمال أن يكون هذا القدر كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذن في زيادته وذلك القدر الذي زيد عليه كان يكون أمراً من زيد من يابره بالزيادة على
 كل دينار بيع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف **(قوله باب وكافة المرأة**
الامام في النكاح) أي توكيل المرأة والامام بالنصب على المفعولة وأورد نفسه حديث سهل بن
 سعد في قصة الواهبة نفسها وسبأ في الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح وقد تعقبه
 الداودي بأنه ليس فيه انفصل الله عليه وسلم استأذنها ولا أنها وكله وانما زوجها الرجل بقول
 الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم انتهى وكان المصنف أخذ ذلك من قولها اقبوهيبت
 لك نفسي فقبضت أمرها اليه وقال الذي خطبها زوجها فلم تنكره في ذلك بل استقرت على
 الرضا فكانها قبضت أمرها اليه ليستزوجها أو زوجها لمن رأى ووقع في هذه الرواية أي
 وهبت لك من نفسي وختلت أكثر الروايات عن لفظ من فقال الزوري قول الفقهاء وهبت
 من فلان كذا مما ينكر عليهم وتعقب بأن الانكار مردود لا لاحتمال أن تكون زائدة
 على مذهب من يرى زيادته في الأثبات من النجاة ويحتمل أن تكون ابتدائية وهما الخندق
 تقديره طيبة مثلاً **(قوله باب)** اذا واكل رجلا فتركه الوكيل شياً فأجازه الموكل
 فهو جائز وان أقرضه إلى أجل مسمى جائز وأورد نفسه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان
 قال الهليل مقفهوم الترجمة ان الموكل اذا لم يجز ما فعله الوكيل مما لم يأذن فيه فهو غير جائز قال
 وأما قوله وان أقرضه إلى أجل مسمى جائز أي ان أجازه الموكل أيضاً قال ولا أعلم خلافاً للمؤمنين
 اذا أقرض شيئاً من مال الوديعه وغيره لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار قال وأخذ ذلك من
 حديث الباب بطريق ان الطعام كان مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل اخراجه واخرجه
 كان له القطر فلما شكى السارق لأبي هريرة الحاحه تركه فكانت اسلفه له إلى أجل وهو وقت
 الاخراج وقال الكرماني تؤخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رفعه إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم كذا قال **(قوله وقال عثمان بن الهيثم)** هكذا أورد البخاري هذا الحديث هنا ولم يصرح
 فيه بالتحديث وزعم ابن العربي أنه منقطع وأعادته كذلك في صفة ابليس وفي فضائل القرآن لكن
 باختصار وقد وصله النسائي والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور وذكره
 في تعليق التعليق من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وابراهيم بن يعقوب
 الجوزجاني وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له قتيام وأقرهم لأن يكون
 البخاري اخذ عنه ان كان ماسمعه من ابن الهيثم هلال بن بشر فاقسمه من شيوخه أخرجه عنه في
 جزء القراءة خلف الامام وله طريق أخرى عند النسائي أخرجهما من رواية أبي الموكل التاجي
 عن أبي هريرة ووقع مثل ذلك لما عذب بن جليل أخرجه الطبراني وأبو بكر الرواني **(قوله وكفى**
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحنو) باسكان الحاء المهملة
 بعدها مائنة يقال حنيتو وحنيتي وفي رواية أبي الموكل عن أبي هريرة أنه كان على تمر
 الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه ولابن الضري من هذا الوجه فاذا الترقد أخذ منه
 ملء كف **(قوله فأخذته)** زاد في رواية أبي الموكل ان أبي هريرة شكى ذلك إلى النبي صلى الله

٣٩٦
 ٣٩٦
 ٣٩٦
 ٣٩٦

(باب وكافة المرأة الامام
في النكاح) حديثنا عبد الله
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن
 أبي حازم عن سهل بن سعد
 قال جاءت امرأة إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله انني قد وهبت
 لك من نفسي فقال رجل
 زوجها قال قد زوجها لك
 بما عملك من القرآن **(باب)**
 اذا واكل رجلا فتركه
 الوكيل شياً فأجازه الموكل
 فهو جائز وان أقرضه إلى
 أجل مسمى جائز وقال
 عثمان بن الهيثم أبو عمرو
 حدثنا عوف عن محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال وكفى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يحفظ
 زكاة رمضان فأتاني آت فجعل
 يحنو من الطعام فأخذته

٣٩٦
 ٣٩٦
 ٣٩٦
 ٣٩٦

وقلت لأرفعك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني محتاج وعلى عيال ولوى ٣٩٧ حاجة شديدة قال غلبت عنه فاصبحت

عليه وسلم أولاً فقال له ان أردت أن تأخذ فقل سبحان من جبرك فقلت ما أفلا تأباه قائم بين يدي فأخذته (قوله لا رفعك) أي لأذهبن بك أشكوك بقال رفعه إلى الحاكم إذا حضره الشكوى (قوله اني محتاج وعلى عيال) أي نفقة عيال أو على بمعنى وفي رواية أبي المتوكل فقال انما أخذته لأهل بيت فقرا من الجبن وفي رواية الاسماعلي ولا أعود (قوله ولوى حاجة) وفي رواية الكشمي وفي حاجة (قوله فرصته) أي رقبته (قوله فجعل) وفي رواية الكشمي والمستقلى فجاء في الموضوعين (قوله قال دعني اعلمك) وفي رواية أبي المتوكل خل عنى (قوله يفتعن الله بها) وفي رواية أبي المتوكل اذا قلتم لم يترك ذكروا اننى من الجبن وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه لا يترك من الجبن نذكر ولا أنى صغير ولا كبير (قوله قلت ما هن) وفي رواية الكشمي ما هو أى الكلام وفي رواية أبي المتوكل قلت وما هو فلا الكلمات (قوله اذا أوتى الى الفراش) وفي رواية أبي المتوكل عند كل صباح ومساء (قوله أيا الكرسي) الله لا اله الا هو الحى القيوم حتى تختم الآية) وفي رواية النسائي والاسماعلي الله لا اله الا هو الحى القيوم من أولها حتى تختمها وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل الله لا اله الا هو الحى القيوم وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها وقال في أول الحديث ضم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرام الصدقة فكنت أجد قسه كل يوم نقصانا فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي هو عمل الشيطان فارصده فرصته فأقبل في صورة قبل فلما انتهى الى الباب دخل من خلال الباب في غرضه فقدم من الترفع فجعل يلتقه فتشددت على ثيابه فتوسطته وفي رواية الرويانى فأخذته فالتفت يدي على وسطه فقلت باعدوا الله وثبت الى غرام الصدقة فأخذته وكانوا أحيى به منك لأرفعك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفعلك وفي رواية الرويانى ما أدخلك بيتي تأكل الترف قال أنا شج كبير فقير ذو عيال وما أنتك الامن نصيين ولو أوصيت شيئاً لونه ما أنتك ولقد كافى حديثكم هذه حتى بعث صاحبكم فلما نزلت عليه آيات تفرقنا منها فان خلعت سبيلي علمتكمها قلت نعم قال آية الكرسي وأخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول الى آخرها (قوله لن يزال عليك) وفي رواية الكشمي عزى بزل ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن والاول هو الذى وقع في صفة باليس وهو رواية النسائي والاسماعلي (قوله من الله حافظ) أى من عند الله وأمن بجهة أمر الله وأمن بأمر الله ونفسته (قوله ولا يتركك) بقر الاوضاع الموحدة (قوله وكانوا) أى العجابه أحرص شئ على الخير) فيه التفات اذ الساق يقتضى أن يقول وكان أحرص شئ على الخير ويحتمل أن يكون هذا الكلام من مدرج من كلام بعض رواة وعلى كل حال فهو مسوق للاعتداد رعن تخليته سبيله بعد المرة الثالثة صاعلي تعليم ما يقع (قوله صدقك وهو كذوب) في حديث معاذ بن جبل صدقك الحديث وهو كذوب وفي رواية أبي المتوكل وأما علمت أنه كذلك (قوله

الله لا اله الا هو الحى القيوم حتى تختم الآية) فانك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح فقلت سبيله فأصحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل أسيرك البارحة قلت ارسل الله زعمه أنى يعلنى كليات ينفعنى الله بها فقلت سبيله قال ما هى قلت قال لي اذا أوتى الى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية الله لا اله الا هو الحى القيوم وقال لي لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا أحرص شئ على الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما انه قد صدقك وهو كذوب تعلم من مخاطب

مذلات (في رواية الكشي من ثلاث (قوله ذلك الشيطان) كذا الجميع أي شيطان من الشياطين ووقع في فضائل القرآن ذلك الشيطان واللام فيه للعهد الذي وقعه أيضا لاني بن كعب عند التسائي وأبي الأنباري عند الترمذي وأبي أسيد الأنباري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الآية ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الإصفة معاذ بن جبل التي ذكرتها وهو محمول على التعدد في حديث أبي بن كعب أنه كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتعاهده فوجده ينقص فاذا هو بزيادة شبه الغلام المحتمل فقلت له أجبني أم أنسي قال بل بئني وفيه أنه قال له بلغنا أنك تحب الصدقة وأجبنا أن نصب من طعامك قال فما الذي يعجزنا منكم قال هذه الآية الكريسي فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدق الحديث وفي حديث أبي أيوب أنه كانت له سهوة أي شبح المهمله وسكون الهاء وهي الصفة فيها تمر وكانت الغول تجي عتاً خذمه فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا رأيتم الغول بسم الله أجبني رسول الله فأخذها خلقت أن لا تمود فذكر ذلك ثلاثا فقلت في ذا كركك شيئا آية الكريسي اقرأها في بيتك فلا يقر بك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث أبي أسيد الباعلي أنه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة وكانت الغول تحلقه فسرقت تمره ونفسده عليه فذكر نحو حديث أبي أيوب سواء وقال في آخره وأدلك على آية تفروها في بيتك فلا تخاف إلى أهلك وتفرؤها على أهلك فلا يكشف عطاء وهو آية الكريسي ثم حلت استهافا فطرط الحديث وفي حديث زيد بن ثابت أنه خرج إلى حائطه فسمع جلبة فقال ما هذا قال رجل من الجن اصابتنا السنة فأردت أن أصيب من غماركم قال فما الذي بعثنا منكم قال آية الكريسي (قوله وهو كذوب) من التهم البليغ للغاية في الحسن لانه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب وفي الحديث من القوا ثغرا ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما يتبع به المؤمن وأن الحكمة قد تلبسها الفاجر فلا يتفقه بها وتؤخذ عنه فينتفع بها وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر قد يصدق بعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وإن الكذاب قد يصدق وإن الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور بعض الصور فيمكن رؤيته وأن قوله تعالى أنه يراكم هو قبيله من حيث لا ترونهم مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها وأن من أقام في حفتي شمسى وكيلوا وأن الجن يأكلون من طعام الانس وأنهم يظهرون للانس لكن بالشروط المذكورة وأنهم يتكلمون بكلام الانس وأنهم يبرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكريسي وقصص آخر سورة البقرة وأن الجن يصيرون من الطعام الذي لا يدركهم الله عليه وفيه ان السارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصائبي العقوبة قبل تبليغه إلى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على الغيبات ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك وفيه جواز جمع كراهة القطر قبل ليلة القطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها (قوله ما إذا باع الوكيل شيئا فاسد أبيععه من دود) وأورد فيه حديث أبي سعيد جابر إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجه من الحديث وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشعار به ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طريقه من طريق أبي سعيد عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا

مذلات ليل بأباهرية
قال لا قال ذلك شيطان
*(باب) إذا باع الوكيل
شيئا فاسد أبيععه من دود

فكان ابن عمر هو ولي صدقة غير يهدى ٤٠٠ لناس من أهل مكة كان ينزل عليهم* (باب الوكالة في الحدود) * حدثنا أبو الوليد

كان ابن عمر يمدى منه أخذاً بالشرط المذكور وهو أن يطعم حديثه ويحتمل أن يكون إنما
 يطعمهم من نصبه الذي جعل له أن يأكل من مال المعروف فكان يفرض له يد لأصحابه منه **(قوله)**
 فكان ابن عمر هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيل **قال الكرماني**
قوله في صدقة عمر صدقة بالنسب وعمر فاعل قال وهو بصورة الارسل لا يتبعني عمرو بن دينار لم
 يذكر عمر قال وفي بعض الروايات بالإضافة أي قال عمرو بن دينار وفي بعض الروايات **قال** وفي بعض
 الروايات عمرو بالواو **(قلت)** هذه الأخيرة غلط وقوله صدقة بالنسب غلط محض وصدقة عمر
 بالإضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخاري ومعنى هذا الكلام أن سفيان بن
 عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك إلى صنع ابن عمر
 فكأنه حل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولاً لا يذم التقرير وهذا أثرهم
 المزني في مستدرك عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند **(قوله لناس)** بين
 الاسماعيل فيهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص **قال المجلد** أخذ عمر شرط وقته
 من كتاب الله حيث قال في الويل لليم ومن كان فقيراً فإدأ كل بالمعروف والمعروف ما يتعارفه
 الناس بينهم **(قوله يا)** الوكالة في الحدود أو رد فطره فامر حديث أبي هريرة
 وزيد بن خالد في قصة العسف مقصراً منها على قوله وأغدأ أنيس إلى امرأه هذا فان اعترفت
 فأرجعها وهذا القدر هو المحتاج إليه في هذه الترجمة وسأقي هذا الحديث بقوله والكلام عليه في
 كتاب الحدود إن شاء الله تعالى **(قوله يحيى)** بالنعيمان بالتصغير **(قوله وأبنا)** النعيمان (هو شك
 من الراوي ووقع عند الاسماعيل في رواية يحيى بن عثمان أو يحيى بن شك هل هو بالتصغير
 أو بالتصغير وأقي مله الكشي في كتاب الحدود وفي رواية للاسماعيل جثمان النعيمان بغير
 شأو وبساقه منه تسمية الذي احضر النعيمان وأنه النعيمان بغير شك وقد وقع عند الزبير بن
 بكافر في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بالمدينة قمرجل يقال
 له النعيمان بسبب الشراب فذكر الحديث فهو روى ابن منه من حديث مروان بن قيس
 السلمي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل سكران
 يقال له نعيمان فأمر به فغضب الحديث وهو النعيمان بن عمرو بن زفاعة بن الحارث بن سواد بن
 مالك بن غنم بن مالك بن الجاري الانصاري عن شهيد بن واو كان من احا **(قوله شارح)** يسأني
 في الحدود ومن وجه آخر وهو سكران وزاد فيه فتق عليه وسأقي بقية الكلام عليه هناك وشاهد
 الترجمة منه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضروه فان الامام
 لما يقول أقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك بمنزلة تركه لهم في أقامته ويؤخذ منه أن حد
 الخمر لا يسأني به إلا فاقعة كحد الحامل لتضع الحمل **(قوله يا)** الوكالة في البدن
 وقطاعها أو رد فطره حديثاً غاشقاً في ظاهرها القلاء وتقلد النبي صلى الله عليه وسلم لها
 يديه ويعضها باها مع أي بكر وهو ظاهر في تأويله من الوكالة في البدن وأما قطاعها فقله
 يشبهه إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم أياها بنفسه حتى قلدها بيديه
 فن شأن أبي بكر أن يعتني بما اعتنى به وقد سبق الكلام على الحديث **(قوله يا)**
 إذا قال الرجل لو سكيله ضعه حيث أرا له الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت أي فوضه

مالك عن ابي حنيفة بن عبد الله انه سمع انس بن مالك رضي الله عنه يقول كان ابو طلحة كذا انصاري ماله سنة

حيناً أراد جازاً ورد فيه محدياً في قصة صدقة أنى طلحة عند نزول قوله تعالى لن تناووا البر
حتى تتفقوا على ما يحبون وشاهد الترجمة قول أنى طلحة لئن صلى الله عليه وسلم أنها صدقة لله
أرجو برها ونخرها عند الله نفعها ما رسول الله حيث شئت فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشكر
عليه ذلك وإن كان ما وضعها بنفسه قبل أمره أن يضعها في الأقرين لكن الحق فيه تقريره صلى
الله عليه وسلم على ذلك ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول لأننا طلحة قال ضعها حيث
أراك الله فرد عليه ذلك وقال أرى أن تجعلها في الأقرين **(قوله أفعل يا رسول الله)** مضبوط في
الطرق كلها بمنزلة قطع على الله فعل مستقبل وحكي الداودي فيه صيغة الأمر أي افعل ذلك إن
يا رسول الله وتقبه ابن التين فإنه لم يتبجهر إلا رواية وان السياق بإياه **(قوله تابعه)** اسم جليل عن
مالك يأتي موصولاً في تفسير آل عمران **(قوله وقال روح عن مالك راجح)** يعني أن روح بن
عبادة وافق في الرواية عن مالك في الأسناد والمتن إلا في هذه اللفظة وروايت المذكرة وأخرجها
الإمام أحمد عنه وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الآثار من كتاب
الزكاة وقد تقدم هناك ضبط برهاو يأتي شرح الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى **(قوله)**
يا وكالة الأمين في الخزانة وشوهاً أو ردفه حديث أبي موسى في الخزانة الأمين
وقد سبق مسطوراً في كتاب الزكاة وذكره طريقاً أخرى في أول الأجزاء كما تقدم **(خاتمة)**
اشتبك كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثاً المعلق منها ستة والبقية موصولة المكر منها
فيه وفيما مضى اثنا عشر حديثاً والبقية خالصة واقفهم على تخرجها
سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف وحديث
كعب بن مالك في الشاة المذبوخة وحديث وفد هوازن من
طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان
وحديث عتبة بن الحارث في قصة
التحمان وفيمن الائمة
العبادة وغيرهم ستة
أثار والله
أعلم

«تم الجزء الرابع ويليهِ الجزء الخامس أوله كتاب الزاوية»



ما لا وكان أحب أمواله إليه

برها وكانت مستقبلة

الأسجد وكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم دخلها

ويشرب من ما فيها طيب

فما زلت لن تناووا البر حتى

تتفقوا على ما يحبون فأم أبو

طلحة إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال يا رسول

الله إن الله تعالى يقول في

كتابه لن تناووا البر حتى

تتفقوا على ما يحبون وإن أحب

أموالي إلى برها وإنها

صدقة لله أرجو برها ونخرها

عند الله فتصعبها ما رسول الله

حيث شئت فقال نعم ذلك

مال رائج ذلك مال رائج قد

سجدت ما قلت فيها وأرى أن

يجعلها في الأقرين قال

أفعل يا رسول الله فتصعبها

أبو طلحة في آثاره وبني عمه

تابعه اسمعيل عن مالك

وقال روح عن مالك راجح

«باب وكالة الأمين

في الخزانة وشوهاً» حديث

محمد بن الصلاء حديث أبو

اسماعيل عن يزيد بن عبد الله

عن أبي بردة عن أبي موسى

رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال الخزانة

الأمين الذي يتفق وزعماء

قال النبي صلى الله عليه وسلم

كامل ما فرط طيباً نفسه إلى

الذي أمر به أحد المصدقين

فهرست الجزء الرابع من فتح الباری

* فهرست الجزء الرابع من فتح الباري *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٥	باب ما ينهى من الطبيب للمعمر والمحرمة	٢	ابواب المحصر وجزاء الصيد
٤٨	باب الاعتسال للمعمر	٣	باب اذا احصر المعقر
٤٩	باب لبس الخفين للمعمر اذا لم يجد الثعلين	٦	باب الاحصار في الحج
٥٠	باب اذا لم يجد الازار فلبس السراويل	٨	باب التحريق للخلق في المحصر
٥٠	باب لبس السلاح للمعمر	٩	باب من قال لبس على المحصر بدل
٥٠	باب دخول الحرم ومكة بغير احرام	١٠	باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك الحج
٥٤	باب الحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤدى عنه بقية الحج	١٣	باب قول الله عز وجل أو صدقة
٥٥	باب سنة الحرم اذا مات	١٤	باب الاطعام في الفدية نصف صاع
٥٥	باب الحج والنذور عن الميت والرجل	١٥	باب التسك شاة
	يصح عن المرأة	١٧	باب قول الله عز وجل فلا رفث
٥٦	باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الرحلة	١٧	باب قول الله عز وجل ولا فسوق ولا جدال في الحج
٥٧	باب حج المرأة عن الرجل	١٧	باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد الى آخر الآية
٦١	باب حج الصبيان	١٨	باب اذا صاد الحلال فأهدى للمعمر
٦١	باب حج النساء		الصيد كله
٦٧	باب من نذر المشي الى الكعبة	٢٢	باب اذا رأى المحرمون صيدا ففخكوا
٦٩	باب حرم المدينة		فقطن الحلال
٧٥	باب فضل المدينة وأنها تنقي الناس	٢٢	باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد
٧٦	باب المدينة طابة	٢٣	باب لا يشر المحرم الى الصيد لكن يصطاده
٧٧	باب لا يبنى المدينة		الحلال
٧٧	باب من رغب عن المدينة	٢٦	باب اذا أهدى المعمر حمارا وحشيا حيا لم يقبل
٨٠	باب الايمان يار زالى المدينة	٢٩	باب ما يقتل المحرم من الذواب
٨١	باب انهم من كذا أهل المدينة	٣٥	باب لا يعضد شجر الحرم
٨١	باب أطام المدينة	٤٠	باب لا يقر صيد الحرم
٨٢	باب لا يدخل الدجال المدينة	٤٥	باب لا يحل القتال بمكة
٨٢	باب المدينة تنقي الخبث	٤٣	باب الحمامة للمعمر
٨٣	باب	٤٥	باب تزويج المحرم
٨٤	باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعزى المدينة		

صفحة	باب	صفحة
١٢٠	باب اذا نوى بالثبوت الصوم	٨٥
١٢٣	باب الصائم يصبح جنباً	٨٧
١٢٨	باب المباشرة للصائم	٨٧
١٣١	باب القبلة للصائم	٨٧
١٣٢	باب اغتسال الصائم	٩٥
١٣٤	باب الصائم اذا اكل أو شرب ثلاثاً	٩٥
١٣٦	باب سؤال الربط واليا بس للصائم	٩٦
١٣٨	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا	ومن رأى كله واسعا
	وضأ فليستشقى بخضه الماء	٩٨
١٣٩	باب اذا جامع في رمضان	باب من صام رمضان ايماناً واحتساباً
١٤١	باب اذا جامع في رمضان	٩٩
١٥١	باب المجامع في رمضان هل يطعم أهله من	باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه
	الكفارة اذا كانوا يحاويج	وسلم يكون في رمضان
١٥١	باب الحجامه والنبي للصائم	٩٩
١٥٦	باب الصوم في السفر والافطار	باب من لم يدع قول الزور والعمل به في
١٥٧	باب اذا صام أياماً من رمضان ثم سافر	الصوم
١٥٩	باب	١٠١
١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن	باب هل يقول اني صائم اذا شمت
	ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر	١٠١
	الصيام في السفر	باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة
١٦٣	باب لم يعجب أصحاب النبي صلى الله عليه	١٠١
	وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا
١٦٣	باب من أفطر في السفر ليراه الناس	رأيت الهلال فصوموا
١٦٣	باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام	١٠٦
	مسكين	باب شهر اعيد الا يقصان
١٦٤	باب متى يقضى قضاء رمضان	١٠٨
١٦٧	باب الخائض تنزل الصوم والصلاة	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٨	باب من مات وعليه صوم	لا تكتب ولا تحسب
١٧١	باب متى يحل فطر الصائم	١٠٩
١٧٢	باب يفطر بما تسرم من الماء أو غيره	باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا
١٧٣	باب تفحيل الافطار	يومين
١٧٣	باب اذا أفطر في رمضان	١١٠
١٧٤	باب صوم الصديق	باب قول الله عز وجل أحل لكم ليلة
		الصيام الرفت الى نسائكم الى قوله
		ما كتب الله لكم
		١١٣
		باب قول الله عز وجل وكلوا واشربوا
		حتى تبيّن لكم الى آخر الآية
		١١٧
		باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
		لا تمنعوا من سحوركم اذان بلال
		١١٨
		باب تفحيل السحور
		١١٨
		باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر
		١١٩
		باب بركة السحور من غير إيجاب الخ

صيفة	صيفة
١٧٥ باب الوصال ومن قال ليس في الليل	٢٢١ باب التماس ليلة القدر في السبع
صيام	الاواخر
١٧٩ باب التنبيل لمن أكثر الوصال	٢٢٤ باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر
١٨١ باب الوصال الى السحر	الاواخر
١٨٢ باب من أقسم على أخيه لفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفى له	٢٣٢ باب رفع معرفة ليلة القدر لتسليح الناس
١٨٦ باب صوم شعبان	٢٣٣ باب العمل في العشر الاواخر من رمضان
١٨٨ باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وافتضاه	٢٣٥ * (أبواب الاعتكاف) *
١٨٩ باب حق الصنف في الصوم	٢٣٥ باب الاعتكاف في العشر الاواخر والاعتكاف في المساجد كلها
١٨٩ باب حق الجسم في الصوم	٢٣٦ باب الحائض ترجل رأس المعتكف
١٩١ باب صوم الدهر	٢٣٦ باب لا يدخل البيت الحاجة
١٩٢ باب حق الأهل في الصوم	٢٣٧ باب غسل المعتكف
١٩٥ باب صوم يوم وافتار يوم	٢٣٧ باب الاعتكاف ليلا
١٩٥ باب صوم داود عليه السلام	٢٣٨ باب اعتكاف النساء
١٩٦ باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة	٢٤٠ باب الاخبة في المسجد
١٩٨ باب من زار قوما فلم يفطر عندهم	٢٤٠ باب هل يخرج المعتكف لحوائجه الى باب المسجد
٢٠٠ باب الصوم من آخر الشهر	٢٤٣ باب الاعتكاف وخرج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين
٢٠٢ باب صوم يوم الجمعة واذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر	٢٤٣ باب اعتكاف المسحاضة
٢٠٥ باب هل يخص شأمن الأيام	٢٤٣ باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه
٢٠٦ باب صوم يوم عرفة	٢٤٣ باب هل يدرأ المعتكف عن نفسه
٢٠٨ باب صوم يوم الفطر	٢٤٤ باب من خرج من اعتكافه عند الصبح
٢٠٩ باب صوم يوم النحر	٢٤٤ باب الاعتكاف في شوال
٢١٠ باب صيام أيام التشريق	٢٤٥ باب من لم ير عليه اذا اعتكف صوما
٢١٢ باب صيام يوم عاشوراء	٢٤٥ باب اذا نرى الجاهلية ان يعتكف ثم أسلم
٢١٧ * (كتاب صلاة التراويح) *	٢٤٥ باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان
٢١٧ باب فضل من قام رمضان	٢٤٥ باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج
٢٢٠ باب فضل ليلة القدر	

صفحة	صفحة
٢٤٦ باب المغتصِف يدخل رأسه البيت	٢٦٤ باب بيع الخلط من التمر
٢٤٦ * (كتاب البيوع) *	٢٦٤ باب الحمام والجزار
٢٤٦ باب ما جاء في قول الله عز وجل فإذا	٢٦٤ باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع
قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض	٢٦٤ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة	لأنكم آكلوا الربا أضعافاً مضاعفة الآية
٢٤٨ باب الحلال بين والحرام بين وبينهما	٢٦٥ باب أكل الربا وشاهده وكاتبه
مشتبهات	٢٦٥ باب موكل الربا
٢٤٩ باب تفسير المشتبهات	٢٦٦ باب يحق الله الربا ويرى الصدقات
٢٥١ باب ما يترجم من الشبهات	والله لا يحب كل كفار أثيم
٢٥١ باب من لم ير الوسوس وشحوهما من	٢٦٧ باب ما يكره من الخلف في البيع
الشبهات	٢٦٧ باب ما قيل في الصوغ
٢٥٣ باب قول الله عز وجل وإذا رأوا تجارة	٢٦٧ باب ذكر القين والحداد
أولوها انفضوا إليها	٢٦٨ باب الخياط
٢٥٣ باب من لم يسأل من حيث كسب المال	٢٦٨ باب النسيج
٢٥٣ باب التجارة في البر وغيره	٢٦٨ باب النجار
٢٥٤ باب الخروج في التجارة وقول الله عز	٢٦٨ باب شراء الامام الخوارج بنفسه
وجل فانتشروا في الأرض وابتغوا من	٢٦٩ باب شراء الدواب والجعر
فضل الله	٢٦٩ باب الاسواق التي كانت في الجاهلية
٢٥٤ باب التجارة في البحر	فتبايع بها الناس في الاسلام
٢٥٥ باب وإذا رأوا تجارة أولوها انفضوا	٢٦٩ باب شراء الابل الهيم
إليها وقوله لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن	٢٧٠ باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها
ذكر الله	٢٧١ باب العطار وبيع المسك
٢٥٥ باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢٧٢ باب ذكر الحجام
٢٥٦ باب من أحب البسط في الرزق	٢٧٢ باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال
٢٥٧ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم	والتساء
بالنسنة	٢٧٣ باب صاحب السلعة أحق بالرم
٢٥٧ باب كسب الرجل وعمله بيده	٢٧٣ باب كبحر الخمار
٢٦٠ باب السهولة والسماحة في الشراء	٢٧٤ باب إذا لم يؤت الخمار
والبيع	٢٧٥ باب البعان بالخمار لم ينفقوا
٢٦٠ باب من أنظر مومرا	٢٧٩ باب إذا خيرا حله ما صاحبه بعد البيع
٢٦١ باب من أنظر معسرا	
٢٦٢ باب إذا بين البعان ولم يكتما ونحما	

صفحة	صفحة
٣١٠ باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يبعينه أو يبيعه	٢٨٠ باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع
٣١٢ باب من كره أن يبيع حاضر لباد بآخر	٢٨٠ باب إذا اشترى شأفاً فهو بمن ساعته
٣١٢ باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة	قبل أن يتصرف أو لم يشكر البائع على المشتري
٣١٢ باب النهي عن تلقى الركن وإن يبعه	٢٨٣ باب ما يكره من الخداع في البيع
هرود الخ	٢٨٤ باب ما ذكر في الاسواق
٣١٤ باب منتهى التلقي	٢٨٧ باب كراهية السخب في الاسواق
٣١٥ باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تخل	٢٨٨ باب الكيل على البائع والمعتى
٣١٥ باب يبيع القتر بالتر	٢٨٩ باب ما يسخب من الكيل
٣١٥ باب يبيع الزبيب بالزبيب والطعام	٢٩٠ باب يركه صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده
٣١٥ باب يبيع الشعير بالشعير	٢٩٠ باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة
٣١٧ باب يبيع الذهب بالذهب	٢٩١ باب يبيع الطعام قبل أن يقبض ويبع
باب يبيع القضة بالقضة	ما ليس عندك
٣١٨ باب يبيع الدينار بالدينار نساء	٢٩٣ باب من رأى إذا اشترى طعاماً جازاً فإن
باب يبيع الورق بالذهب نسيئة	لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله والادب في ذلك
٣١٩ باب يبيع الذهب بالورق يداً يد	٢٩٣ باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعهما
٣٢٠ باب يبيع المزانة	عند البائع أو مات قبل أن يقبض
٣٢٢ باب يبيع الفر على رؤس النخل	٢٩٥ باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يوم
باب تفسير العربا	على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك
٣٢٩ باب يبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٢٩٦ باب يبيع الزيادة
٣٣٢ باب يبيع النخل قبل أن يبدو صلاحها	٢٩٦ باب الخبز
٣٣٢ باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٢٩٨ باب يبيع الغرر وجبل الحيلة
ثم أصابته عاهة فهو من البائع	٣٠٠ باب يبيع الملامسة
باب شراء الطعام إلى أجل	٣٠٢ باب النهي للبائع أن لا يخفل الأبل
باب إذا أراد بيع تمر بخرمته	والقمر والغنم الخ
باب من باع فحلاً قد أبرت أو أرضاً	٣٠٩ باب أن شاعر المدصرة وفي حلبته اصاع
مزروعة أو بأجرة	من تمر
باب يبيع الزرع بالطعام كيلاً	٣١٠ باب يبيع العبد الزاني
٣٣٧ باب يبيع النخل بأصله	٣١٠ باب الشراء والبيع مع النساء
٣٣٧ باب يبيع الخاضرة	
٣٣٧ باب يبيع الجمار وأكله	

صفحة	صفحة
باب من أجرى أمر الامصار على ٣٥٦ باب السلم الى من ليس عنده أصل	٣٣٨ باب من أجرى أمر الامصار على
باب السلم في النخل ٣٥٧	باب السلم في النخل ٣٥٧
باب الكفيل في السلم ٣٥٨	باب الكفيل في السلم ٣٥٨
باب الرهن في السلم ٣٥٨	باب الرهن في السلم ٣٥٨
باب السلم الى أجل معلوم ٣٥٨	باب السلم الى أجل معلوم ٣٥٨
باب السلم الى أن تنج الناقة ٣٥٩	باب السلم الى أن تنج الناقة ٣٥٩
باب السلم الى أن تنج الناقة ٣٦٠ * (كتاب الشفعة) *	باب السلم الى أن تنج الناقة ٣٦٠ * (كتاب الشفعة) *
باب الشفعة فيما لم يقسم ٣٦٠	باب الشفعة فيما لم يقسم ٣٦٠
باب عرض الشفعة على صاحبها قبل الحرب ٣٦٠	باب عرض الشفعة على صاحبها قبل الحرب ٣٦٠
باب شراء المملوك من الحرب وهيبته وعقده ٣٦١	باب شراء المملوك من الحرب وهيبته وعقده ٣٦١
باب أي الجوار أقرب ٣٦٢ * (كتاب الاجارة) *	باب أي الجوار أقرب ٣٦٢ * (كتاب الاجارة) *
باب استحجار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خير من استاجرت القوى الامين ٣٦٢	باب استحجار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خير من استاجرت القوى الامين ٣٦٢
باب ربح الغنم على قراريط ٣٦٣	باب ربح الغنم على قراريط ٣٦٣
باب استحجار المشركين عند الضرورة أو اذا لم يوجد أهل الاسلام ٣٦٤	باب استحجار المشركين عند الضرورة أو اذا لم يوجد أهل الاسلام ٣٦٤
باب اذا استاجر أجيرا العمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز الخ ٣٦٥	باب اذا استاجر أجيرا العمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز الخ ٣٦٥
باب الاجير في التفزو ٣٦٥	باب الاجير في التفزو ٣٦٥
باب اذا استاجر أجيرا فين له الاجل ولم يمين العمل ٣٦٦	باب اذا استاجر أجيرا فين له الاجل ولم يمين العمل ٣٦٦
باب اذا استاجر أجيرا على ان يقيم حائطه يدان ينقص جاز ٣٦٦	باب اذا استاجر أجيرا على ان يقيم حائطه يدان ينقص جاز ٣٦٦
باب الاجارة الى نصف النهار ٣٦٧	باب الاجارة الى نصف النهار ٣٦٧
باب الاجارة الى صلاة العصر ٣٦٧	باب الاجارة الى صلاة العصر ٣٦٧
باب اثم من منع أجر الاجير ٣٦٨	باب اثم من منع أجر الاجير ٣٦٨
باب الاجارة من العصر الى الليل ٣٦٨	باب الاجارة من العصر الى الليل ٣٦٨
باب من استاجر أجيرا ترك أجره ٣٦٩	باب من استاجر أجيرا ترك أجره ٣٦٩
باب ما يعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسنمهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة ٣٣٩	باب ما يعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسنمهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة ٣٣٩
باب بيع الشريك من شركه ٣٣٩	باب بيع الشريك من شركه ٣٣٩
باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ٣٤٠	باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ٣٤٠
باب اذا اشترى شاة لغربه فغراه ففرض ٣٤٠	باب اذا اشترى شاة لغربه فغراه ففرض ٣٤٠
باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ٣٤١	باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ٣٤١
باب شراء المملوك من الحرب وهيبته وعقده ٣٤١	باب شراء المملوك من الحرب وهيبته وعقده ٣٤١
باب جلود الميتة قبل ان تدبغ ٣٤٣	باب جلود الميتة قبل ان تدبغ ٣٤٣
باب قتل الخنزير ٣٤٣	باب قتل الخنزير ٣٤٣
باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع وكده ٣٤٤	باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع وكده ٣٤٤
باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك ٣٤٥	باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك ٣٤٥
باب تحريم التجارة في الخمر ٣٤٦	باب تحريم التجارة في الخمر ٣٤٦
باب اثم من باع خرا ٣٤٦	باب اثم من باع خرا ٣٤٦
باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضهم حين أجلاهم ٣٤٧	باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضهم حين أجلاهم ٣٤٧
باب بيع العبد والحيوان بالحبيوان نسيئة ٣٤٧	باب بيع العبد والحيوان بالحبيوان نسيئة ٣٤٧
باب بيع الرقيق ٣٤٨	باب بيع الرقيق ٣٤٨
باب بيع المدبر ٣٤٨	باب بيع المدبر ٣٤٨
باب هل يسافر بالجنارية قبل أن يستبرئها ٣٥٠	باب هل يسافر بالجنارية قبل أن يستبرئها ٣٥٠
باب بيع الميتة والاصنام ٣٥١	باب بيع الميتة والاصنام ٣٥١
باب عن الكلب ٣٥٢	باب عن الكلب ٣٥٢
* (كتاب السلم) * ٣٥٥	* (كتاب السلم) * ٣٥٥
باب السلم في كبل معلوم ٣٥٥	باب السلم في كبل معلوم ٣٥٥
باب السلم في وزن معلوم ٣٥٥	باب السلم في وزن معلوم ٣٥٥

صفحة	صفحة
٣٧٠ باب من أجر نفسه ليحصل على ظهوره ثم تصديق به وأجر الجمال	٣٧٠ باب أجر العسرة
٣٧١ باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب	٣٧١ باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب بفتح الكاف
٣٧٦ باب ضريبة العبيد وتعاهد ضرائب الامام	٣٧٦ باب ضريبة العبيد وتعاهد ضرائب الامام
٣٧٧ باب من كالم موالى العبد أن يمتنعوا عنه من خراجها	٣٧٧ باب من كالم موالى العبد أن يمتنعوا عنه من خراجها
٣٧٨ باب كسب البغي والاماء	٣٧٨ باب كسب البغي والاماء
٣٧٩ باب عيب الفيل	٣٧٩ باب عيب الفيل
٣٨٠ باب اذا استأجر أرضاً فمات أحدهما	٣٨٠ باب اذا استأجر أرضاً فمات أحدهما
٣٨٢ باب ان أحال دين الميت على رجل جاز واذا أحال على مولى فليس له رد	٣٨٢ باب ان أحال دين الميت على رجل جاز واذا أحال على مولى فليس له رد
٣٨٣ باب	٣٨٣ باب
٣٨٤ باب الكفالة في القرض والديون بالابن وغيرها	٣٨٤ باب الكفالة في القرض والديون بالابن وغيرها
٣٨٦ باب قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم بتصميمهم	٣٨٦ باب قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم بتصميمهم
٣٨٨ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع	٣٨٨ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع
٣٨٩ باب جوار أبي بكر	٣٨٩ باب جوار أبي بكر
٣٩٠ باب الدين	٣٩٠ باب الدين
٤٠١ باب وكالة الامين في الخزائن ونحوها	٣٩١ * (كتاب الوكالة) *

* (تمت) *

